مختصر العباب

T. C.
MİLLÎ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAGIP PAŞA KÜTÜPHANELİĞİ
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 1204

١٤٦٨

RAĞIP P.
Ka. N.
1368

وتحقيق ماهية الحمد والشكر ان الحمد لغة عبارة عن فعل اللسان الحمد لله اي ما ذكروا ان الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل
والشكر هو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب النعمة كان معنى لغوي الحمد والشكر وما ذكره الان معنى عرفي لهما واللفظ عند
اهل العرف حقيقة في معناه العرفي مجازية في معناه اللغوي والمعنى الحقيقي كجزء ماهية الشيء اللازم له والمعنى المجازي كعوارض
الشيء المفارقة فلذا ذكر قبيل وتحقيق ماهيتهما اي معناهما الحقيقي ان الحمد لغة عبارة عن فعل اللسان المحمود اي ليس ماهية الحمد هذا القول
فلا يشك كونه فردا من افراد تلك الماهية واما ذكر هذا القول مع انه لان الاوهام العامة تسبق الى ان الحمد ما يشتمل
على لفظ الحمد او ما يشتق منها لا ان الحمد فعل يشعر بتعظيم المنعم بسبب كونه منعما وذكر الفعل اما فعل القلب اعني الاعتقاد
باتصافه بصفات الكمال والجلال والاكرام وصفات الجلال التي عبارة عن سمات النقصان او فعل اللسان اعني ذكر ما يدل
على الاعتقاد او فعل الجوارح وهو الاتيان بافعال دالة على الاعتقاد والشكر ايضا ليس قول القائل الشكر لله اي
ليس ماهيته ذكر القول المخصوص كما سبق الى تلك الاوهام بل القول المطلق الدال على تعظيم الله سبحانه فقط ...
كون المشكور منه وكون الاول فردا من جزئه بل الشكر صرف العبد جميع ما انعم الله عليه من السمع والبصر وغيرهما الى ما
خلق واعطاه لاجله كصرف النظر الى مطالعة مصنوعاته ليقع الاطلاع على ما فيها من دقائق الصنع العجيب والحكم الانيقة
ثم صرفه العقل الى التامل فيها والاستدلال على وجود الصانع وصفاته وكصرف السمع الى تلقي ما ينبي عن مرضاته من
الاوامر وما ينبي عن الاجتناب عن مساخطه ومنهياته من النواهي ثم استعمال الالات في امتثالها وقس على ما ذكر
ساير النعم الظاهرة والباطنة وعلى هذا يكون الحمد اعم من الشكر مطلقا لعموم النعم الواصلة الى الحامد وغيره وذكر
لان المنعم المذكور في تعريف الحمد العرفي مطلق لم يقيد بكونه منعما على الحامد او على غيره فيتناولهما كلاهما بخلاف الشكر
اذ قد اعتبر فيه معنى مخصوص هو الذي يتعلق جميع ما وصل منه الى الشاكر ويكون الحمد اعم من الشكر ايضا بان يكون
من فعل العقل او اللسان وحده ولا يكون حمدا وليس شكرا اصلا لما اعتبر فيه شمول الالات ...
الشكر بهذا المعنى لا يتعلق بغيره تعالى ... وما قيل من ان السر في العموم المطلق بين العرفيين انما يكون بحسب
الوصف دون الحمد الذي ... الحمد ... العقل مثلا ... جزء من فرد الجمع ... على ما مر
في الوصف عن سائر اجزائه ... ما يصدق هو عليه ... ذكر الصرف
مما صدق عليه الحمد اعم من صرف العقل ... المذكور ... صرف الجميع ... متعلق ... يصدق عليه
انه فعل واحد ... متعلق ... وصف بالوحدة ... صدر عن ... واحد
بعد صرف العقل ... وتحقيق ان المذكر ... بالوحدة الحقيقية يكون واحدا ... واحد من
الجميع من ... العموم والخصوص ... الشكرين عموم
مطلق وكذا بين الشكر العرفي والحمد اللغوي ... الشاكر ... ككاملين وكل الكل
تم ... الاصول

من حواشي المطالع
وحاشيه للسيد

باسمه العلي
في نوبة اضعف عباد الله القوي ... عبد الكريم ...
عفا عنهم العافي

٥

نمي بري زحال من نازمين باد مياري غزبز من عزيز انزابار دلس بابن خواري

از حد گذشت قصه درد نهان ما ترسم كه ناله فاش كند راز جان ما

قوله وعلى انه مستحق اما من به الالوهية او من انه اذا انحير ... تعالى ... في
ادراك ذاته الافهام وتحيرت في ... لما تفوت جبروته الاوهام ... اذا احتجب
... واستعانة اقوال ... اصله ... من اله الالهة ... حذفت الهمزة
منه وعوض عنها لام التعريف والفرق بين الله والالهة ان الالهة في الاصل ... علمية كان يستعمل
في المعبود مطلقا سواء كان بحق او بغير حق واما الله فلم يستعمل الا في المعبود بحق وانما
خصص به دون سائر الاسماء ... لانه اعظم الاسماء ... على ... وانه
اسم الذات فكان في ... الحمد اليه اشارة الى انه مستحق للحمد بحسب ذاته لا بحسب صفة من صفاته
... الخالق ... انما الحمد ... للخلق ... والعالم ... على الفعل كما
... في ... المنفصل لان الاصل ... عن العامل ... الاصل ... الجملة
... منه ... الاختصاص ... فتدبر

قوله بسم الله متعلق بفعل محذوف فان كل فاعل يبدأ في فعله ببسم الله يضمر ما جعل التسمية
مبدأ له كما ان المسافر اذا حل او ارتحل فقال بسم الله كان المعنى بسم الله احل وبسم الله
ارتحل كذلك هنا متعلق بمحذوف اي بسم الله اؤلف ... والباء اما للاستعانة
او للمصاحبة ... لانه على معنى ... كبسم الله اقرأ او اؤلف والتبرك ...
... للادب ... الاول والاسم من الاسماء المحذوفة ... من السمو ...
... ورفعه ... وجعله ... من
... العطف ... من ... قدم الرحمن على الرحيم
... الادنى ... عالم ...
... على ... مطابقة او تضمنا او التزاما ...
... النعم واصولها والرحيم ...
الله ... فتدبر

صاحبه ...
... عامله الله ...

١٢٧١ ٤١

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المتعالي الاعزاز وجل جلاله بدفع العاد ونصب النجاد وخفض الوهاد المنفرد بوصف الجلال المتعالي صفاته عن حروف الاعتلال العالم بحركات المتحركات وسكون الساكنات الرافع بناء السماء بغير عمد ولا ساعد وسمكها تماما بلا سند الذي تحير في تصور السبيل ومعرفة هدايته الدليل لا يحيط علمه متخرص بخطه ولا تكرية لفظه لا سعر بحار ولا تبدل في الاحوال لا يصرف خطرات النفوس عن كنه معرفته صفة الافاضل عن بلوغ عظمته ليس ابتداء ادراكه بالابصار ولا بالاحصار لا يعده وقت ولا زمان ولا يعاوره زيادة ولا نقصان الكلمة العليا وله الاسماء الحسنى افعاله المحكمة لا تعيب حركات وكلامه المنزه عن الصدق والمعرب باللسان والحق لا يوصله الا ان حمدا لبسط نعمه في الحال وتعدى اصدافه في الزوائد في الاكمال ثم الصلوة والسلام على اكمل المطهرين من المستطهرين دائم محمد المقام سرح حقائقه المختص بعقائد كراماته الذي هو لكل بائس مصباح ولكل صدر مصباح ارسله بالحجج الكاملة والموعظة السامية وعلى آله واصحابه لهاميم العرب والعجم وتاج الشرف والكرم وبعد فلما كنت بلا دلك سرحت اللسان على الاعراب ودرست فيه العشر من محض اللباب شرحا لمسائطا معطوفا عن بكار عويصه وابراز ان لطيفه واللقى اضعف بها احضارا من الاحكام والاطناب وصرفه عن الرتابة مرما اوردته على السائح الفاضل من الابراز ان وصرفت في صراته من عظم قدره وتعدى امره واحاط بالدوائر الحكيمة ورساطوره ومنظر صورة سلطان السلاطين العالم مستخدم ملوك طوائف الامم مرمى الجود والكرم وبحار العلم يعود ابها الحم جامع بين العلم والحلم حوى الحلم والعلم لبرح الوحي وعبس الذي المنصور من السماء المظفر على الاعداء حافظ بلاد الاسلام والممالك المسعود بعنايته المتعجب من المهالك اصور السلاطين ذكره واسرعهم سيما واعمرهم واعزهم حارا واجمالهم دمارا من اطولهم وانظمهم دارعا واكرمهم احسانا واحرصهم حصانا الذي كسر اماث الاسرار واوان سكام الاعمار فعين عليهم سوط عذابه واعمل فيهم سيف عقابه وطهر منهم البلاد والعمر من سرمم العباد وبدوام دولة القاهرة لسدة مطالبه السلطان فاسر ان هذا المجاد لا يصعب عداه ولا تجار ولا طلب صعيد الاطناب الى حبل حضرته العلية لما اتحى الاعتصام وركن لا يزول ولا يدوم المسعد بها منصور والاحى الها مسرور ولا نسيج تباها طالب ولا ينهكر صورتها معالي محيط

بما هو حفظ الله الذي لا يسكن الرماح ولا تحركه الرماح لما ماتحج من انواع فضائله الجم فضائله الذي من شجاعة العامة وسخاوته العامة وسمة السعيدة وسمة المحمودة وسرسه النقية وسريرة الحسنة وحليقة الكريمة وطريقة المستقيمة وسياسة الوافية وهسامة الوافية ولسانه الحقة وسلطنته العادلة وهيبة المنيطة ونسبة الكريم ورأيه الثاقب وفكرة الصائب وكماله الجزيل وجماله الجميل وباعه الواسع وحلمه الناصع والجار وعده والفاء عهده وبسط ذراعه وطول باعه وعمرجاره وسرور اعراقه واكرم اخلاقه ورجحان عقله وتمام حلمه واتقان علمه وفصاحة لسانه وصرامة حسامه جلله الله وحفظه السلطان بن السلطان فرازين السلطان الاعظم والخاقان الاكرم السلطان ابو سعيد لا زالت الانباء مسرورة بدوام دولته وخلود سلطنته والاحكام جارية على وفق ارادته ودون كتابته ونصر سكانه وعزمانه صفوفه وصفظهم وجماهم كافة ملتزمة في السماء نجم وحظاظ من العجائب سجع ولا زال على الدهر في الدلال والعز والحركة بيانهم الدوال والصغار والديه واله صغار محمد واله الاطهار واصحابه الابرار قال العلامة المحقق والاستاذ المدقق تاج الملة والدين شرف الاسلام والمسلمين محمد بن محمد بن احمد الاسفرايني بسم الله الرحمن الرحيم

احمد الله الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم قال العلامة فخر الدين الرازي قد يمدح اللؤلؤ بحسن شكله ولطافة خلقته ولا يحمد اذ الفاعل المختار على ما يصدر عنه من الاحسان والافضال سواء وصل اليك او الى غيرك فالمدح اعم واما الفرق بين الحمد والشكر فقيل ان محل الحمد خاص لانه لا يكون الا باللسان ومتعلقه عام لانه يكون للمنعم وغيره بخلاف الشكر فان محله عام قد يقع باليد واللسان والقلب ولهذا قال الشاعر افادتكم النعماء مني ثلاثة يدي ولساني والضمير المحجب ومتعلقه خاص لانه لا يكون الا للمنعم والله قيل انه عبرى مشتق عن اصل اصله والاحسن علم له جل شانه والاولى انه مشتق من اله الاهة اذا عبد سمي بذلك لانه هو المعبود في الحقيقة فان العبادة غاية التعظيم والاكرام فلا يليق الا بمن يكون مصدرا لغاية الاحسان والانعام على ما تناسقت اي على النعم التي انتظمت حتى كونها من تعاقب اياديه اي ايادي الله تعالى ومن نعمه وتعاقب النعم التوالي في اطراف الانابيب ومن بيانيه وهي مع مجرورها ظرف مستقر منصوب المحل على انه حال من الضمير في تناسقت الراجع الى ما الموصولة والعامل فيه تناسقت امر لفظا ما والعا

اجمعه لا يجوز ان يكون الضمير في اياديه راجعا الى ما الموصولة والا لكان المعنى من كفور
نعم النعم لان الايادي جمع ايدٍ جمع يدٍ واليد النعمة وعلى ماله حقوق بتوادي احسانه
اي باوايل احسان الله تعالى والبوادي جمع البادي وهو العنق وزواده جمع زاوده من
زوده بالكسر اي تبعه وتواليه جمع تالية من تلاه اذا تبعه والضمير راجع الى لفظ
ما الموصولة ومعناه تشاركت او احتفت في اللحوق باوايل احسانه واصلي اي ادعو
لان الصلوة من الله المغفرة ومن الملائكة الاستغفار ومن البشر الدعاء على نبيه
مشتق من النبأ وهو الخبر سمي به لانه انبأ عن الله تعالى وهو فعيل بمعنى فاعل قلبت
همزته ياء او النبيه اي الشريف من نبه نباهة اذا اشرف واشتهر محمد عطف بيان لنبيه
واصحابه بنيه عطف على قوله نبيه لا على محمد والا لزم ان يكون هو ايضا عطف بيان كالمعطوف
عليه ذووه جمع ذو وقد شذ اضافته الى المضمر وبعد وهو من الظروف الزمانية
وهو هنا مبني على الضم لانه اذا حذف المضاف اليه منه بني على الضم وهنا قد حذف
منه المضاف اليه اذ التقدير بعد حمد الله والصلوة على نبيه والعامل في بعد قوله
فقد تعزز وانما دخل الفاء فيه لمظنة وقوع اما قبله بعد في هذا الكتاب من لباب
الاعراب حال من ما الموصولة في ما ينضبط به والعامل فيه تعزز وانما تقدمه للاهتمام
بذكره شوارده اي شوارد الاعراب جمع شاردة من شرد اذا انفر وتربط فيه
اوابده الاوابد الوحوش من ابدت البهيمة اي توحشت وتنسق اي تنظم بتنا
ونونس ببيان مصدر بان الرصف يقال رصفت الحجارة في البناء اي رصفها رصفا اذا
ضممت بعضها الى بعض نظامه هو الخيط الذي ينتظم به اللؤلؤ وينخرط اي يدخل في سلك
اي في خيط الضبط اي الحفظ فذه اي فرد الاعراب وتوأمه على وزن فعال جمع توأم
على وزن فوعل يقال هذا توأم هذا وهذه توأمة هذه والجمع توائم وهو مقابل الفذ
ويطلع من طلعت الجبل اي علوته بالطالب لهذه الصناعة المتعرف بها مراقي حقائقه
هو منصوب على انه مفعول يطلع والباء في بالطالب للتعدية وتصبح من صبحت الرجل
اي ملاقته الصبح للدفي وهو القصد بالخابط من خبط الرجل اذا طرح نفسه حيث
كان لينام المتعسف اي الآخذ على غير الطريق عن مداحضه ومزالقه اي تجنبه
عن مواضع الدحض من دحضت رجله اي زلقت حاويا لصنوف دقائقه واسرار
صامتا مما جاء من متزايد فما ان او حال من هذا طلبان وكذلك حكم الاحوال الاتية
بعد طمس الغرة باحراز اي بجعل قصبات السبق في الحرز في مضمار تضمير الفرس

ان تعلفه حتى تسمن ثم ترده الى القوت وذلك في اربعين يوما ومدة المدة تسمى المضمار
والموضع الذي تضمر فيه الخيل ايضا مضمار وكان العادة في تسابق الفرسان ان
تغرز قصبة في الميدان فمن اعدى فرسه اليه واخذ تلك القصبة عد سابقا فاستعمل
مجازا فيمن سبق في فن من الفنون متحليا بحلية اي متزينا بصفة الايجاز والاختصار
متخليا اي متفرغا عن وصمة اي عن عيب الاملال الاسأم والاكثار مبينا
لجوامع القواعد النحوية والاحكام مبنيا على مقدمة في بيان موضوع الاعراب ومبادئه
واربعة اقسام جارية مجرى العلل الاربع للاختلاف فان الاعراب بمنزلة العلة
الصورية له كالصورة السريرية للسرير والمعرب بمنزلة العلة المادية كالخشب له
والعامل بمنزلة العلة الفاعلة والمقتضي للاعراب بمنزلة العلة الغائية اما المقدمة
وهي في اللغة لجماعة التي تتقدم الجيش واشتقاقه من قدم لازما بمعنى تقدم او من
قدم متعديا وقد استعير لاول كل شيء فقيل مقدمة الكتاب في ان الكلمة اي ماهية
الكلمة من غير دلالة على القلة ولا على الكثرة والاستغراق فلا تناقض التاء
التي للوحدة اللام التي للجنس وهي مفردة الكلم مثل تمرة وتمر مما يقع الجنس من
التاء فيه على القليل والكثير الا ان الكلم لا يقع الا على ما فوق الاثنين بحسب
الاصطلاح بخلاف نحو التمر فانه في اصطلاح النحاة والا فتطلق على القصيدة بطولها
انما كلمة اللفظ لفظا او تقديرا او حكما كالمنوي في ضرب في زيد ضرب واللفظ
خاص بما يخرج من الفم بخلاف القول فانه يقال لفظ الله كما يقال قال الله تعالى وهو
في اللغة عبارة عن الرمي واحترز به عن الدوال الاربع من الخط والعقد والنصب
والاشارة المشاركة للكلمة في الدلالة على المعنى الموضوع واحد به عن المهملات
والمحرفات والالفاظ الدالة على معانيها بالطبع او بالعقل للمعنى اي ما يعنى اي
يراد وهو مصدر بمعنى المفعول مفردا احترز به عن الالفاظ المركبة نحو عبد الله
وضرب زيد لانه تخرج هذه الالفاظ بقوله الموضوع من حيث ان الواضع لم يضع
الا المفردات واما المركبات فانما تحصل باستعمال المستعمل بعد وضع الواضع
للمفردات لان المركبات ايضا موضوعة لان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة
سماعية تحتاج في معرفتها الى علم اللغة او قانونا كليا تعرف به مفردات قياسية
تحتاج في معرفتها الى علم التصريف كما بين ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على
وزن فاعل وغيره من ابنية الامر والآلة والمصغر والجمع او تعرف به مركبات

فاستئنه كما هو معرفتها للعالم النحو كما بيّن ان المصادر مقدم على المضاف
اليه والفعل على الفاعل وغير ذلك ومن احتم ان دل احق العبارة ان يقال وسواء
يقال ان دلت على معنى ثابت في نفسه اي في نفس اللفظ لا في غيره بخلاف الحرف فان
معناه في غيره فالجار والمجرور مجرور المحل على انه صفة لمعنى والضمير البارز فيه
عائد الى اللفظ ولم تقترن ذلك المعنى بحسب الوضع الاول باحد الازمنة الثلاثة
المعينة من الماضي والحال والاستقبال بحيث لا يكون اللفظ ايضا دالا على هذا
الزمان المعين منها كرجل واحترز به عن الفعل ودخل في هذا الحد نحو القرب لانه
وان اقترن معناه بزمان في نفس الامر من الازمنة الثلاثة الا ان ذلك الاقتران
ليس بحسب الوضع ودخل فيه ايضا نحو الصبوح لانه وان اقترن بالزمان لكنه لا يدل
على المعين من الازمنة الثلاثة لان معناه يصلح ان يقع حالا او استقبالا او ماضيا
ولهذا اذا اريد ان يدل على المعين منها يحتاج الى التجريد صفة دالة عليه مثل اصطبح
ودخل فيه اسماء الافعال لان دلالتها على المعين من الازمنة الثلاثة ليست بالوضع
الاول وانما هو بالوضع الثاني وذلك لان جميع اسماء الافعال اما منقولة عن
المصادر الاصلية سواء كان النقل فيه صريحا نحو رويد زيد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا
او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا لكنه على وزن قوقاة مصدر
قوقى او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف والجار
والمجرور نحو امامك زيدا او عليك زيدا وليس شيء من هذه الثلاث دالة على الزمان
بحسب الوضع الاول وخرج عنه المضارع لانه وان لم يكن الزمان فيه معينا الا انه بحسب
الوضع يدل على زمان معين سواء كان حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال او بالعكس
او مشتركا فيهما لان المشترك في معنيين موضوع لكل واحد منهما فيكون له
دلالة على زمان معين بحسب الوضع وان التبس ذلك المعين على السامع وخرج عنه
ايضا الافعال الانشائية نحو عسى وكاد لدلالتهما على الزمان المعين باصل الوضع
وانما يعرض الانشاء لهما بعد الوضع فعلم ان اقترن ذلك المعنى الذي دل عليه
اللفظ بنفسه به اي باحد الازمنة الثلاثة باصل الوضع كضرب واللاتي وان
لم يدل على معنى في نفسه بل يدل على معنى في غيره بحيث لا يكون له وجود معنى
اصلا ويكون كالعلامة المنصوبة بجنب ذلك الغير ليدل على ان فيه فايدة ما
فاذا افرد عن ذلك الغير بقي بلا دلالة على شيء اصلا فهو حرف كقد كونه يصدق

فانه يدل على ان في يصدق معنى التقليل وذلك الغير الذي فيه معنى الحرف قد يكون اسما
او فعلا او جملة نحو اولئك قائم والاكثر ان يكون معنى الحرف مضمون ذلك الغير فيكون
الغير متضمنا للمعنى الذي اخذ منه الحرف مع دلالته على معناه الذي وضع ذلك
الغير له جملة كاللام فانه متضمن لمعنى التعريف مع دلالته على معناه وكسوف
نحو فان نحو متضمن لمعنى الاستقبال مع دلالته على معناه وقد يكون مدلول الحرف
مدلول الغير بعينه كاضرب فان ما دل عليه الهمزة وهو معنى الضمير اللازم الاضمار وقد
يكون ذلك الغير اسما وفعلا معا كحروف المضارعة الدالة على معنى الفعل وعلى
معنى الفاعل وفعلا اسماء الافعال نحو قرب زيد معتبرة في نفس الفاظها بحسب الوضع
ولذلك يصح الاخبار عنها نحو القرب شديد وان كانت تلك المعاني في غيرها بحسب
الوجود فلا ينتقض طرد التعريف بها ولكل منها حد وسوسنا القول المطرد
والمنعكس والمراد من الطرد ان يصدق الحد بلفظه كلما يصدق المحدود جزءا عنه
كما يقال كل لفظ دل على معنى في نفسه غير مقترن بالزمان فهو اسم ومن العكس ان يجعل
نقيضهما مكانهما كما يقال كل لفظ لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم
وقد تبين حد كل واحد منها من مبدا التقسيم لاشتماله على القدر المشترك وعلى
المميز وعلامات الاسم اي مطرد غير منعكس فانه للاسم منها جواز الاسناد اليه
اي كونه مسندا اليه والمراد من الاسناد اضافة كلمة او اكثر الى اخرى على وجه
يفيد فائدة يصح السكوت عليها وانما اختص بكون الشيء مسندا اليه بالاسم لان
المسند اليه لا يكون الا لفظا دالا على ذات في نفسه مطابقة وهو الاسم وقوله
نحو زعموا مطية الكذب واذا قيل لهم آمنوا اعتراض لان زعموا مسند اليه
لكونه مبتدا مع انه فعل وكذلك آمنوا مسند اليه لكونه مفعول ما لم يسم فاعله
لقيل واجاب عنه بقوله متاول بان الاسناد الى لفظ الفعل دون معناه
اي هذا اللفظ مطية الكذب واذا قيل لهم هذا القول وقوله نحو تسمع بالمعيدي
خير من ان تراه اعتراض آخر لان تسمع مسند اليه لكونه مبتدا وما بعده خبر
لمن خبر خير من رؤيته واجاب عنه بجوابين احدهما قوله محمول على حذف ان
مثلها اي حذفا مثل حذفها في قوله الا ايهذا اللائمي احضر الوغى وان
اشهد اللذات هل انت مخلدي فيمن روى احضر مرفوعا فانه لو لم يحمل احضر
مرفوعا على حذف ان لم تكن بتقدير مصدر لزم عطف ما سوى تقدير المفرد

وهو قوله وان اشهد اللذات على الحمل حقيقة وهو لا يجوز وأما على رواية من روى
احضرَ منصوبا فيكون ذلك محمولا على اضمار أن لا على حذفها وأشار إلى الجواب
الثاني بقوله أو محمول على تنزيل الفعل منزلة المصدر أي سماعك بالمعيدي تنزيله
منزلة في قوله فقالوا ما تشاء فقلت ألهو إلى الإصباح آثر ذي أثير فانه نزل ألهو فعل منزلة
المصدر ليكون مفردا مطابقا للمسؤول عنه المفرد وهو ما في ما تشاء ولا يجوز
أن يكون محمولا على حذف أن لكون البيت الأول لأن قوله ما تشاء سؤال عما تشاء في
الحال على الفور فينبغي أن يكون الجواب أيضا بيانا في الحال لأن الاستقبال لم يطابق الجواب
السؤال ولو كان محمولا على حذف أن لكان مستقبلا لأن أن علم للاستقبال ومعنى آثر
ذي أثير أول كل شيء ومنها دخول حرف التعريف من اللام والميم فانهما من علامات
الاسم لكونهما موضوعين لتعيين الذات الدال عليها اللفظ بنفسه بالمطابقة
والفعل لا يدل على الذات بالمطابقة وقوله ويستخرج اليربوع من نافقائه ومن
جحره بالشيحة اليتقصع اعتراض لأن يتقصع فعل مضارع وقد دخل عليه
حرف التعريف فأجاب بقوله شاذ ولا يجيء إلا في ضرورة الشعر مع أن اللام
ليست بحرف التعريف بل هو اسم موصول دخل على الفعل لمشابهته اسم الفاعل
الداخل هو عليه أي من جحره الذي يتقصع فيه أي يدخل فيه وكذلك قوله وأما كهو أشد
الهل اعتراض آخر لأن حرف التعريف قد دخل على هل وهو حرف فأجاب
عنه كما بين بقوله فلجعله أي فليجعل هل اسما ولذا شدد لامه وذلك لأنه قد تقرر
أن الكلمة الثنائية إذا جعلت علما للفظ وقصد إعرابها شدد الحرف الثاني منها سواء
كان حرفا صحيحا أو حرف علة كما في الكم من الكم ومن اللو لتكون على أقل
أوزان المعربات مع أنه لا يلزم منه التغيير في اللفظ والمعنى معا بخلاف ما إذا جعلت
علما لغير اللفظ فإنه لا يشدد الحرف الثاني منها إذا كان صحيحا بل يقال جاءني كم ورأيت
كما لأنه لو شدد لزم منه التغيير في اللفظ والمعنى معا وأما إذا كان الثاني حرف
علة فيزاد معه من جنسها وإن لزم فيه التغيير في اللفظ والمعنى معا للاضطرار إلى
الزيادة وذلك لأنه لو أعرب كلو وفي ولا بلا زيادة شيء عليها لسقط حرف
العلة لالتقائها ساكنة مع التنوين فيبقى المعرب على حرف واحد وهو مرفوض في
كلامهم فلذلك يزاد عليها حرف من جنسها فيقال هذا لوٌّ وفيٌّ ولاءٌ فإنه لما زيدت
في آخر لا ألف آخر قلبت همزة وأشار إلى الجواب الثالث بقوله على أنه مراد ليس من كلام

النحاة، فلا يرد نقضا قال الخليل سألت بلفظ الرقيش هل لك رغبة في ثريد كان
ودكها عيون الضياون قال أشد الهل ومنها دخول حرف الجر وإنما اختص دخوله
بالاسم لأنه إنما وضع في الكلام لتعدية معاني الأفعال التي لا تتعدى بنفسها إلى الأسماء
بسبب اقتضاء بعض الأفعال معنى ذلك الحرف فامتنع دخولها إلا على اسم
بعد فعل لفظا أو تقديرا وهو قوله والله ما ليلي بنام صاحبه ولا مخالط
الليان جانبه اعتراض لأن حرف الجر وهو الباء قد دخل على نام وهو فعل ماض
فأجاب عنه بقوله فتأول بأن نام صفة موصوف محذوف منه وحرف الجر داخل عليه
والتقدير بليل نام صاحبه أو يقول تأويله بأنه على الحكاية وحرف الجر
أي مقول فيه ذلك والليان بالكسر الملاينة وكذا قولهم نعم العير على بئس العير
متأول لأن حرف الجر قد دخل على بئس وهو فعل على اختلاف فيه أي في بئس فمن
جعله اسما فلا يحتاج إلى تأويل ومن جعله فعلا فتأويله بأنه وارد على طريق الحكاية
أي على عير مقول فيه بئس العير ومنها التنوين غير ما يلحق القافية المطلقة التي
ما كان رويها متحركا وإنما يلحقها بدلا عن حرف الإطلاق قيل ويسمى هذا التنوين
تنوين الترنم وإن كان في الحقيقة لترك الترنم وذكر لأنه أتى به إبدالا لترك
الترنم فإن الألف والواو والياء في القوافي المطلقة تصلح للترنم لما فيها من
المد فبدل التنوين منها قصدا لترك الترنم لخلو التنوين من المد والصوت
أن يعلو إيماء بها لوصول الترنم وذلك لأن حروف العلة مدات في الحلق فإذا
أبدلت عنها التنوين حصل الترنم لأن التنوين غنة في الخيشوم وهذا التنوين
يلحق الفعل أيضا والمعرف باللام كقوله أقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي
إن أصبت لقد أصابن والأصل فيه العتابا وأصابا فحذف حرف الإطلاق
منهما وأقيم التنوين مقامه أو يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها ساكنا وهو
أي هذا التنوين الذي يلحق القافية المقيدة الغالي لأن الغلو تجاوز
الحد وهذا التنوين تجاوز حد الوزن لخروج الشعر بواسطته عن الوزن كقوله
وقاتم الأعماق خاوي المخترقن أصله المخترق بسكون القاف فلما ألحق
التنوين التقى ساكنان فيفتح ما قبلها تشبيها له بالنون الخفيفة أو يكسر لأن الساكن
إذا حرك حرك بالكسر نحو زيد التنوين هو للتمكن وإنما اختص بالاسم لأنه يدل على
تمكن الاسم في الإعراب فلا يكون إلا في الاسم وأما التنوين في نحو رجل فيفيد التمكن

والتنكير ايضا فاذا سمع به تحقق للتمكن وصه التنوين فيه للتنكير فان معناه افعل سكوتا ما
واما اذا قلت صهْ بغير التنوين فمعناه افعل السكوت وقيل يختص تنوين التنكير
بالصوت نحو سيبويه وباسم الفعل وانما اختص تنوين التنكير بالاسم لما ذكر في اختصاص
حرف التعريف واه التنوين الذي عوض عن المضاف اليه لان اصله اذ كان كذا فحذف
المضاف اليه وهو كان كذا وعوض التنوين عنه في المضاف فالتقى ساكنان الذال والتنوين
فحركت الذال بالكسر واختص بالاسم لانه انما يكون عوضا عن المضاف اليه في المضاف
والمضاف لا يكون الا اسما كما ستعرف ولا يرد عليه قوله الام على لو ولو كنت عالما
باذيال لو لم تفتني اوايله لظاهر ان التنوين فيه دخل على الحرف وهو لو ومعناه
اللبيب الام على تمني الاشياء واستعمال لو في الكلام ولو كنت عالما بعواقب التمني
لم تفتني اوايله وانما لا يرد عليه لانه اي لان الشاعر جعله اي جعل لو اسما ولذا شدد
ثاني حرفيه كما قررنا هذا مستوفى قبل ومنها الاضافة اي كون الاسم مضافا نحو غلام زيد
لان الاضافة اما للتعريف او للتخصيص وهما من خواص الاسم واما للتخفيف كما في الاضافة
اللفظية ومن فرع على الاضافة المعنوية فلا يكون المضاف فيه مثلها الا الاسم
ومنها التثنية بالحاق آخره اي آخر الاسم الغاية حال الرفع او يا مفتوحا ما قبلها في
حالتي النصب والجر ايذانا بان معه مثله وانما لم يذكر من جنسه كما ذكر في الجمع لان قوله
مثله يدل عليه لان المثلية في الاتحاد في الحقيقة النوعية وانما يجوز ان يقال للابيضان
للبياض والجص مع عدم التماثل بينهما في تلك الحقيقة لاختلاف حقيقتهما لا يقال كتب نوع
الابيض فان الجامع بينهما في نظر الواضع هو البياض ونونا مكسورة عوضا في
الاصل من الحركة والتنوين معا اللذين كان المفرد يستحقهما نحو مسلمان ومسلمين ثم جعلت
عوضا من الحركة فقط مع اللام ومن التنوين فقط مع الاضافة ولم يجعل عوضا من
شيء عند الوقف فان كان الاسم الذي اريد تثنيته مقصورا وهو الذي في آخره الف
مفردة لازمة ثلاثيا والالف عوض عن واو قلبت الالف واوا لان قبلها واوا نحو قفوان
الى اصلها مع عدم استثقال الواو فيه لخفة اللفظة والا اي وان لم يكن المقصور ثلاثيا
والالف عوض عن الواو وذلك بان يكون ثلاثيا والالف عوض عن اليا نحو الفتى او لم يكن
عوضا من شيء نحو متى اذا سمي به او يكون رباعيا فما فوقه والالف عوض عن الواو نحو
المصطفى او عن اليا نحو مرمى او لا يكون عوضا عن شيء نحو حبلى والحبنطى والقبعثرى
قلبت الالف يا لاصالة اللفظة الذي الالف عوض عن اليا فطام واملة غير فلطلب

التخفيف وقوله وقيل مذروان اعتراض لان مذروي ليس بمثلا مع انه قلبت الالف
واوا اجاب عنه بقوله لكن مزروان التثنية لانه مثنى لم يستعمل واحده حتى تقلب الالف عند
التثنية ياء وان كان الاسم ممدودا وهمزته اصلية تثبت الهمزة نحو قراآن في قراء وان
كانت همزته عوضا عن الف تانيث قلبت واوا نحو حمراوان في حمراء لكونها زايدة محضة
في باب الابدال الذي يناسب الحذف اوله من غيره وانما لم تقلب ياء لما بين الهمزة والالف
من التقارب في الثقل والا اي وان لم تكن الهمزة اصلية ولا عوضا عن الف التانيث
بل يكون منقلبة عن حرف اصلي نحو رداء وكساء او يكون للالحاق كعلباء فالوجهان
المذكوران جايزان فيه وهما ثبوت الهمزة وقلبها واوا وذلك لتشبيهما بالهمزة الاصلية
من حيث ان احديهما منقلبة عن حرف اصلي والاخرى ملحقة بحرف اصلي فتثبتا كما
تثبت الهمزة الاصلية وبالهمزة المنقلبة عن الف التانيث من حيث انها ليستا باصليتين
كما انها كذلك فتقلبتا واوا كما قلبت واوا ولا يحذف لهما اي لاجل التثنية تاء التانيث
كما يحذف تاء التانيث في الجمع المونث بالالف والتاء نحو ضاربات لئلا يلتبس بتثنية المذكر
الالف خصيان والتيان فانه يجوز حذفهما منهما ويجوز بالاتفاق ايضا خصيتان واليتان
من غير حذف وانما يجوز حذفهما منهما لان مفردي كل واحد منهما لما لم يفرد احدهما
عن الآخر صارا بمنزلة مفرد فكما لا تقع تاء التانيث في وسط الكلمة لا تقع في وسطهما
ومنها الجمع اما بالحاق آخره اي آخر الاسم واوا مضموما ما قبلها في حالة الرفع او
ياء مكسورا ما قبلها في حالتي النصب والجر لفظا اي ضما وكسرا ملفوظين نحو مسلمون
ومسلمين او تقديرا نحو مصطفون ومصطفين ايذانا بان معه اكثر منه من جنسه
ونونا مفتوحة عوضا عن الشيئين اي من الحركة والتنوين على ما عرفت بيانه
ذلك في التثنية ويختص هذا الجمع بالمذكر للمناسبة بينهما من حيث ان السلامة في
الجمع اشرف من التكسير كما ان المذكر اشرف من المونث ويختص بالعلم للمناسبة المذكورة
اذ العالم العاقل اشرف من غيره وقوله يعلم اولى من قولهم يعقل لشموله صفات
الله تعالى فانه لا يطلق عليه تعالى انه عاقل لان العقل يوهم المنع من القبايح الجاري
على من له العقل تعالى الله عنها جل كونه علما فان العلم لما يلحقه الضعف بسبب
زوال العلمية عنه بالجمع جبر ضعفه كما جبر في نحو قلون بحرف اعرابيا التانيث
فانه لو لم يكن مجردا عنها نحو طلحة لم يجمع هذا الجمع خلافا للكوفيين فانهم اجازوا
طلحون في طلحة وهو مخالف للاستعمال لانه وارد بخلافه والقياس لان التا

الصبيان على العاكس مغيرا اوله بكسره او غير مغير بضم من غير ترجيح لاحدهما على الاخر بخلاف بنون فانه وان جاء فيه الكسر ايضا لكن المشهور فيه الضم وقد تذكر حرون في جمع حرة ومن اوزان ايجارة سنة كانها احرقت بالنار واوزون في جمع اوزة وهو البط وارضون وذلك الشذوذ لعدم اجتماع الشرائط المذكورة فيها وكذا بلغين بضم الباء وهي الدواهي قيل ان عائشة رضي الله عنها قالت لعلي رضي الله عنه حين اخذت يوم الجمل وما شاكله من اسماء الدواهي كالبرحين والبرحين وبريان ذلك ما قاله الفائق المحقق فيها ان يقال كانه قيل خطب بلغ اي بليغ وامر برح اي مبرح كقولهم مكان مبرح ودينا قيما ثم جمعا جمع السلامة ايذانا بان الخطوب في شدة نكايتها بمنزلة العقلاء الذين لهم قصد وقد يجعل النون الاخرة بعض هذه الجموع التي جاءت على خلاف القياس من الاثنين معتقب الاعراب للتنبيه على انه مخالف للقياس فكانه جمع تكسير فاجرى فيه اعراب المكسر وتدخل التنوين ولا تسقط بالاضافة ولكن الياء فيه حينئذ دون الواو لان الياء اخف من الواو ولا حاجة الى الواو لانه لكونه جمعا لدلالة الياء عليها ولا للاعراب لان الاعراب على النون نحو قول وماذا يدري الشعراء مني وقد جاوزت حد الاربعين فان نون الاربعين معتقب الاعراب ولذلك جعلت مكسورة وكذا قوله دعاني من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا فانه جعل نون سنينه معتقب الاعراب ولذا لم يحذف بالاضافة وشيبنا جمع اشيب جار من التصحيح في بناء اوما يلحق آخره الفا وتاء ويسمى الجمع الملحق بآخره الالف والتاء للمؤنث جاز كون المؤنث اسما فان هذا الجمع قياس في علم المؤنث سواء كانت فيه العلامة ظاهرة كعزة وسلمى وزهراء او مقدرة كهند وكذا قياس في المؤنث بالتاء الظاهرة غير العلم نحو غرفات والكرامات لانه جمع كرامة لا جمع اكرام وكذا قياس في المؤنث بالالف اذا لم يكن علما مذكرا كالبشرى والصحراء واما اسماء الاجناس التي فيها التاء مقدرة نحو نار وشمس وعين فليس هذا الجمع فيها بقياس بل هو مسموع نحو الكاينات والسموات او صفة فان الصفة اذا كانت فيها علامة التانيث جمعت بالالف والتاء سواء كانت صفة لمذكر حقيقي او لا يجوز جار علامات ونساء ضاربات وجبليات ونفساوات الا ان يكون الصفة فعلاء افعل كحمراء احمر او فعلى فعلان كسكرى سكران فانهما وان لم تغلب عليهما

لو ينبغي مع الواو والنون لا يجمع علامتا التذكير والتانيث ولا يصار الى النص المجرد عن التاء بزوال التاء وان عالم يفعل مجردا عن علامة التانيث لفارقه نحو جبل وحمراء علمين لرجلين فانهما يجمعان هذا الجمع لانه لا يلزم فيهما اجتماع علامتي التذكير والتانيث لانه تقلب الالف الممدودة واوا وتحذف المقصورة او صفة عطف على قوله علما والصفة كاسم الفاعل واسم المفعول وابنية المبالغة والصفة المشبهة والمنسوب والمصغر لا تكون الصفة افعل فعلاء لانها لو كانت افعل فعلاء نحو احمر حمراء لا يجمع هذا الجمع فرقا بين افعل فعلاء وبين افعل التفضيل فانه يجمع هذا الجمع كالافضلون او لا تكون فعلان فعلى فانه لا يجمع هذا الجمع فرقا بينه وبين فعلان فعلانة فانه يجمع هذا الجمع كندمانون او لا تكون مستويا فيه اي جمع المذكر المؤنث فيه اي في اللفظ نحو جريح لا يقال جريحون لانه لما سوى بينهما في المفرد سوى ايضا بينهما في الجمع او لا تكون بتاء تانيث مثل علامة فانه لا يجمع هذا الجمع كما ذكرنا قبل سوى ما جبر نقصه استثناء اي يختص هذا الجمع بالمفرد المذكر المجتمع فيه الشرائط المذكورة سوى ما جبر نقصه بالجمع بالواو والنون فان هذا الجمع لما كان اشرف الجموع جبر به نقصان الاسم بالحذف نشئا حال كونه من المفرد ذي التاء احتراز عن مثل يد فانه وان كان فيه نقصان لكن لا يجبر نقصانه بالجمع بالواو والنون المحذوف العجز احتراز عن مثل عم لانه محذوف الصدر فلا يجبر نقصه حال كون العجز معتلة احتراز عن كوشفة لان العجز المحذوف فيه حرف صحيح لانه في الاصل شفهة حال كونه مذكرا مجموعا هذا الجمع احتراز عن كوقفة فانه لم يذكر مجموعا هذا الجمع نحو قفنون في جمع هن ولا يجمع الهنة بالواو والنون ونحو ظبة هذا الجمع لانه لا يذكر مرفوعا مجموعا نحو ان يكون حاله من الضمير المجرور في نقصه والاولى ان يعلل انه صح لعوله لا يذكر نبها عليه انه لحصول الشرائط فيها مع انها لا تجمع بالواو والنون ووجدت في نسخة بخط المصنف بدل قوله مما لا يذكر الخ عما ليس تانيثه حقيقيا وكانه احترز به عن امة لكنه نبه عليه على هذا الحذف مغيرا اوله صفة لقوله مجموعا اي كان مجموعا حاله من الضمير المجرور في نقصه كما بينا اي مجموعا مغيرا اوله اذا كان اوله مفتوحا او يكون هو ايضا حالة من ذلك الضمير كسنون جمع سنة فكسر اوله للتنبيه على ان هذا الجمع ليس بجمع سلامة حقيقة وقدحا قليلا سنون ايضا بضم اوله او غير مغير اوله اذا كان مضموما او مكسورا لكن قد جاء في المضموم الكسر بخلاف المكسور فانه لم يسمع فيه التغيير كثبون جمع ثبة وهي الجماعة واصلها ثبي وجاء قلون جمع قلة وهي والمقلاة عودان يلعب بهما

العصبان

الا سمية لا تجمعان بالالف والتاء حملا لهما على مذكرَيْهما اللذين لا يجمعان بالواو والنون الا عند ابن كيسان فانه اجاز جمعهما بالالف والتاء كما اجاز جمع مذكرَيْهما بالواو والنون واما اذا غلب على احديهما الاسمية فيجوز جمعها بالالف والتاء نحو قوله عليه السلام ليس في الخضراوات صدقة او ان يكون الصفة مستويا فيه اي في المؤنث المذكر فيهما اي في الصفة اي في لفظ الصفة وصيغتها نحو جريح وصبور حملا لمؤنثها على مذكرها الذي لا يجوز جمعه بالواو والنون او ان يكون الصفة لا مذكر لها والحال انها قد تجردت عن العلامة اي عن علامة التأنيث كحائض وطالق فان هذه الصفة لا تجمع بالالف والتاء فرقا بين متجرد هذا القسم عن التاء وبين غير المتجرد عنها فان غير المتجرد عنها يجمع هذا الجمع نحو حائضات في جمع حائضة والغالب تعكس لمشابهة غير المتجرد الفعل في المعنى لانه يعني الحدوث كالفعل فالحق علامة جمع المؤنث وهي الالف والتاء كما يلحق بفعل المؤنث ضمير جمع المؤنث وهو النون نحو ضربن واعلم انه لو قال بدل قوله او صفة الا ان يكون الا قوله كحائض او صفة لها مذكر جمع بالواو والنون او لها علامة تأنيث ان لم يكن لها مذكر لكان اوسط لوجوه يعرفها المتأمل والمذكر عطف على قوله للمؤنث الذي لم يكسر اي لم يجمع جمع التكسير فان هذا الجمع غالب غير مطرد عند غير الفراء في اسم مذكر غير عاقل نحو سجلات في سجل وهو الصك وحمامات وسرادقات وكذا في الخماسي اصلي الحروف كسفرجلات غالب غير مطرد لاستكراه تكسيره وكذا في الجمع الذي لا يكسر نحو رجالات وبيوتات وصفة المذكر غير العاقل يجمع هذا الجمع مطردا نحو الصافنات وسبطرات وسبحلات وكذا مطرد هذا الجمع في مصغر غير العاقل لانه صفة نحو جميلات وجبيلات ونحو بوانات في جمع بوان بكسر الباء وهو عمود من اعمدة الخيمة مع بنوت بوّن في جمعه شاذ لا يقاس عليه لانه جمع تكسير وهو بوّن بالضم ويحذف تاء التأنيث عن هذا الجمع تحرزا عن الجمع بين العلامتين اي علامتي التأنيث وهما التاء التي كانت في الواحد والتاء الاخرى التي زيدت علامة لجمع المؤنث والهمزة المنقلبة عن الف التأنيث في نحو صحراء تبدل واوا نحو صحراوات لئلا يلزم التحرز عن الجمع بين علامتي تأنيث فانه لو لم تبدل واوا لكانت علامتا تأنيث وهما الهمزة والتاء والغالب تحذف الهمزة كما تحذف تاء التأنيث [illegible] واما الهمزة الاصلية فتبقى على حالها نحو قراءات والزائدة لغير التأنيث يجوز قلبها واوا وابقاؤها على حالها والالف المقصورة الرابعة الواقعة اخيرا تبدل ياء كيف كانت الالف اي سواء كانت زائدة للتأنيث كحبلى او منقلبة عن واو كملهى او عن

باب كالجمع للتخفيف في البناء الممتد وعينٌ فعلة وفعلة وفعلة حال كون عينها صحيحة نحو تمرة وغرفة وكسرة واحترز به عن كونها مضاعفة او معتلة فانها تبقى على سكونها احترازا عن الثقل الحاصل بتحريك اول المثلين من نحو ملة وتحريك الواو والياء من فعلة كبيضة وجوزة والواو من فعلة كسورة والياء من فعلة كبيعة تفتح عينها في الجمع بالالف والتاء نحو تمرات وغرفات وكسرات او تحرك عينها بحركة الفاء للاتباع ان لم يكن اللام من فعلة ياء نحو كلية ولا من فعلة واوا نحو اشوة فانه لا يجوز فيهما الاتباع بالاتفاق حذرا من الثقل والفتح والتحريك بحركة الفاء انما يكونان اذا كانت فعلة المثلثة الفاء الصحيحة العين اسما لا صفة ويجوز التسكين في غير المفتوح الفاء للتخفيف واما مفتوح الفاء فلا يكون الا مفتوح العين والا اي وان لم يكن اسما بان يكون صفة فهي اي فعينها مبقاة على السكون للفرق بين الاسم والصفة والصفة بالسكون احق لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها الفعل وكذا [illegible] المثلثين فانما يفتح في لغة هذيل فانهم يفتحون العين المعتلة من فعلة مثلثة الفاء لخفة الفتحة على حرف العلة مع كونها عارضة والمحذوف العجز المعوض عنه التاء من الثلاثي قد يرد العجز كثيرا اذا كانت الفاء مفتوحة وقد لا يرد اذا كانت الفاء مضمومة كسنوات في سنة بفتح الفاء ورد العجز لخفة الفتح وقد جاء ضنات من غير رد وثبات في ثبة بضم الفاء فانه لا يرد العجز لكون الضم اثقل الحركات واما مكسورة الفاء فترك الرد فيه اكثر من الرد نحو مئات وقد جاء عضوات ومقدان الجمعان يسميان جمع التصحيح والسلامة والكل لصحة بناء الواحد فيهما وسلامته من التغيير واما بتغيير صيغته اي صيغة الاسم وهو عطف على قوله اما بالحاق آخره لفظا اي تغيرا ملفوظا او تقديرا كرجال في جمع رجل فانه قد تغير صيغته لفظا وفلك في جمع فلك فانه وان لم تتغير صيغته لفظا لكنها متغيرة تقديرا لان ضمة الواحد كضمة بُرد وضمة الجمع كضمة أُسد واما التغيرات الواقعة في جمعي التصحيح كحذف الالف في نحو اعلون والياء في نحو قاضون والتاء من نحو مسلمات فغير واردة على صيغة الكلمة لانها آخر الكلمة التي لا مدخل لحركاته وسكناته في الصيغة ولهذا السر قال بتغيير صيغته ويسمى هذا الجمع جمع التكسير وذلك لكسر بناء واحده وهذا اي جمع التكسير اما ان لا يختلف قبيلة فيه بان لا يكون

له الامثال واحد وسد المقصود ومنها كمثال فعالل الرباعي كجعافر والملحق
به كجداول وما زيد فيه من الثلاثي حرف واحد غير مدة كتناضب في تنضب
وقداعس في قدعس والمراد بالمدة ههنا حرف من حروف العلة زايد ساكن يكون
حركة ما قبله من جنسه واحترز به عن مثال فاعل وفعال وفعول وفعيل لان جمع
تكسيرها قد يختلف لما عرفت اقسام الا فيعلة فانه وان كان مما زيد فيه من الثلاثي
حرف غير مدة الا ان جمع تكسيره يجي على افاعل وفياعل وافعلاء كاقوايل
وجياد وايناء وا الا افعل فعلاء فانه يختلف جمع تكسيره ايضا كحمر وحمران
في احمر والا فعل فعلى احترازا عن افعل فعلى فان جمع تكسيره على فعالل لا يختلف
عنه كالافضل والافاضل وللخماسي عطف على قوله للرباعي او على قوله ما زيد اي
وكمثال فعالل للخماسي وهذا المثال انما يكون له بعد حذف خامسه على استكراه وانما
يستكره للاحتياج في جمع تكسيره الى حذف حرف اصلي منه ولا يستكره استكراهه
كما في التصغير فانه يستكره تصغيره للاحتياج فيه ايضا لما حذف نقول جحامر
في جمع جحمرش كما تقول جحيمر في تصغيره وحكى سيبويه عن بعض العرب في
التصغير والتكسير سفيرجل وسفارجل باثبات الحرف الخامس مع بقا فتحة
ما قبله لدلالته على حذف حرف اصلي وبعضهم يحذف منه ما اشبه الزايد وهو الحرف
الذي يكون من حروف اليوم تنساه وان كان اصليا او يكون مشابها بواحد منها
او الكاف قريبا من الطرف فيقول في فرزدق فرازد بحذف الدال لانها من
مخرج التاء وكمثال فعاللة للمنسوب منه اي من المذكور من الرباعي والملحق
به والمزيد فيه من الثلاثي كاشاعثة في جمع اشعثي فالتاء لازمة فيه لانها عوض
عن ياء النسبة المحذوفة في الجمع حذفا لازما لثقل هذا الجمع لفظا ومعنى والتاء
اخف من اليائين مع ما بينهما من المناسبة في ان كل واحد منهما يجي للوحدة كتمر
وتمرة وروم ورومي وللمبالغة كعلامة واحمري وللمعنى كغرفة وكرسي وكمثال
فعاليل للخماسي من الاقسام الثلاثة كجواربة والتاء فيه ليست للعوض
من شيء ولذا لم تلزم فيه لزومها في المنسوب بل هي فيه دليل على كونه واحدا معربا
وكمثال فعاليل لما لحق منه ذلك اي من المذكور من الاقسام الثلاثة مدة قبل اخره
سواء كانت الفا او ياء او واوا كقراطيس وقناديل وعصافير وقراويح
ومصابيح في جمع قرطاس وقنديل وعصفور وقرواح ومصباح الا فعلان

8

بالكسر فانه لا يختلف جمعه كسرحان فانه جمع على سراحين وقد جاء فيه سراح وان فعلان
بالفتح حال كونه صفة فانه قد جاء في جمعه فعال وفعلى كغضاب وسكارى واحترز
بالصفة عن فعلان اسما فانه لا يختلف جمعه لانه انما يجمع على فعاليل كشياطين في
جمع شيطان وكذلك يجمع فعلان بالضم على فعاليل ولا يختلف عنه كسلاطين في
جمع سلطان ولا نعني بالفاء والعين واللام ههنا اي في بحث جمع التكسير الا المحركة
للعلل ولا نعني زيادة الحروف واصالتها كما في امثلة التصغير فانه لا نعني بها فيها ايضا
الا مجرد العدد ايضا وذلك لتقدم الاختصار بحصر اوزان جمع التكسير والتصغير
فيما يشترك فيه بحسب الحركات المعينة والسكنات فان جعافر وقداعس وتناضب
يشترك في فتح الاول والثاني ومجي الالف ثالثة وكسر ما بعدها وان كانت اوزانها
مختلفة في الحقيقة باعتبار اصالة الحروف وزيادتها وكذا جعيفر ومديعس وتنيضب
تشترك في ضم الاول وفتح الثاني ومجي ياء ثالثة وكسر ما بعدها وكمثال فواعل لفاعلة
وفاعلاء اسمين فان فاعلة اسما يجمع على فواعل ولا يختلف عنه ككواتب في جمع كاتبة
وكذا فاعلاء يجمع عليه اجراء لالف التانيث مجرى تايه لكونها علامة للتانيث مثلها
كنوافق في نافقاء واعلم ان في قوله وكمثال فواعل لفاعلة وفاعلاء نظرا وذلك
الاعتبار اذا كان لمجرد العدد كان فواعل داخلا تحت فعالل فالاصوب ههنا
ان يقول كمثال فعالل للرباعي والملحق والمزيد فيه من الثلاثي ولفاعلة وفاعلاء او
يحلف جمع المكسر وذلك ههنا استطرادا لما مثالين كفعالل وفعايل في جمع فعيلة
نحو صحايف وصحيفة فصاعدا اي فذهب الاختلاف آخذا في الزيادة الى احد عشر
مثالا نحو ما كانت زيادته مدة ثالثة فان للاسماء في الجمع احد عشر مثالا على ما هو
المذكور في المفصل وفي تعدادها اطالة وعين جمعه اي ومن حكم جمع التكسير ان المعتل
العين سواء كان واوا او ياء من الامثلة العشرة للثلاثي لا يجمع على افعل لثقل
الضمة على الواو والياء وان كان ما قبلها ساكنا لان الجمع ثقيل لفظا ومعنى فيستثقل
فيه ادنى ثقل وانما يجمع على افعال كاثواب وانياب الا نحو اقوس وانيب جمع
قوس وناب وانيب واعين فانها من الشواذ وفي عبارته هذه تساهل وفساد ولا يجمع الا
منه اي من المعتل العين على فعول لاستثقال الضمتين والواوين وانما يجمع
على فعال كثياب في جمع ثوب وذلك لخفة الكلمة بانقلاب الواو ياء ولا يجمع
اليائي من المعتل العين على فعال لانه لا يقال في بيت بيات كثيابا لئلا يلتبس

بالياء مع انه لا يكون فيه خفة بانقلاب بخلاف الواوي فان فيه خفة وانما يجمع الثلاثة
على فعول كثيرا و قد شذ فووج في جمع فوج و سووق في جمع ساق ومن حكمه ان
يكسر ما قبل الآخر من المعتل اللام في افعل كسرا لازما واجبا لا يجوز العدول عنه كأدل
في جمع دلو واصله ادلو فلما وقعت الواو طرفا في اسم متمكن وقبلها ضمة قلبت ياء فلما
واجبا يجب ان يكسر ما قبلها لاجل الياء ثم اعل اعلال قاض وان يكسر ما قبل الآخر
من المعتل اللام في فعول كسرا كثيرا لا واجبا كما يجب في افعل لانه يجوز في فعول اذا
كان واويا ابقاء الضمة على حالها نحو نحو واما اليائي فلا يجوز ابقاء ضمته نحو ثدي
وانما قال كثيرا لانه يجوز الكسر ايضا حيث يجوز الضم فيقال في نحو نحي كعصي كان في
الاصل عصوو فلما اجتمع واوان في الجمع طرفا والاولى منهما مزيدة قلبت ياء ثم
كسر ما قبل الياء لاجلها وقد جاء على الشذوذ فتوة في جمع فتى ونحوة في جمع نحو من عند
كسر وقلب والقلب اي قلب الواو ياء والضم كسرة فيهما اي في المثالين اللذين من
ابقاء الواو والضم على حالهما وقسي واصله قووس قدم اللام فرارا من اجتماع
الواوين والضمتين فصار قسوو ثم اعل اعلال عصي وذلك جمع قسي تعزيزا ولو
كان جمع قوس في الاصل الا انه لما قلب في الجمع اللام الى موضع العين قدر في
الواحد ايضا القلب ومن حكمه ان المحذوف العجز عن واصله يرد فيه اي في جمع التكسير
نحو شفاه في جمع شفة واصله شفهة فيرد المحذوف ومنه الهاء في الجمع واشباه في
جمع امة واصله امهة فلما جمع رد الهاء المحذوف ويدي في جمع يد واصله يدي على وزن فعل فلما
جمع على فعول رد اللام فاجتمعت الواو والياء والاولى منهما ساكنة فقلبت الواو
ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء لاجلها وجمعا التصحيح وافعال وافعل
وافعلة وفعلة من التكسير للقلة اي هذه الاوزان موضوعة في الاصل للدلالة على
القلة وان استعير للكثرة ومعنى القلة العشرة فما دونها وما عداها للكثرة ومعنى ما فوق
العشرة وان استعير للقلة ايضا ومنها اي ومن علامات الاسم التصغير لانه
المعنى جعل الشيء موصوفا بالصغر وكون الشيء موصوفا من علامات الاسم ولا يتجاوز امثلته
فعيلا ان كان المصغر ثلاثيا مجردا بضم اوله لئلا يكون اللفظ مشاكلا للمعنى لانه لما كان
في المعنى تقليل فجعل في اللفظ تقليل لان في الضم تقليله بانضمام الشفتين وفتح ثانيه جبرا
لضم اوله وبزيادة ياء ثالثة للفرق بين التكبير والتصغير في نحو صرد وفعيعلا ان
كان على اربعة احرف عند التصغير ولم يكن قبل آخره مدة وفعيعيلا ان كان قبل الآخر حرف

من الا مختصر افعال جمعا فانه ليس على مثال من الامثلة الثلاثة نحو اجيمال في جمع جمل
بخلاف اجيبال في مصدر اجبال والا مختصر ما فيه الف التأنيث مقصورة او ممدودة
فانه ليس على مثال منها نحو حبيلى وحميراء الا ان يكون الالف مقصورة خامسة نحو
جحجبى فصاعدا نحو حولايا فانها اي فان هذه الالف تحذف لانها لا تزيد الكلمة عن
مستقلة فصارت بمنزلة الحرف من سفرجل فتحذف كما يحذف اللام منه ويكون المصغر
بعد الحذف على مثال فعيعل او فعيعيل نحو جحيجب وحويلي ويجوز ان يحذف الالف
من حويلي وسواء حويلي واما الالف المقصورة الرابعة فلا تحذف كما لا يحذف
الحرف الرابع نحو حبيلى وكذا الممدودة لا تحذف وان كانت خامسة فصاعدا لانها
لكونها متحركة على حرفين صارت كأنها كلمة ضمت الى كلمة كما في بعلبك فلا تحذف
كما لا تحذف الكلمة الثانية بخلاف الالف المقصورة فانها لما كانت ساكنة ضعيفة
على حرف واحد لا يمكن ان تجعل كلمة مستقلة وما فيه الف ونون مضارعتان فانه
ايضا ليس على مثال من الامثلة الثلاثة نحو اجيمال وحبيلى وحميراء وسكيران وانما
تجاوز هذه الصور الاربع امثلة التصغير محافظة على الالفات الاربع فان
ابقاءها على حالها مطلوب عندهم اما الف افعال فلان تصغير الجمع مستكره
عندهم فلو لم يبق علامة الجمع وهي الالف لم يحمل السامع المصغر على انه تصغير
الجمع وانما يحمل على انه تصغير مصدر باب افعال لانه لا يستكره تصغير المصدر
استكراه تصغير الجمع واما الف التأنيث فلانها علامة والعلامة لا تغير ما امكن
واما الالف والنون فلاجل المضارعة بينهما وبين الف التأنيث وانما لم يستثن
ما فيه تاء التأنيث لان بناء التصغير حاصل قبل التاء لانه لا مدخل لتاء
التأنيث في حروف ما يجعل له تها خارجة عن بناء الكلمة وكذا لا مدخل لزيادات
التثنية وجمع التصحيح والنسبة وللجزء الثاني من المركب من كلمتين فلذلك لم يستثنها
والا مختصر المبهم وهو اسم الاشارة والموصول وكان حقها ان لا يصغر لغلبة
شبهها بالحرف لكنها لما تصرفا تصرف الاسماء المتمكنة من وصفها والوصف بها
وتثنيتها وجمعها وتذكيرها وتأنيثها اجريا مجراها في التصغير فان اوله يترك
غير مضموم اي لا يضم اوله لاجل التصغير سواء كان اوله مضموما او لا نحو ذيا
او ذيا ولو قال يترك على ما كان عليه لكان اوضح ويلحق باخره الف عوضا من الضمة
وقبل آخره ياء علامة للتصغير ثم قلبت الالف واوا ياء او واو عين ياء التصغير

فيه وفتح الباء المنقلبة عن الالف محافظة على الالف العوض نحو بايع في دوا وبنية في
نا واللذيا في الذي واللتيا في التي تفعيعل لما هو على ثلاثة احرف لكن كانت الاخر
اصوله اوله بان يكون فيها زيادة نحو رجيل في تصغير رجل حروفه اصول ومنيبت
في تصغير منبت الباء فيه زايدة واصله منبت حذفت عين الفعل وهي الياء المكسورة
او لما هو على حرفين بعد رد المحذوف في التصغير ليتم بناؤه سواء كان فاء او عينا
او لاما ولم يكن فيه زايد او كان ولا يمكن ان يجعل الاسم معه على بناء فعيل لئلا يلتبس
فانه لا يتم بناء التصغير معهما لما ذكرنا من انها خارجة عن بناء الكلمة وتقرع الاصل فان
بناء التصغير لا يتم معها ايضا لانها لا تثبت في حالة حالة الثاني فلو اعتد بها وسقطت
في الدرج لم يبق بناؤه وان لم تسقط لخرجت عن حقيقتها لانها انما تسقط في الدرج
نحو وعيدة في عدة واصله وعدة ومنيذ في مذ واصله منذ حال كونه فيهما اسما
لانه لو كان حرفا او ظرفا لا يصغر وحريح في حر واصله حرح وفعيعل لما هو على
اربعة احرف كيف كانت تلك الحروف اصوله او لا نحو جعيفر في جعفر حروفه اصول
ومجيلس في مجلس الميم فيه زايدة وحذيت في حذت بالجمع بين الساكنين وهما ياء
التصغير والباء الاولى على حدة كدابة وسواء يكون الاول من الساكنين حلقيا او
ياء التصغير والثاني مدغما ويكون المدغم مع المدغم فيه من كلمة الاول من الساكنين
وانما اشترط ان يكون المدغم من كلمة الاول لانه لو لم يكن منها لكان الاول في الاخر
الذي هو محل التغيير والحذف فيجب ان يحذف لانه يتجاور الساكنين مطلقا كلغة
وان كان الاول حرفا والثاني مدغما نحو حا فا الله وكذلك اشترط ان يكون المدغم
فيه من كلمة الاول لانه لو لم يكن منها لكان الادغام الذي هو شرط جواز تجاور الساكنين
بصدد الزوال فلا يعتد به فيحذف الاول انما يحوضن فان النون الاولى طرف لام
الفعل والثانية ضمير جمع المونث وانما جوز الجمع بين الساكنين على حدة لان المدغم
مع المدغم فيه بمنزلة حرف واحد متحرك لارتفاع اللسان بهما ارتفاعة واحدة مع
ان الروابط بين حروف الكلمة هي الحركات التي هي ابعاض حروف العلة ولولاها
لم ينتظم حروف الكلمة بعضها ببعض واذا كانت ابعاضها روابط يمكن ان يجعل انفسها
روابط ايضا اذا كانت ساكنة وما قبلها من جنسها لانها تصير ذات اجزاء فيتوسل
بجزئها الاخير الى الساكن بعدها بخلاف ما اذا لم يكن ما قبلها من جنسها فلانه
لا يمكن فيه من اشباع المد منه اذا قلت ثوير لا يتمكن فيه من اشباع مد الواو

تمام التمكن لامكن بتبات فيه بعد القاف للمد الاولى بواسطة فتحها ثم اشتغل في
الحاز لما للمد الواوي فعلى هذا لا يتوصل بالواو والياء اللتين قبلهما فتحة الى
النطق بالساكن بعدهما ولذا استثقل حركة اول المثلين اليها نحو اود واين من الود
والين ولا يحذف حركة الفتح ياء التصغير فانها لما كانت موضوعة على السكون
صارت بمنزلة المدة فحذفت الحركة في نحو خذيت ولم يستثقل الياء او لما هو على اكثر
من اربعة احرف فان مثال تصغيره فعيلل ايضا مجاز فعيعيل ايضا فيما هو على اكثر
من اربعة احرف بتعويض ياء ساكنة قبل الاخر عن الحرف المحذوف سواء كان المحذوف
اصليا نحو سفيريج في سفرجل او زايدا نحو مطيليق في منطلق الا ان يكون الحرف
الرابع فيما هو اكثر من اربعة احرف علة صوابه ان يقول حرف علة سواء كان مدة اولا
وسواء كان ساكنا اوله فانه اي فان فعيليلا يجب هنالك ذلك الحرف العلة في
موضع ياء فعيعيل فان كانت ياء وجب تقريرها في موضعها وان كانت الفا او واوا
وجب قلبها ياء نحو دنينير في دينار واصله دنار وعصيفير في عصفور وقنيديل
في قنديل وجليليز في جلوز ومشيريل في مسرول وذلك اي مجيء فعيلل
وفعيعيل انما كان فيما هو اكثر من اربعة احرف بالرد الى الاربعة بحذف حرف
منه لكثر مازاد على اربعة بناء نقيل فلو لم يحذف منه شيء وزيدت فيه ياء التصغير
وزيادتها قياس مطرد لادى ذلك الى الكثرة الابنية المقدرة فيه بشرط ان لا يحذف
اصلي مع وجود زايد لان حذف الزايد اهون نحو دحيرج في مدحرج بحذف الميم
الزايد وبشرط ان لا يحذف زايد مفيد فايدة تختص به مع وجود غيره اي غير
المفيد تلك الفايدة كمطيلق في منطلق فان فيه حرفين زايدتين الميم والنون
فحذفت النون لان الميم تفيد فايدة تختص ببناء اسم الفاعل وصيغة موضوعة له
بخلاف نون الانفعال فانها وان افادت معنى المطاوعة الا ان هذه الفايدة غير
مختصة ببناء اسم الفاعل لوجودها في جميع تصاريفه وبشرط ان لا يحذف غير
مفيد يودي حذفه الى ماله نظيره اي لا مثال له من ابنيتهم مع ماله يودي حذفه الى
وكان ايضا غير مفيد بالمعنى المذكور كتخيريج في استخراج فان السين والتاء فيه
زايدتان غير مفيدتين بالمعنى المذكور لكن لو حذف السين يكون له نظير ولو حذف
التاء لا يكون له نظير لوجود تفعيل كتجفيف لان التاء يراد اوله بلا سين نحو تجفاف
دون شفيعيل لانه لا نظير له وبشرط ان لا يحذف اصل من الحروف الاصول

غير آخر على الأعرف كفُرَيْزِد في فرزدق فيحذف الخامس لان الثقل عنده حصل
بسبب زيادة ياء التصغير ولذا لا يحذف الرابع في الرباعي لعدم ازدياد الثقل عنده
وقيل لا يحذف من الخماسي شيء فيقال في سفرجل سُفَيْرِجل وقيل يحذف منه ما اشبه الزائد
وهو الحرف الذي يكون من حروف اليوم تنساه وان كان اصليا او يكون مشابها
بواحد منها او الحرف قريبا من الطرف بان يكون رابعا فلا يحذف الميم من جحمرش
لبعد الميم من الطرف وجار الله قال يحذف شبه الزائد اين كان لكن هذا اختلاف
رواية السيرافي والاندلسي وفي قوله على الأعرف مسامحة لان قوله لا يحذف اصلا
غير الآخر يحتمل معنيين احدهما ان لا يحذف غير الآخر بل يحذف الآخر والثاني ان لا
يحذف غير الآخر ولا الآخر والأعرف منهما هو الاول لا الثاني ولا يحذف لاي
لاجل التصغير تاء التأنيث كما لا يحذف للتكسير كضاربة وضوارب لان صيغة تصغير
المذكر والمؤنث واحد بخلاف التكسير فان صيغة جمع المؤنث مخالفة لصيغة جمع
المذكر فلا حاجة لها الى التاء ولان الجمع مؤنث فاستغنى بتأنيث الجمع عن التاء بل
تظهر في التصغير التاء المقدرة في المكبر لان التصغير بمنزلة الموصوف مع صفته
فكما يقال شمس طالعة بالحاق التاء بآخر الصفة لذلك يقال شُمَيْسَة بالحاق التاء بآخره
فيما هو على ثلاثة احرف عند التصغير سواء كان عند التكبير ايضا على ثلاثة احرف
او على اربعة لكن يعرض له في حال التصغير ما يعود به الى الثلاثة كشُمَيْسَة في شمس
وسُمَيَّة في سماء فانه لما صغر سماء اجتمع فيه ثلاث ياءات فحذفت الاخيرة نسيا
فصار ثلاثيا عند التصغير وكذا عُنَيِّقَة في تصغير ترخيم عَناق واعلم انه لو
قال على ثلاثة احرف عند التصغير لكان اولى لما ذكرنا الآن دون غيره مما هو
اكثر من ثلاثة احرف عند التصغير نحو عقرب فانه يقال فيه عُقَيْرِب بغير التاء
وذلك لان الحرف الرابع قائم مقام تاء التأنيث لانها في الاغلب رابع فما فوقها
مع انهم استثقلوا زيادة حرف على علامة حروف لو زاد عليها امتنع طرحه في
التصغير وقد شذ نحو عُرَيْس في تصغير عرس وهي امرأة الرجل وعُرَيْب في
تصغير عَرَب لعدم اظهار التاء فيهما مع انهما على ثلاثة احرف وقد شذ ايضا
قُدَيْدِيمَة في تصغير قُدّام ووُرَيِّئَة في تصغير وراء بهمز اللام من ورأت بكذا الى
سائرت به لاظهار التاء فيهما مع انهما على اكثر من ثلاثة احرف واما وراء معتل اللام
من وريت الخبر تورية بالياء اذا سترته واظهرت غيره فاثبات التاء فيه

على القياس لانه صار ثلاثيا عند التصغير نحو وُرَيِّة بحذف الياء الثالثة نسيا كما
في سُمَيَّة ويتحرك اوله اي اول المصغر بالضم لا تثبت همزة الوصل معه اي مع التصغير
لانها انما تثبت حين كان الاول ساكنا فاذا صار الاول متحركا تحذف الهمزة لعدم الاحتياج
اليها ولا يجوز ان تضم الهمزة لانها لو ضمت فان سقطت في الدرج لم يبق بناء التصغير
وان لم تسقط لخرجت عن صفتها ويتحرك ثانيه بالفتح لا تثبت الالف ثانية في التصغير
لعدم امكان تحريك الالف ما دامت باقية على جوهرها بل يرد الالف الى الاصل من
الواو والياء ان وجد الاصل لها والا اي وان لم يوجد لها الاصل تقلب الالف واوا
كبُوَيْب في تصغير باب واصله بوب ونُيَيْب في ناب واصله نيب وضُوَيْرِب
في تصغير ضارب لا اصل للالف ولا تثبت الالف ثالثة في التصغير طرفا او غير
طرف بل تقلب الالف الثالثة ياء لا غير ان لم يجب حذفها لانه لا بد من تحريكها
ولا يمكن تحريكها ما دامت الفا فقلبت ياء لا واوا لانها لو قلبت واوا لزم قلب
الواو ياء فتكون السعي في قلبها واوا ضايعا اما اذا وجب حذفها فلا تقلب ياء وان
كانت ثالثة بل تحذف كمُقَيْتِل في تصغير مقاتل فعلى هذا لو قيد الحكم بما قيدناه
لكان اولى كعُصَيَّة في تصغير عصا الالف فيه ثالثة في الطرف وعُنَيِّق في
تصغير عناق الالف فيه ثالثة في غير طرف وكذا الواو لا تثبت ثالثة طرفا او
في حكمه بل تقلب ياء نحو دُلَيّ وعُرَيَّة في تصغير دلو وعروة الا ان تكون الواو غير
طرف فقد اجيز الاظهار من غير قلبها ياء ثم القلب والادغام بياء التصغير فيها
اذا كانت متحركة في المكبر سواء كانت اصلية او زائدة لتقويها بالحركة وعدم
تمكنها في الكلمة الذي هو محل التغيير وعروض ياء التصغير اما اذا كانت ساكنة
في المكبر فلا بد من قلبها ياء كعُجَيِّز في عجوز فعلى هذا لو قال اذا كانت متحركة في
المكبر لكان اولى نحو أُسَيْوِد في اسود وجُدَيْوِل في جدول وان كان الفصيح القلب
اي قلب الواو ياء وادغام ياء التصغير فيها نظرا الى مجرد اجتماع الواو والياء
والبدل اللازم وهو ما كان علة الابدال باقية في التصغير لا يرد الى الاصل
كما في التكسير اي كما لا يرد البدل اللازم في جمع التكسير الى اصله كتُخَيْمَة وتُخَم
في تُخَمَة وقائل واصل تخمة وخمة قلبت الواو تاء لكونها مضمومة في اول الكلمة
وهذه العلة باقية في التصغير ايضا واصل قائل قاول قلبت الواو همزة لوقوعها
عينا في اسم فاعل اعل فعله وهذه العلة باقية في التصغير ايضا بخلاف غير اللازم

من البدل وهو ما كان علة الابدال غير باقية في التصغير فانه يرد الى اصله لزوال
علة الابدال كمويزين ومويعيد في ميزان وموعد واصل ميزان موزان
قلبت الواو ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة فلما زال السكون والكسرة في
التصغير عادت الياء الى اصلها واصل متعد موتعد قلبت الواو تاء وادغمت
في تاء الافتعال لتجاورهما في الوصف لانهما من الحروف المهموسة وتقاربهما في المخرج
لان التاء من الشفتين والتاء من اصول الثنايا واذا حذفت تاء الافتعال لاجل
التصغير عادت التاء الى اصلها وقيل عييد في عيد وان كان القياس ان يقال
عويد لان علة قلب واوه ياء غير باقية في التصغير فرقا بينه اي بين عييد
تصغير عيد وبين تصغير عود كما قالوا اعياد في جمع تكسيره وان كان القياس ان
يقال اعواد لذلك الفرق فانه يقال في جمع عود اعواد ايضا فلم يبق فرق بينهما واذا
اجتمع مع ياء التصغير واوان بسبب التصغير والثانية منهما مكسورة حذفت الاخيرة
نسيا كمن لا يعتد بها وجعل ما قبلها بمنزلة لام الكلمة ويكون الاعراب جاريا عليه
او كانت الاخيرة متطرفة لفظا كعطي في عطاء قلبت الالف ياء فعادت
الهمزة الى اصلها وهو الواو لزوال الالف قبلها ثم قلبت الواو ياء لوقوعها
طرفا مكسورا ما قبلها فحذفت الثالثة نسيا او متطرفة تقديرا نحو غوية
ومعية في غاوية ومعاوية قلبت الالف في غاوية واوا ثم قلبت الواو التي هي عين
الفعل ياء لاجتماع الياء والواو والاولى منهما ساكنة فقلبت الواو ياء فاجتمعت
ثلاث ياءات فحذفت الاخيرة نسيا واما معاوية فبحذف الهاء في التصغير
كما في مقاتل فاجتمع الياء والواو والاولى منهما ساكنة فقلبت الواو ياء فاجتمعت
ثلاث ياءات فحذفت الاخيرة ولا تحذف الياء الثالثة من عديين في تصغير
عدوان لان الوسط ليس محل التغير ولا من اثياة في اباء افعلة من اويت نحو الاوية
لان الثانية فيهما غير مكسورة وقد يرد عند البصريين في التصغير المزيد فيه
سواء كان ثلاثيا او رباعيا سواء كان علما او لا الى الحروف الاصول بحذف زوايده
كلها كزهير وحريث في ازهر وحارث بحذف الالف من ازهر والالف
من حارث ثم صغر او منه اويق واصله ووريق في تصغير اورق بعد حذف همزته
وقلب واوه همزة في قولهم جاء بام الربيق على اريق قال الاصمعي تزعم العرب
انه من قول رجل راى الغول على جمل اورق ويسمى هذا النوع من التحقير الذي

حذف الزوائد منه تحقير الترخيم لان الترخيم في اللغة الحذف والتقليل ويجيء اي
يجيء التصغير في غير الجمع للوصف بالحقارة اي لتقليل ما يتوهم عظمة سواء
كانت جهة الحقارة مبهمة كرجيل او معينة كعويلم فان تحقيره من جهة علمه
ويجيء في الجمع للوصف بالقلة كدريهمات اي عدة منها قليلة ولذلك
اي ولكونه في الجمع للوصف بالقلة صغر جمع القلة على بنائه من غير تغيير فيه لانه
ملائم وهو زيادة التصغير نحو اكيلب في اكلب واجيمال في اجمال واجيربة في اجربة
وغلية في غلمة وجمع الكثرة اي ولكونه في الجمع للوصف بالقلة يرد جمع الكثرة الى واحده
فيصغر ثم يجمع الواحد جمع السلامة بالواو والنون ان كان الواحد مذكرا عاقلا
والا يجمع بالالف والتاء وانما رد اليه لان بين جمع الكثرة الذي يدل على كثرة العدد
وبين زيادة التصغير التي تدل على القلة تناقضا وتنافيا اذ رد جمع الكثرة اليه اما
جمع قلة ان وجد جمع القلة كغلية في غلمان فان غلمانا يرد الى اغلمة وتصغر غلمة
وان شئت غليمون اي كقولهم وجمع جمع القلة ان رد جمع الكثرة الى الواحد
فيرد غلمان الى غلام فيصغر ثم يجمع بالواو والنون لانه مذكر عاقل وصار بالتصغير
صفة وقد يجيء التصغير للتعظيم على نوع من الاستعارة فان احد الضدين يستعار
للآخر ويكنى بالصغير عن بلوغ الغاية لان الشيء اذا جاوز حده جانس ضده كقوله
وكل اناس سوف تدخل بينهم دويهية تصفر منها الانامل ويجيء التصغير
للمدح كقولهم انا جذيلها المحكك وعذيقها المرجب قاله حباب بن المنذر
الانصاري يوم السقيفة حين اختلف الناس في البيعة ومراده انه يستشفى
برايه كما تستشفي الابل بالجذل المحكك ويجيء التصغير للدنو من الشيء اي لتقليل
ما بين الشيئين باعتبار المماثلة او باعتبار المسافة كمثيل هذا فان المراد منه
ان بينهما مماثلة قليلة ودوين ذاك المراد منه تقليل المسافة الحسية بين الشيئين
ومنه اسيد تصغير اسود اي لم يبلغ السواد اي ليس بتام السواد وكانه قرب
من السواد ولذلك جاز منه لانه ليس للدنو من الشيء حقيقة وكقولها يا ما اميلح غزلانا
شدن لنا من هؤليائكن الضال والسمر ليس هذا التصغير على ظاهره لان المراد
منه ليس تصغير الفعل وانما المراد منه تصغير الذي وصف بالملح وهو المتعجب منه
وهو مفعول فعل التعجب اي الغزلان مليحات وانما صغر الفعل ليعلم
ان التصغير راجع الى المملح لانه ملابس له لفظا ومعنى وانما جاز تصغير فعل التعجب

لانه للتجرد عن الزمان شابه افعل التفضيل وافعل الصفة ومن ... الى
ومن علامات الاسم النسبة اليه بالحاق آخره ياء مشددة سواء كانت للنسبة
نحو بصري او للوحدة نحو زنجي او للمبالغة نحو احمري او لا لمعنى نحو كرسي فان قلت الياء
علامة للنسب ولذلك لم تجعل علامة للنسب كما قال جار الله وتحذف لها اي لاجل النسبة
تاء التأنيث لئلا يلزم اجتماع التأنيثين قبل الياء وبعدها في نسبة المؤنث الذي فيه التاء
فانه لو لم تحذف منه التاء وقيل نحو فتيبتية لزم ذلك وتحذف لها ايضا نون الجمع والتثنية
لانها تدل على تمام الكلمة وياء النسبة كالجزء منها فلا تكون الجمع منها فتحذف كذلك تحذف
الف التثنية وياؤها وواو الجمع وياؤه لانها اعراب والاعراب لا تكون في الوسط ولانها
لو لم تحذف لزم اجتماع علامتين متساويتين في نحو مسلمانيان ومسلمونيون
ومختلفتين في مسلمانيون ومسلمونيان نحو بصري في بصرة حذفت التاء في النسبة
وقنسري في قنسرين اسم موضع وشبعي في شبعان اسم موضع فيمن يقول مررت بالسبعين
اي في قول من يجعل اعراب المثنى بالحرف كما كان هو الاصل لان المثنى اذا اصطلح على جعل
اعرابه بالحركة الزم فيه الالف لانه اخف من الياء فلما قال بالسبعين بالياء علم ان اعرابه
ما جعل بالحركة واللزوم في الجمع اذا جعل اعرابه بالحركة الياء لانه اخف من الواو وانما
قال ذلك لانه لو جعل اعراب المثنى والجمع بالحركة لا تحذف منهما شيء لان الالف والياء
ح لم تكونا للاعراب ولم تدل النون على تمام الكلمة بل كانت الكلمة معها كسكران وغسلين
واعلم ان تعرضه لنون التثنية والجمع واعراضه عن واو الجمع وياءه والف التثنية وياءها
يوهمان انها لا تحذف منهما وليس كذلك لانها تحذف كما عرفت وكذلك في احترازه
عن المثنى عند جعل اعرابه بالحركة بقوله فيمن يقول بالسبعين وترك الاحتراز عن الجمع
الذي جعل اعرابه بالحركة نوع فساد وصوابه ان يقول فيمن يقول مررت بقنسرين والسبعين
ليكون احترازا عنهما جميعا وبدل كسرة ما قبل الآخر فتحة في الثلاثي المجرد ابدالا
واجبا على الاطراد سواء كان الفاء مفتوحة او مضمومة او مكسورة كراهة توالي
الياءين والكسرتين فيما كان المطلوب فيه الخفة باصل الوضع وهو الثلاثي المجرد
فانه لما كان موضوعا على الخفة يستنكر فيه تتابع الثقلاء نحو نمري في نمر ودئلي
في دئل وابلي في ابل الا انه في نحو ابل منهم من فتح عينه على ما ذكرنا الآن ومنهم من تركه على
الكسرة لان اللسان يعمل في جهة واحدة فلا يستثقل توالي الثقلاء فيه ذلك الاستثقال
واما لم يفتح العين من نحو عضدي وان كانت الضمة اثقل من الكسرة لان الطبع لا يتنفر

والشنوءة على فعولة التقزز وهو التباعد من الادناس يقول رجل فيه شنوءة ومنه ازد شنوءة

من ثقل الثقلة المختلفة كما تنفر عن ثقل الثقلا المتماثلة لان في ثقل المختلفة
استثقالا من ثقل الامثال واما اذا اوعى الثقل فلا تبدل الكسرة فتحة نحو
تغلبي وجندبي ومرجي لانه ليس بموضوع باصل الوضع على الخفة فلا تقدر المطلوب
فيه الخفة فتحذف فيه الثقل العارض من اجتماع الكسرتين واليائين لوضع الثقل اصلا
وتحذف اليا والواو من كل فعيلة وفعولة اما حذف اليا من فعيلة فلا ستثقال تتابع
الامثال من اليائين والكسرتين فتحذف قريب من الثقل المحذور مع قصد الفرق
بين المذكر والمونث ولذا لم يحذف اليا من نحو سكيتي لئلا يكون طرفيه يحذف اليا صار
بلا بناء فلا يكون سكيتي وانما فرق بين المذكر والمونث في فعيلة مع انه قريب من
الثقل الذي لا تفرق بينهما فيه كتيمي وسعتري لانه وان كان قريبا منه لكنه ليس مثله لان
الثقل مصنوع على تمام الخفة فلا يكون فيه ثقل الثقلا المتماثلة بخلاف فانه لما كان
بانيا على الثقل في اصل الوضع لا يستنكر فيه الثقل العارض في الوضع الثاني واما
حذف الواو من فعولة فلحملها على فعيلة تشبيها لواو المد بيائها لتساويها
في المد والمجاز وليس حذف الواو منها للاستثقال لان اجتماع الثقلا المتخالفة
ليس كاجتماع الثقلا المتماثلة مع فتح العين من فعيلة وفعولة اما فتحها من فعيلة
فلانه لما حذفت اليا منه صار ثلاثيا مكسور العين ففتح عينه كما فتح عين نحو نمر
واما فتحها عن فعولة فلانه لما حذف منه المد وصار على نحو عضد ولم يفتح العين
من نحو عضد الا انه فتح العين منها لانه لما حذفت المدة من فعولة حملها على
فعيلة ففتح العين منه ايضا حملا لها عليها نحو حنفي في حنيفة وشنئي في
شنوءة الا ما كان مضاعفا او معتل العين نحو شديدي في شديدة وطويلي في
طويلة وقوولي في قوولة ولذوذي في لذوذة لانه لو حذفت المدة منها فقيل
شددي وطولي وقولي ولذدي فان قلب العين في الاجوف الفا وادغم العين
في المضاعف لزم زيادة التغيير وبعد الكلمة عن اصلها بلا موجب فوي مع
لبس بناء ببناء وان لم تقلب العين ولم يدغم لزم الاستثقال لوجود شرائط الاعلال
والقلب حينئذ من عدم مانع بخلاف ما لم يحذف المدة فانه لا يمكن الادغام لوجود
الفاصل بين المتجانسين في المضاعف ولا القلب لوجود الساكن من بناء الكلمة بعد
الواو والياء في المعتل العين وهو مانع من القلب مع حذف اليا من كل فعيلة بضم
الفاء نحو جهني في جهينة وكان عليه ان يقول الا ما كان مضاعفا فانه لا يحذف اليا

قوله وما ليس بنفسه من السبب وجازان يكون ما مصدرية فيكون ما معناه في كلمة قوله يعلم وما بعده الذي هو كلام المصنف رحمه الله الا ان الى احسن وان كونها موصوفة ليلا يلزم حذف الموصوف واقامة الى والمجرور وهو من الامر مقامه وذكر بعد ان الشرط المذكور في باب النعت وتعالى ان يعدل من متعلقه بتكن ومن للتبعيض كما اخذت من الدراهم اي من الدراهم شيئا فكذا ههنا معنا يتكن من الامر شيئا وقدله له فرقة صفة الامر لان الامر غير منفصل فصل وكون ايضا نفسي تكن مع تمييز وتبعيض ذكر

من فعيلة اذا كان معتل العين كو قوى في قويمة لانه لا يلزم المحذور المذكور
في طويل ويحذف الياء من فعيل وفعيلة مفتوح الفاء وفعيل مضموم من المعتل اللام
لا فرق بين المذكر والمؤنث بالتاء في انه يحذف الياء منهما دفعا للثقل المفرط
من توالي اربع ياءات وكسرتين كو غنوي في غني وغنية وقصوي في قصي
وقصية فانه لما حذفت الياء الاولى منهما صارت الياء الاخيرة الفا فيجب قلبها واوا
كما في عموي فصارت واوا ويحذف الياء المتحركة من كل مثال سوا كان على مثال فيعل كميت
او على مفعل كمبين او على افعل كاسيد او فعيل كجمير او غير ذلك قبل اخره
ياءان وكان على ان يعطل احدهما مدغم في الثانية وكانت الثانية مكسورة والحرف
الاخر فيها كو سيدي في سيد بحذف الياء المكسورة دفعا للثقل المفرط ومن الثنا
يا من مسند ومتي والاولى منها مكسورة بحرف مكسورة وانما خص الحذف بالمكسو
لانه لا يجوز حذف ياء النسبة لانها للعلامة ولا حذف الياء الساكنة لانه انما يحذف هنا
شيء لدفع الثقل ولو حذفت الياء الساكنة لزاد الثقل اذ النطق بالياء المكسورة
مشددة اسهل من النطق بها مكسورة من غير تشديد يدرك ذلك بالحس عند النطق
بها ولا يحذف الياء من كو مُبَيِّن لعدم الادغام ولا من كو مُبَيِّن لعدم الكسرة ولا يجب
الحذف في كو المحيي لان اللام حذف عليه وقالوا مهيمي في تصغير مهوّم من هوّم
اذا نام نوما خفيفا فانه لما صغر حذفت منه احدى الواوين فان حذفت الواو المتحركة
يجب قلب الواو الاولى ياء وادغام ياء التصغير فيها وان حذفت الاولى الساكنة يجب
قلب الثانية ياء وادغام الياء فيها وعلى التقديرين صار مهيم فاذا نسب اليه لم يحذف الياء
المكسورة منه كما حذفت من كو سيدي لزم الثقل المفرط وان حذفت لزم اللبس
بالمنسوب الى اسم الفاعل من هيّم الحب اذا صيره متحيرا على التعويض اي
تعويض الميم قبل القوم من احدى الواوين التي حذفت لاجل التصغير مع عدم حذف
الياء المكسورة فرقا بينه وبين مهيمي من هيم مع حصول الخفة وذلك لانه لو لم يعوض
الياء ولم يحذف الياء المكسورة لكان الفرق حاصلا ايضا لكن مع الاستثقال
ولو اعوض زال بعض الثقل لانه يرتفع عن اللسان بعض الثقل بسبب المد ومن الماضي
المسند ومتي لان الساكن موضع استراحة وتقلب الالف حال كونها ثالثة في الاخر سوا
كانت منقلبة عن واو او ياء او اصلية او رابعة حال كون الرابعة منقلبة عن ياء او واو
ياء واوا وكان على ان يفعل بدل قوله منقلبة اصلية او كانت اصلية لدخل فيه الالف

الاصلية كو كلا وحتى والالف منقلبة عن حرف اصلي كو الاعلى والمرمى والالف الملحق
بحرف اصلي كو الارطى كقصوي في عصا واعشوي في اعشى واما تقلب واوا لانه لو
لم تقلب لم يمكن الحاق ياء النسبة لاجتماع الساكنين واما لم يحذف الالف لمجاور
الساكن كما حذفت في كو الفتى الظريف لانها لو حذفت لزم بقاء ما قبل الالف
على فتحه لان ما حذف لعلة لا ينسى فيمنع حركة ما قبله على حالها للدلالة على المحذوف
ولو انفتحت فتحة لزم انخرام اصلهم الممهد وهو ان ما قبل ياء النسبة يجب ان يكون
مكسورا لفظا لاجل الياء لانها اوغل في الجزئية من ياء الاضافة لكونها حرفا كلاف
ياء الاضافة فانه لا يجب ان يكون ما قبلها مكسورا لفظا بل يجوز ان في التقدير كلم دواسها
لكونها اسما وفي الالف الزائدة الرابعة كو حبلى القلب لعدم زيادة الثقل بسبب الحرف
الخامس او ما هو بمنزلته من حركة العين والحذف فرقا بين الزائدة الصرفة وبين
الاصلية او كالاصلية كحبلي بحذف الف حبلى وهي زائدة صرفة للتانيث وحبلوي
بقلبها واوا لان يكون العين مما فيه الالف الرابعة الزائدة متحركة كجمزى فان حكم
ما وراء ذلك اي ما وراء الرابعة وهي الالف الزائدة خامسة فما فوقها ولان يكون
الحركة بعض حروف العلة فكانت بمنزلة حرف وفيما اي وفيما وراء ذلك الحذف لا غير
لزيادة الثقل بسبب امتداد الكلمة كجبارى والياء التي في آخر الكلمة المكسور ما قبلها
حال كونها ثالثة تقلب واوا لانه يستثقل ثلاث ياءات مع كسرة ما قبل اولاها
ويجعل الكسرة فتحة كعموي في عم واصله عمي واما اذا لم يكن ما قبلها مكسورا بل
ساكنا فيبقى على حالها كو ظبيي وفي الياء الرابعة كو القلب اي قلب الياء
واوا مع فتح ما قبلها مع ان كان الياء ساكنا لكون الساكن كالمعدوم فكان الياء
وقعت ثالثة والحذف لان الالف الرابعة مع خفتها كو حذفها فالياء الرابعة
مع ثقلها بنفسها وبالكسرة قبلها تكون بالحذف اولى كقاضي وقاضوي في
قاض وان كان الثالث متحركا يجب الحذف كو تغلبي في تغلب تخفيف يتقي وفي ما وراء
ذلك اي وراء الرابعة وهي الياء الخامسة فما فوقها الحذف لا غير لان الالف
الخامسة يحذف مع خفتها في هذا الموضع فالياء اولى بالحذف كمشتري في مشتر ومستسقي
وياء النسبة يحذف في النسبة كشافعي في شافعي فانه منسوب الى شافع ثم صار
مع ياء النسبة علما فاذا نسب اليه يحذف ياء النسبة الاولى لان الجمع بينهما وبين ياء
نسبة اخرى يزيد على الثقل وكذا كل ياء مشددة رابعة ثانيتها اصلية يحذف كمرمي

بكون المنسوب للنسبة ... واحدا

في مُرْمِيّ لما ذكرنا الآن وانما قال على الاعرف لانه يجوز ايضا حذف الياء الاولى
وفتح ما قبلها وقلب الثانية واوًا احترازا للحرف الاصلي فيقال مَرْمَوِيّ واما
الياء المشددة خامسة فيجب حذفها سواء كانت الثانية اصلية اولا نحو اجاجيّ
وبخاتيّ في اجاجيّ وبخاتيّ علمين واعلم انه يولى والياء ثالثة الا تعدا الموضع
اطلاقات من المصنف لابد من تقييدها كما قيدناه في الشرح وهمزة الممدود تثبت
الهمزة حال كون الممدود منصرفا للكسائية في كساء الهمزة فيه منقلبة عن حرف اصلي وجوبا
في حرباء الهمزة فيه للالحاق وفي كلامه نظر لان الهمزة ان كانت اصلية كقراء ثبتت
على الاكثر لان الهمزة لا تستثقل مثل ما استثقل اجتماع الياءات قبلها وان كانت منقلبة
عن حرف اصلي ككساء او ملحقة به كعلباء جاز فيها وجهان ثبوتها تشبيها بالاصلية
من حيث ان احديها منقلبة عن حرف اصلي والاخرى ملحقة بحرف اصلي وقلبها واوا
تشبيها بالهمزة الزائدة الصرفة من حيث ان عين الهمزة فيها ليست بلام الكلمة كما كانت
في قراء وتقلب همزة الممدود واوا قلبا واجبا حال كونه غير منصرف لا حال كونه ممدودا
واما تعلق واو الفرق بين الاصلية المحضة والزائدة المحضة والزائدة بالتخيير او في
او للجار على الالف المقصورة كحُبْلَوِيّ وحمراوي في حمراء صفة وزكرياوي في زكرياء علما
فان كلا منهما غير منصرف لا حال كونه ممدودا لان عدم انصرافه لوجود الف التانيث
فيه اما اذا كان عدم انصرافه لا لكونه ممدودا فلا يجب قلبها واوا كما في كساء اسم امرأة
فان عدم انصرافه للعلمية والتانيث لا لوجود الف التانيث فيه واذا نسب الى الجمع الذي
له واحد قياسي مستعمل ولم يكن جمع العلماء رُدَّ هذا الجمع الى الواحد كفرضي في
النسبة الى فرائض فانه اذا رد الى فريضة حذفت التاء والياء فيه وفتحت العين
كما في حنيفة صار فرضيا وانما رد اليه لان الغالب في النسبة ان يكون واحدا وهو
الوالد او المولد او الصنعة فحمل على الاغلب ولا يستعمل لفظ الجمع مع رعاية معناه
فيما باب النسب واما ان كان له واحد غير قياسي فيقال ينسب الى لفظ الجمع نحو محاسني
في جمع حُسْنٍ لانه وان كان واحده غير قياسي فكانه لا واحد له وقيل ينسب الى واحد
فيقال حسني وكذا ينسب الى لفظ الجمع ان لم يكن له واحد نحو عباديدي في عباديد
وان كان الجمع جمع سلامة بالواو والنون او بالالف والتاء فلا يرد الى الواحد
بل يحذف منه الزوائد ابدا فتقول في ارضين وثمرات ارضي وثمري بفتح العين فيهما كما
ان ينقيد الجمع بما قيدنا به الا اذا جرى الجمع مجرى اسماء الاعلام فان النسبة فيه الى اللفظ

من غير رده الى الواحد كانصاري في انصار جمع ناصر في الاصل الا انه غلب
على القوم المشهور من الصحابة وانباري في انبار جمع نبر الا انه صار علما للبلدة
واعلم ان رد هذا الجمع الى الواحد لانه لم يقصد فيه معنى الجمعية فلا يستثقل
ونحو شعوبية في شعوب جمع شَعْب بالفتح وسموا شعوبية من قبائل العرب
والعجم ونسب الى لفظ الجمع من غير رده الى الواحد هنا قال انه منسوب الى
لفظ الجمع المذكور في قوله تعالى وجعلناكم شعوبا وقبائل واعلم انه جعل شعوبا
من قبيل الانباري لان الشعوب قبل النسبة لم يكن جاريا مجرى العلم وانما
يجري مجراه بعد الحاق ياء النسبة وذلك لان الطائفة الذين لا يفضلون
العرب على العجم بظاهر الاية المذكورة هي الشعوبية لا الشعوب
كاخشوشني ومتمعددي فانهما هنا وان اتصالا انهما علمان للامر من قول عمر
رضي الله عنه اخشوشنوا وتمعددوا اي تشبهوا بمعد في الغلظة فانهم كانوا

في ضربته كناية عن زيد وهو اسم وكو من كذب كان شرا له هذا اعتراض
لان الضمير في كان كناية عن كذب وهو فعل ماض فاجاب عن ذلك
بقوله فالمكنى اي فالذي يكنى عنه بالضمير المصدر المدلول عليه بالفعل
دونه اي دون الفعل لان المعنى كان الكذب شرا له فالضمير كناية عن الاسم
لا عن الفعل واما علامات الفعل فمنها صحة دخول قد عليه لانه لتحقيق وتقريب
معنى الماضي من الحال ولتقليل معنى المضارع وحرفي الاستقبال وهما السين وسوف
لانهما للدلالة على تاخير الفعل من الحال الى الاستقبال والجوازم لانه لما لم يكن في الاسم
جزم لا يكون فيه الجازم ولحوق البارز لا المستكن فانه قد يستكن في الاسم ايضا
كالصفات المتصل لا المنفصل فانه ليس من علامات الفعل من الضمير المرفوع
لا المنصوب لصحة لحوقه بالحرف كانك وبالاسم كالضاربك وانما اختص
هذا الضمير بالفعل لان مثنى الاسم وجمع سلامته يلحق بهما الالف والواو والياء
فلو لحقهما هذا الضمير ومنه الالف والواو والياء لزم تجاور ساكنين منها فان
لم يحذف احدهما لزم الاستثقال وان حذف لزم الالتباس فلما لم يلحق الاسم
الف الضمير وواوه وياؤه حمل عليها البواقي وتاء التانيث حال كونها ساكنة
في اصل الوضع سواء كانت ساكنة في الحال نحو ضربت او لا نحو ضربتا واما المتحركة
فمختصة بالاسم فرقا بينهما ولم تعكس لان الفعل ثقيل فاختص التاء الساكنة
لانها اخف من المتحركة واما تاء اخت وبنت في حالة الوقف فانها لا تجعلها
ساكنة حتى يرد النقض بها بل سكنت لاجل الوقف ولهذا اختار المصنف الحال
على الصفة نحو قد فعل دخل على الماضي قد وسيفعل وسوف يفعل دخل
على المضارع حرفا الاستقبال ولم يفعل مثال لدخول الجوازم وفعلا وفعلوا
لحق بالماضي الف الضمير وواوه وفعلت لحق به تاء التانيث الساكنة وله
اي للفعل ثلثة امثلة احدها المفتوح الاخر نحو ضرب في الثلاثي ودحرج
في الرباعي وهو الماضي وانما سمي به لانه يدل على زمان قبل زمانك ويسكن
اخره عند الاعلال اراد نوعا خاصا من الاعلال وهو قلب لامه الفا
اذا كان واوا او ياء وما قبله مفتوحا نحو دعا ورمى ويسكن ايضا اخره مع المتحرك
من الضمير المرفوع المتصل نحو ضربت لئلا تتوالى اربع حركات فيما هو
كالكلمة الواحدة اذ الفاعل ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا كالجزء من الفعل

والتلبس

اظهار خشونة في المطعم والمشرب وثانيهما ان النسبة الى اللفظ الفعل دون
معناه وتنقسم النسبة انقسام التانيث الى حقيقي وهو ما كان مؤثرا في المعنى
بان يجعل اللفظ صفة والى غير حقيقي وهو ما يتعلق باللفظ فحسب ولا اثر
في المعنى ككرسي فانه ليس هنا شيء يسمى كرسا ثم ينسب اليه وبردي وهو بالضم
ضرب من اجود التمر وبالفتح نبات معروف وكما جاءت التاء فارقة
بين الجنس وواحده نحو تمر وتمرة فان التمر للجنس والتمرة للواحد فكذلك
الياء اي ياء النسبة جاءت في بعض المواضع فارقة بين الجنس وواحده كرومي
فانه للواحد وروم هو للجنس ومنها اي ومن علامات الاسم
الكناية عنه بالضمير لان الكناية عن الشيء تستدعي ان يكون للمكنى عنه
ذات ثابتة خارجا او ذهنا ولا يتصور ذلك من الفعل والحرف نحو زيد
ضربته فالضمير

ويضم آخره لفظا او تقديرا مع الواو اي واو الضمير نحو ضربوا ودعوا لاجل الواو ولان
الواو الساكنة بعد الضمة اخف منها بعد الفتحة والثاني من الامثلة ما تعاقب في صدره
الزوايد الاربع وهي الهمزة للمتكلم الواحد مذكرا كان او مونثا وجعلت الهمزة له لكونه
مبدأ الكلام كما ان الهمزة مبدأ المخارج والنون له اذا كان معه غيره سواء كان مذكرا
او مونثا مفردا اولا والتاء للمخاطب مطلقا اي سواء كان مذكرا او مونثا او مثنى
او مجموعا وهي في الاصل واو قلبت تاء لئلا يلزم شبه نباح الكلب فيما فاؤه واو
نحو ووجل وجعلت للمخاطب لانه منتهى الكلام كما ان الواو منتهى المخارج وهو
ما بين الشفتين ولغايب المونث والمونثين دون جمعه فانه بالياء لان في آخره
النون علامة الجمع المونث فلو دخل في اوله التاء لزم زيادة علامتي تانيث
في اول الكلمه وآخرها فتكون التاء لثمانية اشياء والياء لما عداها اي لما عدا المتكلم
والمخاطب وغايب المونث والمونثين فتكون لاربعة اشياء وانما جعلت الياء للغايب لكونه
وسطا بين المخاطب والمتكلم كما ان الياء من وسط المخارج ويسمى هذا المثال الذي
تتعاقب في صدره الزوايد الاربع المضارع لمضارعته ومشابهته الاسم من جهة
اللفظ والمعنى والاستعمال كما سيجيء انشاء الله تع ويشترك المضارع بين الحاضر من
الزمان وهو الحال والمستقبل وقيل انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال لانه عند
عدم القرينة لا يحمل الا على الحال وقيل العكس لخفاء الحال واللام في قولك ان زيدا
ليفعل مخلصة للحال لانها لما كانت للتوكيد ناسب ان يجعل الداخلة هي عليه واقعا
غير مترقب كالسين وسوف فانهما مخلصان للاستقبال وحروف المضارعة مضمومة
في مجرد الرباعي نحو يدحرج لانه المزيد فيه منه وما يوازنه اي ما كان على اربعة احرف
بالوضع سواء كان ملحقا بالرباعي نحو يجلبب اولا نحو يكرم وانما قلنا بالوضع ليدخل فيه
نحو اهراق يهريق ونحو يدخل ويخرج عنه نحو قتل يقتل من باب الافتعال مفتوحة
فيما سواها اي سوى المجرد من الرباعي وما يوازنه وهو الثلاثي المجرد كيضرب
وما زاد على اربعة احرف من الثلاثي المزيد فيه كيستخرج والرباعي المزيد فيه كيتدحرج
والثالث من الامثلة الثلثة مثال الامر وهو الذي على طريقة المضارع حال كون هذا المثال
للفاعل المخاطب فان هذا المثال مختص بالفاعل المخاطب فان قصد امر ما ليس
بفاعل ولا مخاطب او فاعل وليس بمخاطب او مخاطب ليس بفاعل زيد لام الامر في
اول المضارع من غير حذف فيه نحو ليضرب مجهولا غايبا وليضرب معلوما غايبا

ولتضرب

ولتضرب مجهولا مخاطبا لانه تخالف انت بصيغته اي بصيغة الامر صيغته اي صيغة المضارع
وذلك لانه منتزع منه دون الماضي لانه لطلب الفعل وهو انما يكون فيما يكون غير
مترقبا وقوعه ولذلك تجد فاء الفعل وعينه في صيغته على ما هما عليه في صيغة
المضارع تقول اضرب فتجد الضاد ساكنة والراء مكسورة كما تجدهما كذلك في تضرب
الا ان تنزع الزائدة وهي التاء من الزوايد الاربع لانه كثير الاستعمال وكثرة
الاستعمال تقتضي التخفيف وفي قوله فيما اوله متحرك تحسيف لانه يوهم ان نزع
الزائدة انما يكون فيما اوله متحرك وليس كذلك لانها تنزع سواء كان اوله متحركا
او ساكنا فحقه ان يذكر بعد قوله فتقول من تضع ضع وانما قال فيما اوله اي فيما
يصير اولا بعد نزع الزائدة ولم تقل فيما ثانيه كما قال غيره لغاية وهي ان يتناول
في تكرم اكرم لانه لما حذف حرف المضارعة منه عادت الهمزة وصارت اولا
فابتدئ بها ولا تجتلب همزة الوصل وان كان ثانيه ساكنا وان سكن اوله اي ما
يصير اولا بعد نزع الزائدة زدت لئلا يبتدأ بالساكن ضرورة انه الابتداء بالساكن
متعذر او متعسر على خلاف فيه همزة وصل مكسورة ان لم تكن العين مضمومة
بضمة اصلية والا ضممت الهمزة ايضا فتقول في تضرب اضرب وفي تنصر انصر
وانما زيدت الهمزة المكسورة لان زيادتها اسهل من زيادة غيرها لانها من
سجية النفس لانك اذا خليت نفسك وطبيعتها وجدت منها انها تتوصل الى
النطق بالساكن اوله كما في الفارسية بهمزة مكسورة في غاية الخفاء بحيث لا يدركها
السامع ثم يجهر بذلك الساكن نحو شتاب فزيدت الهمزة ليكون اللفظ موافقا للطبع
والاصل في تكرم توكرم لان المضارع انما يحصل بزيادة حرف المضارعة على اول
الماضي فلما زيد في اول اكرم التاء صار توكرم وانما حذفت الهمزة فيه حملا
على اكرم فانه في الاصل أأكرم حذفت الهمزة الثانية لاجتماع الهمزتين فعلى هذا
الاصل خرج اكرم وذلك لانه اذا حذف حرف المضارعة الذي هو سبب حذف
الهمزة عادت الهمزة لزوال سبب حذفها وصارت اولا وهي متحركة
فابتدئ بها وهو اي مثال الامر موقوف اعني مبني على السكون عند اصحابنا
البصريين لان الاصل في الافعال البناء والاصل في البناء السكون فبقي
على اصل البناء لعدم مشابهته الاسم بوجه من الوجوه والكوفيون على انه معرب
مجزوم باللام مضمرة واصله اللام داخلا على المضارع المخاطب كما في امر غير
المخاطب

فانه باللام نحو لتضرب وصوابه ان يقول واصله المضارع داخلا عليه اللام ثم حذف
اللام للكثرة اى لكثرة استعمال امر المخاطب اذ لا شك ان توجيه الامر الى
الفاعل المخاطب اكثر من توجيهه الى غيره ثم حذف حرف المضارعة للفرق
من الالتباس اى الالتباس الامر بالمضارع لو قيل في الامر تفعل من غير حذف
وقد استعمل على الاصل وهو المضارع المصدر باللام فيمن قرأ فبذلك فلتفرحوا
بتاء الخطاب واللام قيل ان هذا قراءة النبي صلعم ولما كان مبعوثا الى الحاضر
والغايب جمع صلعم بين اللام للغايب والتاء التي ضره وقد عرض لبعض الافعال
ان لزمت طريقة واحدة وسمي الجامد لعدم تصرفه منه اى من الجامد فعلا
المدح والذم نحو نعم وبئس مكسوري الفاء ساكني العين والاصل فيهما فعل بفتح
الفاء وكسر العين لانهما فعلان وللفعل الثلاثي ثلثه ابنيه فعل مفتوح الفاء
مثلث العين ولا يجوز ان يكون اصلهما فعل بفتح العين لان مفتوح العين لا يسكن
عينه للتخفيف ولا فعل لجوار كسر فايهما اتباعا لكسر العين وفيهما لغات اربعة كسر
العين لان مفتوح العين لا يسكن عينه مع فتح الفاء على وزن علم وهو الاصل
وكسرها اى ومع كسر الفاء لاتباع الفاء العين في الكسرة وذلك لاستكراههم
الانتقال من الاخف وهو الفتحة الى الاثقل وهو الكسرة في الثلاثي المجرد
اعطاء منه التخفيف باصل الوضع واستكراههم ايضا حذف اقوى الحركتين وهي
الكسرة فجعلوا الفاء تابعا للعين في حركتها لقوة حرف الحلق وان كان فيه
عدول من الاخف وهو الفتحة الى الاثقل وهو الكسرة لحصول نوع آخر
من التخفيف وهو الخروج من الكسرة الى الكسرة فان في اللسان حينئذ استراحة
لانه يعمل في جهة واحدة وسكونها اى سكون العين كذلك اى مع فتح الفاء
ومع كسرها اما سكون العين مع فتح الفاء فلذلك الاستكراه فسكنوا العين
ليكون انتقالا من الاخف الى ما هو اخف منه وهو السكون واما سكونها
مع كسر الفاء فلذلك ايضا لانهم استكرهوا ايضا حذف اقوى الحركتين
وهي الكسرة فنقلوها الى الفاء وكذا كل فعل او اسم على فعل بكسر العين
ثانيه حرف الحلق فانه يجوز فيه هذه اللغات الاربع اما اذا لم يكن حرف حلق
نحو كتف فانما يجوز فيه من اللغات الاربعة ثلث ولا يجوز فيه اتباع الفاء
للعين في حركته لانه حينئذ لا يكون للعين مثل قوة حرف الحلق ومنه ليس

فيمن

فيمن جعله فعلا ومعناه حينئذ نفي انتفاء اى انتفاء وصف من اوصاف ما اسند اليه
والدليل على فعليته لحوق الضماير المرفوعة المتصلة بها نحو لست لسنا لستم ولحوق تاء
التانيث الساكنة نحو ليست وقال ابو علي في احد قوليه انه حرف لعدم تصرفه وعدم دلالته
على الحدث والزمان ولدلالته على معنى في غيره لانه لنفي الحال والنفي انما يتصور في
الاسناد لا في احد طرفيه وهو مسكن من ليس مكسور العين لا مفتوح العين لان
الفتحة من العين لا تحذف تخفيفا ولا مضموم العين لانه لا يجوف لا ياتي في باب فعل
ولم يجعل ليس لجموده ومخالفته اخواته في عدم التصرف على لفظ صيد
من غير اعلال فانه لم يعل تنبيها على عدم اعلال اصله وهو صيد وصيد بمعنى لم
يستطع الالتفات من داء ولا على لفظ هابه بالاعلال وانقلاب لاس لكن جعل على
لفظ ما ليس بفعل كليت تخفيفا لجموده وعدم تصرفه ولذا اى ولجموده ايضا
لم ينقل كسرة العين الى الفاء في لست كما نقلوها اليه في المعتل العين من باب علم
عند لحوق الضماير المرفوعة المتصلة البارزة نحو هبت وخفت ومنه اى ومن الجامد
عسى وسيجيء بيانه انشاء الله ومنه صيغتا التعجب وهما ما افعله وافعل به وجمودهما
انما كان لمشابهتهما الحرف بواسطة اجرائهما معنى انشاء التعجب فيهما ولا يبنيان
الا من الثلاثي المجرد التام المثبت المتصرف القابل معناه للتكثير الواقع
في الماضي المستمر وكان عليه ان يذكر هذه القيود فلا يبنيان من الثلاثي المزيد فيه
والرباعي المجرد والمزيد فيه لانه لو حذف منها شيء لزم الالتباس ولو لم يحذف
لا يمكن بناؤهما منها ولا من الافعال الناقصة ككان ولا من الفعل المنفي ولا
من غير المتصرف كيدع ولا من غير القابل للتكثير نحو فني ولا من غير الواقع وغير
المستمر وكذلك لا يبنيان من الثلاثي بمعنى المزيد فيه كالثلاثي الدال على
اللون والعيب المحسوس نحو جود وعور وحول فانها لما كانت بمعنى اجوّد
واعورّ واحولّ لم يبنيا منها كما لم يبنيا من باب افعلّ والى هذا اشار بقوله فيما
ليس بمعنى افعلّ وافعالّ في قوله خلافا للكوفيين فيما هو اصل الالوان
وهو السواد والبياض اشارة الى انهم اجازوا بناء صيغتي التعجب منهما واحتجوا
بانهما لما كانا اصلين للالوان لانهما طرفاها جاز ان يثبت لهما ما ثبت لغيرهما
والجواب عنه ان علة الامتناع قائمة فيهما كما في ساير الالوان ويتوصل فيما وراءه
اى فيما وراء الثلاثي المجرد الذي ليس بمعنى افعلّ وافعالّ نحو اشد

وابلغ اى يبنى صيغة التعجب من فعل نحو بناء بقا منه مناسب المعنى لما وراءه

وجعل مصدرها وراءه ومقام التعجب منه نحو ما اشد دحرجته واستخراجه وما ابلغ سواده

وقد شذ ما اعطاه وما اولاه اى مجى صيغتى التعجب من باب افعل عند غير سيبويه

سماع شاذ وعند سيبويه قياس لقلة العمل فيه ويكون التعجب من الفاعل اى يبنى التعجب

من الفعل المبنى للفاعل دون المفعول اى دون المبنى للمفعول لانه لو بنى

منه ايضا لكثر الاشتباه بسبب الطرادها وقيا سيتها فجعلنا قياسه الفاعل لانه

الكثير الا ما شذ من نحو ما اشهاه وما امقته فانهما بمعنى المفعول ويرتفع الالتباس

بالفاعل اذا يتعدى الى ما هو الفاعل فى المعنى بالى او بعند نحو ما امقته الى او

عندك ومعنى ما افعله عند سيبويه باعتبار الاصل شى جعله فاعلا تقديرا اى

تقدير هذا الاصل لتصحيح الاعراب ولا فهذا اخبار وذاك انشاء والفعل

مسند الى ضمير ما وما مبتدا مع كونه نكرة غير مخصوص عند سيبويه والجملة خبره

وانما نكر للابهام المناسب للتعجب وقيل ما موصوله والفعل صلته والخبر محذوف

اى الذى جعله فاعلا حاصل وقال الفراء ما استفهاميه والفعل خبره وهو

قوى من حيث المعنى ضعيف من حيث اللفظ ومعنى افعل به باعتبار الاصل

عند سيبويه صار ذا كذا اى صار فاعله صاحب اصل الفعل اى صار ذا فعل

ويكون الهمزة فيه همزة الصيرورة كاغد البعير والمجرور بالباء مرفوع معنى لانه فاعل

والتزم هنا زيادة الباء فى الفاعل ولا ضمير فى الفعل اى فى افعل وان كان

على صيغة الامر التى يجب استتار الفاعل فيها واللفظ اى لفظ الفعل على الامر

لانه بصيغته والمعنى على الخبر تقديرا اى فى التقدير لانه جعل انشاء التعجب

احسن منه اى من هذا القول ان يكون المعنى صفه بالفعل على زيادة الباء

فى المفعول ويكون الهمزة للتعدية ويكون امرا لكل احد بان جعله فاعلا بان

يصفه بالفعل وكان معنى احسن بزيد صفه بالحسن فان فيه منه كل ما يمكن

ان يكون فى شخص وهذا قول الفراء وصيره ذا كذا على التعديه اى يكون الباء

للتعديه والهمزة للصيرورة لا التعديه وهو قول الزجاج وانما كان هذان القولان

احسن من القول الاول لان الامر بمعنى الماضى مما لم يعهد ولان زيادة الباء

فى الفاعل قليل ثم جرى افعل به مجرى المثل فلم يغير عن لفظ الوحدة لان حق

الامثال ان لا تغير بل تحكى على موردها الاصلى والزجاج قال انما لم تغير لان

الخطاب

الخطاب بمصدر الفعل اى يا حسن احسن بزيد ويضعفه قولهم احسن بزيد يا عمرو
فانه لا يخاطب شيئان في حالة واحدة بخطابين ولهذا الجريان لا يتصرف في
الجملة التعجبية بتقديم وتاخير فلا يقال ما زيدا احسن ولا زيدا ما احسن ولا بزيد احسن
و في فصل بين الفعل والمتعجب منه فلا يقال ما احسن يا زيدا وقد جوز الفصل بالظرف
اذا تعلق بفعل التعجب نحو ما احسن بالرجل ان يصدق ولا يجوز الفصل اذا تعلق
بغيره فلا يقال ما احسن امس زيدا على ان يتعلق امس بلقيته لانه لا يجوز الفصل
بين العامل والمعمول بالاجنبي بالاتفاق وجاز ما كان احسن زيدا بزيادة كان للدلالة
على المضي وبكون المحسن كان له في الماضي حسن دائم لا لانه لم يتصل بزمان التكلم
واما علامة الحرف فالتعري عن علاماتهما اى عن جميع علامات الاسم والفعل
لان الجمع المضاف يفيد العموم ثم انه قد يجري بينها اى بين الكلم التاليف اما على وجه
الاسناد وهو اى الاسناد تركيب الكلمتين سواء كانتا ملفوظتين او مقدرتين او
احدهما ملفوظة والاخرى مقدرة او ما يجري مجريهما من المركبات التي في حكم المفرد
نحو غلام زيد غلام عمرو تركيبا بحيث يفيد السامع ويحسن السكوت عليه واحترز بذلك
عن التركيب بين التابع والمتبوع وبين المضاف والمضاف اليه ويسمى مؤلف هذا
التاليف كلاما وجملة بلا فرق بينهما وقيل الجملة ما يتضمن الاسناد الاصلي سواء
كان مقصودا لذاته او لا والكلام ما يتضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته
وهي اى الجملة اربعة لان المسند ان كان مؤخرا عن المسند اليه لفظا او تقديرا
فهي الاسمية والا فان سد مسد المسند ظرف فهي الظرفية والا فان كانت مصدرة
باداة الشرط فهي الشرطية والا فهي الفعلية فعلية نحو خرج زيد واقائم الزيدان
وحينئذ لا اثر لما ذهب المصنف واسمية سواء كان الجزء الثاني مفردا او جملة
نحو زيد قائم وزيد ابوه قائم وشرطية سواء كانت مركبة من فعليتين او شرطيتين نحو ان
يكرمني اكرمك مركبة من فعليتين وان كان متى كان زيد يكتب فهو يحرك يده فمتى
لم يحرك يده لم يكتب مركبة من شرطيتين الا انهم لا يجعلون الجملة الشرطية بعينها
شرطا لاستكراههم توالي اداتي الشرط بل ادخلوا كان على الجملة الشرطية واسند
الى ضمير الشان وجعلوا الشرطية خبره وظرفية سواء كان في ملفوظا في الظرف
او مقدرا نحو ما في الدار وفي الدار زيد بمعنى حصل فيها لا بمعنى حاصل لان صلة
الموصول يجب ان يكون جملة واسم الفاعل مع فاعله لا يكون جملة وقد يكون التاليف

لا على وجه الاسناد نحو عارف زيد على الاضافة وزيد العارف على الوصف وما اشبه
ذلك من المركبات التي لا يصح السكوت عليها نحو زيد نفسه على التاكيد ولا يسمى
المؤلف لا على وجه الاسناد كلاما ولا جملة واعتناء النحوي وقصارى امره
منوط برعاية هيئات لازمة للكلم بعد التركيب اي تركيبها مع العوامل
اذ لولا التركيب لما حصلت تلك الهيئات على تفاوتها اي تفاوت تلك الهيئات
بحسب المواضع فانها في بعض المواضع بالحركات وفي بعضها بالحروف
وحاصلها اي حاصل الهيئات يرجع بعد الاستقراء الى انها اختلاف في
اواخر الكلم كالمعربات دون الكلم كالمبنيات ونعني بذلك الاختلاف اتصاف
اواخرها بصفة لم تكن عليها قبل التركيب فانك اذا قلت جاءني زيد فقد
اتصف آخره بالانتقال من حالة السكون الى حالة الضمة للاختلاف اشياء
معدودة وهي العوامل والمعاني المقتضية للاختلاف من الفاعلية والمفعولية
والاضافة فعليه اي فعلى النحوي البحث عنه عن كل الاختلاف في الاربع عن
صورة الاختلاف وهو الاعراب اذ الاختلاف معه بالفعل وما فيه الاختلاف
وهو المعرب القابل للاختلاف وما به الاختلاف وهو العامل فان النحاة
جعلوا العامل كالفاعل المؤثر للاختلاف وان كان فاعله في الحقيقة هو المتكلم
والعامل علامة وما لاجله الاختلاف وهو المقتضي للاختلاف كالفاعلية
والمفعولية والاضافة وانا اسوق الكلام الاربعة بعون الله تعالى في اربعة
اقسام وكذلك انا الخص زبدة معاني اقسام الكتاب واخرج عن محض
اللباب القسم الاول في الاعراب وانما قدمه على غيره لانه المقصود من النحو
بالذات ووجوهه في الاسم الرفع والنصب والجر ويكون الاعراب لفظا اي ملفوظا
في جميع الاحوال او تقديرا في جميعها او لفظا في بعضها وتقديرا في آخر وقوله
بحركة او بحرف قيد في الاقسام الثلثة فيكون الاقسام ستة حاصلة من ضرب اثنين
في ثلثة ثلثة اقسام بالحركة وثلثة اقسام بالحرف والقسم الاول من الاقسام الثلثة
للاعراب بالحركة على ثلثة اقسام كما ان القسم الاول من الاقسام الثلثة للاعراب
بالحرف على ثلثة اقسام فاعرابه لفظا بحركة في جميع الاحوال فيما آخره صحيح من
الحروف نحو زيدا وجار مجراه في احتمال الحركة كحرف العلة الساكن ما قبلها نحو
دلو وظبي ثم ان كان ما آخره صحيح او جار مجراه منصرفا غير مجموع الف وتاء

والمعرب والعامل والمقتضي فكانه مجموع العلل الاربع على ما سلف والفايدة
معلية للسببية اى كون الاعراب واختلاف اللفظ بسبب [illegible] الاشيا الاربعة
فالمراد اعراب الفاى الاعراب اختلاف اللفظ باختلاف العوامل شرط ان يكون
من اثر الحاصل المتوارد على الاسم من الفاعلية والمفعولية والاضافة وشرط كون
الاختلاف في اللفظ لان الاعراب متفرع على الاسم فالم يتفرع من الاصل لاثر
لها الفرع وشرط ان يكون اختلاف اللفظ باختلاف العوامل احترازا عن اختلاف
حركة نون من في من ربه ومن ابنك ومن الرجل فان هذا الاختلاف كما ترى في آخر
الكلمة وليس باعراب لان حركة نون من لالتقاء الساكنين ه حلبي

قوله ويكون المركب لا غير [illegible] الاسم [illegible] المركب الاضافة [illegible] الوصفي [illegible] مفيد للسامع [illegible] المفيد [illegible] الموضوع والاسناد [illegible] للسامع [illegible] مولانا سعد الدين

قوله على تفاوتها في مراتب الوضوح لا للتقييد [illegible]

ما كان [illegible] كما [illegible] الفاعلية [illegible] المعربة [illegible] الاعراب [illegible] العامل [illegible] كما [illegible] الاضافة [illegible] الوصفية [illegible] ه

[illegible]

للجمع وهو الجمع المؤنث السالم فبالضمة رفعا اى ذلك الاسم مع الضمة حال كونه
مرفوعا والفتحة نصبا والكسرة جرا نحو جاءني زيد ورجال ورأيت زيدا ورجالا ومررت
بزيد ورجال وان لم يكن منصرفا غير ملحق به الالف والتاء للجمع فبالضمة رفعا
والفتحة نصبا وجرا ان كان غير منصرف غير ملحق به ذلك فجره محمول على
النصب او الكسرة نصبا وجرا ان كان ملحقا به ذلك سواء كان منصرفا او لا
فنصبه محمول على الجر نحو هذا احمد ورأيت احمد ومررت باحمد وجاءني مسلمات
وزينبات ورأيت مسلمات وزينبات ومررت بمسلمات وزينبات وانما نقص
من غير المنصرف الكسرة وفي الملحق به الالف والتاء الفتح اجراء للفرع وهو غير
المنصرف والملحق به ذلك على وتيرة الاصل وهو الفعل والجمع المذكر السالم
فان غير المنصرف فرع على الفعل في مشابهته له فحذف منه لاجل المشابهة
الكسر الذى لا يوجد في الفعل والجمع المؤنث السالم فرع على الجمع المذكر
السالم ونصبه محمول على الجر فحمل نصبه ايضا على جره واعرابه تقديرا
بحركة في جميع الاحوال فيما آخره الف مقصورة لفظا او تقديرا نحو عصا
وحبلى فان اعرابه متعذر لفظا لعدم امكان تحريك الالف مع بقائها الفا
او فيما اضيف الى ياء المتكلم حال كونه مفردا اعرابه بحركة او بحرف او جمعا
اعرابه بحركة لا بحرف وذلك لما كان اعرابه عند الاضافة الى الياء بالحركة
تقديرا نحو غلامي وابي وغلماني وغلماتي على راى فان بعضهم جعل
اعرابه بالحركة تقديرا في الاحوال لان محل الاعراب مشتغل بكسرة لازمة
لاجل ياء الاضافة ولا فرق بين النحاة انه اى ان المضاف الى ياء المتكلم
مبني على الكسرة لاضافته الى ياء المتكلم المبني وبعضهم الراى الاول وقولهم
مسلماي في التثنية بالالف حالة الرفع ومسلمي في التثنية بفتح الميم والياء
في حالتي النصب والجر بالاعراب لظهور الاعراب فيه باثبات الالف في حالة
الرفع وانقلابها ياء في حالتي النصب والجر بخلاف الواحد والجمع المصحح نحو
مسلمي في مسلمين فانه لا اختلاف في آخرهما فلا يكون الاضافة فيه الى الياء
موجبا للبناء ومن لم يتخلف عنها البناء كما في التثنية ومنه اى مما فيه الاعراب
تقديرا في جميع الاحوال ما فيه اعرابه محكي جملة منقولة كان ما فيه الاعراب
المحكي او مفردا نحو تأبط شرا فانه في الاصل جملة فلم يبق قبول انواع
الاعراب

على الجزء الثاني لاشتغال محله باعراب محكي وقول اهل الحجاز من زيدا ومن
زيد في استعلام من تقول رأيت زيدا ومررت بزيد فان مذهبهم في العلم ان يحكيه
المستفهم فحكايته للاعراب مانعة من الاعراب ونحو خمسة عشر حال كونه علما لانه لو كان
عددا غير علم كان مبنيا واعرابه محلي يحتمل ان يجعل منه اي مما فيه الاعراب
تقديرا لانه عند العلمية زال تضمينه لحرف العطف فاعرب لكن ينبغي ان يحكي
البناء كما يحكي الاعراب وحكاية البناء مانعة من الاعراب ويحتمل ان يجعل عند
العلمية مبنيا اعرابه محلي كساير المبنيات رعاية لتضمينه الاصلي واما قال فيمن
يبقيه على الفتح عند العلمية لانه كوفيه ايضا عندها وجهان آخران كما
في معديكرب احدهما التركيب مع اعرابه الثاني ومنع الصرف لانه زال
بالعلمية سبب بناء الثاني وهو تضمين الحرف وثانيهما الاضافة ومع الاضافة
جاز في المضاف اليه الصرف وتركه وانما جاز فيه ترك البناء والحكي ولا يجوز
في نحو تأبط شرا الا اعراب المحكي اجتزاما لحالة الاعراب واعرابه لفظا في بعض
الاحوال وتقديرا في آخر كحركة فيما آخره ياء مكسور ما قبلها نحو جاني القاضي
ومررت بالقاضي بالاسكان في حالتي الرفع والجر لاستثقال الخروج من
الكسرة الى الضمة والى الكسرة على حرف العلة مع ان الضمة والكسرة له
لا لغيره حقيقة ورأيت القاضي بالفتح في حالة النصب لخفة الفتحة وقد جاء
الاسكان ايضا في حالة النصب في سعة كلامهم نحو اعط القوس باريها
كما جاء التحريك في حالة الجر ولكن في ضرورة الشعر نحو لا بارك الله في الغواني
هل واعرابه لفظا في جميع الاحوال بحرف في الاسماء الستة حال كونها مضافة
لانها لو كانت غير مضافة فهو كواحد كان اعرابها بالحركة لفظا الى غير ياء المتكلم
لانها لو كانت مضافة اليها كان اعرابها بالحركة تقديرا او كانت مثنية كما عرفت
وهي ابوه واخوه وحموها وهنوه وفوه وذو مال وكان عليه ان يقول
مفردة غير مصغرة لانها لو كانت مثناة او مجموعة كان اعرابها كاعراب
ساير المثنى والجمع ولو كانت مصغرة كان اعرابها بالحركة نحو ابيك فانها بالواو
رفعا اي حال كونها مرفوعة وبالالف نصبا وبالياء جرا وانما جعل اعرابها
بالحرف مع ان الاصل ان يكون بالحركة لخفة الحركة وثقل الحرف توطئة لجعل
اعراب المثنى والجمع بالحرف وذلك لانه استكراههم ان يستبدأ بالاعراب بالحرف

الذي

الذي هو اقوى من الحركة مع كونها فرعين على المفرد وانما اختاروها لمشابهتها للمثنى
في استلزام كل واحد منها ذاتا اخرى وخصوها من بين المفردات المشابهة للمثنى لصلاحية
لام بعضها وعين الآخر ان تقوم مقام الحركة وخصوا اعرابها بالحرف حال الاضافة لتقوى
المشابهة لظهور ذلك اللازم فجعلوا الواو التي هي اصل في هذه الاسماء علامة للرفع
الذي هو اسبق الاعراب ثم قلبوها الفا في النصب وياء في الجر لاجل المناسبة التي
بين هذه الحروف وبين الضمة والفتحة والكسرة وانما قال في الاكثر لان بعض العرب
يجعل اعرابها بالحركة عند اضافتها الى غير ياء المتكلم فيقول جاني ابه ورأيت ابه ومررت
بابه وبعضهم يجعلها اسماء مقصورة وعلى لغتهم قول الشاعر ان اباها وابا اباها وفي
المثنى وانما جعل اعرابها بالحرف لانها ضعف الواحد واعراب الواحد بالحركة فجعل
اعرابها بما هو ضعف الحركة وهو حرف المد واللين في آخرها حرفا يصلح ان يكون
اعرابا والملحق بها اي بالمثنى اثنان في الاعراب بالحرف لمشابهته لها من وجه اللفظ
لكون وضعه وضع المثنى لانه كقولك ابنان لا من وجه المعنى لان معناه
معناها ولكنه ليس بتثنية حقيقة لانه لم يثنت للمفرد اثن وكلا اي يلحق بالمثنى
كلا حال كونه مضافا الى مضمر لشدة شبهه بها لفظا لكون آخره الفا ولا ينفك
عن الاضافة حتى يتميز عنها بتجرده من النون ومعنى لكونه مثنى المعنى وخص
ذلك بحال الاضافة الى الضمير لانه اذا كان مضافا الى الغائب فالاغلب
انه تاكيد للمثنى نحو جاني الرجلان كلاهما فجعل موافقا لمتبوعه في الاعراب
بالحرف ثم طرد ذلك في المضاف الى المتكلم والمخاطب نحو كلانا وكلاكما
واما عند الاضافة الى المظهر فلا يكون تاكيدا للمثنى اصلا لانه لا يقال
جاني اخواك كلا اخويك فلم يلحق بالمثنى وجعل اعرابه بالحركة تقديرا لكونه
مفرد اللفظ فانها اي فان المثنى واثنين وكلا بالالف رفعا بالالف
زيدت في المثنى علامة لها قبل الاعراب لمناسبتها بخفتها لقلة عددها
او لكثرتها لاشتراك العقلاء وغيرهم من الحيوان والجماد والنبات فيها
فجعل ايضا علامة للرفع الذي هو اسبق الاعراب لانه علامة العمدة
والياء نصبا وجرا لانه لما جعل الالف علامة الرفع لم يبق من حروف
اللين التي هي اولى بالقيام مقام الحركات غير الياء للنصب والجر لان
الواو اخص بالجمع والجر اولى بالياء فقلب الالف ياء وجعلت علامة الجر

واتبع النصب الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلة بخلاف الرفع ونزل فتح
ما قبل الياء في الجمع منزلة الفتح التي كانت في التثنية قبل الاعراب لعدم استثقالها وفي الجمع
المصحح صوابه في الجمع بالواو والنون ليدخل فيه نحو ثبون وقلون وارضون
وانما كان اعرابه بالحرف لانه لما كان فيه علامة التثنية في سلامة بناء
الواحد حمل عليها في الاعراب وبالجمع الواو في الاعراب لان وضعه وضع الجمع
المصحح وليس بجمع لانه لم يات اول في المفرد بخلاف ذوو فانه جمع ذو حقيقة
وبالجمع عشرون واخواته من ثلاثين الى تسعين لما ذكرنا في اولوا فانهما
اي فان الجمع المصحح واولوا وعشرون واخواته بالواو رفعا لان الواو
زيدت في الجمع قبل الاعراب علامة له لمناسبتها ثقلها لكثرة عدده او لقلته
لانه يخص باولي العلم فجعل علامة للرفع لما ذكرنا في التثنية وبالياء نصبا
وجرا لانه لما جعل الواو علامة الرفع قلبت في حالة الجر ياء واتبع النصب الجر
وقلبت الضمة قبل الياء الكسرة لاستثقالها قبل الياء الساكنة الظاهرة وكسرت
النون في التثنية لكونها في الاصل ساكنا والاصل في تحريك الساكن ان يحرك
بالكسر وفتح في الجمع للفرق بينهما في الاسماء المعتلة نحو المصطفين واعرابه
تقديرا بالحرف في جميع الاحوال في الجمع المذكور واولوا وصوابه ان يذكر
بدل قوله مضافا فاعلا قبل ساكنا بعده بل قبل علامته مدة ساكنا ليدخل فيه
نحو قوله والمقيمي الصلوة فيمن قرا بالنصب فانه ليس بمضاف مع ان
اعرابه بالحرف تقديرا ويخرج عنه نحو مصطفو القوم فانه مضاف بلا ساكنا
بعده مع ان اعرابه بالحرف لفظا لوجود علامته نحو جاءني صالحو القوم
ورايت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم فانه لما حذف الواو والياء منه لالتقاء
الساكنين صار اعرابه بالحرف تقديرا ولا اعتبار بوجودها في الكتابة وانما
الاعتبار بوجودها في اللفظ وكذا الاسماء الستة اعرابها بالحرف تقديرا
اذا كان ما قبله ساكنا بعدها نحو هذا ابو البشر ورايت ابا البشر ومررت
بابي البشر وكذا ما يحكى من التثنية فيمن يجوز ذلك فيها منه قول من قال
هاتان دعني من تمرتان في جواب من قال هاتان تمرتان فالالف المحكية
مانعة من ظهور الياء لفظا فحكمنا بانها في التقدير واعرابه لفظا وتقديرا
كحرف في التثنية اذا اضيف التثنية ولا قاها ساكن بعدها نحو هذان ثوبا

ابنك

ابنك معربة في حالة الرفع بالحرف تقديرا لسقوط الالف ما لالتقاء الساكنين ورايت
ثوبي ابنك ونظرت الى ثوبي ابنك معربة في حالتي النصب والجر بالحرف لفظا
لوجود الياء التي هي علامتها فيها وفي الجمع بالواو والنون حال كونه مضافا
الى ياء المتكلم نحو هؤلاء مسلمي ورايت مسلمي ومررت بمسلمي فالياء في الرفع
منقلبة عن الواو التي هي علامة الرفع فيكون اعرابه في حالة الرفع بالحرف
تقديرا واصله مسلموي اجتمعت الواو والياء واولاهما ساكنة فقلبت الواو
ياء وادغمت الياء في الياء وقلبت الضمة كسرة بخلافها اي بخلاف الياء في
النصب والجر فانها ليست منقلبة عن حرف كان ذلك الحرف علامة بل هي
الياء نفسها علامة لها فيكون اعرابه في حالتي النصب والجر بالحرف لفظا
واما وجوهه اي وجوه الاعراب في الفعل المضارع فالرفع والنصب
والجزم وقد ذكرنا علة اعرابه واختصاصه بالجزم فالرفع يكون بالضمة لفظا
فيما كان آخره صحيحا لانه لو كان معتل الآخر كان رفعه بالضمة تقديرا لا لفظا
غير ملحق به ضمير مرفوع بارز نحو تضرب سواء لم يلحق به ضمير او لحق لكن يكون
مستكنا لا بارزا نحو تضرب زيد وزيد تضرب او يكون منصوبا لا مرفوعا نحو تضربه
فان رفعه في هذه الاحوال بالضمة لفظا اما اذا لحق به الضمير المرفوع البارز
فان كان الضمير متحركا كان الفعل مبنيا لا معربا نحو يضربن وان كان ساكنا
كان معربا لكن يكون رفعه بالحرف لا بالحركة لفظا نحو يضربان يضربون تضربين
او يكون رفعه بالضمة تقديرا فيما آخره معتل كذلك اي غير ملحق به الضمير البارز
المرفوع لانه لو لحق به لكان الفعل مبنيا نحو هن يغزون او لا يكون رفعه بالضمة
تقديرا بل يكون بحرف لفظا نحو هم يغزون نحو هو يغزو ويرمي ويخشى
فان رفعها بالضمة تقديرا لاستثقال الضمة على الواو والياء بعد الضمة
والكسرة ولعدم امكان تحريك الالف مع بقائه الفا ويكون بحرف لفظا فيما
اتصل به الف الضمير او واوه او ياؤه في الامثلة الخمسة سواء كان صحيح
الآخر او لا نحو هما يفعلان وانتما تفعلان وهم يفعلون وانتم تفعلون
وانت تفعلين وانما كان اعرابه بالحرف لانه لما اشتغل محل الاعراب وهو
اللام بالضمة والفتحة والكسرة لاجل هذه الضمائر ولم يكن فيه علة البناء
حتى يمتنع من الاعراب بالكلية ولم يمكن زيادة حروف المد للمدلول مع اوسا

بالزيادة من عدمها لوجود مدات هنا جعل النون بدل الرفع لانه اول حركات
المعرب واختير النون لمشابهته لحروف المد وانما جاز اعراب الفعل بعد فاعله
لان الضمير المرفوع المتصل كالجزء منه واما النصب فقد يكون بالفتح لفظا فيما
آخره غير الف سواء كان آخره صحيحا او واوا او ياء واما اذا كان آخره الفا
فاعرابه يكون بالفتح تقديرا لا لفظا نحو لن يخشى ولم يتصل به الضمير المذكور لانه
لو اتصل به لكان نصبه بحذف النون نحو لن تضربا او كان مبنيا كذلك نحو
لن يضرب آخره صحيح ولن يرمي آخره ياء ولن يغزو آخره واو وقد جاء الاسكان
في المعتل الياء والواوي في حالة النصب نحو قول الشاعر فاليت لا ارثي
لها من كلالة ولا من حفى حتى تلاقي محمدا فيمن روى حتى تلاقي محمدا واما
من روى حتى تزور او حتى تلاقي احمدا فلا استشهاد فيه ونحو ابى الله
ان اسمو بام ولا اب او يكون النصب بالفتح تقديرا فيما آخره الف لان
الالف لا تقبل الحركة نحو لن تخشاها او بالحذف اي يكون النصب بحذف النون
التي علامة الرفع في الافعال الخمسة نحو لن تفعلا واخواته وانما حذف
النون لانها علامة الرفع ولا يكون علامته موجودة في حالة النصب
واما الجزم فقد يكون بالسكون فيما آخره صحيح لانه لو كان معتلا لما كان
جزمه بحذف آخره ولم يتصل به الضمير المذكور لانه لو اتصل به لكان جزمه بحذف
النون او كان مبنيا نحو لم يضرب وبالحذف اي بحذف النون في الافعال
الخمسة نحو لم تضربا واخواته فان النون تسقط في حالة الجزم سقوط الحركة
التي هي عوض عنها وفيما اعتل آخره واوا كان او الفا او ياء ولم يتصل به الضمير
نحو لم يغز ولم يرم ولم يخش فان الجوازم لما دخلت عليه ولم تجد في آخره
حركة بحذفها حذفت هذه الحروف لمشابهتها الحركة من حيث انها
مركبة من الحركات ومن حيث انها لا تقوم الحركات بها لا تقوم ما بنفسها
الا ما شذ باثبات الواو والياء والالف في حال الضرورة حالة الجزم فتقدر
انها كانت متحركة فحذفت حركتها للجزم او نقول انها حذفت للجزم والحرف
الموجود الآن انما تولد من الاشباع من نحو هجوت زبان ثم جئت معتذرا
من هجو زبان لم تهجو ولم تدع باثبات الواو في تهجو في حالة الجزم ومن نحو الم
ياتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد باثبات الياء في ياتيك ومن

نحو اذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق باثبات الالف في ترضاها
مع ان لا فيه ناهية للجزم وقسم الاعراب صحيح وغير صريح فالصريح ان
يختلف آخر الكلم باختلاف العوامل لما ذكر من قبل وغير الصريح ان لا يكون
الكلم موضوعة على وجه مخصوص من الاعراب وذلك في الضمير
لا غير فان الضماير لما نابت مناب الاسماء الظاهرة ويحتاج فيها
الى تمييز ما كان منها كناية عن مرفوع عما كان كناية عن منصوب او
مجرور ولا يمكن اعرابها لوجود المقتضي للبناء فيها وضع لكل واحد
من هذه الاحوال لفظ تميز بعضها عن بعض مثلا انا وانت هو فعل كان لفظ
هو كناية عن اسم مرفوع وان قلت اياك ضربت فان اياك كناية عن اسم
منصوب فكان اختلاف الصيغ فيها للدلالة على ما يدل عليه الاعراب
نوع اعراب لكنه لما لم يكن فيها اختلاف اواخرها باختلاف العوامل لم يحكم
بان اعرابها صريح وسواء اي الضمير ما وضع لمتكلم او مخاطب او غايب تقدم
ذكره اي ذكر الغايب لان شرط الغايب تقدم مفسره ولو لم يتقدمه
مفسره يبقى منكرا لا يعرف المراد منه وتنكيره خلاف وضعه فلا يخرج
عن وضعه الا لغرض كما في ربه رجلا والمراد بالغايب غير المتكلم والمخاطب
فان الحاضر الذي لا يخاطب يكنى عنه بضمير الغيبة وكذا يكنى
عن الله تعالى به ولفظ الغايب لا يطلق عليه تعالى فلو قال او لغيرهما
كما قيل قبل والبناء لما عدا هما لكان اولى لفظا اي تقدما لفظيا
ان كان هناك لفظ يرجع الضمير اليه تحقيقا اي لفظيا تحقيقيا
ان كان المرجوع اليه مذكورا قبل الضمير او تقديرا اي تقدما لفظيا
تقديريا ان كان المرجوع اليه مذكورا بعد الضمير فهو عطف على تحقيقا
ويكون قسما من التقدم اللفظي ويجوز ان يكون عطفا على لفظا ويكون
على هذا قسيما للتقدم اللفظي او معنى اي تقدما معنويا ان كان
قبل الضمير ما دل على المفسر تضمنا او التزاما فحرك الضمير عليه
من حيث المعنى او حكما ان كان المفسر مؤخرا لفظا وليس هناك
ما يقتضي تقدمه على محل الضمير الا ذلك الضمير فعلى انه وان
لم يكن متقدما على الضمير لا لفظا ولا معنى الا انه في حكم المتقدم نظرا

الى وضع ضمير الغايب كـ ان الجبان حتفه من فوقه و النور يجني انفه
بروقه فان هذه الضماير الخمسة راجعة الى ما تقدمها لفظا كحتفه و نحو
على اهلها يجني براقش الضمير في اهلها راجع الى براقش وهو متقدم
على اهلها تقديرا لان حق الجار والمجرور ان يقع بعد الفاعل وما عاث
بعترها لمبيس الضمير في لعترها عايد الى لمبيس وهي متقدم عليه تقديرا
و كو هو اقرب للتقوى و كو ولابويه مثالان للتقدم المعنوي الا ان الدال
في المثال الاول على المفسر لفظ واحد وهو اعدلوا لان الفعل يدل
على المصدر تضمنا وفي المثال الثاني الدال سياق الكلام ولهذا فصل بينهما
بنحو ولم يفصل بين المثالين قبلهما به لعدم الاختلاف بينهما بوجه
و كو قل هو الله احد مثال للتقدم الحكمي فمتصل اي فالضمير متصل
ان لم يستقل في التلفظ بنفسه ويحتاج في التلفظ الى عامله ويكون
كالتتمة له و الا اي وان استقل في التلفظ بنفسه ويكون كالظاهر
في الاستقلال فهو منفصل و المتصل اما للمرفوع او المنصوب او المجرور لان
الضمير قائم مقام الظاهر فكما ان الظاهر يكون مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا كذلك الضمير القايم مقامه و المنفصل اما للمرفوع او المنصوب
دون المجرور فانه لا منفصل له لان الفصل بين الجار والمجرور في الشعر
مع الظاهر قبيح فامتنع مع الضمير الذي هو اشد اتصالا بعامله
فعلى هذا يكون الضمير على خمسة انواع وكل نوع منها اثنا عشر لفظا
لثمانية عشر معنى فالاول اي المتصل المرفوع وانما قدمه لان المرفوع
مقدم على غيره كما ان المتصل مقدم على المنفصل لانه اخصر نحو ضربتُ
وضع للمتكلم الواحد التاء المضمومة سواء كان مذكرا او مونثا ولم يفرق
بينهما لان المشاهدة كافية في الفرق وانما ضم التاء لمناسبة الضم لحركة
الفاعل فاختص المتكلم بها لان وضع المتكلم سابق على وضع غيره
ضربنا لفظ نا مشترك لمثنى المتكلم وجمعه لعدم اللبس ايضا بسبب المشاهدة
وانما لم يجعل مثناه ومجموعه محركا غيره بزيادة الالف في المثنى والواو
في الجمع لفقدان شرطهما فيه وهو اتفاق الاسمين او الاسماء في اللفظ
الا ترى ان افراد انتم انتَ انتَ انتَ وكذا افراد انتما انتَ انتِ بخلاف نا

في ضربنا فان كل واحد من افراده ليس لفظ انا بل لك اي لو فصلت افراده
قلت انا وزيد وعمرو وانا وانت وعمرو وانا وهو وعمرو فانحل هذه
الصيغة لمثناه وجمعه وضربتَ فتحت التاء فرقا بين المتكلم والمخاطب الى
ضربتنّ زيدت الميم قبل الف المثنى في ضربتما وقبل واو الجمع في ضربتم
لئلا يلتبس المثنى بالواحد عند اشباع فتحته والجمع بالمتكلم عند اشباع
ضمته وخص الميم بذلك لعدم امكان زيادة حرف العلة هنا فزيدت
الميم لمشابهتها اياه في كونها غنة في الخيشوم كما انها مدة في الحلق ولم
يلحق النون بالمثنى والمجموع لقصدهم من وضع الضمير التخفيف وانما
حذفت الواو من ضربتم لكراهتهم الواو المضموم ما قبلها في الطرف
وانما اعيدت في ضربتموه لان الواو كانها في غير الطرف بواسطة
اتصال الضمير به وانما كسرت التاء في المونث كضربتِ فرقا
بين المذكر والمونث واعادت التاء الى ضمتها في التثنية والجمع لعدم
التباسهما بالمخاطب والمتكلم بواسطة زيادة الميم وانما زيدت في الجمع
المونث نون مشددة لتكون بازاء الميم والواو في الجمع المذكر وتضربين
الياء للمخاطبة المونث وتضربن النون للجمع المونث الغايب وفي العنوان
ان لا تذكره كما لم يذكر الف الضمير وواوه لذكره الجميع في قوله وزيد
ضرب منويا فيه الضمير الى ضربن وليس المنوي في ضرب وضربت
هو هو وهي والا لزم ان يكون ضمير المفرد اكثر من ضمير المثنى ولزم
ان يكون المتصل مستقلا في التلفظ ولزم ان لا يجوز الفصل بينه و
بين الفعل مع جواز ذلك نحو ما ضرب الا هو الا انهم لما اضطروا الى
هاتين اللفظتين عند التصريح بالمقدر فيهما لضيق العبارة عليهم
لانه لم يوضع لهذين الضميرين لفظ عبّروا عنهما بلفظ المرفوع
المنفصل لكونه مرفوعا مثل المقدر وانما استتر ضمير الغايب والغايبة
لانه لما كان مفسرهما لفظا متقدما في الاصل بخلاف المتكلم والمخاطب
اريد ان يكون ضمير الغايب اخصر من ضميريهما فحذف في اللفظ
في المفرد اذ لا اخف من المحذوف واقتصر في المثنى على الالف و
على الواو في الجمع المذكر وعلى النون المفتوح في الجمع المونث والثاني

وهو المتصل المنصوب قدّمه على المرفوع المنفصل لاتصاله ضربني وضع للمتكلم
وحده اليآء الساكنه او المفتوحه ضربنا وضع لفظ نا للمتكلم مع غيره كما وضع ايضا
للمتصل المرفوع وضربه الى ضربهن حذف حركه الواو من المرفوع المنفصل
وهو هو وحمل ضمير المنصوب المتصل وكذا حذف حركه اليآء من هي
وقلب يا به الفا والكسره فتحه فصار على لفظها وانما فعل ذلك لئلا يلتبس
المذكر بالمونث عند قلب واو الضمير المذكر يآء اذا ولي الكسر نحو به وضربك الى
ضربكن الكاف للمخاطب وهي مثل التآء في التصرف نحوك كما كم كِ كما كنّ
والثالث وهو المتصل المجرور غلامي غلامنا وغلامه الى غلامهن وغلامك
الى غلامكن ولفظ المنصوب والمجرور سوآء وذلك لحمل المجرور على
المنصوب المتصل لان المجرور مفعول بواسطه وانما حمل على المتصل
لوجوب كون المجرور متصلا لان المتكلم المنصوب وهو اليآء يلحق
ما اتصل به متكلم المنصوب من الفعل والمشابه للفعل قبله نون صونا له
اى لما اتصل به من اخي الجر وهو الكسر لانه لو لم يلحق به النون لوجب ان
يكسر ما قبل اليآء لاجلها ولزم دخول الكسر على الفعل او على المشابه له
وانما لم يقل صونا من الكسر ليكون ذلك اشاره الى عله صونه من الكسر
فانه لما كان الكسر اخا للجر وقد ثبت امتناع الجر عليه امتنع الكسر ايضا لامتناع
الجر وجاز حذفها اى حذف النون عند بعضهم كالجزولي مع نون
الاعراب لدفع ثقل اجتماع المثلين مع ان الثقل انما نشأ منها لا من
نون الاعراب وعند سيبويه المحذوف نون الاعراب لانها معرضة للحذف
بالجزم والنصب ولا معنى لها وجاز اثباتها ايضا ومع الاثبات يجوز الاظهار
والادغام وجاز حذفها مع انّ واخواتها وذلك لان جواز الحاق النون بها
لمشابهتها الفعل لا بالاصاله فيجوز حذفها مع اجتماع الامثال والتضعيف
لانه اى ان حذف النون مع ليت ضعيف لعدم اجتماع الامثال والتضعيف فيه
لا يجيء حذف النون في ليت في السعه وانما يجيء في ضروره الشعر كقوله
كمُنْيَةِ جابرٍ اذْ قالَ لَيْتِي أُصادِفُهُ وأَفْقِدُ بَعْضَ مالِي ولا كذلك في المجرور
المتكلم لانه لا يجب صون الاسم والحرف الذى لا يشبه الفعل من الكسر
الا مع لدن وقط وقد ومن وعن فانه يلحق النون بآخرهن

الكلمات

الكلمات قبل ياء المتكلم ابقاء على السكون اللازم لانهم كانوا يحافظون على السكون
اللازم ولم يحافظوا على الفتح والضم اللازمين ولذا قال سيبويه بقاء سكون لدا بالضم
لدى بغير النون لان المبني على السكون يشابه فعل الامر فاجرى مجراه في
الحاق النون به وجاء الحذف اى حذف النون في هذه الكلمات وهو
اى الحذف ضعيف فيها لا يجيء الا في ضرورة الشعر نحو ايها السائل عنهم وعني
ونحو قدني من نصر الخبيبين قدي والرابع وهو المرفوع المنفصل
انا للمتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا وقد تبدل همزته هاء وقد تمد
همزته وقد تسكن نونه في الوصل نحن وهو جمع انا من غير لفظه وكذا
هو تثنيته ايضا ولم يجر مجرى غيره في التثنية والجمع لان شرطهما فيه مفقود
وبني على الحركة للساكنين وعلى الضم لمناسبة الضمة له لكونه ضميرا مرفوعا
او للدلالة على الجمع الذي حقه الواو ثم هو للغائب المذكر والواو فيه
عند البصريين من نفس الكلمة وكذا الياء في هي من نفسها وانما حذفتا
من هما وهم وهن للتخفيف وعند الكوفيين الضمير هو الهاء
وحده والواو والياء للاشباع والاول هو الوجه لان حرف الاشباع
لا يتحرك الا ضرورة وجاز حذف الواو من هو في ضرورة الشعر نحو
فبيناه يشري رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب اراد بيناهو
لان ما بعد بينا من مظان الجملة الاسمية وكذا الياء من هي جاز
حذفها في حال الضرورة نحو هل تعرف الدار على تبراكا دار لسعدى
اذه من هواكا اى حين واصله هين كما عرفت وانت الى انتن الضمير
عند البصريين انا فانه عندهم ضمير يصلح لجميع المخاطبين والمتكلم فابتدا
بالمتكلم وجعل ترك العلامة علامة له لكونه اصلا ثم الحق به تاء الخطاب
في المخاطب للفرق وقال الفراء انت بكماله اسم وقيل الضمير هو التاء
وحده وهو كان متصلا فلما اريد انفصاله زيد ان عليه ليصير مستقلا
والخامس وهو المنصوب المنفصل اياي للمتكلم وحده ايانا له
مع غيره واياه للغائب الى اياهن واياك للمخاطب الى اياكن و
اللواحق بايا التي على صيغة ضمير المنصوب المتصل حروف سلبت
عنها الاسمية دوال على احوال المرجوع اليه من التكلم والغيبة والخطاب

والمضمر هو ايا المشترك على اسد المذاهب وهو مذهب سيبويه وقال الخليل
انها اسما مضمرة مجروره المحل باضافة ايا اليها لمجى اضافته الى المظهر واشار
الى الجواب عن دليله بقوله ونحو قول العرب في التحذير عن الجامع
في الكبر اذا بلغ الرجل ستين فاياه وايا الشواب مما لا يعتد به لان الضماير
لا تضاف وقال السيرافي ان ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمر كانه
ايّاك بمعنى نفسك وقال ابن كيسان الضماير هي اللواحق بايا وايا دعامة
لها لتصير بسببها منفصلة مستقله بالتلفظ وكذا اللواحق بانّ
في أنتَ الى انتن حروف دوالّ على احوال المرجوع اليه وفي قولهم اجاءه
نظر لان فيه خللا فانه ايضا كما عرفت لك فتبيّن حد القسم الثاني منه
من اقسام الاربعة في المعرب الكلم صنفان معرب ومبني قلنا بين
المبني لامكان تحداده وضبطه بتعيين المعرب وهو اى المبني انواع
فمنها الحروف بزمتها وجلتها وذلك لعدم توارد المعاني المقتضيه
للاعراب عليها مع عدم مشابهتها لما له عرق في الاعراب ومنها
من افعال الماضيه لفظا فانها مبنيه على الفتح ايضا لعدم توارد المعاني عليها
ايضا والامر بغير اللام فانه مبني على السكون واما الامر باللام فمعرب
ومنها المضارع حال كونه متصلا به نون جماعة النساء فانه مبني عند
الجمهور لانه لما اسكن آخره وان لم يجتمع فيه اربع حركات حملا على
ضربن بني ايضا حملا عليه او متصلا به نون التاكيد فانه مبني عند
الجمهور لتركيبه مع النون فصار بمنزله كلمه واحده ولا اعراب في
الوسط وانما لم تعرب الكلمة على النون عند الامتزاج كما اعرب الاسم
بالبناء على التاء عنده ولا على ما قبل النون كما اعرب الاسم مع امتزاجه
بالتنوين على ما قبلها لان الاسم لاصالته في الاعراب روعي اعرابه
بقدر الامكان بخلاف الفعل فانه يرجع الى اصله من البناء بادنى
سبب خفيفه ساكنة هذا النون او ثقيله مفتوحة مع غير الالف واما
فتحت لثقل النون وخفة الفتحة مكسوره معها اى مع الالف ضمير اثنين
كانت او لا نحو اضربانّ او مجتلبة بينهما اى بين النون التاكيد وبين
نون الضمير نحو اضربنانّ وانما كسرت تشبيها لها بنون الاعراب الواقعة

بعد

بعد الالف في المضارع ولا يلحق نون التاكيد الا مستقبلا لان الحاصل
في الماضي او الحال لا يحتاج الى التاكيد لامكان اطلاع المخاطب على ضعفه
او قوته غالبا فيه معنى الطلب لانه وضع النون لتوكيد ما فيه
معنى الطلب لان ما يطلب يقصد توكيده ليحصل كالامر فانه لطلب
وجود الفعل نحو اضربن والنهي فانه لطلب عدمه نحو لا تضربن في
والتمني والعرض والتحضيض فانها لطلب وجود الفعل او عدمه
نحو ليتك تخرجن والا تنزلن والقسم نحو والله لاضربن
فانه في الغالب انما تقسم على ما هو مطلوب المتكلم ويجري مجراه اى مجرى
القسم الشرط اذا كان مستقبلا لفظا او معنى المؤكد حرفه بما وان لم يكن
فيه معنى الطلب فانه لما اكد فعل الشرط بما الزايده قبله اكد آخره بنون
التاكيد وفي قولهم حرفه نظر وصوابه ان تقول اداته سواء كانت اسما
او حرفا لان هذا الحكم لا يختص بحرف الشرط بل يعم حرفه واسمه نحو
إما تفعلنّ وايّا ما تفعلنّ افعل وايثما تكوننّ اكن وحيثما تجلسنّ
اجلس وقلت دخوله النون في النفي لانه خبر وانما يجوز دخولها فيه
مع قلتها لمشابهة النفي النهي وما اى وفيما يجري مجراه نحو قلما
تقولنّ وربما تقولنّ وما قبلها اى ما قبل النون حال كونها مع ضمير
جماعة الذكور وهو الواو مضموم سواء كان ما قبلها ما قبل الضمير
ان كان ما قبله مضموما نحو اضربنّ او نفس الضمير ان كان ما قبله
مفتوحا نحو اخشونّ فانه لما التقى ساكنان في هذين المثالين حذفت
الواو من الاول اكتفاء بالضمه قبلها وحركت الواو بالضمه من
الثاني لتجاوز الساكنين ولا يحذف لانه لا دليل بعد حذفه عليه
وانما ضم ليكون ما قبل النون في جمع المذكر في الانواع على
طريقة واحدة ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور سواء كان ما قبل
النون ما قبل الضمير ان كان ما قبله مكسورا نحو اضربنّ او نفس
الضمير ان كان مفتوحا نحو اخشينّ والعلة في حذف الياء من المثال
الاول وتحريكها بالكسر من المثال الثاني مثل ما قلنا في واو الضمير
وفيما عداهما اى ما قبل النون في غير ضمير جماعة الذكور وضمير المخاطبة

مفتوح وهو الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا والمونث الغايب نحو افعلن
وليضربن ولتضربن واما المثنى وجمع المونث فما قبل النون فيهما الف
قبلها فتحه والنون الخفيفه تقع في مواقع الثقيله الا بعد الالف اى الف
ضمير الاثنين والالف المجتلبه بين النونات لا تقول اضربان واضربنان لاجتماع
الساكنين على غير حده ولا يجوز هذا الاجتماع لان الروابط بين حروف الكلمه
هي الحركات فاذا فقدت في اثنين منها لا يمكن ربط احدهما بالاخر خلافا
ليونس فانه يجوز الحاق الخفيفه بالمثنى وجمع المونث والمروى عنه انه
يبقي النون ساكنه لان الالف قبلها كالحركه لما فيها من زيادة المدة وقيل
يحرك بالكسرة لالتقاء الساكنين وحكمهما اى حكم النونين في المعتل
الاخر مع الضمير البارز وهو واو الضمير وياءه اذا لم يكن اى لم يوجد
مع النون الالف اى الف الضمير والف الفصل فانه لو وجد الالف معه
لم يكن بين الصحيح والمعتل الاخر فرق تقول ارميان وارمينان كما
تقول اضربان واضربنان حكم المنفصل اى حكم الكلمه المنفصلة فيعطى
ما قبل النون في المعتل الاخر من ضم او كسر او حذف ما يعطي اخره
اذا اتصل به كلمة اخرى لان النون بعد الضمير البارز صار كالكلمة
المنفصله عن المعتل الاخر لان الضمير فاصل فان لم يكن النون مع
الضمير فكالمتصل اى كان النون مع الفعل كالكلمه المتصله والاد بها
الف الضمير ولذا اى لما ذكرنا من ان يقال هل ترون بضم واو الضمير
مع النون وهل ترين بكسر يايه وهل تغزن بحذف واو الضمير وهل
ادمن بحذف ياء الضمير كما يقال ولا تنسوا الفضل بضم واو الضمير مع المنفصل
ولا تخشي القوم بكسر يايه معه ولم يغزو الجيش بحذف واو الضمير واغز
الجيش بحذف يايه ولذا يقال ترين واخشين واغزون برد اللامات
وفتحها اذ لا يكون هنا ضمير بارز كما يقال ترديا واخشيا واغزوا برد اللامات
وفتحها مع الالف والخفيفه اذا لقيها ساكن بعدها حذفت حذفا مطردا
بعد بقاء حكمها من البناء على الفتح وغيره للفصل بينها وبين التنوين
فان التنوين لا يحذف بل يحرك بالكسر عند ملاقاته ساكنا وكان النون
بالحذف اولى لفضل التنوين لانه داخل على الاسم ولانه لا يفارق

لاسم عند عدم المانع خلاف النون نحو اضرب القوم بفتح الباء ونحو قول الشاعر
لا تهين الفقير علك ان بفتح النون واثبات الياء وفي الوقف على ما في النون
الخفيفه رد المحذوف بسبب النون لان التنوين اذا انضم ما قبلها او انكسر كذلك
فكذا النون اذا انضم ما قبلها او انكسر نحو هل تضربون في هل تضربن فانه لما حذف
نون التاكيد في الوقف ردت واو الضمير ونون الاعراب لانها حذفتا لاجلها
والنون الخفيفه المفتوحه ما قبلها تقلب الفا في الوقف كالتنوين المفتوح ما قبلها
فانها تقلب ايضا الفا ونون اذن فانها تقلب ايضا الفا ومنها الاسماء
المبنيه وهي التي تناسب ما لا تمكن له اصلا من الحروف والفعل الماضي
والامر بغير اللام والمناسبه اما بتضمن معناه او بمشابهته او وضع
صوابه او وضعت لا لغرض التركيب فلم يتوارد ها المعاني الموجبة
للاعراب لانها من لوازم التركيب كالاصوات التي تزجر بها البهايم
والسباع او تدعى او تسكن كجب لزجر الجمل اذ وضعت لتادية الهيئة
اى هيئة الصوت من غير تصرف وتغيير فيه كالاصوات المحكيه كغاق
حكاية لصوت الغراب فقصد الحكاية فيها يمنع من اعرابها فلا زم بناؤها
ان لم يوجد لها حالة اعراب قبل بنايها قطعا في الوضع الذي وضعت له فيه
معين والاصل فيه اى في البناء اللازم السكون لانه اخف من الحركة و
لانه نقيض الاعراب والاصل فيه الحركه فلا يعدل عنه الى الحركه في الاسماء
الا ان يضطر الى الحركة لالتقاء الساكنين نحو اين او يضطر الى الحركه ابتداء
بساكن لفظا ككاف التشبيه نحو كزيد اخوك او حكما اى ابتداء حكميا ككاف الضمير
نحو ضربك فانه وان كان متصلا به الا انه في حكم المنفصل او الا ان اريد بيان
لحرف اللين بالحركة ان امكن البيان نحو هو وهي فانهما بنيا على الحركه ليعلم ان
الواو والياء فيهما من نفس الكلمة لا للاشباع فان حرف الاشباع لا يتحرك
خلاف نحو متى فانه لا يمكن بيان الالف بالحركه لعدم امكان حركتها او اريد
بيان عنه اى عن حرف اللين نحو انا فان الاصل فيه انا بالالف بدليل
مراجعته في الوقف والفتحه فيه علامة تدل على الالف فهي نايبة عنه
وكاشفة له والاصل في حركة الساكن الكسر لانه لقلته يناسب السكون
الذي هو عدم الحركه اولان تحريك الساكن بالكسر من سجية النفس فلا
يعدل

عن الكسر الا اذا طلب تخفيف كأينَ او طلب جبر نقص فيعدل الى الضم جبرا
لذلك النقص بالضم الذي فيه قوة كقبلُ او طلب اتباع كمنذُ او طلب تنبيه على قوة
كنحنُ فانه يدل على قوة لانه يجيء للتعظيم والكثرة والضم لقوته يناسب
القوة والا اي وان وجد لها حالة اعراب وعرض له شيء اوجب بناءه
وبزواله تعود الى الاعراب فيعارض بناؤها ويفضل البناء العارض
بالتحريك على الاول وهو اللازم البناء تنبيها بالتحريك على عروض بنائه
فكل ما كان عارض البناء كان متحركا من الاول وهو اللازم البناء
اسماء الاصوات فيمن لم يجعلها حروفا وانما بنيت لانها في الاصل اصوات
ساذجة غير مستحقة للتركيب الذي هو مقتضي الاعراب لزمتها الحكاية
بان يكون ابدا حكاية كطيخ مكسور الطرفين وهو اسم لصوت يخرج عند
التصويت بانفراج احدى الشفتين عن الاخرى عند رد المحتاج وليس الا كمثله
رد يائس بالكلية وكاصوات الحيوانات العجم والجمادات المحكية كغاق
بكسر القاف حكاية صوت الغراب وطق بفتح الطاء وبكسرها مع سكون القاف
حكاية وقع الحجارة بعضها على بعض وقب حكاية وقع السيف على الضريبة
او لم تلزمها الحكاية كالاصوات التي يتندم بها او يتوجع او يتعجب فانها اصوات
خارجة عن فم الانسان دالة بالطبع على معان يكون تارة حكاية كقولك
قال رجل وي وتارة نفس الصوت لا حكاية كقولك وي عند التعجب بخلاف
كومض فانه ليس عين ما صوت به الشخص عند رد ذي الحاجة
بل تشبه ما يحرك به شفتاه وكذا غاق وطق او كالتي تزجر بها البهائم
والسباع والطيور وتسكن كوي للتندم او التعجب وآوه بتشديد الواو
مع فتحها في التوجع وواها في التعجب وما يجري مجراها كاف في التكره
ونحو حل لزجر الناقة وجب بسكون الباء او كسرها منونة لزجر الجمل في
قولهم حل لا حلبت بكسر التاء وجب لا مشيت بفتحها وعدس لزجر
البغلة في نحو عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق وده
بسكون الهاء وتشديدها زجر مطلقا بمعنى اضرب وقد جعل بمعنى المصدر
في قولهم الا ده فلا ده اي الا يكن ضربه الآن فلا يكون ضربه بعد هذا
يضرب في كل ما لا تقدم عليه الرجل وقد جاء جينه ومنه اي ما لم يلزم

صح فانه حكاية صوت الضاحك وبمعنى في قولهم ان ومض لسيبويه مكسور الطرفين صح

او تدعى البهائم و السباع والطيور صح

الحكاية ج للصياح بالدجاج ونشوء وبياء للحمار المورد في قولهم اذا
وقف الحمار على الردهة وهي نقرة في صخرة يستنقع فيها الماء فلا تقل له
بياء يضرب للرجل تعلم ما يصنعه اي كل الي الامر ولا تكرهه على فعله اذا
رايت ذلك ومنه هدع لتسكين صغار الابل اذا نفرت وهذه الاصوات
التي تزجر بها الحيوانات العجم او تدعى او تسكن يحتمل ان تجعل من اسماء
الافعال بمعنى الامر كما ذهب اليه بعضهم وذلك لانه جعلها في فهم المطلوب
هذه الاسماء بمنزلة العقلاء فلا بأس ان تخاطب بما تخاطب به العقلاء و
قيل ليست هذه اسماء افعال لعدم صلاحيتها للخطاب لعدم فهمها للكلام لكن
عادة انقياد الحيوان يصوت بصوت وتقارن ذلك الصوت ضربه وتاديبه
او ايناسه واطعامه فكان ذلك الحيوان يحس بالمراد من ذلك الصوت
رهبة من الضرب او رغبة في ذلك البر والمحكي منها اي من الاصوات
يقدر في محله الاعراب لانه لفظ حكي به الصوت ويستحق اطلاق لفظ
الكلمة عليه بخلاف غير المحكي فانه لا يقدر في محله الاعراب لكونه صوتا مجردا
لا يستحق اطلاق اسم الكلمة عليه ولا اعرابا اذا لم يجعل غير المحكي اسم فعل اما اذا
جعل اسم فعل فله اعراب محلي ومنه اي من اللازم البناء اسماء الافعال
فان جميعها باعتبار الوضع الثاني لازمة البناء وان كان لبعضها اعراب
باعتبار الوضع الاول نحو رويد ودونك وعندك كرويد زيدا واخواته وفايدتها
المبالغة والتخفيف فانها موضوعة موضع الافعال المكررة وانما بنيت لانها
اسماء على اصلها البناء وهو مطلق الفعل وسنذكر اسماء الافعال في آخر
الكتاب ولا محل لها من الاعراب على راي لوقوعها موقع ما لا اعراب له
من الفعل فان الفعل لا محل له من الاعراب في الاصل فكذا اسم الفعل
القايم مقامه ومرفوعة المحل بالابتداء على راي ولا خبر لها استغناء بالفاعل
عن الخبر واغناؤها غناء الفعل غير مانع من كونها مرفوعة المحل بالابتداء
بدليل اقايم الزيدان فان اقايم قايم مقام ايقوم مع انه مرفوع بالابتداء
وفيه نظر لان معناه معنى الاسم وان شابه الفعل اي اذ وقيام بخلافها
فانه لا معنى للاسمية فيها ولا اعتبار باللفظ والنصب في محلها على المصدر
الاوجه عندي من الرفع فيكون التقدير في رويد زيدا ارود ارودا زيدا قال
المصنف

انما كان اوجه لتحقيق اسمية هذه الاسماء فينبغي ان يكون موضوعة
مواضع مصادر الافعال السادة مسد الافعال ليطلق تعريف
الاسم عليها ولانه يدخل اللام الجارة في فاعلها نحو مثل قولهم هيهات
لذلك وهيهات لما توعدون كما يدخل في فاعل المصدر نحو بُعْدًا له
ولو كان هيهات بمعنى بَعُدَ لما دخل اللام في فاعله كما لا يدخل في فاعل
بَعُدَ والجواب ان انطباق التعريف عليها حاصلٌ مع كونها بمعنى الفعل كما
ذكرنا بيان ذلك في حد الاسم ولا يلزم من امتناع دخول اللام في
معمول الفعل الصحيح امتناعه في معمول الفرع الذي هو بمعناه ولذا
يقال انا ضارب لزيد مع امتناع ضربت لزيد ومنه اي من اللازم
البناء ما بني اي وضع وجميع ما على فَعالِ وهو اربعة اقسام اما بمعنى
الامر كنزالِ بمعنى انزل وهو معدول عن الامر عند النحاة للمبالغة
لانه بمعنى انزل انزل وهو مبني بالاتفاق لانه بمعنى الامر
المبني والصواب انه فعل امر لا اسم فعل لان المعدول عن الشيء
لا يخرج عن نوع ذلك الشيء ونزال بالنسبة الى انزل ليس كذلك على
قولهم او معدولا عن المصدر المعرفة كفجارِ معدول عن الفجرة
وهجاجِ من قولهم ركب فلانٌ هجاجِ اي الباطل فانه معدول عن اللجة
يقال لجّ فلان اذا لم يمض في طريق مقصوده ونحوه نحو حمادِ للمحمدة
وجمادِ للجمود وهو مبني بالاتفاق لمشابهته فعال بمعنى الامر من جهة
اللفظ لانه على وزنه ومن جهة المعنى لوجود المبالغة فيه ايضا فان
نحو حمادِ ابلغ من الحمد او معدولا عن الصفة حال كون فعال مختصة
بالنداء لازمة له نحو يا خباثِ فانه بمعنى يا خبيثة او غير مختص بالنداء
كطمارِ للمكان المرتفع كانا طمارِ وقطاطِ اي قاطعة اي قاطعة وكافة
ولا تبلى فلانا عندي بلالِ اي لا يصيبه ندى وخير من بلة اذا وصله
البلل وبلالِ مرفوع المحل بانه فاعل لا تبلى وهو ايضا مبني بالاتفاق
لما ذكرنا في المعدول عن المصدر او معدولا عن فاعلة حال كونها حاصلة
في الاعلام الشخصية ومن جملتها كحذامِ اسم امرأة معدولة عن حاذمة
من حذم اي قطع وقطامِ اسم امرأة معدولة من قاطمة من قطم

اى

اى بحقن وعزار اسم بقرة فى قولهم باءت عرار بكحل وكحل اسم بقرة اخرى هما
متسا وبتان فى القوة ثم تناطحتا فماتتا ثم صار مثلا للمستويين يقع احدهما بازاء
الآخر وفى فجار هذا خلاف عند بنى تميم غير منصرف لعدم مشابهته للذى
بمعنى الامر اذ لا يتصور المبالغة فى العلم الشخصى وعند اهل الحجاز مبنى
اجراء للعلم الشخصى مجرى العلم الجنسى ومنه اى من الاول اللازم
البناء المضمرات كما سبق ذكرها وعلة بناءها احتياجها الى المفسر من
الحضور فى المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر فى الغائب احتياج الحرف الى
الغير ومنه المبهمات وهى ما كان متضمنا للاشارة بحسب الوضع الى
غير المتكلم والمخاطب احتراز عن ضميريهما من غير اشتراط ان يكون ذلك
الغير سابقا فى الذكر البتة احتراز من ضمير الغائب وعن المعرف باللام
العهدية فانه يشترط فيهما ان يكون لهما ذكر سابق قطعا بخلاف اسم
الاشارة فانه لا يشترط فيه ذلك وان كان له سابق فى الذكر كوجاءنى
رجل وذا عالم وفى التعريف نظر لانه ان كان المراد من الاشارة
الاشارة الحسية وهى المفهوم من اسم الاشارة لان مطلق الاشارة
حقيقة فيها لا العقلية يخرج عن التعريف الموصول وما احتيج الى
الاحتراز عن المضمرات ولو كان المراد بها مطلق الاشارة ليدخل فيه
جميع المظهرات والمضمرات لان نحو رجل وزيد يشار بهما الى ماهية
معينة او شخص معين كما يشار بالمضمر الى المرجوع اليه ثم ان كان
المبهم المتضمن للاشارة بحيث يستغنى عن قصة وجملة خبرية فهو
اسماء الاشارة وانما بنيت لاحتياجها الى القرينة الرافعة لابهامها
من الاشارة الحسية والوصف احتياج الحرف الى غيره نحو ذا اصله ذيى
على وزن فرس حذفت اللام شاذا وقلبت العين الفا وقيل على وزن ثوب
حذفت الواو شاذا وقلبت اللام الفا وقيل ذوى ذوى على وزن فرس
لان باب طويت اكثر من باب حييت للمذكر الواحد وتا بقلب الذال
تاء وتى باليا وذى بقلب الف ذا ياء وته وذه بقلب الياء من تى
وذى هاء بالوصل اى باشباع الهاء منهما ياء تشبيها بهاء الضمير
والسكون اى سكون الهاء منهما فى الوقف ومنهم من يقول بالوصل
ايضا

في الوقف للمونث الواحد وكذا تثنيتهما من المبني اللازم فمن قال ذان
وتان في الاحوال الثلثة من الرفع والنصب والجر فانها على هذا
القول بلا خلاف مبنية وعليه قوله تعالى إنّ هذان لساحران
على احد الوجوه وهو ان هذا على لغة كنانة لانهم يتركون المثنى على الالف
في الاحوال الثلث وقيل انّ إنّ بمعنى نعم وهذان مبتدا و
لساحران خبره وقيل ضمير الشان هنا محذوف اى انه هذان
لساحران واما فمن يقول ذان بالالف في حالة الرفع وذين بالياء
في حالتي النصب والجر فليس مما نحن فيه على الظاهر لان الظاهر انه
معرب وجعلناه في المبني اللازم اذ دعوى ان ذان صيغة مرتجلة
مبنية لقيام علة البناء فيها كما في المفرد غير مقبولة على واحد ولا القيل
ذيان واتى ذين صيغة اخرى للنصب والجر خلاف الظاهر لان ظاهر
اختلاف في آخره بالالف والياء يدل على اعرابه كما قال الزجاج منهم من لم يبن
من المثنى شيئا لقصدهم ان يجري اجمعا فه على نهج واحد لانه لا يختلف فيه
مذكر ولا مونث ولا عاقل ولا غيره فوجب ان لا يختلف اعرابا وبناء
والاولاء بالمد والقصر لجمعهما اى لجمع المذكر والمونث جميعا اى سواء
كان ذلك الجمع عاقلا او غير عاقل ولما لم يكن بحيث يستغني عن القصة
فهي الموصولات وبنيت لاحتياجها في تمامها جزءا الى صلة وعايد
احتياج الحرف الى غيره والقصة التي تتم الموصولات بها اى بعيد
بالقصة جزءا تاما على معنى انه لو اردته ان تجعله جزء الجملة لم يكن
الا بتلك القصة وهي احدى الجمل الخبرية لانه يجب ان يكون مضمون
الصلة حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب وهي الجملة الخبرية
لان الجملة الانشائية والطلبية لا يعرف مضمونها الا بعد ايرادهما
ولابد فيها اى في تلك الجملة من ذكر اى من ضمير وغيره يعود اليها اي الى
الموصولات لانه لولا العايد لبقي الحكم المتعلق بالموصول اجنبيا عنه لان الجملة
مستقلة بنفسها مقطوعة عما قبلها لولا الرابط ومن ان تكون معلومة
للمخاطب في اعتقاد المتكلم والا لما حصلت الفايدة بجعل الموصول
محكوما عليه او محكوما به سميت اى تلك القصة صلة وحشوا خبر لقوله

قبل

قبل والقصة لم تتم وانما سميت صلة لوصلها بالموصول وحشوا لان
الموصول لما لم يكن تاما في الجزئية كان بمنزلة الشيء الخالي الفارغ فلما ذكرت
صلته معه صار محشوا به وحذفت الصلة في قولهم جاء بعد اللتيا والتي
اى بعد حذفهما مع اللتيا معطوفا عليها التي ورد اقصد بها الدواهي ايهاما
لقصور العبارة عن الاحاطة بوصف المكني عنه بعد الحذف بعد ان الداهية
الصغيرة والكبيرة بلغتا مبلغا لا يمكن شرحه فتركتا على الابهام بغير صلة
مبينة وهي اى الموصولات الذي للواحد المذكر وهو على وزن عم عند
البصريين واللام زايدة تحسينا للفظ وليس للتعريف لان الموصول
معرفة وضعا لكن وما وقد وضع الذي وصلة الى وصف المعارف
بالجمل قال المصنف لان الجمل نكرات فلا يجوز ان توصف المعارف بها فالمراد
المعرفة لا توصف بالنكرة فلما كان كذلك وقد مستهم الحاجة الى ان يصفوا المعارف
بالجمل توصلوا به الى وصفها بها والتي للمونثة بقلب ذال الذي تاء في كلمة ذا وتا
وقد خففا اى الذي والتي لاستطالتهما بالصلة من حيث انها عدة اشياء جعلت كلمة
اسم واحد بحذف الياء منهما مع بقاء كسرة ما قبلها كقوله واللذ لو شاء لكنت
صخرا وقد خففا بحذف الياء وحذف حركة ما قبلها كقوله كاللذ تزبى زبية
فاصطيدا وحذفهما اى حذف الياء وما قبلها وهو الذال من الذي والتاء من
التي راسا والاجتزاء عنهما باللام في اسمي الفاعل والمفعول لان الصيغة المشبهة
مع تضمنها للحكم المطلوب في الصلات لنقصان مشابهتها للفعل في كونه
ان لا يذكر لفظ في اللذ بحذف الياء مع بقاء حركة ما قبلها واللذ بحذف الياء
والحركة والضارب زيدا عمروا او المضروب ابوه زيد بحذف الياء والذال
والاكتفاء باللام واسم الفاعل وكذا اسم المفعول هنا اى عند كونه صلة اللام
على الخصوص بمعنى الفعل حقيقة ولا فرق بين قولك الذي ضرب زيد وبين
قولك الضارب زيد ولذا يجوز عطف الفعل عليه كقوله تعالى ان
المصدقين والمصدقات واقرضوا الله قرضا حسنا ويعم وان كان
بمعنى الماضي وكان اصل الضارب والمضروب الذي ضرب والذي ضرب فجعل
الفعل المعلوم في صورة اسم الفاعل المناسب له وجعل الفعل المجهول
في صورة اسم المفعول المناسب له لاستكراههم وضع اللام الاسمية المشابهة

للام التعريف الحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل وهو اى اسم
الفاعل مع المرفوع به المضمر والمظهر جملة واقعة صلة للام وبه يندفع
ايراد من قال ان الصلة يجب ان تكون جملة وههنا مفرد وكان حق
الاعراب ان يكون على اللام الموصول لانه اسم مقصود بالكلام وانما
جيء بالصلة لتوضيحه الا انه لما كانت في صورة لام التعريف الحرفية نقل
اعرابها الى صلتها عارية وكذا اللتي بحذف الياء مع بقاء الحركة واللت
بحذف الياء والحركة والضاربة زيدا هند بحذف الياء والتاء والاجتزاء
عنها باللام ومثناهما وهما اللذان واللتان بحذف الياء منهما ليس من
هذا الباب اى باب اللازم البناء لكونه معربا عند جمع عظيم على ما ذكرنا ان
الحذوف في ذان وتان وانما قال في اكثر اللغات لانه قد جاء على البناء
في غير الافصح اللذان واللتان في الاحوال الثلاث والاولى
على وزن العلى واللاؤن بالواو في حالة الرفع والياء في حالتي النصب
والجر وليس اللاؤن من الباب لكونه معربا بخلاف الالى ينبني
بالياء في الاحوال الثلاث فانه منه وكذا اللذون في لغة عقيل وبني
كنانة ليس من الباب لانه في لغتهم بالواو في حالة الرفع والياء في
حالتي النصب والجر وعلى الاكثر الاشهر في الاحوال الثلاث بالياء
ويكون من الباب قال قائلهم نحن اللذون صبحوا الصباحا يوم النخيل
غارة ملحاحا مدلول لجمع المذكر خبر قوله الالى مع ما عطف عليه وقد جاء
حذف النون من المثنى والجمع لما ذكرنا من استطالتها بالصلة
وذكر لكل واحد مثاله كقوله ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك و
فككا الاغلالا اى كانا يفكان الاسراء عن السلاسل والاغلال يمدح
نفسه ويفتخر بعميه وكان اصله اللذان حذف النون منه وكقوله
تعالى وخضتم كالذي خاضوا على احد الوجوه وهو ان اصله كالذين خاضوا
وقيل التقدير كالخوض الذي خاضوه او كالجمع الذي خاضوا فعلى
الذي باعتبار لفظ الجمع وخاضوا باعتبار معناه واللائي على وزن
فاعل بهمزة بعدها ياء ساكنة واللاء واللائي واللاتي بحذف
الياء من اللائي واللاتي بياء ساكنة بعد الالف من غير همزة وكان

اللواتي واللوائي وان لم يذكرهما المصنف جمعا الجمع وقوله لجمع المؤنث خبر قوله
اللاتي مع ما عطف عليه واعلم ان الاولى كما يجيء لجمع المذكر يجيء لجمع المؤنث
وكذا اللائي لكن الاولى اشهر في جمع المذكر واللائي بعكسه ولذا ذكر
الاولى في جمع المذكر واللائي في جمع المؤنث وما عطف على الذي
ولا يقع ما الموصول صفة بخلاف الذي فانه لكونه على وزن الصفات
في الاصل نحو عم وشجي يوصف به بخلاف ما ويكون ما موصوفة ايضا
كما كانت موصولة اما بمفرد نحو هذا ما لدي عتيد اى شيء عتيد فما
موصوفة بمفرد وهو عتيد ويحتمل ان يكون ما موصوفة بجملة ظرفية
وهي لدي وعتيد صفة بعد صفة او خبر لهذا بعد خبر ويحتمل ان تكون
ما موصولة بجملة ظرفية وهي لدي او بجملة نحو رب ما تكره النفوس
من الامر له فرجة كحل العقال اى رب شيء تكرهه النفوس فما ههنا غير
موصولة لدخول رب عليها وجاز ان يكون كافة في مثل هذه لدخول رب
على الجملة ويكون من الامر ظرفا لغوا متعلقا بتكره وعلى الاول
يكون ظرفا مستقرا حالا او صفة ومنه اى مما وقع ما فيه موصوفة
بجملة نعم ما قلت وبئس ما فعلت على ان يكون ما نكرة منصوبة المحل
مفسرة لفاعل نعم وبئس وفعلت صفة له والعائد محذوف وكذا
المخصوص اى نعم شيئا فعلته هذا ويجوز ان يكون نكرة من غير صفة
وفعلت صفة لموصوف محذوف هو المخصوص اى نعم شيئا شيء فعلته
ولا يجوز ان تكون ما موصولة لان فاعل نعم ينبغي على الاشهر ان يكون
معرفا باللام او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة ويكون نكرة في معنى شيء
من غير صلة ولا صفة اقول قوله من غير صلة [illegible] صلة ويسمى ما هذه
تامة لعدم احتياجها الى صلة او صفة نحو فنعما هي قال جار الله
اى فنعم شيئا هي ففاعله مضمر ونكرة مفسرة له وهي هو المخصوص
بالمدح ويكون متضمنة معنى الاستفهام نحو وما تلك بيمينك فتلك مبتدأ
وما خبره وبيمينك حال والعامل فيها معنى الاشارة او معنى الاستفهام
اى اشير اليها حال كونها في يمينك او تلك مسؤول عنها في هذه الحالة
ومتضمنة معنى الجزاء والشرط نحو وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه

وألفها يصيرها الحذف في الأغلب حال كونها استفهامية غير واقعة بعدها ذا مع الجار
سواء كانت حروفا جارة أو أسماء مضافة نحو عم يتساءلون ومجيء م جيت لأن الاستفهام
صدر الكلام ولم يمكن تأخير الجار عنها فركبت الجار معها حتى يصير المجموع كلمة موضوعة
للاستفهام وجعل حذفها دليل التركيب وإنما قلنا غير واقعة بعدها ذا لأنها
لو وقع بعدها ذا صار ما مع ذا بمنزلة كلمة واحدة وصارت الألف كأنها في الوسط
والحذف في الوسط قليل وألفها يصيرها القلب هاء في حالة الوقف لا غير حال
كونها استفهامية وكان الاستفهام عن نازلة هائلة فقلبت ألفها هاء استعظاما
وإيذانا بأن السؤال قد انقضى ليشرع المسؤول في الجواب نحو قول الحي ذيب
قدمت المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أهلوا بالإحرام فقلت مه
فقيل هلك رسول الله صلعم وحال كونها جزائية عند الحاق ما المزيدة بآخرها
في قولها وأصله ما ما على خلاف فيه وإنما لم يذكر ما الصفة وهي التي يلي النكرة
لإفادة الإبهام نحو مثلا ما لأنها عنده حرف زائد لتأكيد الإبهام في النكرة وعمومها
وقيل إنها اسم صفة بمعنى مثلا ما مثلا أي مثل ومن من الموصولات
وهي كما في أوجهها إلا أنها لا تقع غير موصولة ولا موصوفة أي لا تقع تامة
كو لقيت من جاءك ومن تضرب أضرب ومن غلامك ومن وكي غيرك قوله
فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد إيانا مجرورا على أن يكون
صفة لمن أي على كل إنسان غيرنا ويكون من حينئذ موصوفة بمفرد و
مرفوعا على أن يكون خبر مبتدأ محذوف والمبتداء مع خبره مجرور المحل
على الوصفية [illegible]ون حينئذ موصوفة بجملة وتختص من في أوجهها
بمن يعلم ولا تقع على ما لا يعلم إلا تغليبا كقوله تع ومنهم من يمشي على
بطنه ومنهم من يمشي على أربع فإنه تعالى لما قال ومنهم والضمير راجع
إلى كل دابة غلب العقلاء في الضمير ثم بني على هذا التغليب فقال من
يمشي بخلاف ما فإنها في الغالب لما لا يعلم ويقع من على الواحد والاثنين
كقوله فإن على هدنتني لا تخونني نكن مثل من يا ذيب يصطحبان والجمع
كقوله تع ومنهم من يستمعون إليك والمذكر والمؤنث كقوله تع ومن
يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا بتذكير يقنت وتأنيث تعمل وإنما
يقع على هذه الأشياء لشيوعه وإبهامه ولفظها مذكر والحمل عليه أي على
اللفظ

اللفظ بما يعبر به عنه من الضمير والإشارة ونحوهما هو الكثير لأن اللفظ
أقرب من المعنى لأنه وصلة إليه فالحمل عليه أولى ويجوز الحمل على
المعنى نحو من هي محسنة جاريتك قال الشيخ الرضي رضي الله عنه يجب
مراعاة المعنى فيما وجب مطابقته للمحمول على المعنى كما في هذا المثال
فإنه لا يجوز محسن لأنه خبر لهي المحمول على معنى من الذي بمعنى التي
والخبر المشتق يجب مطابقته للمبتدأ تذكيرا وتأنيثا وأجاز ابن السراج
من هي محسن نظرا إلى أن هي مراد به من الذي يجوز اعتبار لفظه
ومعناه وقال ابن مالك والذي حمل ابن السراج على جواز من هي محسن
جاريتك أنه شبه محسن بمرضع ونحوه من الصفات الجارية على الإناث
بلفظ خال عن علامة بخلاف أحمر فإن إجراء مثله على مؤنث لم يقع
فلذلك اتفق على منع من هي أحمر جاريتك ومن أحسنت جاريتك
هذا جائز بلا خلاف في حمله على المعنى ولا يحتاج إلى أن يضمر قبل أحسنت
لفظ هو ولا لفظ هي لأن أحسنت مع فاعله جملة وتقول من حمراء
جاريتك على تقدير من هي حمراء جاريتك ولم يجز من أحمر جاريتك للفظ
أي للفظ أحمر لأنه ليس فعلا يدخل التاء في تأنيثه ولا هو أيضا باسم
فاعل يجري مجرى الفعل في تذكيره وتأنيثه وإنما لا يجوز من أحمر على
تقدير أن يكون التقدير من هو أحمر لأنه لا يجوز أيضا مسئلة من هو أحمر
جاريتك لقبح تأكيد تذكير من بهو والإتيان بعد ذلك بمؤنث هو عبارة
عن من ومن محسن جاريتك جائز لأنك تقول محسن ومحسنة كما تقول
أحسن وأحسنت فليس بين محسن ومحسنة في اللفظ والبناء إلا الهاء
والمقدر لم يتعين كونه بلفظ المذكر أو المؤنث ولا أصل الحمل على اللفظ
فتقدره مذكرا وأحمر وحمراء ليس كذلك فإن للمذكر بناء غير بناء المؤنث
وأجاز الكسائي وقوعها أي وقوع من صلة أي حرفا زائدا وأنشد
الكسائي إن الزبير سنام المجد قد علمت ذاك العشيرة والأثرون من
عددا أي الأكثرون عددا فمن زائدة وعددا تمييز والتقدير إنسانا
يعد عددا عند غيره فيكون من نكرة موصوفة لا زائدة منصوبة المحل
على التمييز وعددا مصدر لفعل محذوف والجملة صفة ظن ولا تقعان

منْ وما بدلا لان من الف الضمير حال كونهما موصولتين موصوفتين خبر يتقعان
فلا تقول مررت بمَن او بما اكرمته الظريف على ان يكون الظريف صفة لمَن وما لان
وضعهما وضع الحروف فلا يجوز ان يوصفا بخلاف الذى فانها يوصف بالمعرف باللام
لان وضعها وضع الصفات نحو مررت بالذى اكرمته الظريف بجر الظريف حملا
على محل الذى ويؤكدان اى مَن وما مثلها اى تاكيدا مثل تاكيد الذى نحو نظرت
الى ما عندك نفسه كما تقول نظرت الى الذى عندك نفسه وذلك لان مشابهتهما
الحروف لا يمنع التاكيد كما يمنع الوصف لان الحرف يوكد ايضا واذا استفهم بها اى
بمَن الواقف على مَن عن نكرة قابل الواقف بمَن حركته اى حركة ذلك الاسم
النكرة بان ذكر حكاية اعرابه حال كونه واقعا فى لفظ الذاكر مقابلة بما يجانسها
اى يجانس الحركة من حروف المد اذا كان ذلك الاسم النكرة مذكرا واحدا
يقول منو اذا قيل جاء رجل ومنا اذا قيل رايت رجلا ومنى اذا قيل مررت
برجل فاشترط له المقابلة ثلثة اشياء الاستفهام لان الغرض منها ان يعلم
المخاطب ان المسئول عنه هو ما ذكره بعينه لا غيره وكون من موقوفا عليها
لانها مبنية تقصد بتعيدها من الاعراب باثبات علامته فى حالة لا يكون فيها
على الكلمة اعراب ولا تنوين ولذا لم يشترط له اى الوقف وكون المسئول عنه
نكرة لان المعرفة اذا استفهم بمَن عنها ذكرت بعدها اما محكية او غير محكية لان
الاستفهام عن النكرة اكثر منه من المعرفة فلم يطلب فيها التخفيف بحذف المعرفة
والا يكن مذكرا واحدا وهو خمسة اقسام مثنى او جمع لمذكر او مفردا ومثنى او جمع
لمونث الحق الواقف على مَن بمَن علامته اى علامة غير المذكر الواحد على حسب
احواله من الاعراب وانما الحق تنبيها على حال الذات من التثنية والجمع و
التذكير والتانيث وعلى الاعراب تقول منانْ بسكون النون اذا قيل جانى رجلان
ومنينْ اذا قيل رايت رجلين ومررت برجلين ومنونْ اذا قيل جانى رجال
ومنينْ اذا قيل رايت رجالا ومررت برجال فان تعذر اجتماع الدلالتين
اى الدلالة على حالة الذات والدلالة على الاعراب كما فى المونث واحدا
كومنهْ لعدم امكان اثبات حروف المد الدالة على الاعراب باخرها لان هاء
التانيث فى الوقف لا يكون الا ساكنة او جمعا كومنات اذا قيل جاءنى نساء
فانه وان لم يتعذر الدلالة على الاعراب فى منات لامكان الاتيان بحروف

المد

الذين لانها اجريت مجرى واحدها ونقول انما تعذر اجتماع الدلالتين في المفرد المؤنث والجمع المؤنث للاحتراز من اجتماع علامتين على الآخر بخلاف التثنية فان الدلالتين تحصلان من علامة واحدة تقول مَنَتانْ او مَنَتَيْنْ اذا قيل جاءتني ضاربتان او رايت ضاربتين وانما يسكن نون مَنْتانْ ومَنْتَيْنْ ولم يفتح وان كان ما قبل تاء التانيث للتنبيه على ان التاء ليست لتانيث الكلمة اللاحقة هي بها بل هي لحكاية تانيث كلمة اخرى اقتصر على الدلالة الاولى اي الدلالة على حال الذات لان الاعراب فرع الذات فاذا امتنع اجتماع مراعاة حال الذات والفرع كان حفظ الاصل اولى ومنهم من لا يزيد على حروف المد في الاحوال كلها ولا يحكي علامات التثنية والجمع المؤنث اجراء لمن على اصلها من جعلها حيثها للكل بلفظ واحد فتقول مَنْ اذا قيل جاءني رجل او رجلان او رجال او امراة او امراتان او نسوة وعلى هذا قياس النصب والجر والواصل لمن بغيرها لا يغيرها بحال كما عرفت بيان ذلك نحو مَنْ يا فتى من غير زيادة حروف الحكاية للاعراب او لعلامات اخر وقد جمع شذوذا مَنِ من قال اتوا ناري فقلت مَنونَ انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما الالحاق اي الحاق علامة الجمع وصلا وتحريك النون التي حقها ان تكون ساكنة لانها مختصة بحال الوقف ويحتمل ان يكون البيت على لغة من يقول فيما حكاه سيبويه عن يونس انه سمع ضرب مَنْ مَنا قال سيبويه هذا بعيد وقال يونس ايضا لا يقبله كل احد وذلك لتقدم الفعل على كلمة الاستفهام بالاعراب فانه يجوز في بعض اللغات اعرابها لا على وجه الحكاية وعلى هذا التقدير لا يكون في البيت شذوذ لان مَنْ اذا كان معربا جمع جمع السلامة واما المعرفة فغير العلم بعدا عادته بعد مَنْ ترفع في الاحوال الثلث في الوقف والوصل على انه خبر مَنْ مبتدا بلا خلاف عند تميم وحجاز تقول مَنْ اخو زيد اذا قيل جاءني اخو زيد ورايت اخا زيد ومررت باخي زيد وقيل بذكر غير العلم بعد مَنْ محكيا كالعلم وكذا العلم بعد مَنْ يرفع في تميم ويحكي العلم على لفظ الذاكر في الحجاز دون غيره من المعارف لكونه اكثر استعمالا من غيره ولدفع الايهام الذي هو المراد من الحكاية الحق بما هو الكثير استعمالا والحكاية على قول الحجاز مشروطة بان لا يكون

حرف العطف داخلا على مَنْ فانه لا يجوز حينئذ الحكاية اتفاقا لزوال اللبس
لان العطف في كلام المخاطب يوذن بان السوال انما هو عمن ذكره دون
غيره وبان لا يكون المسول عنه منعوتا ولا موكدا ولا مبدلا منه ولا معطوفا عليه
عطف بيان لان باعادة المتبوع مع التابع تعرف ان المسول عنه هو المذكور تقول
لمن قال رايت زيدا الظريف او نفسه او ابا محمد مَنْ زيدٌ الظريفُ ومَن زيدٌ نفسُه
ومَن زيدٌ ابو محمد بالرفع لا غير والمستفهم بها اى بمَنْ عن صفة العلم اذا لم يكن
الصفة منسوبة الى ما لا يعقل في تميم يقصدُ ها اى يقصدُ المستفهم من بلام التعريف
لانه كذلك في المسول عنه لان صفة العلم المنسوبة الى شيء لا بد فيها من اللام
ويعقبها المستفهم بياء النسبة مع الحاق العلامة اى علامة المثنى والمجموع
في المثنى وفي المجموع فاذا قيل جاءني زيد تقول المَنِيّ اى القرشيّ او الثقفيّ
فتعقبها بياء النسبة لما تعقب المسول عنه بها وذلك لان الاكثر ان الاستفهام
بالمَنِيّ مخصوص بما اذا كانت الصفة منسوبة لان الصفات المنسوبة اهم عندهم
وابلغ من غيرها لكونها ذريعة الى التفاخر بالانساب واعلم ان ادخال همزة
الاستفهام في المنى اكثر من عدمه فيقول أالمنيّ لا يكذلك في المسول عنه
لا يكاد تقول آلقرشيّ اذا آلها شيء مع ان المصنف لم يتعرض لذلك وذو الطائية
من الموصولات لكنها تختص بلغة طي قال ابن مالك هي مبنية في الاشهر
وبعضهم يعربها بالحروف كما يعرب ذو بمعنى صاحب ويستوى فيها المذكر
والمونث والمفرد والمثنى والجمع في الاشهر ويتميز بعضها عن بعض
بالعائد وبما هي له نحو قولهم لئن لم تغير بعض ما قد صنعته لانتحين للعظم
ذو انا عارقه اى الذى انا عارقه فذو للواحد المذكر ونحو قولهم فان الماء
ماء ابي وجدي وبيري ذو حفرت وذو طويت اى التى حفرتها
فذو للواحد المونث ومنهم من يقول في المونث ذاتُ مضمومة اى مبنية
على الضم في الاحوال ويوجدان اى ذو وذات في كل حال فيقال ذو للمفرد
المذكر ومثناه وجمعه وذات لمفرد المونث ومثناه وجمعه وعن بعضهم هذان
ذوا تعرفه اى اللذان تعرفه وهاتان ذواتا تعرفه اى اللتان تعرفها
وهولاء ذوات تعرفه اى اللواتي تعرفهن بضم التاء في الاحوال الثلث
فانها مبنية على الضم ولذا لا تغير الف التثنية وكذا لا تنقلب الواو الفا

ولا يأتي في الواحد وبهذا اى بهذا القول بالتانيث والتثنية والجمع تعرف انها
اى ان ذو الطائية ليست بالتي تضاف الى الجملة الفعلية في نحو اذهب بذي
تسلم وان كانت في اللفظ مثلها ووقعت بعد كل منهما جملة فعلية فان التي بمعنى صاحب
مفرد مذكر بمعنى صاحب معرب لا يونث ولا يثنى ولا يجمع في الغالب عند اضافتها
الى الجملة لان موصوفها مفرد مذكر على ما يجيء بيانها ان شاء الله تعالى بخلاف ذو
الطائية فانها مبنية على الاشهر ويونث ويجمع عند بعضهم وذا من الموصولات
انفاقا في قولهم ماذا اخاصمه اى ذا وقع بعد ما الاستفهامية او مَنْ ولم يكن
زائدا عند سيبويه في احد قوليه واما ذا في قوله ومَن ذا الذي يقرض الله فذا
زائدة ومطلقا عند الكوفيين فانهم قالوا ان ذا وجميع اسماء الاشارة يجيء موصولات
سواء وقعت بعد ما الاستفهامية اولا نحو ماذا صنعت بمعنى اى شيء الذى
صنعته فيكون ما الاستفهامية مبتداء عند سيبويه مع تنكيرها لانه يخبر عنه بمعرفه
عن نكرة متضمنة معنى الاستفهام وذا بمعنى الذى خبره وما بعده صلته والعائد
الى الموصول محذوف والاحسن في جوابه الرفع على ان يكون ذلك الاسم المرفوع
خبر مبتداء محذوف وهو ضمير راجع الى ذا الموصولة لان ماذا اذن جملة ابتدائية
او بمعنى اى شيء صنعت في ثاني قولي سيبويه فيكون ماذا بمنزلة كلمة واحدة منصوبة
المحل على انها مفعول لصنعت وليست ذا بموصولة وجوابه بالنصب على اضمار مثل
الفعل الذى انتصب به ما ذا في السوال حذف لدلالة السوال عليه ونحو قوله
عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق استدل الكوفيون
على ان هذا موصول اذ المعنى الذى تحملينه طليق فاجاب المصنف عنه بقوله
مع شذوذه عند البصريين محتمل ان يوجه على غير الموصول بان يقال هذا
اسم اشارة على اصله مرفوع المحل بالابتداء وطليق مرفوع على انه خبره وتحملين
منصوب المحل على الحال والعامل طليق او معنى الاشارة اى وهذا حال كونك
حاملة له او حال كونه محمولا مثلك طليق وحمل الزجاج قوله تعالى ذلك هو الضلال
البعيد يدعو لمن ضره اقرب من نفعه لبئس المولى ولبئس العشير على انه
اى ان ذلك بمعنى الذى كما قال الكوفيون والجملة بعده صلته منصوب
المحل بيدعو بعده اى يدعو الذى هو الضلال البعيد لكون ما بعده وهو قوله
لمن ضره الى آخره جملة ابتدائية فتفتح اللام في قوله لمن ضره لانه انما يدخل

على اول الجمله ولا يجوز ان يكون لمن ضره مفعول يدعو لان اللام لا تدخل
على المفرد في غير الضروره ولا يحسن انه اي ان ذلك على اصله وهو
كونه اسم اشاره ويكون مبتداء وقوله هو الضلال البعيد خبره ومابعد
يدعو وهو قوله لمن ضره الى آخره جمله محكية للكافر يوم القيامة اي
الكافر يقول ويدعو عند كشف الغطاء لمن ضره اقرب من نفعه الآيه
فمن مع صلته مبتداء وخبره الجمله القسمية فيكون يدعو بمعنى يقول ويجوز
ان يحكى بعد القول الجملة على حالها من كونها مصدرة باللام واما بتقدير التاخير
في اللام الى مابعد من بان يقال التقدير من لضره اقرب من نفعه فيكون
من مفعول يدعو وقوله ضره اقرب جملة من مبتداء وخبره فاللام داخله
في التقدير على المبتداء وان كان في اللفظ داخلا على المفعول فتعسف لان
اللام حينئذ جزء من صله من وما في حيز الموصول لا يتقدم عليه وانما كان
الوجه الثاني هو الاحسن لبقاء ذلك على اصله مع عدم تعسف فيه واي
من الموصولات اذا كان مضافا الى معرفة اضافه ظاهرة او مقدرة
نحو لقيت ايا ضربت وهي معربة في اوجهها الاربعة نحو لقيت ايهم ضربت موصولة
وايهم اخوك استفهامية واياما تدعو فله الاسماء الحسنى شرطية ويا ايها
الرجل موصوفة وقد تقع اي صفة ايضا بالاتفاق وانما لم يذكره المصنف لان
الصفه اصلها الاستفهامية نقلت الى الصفه فان معنى برجل اي رجل برجل
عظيم لا يعرفه كل احد فيسأل عنه وليست من الباب اي من باب البناء
لانها معربه للزومها ظاهرا او حقيقه الاضافة التي هي من خواص الاسم فقوي
امر الاسمية فيها فردت الى اصلها من الاعراب الا موصولة محذوفة صدر
الصلة اذا كانت اي مضافة وكانت الصله جملة اسمية وكان صدرها
ضميرا راجعا الى اي وانما بنيت حينئذ لان الشيء اذا فارق اخواته العارض
فهو شديد النزوع اليها ولما حذف الصدر منها جازت كانها متضمنه لمحتاج اليه
فبنيت على الضم كما بني من قبل ومن بعد عليه جبرا لما نقص منه باقوى الحركات
نحو قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد فيمن قراء بالضم وهو مذهب سيبويه
وجاء في الشواذ ايهم اشد بالنصب اما اذا لم تضف اي نحو اكرم ايا افضل فكلام
العرب الاعراب وقد اجيز البناء قياسا لا سماعا فقيل اكرم اي افضل كذا

لا يبنى اي اذا كانت الصلة جملة فعلية نحو اضرب ايهم تضرب وكذلك اذا لم يكن
صدرها ضميرا اي لا يحذف الصدر ولا يبنى اي نحو ايهم غلامه قايم لان الضماير
كثيرة الحذف في الصلة بخلاف المظهرات وقول الخليل والكوفيين بان ايهم
اي ما ارتفاع اي في مثل هذا الموضع على الحكاية بتقدير القول قالوا ان ايهم
في الآية مبتدا وخبره اشد وهي على هذا استفهامية لا موصولة ومن كل
شيعة مفعول لننزعن كقوله تعالى واوتيت من كل شيء فيكون من تبعيضية
والجملة محكية على انها صفة شيعة على اضمار القول اي كل شيعة مقول
فيهم ايهم اشد ضعيف اذ الحكاية واضمار القول على خلاف الاصل
فلا يصار اليه في سعة الكلام قال سيبويه لو جاز اضرب ايهم افضل
على الحكاية كما اجازه الخليل لجاز اضرب الفاسق الخبيث على معنى
اضرب الذي يقال له الفاسق الخبيث وكذا قول يونس ضعيف بالتعليق
اي بتعليق الفعل الذي قبل اي عن العمل فانه يجيز تعليق غير افعال
القلوب ايضا نحو اضرب ايهم افضل اذ لا يعرف المؤثر عن الافعال فيما
ليس من افعال القلوب لان المعلق يجب ان يكون في صدر جملة
والمنصوب نحو اضرب لا يكون جملة ولا يليها اي ولا يلي ايا الموصولة
من الافعال ولا يكون العامل فيها منها الا المستقبل دون الماضي
قال الكسائي وقد خلقت كذا قال ابن السراج ان ايا بعض لما يضاف
اليه مبهم مجهول فاذا كان الفعل ماضيا فقد علم البعض الذي وقع
به الفعل وزال المعنى الذي وضعت اي له والمستقبل ليس كذلك
قال المصنف ولعل هذا معنى قول الكسائي انها خلقت كذا اي عبر عن
وضعها بانها خلقت كذا والمستفهم بها اي باي عن نكرة وصلا يطابقها
به اي تطابق المستفهم ايا بالنكرة تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية
وجمعا واعرابا الا انه لا يلحق حرف المد بالمفرد المذكر بل يحركه
بالحركات وذلك لان ايا معرب تعرف باعرابه اعراب الاسم المسؤل عنه
تقول اي يا فتى لمن قال جاءني رجل وايا يا فتى واي يا فتى
وايان وايين وايون وايين يا فتى واية وايتان وايات قال المصنف
اذا قلت رايت نساء الظاهران يقول ايات بالفتح لا ايات بالكسر

لانه اعراب محكي فيعتبر المحكي عنه دون الحكي وفي هذه العلامات
خلاف قيل انها اتباعات للفظ المتكلم على وجه الحكاية والى
الاشاره بقوله حكاية فانه قيد في الجميع وقيل انها اعراب ويكون
رفعها بالابتداء وخبرها محذوف ونصبها على المفعولية وفعلها
محذوف وجرها على اضمار الجار ويجوز الافراد في الاحوال المذكوره
والاقتصار على اعرابها مفردة فيقال ايٌّ وايًّا وايٍّ في المفرد
المذكر والمونث والمثنى والمجموع ويسقط المستفهم الحركة من ياء
ايّ ومن نون تثنيته وجمعه المذكر ومن تاء واحده المونث وجمعه
على القول الاشهر والتنوين اي يسقطه من ايّ بلا بدل في حالتي
الرفع والجر ومع ابدال الالف عنه في حالة النصب وقفا اي يسقطها
في حالة الوقف سواء روعي المطابقة او جوز الافراد وفي المعرفه عند الاستفهام
الوقف لا غير وان كان الاسم المعرفه علما نحو ايّ زيدٌ لمن قال رايت زيدا
واي الرجل لمن قال رايت الرجل تفاديا عن المخالفه بينهما اى بين
ايّ والمعرفه التي بعدها في الاعراب لفظا لو قيل ايّ زيدا او زيد
على الحكاية لظهور الاعراب في ايّ فكثرة المخالفه بينها وبين ما بعدها
في الاعراب بخلاف مَنْ فانه لما كان مبنيا لا تظهر المخالفه بينه وبين
ما بعده فيه ومن حكم الموصول ان ينزل مع صلته منزلة اسم واحد
ولذا يقع فاعلا ومبتدا فلا يوصف ولا يوصف منه كالذى والتى
ولا يوكد ولا يبدل منه قبل تمام الصلة لان هذه التوابع انما تجى بعد تمام
الكلمه وتمام الموصول انما هو بصلته ومن ثم لم يجز مررت بالذين اجمعين
في الدار لوقوع تاكيد الموصول وهو اجمعين قبل تمام الصله وهو في الدار
وبالضاربين اجمعين زيدا كذلك لم يجز لوقوع التاكيد قبل تمام الصله لان
زيدا من تتمة ضاربين وجاز بالضاربين اجمعون زيدا على ان يكون تاكيدا
للضمير المستكن في الضاربين لان اجمعون حينئذ من اجزاء الصله
ولا يجب تقديم بعض اجزاء الصلة على البعض الاخر وانما لا يجوز بالضاربين
اجمعين على ان يكون اجمعين تاكيد الضاربين بقطع النظر
عن الموصول لانه حينئذ يكون نكرة ولا يجوز تاكيد النكره باجمعين عند

البصريين

البصريين ولا يجوز نحو الذي كان ابواه راغبين فيه منطلق لان
كان مع معمولاته صلة للموصول الثاني ومنطلق ان كان خبر الثاني
كان الثاني بصلته وخبره صلة للاول والعايد اليه هو المجرور
منه ولا بد ان يذكر للاول خبر بعد منطلق نحو اخوك مثلا ليتم الكلام
لان الموصول مع صلته بمنزلة كلمة واحدة ولا يجوز ان يذكر الخبر قبل منطلق
لئلا يلزم الاخبار عن الموصول قبل تمام الصلة وان كان منطلق خبرا
للاول فلا بد للثاني من خبر قبل منطلق ليتم جملة وهذا معنى قوله
حتى يجئ لاجرهما من الموصولين بخبر ظاهرا او مقدرا وتقول جائني القايم
اليه الشارب ماؤه الساكن داره الضارب اخاه زيد كل مرفوع فاعل الاسم
الفاعل قبله فلو جيت للقايم بتابع من التوابع الخمس قبل شي مما ذكر
من هذه العوامل والمعمولات لم يجز لان الكل من صلته اي من صلة
القايم لان بعضها معمول له وبعضها اخر معمول المعمول وهلم جرا
واذا قلت الضارب الشاتم المكرم المعطيه درهما كل منصوب مفعول
لما قبله والمنصوب الاول وهو الضارب مفعول اكرم بعد القايم
فاعل المعطي داره متعلق بالقايم اخوك فاعل القايم بشر ظامفعول
مطلق للضارب بشر بكرا عمرا خالدا عبد الله اكرم الاطلق فاعل اكرم
طعامه مفعول الاطلق غلامه فاعل الاكل فالبدل الاول وهو بشر
للموصول الاخير وهو اللام من القايم والذي بعده من الابدال وهو بكرا
بدل للذي قبله اي قبل الموصول الاخير وهو المعطيه وهكذا على الترتيب
بان يكون عمرا بدلا من المكرم وخالدا من الشاتم وعبد الله من الضارب ولا
يكون البدل الاول للموصول الاخير والذي بعده للذي قبله فالابدال يكون
قبل تمام الصلة مثلا لو نصبت بشرا ليكون بدلا من المعطي ورفعت بكرا
ليكون بدلا من القايم لكان بكرا من توابع القايم وهو مع متعلقاته من
صلة المعطي فكنت قد ابدلت من الموصول وهو اللام من المعطي قبل تمام الصلة
وعلى هذا فاعتبره فحق هذه المسئلة وما شاكلها ان تبدا بالموصول الاخير
فتوفيه حقه من الصلة والعايد والبدل وهكذا حتى ينتهي عدالى الموصول
الاول واجاز الفراء الذي نفسه محسن اخوك على ان يكون نفسه تاكيدا

ولا يجوز لك ان تقدم البدل من الموصول الاول وتبدا الضارب على اسم من البدلات الباقية ولا من الابدال

للمبتدأ محذوف وهو هو العائد الذي اي الذي هو نفسه ومحبس خبره
والجملة صلة الذي وهو مبتدأ خبره اخوك و اجاز الذين اجمعون محبسون
اخوتك على ان يكون اجمعون تاكيدا لضمير محذوف عايد الى الذين وهو
هم اي الذين هم اجمعون و اجاز الذي وزيد ضاربان اخوك على ان يكون
زيد معطوفا على الضمير المحذوف العايد الى الذي اي الذي هو وزيد
والتابع في هذه الصورة للمحذوف كما بيناه دون الموصول ولا يلزم وقوع
تابع الموصول قبل تمام صلته ولا يجوز الفراء الحذف اي حذف الضمير
العايد الى الذي مع الفعل اي اذا كان الخبر فعلا ومع الظرف فلا يجوز
الذي ضرب اخوك ولا الذي في الدار لالتباسه اي لالتباس الحذف
مع الفعل والظرف فانه لم يعلم حينئذ ان الجملة التي وقعت صلته فعلية
او ظرفية من غير حذف او اسمية حذف المبتدأ منها حيث لا تابع للمحذوف
اما اذا كان له تابع نحو الذي نفسه ضرب اخوك والذي نفسه في الدار
فلم يجوزه الفراء ايضا مع عدم الالتباس لان التابع يدل على المحذوف
وهذا معنى قوله فتبعه اي فتبعه الذي لا تابع له وفيه الالتباس
المتبوع الذي له تابع دال على المحذوف ايضا لامتناع الحذف طردا
للباب ومنه اي من المبني اللازم ما تضمن معنى حرف الاستفهام
او معنى حرف الجزاء غير اي فانها معربة لما ذكرنا كما ومن واين حال كون
اين للمكان فان هذه الثلثة تتضمن استفهاما وجزاء ومتى للزمان لكن
اي تتضمن استفهاما وجزاء وايان مفتوح الفاء ومكسورها فمعناها
اي في معنى متى للزمان استفهاما لا جزاء لانها مختصة بالامور العظام
كقوله ايان مرسيها وكيف للحال استفهاما نحو كيف زيد فانه سؤال
عن احواله اي اصحيح ام سقيم وانى كما اي للحال استفهاما نحو انى ومن اين
لك الطرب وجزاء نحو قوله فاصبحت انى تاتها تلتبس بها وكم الاستفهامية
فانها مبنية لتضمنها معنى الاستفهام وتلحق بها اي بالاستفهامية الخبرية
في البناء لشبهها بها لفظا او بنيت لا للحاق بل لتضمنها معنى الانشاء الذي
يكون بالحرف غالبا ولهما اي لكم خبرية واستفهامية في
صدر الكلام اما الاستفهامية فلتضمنها الاستفهام واما الخبرية فلتضمنها معنى

لا نشاء

الانشاء في الكلام وانما وجب تصدره لتضمن الانشاء لانه مؤثر في الكلام ومخرج
له عن الخبرية فتصدر الكلام به ايذانا بذلك فان تقدمها الجار سواء كان اسما
او حرفا فالمعنى الموجب لها اي لكم التصدر وهو الاستفهام مقدر قبله
اي قبل الجار فيكون التقدير في بكم اشتريت ابكم اشتريت لا تجاوزه بها لشدة
اتصال الجار بالمجرور فجعل الجار مع كم بمنزلة كلمة واحدة مستحقة التصدر ولم
يؤخر الجار عنها وان اقتضت التصدر لامتناع تاخر الجار عن المجرور ومحلها عند
تقدم الجار الجر ولا يتقدمها الجار فالواقع بعدها ان كان فيه اي في ذلك
الواقع فعل او ما جرى مجراه مما يعمل عمل الفعل فان استند هذا الفعل او
الجاري مجراه الى ضميرها نحو كم رجلا او رجل جاءك او جاءوا او في الدار
او متعلقها صوابه متعلقه لان الضمير راجع الى الضمير وهو مذكور الحكم
اللهم الا ان يقال لما كان الضمير كناية عن كم كان متعلقه متعلق كم في الحقيقة
نحو كم رجل او رجلا جاءك غلامه فالرفع اي فمحل كم الرفع بالابتداء وان لم
تستند الفعل او الجاري مجراه الى ضميرها او متعلقها فان كان هذا الفعل
او الجاري مجراه واقعا عليها اي على كم فالنصب اي فمحلها النصب بالمفعولية
نحو كم رجلا او رجل ضربت او انت ضارب وان كان واقعا على ضميرها
سواء كان الضمير ظاهرا او مقدرا نحو كم رجل ضربته او ضربت على تقدير
ضربته او واقعا على متعلقها نحو كم رجل ضربت غلامه فوجهان الرفع على
الابتداء والجملة بعدها خبرها والنصب بفعل مضمر على شريطة التفسير قال المصنف
سواء كان على المفعولية او على المصدرية او الظرفية نحو كم يوم سرت او كم ضربة
ضربتها وقد انما قلت وجهان ولم اقل الوجهان باللام لئلا يتوهم انه
للمعهود السابق من الرفع بالابتداء والنصب بالمفعولية وفيه نظر ولا بد
في الثاني من الوجهين المذكورين وهو النصب من تقدير ناصب بعدها
اي بعد كم لا قبلها لان لها التصدر فيكون التقدير كم رجل ضربت ضربته وكم
رجل اهنت ضربت غلامه وفيه نظر لانها انما تقتضي التصدر اللفظي
لا التصدر التقديري لان المقدر كالمعدوم لفظا فلا يجب تقدير الناصب
بعدها والا اي وان لم يكن الفعل او الجاري مجراه واقعا عليها ولا
على ضميرها ولا على متعلقها فلا بد من ان يكون كم ظرفا ان كان مميزها ظرفا

نحو كم يوما ضربت او يكون كم مصدرا ان كان مميزها مصدرا نحو كم ضربة ضربت
وان كان الواقع بعدها اسما مفردا غير جار مجرى الفعل كالجامد والاسماء
فالرفع بالابتداء بالاتفاق ان لم تكن ظرفا وكان الاسم نكرة وان كان معرفة
فكم مبتداء عند سيبويه وما بعدها خبرها لانه يجوز ان يخبر بمعرفة عن نكرة
متضمنة استفهاما وعند غيره خبر وما بعدها مبتداء وبالخبرية ان كانت
اى ان كانت كم ظرفا ونعلم كونها ظرفا بمميزها فان كان مميزها ظرفا
فهى الظرف نحو كم يوما سفرك فكم هنا منصوب المحل اولا بما يتعلق به
الظرف اى كم يوما كائن سفرك ومرفوع المحل ثانيا لقيامه مقام عاملها
الذى هو خبر المبتداء وهكذا حكم اسماء الاستفهام والشرط فانها تقع
مرفوعة ومنصوبة ومجرورة على ما ذكر من مواقع كم نحو بمن تمرر امرر
ومن تكرمن اكرمه ومن تضرب اضرب ومن تضربه اضربه الا ان الشرط
من هذه الاسماء لا تقع بعده الاسم لاقتضاء الشرط الفعل وحكمها اى حكم
كم استفهامية كانت او خبرية في جواز عود الكناية اى الضمير الى لفظها
ومعناها حكم من فانه كم مفرد اللفظ مذكر فيجوز الحمل على اللفظ نحو كم رجلا
جاءك مع ان المسئول عنه مثنى او مجموع وعلى المعنى نحو كم رجلا جاءاك
وجاؤك قال الله تعالى وكم من ملك في السموات لا تغنى شفاعتهم
وقيل حكمها حكم كل فلا يجوز على هذا عود ضمير المثنى اليه ومنها
اى من المبنى اللازم على التزم فيه الاضافة الى الجملة فانه اذا لزم
اضافته الى الجملة لزم بناؤه لان اضافته اليها كلا اضافة لانه في
الحقيقة مضاف الى مضمونها فكانه حذف منه المضاف اليه فاشبه
الغايات فبنى كاذ واذا وفيها خلاف هل هي مضافة الى شرطها
ام لا على ما سيجيء زمانيتان كانتا ظرفيتين فاذ حال كونها
زمانية للماضى اى لزمان من ازمنة الماضى مختص من بينها
بوقوع حدث فيه مقطوع به واذا دخلت على المضارع قلبته
الى الماضى كقوله تعالى واذ يمكر بك واذ يقول وقد يكون للمستقبل
كقوله فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويمكن ان يحمل من
بابه ونادى اصحاب الجنة وتضاف اذ الى كلتا الجملتين الاسمية

والفعل

[illegible]

عُدّة بالضم ساز وساخت [illegible]

أعدّ الامير كذا اي هيّأه له [illegible]

[illegible] او الكثير الدموع [illegible]

[illegible] استعمل موضع يكون [illegible]

[illegible]

قوله ولكن بنا فضله اي الباء من قوله بنا
متعلق بالمفعول لقوله كفاك الخ، وفضله
تمييز عنه كما في فجرنا الارض عيونا والتقدير كفى
حب النبي ايانا فضلا كما تقدير فجرنا عيون الارض
والاولى ان يكون فضله مفعوله لكفى وبنا حال منه اي
فضله كائنا معنا حالة

والفعليه لعدم ظهور معنى الشرط عليها بخلاف اذا نحو جئتك اذ زيد قايم جملة
اسميه خبرها مفرد واذ قام زيد فعليه فعلها ماض واذ يقوم زيد فعليه فعلها
مضارع واذ زيد يقوم اسميه خبرها فعل مضارع واستقبح اذ زيد قام
اى استقبح اضافته اذا الى جملة اسميه خبرها فعل ماض لان الخبر اى خبر
المبتداء مظان الاسم او ما يضارعه كالفعل المضارع فلا اذا عنت
ضرورة الى العدول عن الاسم وعن مضارعه وذلك اذا اريد الاخبار بقيام زيد
فيما مضى ولا ضرورة هٰهنا لان الغرض وهو الدلالة على المضى حاصل من نفس اذ
بخلاف قولك زيد قام نخبر اذ فان هذه الغرض لا يحصل الا بالاتيان بالماضى
فى الخبر واذا للمستقبل اى لزمان من ازمنه المستقبل مختص من بينها
بوقوع حدث فيه مقطوع به فى اعتقاد المتكلم وقد يكون للماضى كقوله تع
حتى اذا بلغ بين السدين ولتضمنها معنى المجازاة لانها وان كانت موضوعه
للامر المقطوع المنافى للشرط الذى كان وجوده مفروضا الا انه لما ينكشف لنا الحال
كثيرا فى الامور التى نتوقعها قاطعين بوقوعها عن خلاف ما نتوقع نجوز تضمنها
معنى المجازاة مع انها للاستقبال وفيها ابهام ما لا تضاف الا الى الجملة الفعليه
اما ظاهرة او مقدرة عند المبرد نحو قوله تعالى اذا السماء انشقت فانه
بتاويل اذا انشقت السماء وسيبويه والاخفش لم يوجبا الفعل بعدها
كالمبرد لانها ليست بعريقة فى الشرط كان ولو بل هى متضمنة معناه
تضمنا عارضا لانها موضوعه لما ينافى الشرط من الامر المقطوع وانما قال
فى جانب السعه لانه يجوز اضافتها الى الجملة الاسميه الخاليه عن الفعل فى حال
الضرورة عند المبرد نحو قوله اذا الخصم ابزى مائل الراس انكب والاصل فيها
اى فى اذا القطع بوجود الشرط والجزم به اما بنفس الامر او عادة
ولذا كثر استعمالها فى الكتاب العزيز لقطع العلام الغيوب بالامور
المتوقعه لكن قد يستعمل بمعنى ان لما ذكرنا قبل بخلاف ان فان الاصل
فيها الشك فى وجود الشرط من غير ترجيح لوجوده على عدمه وليست
للقطع لان كلمة الشرط تطلب جملتين يلزم من وجود مضمون اولاهما
فرضا حصول مضمون الثانيه والفرض ينافى القطع ولذا الاصل فى اذا
غلبت فى وقوع الماضى بعدها استعماله لان الماضى مقطوع به وقد يجىء اذا

عن تضمن معنى المجازاة بمعنى الظرفية نحو والليل اذا يغشى فان اذا
هنا لو كانت فيه معنى المجازاة لكان جوابها اما ما بعدها وليس بعدها
ما يصلح للجواب ولا مدلولا عليه بما قبلها اذ ليس قبلها ما يدل على الجواب
الا القسم وهو لا يصلح له وايضا يلزم ان يكون القسم معلقا بغشيان
الليل غير منجز وهو خلاف المقصود لحصول القسم بهذا الكلام وقت التكلم
وان كان نهارا ويستعمل اذا ايضا مجردا عن معنى الظرفية مرفوع المحل
بالابتداء او مجرورة او منصوبة لا بالظرفية نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو
اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فاذا هنا مبتداء وخبر نص
على ذلك سيبويه وهما اي اذ واذا حال كونهما مكانيتين للمفاجاة عند المبرد
وقال الزجاج انهما اذا كانا للمفاجاة كانا ظرفي زمان وتختص الاولى
وهي اذ المكانية بالجملة الفعلية التي فعلها ماض بخلاف الزمانية فانها
تدخل الجملتين والثانية وهي اذا المكانية بالاسمية بخلاف الزمانية
فانها تختص بالفعلية ايقاعا للمخالفة بينهما اي بين المكانية من اذ واذا
وبين الزمانية منها نحو بينا زيد قائم اذ رأى عمروا وبينا زيد قائم اذا فلان
قد طلع عليه وقد صح لا يستفصح الاطرحهما اي طرح اذ واذا في جواب
بينا وبينما وانشد الاصمعي فبينا نحن نرقبه اتانا معلق وفضة وزناد
راع فان اتانا جواب لبينا من غير اذ واذا لان الظاهر ان العامل
في بينا وبينما هو الجواب كما في اذا الزمانية فان العامل فيها على الفصيح
هو الجزاء لا الشرط لان الشرط مضاف اليه لاذا والمضاف اليه لا يعمل
في المضاف لان كل كلمتين كانتا بمنزلة كلمة واحدة لا يجوز ان يعمل الثانية
منهما في الاولى لانه لم يعهد كلمة واحدة بعض اجزائها مقدم من وجه
موخر من وجه آخر فكذلك ما هو بمنزلتها وانما كان الشرط مضافا اليه لانه لا يجوز
ان يكون تخصيصه بكونه صفة لها والا لكان فيه ضمير كما في قولك يوما تسوله
فيه الوجوه كما سيجيء ان شاء الله تعالى فيجب ان يكون تخصيصها بالاضافة لانه
لا مخصص ثالثا فيلزم على تقدير ان يكون العامل هو الجواب تقدم ما في
صلة المضاف اليه على المضاف لان الجواب مضاف اليه لاذ واذا وفيه نظر
لان العامل مع وجودها هو معنى المفاجاة ونقول لانم ان اذ واذا

المكانيتين مضافتان حتى يلزم تقدم ما فى صلة المضاف اليه على المضاف لانه
لا يضاف من المكان الى الجمل الا حيث وانما دخلت اذ واذا المفاجاة
فى جوابه بينا وبينما لانه لما الزمت مضمون الجملة الثانية للاولى لزوم الجزاء
للشرط ادخلتا للدلالة على اقتران مضمون الاولى بالثانية مفاجاة
بلا تراخ ليكون اكد فى معنى اللزوم وعن بعضهم ان اذا المفاجاة
فى قولهم خرجت فاذا السبع خبر وما بعدها مبتداء وليست اذا
مضافة كما يقال خرجت فثم السبع وفى المكان السبع وان كان
اذا المفاجاة زمانية كما قيل كان التقدير ففى ذلك الزمان حصول
السبع ثم حذف مضاف لان ظرف الزمان لا يقع خبرا عن الجثة
والصحيح ان الخبر محذوف اى خرجت فاذا السبع واقف لان
اذا لا يستقل بالخبرية لانها موضوعة لمنسوب الى نسبة فيفتقر
الى جملة يتبين بها معناها وجاز فى نحو خرجت فاذا زيد قايم الرفع فى قايم
على انه خبر زيد والنصب على حذف الخبر والمنصوب حال اى فاذا زيد
حاصل حال كونه قايما واما قولهم كنت اظن ان العقرب اشد لسعة
من الزنبور فاذا هو هى فلا يجوز فيه اى فى هى الا الرفع على الخبرية عند سيبويه
اذ المعنى فاذا الزنبور العقرب اى مثله كما يقال ابو يوسف ابو حنيفة
ولا يجوز نصبه على الحال لان الضمير لا يقع حالا والكوفيون يقولون
فاذا هو اياها قالوا ان اذا كانت للمفاجاة كانت ظرف مكان والظرف
يرفع ما بعده ويعمل فى الخبر عمل وجدت وقال ثعلب اعتذارا
للكوفيين ان هو عماد واذا كوجدت مع احد مفعوليه كانه قال
فوجدته هو اياها وفى قولهم نظر لان اذا لم يعمل عمل وجدت وكذا فى
ثعلب لان الفصل والعماد يجوز حذفهما ولا يخل به الكلام ولا يجوز حذف هو
فى هذه المسئلة وذوى عكس هذا فى المناظرة التى جرت بين الكسائى
وسيبويه فانه قيل بسالة الفراء فى مجلس الرشيد عن هذه المسئلة
فقال فاذا هو اياها وخطاءه الكسائى وادخل القشيريون من سيبان
فكل يقول فاذا هو هى فسيبويه سقط فى يده وتوجيه هذه الرواية
انه لما ذكر ظننت اولا اضمر ثانيا كانه المعنى ظننت ان العقرب اشد

لسعة من الزنبور فلما لسعني ظننته هو اياها فحذف الظن مع المتصل به
والضمير وترك ضمير الفصل وزعم بعضهم ان اذا حرف مفاجاة وهو
المروى عن الاخفش عند وقوع الجملة بعدها ظاهرة الجزئين اولا
قال ابن مالك وهو الصحيح عندي لانها لو كانت ظرفا لم يرتبط بين
جملتي الشرط والجزاء في نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم
يقنطون اذ لا يكون كذلك الا الحرف وبينا وبينما هكذا مشبعة او متصلة
بما المزيدة بين لا ضل مصدر بمعنى الفراق وهو لازم الاضافة الى
المفرد فلما قصد اضافته الى الجملة ولا اضافة اليها كلا اضافة زيدت الالف
لتكون دليلا على عدم اقتضايه للمضاف اليه لانها انما يوتى بها للوقف
الظنونا او زيدت ما الكافة ليتلف بين عن اقتضايه ولا اضافة الظروف
الزمانية وان كان قبل زيادة الالف او ما الكافة عليه يستعمل للمكان والزمان
نحو جلست بينكما اي مكان فراقكما وقعدت بين خروجك ودخولك اي
زمان فراقهما لانه لا يضاف من المكان الى الجمل الا حيث اللازمة للاضافة
الى الجملة الاسمية قال ابن مالك ويلزمان الاضافة الى جملة وما قيدها
بالاسمية وقال الشيخ الرضي ويدخلان الماضي والمستقبل والعامل فيهما
اي لابينا وبينما الجواب اذا كان الجواب مجردا عن كلمتي المفاجاة
وهما اذ واذا اذ لا مانع يمنعه من العمل وان يكن مجردا من كلمتي المفاجاة
ففي المفاجاة المتضمنة هما اي اذ واذا اياه وهو العامل فيهما وليس
هو الجواب لانه مجرور باضافة اذ واذا اليه وما لا صلة المضاف فالاليه
لا يتقدم على المضاف والاولى ان يقال في بيان اعرابها ان اذ واذا
اذا كانا ظرفي مكان كما هو مذهب المبرد كانا منصوبين المحل على انهما
ظرفا مكان لما بعدها ولا يجوز على هذا القول ان يكونا مضافين
الى الجملة بعدها لان ظروف المكان لا تضاف الى الجمل الا حيث
وكان بينا وبينما ظرفية زمان له فتقدير بينا زيد قائم اذ رأى هند اي زيد
هند بين اوقات قيام زيد في ذلك المكان اي لا مكان قيامه وان كانا
ظرفي زمان كما هو مذهب الزجاج فهما مضافان الى الجملة بعدها اسمان
مجردان عن معنى الظرفية مبتدآن خبرهما بينا وبينما فالتقدير وقت

روية

رويته زيد هندا كاين بين اوقات قيامه ومثل حيث للمكان فانه ايضا
من الظروف اللازمة للاضافة الى الجملة وتضاف الى كلتا الجملتين الاسمية
والفعلية لانها لمكان النسبة وهي كما تكون في الاسمية تكون في الفعلية وقد شذ
اضافتها الى المفرد نحو اما ترى حيث سهيل طالعا نجما يضيء كالشهاب
ساطعا بجر سهيل ومن رفعه تكون مبتدأ محذوف الخبر اي حيث سهيل موجود
فلا يكون اضافته الى الجملة ولما من الظروف اللازمة للاضافة الى الجملة
بمعنى حين وهي لوقوع الشيء لوقوع غيره وهي ظرف عند ابي علي
وكلام سيبويه يحتمل فانه قال لما لوقوع الامر لغيره وانما يكون مثل لو
فشبهها بلو ولو حرف فقال ابن خروف ان لما حرف وحمل كلام سيبويه
على انه للشرط في الماضي كلو الا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما للثبوت
الثاني لثبوت الاول ولا تضاف لما الا الى الفعلية التي فعلها ماض
لفظا او معنى لضربها بحرف الى المجازاة لكونه متضمنا لتقييد وقوع امر
بوقوع امر آخر وليس في معناها حقيقة لانه ليس بمعنى الاستقبال
والعامل في لما الجواب فتقدير لما جاءني اكرمته وقت مجيئه
وليس من الباب اي من باب اللازم البناء كلما وان كانت من الظروف
اللازمة للجملة الفعلية متضمنة معنى المجازاة لما فيه من معنى العموم
والاستغراق الذي يكون في كلمات الشرط لانها كل اضيف الى المصدر
لان ما مصدرية النائب مسد الظرف لانه قد يذكر المصدر ويراد منه الظرف
نحو آتيك طلوع الشمس فيكون الزمان المضاف الى ما المصدرية مقدرا منصوبا
على الظرفية لعدم ما يوجب بناءه مع اضافتها الى الجملة وقيل ما في كلما
نكرة موضوعة بمعنى حين والجملة بعدها صفة لها والضمير فيها محذوف
فيكون التقدير كلما طلعت الشمس آتيك كل حين طلعت الشمس فيه آتيك
والاولى ان نقول ان كلما مبني على الفتح كبينما ويكون ما فيه كافة لانه لاصل
كل وهو لازم الاضافة الى المفرد فلما اريد اضافته الى الجملة ولا اضافة
اليها كلا اضافة كففت بما وبنيت على الفتح الذي كان يستحقه حالة الاعراب
ومنه اي من اللازم البناء ما جاء على لفظ الحرف لفظا وتقديرا فانه
الفي على اسما لا يقدر لها اصل كما لا يقدر لا لف على حرفا اصل بخلاف
الي

واجدالة لانه فانه وان كان على لفظ الى حرفا لفظا لانه ليس على لفظه
تقديرا لان الفه منقلبة عن الياء مع قرب معناه اسما ومعناه حرفا فان
معنى الكاف اسما المثل ومعناه حرفا التشبيه الحاصل لا لفظا اخرا احترز
بذلك عن نحو الذئب بمعنى عصارة الشىء فانه على لفظ الحرف لفظا وتقديرا
وهو رب لان معناه لا يناسب معناه كعلى وعن والكاف ومنذ ومذ
فان هذه الكلمات جاءت اسماء كما جاءت حروفا وبينها اسماء وبينها حروفا
مشابهته لفظا ومعنى فبنيت ومنه اى من اللازم البناء كلمات فانها
نظام الضبط كيث لا يدخل تحت ضابطه بل تحفظ ولا تقاس عليها
فلا بد من عدها وتفصيلها وهى الان وهى للزمان الذى يقع فيه كلام
المتكلم واما الانف فهو الساعة التى قبل ساعتك وقد وقعت اول
الوهلة ولا ابتداء الوضع بالالف واللام وهى علة بنائها على ما ذكر
يحتمل ان يكون هذا اشارة الى قول البيضاوى فى وهو ان لان تشبه الحرف
للزومها فى اصل الوضع رتبة واحدة وهى لا يستعمل باللام بخلاف ساير
لانها فانها تكون فى اول الوضع نكرة ثم تعرف فلما لم يتصرف فيه بنزع اللام
شابه الحرف الى قول انى يعلى وهو ان لان بنى لتضمنه لام التعريف
واما اللام الظاهرة فليست للتعريف اذ شرط لام التعريف ان تدخل على
النكرات فتعرفها والان لم يسمع مجردا عنها وامس فيمن بنى بناه على الكسر
كالحجازيين وعلة بنائه تضمنه لام التعريف فان كل يوم متقدم على يوم
فهو امسه فهو فى الاصل نكرة فلما اريد امس يوم التكلم دخله لام العهد
ثم حذفت اللام لتبادر فهم كل من يسمع امس الى امس يوم التكلم فصار معرفة
لتضمنه اللام وسيبويه نقل عن بنى تميم اعرابه غير منصرف فى حالة الرفع
للعلمية والعدل عما فيه اللام وبناءه على الكسر فى حالتى النصب والجر
وقط وعوض وهما للزمان الماضى والمستقبل اى قط للماضى وعوض
للمستقبل على سبيل الاستغراق نحو ما فعلته قط اى فى زمان ما من
من زمنه الماضية وما افعله عوض اى فى زمن ما من من زمنه المستقبلة
ولا يستعملان الا مع النفى وربما تستعمل قط بدون النفى لفظا ومعنى
نحو كنت اراه قط اى دايما وانما بنيا لتضمنها معنى من الابتدائية والى

لانه معنى ما رأيته قط ما رأيته من اول زمان امكان الرؤية الى وقتي هذا
قال الشاعر رضيعي لبان ثدي ام تقاسما باسحم داج عوض لا نتفرق
استعمل عوض في المستقبل المنفي وفيهما لغات في قط خمس لغات مفتوحة
الفاء او مضمومة مع ضم الطاء مشددة او مخففة ومفتوحة الفاء
ساكنة الطاء وفي عوض ثلث لغات مفتوح الفاء مثلثة اللام ولدى
وبني لمشابهة الحرف في عدم التصرف ومعناه اول غاية الزمان او
المكان وفيها لغات منها لدن بالاصل منها لدن مخففة مرة كحذف ضمة
الدال كما في نحو عضد فالتقى ساكنان فان حذف النون صار لد وان حرك
الدال فتحا او كسرا للساكنين صار لدن ولدن وان حرك النون بالكسر صار
لدن ومرة سكنت بنقل ضمة الدال الى اللام فان حذف النون للساكنين
صار لد وان حرك بالكسر صار لدن وفي قوله فيها لغات نظر لانه ليس
في لدى لغات وانما تكون اللغات في لدن ويشبه نونها بالتنوين في انها
تحذف كما تحذف التنوين وفي ان ما قبل النون يفتح ويضم ويكسر
كما ان ما قبل التنوين كذلك ولذلك التشبيه نصبت بها العرب غدوة
خاصة تشبيها بالتمييز نحو راقود خلا واختص ذلك بغدوة لكثرة استعمال
لدن معه ما خلي الفتح فيه نحو لدن غدوة حتى الا ذكرها بقية
منقوص من الفلك ما لص ومن وما الموصوفتان مما حاذيها نظام
الضبط وما غير موصوفة ولا موصولة اي ما تامة مما حاذيها نظام
الضبط وكم الخبرية وكاي في معناها وهي مجهولة في البناء على كم الخبرية
المجهولة على الاستفهامية وكيت وذيت مما حاذيها الضبط حال كونهما كنايتين
عن القصة وانما بنيا لوقوع كل واحد منهما موقع الجملة والجملة من حيث
هي لا تستحق اعرابا ولا بناء الا انه لما لم يجز ان تخلو المفردات من الاعراب
والبناء ابقيتا على الاصل الذي ينبغي ان تكون الكلمات عليه وهو البناء
وبنيا على الفتح لثقل الياء ولا تستعملان الا مكررتين بواو العطف نحو
قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت ولاهي ابوك
اصله لله ابوك حذف لام الجر ولام التعريف لكثرة الاستعمال ثم قلبت الهاء
الى موضع اللام وسكنت لوقوعها موقع اللام الساكن فعادت اللام

الى اليا دلان اصله من لاه يليه اذا تستر على احد قولى سبويه وبنى لتضمنه
لام التعريف وعلى الفتح لخفته على اليا و قال المصنف اصله لله ابوك
فتجرف كله لكثرة الاستعمال وصيغ من مجموع الجار والمجرور اسم على فَعْل
وبنى لانه اسم مشتمل معناه على معنى حرف الجر ولله لا افعل قال المصنف
اصله ولله لا افعل فتصرف فيه للكثرة وصيغ من مجموع الجار والمجرور
اسم على وزن فَعْل وبنى لانه مشتمل على معنى حرف الجر وقيل اصله
بالله لا افعل حذف الباء الجاره ولام التعريف فصار لاه ثم رجع الى
اصله على ما قيل من ان اصل لاه ولِهَ لان القلوب تُوْلَهُ بمحبته تعالى
ثم سكن اللام لان الخفه مطلوبه فى القسم وبنى لتضمنه لام التعريف ومن الثانى
وهو العارض من البناء المركبات بجعل الكلمتين واحدة والصدر من المركب
هو المبنى فقط اذا لم يتضمن العجز منه الحرف اى حرف العطف او
حرف الجر تضمنا تحقيقا وهو ما عرف التضمن فيه بدليل غير البناء نحو
خمسة عشر او تضمنا تقديرا وهو ما لا يعرف تضمنه الا ببنائه استحسانا لا نحو
الخازباز ويجئ بيانه كبعلبك وحضرموت فانه بنى الصدر منها على
الفتح لكونه محتاجا الى الثانى فشابه الحرف ويكون الاعراب على آخر
الكلمة الثانيه وبادى بدا يقال اعطه بادى بدا اى اعطه فاعلا ابتداء
لما يجب ان تفعل ابتداء والمراد بالبدا مصدر الفعل المقدم وهو
الاعطاء فبادى اسم فاعل من بدا فى الشىء واصل البدا بداء كنباء
وهو مصدر بمعنى المفعول فلما كثر استعماله بحيث يستفاد منهما ما يستفاد
من كلمه واحدة من غير نظر الى كل واحدة منهما فان معنى بادى بدا مبتديا
خفف الكلمه الاولى باسكان همزتها وقلبها ياء والثانيه بحذف الهمزة
منها وبنيت الاولى لانها بمنزلة الصدر من الكلمه وسيبويه جعل الثانية
مبنيه ايضا لشبهها بثانية نحو خمسة عشر والمصنف تبع جار الله
فى انه جعل الثانيه معربة والاول اولى والا لزم ان يكون فيها تنوين
وايدى سبا فى قولهم تفرقوا ايدى سبا واياد سبا والايدى كناية
من الابناء لانهم فى التقوى بهم بمنزلة الايدى وانتصابه على الحال
على حذف المضاف اى تفرقوا مثل اولاد سبا بن يشجب

او على المصدر اي تفرّقًا مثل تفرّق ايدي سبا او على الظرف اي تفرقوا في
طرقهم وسلكوا مسالكهم والايدي على هذا جمع يد بمعنى الطريق وقد جعل منه
اي من باب المصدر منه فقط نحو ضاربته وهاشم قال صاحب المفتاح
انهما كلمتان مركبتان من اسم وتاء تانيث او ياء نسبة صارتا من شدة الامتزاج
بمنزلة كلمة واحدة والا اي وان تضمن العجز الحرف فكلاهما مبني كالعشر
مع ما يتصف وزاد عليها نحو احد عشر الى تسع عشر فان الجزء الاول منه معرب
لتنزل الثاني منزلة نون التثنية لانه لما حذف الواو المؤذنة بالانفصال
من اثنى عشر لاجل التركيب وجب حذف النون ايضا لانه يدل على
الانفصال ايضا فقام عشر بعد حذف النون مقامها فصار اثنا عشر كاثنان
فكانه لا تركيب فيه ولهذا لا يضاف اثنا عشر كما يضاف اخواته تقول
ثلثة عشرك ولا تقول اثنا عشرك لانه كاثنانك لان الاصل فيهما العطف
بالواو لان كلا العددين مراد فمن حق الثاني ان يعطف على
الاول فلما قصد الامتزاج بينهما من المعطوف حذف الواو ولما كونا
الاثنين وانما قصد الامتزاج هنا لان المعطوف والمعطوف عليه معا عدد
واحد بخلاف غيرهما نحو لا ابه وابنا فبني الجزء الثاني لتضمنه الحرف
والاول لانه بمنزلة الصدر وعلى الفتح لدفع بعض الثقل الحاصل
من جعل الاسمين اسما واحدا وكذلك الحادي عشر الى التاسع عشر
كلا الجزئين مبني لان الاصل فيه العطف بالواو اذ الاصل حادي ثالث
عشر حادي واحد وثلثة وعشر فعشرة التقدير معطوف على ثلثة لا
على ثالث لخفاء معنى العطف لو عطف عليه ثم حذف لفظ ثالث مقام
قولك واحد وثلثة وعطف عشر عليه اضطرارًا لانه لا يمكن بناء اسمي
فاعلين من الجزئين وما دلا على المقصود لان اسم الفاعل من العدد
يدل على الواحد من المتعدد ولا يمكن بناء اسم فاعل واحد من الجزئين
مع بقاء حروفهما لانه انما يمكن بناؤه من الثلاثي ولا مع حذف بعض
حروفهما نحو ثالث مثلا من ثلثة عشر لحصول اللبس فبني اسم الفاعل
من الجزء الاول اذا انا اول الامر بان المراد الواحد من المتعدد
لا العدد وعطف الثاني عليه لفظا وان كان مرجنث المعنى

مغطوفا على العدد المسبق هو منه وجاز اسكان الياء في آخر ياء من اسم الفاعل
المشتق من العدد نحو الحادي عشر والثاني عشر وان كان القياس ان يفتح نحو احد عشر
لاستثقال اصل الحركة على الياء مع تثاقل المركب بالتركيب كما جاز اسكانها
في ثماني عشر اي فيما آخره ياء من العدد لذلك ومن اضافة لهذه المركبات ودخول
اللام فيها لا يخلان بالبناء مع انهما يرجحان جانب الاسمية ويلائمان الاعراب
لبقاء علة البناء فيها معهما خلافا للاخفش لان الاضافة فانها مما يباشر الكلمة
نحو ثلاثة عشر زيد جوز اعرابه بخلاف اللام فانه انما يباشر الاول والتعبير
اعرابه لا متناع ظهوره على ما هو بمنزلة الوسط وكذلك اي كالعشر ما يتعلق
قولهم وقعوا في حيص بيص اي وقعوا في فتنة عظيمة والحيص الهرب
والبوص السبق اي وقعوا في هرب وسبق بعضهم بعضا لعظم الفتنة
فقلبت الواو ياء للازدواج ولقيته كفة كفة اي متواجهين كان كلا
منهما يكف صاحبه عن الاعراض والكفة المرة من الكف وهو المنع ولقيته
صحرة بحرة اي ظاهرين ذوي صحرة اي انكشاف وبحرة اي اتساع
اي غير مضيق فيمن لم يضم اليها نحرة ومعناه من ظهار ايضا واما من
ضمها اليها فاعرب الثلاث نحو صحرة بحرة نحرة على انه اتباع لانه يتعذر تركيب
ثلاث كلمات وانتصابها على الحال اي ذوي صحرة وبحرة ونحرة وهو
جاري بيت بيت اي ملاصقا بيتي وبيته ثم كثر استعماله حتى يفهم منه
القرب من غير النظر الى البيت والبيت فصيرا واحدا وبنيا والمجموع
منصوب المحل على الحال وقع بين بين اي بين هذا وبين هذا
بحذف المضاف اليه وصيرا اسمين واحدا واتيك صباح مساء اي
صباحا فمساء اي كل صباح ومساء ويوم يوم اي يوما فيوما اي
كل يوم فمعنى العموم مستفاد من الفاء كما في قولك انتظرته ساعة فساعة
اي في كل ساعة لان فاء التعقيب تفيد ان الثاني عقيب الاول
بلا فصل الى ما لا يتناهى وتفرقوا شغر بغر اي منتشرين في البلاد
وشغرت عليه ضيعته اذا فشت وانتشرت او من شغر الكلب اذا رفع
رجله ومن بغر النجم اي هاج بالمطر ونشره وشذر مذر اي متفرقين
من التشذر وهو التفرق ومن التبذير وهو الاسراف والتفريق ايضا

والميم فيه بدل من الباء وقيل انه من مذر البيضة اذا فسدت لان الفساد
من اسبابه التفرق وخذع مذع اي منقطعين من الخذع وهو القطع ومنه
قولهم فلان مذاع اي كذاب يفشي من الاخبار وتركوا البلاد حيث بيث
اي منتشرين وهما من ستجاته ومن ستباته بمعنى واحد يقال استحثث
الشيء اذا ضاع له في التراب فطلبته وفيه لان تضمن الثاني ومنه
المركبات لمعنى الحرف ظاهر متعلق بقوله وكذلك وقعوا في حيص
بيص ومنها اي من المبني الجزآن الخاز باز وهو مركب من اسم فاعل
خزي اي قهر واسم فاعل بزي اي ارتفع كانه قيل هو الخازي والبازي
فركبا وجعلا اسما واحدا لغاية السبع المبني نحو فيها المبني منها الخاز
خاز باز لبنائها على الكسر تشبيها بالصوت وعلى الفتح تشبيها بخمسة عشر
والخمسة الباقية فيها معربة وهي خاز باز باعرابهما واضافة الاول
الى الثاني مع صرف الثاني وعدم صرفه وخاز باز بناء الاول
على الفتح او الكسر مع عدم صرف الثاني للتركيب والعلمية لكونه علم
الجنس كاسامة وخاز باز كقاصعاء وخزباز كقرطاس لانه كان
من الاصل بالعطف لاحد الوصفين على الآخر ثم استعمل مبنيا ولم
يكن لنا دليل على ان اصله خاز وباز كقصعاء ولا بد لبناء الثاني من علة فحكم بتضمنه
الحرف الجا قاله بما عرف التضمن اي تضمن الحرف فيه بدليل غير كونه
مبنيا حقيقة كخمسة عشر ومنها اي من القسم الثاني الغايات وهي
اصل الكلام فيه ان ينطق به مضافا لكونه دالا على امر نسبي لا يتم الا بغيره
وانما سميت غايات لان غاية المضاف بالمضاف اليه فلما اقطع عنهن صرن
حدودا ينتهي عندها ثم يترك المضاف اليه لفظا ويبنى لتضمنها معنى الاضافة
وهو معنى من معاني الحرف في لا انية اشارة الى ما قال بعضهم انه اذا ترك
المضاف فيها ولم ينو المضاف اليه اعربت لعدم تضمن معنى الاضافة وطرف
كان ما يترك المضاف فيه كلفظة من قبل ومن بعد ومن فوق ومن تحت ولدا سائر
الجهات نحو امام وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما في معناها نحو
يمين وشمال وفعلته اول اي اول كل شيء ومن دون ومن علُ اي
من فوق وفيه اي علُ لغات وعلِ بالاعراب كجمّ ومن عال كقاضٍ

ومن فَعالِ كحَذامِ ومن عَلا بالالف غير منون ومن عَلُ مفتوح الفاء مثلث اللام
او غير ظرف كحسب تقول افعل هذا فحسب اى فحسبك حذف
المضاف اليه منه لكثرة الاستعمال وبني على الضم تشبيها بغير لانه لا يتعرف
بالاضافة كغير ولا غير تقول جاءني زيد لا غير اى لا غيره وليس غير اى
ليس الجائي غيره فشبه غير بالظروف الغايات في حذف المضاف اليه
منه وبنائه على الضم لشدة الابهام فيه كما في الغايات مع كثرة استعماله
مع لا وليس وبجل بمعنى حسب قال ردوا علينا شيخنا ثم بجل اى ثم
حسبنا رده الا انه اى الا ان بجل من القسم الاول اللازم بناؤه وانما ذكره
في الغايات بطريق الاستطراد لانه موافق لحسب في المعنى حتى قالوا
بجلك وبجلي كما قالوا حسبك وحسبي ومنه اى من القسم الثاني ما اضيف
الى ياء المتكلم فيمن يرى بناءه وقد عرفت ان الاعرف فيه انه مبني على الكسر
ومنه اى من القسم الثاني ما يضاف الى الجمل والى اذ من اسماء الزمان
اضافة غير لازمة فيمن يثلثه فانه ان كان صدر الجملة التي تضاف اليها
الظروف ماضيا يجوز بناء الظرف لتقوي العلة العارضة للبناء لوقوع
المبني الذي لا اعراب له لفظا ولا محلا موقع المضاف اليه الذي يكتسي
المضاف منه احكامه ويجوز اعرابها لعدم لزوم الاضافة الى الجملة وان
كان صدرها فعلا مضارعا نحو هذا يوم ينفع الصادقين او اسميا
معربا او مبنيا نحو جئتك يوم انت امير فعند بعض البصريين لا يجوز
الا الاعراب لضعف علة البناء فيها وعند الكوفيين يجوز بناؤها
لاعتبار العلة الضعيفة ومثلها اى مثل اسماء الزمان المضافة
الى الجمل والى اذ في جواز الاعراب والبناء غير مع ما وان اى مثل
ما في قوله تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون وغير مع ان مخففة ومشددة
كقوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت ففتح غير مع انه فاعل لم يمنع فانه
يجوز بناؤها لجواز اضافتها الى ما وان المبنيين والكوفيون اجازوا
بناء غير بمعنى الا على الفتح مطلقا اى سواء كان غير مضافا الى ان
اولا وذلك لتضمنه معنى الا ومنه اى ومن الثاني ما بني من المنادى
المفرد المعرفة على الضم ويجيء بحثه ومنه ما بني من المنفي بلا على

الفتح

البناء وهو المفرد الذي لا يضارع المضاف كما يجيء ان شاء الله تعالى ومنه
لات اوان فانه حذف المضاف اليه من اوان وبني على الكسر وعوض
التنوين منه في قوله طلبوا صلحنا ولات اوان فاجبنا ان ليس حين
بقاء اي ابقاء وفيه مساهلة فيمن لم يجعل لات حرف جر بل جعل بمعنى لا
لنفي الجنس او بمعنى ليس على ما سيتبين من خلاف فيه اما من جعله حرف جر
كالكوفيين كان اوان معربا مجرورا بلات فهذا ما بني من الكلم وقد
استوفي اقسامه وما عداه معرب وهو على نوعين الاسم المتمكن
وهو الاصل في الاعراب لما يجيء والفعل المضارع وهو فرع على الاسم
في الاعراب ولا ذلك اي الاسم المتمكن اما ان يستوفي حركات الاعراب مع
التنوين ويسمى المنصرف او لا يستوفيها مع التنوين بمعنى انه لا يوجد فيه
الجر ولا التنوين وانما كان كذلك لان غير المنصرف لما شابه الفعل مشابهة
ضعيفة باعتبار ان كل واحد من اسباب منع الصرف متفرعة على الاصل
كما ان الفعل متفرع على الاسم افادة واستغناء حذف منه بهذه المشابهة
علامة تمكنه وهو التنوين ثم تبعه الكسرة في الحذف ليعلم من اول الامر ان
حذف التنوين لمنع الصرف لا لغيره كالوقف والاضافة واللام وخص
بذلك لما بينه وبين التنوين من المعاقبة وقيل ان سقوط الجر ايضا
بالاصالة لانه لما شابه الفعل حذف منه التنوين والكسر معا وانما
لم يبن الاسم بهذه المشابهة للفعل كما بني الاسم بادنى مشابهة للحرف
كالموصولات لان الحرف راسخ في البناء لانه لم يوجد فيه من افراده
معربا بخلاف الفعل فان امره في البناء ضعيف بسبب تطفل المضارع
على الاسم في الاعراب فلم يبن من الاسماء التي شابه الفعل الا ما كان بمعناه
معنى الفعل بعينه نحو اسماء الافعال ويكون الذي لا يستوفيها مع التنوين
بالفتحة جرا لانه لما منع من الجر يجب تحريكه للاحتراز عما هو اصل البناء
وهو السكون فاتبع النصب لاشتراكهما في ان كل واحد منهما فضلة
في المعنى نحو مررت بزيد وجزت زيدا وفي الكتابة نحو مررت بكر ورايت
وقال الاخفش والمبرد انه في حالة الجر مبني على الفتح لانه لما
شابه الفعل والاصل في الفعل البناء حذف منه علامة التمكن وبني في حالة
الجر

لكون كالفعل في خلوه عن الجر والتنوين غير مضاف ولا معرف باللام لانه لو كان
احدهما يكون في حالة الجر بالكسر نحو باحمركم وبالاحمر اما على قول من قال بان الجر
تابع للتنوين في السقوط فلان التنوين قد خرج عن حيز الوجود لسقوطه باللام
والاضافة فلا يصح سقوط التابع واما على قول من قال ان الجر مقصود ايضا
بالمنع فلان الاسم بالاضافة واللام خرج عن شبه الفعل وصار منصرفا فالدخول
ما لا يكون في الفعل عليه فاعيد اليه ما حذف منه لاجل الشبه وهو الجر
دون التنوين لانه لا يمكن عوده معهما وسمي هذا الاسم غير المنصرف
لكونه ممنوعا من الصرف واسباب منع الصرف عشرة المشهور انها تسعة
زاد المصنف عليها الف الالحاق وتسمية كل واحد منها بانه سبب مجاز
لانه جزء السبب لا السبب التام لانه لم يمنع بواحد منها غير قائم مقام سببين لا الاسم
والصرف لان الفرعية في الفعل ليست من علة واحدة الظاهر فانه محتاج في اثباتها
الى مزيد تكلف وتحمل فلم يمنع بواحد منها وهي اي الاسباب التعريف وهو
متفرع على التنكير لان كل ما تعرفه كان مجهولا اولا ثم يحصل له التعريف
والتانيث وهو فرع على التذكير لاحتياج المونث الى علامة ووزن الفعل وهو
فرع على وزن الاسم اذا وجد في اوزان الاسماء لان الاصل في وزن كل
نوع ان لا يوجد فيه وزن نوع آخر والعدل وهو فرع على المعدول والوصف
وهو فرع على الموصوف والجمع وهو فرع على الواحد والتركيب وهو فرع
على الافراد والعجمة وهي فرع على لغة العرب لان لغة كل قوم عندهم مقدمة
على ما ياخذونه من غيرهم والالف والنون المضارعتان لالفي التانيث في نحو
صحراء فان الهمزة فيه للتانيث لا الالف لانه في الاصل صحرى زيدت قبل
هذه الالف الف للبناء والمد وقلبت الالف الثانية همزة فصار صحراء الا
انه لما لم تفارق احديهما عن الاخرى نسبتا جميعا الى التانيث على طريق
التغليب ويجيء بيان فرعيتهما والف الالحاق المقصورة وهو فرع على الف
التانيث المقصورة متى اجتمع في الاسم اثنان منها او يوجد فيه واحد
منها يقوم مقامهما كالجمع الاقصى فانه جمع مختص صيغته بالجمعية
فكونه جمعا سبب وكونه لازما للجمعية بمنزلة جمع آخر والف التانيث المقصورة
والممدودة فان الالف يكون سببا كالتاء ولزومها للكلمة من حيث انها

الكلمة

الكلمة جيء عليها بمنزلة تاء بنت آخر لم ينصرف الاسم ح فالتعريف شرطه ان لا يكون
بحرف من اللام والميم ولا اضافة لان كل واحد منهما يجعل غير المنصرف منصرفا
او في حكم المنصرف ولا يلزم المضمر والمبهم مع ان تعريفهما لا يكون بحرف ولا
اضافة للزوم بنائهما فلا مدخل لهما في غير المنصرف لانه معرب والذي
اعرب من المبهمات كاي وايه ان كان مضافا فلا اشكال لانه ح منصرف
وان كان مفردا مقطوعا عن الاضافة نحو لقيت ايا ضربت فقد قيل بتنكيره
لكن ولا ماله في الاستفهام ولا اشكال ايضا فيه لانه منصرف وقد قيل بتعريفه
ومنع صرفه مونثه لان الصيغة اي صيغة مونثه كانها موضوعة للتانيث
وان كان التانيث بالتاء التي وضعها على العروض وعدم اللزوم لان
المعتبر في التانيث هو اللزوم وهو حاصل هنا لوضع الكلمة عليه وان لم يكن
عليه قيل اذا حذف من ايه المضاف اليه منعت من الصرف للتانيث والتعريف
بالجملة وقيل اذا قطعت من الاضافة ونويت منعت من الصرف للتانيث
والتعريف لان التعريف بالاضافة المنوية شبيه بالتعريف العلمي في ان
كلا منهما بلا علامة فعلى هذين القولين يلزم الاشكال في منع صرف ايه لانه
يلزم منه اعتبار تعريف الموصول او التعريف الاضافي وقيل انه غير منصرف
لا يسوغ حذف تنوينه لكنه اي لكن التنوين لوقوعه وسطا تقديرا لانه
في التقدير مضاف فكان التنوين ليس في الآخر تقديرا كان في حكم المشابه
بخير منك فلا يحذف التنوين منه كما لا يحذف من خير منك مع انه غير منصرف
وهذا قول الاخفش حكاه عنه ابو عثمان وفيه نظر وهو ما ذكر
في التعليق من ان الظاهر انها نكرة لانك اذا قلت ايه صاحبتك فكانك
قلت ايه امراة صاحبتك فيكون في التقدير مضافا الى نكرة فيكون نكرة و
ان كان قد جرى ذكر جماعة من النساء فتقول ايه صاحبتك كان معرفة على
تقدير ايتهن ولكن لا يلزمه منع الصرف لوجهين احدهما ان الاضافة مقدرة
وهي مانعة والثاني ان التانيث ليس بلازم لعدم شرط اعتبار لزومه
وهو العلمية اقول فيه نظر لان الاضافة انما يمنع من عدم الصرف
اذا كان المضاف اليه ظاهرا لان حكم منع الصرف لا يظهر معه اما مع
حذفه فلا مانع من اعتباره كما اعتبره الخليل في اجمع اللهم الا ان نقول جعل

التعريف الحاصل مما هو مناف للحكم سببا لحصول ذلك الحكم غير مناسب

واما اجمع فيمن لم يجعل تعريف التاكيد اصلا له باب منع الصرف فالوصفية

لا صلية مفقودة فيه لانه ليس لا صلا افعل التفضيل اذ معنى قرأت الكتاب اجمع

انم جمعا له قراءتي من كل شيء ثم ازيل عنه معنى الوصفية فصار بمنزلة اسود وارقم

ولا اثر للتعريف اي لتعريف اجمع له منع صرفه كما قال الخليل انه غير منصرف

لوزن والتعريف لان من جاز له قرأت الكتاب اجمع جميعه لانه بالاضافة معلوما

والتعريف من ضافي لا يوثره منع الصرف وفيمن جعله اي جعل تعريف

التاكيد اصلا فلا اشكال له منع صرفه لانه غير منصرف لوزن الفعل

وتعريف التاكيد لانه عنده تعريف وضعي لانه وضع تاكيدا للمعارف بلا

علامة التعريف كالا علام فالمؤثر له منع الصرف من المعارف على ما بين

قطعا وبالا تفاق هو العلمية وما عداها من انواع المعارف اما ان لا يوثر

قطعا او يوثر على ما فيه الخلاف وهي اي العلمية كون من اسم مطلقا على شيء

سواء كان تعليقه عليه بالوضع او بالغلبة كالنجم فانه غير موضوع لشيء

بعينه لكنه صار علما بغلبة من استعماله فرد من افراد جنسه بعينه اي

شيء معين تعينا شخصيا او نوعيا واحترز به عن النكرات غير متناول

ما اشبهه يخرج به المبهم والمضمر والمعرف باللام لان الواضع انما وضعها

ليطلق على اي معين يراد بخلاف العلم فانه انما وضع لشيء معين بحيث

لا يتناول معينا آخر بهذا الوضع لشخص كان العلم كطلحة او لجنس معينا

كان الجنس كاسامة فانها موضوعة للحقيقة الذهنية لا الاسد فلا يتناول

غيرها وضعا واذا اطلقت على فرد من الافراد الخارجية نحو هذا اسامة

مقبلا كان اطلاقها عليه بطريق المجاز بخلاف اطلاق اسم الجنس على افراده

فانه بالحقيقة لانه موضوع لكل فرد خارجة على البدل والدليل على علميتها

استعمالها معرفة من غير اضافة وحرف التعريف لمنع صرفها ووصفها

بالمعارف ونصب الحال عنها وعدم دخول حرف التعريف عليها ومن ابتدائها

من غير مخصص او معنى حدثا كان ذلك المعنى كسبحان فانه علم للتسبيح

بمعنى التنزيه لا للتسبيح مصدر سبح بمعنى قال سبحان الله وذو بر فانه

علم للكلية نقلا اخذ الشيء بزوبره اي بكليته وحذا فيرة او وقتا كغدوة

ولو زعم بعضهم ان اذا حرف مفاجاة اقول الظاهر بحرفه او اللفظة ... [illegible]

[illegible]

وبكرة فانهما علمان لغدوة يوم ونكرته واسماء العدد حال كونها دالة على مجرداتها
اي على مجردات العدد لا علم مع المعدود معدودة في الاعلام على رأي نحو ستة
ضعف ثلاثة فان ستة غير منصرف فلو لم يكن علما لم يكن لمنع صرفه توجيه
ولا لكونه مبتداء ايضا توجيه ولان المراد به كل ستة فلو لم يكن علما لزم استعمال
المفرد النكرة في الايجاب للعموم واعلم انه اذا قصد بكل كلمة لفظها دون
معناها نحو اين كلمة الاستفهام وضرب فعل ماض يكون علما منقولا ومدلوله
هو المعنى اي مدلول هو اللفظ وكذا الامثلة التي يوزن بها معدودة في
الاعلام اذا اعتبر بها موزوناتها فانها اجريت مجرى الاعلام لبعدها من
النكرات لانها لا تفيد الاستغراق وقربها من الاعلام لان بعضها منقولة
كافعل فانه وضع لغة للزائد في الفعل وبعضها مرتجلة نحو فعللة اذ لا معنى لها
كما ان الاعلام كذلك بعضها منقولة وبعضها مرتجلة الا ان فيها تفصيلا لان
ما يستعمل منها وزنا للافعال خاصة اي لا يستعمل وزنا للاسماء حكمه حكم
ما مثل به من موزونه في البناء والاعراب والتجرد عن التنوين ليعلم بان
المراد منه الفعل الذي لا حظ له في الصرف وتركه نحو استفعل يستفعل
فان حكمها حكم استخرج يستخرج وما يستعمل لغيرها اي لغير الافعال ايضا
بان يستعمل وزنا للاسماء خاصة او للاسماء والافعال فانه موضوع لجنس
ما يوزن به بحيث لا يقع على فرد شائع منها بل يراد منه الاستغراق فهو علم
اي علم جنس كاسامة الا انه يتنكر بدخول رب او كل او من الاستغراقية
او غيرها من علامات التنكير عليه فله اي فللموضوع لجنس ما يوزن به
حكم نفسه ولا يكون تبعا لموزونه في الصرف ان لم يكن فيه علة غير الصرف
وتركه ان كان فيه تلك العلة نحو فعلان الذي مونثه فعلى لا ينصرف
الممثل والممثل به غير منصرفين او فعلان الذي مونثه فعلانة منصرف
الممثل به غير منصرف للعلمية والالف والنون وله حكم نفسه في عدم الصرف
وان كان موزونه الممثل منصرفا وكل افعل اذا كان صفة لا ينصرف
فلافعل حكم نفسه في الصرف وان كان موزونه غير منصرف وانما كان
افعل منصرفا لان لفظه ليس بوصف لان المراد به الوزن وله يعلم لدخول
لفظ كل المختص بالنكرات عليه ولا يكن موضوعا لجنس ما يوزن به بحكم الممثل

اى فحكمه حكم المثال فى الصرف وتركه ان كان كناية عن موزونه بان يكون المراد
منه معنى الموزون كما تقول مررت برجل فاعل اى عاقل او جاهل على
حسب القرينة الدالة على المراد قال المتنبى فى مرثيه اخت سيف الدولة
اسماه بخولة كان فعلة لم تملاء مواكبها ديار بكر ولم تخلع ولم تهب وان لم يكن
كناية عن موزونه كان موزونه مذكورا معه على ما هو مستعمل النحاة كما تقول
وزن اصبع افعل فهو اى هذا القسم ملحق بالاول الذى له حكم نفسه
على احد المذهبين لاجرائه مجرى العلم لكونه منقولا من معنى الى معنى آخر
هو الموزون او مرتجلا له وملحق بالثانى الذى له حكم موزونه على المذهب
الثانى فانه لا كثرانه لا يجرى مجرى الاعلام لعدم نقله الى مدلول آخر لان
افعل فى قولك وزن اصبع افعل ليس عبارة عن الموزون بل عن الوزن
اى وزن اصبع هذا الوزن لا هذا الموزون وفيه نظر لانه منقول ايضا
الى مدلول آخر هو الوزن وعلى المذهبين تقول وزن طلحة فعلة غير منون
اما على الاول فلمنع الصرف للعلمية والتانيث واما على الثانى فلاجرائه
مجرى موزونه فحذف التنوين من فعلة وان لم يكن فيه العلمية لتقابل
موزونه بازاء التجرد من التنوين وعكسه اى عكس هذا المثال ضاربة
مضاربة على وزن فاعل مفاعلة بالتنوين فى مفاعلة على المذهبين اما على
المذهب الثانى فظاهر لعله وجوب التنوين فى مفاعلة لوجوده فى
موزونه وهو مضاربة فالتنوين على هذا تنوين الصرف واما على الاول
من المذهبين الذى له حكم نفسه فالتنوين فى مفاعلة للمماثلة والمقابلة
بين الوزن والموزون دون التمكن لان مفاعلة على هذا المذهب غير
منصرف للعلمية والتانيث لا لاطراده اى لا لاطراد التنوين فى المثال فى جميع
صوره فى مفاعلة مصدر فاعل ويظهر الخلاف بين المذهبين فى قولهم
وزن اصبع افعل بغير التنوين او افعل بالتنوين فان افعل ان كان له
حكم نفسه كان غير منصرف وان كان له حكم موزونه كان منونا لوجود
التنوين فى موزونه ولم يجب المماثلة فيه لعدم اطراده فى موزونه لكونه
مرة غير منصرف ومرة منصرفا والتانيث قد يكون بالتاء وهى تاء
زائدة فى آخر اسم مفتوح ما قبلها ينقلب فى الوقف هاء لفظا وشرطه العلمية

شرط تحتم تاثيره اى فى هذا السبب المذكر والمونث كفاطمة لمونث وحمزة لمذكر
لان اصل وضع التاء للفرق بين المذكر والمونث ولا يجئ بهذا المعنى
فى الصفات والاسماء الا غير لازمة كضاربة وضارب وامراة وامرء
فاذا جعل علما صار التاء لازمة لان جعله علما وضع له وكل حرف توضع الكلمة
عليه يكون لازما او يكون بالتاء تقديرا لا لفظا فيها جاز الامران وشرطه
العلمية ايضا لان حكم المقدر عندهم حكم الملفوظ كسعاد وزينب فانهما علمان
وان كانا لرجلين لان فيه تاء مقدرة وصرفا سادا مسدها لكن يشترط فى المونث
المعنوى الزائد على ثلاثة احرف ان كان علما لمذكر ان لا يكون منقولا عن المذكر
وان لا يكون تانيثه محتاجا اليه قبل علميته فان رباب اسم امراة اذا سمى
به مذكرا انصرف لانه قبل تسمية المونث به كان مذكرا لمعنى الغيم وكذا كل
جمع مكسر خال عن علامة التانيث كرجال فانه لو سمى به مذكر انصرف لان التانيث
فانه لا حاجة قبله بالجماعة وسوما قبل علميته لجواز ان يأول بالجمع فيكون
مذكرا او يكون بالتاء تقديرا فى ثلاثة متحرك الوسط وشرطه العلمية لما ذكرنا
مع كونه لمونث كسقر لجهنم وقدم لامراة فانهم اتفقوا على منع صرفه
للتاء المقدر وقيام حركة الاوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء فسقر
اسم رجل منصرف لضعف امر التانيث فيه لعدم التاء ولا القائم مقامه وهو الحرف
الرابع فان التاء لما نزل فى كلامهم فى امر العام رابعة لما ثالثة كان الحرف الرابع
قائما مقامه . ويكون بالتاء تقديرا فى ثلاثة ساكنه اى ساكن الاوسط سواء كان
سكونه وضعيا كهند او اعلاليا كدار وشرطه مع ذلك المذكور من العلمية
مع كونه لمونث العجمة لتقوى السببان بها مع امكان اجتماعها مع التانيث الساكن
الاوسط اذ لو لم يكن فيه العجمة لم يكن متحتما فى منع الصرف بل يجوز فيه الامران
وذلك لضعف تانيثه لعدم التاء فيه وعدم التائب عنه وعدم النائب عن
النائب فى اللغة العليا واما كهند ودعد فى اللغة الاخرى فمتحتم فى منع
الصرف من غير العجمة الا ان يكون الثلاثى الساكن منقولا عما يغلب فى اسماء الذكور
فانه لا يشترط فيه العجمة للفرق بين المنقول عن الغالب فى الذكور وبين المنقول
عما ليس بغالب فكسيبويه والخليل وابو عمرو يجب منع صرفه كما يجب منع
صرف ماه وجور لظهور امر التانيث بالطريان وقيل يجوز فيه الامران ولكن

صرفه اولا من صرف كهند نظرا الى الاصل لجوز فيه مع العلمية ولكونه علما
لمونث العجمة وكزيد اسم امراة فانه منقول عما غلب في اسماء الذكور واما هند
فمنصرف فيها اي في اللغة العليا لفقدان العجمة فيه وعرفات لما ان تاءها
الملفوظة ليست للتانيث لان التاء التي كانت لمحض التانيث سقطت والباء
فيه علامة لجمع المونث لا للتانيث ولذلك لا ينقلب هاء في الوقف واختصاصها
اي هذه التاء بجمع المونث يابى تقدير التاء فيها لانها مخصوصة بجمع المونث
وما يكون لجمع المونث لا يمكن تقدير التاء فيه لئلا يسقط اعتبار التانيث
اصلا منصرف خبر قوله عرفات وحاصله انه منصرف لعدم التاء فيه لفظا وتقديرا
وفيه نظر لان عرفات مونث وان لم يكن فيه علامة التانيث الا وان يقال انه غير
منصرف ولم يسقط تنوين الصرف لانه لو سقط لزم ان يسقط الجر ويتبع
النصب وتغيير الكسر المتبوع في الجمع بالالف والتاء تابعا وقد يكون التانيث
بالالف حال كون الالف مقصورة وممدودة كبشرى وصحراء فانها للزومها
باعتبار الوضع وبناء الكلمة عليها تنزلت منزلة السببين فان التانيث سبب وكونه
لازما بالوضع بمنزلة سبب آخر بخلاف التاء فان وضعها على العروض ولم يصر
لزومها بالعلمية بمنزلة سبب آخر لان لزومها ليس بالوضع بل بالعلمية واما وزن
الفعل اي ما يكون على وزن الفعل في اللفظ والتقدير فلو صغر فيد على الكاف
منصرفا لانه وان كان في التقدير على وزن المختص بالفعل الا انه في اللفظ على
وزن جدول فشرطه انه يكون مختصا بالفعل كشمر اسم فرس لان هذا الوزن لم يوجد
في الاسماء الا منقولا من الفعل كبذر اسم ماء وبقم اسم شجر او مرتجلا للعلمية
كشلم اسم موضع بالشام او عجميا كبقم وهو صبغ معروف وهو العندم وهو
معرب او يكون اوله اي اول وزن الفعل الذي في الاسم زيادة كزيادته اي
كزيادة الفعل من حروف انيت وغيرها فان هذه الزيادة لاطراد زيادتها
في اول الفعل صارت اشد اختصاصا به فصار الوزن اشد الفعل وان لم
يكن غالبا عليه بغيرها اي بغير تاء التانيث المتحركة كاحمر فان الوزن يلحق هذه
التاء يخرج عن وزن الفعل لان الفعل لا يلحقه هذه التاء فلذا انصرف يعملة
للجمل يعملة ومثال قوله او يكون اوله الالف او لام قولهم او يغلب اي يغلب
الوزن الفعلي بمعنى ان يكون في الفعل اكثر منه في الاسم لما يلزم عليه اي على قولهم مثلا

منع المتنع لخاتم من الصرف صوابه منع خاتم المتنع به لان الممنوع هو خاتم لا المتنع
لكون الوزن اي وزن فاعل في الفعل اكثر منه في الاسم لان باب المفاعلة اكثر
من ان يحصى والمأخوذ منه فاعل على ان الكثرة في افعل نخلة ممنوعة لان الغلبة
فيه ليست بظاهرة لمجيء افعل التفضيل من كل فعل ملائم للتفضيل الالوان والخلق
ومجيء افعل نخلة منها بخلاف افعل في الفعل فانه لا يجيء الا من باب الافعال من
نفس الافعال الثلاثية ومن باب ذهب وعلم وما جاء منه افعل التفضيل ثم
الاسم قد يكون منقولا عن الفعل اما مجردا عن الضمير فيكون معربا بحسب
اختلاف العوامل فيمنع الصرف ان كان الوزن ما ذكر من كونه مختصا بالفعل او
مزيدا في اوله ما يزاد في اول الفعل كتغلب ويشكر والا يكن اي وان لم يكن الوزن ما ذكر
صرف كعضب او يكون الاسم منقولا من الفعل مع الضمير فيحكى ذلك الاسم لما
هو عليه قبل النقل من الاعراب والبناء يقول هذا يزيد ورايت يزيد ومررت
بيزيد بضم الدال في الاحوال كقوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد
فان ضمة دال يزيد في حال الجر يدل على انه منقول من الفعل مع الضمير ومحكي حكاية
الجملة لانه لو كان منقولا بدونه لوجب ان يفتح الدال لانه غير منصرف لوزن الفعل
والعلمية واما العدل فهو ان يذكر لفظ ويراد غيره من الالفاظ مثلا عمر ويراد عامر
الظاهر لكن يرد عليه جميع الكنايات فلو زاد عليه مع تغيير في الصيغة لخرج
عنه جميعها وقد يستدل عليه اي على العدل بدليل غير منع الصرف يدل على انه عدل
وهو العدل التحقيقي وقد لا يستدل على العدل الا به اي بمنع الصرف وهو
العدل التقديري فمن الاول احاد وموحد وثناء ومثنى الى عشار ومعشر والدليل
على العدل فيها ان فائدتها تقسيم امر ذي اجزاء على العدد ولفظ المقسوم عليه
في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد بالاستقراء كقولك قرات الكتاب جزءا جزءا
وجاءني القوم رجلا رجلا فيجب في ثلاث ان يكون في الاصل لفظا مكررا وهو ثلاثة ثلاثة
حفظا من هدم قاعدتهم ومنه اي من الاول سحر فانه معدول من السحر لان سحر
من الاعلام التي غلبت من الشايعة والاصل فيها بحكم الاستقراء ان يكون باللام
او بالاضافة وليس بمضاف فيكون معدولا من المعرف باللام واما اذا كان علما اي
جاز كون السحر علما لانه لا يجوز ان يكون معدولا عن السحر وهو غير علم والا لزم
انصرافه لانه لا سبب ثان فيه لان التعريف باللام غير موثر في منع الصرف بالاتفاق

واعلم ان بعضهم جعله مبنيا لتضمنه معنى لام التعريف كامس الا ان الجمهور على
ان فتحته اعرابية لانه لو لزوم طريقه وليس تعريفه لكونه معدولا عن ذي اللام
حتى يلزم بناؤه لتضمنه اللام بل لكونه علما فلا يكون متضمنا له لان تعريف العلم
بالقصد لا بتقدير حرف التعريف ومثله امس فمن يعربه ويمنعه الصرف
للعلمية والعدل لانه معدول عن الامس علما عنده واعلم انه لو قال فمن يعربها لكون
اشارة الى الخلاف الذي في سحر كما ذكرنا لكان اولى لان الاقوال الثلاث كقوله
لقد رأيت عجبا مذ امسا عجائزا مثل السعالي خمسا وبعضهم يعربه بالرفع فقط فمن يقول
مضى امس بالضم وقمت امس بالكسر وخرجت اول من امس بالكسر مبنيا فانقل
مسموعه عن بني تميم كما ذكرنا قبل اما اذا دخل عليه اللام او اضيف او نكر كان
معربا بالاتفاق نحو مضى الامس المبارك او امسك وكل غد صائر امسا واللغة
العليا بناؤه على الكسر في الاحوال كلها لتضمنه اللام وهو مذهب اهل الحجاز كما
ذكرنا قبل ومنه اي ومن الاول أخر جمع اخرى واخرى تانيث آخر افعل التفضيل
فانه معدول بلا خلاف لان حق افعل التفضيل ان يستعمل مع من او الاضافة
او اللام وهو غير مستعمل مع احدها فلابد ان يكون معدولا لكن اختلف في تعيين
المعدول عنه واشار اليه بقوله عن الآخر على راي لانه لو كان مع من المقدرة كما في
الله اكبر لم يصح ان يعار بسبب آخر على وزن افعل لان افعل ما دام مع من ظاهرة
او مقدرة يجب افراده ولا يجوز ان يكون بتقدير الاضافة لانه لا يحذف المضاف
اليه الا اذا جاز اظهاره وههنا لا يجوز اظهاره فلم يبق الا ان يكون اصله الجمع المعرف
باللام على ان اخر لما يجب فيه المطابقة لمن هو له فالاولى ان يكون معدولا عما يجب فيه
المطابقة وهو المعرف باللام قال ابو علي الفارسي عليه لو كان معدولا عن
الآخر لوجب ان يكون معرفة فلما لم يجب الموافقة بين المعدول والمعدول
عنه تعريفا وتنكيرا على انا نقول انه معدول عن المعرف باللام لفظا ومعنى اي عدل
عن التعريف الى التنكير ومعدول عن آخر من على الراي الصحيح وهو راي
ابن جني فانه قال ان قياس افعل التفضيل اذا تجرد عن اللام والاضافة ان يستعمل
مع من وتعذر لفظه في الاحوال ولما كان أخر مجردا عنها وليس مع من علمنا انه
معدول عن آخر من وفيه نظر لانه يلزم ان يكون آخران وآخرون واواخر واخرى
واخريان معدولات ايضا فعلى هذا الصحيح هو الراي الاول ومنه اي من الاول

جمع واخواته كتع وبصع وبتع لانه معدول عن جمع مسكن كحمراء وحمر
وعن جماعى على راي وهو راي ابي علي قال ليس قياس كل فعلاء ان يجمع على فعل
بل هو قياس فعلاء افعل اذا جمع افعل على فعل واجمع لا يجمع على جمع وانما
يجمع على اجمعون لجمعاء بمنزلة فعلاء اسما وقياس جمعه فعالى وفعلاوات كصحاري
وصحراوات ومن الثاني الذي لا يستدل على عدله الا بمنع الصرف عمر فانه لم يوجد
الا علما غير منصرف ولم يمكن فيه تقدير سبب آخر مع العلمية سوى العدل فقدر
العدل فيه لئلا يلزم هدم قاعدتهم من كون الاسم غير منصرف بسبب واحد
وقيل انه معدول عن عامر علما ولهذا اي لكون عمر لم يوجد الا علما غير منصرف
قالوا انه لا يثنى ولا يجمع فيقال جاءني عمر كلاهما في التثنية وعمر كلهم في الجمع كما قال
جاءني تأبط شرا كلهم قال ابو عثمان القياس ان لا يثنى والا يقال العمران
والعمرون لانه صيغة خصت بالعلمية ومنه اي من الثاني باب قطام والمراد بها
ما كان على وزن فعال مما هو علم اعيان مؤنثة في تميم فان باب قطام غير
منصرف للتانيث والعلمية وانما قدر العدل فيه وان لم يكن محتاجا اليه لانه
من باب حضار الذي وجد عندهم فيه تقدير العدل لانه اذا امتنع الاسم
من الصرف لسببين بلا لانه اسباب فقدر العدل فيه ليبنى على الكسر اللازم لسبب
البناء الذي هو سبب الامالة المطلوبة فيما فيه الراء لثقلها وتكررها وامالة
فيه قدر فيما لم يكن فيه الراء ايضا طردا للباب واما قال على ما ذكر لانه يمنع ان يجعل
من القسم الثاني لعدم وجود العدل فيه لعدم احتياجه الى العدل لانه غير منصرف
للعلمية والتانيث او يجعل من القسم الاول لانه انما يحكم بعدله لاطراد الباب
لا لكونه غير منصرف وفي الحجاز مبني على الكسر وقد عرفت بيان ذلك وعليه
اي على البناء على الكسر قوله اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام
فان الحذام مبني على الكسر والا لوجب ان يقول حذام بالرفع في الموضعين
الا ما كان آخره راء من نحو هذا فان تميما وافقوا الحجاز في بنائه على الكسر ومنه
اي مما آخره راء وبني على الكسر قولهم من ذكر ظفار وهي قرية باليمن حمر اي
تكلم بالحميرية وقيل معناه صبغ ثوبه بالحمرة لانه يعمل بهذه القرية المغرة
وهي الطين الاحمر الا القليل منهم اي من تميم فانهم اعربوا ايضا ما كان فيه الراء
قال الشاعر ومر دهر على وبار فهلكت جهرة وبار وبار اسم ارض كانت لعاد

وهو في الشعر مصروف والسوس لضرورة الشعر واما الوصف فشرطه ان يكون
في الاصل وصفا فلا يقدح فيه الغلبة بمعنى ان يكون اللفظ في اصل الوضع عاما
في اشياء ثم يصير بكثرة الاستعمال في احدها اشهر بحيث لا يحتاج في وقوعه عليه
الى قرينة بخلاف سائر ما كان يطلق عليه واقعا ولهذا الشرط صرف مررت بنسوة اربع لعدم
الوصفية الاصلية في اربع لانه في الاصل موضوع للعدد المخصوص واما نحو
الوصف في رباع لانه لم يوضع الا وصفا ولهذا منع من الصرف اسود اسما للحية
السوداء فانه كان في اصل الوضع عاما في كل ما فيه سواد فكثر استعماله في الحية السوداء
حتى لا يحتاج في استعماله فيها الى قرينة من الموصوف وغيره بخلاف غيرها من
السود فانه يحتاج في استعماله الى قرينة كقولك اسود وعندي اسود من الرجال
ونحوه كأدهم للقيد وارقم للحية التي فيه سواد وبياض وقد منع من الصرف قوم
اجدل واخيل وافعى لتوهم معنى الوصفية على ما قيل ان الاجدل هو الصقر
من الجدل وهو القوة والاخيل وهو طائر ذو الوان ماخوذ من الخيلان جمع خال و
الافعى وهي الحية الخبيثة ماخوذة من فعوة السم اي شدته وانه اي ان منع هذه
الكلمات من الصرف ضعيف لانه لم يتحقق كونها اوصافا في اصل الوضع ولا يقصد
معنى الوصف فيها لا اصليا ولا عارضا لانه اذا قيل لعبت اجدلا اريد هذا الجنس
لا طائر ذو قوة واما الجمع فشرطه مع فتح اوله ان يكون بعد الفه حرفان اولهما مدغم
في الآخر اولا او بعد الفه ثلاثة اوسطها ساكن كمساجد ودواب ومصابيح
ونخاخ فانه مع هذا الشرط كان على وزن غاية جموع التكسير لانه يجمع الاسم جمع التكسير
جمعا بعد جمع فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير ولهذا لو كان اوسط
الثلاثة متحركا كملائكة فانه منصرف لمشابهته المفرد ككراهية لفظا ومعنى وانه
اي ان هذا الجمع مع هذا الشرط للزومه واختصاص صيغته بالجموع امتناعه عن التكسير
وعدم معاملته معاملة المفرد جرى مجرى السببين ولا يلزم منه باب افعل وافعال وان
كانا لا يختصان بالجمع لجريهما مجرى الواحد في قبول التكسير بقولهم في اكلب اكالب وفي
انعام اناعيم وفي قبول التصغير كما يقال اكيلب وانيعام واذا اجريا مجرى الواحد
ضعف امر الجمعية فيهما فكانهما ليسا بجمعين وامتنع من الصرف حضاجر حال
كونه علما للضبع علم الجنس كأسامة وان لم يكن فيه الا الشرط وهو الصيغة دون
المشروط وهو الجمع لكونه منقولا عن جمع حضجر وهو عظيم البطن والمعتبر في

الجمع ان يكون في الاصل جمعا كما في الوصف فلا يضر زوال الجمعية بالعلمية لعروض الزوال
وليس بين الجمعية والعلمية تضاد حتى لا يصح اعتبار الجمعية في حالة العلمية كما يسمى
جماعة معيّنة من الرجال بكرام بخلاف العلمية والصفة فان بينهما تضادا ولا يجوز اعتبار
الصفة في حالة العلمية ويجوز ان يكون منع صرف حضاجر للعلمية والتانيث لانه علم للضبع
والضبع لا يقع الا على الانثى وامتنع سراويل من الصرف عند الاكثر لانه جمع سروالة
تقديرا ثم اُطلق اسم جنس على المفرد وذلك بعيد في اسماء الاجناس فيكون الجمع فيه مقدرا
لا محققا وقال سيبويه انه اعجمي مفرد حمل على ما اشبهه من اوزان العرب كقناديل وكذلك
جوارٍ اي ما كان معتل اللام من هذا الجمع حكمه حكم قاضٍ رفعا بلا خلاف في انه منقوص
ومقدر رفعه وجرا على الاعرف فيقال مررت بجوارٍ وحكم ضوارب نصبا بلا خلاف
في انه غير منصرف ومعرب باعراب لفظي وقيل حكمه حكم ضوارب نصبا وجرا فيقال
رايت جواريَ ومررت بجواريَ كما يقال رايت ضواربَ ومررت بضواربَ
وعلى هذا القول يكون منع الصرف مقدما على الاعلال وبهذا القول الذي حكمه حكم
ضوارب نصبا وجرا سقط اعتراض عبد الله ابن ابي اسحق النحوي على الفرزدق
في قوله فلو كان عبدُ الله مولًى هجوتُه ولكنّ عبدَ الله مولى مواليا فانه لما قال الفرزدق
وعَضّ زمانٍ يا ابنَ مروانَ لم يَدَعْ من المال الا مُسْحَتًا او مُجَلَّفُ لحّنه عبد الله بن
ابي اسحق لانه لا توجيه لرفع مجلّفُ فهجاه الفرزدق في هذا البيت فقال لحّنتني في هذا
البيت ايضا حين حرّكت الياء من مواليا في حال الجر وانما سقط اعتراضه لان
هذا مروي عن بعض العرب والتنوين في حالتي الرفع والجر بدل عن الياء
المحذوفة عند سيبويه في احدى الروايتين لكون الاسم ممتنعا من الصرف فانه قدّم
الاعلال على منع الصرف لان سبب الاعلال قوي وهو الاستثقال الظاهر بخلاف
سبب منع الصرف فانه ضعيف وهو المشابهة الخفية وكان اصله جواريٌ سكنت الياء
للاستثقال فالتقى ساكنان فحذفت الياء ثم لما كان صيغة الجمع ثابتة تقديرا لان
المحذوف لا لعلة موجبة كان بمنزلة الثابت حذف تنوين التمكن والحق به تنوين
العوض خوفا من رجوع الياء بسبب زوال التقاء الساكنين في اسم مستثقل لفظا
لكونه ناقصا مبنيا على بناء محتد ومعنى لكونه جمعا متصفا بالفرعية والتنوين
للتمكن في الرواية الاخرى عنه وكذا عند الزجاج اذ لم يبق بعد استمرار الحذف اي
حذف الياء بعد الالف الا حرف واحد مع انه يجب ان يكون بعدها حرفان او ثلاثة

الاسم بعد الاعلال من حذف الياء للجوع وصار على مثال سحاب فيصرف ورُدّ هذا
القول بان الياء المحذوف في حكم الثابت بشهادة بقاء الكسرة فلما حكم ببقاء الياء لاجل
الكسرة وصحّ ان يحكم ايضا ببقائه لمنع الصرف لان كل واحد من الكسرة ومنع الصرف
حكم لفظي ومثله اي مثل جوار في كل ما ذكر نحو أُعَيْمٍ واُشَيْعٍ اذا صُغّر من اعمى في حالتي
الرفع والجر يكون منصرفا على قول لزوال وزن الفعل بحذف اللام وجوبا ويكون التنوين
للصرف وفي حالة النصب يكون غير منصرف وقال سيبويه انه غير منصرف في حالتي
الرفع والجر ايضا لانه وان زال وزن الفعل وجوبا لكن المحذوف في الاول تثبته علة
ولذا منع من الصرف نحو يَعِدُ ويَرى وان زال وزن الفعل بسبب حذف الفاء
والعين منهما والتنوين على قوله عوض واما التركيب فشرط تاثيره في منع الصرف
العلمية ليكون التركيب لازما ولا يكون في معرض الانفكاك وان لا يكون باضافة
ولا اسناد لانه لو كان باحدهما وجب بقاء الجزئين على حالهما قبل العلمية لان له حالة
قبل العلمية فيبقى عليه بخلاف ما لم يكن له حالة قبل العلمية كبعلبك بعد ان يكون التركيب
بين اسمين احترازا عما يكون التركيب من اسم وحرف كخمسة عشر علما فانه ليس له
اتصال الحرف به صار بمنزلة احد حروف الكلمة فلا يظهر حكم التركيب فيه ومن اسم وفعل
لان التركيب حينئذ يكون اسناديا لا من فعلين لانه مرفوض وكذا التركيب
من حرفين مرفوض وشرط حصول تاثيره اي تاثير التركيب ان لا يكون الكلمة متضمنا للحرف
قبل العلمية لانه لو تضمن له لاقتضى عدم انصرافه فحينئذ يمتنع من الصرف وجوبا
لعدم تضمنه الحرف وخمسة عشر علما جاز اعرابه مع منع الصرف وجاز الابقاء على ما
العلمي وقد ذكرنا بيانه قبل واما العجمة فهي كون الكلمة من غير اوضاع العربية
وشرطها علميته في اللغة العجمية بمعنى ان يكون قبل استعمال العرب لها علما وليس هذا
بشرط بل الشرط ان يكون في اول استعمالها في كلام العرب علما سواء كان قبل استعمالها
فيه علما كابراهيم او لا كقالون فانه في لغة الروم اسم جنس بمعنى الجيد ثم جعل علما
لراوي نافع وسمي عيسى لجودة قراءته وانما اشترط ذلك لانه ان لم يقع في اول استعماله في
كلامهم علما كنوز ونحو اللجام والا صار عليه فلا يمتنع من التنوين فيقبل مع الجر فيصير
كالكلمة العربية فان جعل بعد ذلك علما كان كالكلمة العربية علما وشرطها الثاني
كونها زائدة على الثلاثة او متحرك الاوسط كابراهيم وشتر وعند سيبويه والاكثر
النحويين تحركه لا تاثير له في العجمة فنحو لمك منصرف وجوبا كنوح وسواكن وذلك لان

تحركه في المؤنث كسقر انما هو لقيامه مقام الساد مسد علامة التانيث ولما لم يكن العجمي
علامة لا يسد تحركه مسدها بل العجمي لمجرد كونه ثلاثيا سواء كان وسطه ساكنا او لا
يشبه كلام العرب ويصير خارجا عن وضع كلام العجم لان وضع كلامهم على الامتداد
ونحو نوح منصرف في الاكثر لعدم الزيادة على الثلاثة وعدم تحرك الاوسط والمص
نص جار الله في انه اجاز في نحو نوح وترك صرفه مع ترجيح الصرف وجزم الشيخ الرضي
وعبد القاهر بصرفه لما ذكرنا قبل واما الالف والنون فان كانتا في اسم غير صفة
فشرطه اي شرط الاسم الذي فيه الالف والنون العلمية لان الوجه الضروري لشبههما
بالفي التانيث بحيث لا يدخلان بدونه التاء والعلمية تمنع من زيادتها كما تمنع من الحاق
في نحو طلحة نحو عثمان غير منصرف لحصول شرط تاثيرهما وهو العلمية فهما سبب والعلمية سبب
آخر وقيل انما يمنعه سببين في الاسم والصفة كالف التانيث والعلمية شرط انتفاء التاء
وان كانتا في صفة فانتفاء فعلانة وقيل وجود فعلى قيل ليس هذا الشرط مقصودا لذاته بل
الغرض منه انتفاء التاء وقيل بل هو مقصود لذاته واليه اشار بقوله بعد ان كانت فعلى
المؤنث على فعلان في المذكر فيختص فعلان بالصفة فعلى تحقيقا للمضارعة والمشابهة
بينهما وبين الف التانيث من حيث ان صيغة ما فيه الالف والنون مغيرة الى صيغة مؤنثة
كسكران وسكرى كما ان صيغة ما فيه الف التانيث مغيرة عن صيغة مذكره كاحمر
وحمراء فسكران ممتنع من الصرف لوجود الشرط فيه على المذهبين لانتفاء فعلانة ووجود
فعلى وندمان منصرف لانتفاء الشرط فيه على المذهبين لانه يقال لمؤنثه ندمانة ولا يقال
ندمى ورحمن مختلف فيه فعلى المذهب الاول ممتنع لانتفاء فعلانة فيه لانه مختص بالله
تعالى فلا يطلق على غيره حتى يؤنث وعلى الثاني منصرف لانه لم يوجد فيه رحمى واما الف
الالحاق فهي الف تلحق الآخر وجودها اي منفردة غير منضمة اليها غيرها واحترز به عن
الف الالحاق الممدودة لانها للتانيث سواء كانت للالحاق كارطى فانه ملحق بجعفر او لا كقبعثرى
وشرطها العلمية نحو ارطى اذا سمي به فانها بالعلمية تشبه تاء التانيث فتشبه الف
المقصورة من جهة الصورة ومن جهة امتناع التاء وانما احترز عن الممدودة نحو
علباء لانها لم تجعل سببا وان شابهت الف التانيث الممدودة في باب التانيث لكونها
في الاصل الحاقية والمقصورة فان امرها فيه قوي فانها للتانيث وليس منقلبة عن
علامة وتدل على انها اي على ان الالف في ارطى لغير التانيث مجيء ارطاة بالحاق تاء
التانيث فلو كانت الالف للتانيث لما جاز ذلك ومتى ان الاخيران وهما الالف والنون

والالف لا يلحق له بعد ان سببين اصليين بل هما فرعا الف التانيث لان المثنى فرع
المستثنى وقيل انها فرع على ما زيدا عليه ويجوز صرف غير المنصرف للضرورة لان الضرورة
تجوز رد الاشياء الى اصولها والاصل في الاسماء الصرف جوازا مطلقا اي في كل بناء من
ابنيته غير المنصرف نحو اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره خلافا للكوفيين في افعل من كذا فانهم
منعوا صرف افعل التفضيل المستعمل مع من ظاهرة وما تمسكوا انه من ان من مع مجروره كالمضاف
اليه فلا ينون ما هو كالمضاف يبطله لحوق التنوين بخير منه وشر منه فان وجود من فيهما
لا يمنع من لحوق التنوين بهما مع انهما في الاصل افعل ولان الكلام في حال الضرورة وفرق بين
المضاف وما هو كالمضاف ويجوز صرفه للتناسب مثل سلاسلا واغلالا اذا قرئ منونا
فان اواخر الآي يعتبر توافقها وتناسبها كالقوافي ولا يجوز عكسه اي منع صرف المنصرف
للضرورة او التناسب لان الضرورة لا تخرج الاشياء من اصولها وانما تردها اليها واهل
الكوفة جوزوا منع الصرف عند الضرورة للعلمية وحدها من غير سبب آخر لقوتها متمسكين
بقوله وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع فبلغ الجواب ان الرواية شيخي او
وفيه نظر لان يفوقان مرداس منقول ايضا نقلا صحيحا وما احد سببيه كسعاد او
احد اسبابه كاذربيجان العلمية انصرف عند التنكير لما انها لا تكون سببا الا مع ما هي
شرط كالتعريف والتانيث بالتاء لفظا او تقديرا والتركيب والعجمة والالف والنون
في الاسم والف الالحاق او الا مع العدل ووزن الفعل اللذين ليست شرطا فيهما وان كانت
سببا وفيهما معها ان بحسب الاستقراء لا يجتمعان مع العلمية في اسم حتى يقال انه بعد التنكير
يكون ايضا غير منصرف لوجود السببين العدل ووزن الفعل اذ العدل لا يكون الا في
الاوزان المذكورة بالاستقراء وهي فُعال ومَفْعَل كثُلاث ومَثْلَث وفَعَل كسَحَر وفُعَل
كأمس وفُعَل كأُخر وفَعال كقَطام وليست هذه الاوزان من اوزان الفعل فلا يكون مع
العلمية الا احدهما فاذا نكر ما فيه العلمية بسبب بقي بلا سبب او كانت شرطا فيه كاذربيجان
فان فيه العلمية والتانيث والعجمة والتركيب والالف والنون فاذا زالت العلمية زال بانتفاء
الجميع لان المشروط لا يوجد بدون الشرط او بقي على سبب واحد ان كانت سببا ولا يكون
شرطا نحو رب سعاد بقي بلا سبب ورب قطام بقي على سبب واحد الا نحو احمر وسكران
مما كان لفظه مشعرا بالوصف ويكون مع الوصف فيه ظاهرا اذا نكر بعد العلمية فانه
لا ينصرف عند سيبويه مع انها احد سببيه حال كونه اعتبارا اي معتبرا بالوصف الاصلي
او لا اعتبار بها وليس المراد بالاعتبار ان الوصف رجع بعد العلمية حتى يكون معنى رب

احمر شخص فيه الحمرة بل المراد انه كالثابت لكونه اصليا مع زوال ما يضاده من العلمية
وعبد الله حسن منصرف لزوال الوصفية بالعلمية والعلمية بالتنكير واما افعل التفضيل
بعد التنكير بعد العلمية فان كان مجردا عن من الف لام فلا خلاف في منعه مع الوصفية فيه حتى
صار افعل اسما وكذا افعل التأكيد منصرف بالاتفاق لكونه في معنى الوصفية اخفى من افعل
التفضيل وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معناه بسبب وجود العلامة
الدالة عليه وهي من التفضيلية ولا يلزمه اي سيبويه باب حاتم والمراد به ما كان صفة
ثم جعل علما فانه منصرف عند الاخفش لوجوب اعتبار الوصف فيه بعد زواله لكان مثل حاتم غير
منصرف للعلمية والوصفية الاصلية واعتباره يلزم لما يلزم من اعتبار اجتماع المتضادين
معا وهما الوصفية الدالة على العموم والعلمية الدالة على الخصوص في حكم واحد وسبب
الحكم بمنع الصرف لانه يحتاج فيه الى اجتماع السببين ويلزم منه اجتماع المتضادين
في حالة واحدة واما اذا لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد فجاز اعتبارهما كما اذا
حكما بمنع احمر علما على احمر لانه في الاصل صفة وعلى احمر لاجل العلمية بعد حصول
عدم اعتبار المتضادين لكن في حكمين وانصرف احاد وكذا ثلاث ومثلث حال كونه علما
عند الكل النحاة لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل بطلان معنى العدد بسبب العلمية
واذا نكر احاد بعد التسمية فحكمه حكم احمر لامكان اعتبار العدل بعد التنكير في
احاد ولا يمكن اعتباره فيه عند العلمية لانه يلزم من اعتبار العدل مع العلمية
اعتبار الوصفية معها كذلك وكذا اخر وجمع فانه غير منصرف علما عند سيبويه لامكان
اعتبار عدله مع العلمية لانه باعتبار حكم في لفظه فلا يبعد ان يقدر ذلك مع العلمية
بخلاف عدل احاد فانه باعتبار معنى مسماه وطريق تنكير العلم الشخصي ان يتأول بواحد
من الامة المسماة به كهذا زيد ورأيت زيدا آخر فانه اريد به المسمى بزيد فحينئذ صار اسم جنس
متواطئا يدخل فيه كل من سمي به او يكون صاحبه اي صاحب العلم قد اشتهر بمعنى من
المعاني فيجعل بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى لافادته ذلك المعنى كافادة الجنس اياه كقو
قولهم لكل فرعون موسى اي لكل ظالم مبطل عادل محق وليس المراد لكل مسمى بفرعون
ولا مسمى بموسى واما العلم الجنسي فلا يجوز تنكيره بالطريق الاول لان شرطه ان يوجد
الاشتراك في التسمية والمسمى بعلم الجنس واحد لا تعدد فيه ويجوز تنكيره بالطريق الثاني
كما اذا قال قد شبث كل اسامة اي كل بالغ في الشجاعة والتصغير لا يخل بسبب من
اسباب منع الصرف الا العدل والجمع ووزن الفعل ما خلا صدره عن الزائد المطرد

زيادتها في اول الفعل وهو الوزن المختص به فان التصغير في مثله الفعل يخل بالاسباب
لانخرام الصيغة اي صيغة العدل والجمع ووزن الفعل بالتصغير كما في أُحَيْد في
تصغير أُحاد فان التصغير فيه يخل بالعدل لان الوزن معتبر له فيه اخراج كلمة من
وزن الى وزن كما في أُخَر ووزن المعدول اليه بالتصغير لم يبق عدلا نحو مسيجد
في تصغير مساجد فانه انخرم صيغة الجمع بالتصغير لزوال وزنه المعتبر وخضيضم في تصغير
خضم اسم رجل فان صيغة خضم لا يبقى في خضيضم بخلاف أُحيمر وتغيلب فانه لما كان في
صدره زائد من الزوائد المطردة زيادتها في اول الفعل لا تنخرم مثل هذا الوزن بالتصغير
لان صيغة المكبر كانها محفوظة في المصغر اي في احيمر من حيث يمكن الاستدلال عليها بها
الزوائد وهي اي صيغة المكبر في الاول اي في خضيضم مجهولة لا يمكن ان تعرف لانه لا دليل
فيه عليها ثم التصغير لا ينافي الاسمية به من الاسمية لما الوصفية لجواز عليمون وشيئون
بالجمع بالواو والنون مع امتناع ذلك الجمع في مكبرهما لان الجمع بالواو والنون انما
يكون للعلم من ذوي العلم او للصفة منه ومكبرهما ليس بعلم للعالم ولا صفة له بخلاف
المصغر فانه صار بالتصغير صفة ولهذا الذي ذكر من اسمية الاسم بالتصغير لما الصفة
قيل يمتنع صرف أُدَيْر اعتدادا بالصفة العارضة في التصغير لان التصغير وضع
مستانف كما اعتد بالصفة العارضة في كوز رباح لكونه وضعا مستانفا كما ذكرنا مع صرف
مكبره وهو أَدْوَر لعدم كونه وصفا ومثل خليق اي حقيق خرج قوله ثم التصغير بان يكون
التصغير بالعلمية لان التصغير يجعل الاسم صفة وهي تضاد العلمية كالتنبيه فانها تخل
بها ايضا ويجعل الاسم صفة الا انهم لم يفرقوا بين المصغر والمكبر في اعتبارها اي في
اعتبار العلمية فقالوا هذا طليحة غير منصرف كما قالوا هذا طلحة غير منصرف واهملوا فيه
منها لان المصغر كانه جعل المصغر جزءا ولقبا لما كان المكبر علما له وحق لا يبقى الوصف
فيه لطريان العلمية عليه لان جعله المصغر وصفا له اي لاجل التصغير مجهولا حتى لا يدل
على تعيين الذات كغاربه وحسن فانهما يدلان على شيء له الغرو والحسن بخلاف طليحة
فانه يدل على ما دل عليه طلحة مع زيادة وصف بالحقارة فلا يكون على هذا التصغير منافيا
للعلمية بخلاف النسبة لان المنسوب والمنسوب اليه متغايران فان قولنا هاشم مثلا علم لمعين
وقولنا هاشمي وصف لآخر منسوب اليه فلا يبقى علما ولا يدل على موصوف معين ولهذا
لا يجعل المصغر ويجعل المنسوب والكلمات المتهجى بها في اوائل السور يمكن جعلها
اسماء لها اي لاوائل السور لانه يمكن جعلها حروفا ملتقطة من كلمات فانه قيل ان معنى الم

انا الله اعلم ومعنى المص انا الله اعلم وانفصل فما له ثلاثة ولا يتيسر فيه
الاعراب كحمعسق والمر محكي ليس الا الحكي ولا يجوز فيه الاعراب والا لزم
ان يجعل خمس كلمات اسما واحدا واما ما ثلاثة فيه الاعراب ولا يلزم من اعرابه محذور
وهو على ثلاثة اقسام واشار اليها بقوله ما يكون اسما مفردا كص ونحوه كنون وق
او يكون اسما على مجموعها على زنة مفرد كطس بوزن قابيل وكذا طاسين ميم
يجعلها اسما واحدا كدارابجرد لما كانا على زنة واحد عدا اسما واحدا ثم الى
اليها فكان التركيب بين اثنين لا بين ثلاثة كدارابجرد فسائغ وجائز فيه اي فيما
ثلاثة منه الاعراب والحكاية فيترك سواكن على حالها واما جواز فيه الحكاية
لانها كلمات حقها ان يوقف عليها لكونها مقطوعة عما بعدها من حيث
المعنى وسائغ فيه الاعراب لانه اسم مفرد قابل للاعراب او بمنزلة مفرد مع
منع الصرف للعلمية لكونها اعلاما لاوائل السور والتانيث اي تاويل
السورة وعليه اي على الاعراب ومنع الصرف قول يذكرني حاميم والرمح
شاجر فهلا تلا حاميم قبل التقدم ثم المعرب كله نوعان ومنها الاسم المتمكن
والفعل المضارع اما ان يستحق الاعراب على سبيل الاستبداد والاستقلال
او على سبيل التبع لغيره والمستبد بالاعراب اما مرفوع او منصوب
او مجرور او مجزوم وهذا بيان ذلك المستبد المشتمل على هذه الانواع من
المعربات المرفوع وانما قدمه لانه جزء من الكلام بخلاف المنصوب فانه
فضلة وهو من الاسم انواع منها اي من هذه الانواع الفاعل وهو ما كان
المسند اليه من فعل من بيان للموصول الذي هو اللام في المسند والضمير
في اليه عائد الى الموصول الاول وهو ما فيه او ما كان او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل
ويلاقيه في الاشتقاق كاسم الفاعل والمفعول وكل ما عليه ان يذكر او معناه وهو
ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون مثله يلاقيه في الاشتقاق كالظرف لان العامل عند
في الاسم المرفوع بعد الظرف هو الظرف كما بين ذلك في العامل المعنوي لقيامه
مقام العامل المقدر وعند الاكثرين العامل هو الفعل المقدر واسم الفاعل لا
الظرف لانه جامد مقدما عليه احتراز عن تقدم متوهم يظن ان زيد في نحو زيد قام مسند الى
قام ولا يجب الاحتراز عنه لانه انما يجب الاحتراز عن الشيء الذي لم يكن من جملة المحدود
ويكون داخلا في الحد وقام وحده في المثال ليس بمسند الى زيد بل مسند الى الضمير فيه

مسند اليه ولا يصدق عليه مع الضمير انه فعل او شبهه فيقوله من فعل او شبهه خرج

امثاله وقوله ابدا تاكيد للتقدم او احتراز عن خبر المبتدأ اذا قدم على المبتدأ كو

قام زيد فزيد فاعل لصدق تعريفه عليه ولا يكون الفاعل الا واحدا لمنع انه لا يكون

ارتفاع اسمين مختلفين بجهة الفاعلية لفعل واحد من غير عاطف او المسند من الفعل

وشبهه الى الفاعل لا يسند مرة اخرى الى فاعل آخر وذلك لانه اذا اسند الى الفاعل

تم الاسناد فلو اسند معه الى شيء آخر لزم ان يكون الاسناد تاما وغير تام ولان نسبة

الفعل الى الفاعل على جهة الاسناد والاسناد لا يختلف فلا يتعدد الفاعل بخلاف نسبته

الى المفعول فانه على جهة التعلق والتعلق يختلف جهاته اذ قد يتعلق الفعل بالمفعول

على انه الذي فعل او فعل به او فعل فيه او فعل معه او فعل لاجله وقولهم قام الزيدان

مثلا سواء كان الفاعل هو الزيدان متعددا وليس واحدا فاجاب عنه بقوله فالمسند

اليه المجموع لا كل واحد منهما فان جهة الاسناد لما لم يختلف كان الزيدان متحدين في

اسناد الفعل اليهما حتى جاز التعبير عن المتعدد بلفظ واحد فالفاعل كله والمفعول

فانهما لما كانت متعلقة في المعنى ومختلفة لا يجوز ان يعبر عنها بلفظ واحد واما قوله

تواهق رجلاها يداها وراسه لها قتب خلف الزميلة رادف فيمن روى يداها بالالف

فان الفاعل فيه متعدد في الظاهر على هذه الرواية واما فيمن رواه بالياء فليس فيه اشكال

تعدد فقيل ان الفاعل لما لم يتميز عن المفعول بالذات بل بالوضع وفي اللفظ لكون الفعل

وهو تواهق مما يستوي فيه الطرفان وهما الفاعل والمفعول لا يستوي نسبة

الفعل اليهما بحيث ينعكس عكسا سواء لان باب فاعل موضوع لانقسام الفاعلية

والمفعولية في اصله لفظا مع الاشتراك فيهما معنى كما في ضارب زيد عمرا فانه يصح

ان ينعكس ويقال ضارب عمرو زيدا من غير تفاوت في المعنى رفع الفعل الاسمين معا

بعد على توهم الفاعلية فيهما معا لما كانت الفاعلية تصح في كل

واحد منهما على البدل والمعدول به اي بالبيت الى غير ذلك الوجه

الذي هو ان رفع الاسمين على التوهم ندحة وسعة للمساغ والجواز

لجواز ان يقال ان يداها مفعول تواهق على لغة من جعل التثنية في الاحوال

الثلاثة بالالف او يقال انه فاعل فعل محذوف اي تواهقها يداها او خبر مبتدأ

محذوف اي المتواهقان يداها ولا يكون الفاعل الا بعد الفعل لان

تصور الفعل مما يستعقب تصور الاسناد لان الفعل يدل على الحدث والزمان

وتسمية

2

[illegible]

تحرير المداد على القرطاس

وتبيين ذلك الحدث الى شئ وهو المراد من الاسناد وتصور الاسناد مما يستعقب تصور ما اليه الاسناد
لان النسبة تستدعي المنسوب اليه فذكر الفاعل بعد الفعل ليكون الوضع مطابقا وإذا تقدم
الفعل بالتقديم او بالتأخير لكان فاعلا ان كان معرفة او مابحث مجازا بان يكون نكرة مخصصة عنا
المعرفة لم يكن الا مبتداء لفظا لانه لا يجوز ان يكون فاعلا لفظا لانه لا يتقدم على الفعل
وتقديرا لانه لا حاجة الى تقدير ما جيء لكونه حاصلا على شرط المبتداء من تعرفه او تخصصه ولا يفوت
مزية التقديم والتأخير لانه لا يخرج ملجئ اليه نحو زيد او رجل من بني تميم خرج وان كان نكرة
محضة غير متخصصة بشيء من المخصصات لم يكن مبتداء الا لفظا ويكون في التقدير فاعلا ولولا
هذا التقدير لم يصلح جعله مبتداء بوجه ما لفوات شرط كونه مبتداء وهذا اقوى قوله
ولا يسوغه اي لا يجوز كونه مبتداء الا نية التقديم والتأخير نحو رجل جاءني اي جاءني رجل لا
رجلان فانه يفيد التخصيص بواسطة التقديم وان لم يصلح للفاعلية وذلك مع الضمير المنفصل
شائع فيه لا قوله ان اي يجوز ان يكون مبتداء لفظا وتقديرا ويكون الكلام جاريا على الظاهر
من غير تقدير تقديم وتأخير ويكون المراد تقوي الحكم ويجوز ان يكون مبتداء لفظا
ويكون في التقدير موخرا نحو انا ضربت وانت ضربت وهو ضرب فانك لو اخرت ضمير هو
لم يكن هو فاعلا لان ضمير الفاعل لا ينفصل الا اذا جرى الفعل على غير ما هو له في موضع لا التاكيد
او لما تقدم على هذا الضمير لفظ يلاكو ما ضرب الا هو ولما لم يكن فاعلا احتمل التقديم على
الفعل فاذا اخر هو صار كان له احتمال التقديم بان يقال كان اصله ضرب هو فقدم للتخصيص
واحتمال الابتداء من غير تقدير تقديم وتأخير لكونه في موضع الابتداء مع كونه على شرطه وهكذا
الشان في انا ضربت وانت ضربت ومنه قول المتنبي يضب انا ضيفته من جرش الضب اذا جاع
من بين الاعر اللكل وهو انا مبتداء لفظا لا تقديرا لانه يفيد التخصيص ولا يحصل التخصيص
الا بواسطة التقديم والتأخير كما في الاول وفي الاول فائدة انما تفيد تقوي الحكم لان المبتداء
لكونه مبتداء يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده شيء له صلاحية الاسناد
الى المبتداء صرفه المبتدا الى نفسه فينعقد بينهما حكم ثم لما كان ذلك الخبر متضمنا لضمير صرفه
ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا فتقوى الحكم بذلك ولا اصل في الفاعل ان يلي الفعل
بحيث لا يقع بينهما من مقتضيات الفعل شيء لانه كالجزء منه اي من الفعل لشدة احتياج
الفعل الى الفاعل فالاصل ان لا يقع بينه وبين الفعل ما لم يكن من لوازمه يدل على ذلك اي على
كونه كالجزء من الفعل تسكين لام الفعل في ما ذكر اسكان اللام في نحو ضربت اي في الفعل المتصل
به الضمير المرفوع المتصل المتحرك ولو لم يكن الفاعل كالجزء ولا يستعمل الا اذا كان ضميرا متصلا

لم يسكن اللام لانه انما يسكن رفعا لتوالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة
ووقوع اعراب الفعل بعده اي بعد الفاعل في يفعلان واخواته لا رابعه فلو لم
يكن الفاعل كالجزء من الفعل لم يقع اعرابه بعد فاعله وفي لا العين في نحو قوله
فانه حذف الواو من قوله لالتقاء الساكنين فلما حركت اللام بواسطة ضمير الفاعل
وهو الالف بقي الواو لزوال التقاء الساكنين بالحركة اللازمة ولم يرد لا قل
الحق لان اللام وان كان لا يحل فيها الحركة الا ان حركتها عارضة لان الكلمة
الثانية منفصلة ليست كالجزء من الكلمة الاولى وفي بقي اللام لازما فمن يقول
برد اللام نظرا الى ان الحركة كاللازمة لانها لا تحل الا لالف التي بعدها وهي كالجزء
من الكلمة ومن لم يرد اللام وقال رمتا وهو الاكثر نظر الى ان اصل
هذه التاء السكون بخلاف اللام في قولا فان لا اصل فيه الحركة وتثنيته
اي تثنية الفاعل وجمعه لتثنية الفعل وجمعه يعني اذا اريد تكرير الفعل
مرتين او اكثر ثني الفاعل وجمع في نحو القيا فان المراد فيه الق الق فثني
الفاعل لاجل تكرير الفعل مرتين ونحو رب ارجعون جمع الفاعل لتكرير الفعل
مرارا قال ابو عثمان اراد رب ارجعني ارجعني ارجعني لان المقام
يقتضي مزيد المبالغة بالرجوع وتانيث الفعل لتانيثه اي لتانيث الفاعل
في نحو ضربت هند فلو لم يكن الفاعل كالجزء من الفعل لم يؤنث الفعل
لاجل تانيث فاعله وتنزلهما منزلة كلمة واحدة في حبذا فان الفعل مع فاعله
في حبذا جعل كاسم واحد وكفعل واحد ولهذا لم يجز تانيث ذا وتثنيته
وجمعه والغاء الفعل معه اي مع الفاعل في باب ظننت ولو لم يكن
الفاعل كالجزء منه لم يحكم بالغائه معه والغائه معه اي مع الفاعل
في نحو قوله فكيف ولو مررت بدار قوم ٭ وجيران لنا كانوا كرام فان الزائد
هو كان وحده ولكن لما كان الفاعل كالجزء منه حكم بزيادتهما معا
والنسبة اليهما جميعا وان كان المراد النسبة الى الفعل وحده في نحو
فاصبحت كنتيا واصبحت عاجنا ٭ وشر خصال المرء كنت وعاجن فانه اجري
كان مع فاعله مجرى اسم واحد ونسب اليه والمراد النسبة الى لفظ كنت
فاذا قدم عليه اي على الفاعل غيره كان في النية والتقدير مؤخرا عنه بناء
على هذا الاصل ومن ثمه اي ومن اجل ان غيره مؤخر عنه في النية
جاز

جاز ضرب غلامه زيد بعود ضمير المفعول الى الفاعل المؤخر عنه لانه وان كان
مؤخرا لفظا الا انه مقدم تقديرا فلا يلزم الاضمار قبل الذكر وامتنع عند غير ابن جني
والاخفش ضرب غلامه زيدا بعود ضمير الفاعل الى المفعول المؤخر عنه لانه اضمار
قبل الذكر لا يجوز الا في ضمير الشان لغرض تعظيم القصة او في الضمير الذي يجب تفسيره
بعده واما نحو قوله جزى ربه عني عدي بن حاتم ٭ جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
احتج الاخفش وابن جني بهذا البيت على جواز ضرب غلامه زيدا فان الضمير
في ربه وهو فاعل عائد الى المفعول المؤخر عنه وهو عدي بن حاتم فاجاب عنه
بقوله فمحمول على الضرورة وكلامنا في سعة الكلام او محمول على ان الضمير للمصدر
المدلول عليه بلفظ الفعل اي جزى رب الجزاء ووجب تقديمه اي تقديم الفاعل
بعد ان كان جائز التاخير على المفعول اذا انتفى الاعراب فيهما لفظا اي انتفى
لفظا الاعراب لا تقديرا وانتفى القرينة الدالة على فاعلية احدهما سواء كانت
القرينة لفظية نحو ضربت موسى حبلى وضرب موسى عيسى الظريف وضرب
فتاه موسى او معنوية نحو اكل الكمثرى عيسى نحو ضرب موسى عيسى فانه لما
انتفى لفظا الاعراب فيهما والقرينة وجب ان يكون كل واحد منهما في مركزه
ليتميز احدهما عن الاخر بالمركز الاصلي او اذا كان الفاعل ضميرا متصلا
فانه حينئذ يجب تقديمه على المفعول لئلا يصير المتصل منفصلا سواء كان
المفعول ظاهرا او مضمرا منفصلا او متصلا نحو ضربت زيدا وما ضربت الا
اياك وضربتك ووجب تاخيره اي تاخير الفاعل اذا كان المفعول ضميرا متصلا
وهو اي الفاعل غيره ضمير متصل نحو ضربك زيد اما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا
متصلا فيجب تقديم الفاعل كما ذكرنا ولا يلزم فيه صيرورة المفعول المتصل
منفصلا عن عامله لان الفاعل لما كان ضميرا متصلا صار كبعض حروف
الفعل او اذا اتصل به اي بالفاعل ضميره اي ضمير المفعول نحو ضرب زيدا غلامه
فانه يجب تاخير الفاعل عند غير الاخفش وابن جني لئلا يلزم الاضمار قبل
الذكر واذا اردت قصر الفاعل اي فعل الفاعل على المفعول بالنفي والاستثناء
فالاولى تقديم الفاعل وفي عكسه وهو قصر المفعول على الفاعل الاولى
تقديم المفعول لان هذا من باب قصر الصفة على الموصوف والصفة
المقصورة ليست هي الفعل مطلقا بل الفعل الصادر عن الفاعل الواقع

على المفعول فتقصرها على الموصوف فلم تامرنا لا يجىء نحو ما ضرب زيد الا عمرا
فان ضاربية زيد محصورة في عمرو اي ليس زيد ضاربا لا حد الا لعمرو واما
مضروبية عمرو فعلى الاحتمال يجوز ان يكون مضروبا لغير زيد ايضا وما ضرب
عمرا الا زيد فان مضروبية عمرو مقصورة على زيد اي لم يضربه الا زيد
وضاربية زيد باقية على الاحتمال قطعا والتركيب كذلك وانما اي ان
تقدم الفاعل في الصورة الاولى وتقدم المفعول في الصورة الثانية واجب
مع انما نحو انما يضرب زيد عمرا او انما يضرب عمرا زيد لان التاخير هنا
ملبس لانه لا يتميز المقصور عن المقصور عليه الا بالتقديم والتاخير
فانك اذا قلت انما يضرب زيد عمرا كان ضاربية زيد محصورة في عمرو و
مضروبية عمرو على الاحتمال ولو قدمت المفعول هنا وقلت انما يضرب
عمرا زيد كان فيه انعكاس المعنى بخلافه اي بخلاف التاخير مع الا اي
فيما ضرب زيد الا عمرا فان كل ما وقع بعد الا من الفاعل والمفعول
فالحصر فيه سواء قدم مع الا على الاخر او لا وذلك لانك اذا بلات
في ما ضرب الا عمرا زيد ان زيدا مقدم معنى وان المراد ما ضرب زيد الا عمرا
لم ينعكس المعنى واما ان ابديت ان عمرا وزيدا مستثنيان معا والمراد
ما ضرب احدا احدا الا عمرا زيد اختل المعنى لان مضروبية عمرو حينئذ ضارب
مختص بزيد وكان المصنف لا يجوز ذلك لان استثناء شيئين باداة واحدة
بلا عاطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء واما اذا قدم
الواقع بعد الا على الاخر بدون الا فيمال في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب
زيدا الا عمرا زيد فينعكس وللتعليل الذي ذكره المصنف اختار التقديم
في الصورة الاولى وحكم بوجوبه في الصورة الثانية وابن الحاجب حكم بالوجوب
في الصورتين قال ابن مالك حجة من منع تقديم المحصور مطلقا حمل الحصر
بالا على الحصر بانما لا يجرى الحصر على سنن واحد ويضمر الفاعل اما مضمرا
منفصلا اذا فصل بينه وبين عامله بالا لفظا او تقديرا لان الاتصال
مع الانفصال متعذر نحو قوله قد علمت سلمى وجاراتها ما قطر الفارس الا انا
مثال للفصل بالا لفظا وقوله الا تمراانا الذائد الحامي الذمار وانما يدافع عن
احسابهم انا او مثلي مثال للفصل بالا تقديرا اذ التقدير لا يدافع عن
احسابهم

احسابهم الا انا او اذا اضمر العامل في الفاعل نحو اذا انت لم تفعل كذا فافعل كذا
عند الاكثرين الفعل محذوف اي اذا لم تفعل تحذف الفعل وهو تفعل لذكر مفسره
بعده وجعل الضمير المستتر فيه بارزا منفصلا او اذا جرى الفعل على غير ما هو اي
الفعل له في موضع يلتبس في ان الفعل لما هو له او لما جرى عليه والمراد بالجري
ان يكون الفعل نعتا او حالا او صلة او خبرا لشيء ويكون في الحقيقة لشيء آخر
نحو زيد عمرو يضربه هو فان يضربه جاز ان يكون لزيد وان يكون لعمرو والزيدان
العمران يضربانهما هما فالتزم ابراز الضمير ليكون علما على ان الفعل للاول دون
وذلك لان الاستكنان هو الاصل لان المستكن اخصر فالعدول عنه الى ابراز
علامة لذلك والتزم ذلك اي اضمار الفاعل منفصلا في الصفات الجارية على غير
من هي له كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوبة مطلقا اي سواء
كان في موضع يلتبس او لا يلتبس نحو هند زيد ضاربته هي وانما التزم في الصفات
مطلقا ولم يلتزم في الافعال الا في موضع اللبس لان الصفات تنقص في القوة
عن الافعال فلا يلزم من تحمل الافعال ضمائر ما ليست جارية عليه مع قوتها
تحمل الصفات مع ضعفها الا ان يكون الفاعل قد اضمر على شريطة التفسير
فان ابراز الضمير حينئذ غير ملتزم لان ذكر التفسير بعده بمنزلة ابرازه لان
المظهر اقوى من المضمر نحو قوله قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول
معنى غريمها فان ممطول ومعنى موجهان الى غريمها فاعمل الثاني كما هو مذهب
البصريين فيكون ممطول جاريا على عزة لانه خبره وهو للغريم لان الممطول هو
الغريم وليس في البيت تنصيص على المراد لجواز ان يكون غريمها مبتدا ثانيا
وممطول خبره مقدما عليه ومعنى خبر بعد خبر او حال من الضمير في ممطول ويكونان
جاريين على ما هما له وقوله وان امرا اسرى اليك ودونه من الارض
موماة وبيداء سملق لمحقوقة ان تستجيبي دعاءه وان تعلمي ان المعان
موفق محمول على الضرورة اي ضرورة الشعر لان حقه ان يقول لمحقوق
انت لانه جار على امرا وهو في المعنى للمخاطبة او يضمر الفاعل مستكنا
اما استكنانا لازما بحيث لا يجوز ابرازه وهو في اربعة افعال نحو افعل امرا
للمخاطب وافعل فانه مسند ابدا الى ضمير المتكلم مستكنا فيه لانه موضوع للمتكلم
فلا يكون مسندا الا الى ضميره ولا يكون الا مستكنا لان صيغة الفعل تشعر به فلا حاجة

الى ابرازه وتفعل حكمه حكم افعل ونفعل للمخاطب لا للغايبه وكذلك يلزم
في اسمآء من فعل مطلقا فانها لا تسند الى مظهر ولا الى بارز واما ما يظهر في
نحو اسكن انت وزوجك فتاكيد للمستتر لا فاعل او استكنانا غير لازم وهو في
فعل الواحد الغايب في الماضي والمضارع مذكرا كان او مونثا نحو فعل ويفعل
في المذكر وفعلت وتفعل في المونث وفي الصفات الجاريه على ما هي له نحو زيد
ضارب وكذا في الظرف عند ابي علي وانما لا يلزم الاستكنان فيها لانه كما
يستتر الفاعل فيها فيظهر ويضمر منفصلا نحو ضرب زيد وما ضربت الا هي واقايم
الزيدان وما قايم هما او يضمر الفاعل متصلا بارزا وهو فيما عدا ما ذكرنا
من مواضع كونه منفصلا وكونه مستكنا نحو فعلت وفعلنا وقد يضمر الفاعل
لتقرره في النفوس بان مثل هذا الفعل لا يتاتى الا منه نحو قولك خلق كل
شي فانه تقرر ان هذا الفعل لا يصدر الا منه تعالى وارتفاع اللبس عند قرينة
داله عليه نحو اذا كان غدا فاتني اذا نصبت غدا على الظرفية اي اذا وقع
ما نحن عليه من السلامة وغدا متعلق بكان ان كانت تامة وبمحذوف ان
كانت ناقصه اي اذا كان ما نحن عليه واقعا في غد واما اذا رفعت غدا
على انه فاعل فلا يكون الفاعل مضمرا ومنه اي مما اضمر الفاعل لتقرره في النفوس
قوله لعمرك ما يغني الثرا عن الفتى اذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر اي
اذا حشرجت وتقعقعت النفس ومنه قوله تعالى لقد تقطع بينكم فيمن قرا بالنصب
اي بنصب بينكم اي تقطع الامر فاضمر الفاعل لتقرره في النفوس ومن قرا برفعه
يكون فاعل تقطع اي تقطع وصلكم وفي المثل فلم خلقت ان لم اخدع الرجال
اي لم خلقت اللحية ومتى كان الفاعل ضميرا مستترا لمونث او ضميرا بارزا
لتثنين من المونث لا غير اي لا ضميرا بارزا للجمع المونث فانه لا يلزمه التاء
نحو الهندات فهن حقيقيا كان المونث او غير حقيقي لزم التاء في فعله
الماضي والمضارع اذا كان متصرفا للدلالة بتانيث الفعل على تانيث الفاعل
الذي هو كالجزء من الفعل مع خفاء المضمر المستتر وانما لم يلحق علامة التثنية
بالفعل ليدل على تثنية الفاعل لان التثنية غير لازمة لجواز افتراقهما
بخلاف التانيث فانه لازم في المعنى الا ترى ان المراة لا تصير رجلا اما اذا
كان الفعل غير متصرف فلم يلزم التاء فيه عند ذلك نحو نعم وبئس بل كل

واحد

واحد من اثبات التاء وحذفه فصيح لمشابهته بعدم التصرف الحرف نحو هند قامت
والهندان قامتا والشمس طلعت فان الفاعل في المثال الاول ضمير مستتر لمونث
حقيقي كما انه في الثالث ضمير مستتر لمونث غير حقيقي وفي الثاني ضمير بارز للتثنية ومتى
كان الفاعل مظهرا او مضمرا منفصلا مونثا لم يلزم التاء في فعله المتصرف لوجود
صيغة المونث الدالة على كونه مونثا الا عند المونث الحقيقي حال كون الحقيقي
يلي الفعل اي لا يكون بينهما فصل حال كونه من الادميين اذا كان واحدا او مثنى
لا غير فانه ح يلزم التاء في فعله نحو عرفت هند وعرفت الهندان بخلاف عرفت
الهندات فانه لا يلزم التاء في فعله لان التانيث الطاري على الجمع ازال حكم
التانيث الحقيقي وجاز طلع الشمس لكون المونث غير حقيقي وجاز حضر القاضي
اليوم امراة لان المونث الحقيقي لا يلي الفعل لوجود الفصل بينهما فلا يلزم
التاء في فعله لانه اذا بعد الفاعل من الفعل ضعف قوته في استدعاء لحوق
التاء به وجاز سار الناقة لان المونث من غير الادميين فانه لما يتميز غير
الادمي بعضه عن بعض لا يحتاج في الصورة الا بقصد تانيثه وتذكيره
قصد الحقيقي في الادمي فاشبه غير الحقيقي وان كان المختار في الصور
الثلث لحوق التاء لئلا يظن من اول الامر بان الفاعل مونث وقد ينظر
لان القراء اجمعوا على ترك العلامة في قوله تعالى وجمع الشمس والقمر
وهم لا يجمعون على غير المختار اللهم الا ان يقال مراده المختار في الصورتين
الاخيرتين ونحو فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها اعتراض
بان ابقل مسند الى ضمير المونث وهو الارض مع عدم لحوق التاء به فاجابه
بقوله متاول بان الارض بمعنى الموضع وهو مذكر فاجرى مجراه وعكسه اي عكس
هذا التاويل بان يؤول المذكر بمعنى المونث اتته كتابي فاحتقرها فان الكتاب
مذكر مع لحوق التاء بفعله وتاويله بان الكتاب بمعنى الصحيفة واعلم انه اذا
جعل ما فيه علامة التانيث علما لمذكر حقيقي لا يجوز لحوق التاء بفعله فلا يقال قامت
طلحة لان التذكير الحقيقي الطاري عليه ابطل اعتبار حال تانيثه لفظ غيره وهو
لحوق التاء بفعله ولا يبطل اعتبار حال نفسه في منع الصرف والمونث
الحقيقي ما بازائه ذكر سواء كان فيه علامة التانيث كامراة او لا كعناق في
الحيوان لا لفظ غيره نحو النخلة فانها وان كان بازائها ذكر لكنها ليست بمونث

العلاقة صح

حقيقي لانها ليست بحيوان وغير الحقيقي ما يرجع الى الاصطلاح فما ليس بازائه ذكر
من الحيوان فمنه اى فمن غير الحقيقي ما في لفظه شيء يدل على التانيث وهو ان يكون
جمعا غير ما جمع بالواو والنون مذكرا كان واحده او مؤنثا حقيقيا كالهندات
او غير حقيقي كالغرفات والرجال فان هذا الجمع مؤنث غير حقيقي لكونه بالتانيث
بالتاويل وهو كونه بمعنى الجماعة وهذا التانيث الطارئ ابطل التانيث الحقيقي
والتذكير الحقيقي في نحو الزيدون لبقاء لفظ المفرد فيه فلم يبطله احترازا له و
اعلم انه لو قال بدل قوله غير ما جمع بالواو والنون غير الجمع المذكر السالم
لكان اولى لان حكم البنين حكم الابناء مع انه بالواو والنون او يكون آخره
تاء ينقلب هاء في الوقف مفتوحا ما قبلها نحو طلحة او يكون آخره الفا زائدة
اما مقصورة رابعة والوزن اى وزن ما فيه الالف المقصورة الرابعة فعلى
بضم الفاء وفتح العين نحو شعبى او سكونها اى سكون العين نحو بشرى
او فعلى بفتح الفاء والعين نحو جمزى وبشكى مطلقا اى هذه الاوزان
الثلثة مختصة بالف التانيث مطلقا لان الالف فيها لا يجوز ان يكون للالحاق
والا لوجب ان يكون لها اصول مماثل لها وليس لها فيها مماثل لعدم وجود
فعلل ولا فعلل او الوزن فعلى كسلمى او فعلى كذكرى بفتح الفاء في الاول
وكسرها في الثاني وسكون العين فيهما اذا لم يكن الالف فيهما للالحاق احتراز
عما يكون الالف فيه للالحاق نحو ارطى والمعزى او مقصورة فوق ذلك
اى فوق الرابعة ما ليست فيه الالف للالحاق نحو سفرجل كحبنطى فان
الالف فيه للالحاق لا للتانيث والمراد بنحو سفرجل بناء فعلل من الابنية
الرباعية للخماسي لانها قبل الالف لابد ان يكون مفتوحا ومن هذه الابنية
لا يكون ما قبل الآخر مفتوحا الا في نحو سفرجل الا في نحو قبعثرى فان
الالف فيها ليست للالحاق لكونها سادسة ولا بناء فوق الخماسي فيلحق
ولا للتانيث ايضا لمجيء قبعثراة وقبل الالف فيه للالحاق قال السيرافي
قد زعم بعض الناس ان قبعثرى لو كان في الكلام سداسي اصلا لكان
ملحقا به ودليل انها ليست للتانيث في نحو ارطى ومعزى وحبنطى
وقبعثرى لحوق التاء نحو ارطاة وقبعثراة والف التانيث لا يلحق
التاء به او صرفه لا يمتنع الا نحو علقى ومعزى ونحوها فان صرفه

دليل على انها ليست للتانيث وحق التركيب ان يذكر في مقام نحو الاول
لفظه او لا يذكر نحو الثانية واما ممدودة والوزن غير فعلاء وفعلاء
بسكون العين والفاء غير مفتوح اى يكون مضموما او مكسورا فان الفها
للالحاق نحو علباء وحشاء واما غيرها كالقصباء والسوداء وذحفاء
فالفها للتانيث وعنه ما ليس كذلك اى ليس في لفظه شيء يدل على التانيث نحو
ارض فيرجع به التانيث اى ان يسمع فيه تصغيره بالتاء او في صفته او فعله
نحو اريضة بتصغير ارض مبقلة في صفته بالتاء وانقلعت الارض في فعله
بالتاء ويجيء الفاعل رافعه مضمر على سبيل الجواز قيل الاضمار ان يحذف
الشيء ويبقى عمله والحذف ان يحذف ولا يبقى عمله ولذلك قال مضمر
ولم يقل محذوف لبقاء عمله كقولك لمن قال من فعل تحقيقا او تقديرا اى
قولا محققا مصرحا به او قولا مقدرا زيد فزيد على قوله فاعل فعل محذوف
اى فعل زيد ويجيء هذا الفعل ظاهرا كقوله تعالى بل فعله كبيرهم بعد قوله تعالى
من فعل هذا بآلهتنا يا ابراهيم وقوله تعالى ولئن سالتهم من خلق السموات
والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وعلى اى على ما كان السؤال فيه
مقدرا قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال فيمن قرأ يسبح مفتوحة
الباء كان سائلا يسال من يسبحه فقال له رجال اى يسبحه رجال وعلى
ما كان السؤال فيه محققا قوله ولئن سالتهم من خلق السموات والارض
ليقولن الله اى خلقهن الله ويلزم ذلك الاضمار اذا فسر ذلك
الرافع المضمر بظاهر وانما يلزم الاضمار لان الغرض من حذفه والاتيان
بالظاهر الابهام ثم التفسير ومع اظهاره لا يبقى هذا الغرض نحو هل زيد
خرج فان زيدا فاعل فعل يفسره هذا الظاهر ولا يجوز ان يكون مبتدأ وخبره
خرج مراعاة لاصل هل لانها في الاصل بمعنى قد بدليل استعمالها على الاصل
كقوله تعالى هل اتى على الانسان وقد من لوازم الفعل ولا يجوز اختيارا هل زيد
خرج لا على كون زيد مبتدأ ولا على كونه فاعلا لفعل مقدر فلو جاز مثله في
كلامهم على استكراه قدر الفعل مراعاة لاصله ويجوز هل زيد خارج اختيارا
لان هل اذا لم تجد فعلا تسلت عنه ذاهلة ونحو اذا السماء انشقت
اى اذا انشقت السماء فالسماء فاعل فعل محذوف على الاضمار ولو ذات

بسواد لطهتني فلانة مرفوع بانه فاعل فعل محذوف مضمر لان لو سواء كانت
للشرط او للتمني لا يدخل على الاسم فان كان للتمني فلا يحتاج الى جواب وان كانت
للشرط فجوابها محذوف اي لهان علي وان ذو لوثة لانا اي ان لان ذو
لوثة والضابط انه يلزم اضمار رفع الفاعل بعد كل لفظ داخل على اسم مرفوع
لا يليه الا الفعل كحرف الشرط وحرف التحضيض اذا كان لا كلك الفعل مفسر
اما صريح من جنس المضمر كما مر مثله واما حرف متضمن لمعنى الفعل مثل ان الموصوفة
للتحقيق بشرط ان يكون خبرها في صورة الفعل المقدر ليكون ان مع الفعل كالفعل
الصريح المفسر والى هذا القسم اشار بقوله ومنه ولو انهم صبروا اي لو ثبت
لان ان المفتوحة تدل على الثبوت والتحقيق فكانت ان مع صبروا وهو
في صورة الفعل المضمر لانه ماض كالمقدر كالمفسر الصريح فاجريت ان مجراه
اي مجرى المفسر الصريح في لزوم الاضمار والفاعل اذا كان فاعل نعم
او بئس وهما للمدح العام والذم العام بمعنى انهما لا يدلان على خصوص
الخصلة التي بها المدح والذم وانما يدلان على مطلق الحصول المدح والذم
انشاء اي انهما لانشاء المدح والذم فاذا قلت نعم الرجل زيد فانما تنشئ
المدح وتحدثه بهذا اللفظ وليس المراد ان المدح موجود في الخارج في احد
الازمنه وانت تقصد مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا التزم في
هذا الفاعل ان يكون مضمرا قبلهما لان المراد من المدح والذم هنا المبالغة
فاضمر الفاعل قبلهما ليرغب النفس في طلبه مفسرا بنكرة منصوبة على التمييز
ليسهل على الطالب فهم معناه ويدرك جهة المدح منها موضحا هذا المضمر
لابهامه باسم معرفة او نكرة مخصصة وكان عليه ان يذكر ذلك لان التعريف
هنا ليس بشرط مرفوع وسيجيء بيان رفعه مجانس له اي للفاعل في انه
يصدق عليه ويصح الاخبار به عنه لان المفسر يجب ان يكون مطابقا للمفسر
في هذا الاسم مخصوصا بالمدح او الذم او التزم ان يكون الفاعل مظهرا معرفا
بلام الجنس لانه لما قصد الابهام اولا التزم في فاعله الظاهر تعريفه بلام
الجنس لان المعرف به معين في الذهن غير معين في الوجود ولزم ان
يكون فاعله اسم جنس ليفهم منه جهة المدح والذم فانك اذا قلت نعم الرجل
زيد علم ان المدح لاجل الرجولية ولو قلت نعم زيد بكر لم تفهم منه جهة المدح

او مضافاً الذي الى المعرف باللام او مضافاً الى المضاف الى المعرف باللام وهلم
جرا نحو نعم وجه قرين غلام الرجل موضحا هذا المظهر بالمخصوص المذكور لان المعرف
باللام والمضاف اليه لا يدلان على تعين المخصوص فذكر المخصوص للتعيين
نحو نعم رجلا زيد الفاعل مضمر مفسر بالنكرة ونعم الصاحب او صاحب القوم عمرو
الفاعل في الاول معرف باللام وفي الثاني مضاف الى المعرف به وفي المؤنث
نحو نعمت امرأة هند صواب نعم امرأة من غير تانيث لان اهل البصريين اتفقوا
الا قليلا منهم على ان المضمر المبهم الذي في نعم وبئس لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
لعدم تصرفهما ولان القصد بهذا الضمير الابهام فما كان ادخل في الابهام
كان اولى والضمير المفرد المذكر اذا لم يكن عائدا الى شيء معين اشد ابهاما
من غيره لانه لا يستفاد منه الا معنى شيء وهو يصلح للمثنى والمجموع او المذكر
والمؤنث بخلاف غيره فانه يستفاد منه معنى التثنية او الجمع او التانيث ونعمت
او نعم الصاحبة او صاحبة القوم دعد يعني يجوز الحاق تاء التانيث نعم وبئس
كما جاز عدم الالحاق اذا كان فاعلهما المظهر مؤنثا وان كان حقيقيا وذلك
لعدم التصرف فيهما وفي التثنية والجمع نعم رجلين او نعم الرجلان اخواك او نعم
رجالا او نعم الرجال اخوتك مراده انه يجوز التصرف في تمييز الفاعل المضمر
وفي نفس الفاعل المظهر افرادا وتثنية وجمعا وتانيثا ولا يجوز التصرف
في الفاعل المضمر في هذه الاشياء بالاتفاق من اهل البصريين لما عرفت
وحكي والحاكي الكسائي نعما رجلين ونعموا رجالا بالتصرف في الضمير على
قياس سائر الافعال ويجوز الجمع عند المبرد واني على بين الفاعل الظاهر
والمفسر بالتمييز مع انه انما يجيء بالمفسر بعد الفاعل المضمر نحو قوله تزود مثل زاد ابيك
فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا فانه جمع بين الفاعل الظاهر وهو الزاد وبين
المفسر وهو زادا وسيبويه منعه لان وضع التمييز لرفع الابهام ولا ابهام
هنا فقال ان زادا مفعول تزود ومثل حال منه ويجوز حذف المخصوص
اذا كان معلوما نحو نعم العبد اي نعم العبد سليمن حذف لدلالة الكلام عليه
وارتفاعه اي ارتفاع المخصوص بالابتداء على رأي والجملة قبله خبره التقدير
في نعم الرجل زيد زيد نعم الرجل واستغنى في هذه الجملة عن العائد لان دخول
زيد تحت الرجل في المعنى لان اللام فيه للجنس فيكون ذلك جاريا مجرى

الذكر اللفظي وبانه خبر مبتداء محذوف على راي كانه لما قيل نعم الرجل قيل من الرجل
الممدوح فقيل زيد اي هو زيد وحبذا اصله حبب اي صار حبيبا فادغم وجاري مجرى
نعم في انشاء المدح وفي احكام وهو مسند الى اسم من شانه وهو اي اسم من شانه
ان مثل ابهام الضمير في نعم لانه خلو عنه معنى من شانه لغرض الابهام ومن ثمه اي
ومن اجل انه مثل ابهام الضمير فسر اسم من شانه بما فسر به الضمير في نعم وهو
النكرة المنصوبة على التمييز فيقال حبذا رجلا زيد كما يقال نعم رجلا زيد ولذلك ايضا
التزم الافراد في ذا كما التزم في الضمير فلا يقال حبذان الزيدان وحب اولاء
الزيدون وحبت تا هند وانما يقال حبذا في كل الاحوال واعراب مخصوصه كاعراب
مخصوص نعم وقال ابن السراج والمبرد ان تركيب حب مع ذا ازال فعلية
حب لان الاسم اقوى فحبذا مبتداء والمخصوص خبره اي المحبوب زيد وقيل
التركيب ازال اسمية ذا لان الفعل هو المقدم فحبذا فعل والمخصوص فاعله
لانهم سوغوا ترك التفسير فيه نحو حبذا زيد ولم يسوغوه في نعم رجلا زيد تفضيلا
للظاهر وهو اسم من شانه على المضمر وامنا من التباس المخصوص بالفاعل
اي في حبذا زيد فان ذا فيه ظاهر فاعليته نحو حبذا المقام بمكة فان المقام مخصوص
ولا يلتبس بالفاعل بخلاف في نعم فانه لو لم يذكر التمييز التبس المخصوص بالفاعل
في بعض المواضع نحو نعم المقام بمكة فانه لا يعرف ان المقام هو المخصوص والفاعل
مضمر او انه فاعل وساء جار مجرى بئس في احكامه تقول ساء الرجل زيد واذا توجه

تنازع فعلان

الفعلان اقتصر على الفعل الذي هو من جانب العمل وعلى اول المتعددات وهو
من شان الى اسم واحد بحيث يمكن ان يعمل فيه كل واحد من الفعلين وهو في مكانه
لو لم يعمل الآخر فيه بعدهما لا قبلهما نحو زيدا ضربت واهنت ولا بينهما نحو ضربت زيدا
واهنت فان هذا الاسم يتعين ان يكون مفعولا للاول اما يتوجهان اليه بجهة
الفاعلية فقط نحو قام وقعد زيد واما يتوجهان اليه بجهة المفعولية فقط نحو
ضربت وشتمت عمروا او يتوجه احدهما بجهة الفاعلية ويتوجه الآخر بجهة
المفعولية وهذا القسم على قسمين نحو ضربني واكرمت زيدا وضربت واكرمني
زيد فالذي من الفعلين يعمل فيه اي في هذا الاسم الواحد احدهما وفي قوله
لا غير نظر لان الفراء قال ان كان توجههما اليه بجهة الفاعلية نحو ضرب
واكرم زيد جاز ان يعملا فيه حذرا من الاضمار قبل الذكر و من حذف الفاعل

واختار

واختار البصريون اعمال الثاني مع جواز اعمالهم الاول لانه الاقرب اى اقرب الطالبين الى المطلوب واختار الكوفيون اعمال الاول من الفعلين مع جواز اعمالهم الثاني لانه اول الطالبين فان اعمل الثاني بناء على اختيار البصريين اضمر الفاعل في الاول وان لزم الاضمار قبل الذكر لمجي تفسيره بعده على وفق الظاهر في الافراد والتثنيه والجمع والتذكير والتانيث ولا تحذف الفاعل من الاول خلافا للكسائي فانه تحذفه حذرا من الاضمار قبل الذكر وقوله مرد وذلك ان حذف الفاعل اشنع من اضماره قبل الذكر ويظهر الخلاف الذي بين الفريقين في التثنيه والجمع نحو قاما وقعد اخواك وقاموا وقعد اخوتك فانه لما الحق الف الضمير وواوه بالاول علم ان الاعمال للثاني واذا الحقا بالثاني نحو قام وقعدا اخواك وقام وقعدوا اخوتك علم انه الاعمال للاول واما في الواحد المذكر فلا يظهر الخلاف نحو قام وقعد زيد والفراء لا يجيز اعمال الثاني ان كان مقتضيا للمفعول والاول مقتضيا للفاعل وا وجب اعمال الاول ههنا لافضائه الى حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي او اضماره قبل الذكر واما ان كان الثاني مقتضيا للفاعل ايضا فيجعل الفعلين فيه وحذف المفعول من الاول ان اعمل الثاني ان استغني عنه اى عن المفعول كما في غير افعال القلوب لانه فضلة ولو لم يحذف واضمر لزم الاضمار قبل الذكر فيما هو فضلة يحذف كثيرا في السعة نحو ضربت وضربني زيد ولا يجوز ضربته وضربني زيد والا يستغن عنه لكونه احد مفعولي باب علمت مع ذكر الثاني اظهر المفعول للفعل الاول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا اظهر منطلقا بعد حسبني لانه لا يجوز حذفه لامتناع الاقتصار على احد المفعولين في باب حسبت ولا يجوز اضماره لان الاضمار قبل الذكر في المفعول لا يجوز وان كان كالفاعل في عدم الاستغناء عنه وان اعمل الاول كما هو اختيار الكوفيين اضمر الفاعل في الثاني على وفق الظاهر بلا خلاف لانه لا يلزم منه الاضمار قبل الذكر لكون اسم الظاهر مقدما على الفعل الثاني تقديرا لانه معمول للاول نحو قوله حتى اذا نجت عن كل حجرة الى الغليل ولم يقصعنه نغب فان نجت ونقصنه متوجهان الى نغب فاعمل الاول واضمر الفاعل في الثاني

وهو بدون الضمير، وأضمر المفعول أيضا على المختار نحو قوله: إذا هي لم تستك بعود أراكة
تُنُخِّل فاستاكت به عود إسحل، فإنه أعمل الفعل الأول وهو تنخل في عود إسحل وأضمر
المفعول وهو به في الثاني وهو استاكت، إذ الحذف هنا لا يطابق مفصلا لأنه
لا يلزم من إضماره هنا الإضمار قبل الذكر، ولهذا أي لكون إضمار المفعول في الثاني هو
المختار جاز قوله تعالى آتوني أفرغ عليه قطرا وهاؤم اقرؤوا كتابيه على إعمال الثاني لأنه
لو أعمل الأول لزم أن يقال أفرغه واقرؤوه ولا لزم أن يكون أفصح الكلام على غير
المختار وهو حذف المفعول في الثاني مع إعمال الأول إلا أن يمنع مانع من إضمار
المفعول في الثاني فيظهر المفعول نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان
منطلقا فإنه أعمل الفعل الأول في منطلقا والفعل الثاني موجه أيضا إلى منطلقا
لأن التابع إنما يكون إلى الآن الموصوف بالانطلاق وإفراده وتثنيته بحسب اقتضاء
المحل ولا يجوز حذفه لأنه لا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين في باب حسبت ولا
إضماره لأنه لو أضمر مفردا لا يكون المفعول الثاني مطابقا للمفعول الأول مع وجوب
أن يكون مطابقا له إفرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لكون الثاني عبارة عن
الأول ولو أضمر مثنى لزم المخالفة بين الضمير والمرجوع إليه في الإفراد والتثنية
هذا المذكور من توجيه الفعلين إذا لم يكن الاسم الموجه إليه مضمرا فإن التوجه
إليه أي إلى المضمر يوجب الاستواء فيه للاتصال أي في اتصال الضمير بكل واحد
منهما بينهما أي بين الفعلين نحو ضربت وأكرمت فإن الفعل الأول يستحيل
عمله في المضمر المتصل بالفعل الثاني لأن المضمر المتصل يجب اتصاله بعامله لأنه
هو كالجزء منه لا بعامل آخر وإن الاسم الموجه إليه مضمرا منفصلا سواء كان مرفوعا
أو منصوبا واقعا بعد إلا نحو ما ضرب وما أكرم إلا أنا وما ضربت وما أكرمت
إلا إياك وكذا حكم الاسم الظاهر الواقع الموقع نحو ما قام وما قعد إلا زيد فالحذف
أي حذف المفعول الفاعل من الأول وإعمال الثاني واجب عند الجميع كما هو
مذهب الكسائي ليس إلا الحذف إلا أن يختلفا أي المضمران الواقعان بعد كل
من الفعلين رفعا ونصبا فإن هناك الإثبات أي إثبات هذين المضمرين
من غير إضمار وحذف لعدم دلالة أحد المضمرين على الآخر لأن صيغة
المضمر المرفوع مغايرة لصيغة المضمر المنصوب لا غير فيما أظن لأن إظهار الاسم
مع الحرف وهو إلا متعذر لأن الحرف لا يضمر وإضماره بدون الحرف ملبس لأنك

إذا قلت ما ضربت وأكرم إلا أنا فأظهر الضمير في ضربت لم يعلم أن الفعل الأول منفي
عن المضمر أو عن غيره ولا إظهار فيتعين الحذف لدلالة المضمر الثاني على الأول لأنه
هو الأول بعينه. وقوله: ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من
المال، فيه استدلال للكوفيين على كون إعمال الأول هو المختار فإن الشاعر
فصيح وقد أعمل الأول بلا ضرورة لعدم انكسار وزن البيت بإعمال الثاني
والفصيح لا يختار إلا الفصيح، فأجاب عنه بقوله ليس قول الشاعر منه أي من
باب توجيه الفعلين إلى اسم واحد بعدهما إذ لم يتوجه فيه الفعل الأول
وهو كفاني إلى ما وجه إليه الفعل الثاني وهو لم أطلب لأن الأول موجه
إلى قليل والثاني إلى المجد المحذوف الدال عليه قوله بعد هذا البيت: ولكنما
أسعى لمجد مؤثل. وإلا أي وإن وجه الأول إلى ما وجه إليه الثاني كان فساد
بأن سعيه ليس لأدنى معيشة أي بأن طلبه ليس لقليل من المال وبأن القليل
من المال يكفيه لأن قوله لم أطلب منفي فيدل على إثباته فيكون طلبه لقليل من المال
وهو إثبات ما نفاه أولا فيلزم التناقض بيانه أن لو لامتناع الشيء لامتناع غيره
أي لو لانتفاء شرطها وجزائها سواء كانا مثبتين أو منفيين فلو كانا مثبتين
يجب انتفاؤهما ولو كانا منفيين يجب ثبوتهما ولو كان أحدهما مثبتا والآخر
منفيا يجب نفي المثبت وثبوت المنفي لأن نفي النفي إثبات وحكم المعطوف
على جزائها حكمه وما حمله سيبويه على إعمال الثاني وإن كان تنازع الفعلين ليس
على سبيل العطف قوله: ولقد أرى تغنى به سيفانة تصبي الحليم ومثلها أصباه
فإن أرى وتغنى متوجهان إلى سيفانة فأعمل الثاني. والمتعدي إلى ثلاثة
من المفاعيل قيل لم يجيء في هذا الباب أي في باب التنازع فمنعه الجرمي لعدم
السماع وأجازه غيره قياسا على الفعل المتعدي إلى واحد واثنين فتقول أعلمت
وأعلمني زيد عمرا منطلقا على إعمال الثاني وحذف مفاعيل الأول وأعلمني
وأعلمته إياه إياه زيد عمرا منطلقا على إعمال الأول وإضمار مفاعيل الثاني

مفعول ما لم يسم فاعله

وجعل المفعول فاعلا بإسناد الفعل إليه أي إلى المفعول فإن شرط الفاعل إسناد
الفعل مقدما عليه وليس شرطه إحداث شيء منه حتى لا يجوز جعل المفعول فاعلا
لأنه حينئذ يكون ضده إذا بني له أي للمفعول الفعل بأن ضم أوله سواء كان أوله
فاء الفعل أو لا حال كونه ماضيا مع كسر ما قبل آخره سواء كان ما قبل الآخر

عين الفعل اولا وهذا عام في كل ماض نحو ضُرِبَ وأُضْرِبَ ودُحْرِجَ وتُدُحْرِجَ
لئلا يلتبس الفعل المبني للمفعول بغيره لو اقتصر على احدهما اي على ضم
الاول او كسر ما قبل الآخر الا ترى انه لو قيل في أَضْرَبَ أُضْرَبَ واقتصر على الضم
التبس الماضي بالمضارع المبني للمفعول من باب ضَرَبَ ولو يقول في عَلَّمَ
عَلِمَ واقتصر على كسر ما قبل الميم التبس بالامر من هذا الباب عند الوقف
وضم الثالث مع همزة الوصل نحو اُسْتُخْرِجَ وضم الثاني مع التاء اي مع ما في اوله
تاء زايدة وهو ثلاثة ابنية نحو تُكُلِّمَ وتُجُوهِلَ وتُدُحْرِجَ وانما ضم الثالث و الثاني
منهما دفعا للبس فيهما اي فيما في اوله همزة الوصل وفيما في اوله التاء الزايده
لو اقتصر على ضم الاول وكسر ما قبل الآخر الا ترى انك لو قلت في اَسْتَخْرَجَ ولم
تضم الثالث التبس بالامر من هذا الباب وكذا لو لم تضم الثاني في الابنية
الثلاثة الثانية نحو تقول تُكُلِّمَ وتُجَاهِلَ وتُدَحْرِجَ لا التبست هذه الابنية بصيغة
مضارع كُلِّمَ وجاهَلَ ودَحْرَجَ عند الوقف ومعتل العين سواء كان واويا
او يائيا بالياء في الماضي المبني للمفعول من الثلاثي المجرد نحو قِيلَ وبِيعَ في الافصح
لخفة الكسرة والياء وكان الاصل فيهما قُوِلَ وبُيِعَ فنقل كسرة الواو والياء الى
ما قبلهما عند الجزولي لانها اخف من حركة ما قبلها فبقي بِيعَ و قِوْلَ فقلب
الواو ياء لكسرة ما قبلها وبعضهم يحذف الكسرة من الواو والياء وتقلب الياء
واوا فيقول قُوْلَ وبُوْعَ وبعضهم يقلب الضمة كسرة في اليائي لاجل
الياء فيقول بِيعَ ويحمل الواوي عليه فقلبت ضمته كسرة والواو ياء وجاء
الاشمام وهو ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها
نحو الواو لانها تابعة لحركة ما قبلها ايذانا بان الاصل فيه ضم اوله وجاء الواو
وهي اقل اللغات لثقل الضمة والواو نحو قُوْلَ وبُوْعَ وهذه اللغات الثلاث
في مجرد الثلاثي وفي افتُعِلَ وانفُعِلَ لمشاركة هذين البابين للثلاثي المجرد
في العلة وهي استثقال الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبلها ومعتل
العين بالياء فحسب من دون الاشمام والواو في أُفْعِلَ واُسْتُفْعِلَ نحو اُقيم
واُستقيم اصلهما أُقْوِمَ واُستُقْوِمَ نقلت كسرة الواو الى الساكن قبلها وقلبت
الواو منهما ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة وانما لم يجز فيهما الاشمام والواو
لان ما قبل حرف العلة في هذين البابين ساكن بخلاف الثلاثي وباب

وافتعل

افتعل وانفعل فان ما قبله فيهما مضموم فيجوز فيهما الضم ابقاء له قبله على حاله
والاشمام اشارة الى ضمه الاصلية ومعتل العين بالتصحيح مانع قلب حرف
العلة التي هي عين الفعل فيما عدا ذلك المذكور وهو الثلاثي المجرد وباب
افتُعِلَ وانفُعِلَ وباب أُفعِلَ واُستُفعِلَ نقول في قُوِّمَ وبُيِّنَ وعُووِنَ و
بُويِنَ قُوِّمَ وبُيِّنَ وعُووِنَ وبُويِنَ وضم اوله اي اول الفعل حال كونه مضارعا
حملا للمضارع على الماضي وقيل ضم اوله ماضيا ومضارعا للدلالة على
ان المحذوف في الكلام هو الفاعل مع فتح ما قبل آخره خوف اللبس
فانه لو اقتصر على الضم وتقال في أُضْرَبُ للمتكلم من ضَرَبَ التبس بالمتكلم
المعلوم من أَضْرَبَ وكذلك لو اقتصر على فتح ما قبل الآخر من غير ضم
في أَعْلَمُ للمتكلم من باب عَلِمَ التبس بأُعْلِمُ فعل ماض من الإعلام عند
الوقف ولذا اي لكون ما قبل الآخر مفتوحا ينقلب معتل العين الفاء
اي في الفعل المضارع المبني للمفعول نحو يُقال ويُباع اصلهما يُقْوَلُ ويُبْيَعُ
نقلت الفتحة الى الفاء فقلبت الواو والياء الفا حملا لهما على
قال وباع ويسمى المفعول الذي جعل فاعلا باسناد الفعل اليه مفعول
ما لم يسم فاعله اي مفعول الفعل الذي لم يذكر فاعله كما يقال فعل ما لم يسم
فاعله والمراد فعل المفعول الذي لم يسم فاعله لانه مفعول حقيقة اما
مفعول به او مفعول مطلق او مفعول فيه ويتعين المفعول به المتعدى اليه
بغير حرف من حروف الجر وهو الذي يتعدى اليه الفعل بنفسه لجعله
فاعلا لانه قد يكون فاعلا في المعنى نحو ضارب زيد عمروا وكانه مطاوع فعله
نحو كسرت الشيء فانكسر الشيء اذا كان هذا المفعول به في الكلام عند
البصريين وعند الكوفيين لا يجب اقامته مقام الفاعل بل يكون اقامته مقامه
اولى وقد وقع نحو قوله فلو ولدت قفيرة جرو كلب لسُبَّ بذلك الجرو
الكلاب باعتراض فانه مع وجود المفعول به المتعدى اليه بغير حرف جر
وهو الكلاب اقيم الجار والمجرور وهو بذلك مقام فاعل لسب فاجاب عنه
بقولهم من الشواذ على قول البصريين وبهذا البيت استدل الكوفيون
على انه لا يجب اقامته مقام الفاعل واذا لم يكن هذا المفعول به في الكلام فالمسند اليه
باسناد الفعل اليه بعد حذف فاعله اما المجرور بحرف الجر والمصدر

أو أحد الظرفين على السواء أي هذه المفاعيل مستوية لا تقدم له في إقامتها مقام
الفاعل لا تفاوت بينها عند الأكثرين وقيل الجار والمجرور أولى لأنه مفعول به
لكن بواسطة وقيل الظرفان والمصدر أولى لأنها مفاعيل بلا واسطة وقيل
المفعول المطلق أولى لأن دلالة الفعل عليه أكثر ويجوز أن يقال كلما كان
اهتمام المتكلم بذكره أشد فهو أولى وتوضيحه نحو سير بزيد سيرا شديدا يوم الجمعة
أمام الأمير إذا أقيم مقام الفاعل وترك غيره على نصبه نحو سير بزيد أقيم الجار
والمجرور مقام الفاعل أو سير سيرٌ شديدٌ أقيم المصدر مقامه أو يومُ الجمعة أقيم
ظرف الزمان مقامه أو أمامُ الأمير أقيم ظرف المكان مقامه واستحسن وصف
المصدر القائم مقام الفاعل ليفيد فائدة لا تستفاد من نفس الفعل واعلم
أنه لو قال واستحسن أن لا يكون لمجرد التأكيد لكان أولى لأن المستحسن
أن لا يكون لمجرد التأكيد سواء كان موصوفا أو لا لأن النائب عن الفاعل
يجب أن يكون مثله في إفادته ما لم يفده الفعل فلا يقال ضُرِب ضَرْبٌ بل ضُرِب
ضربةٌ أو الضربُ الفلاني ووصف المبهم من الزمان لأن الفعل يدل على
زمان ما فلا يكون في ذكر المبهم من غير وصف فائدة وقال الشيخ الرضي يشترط
الفائدة المتجددة في جميع ما يقوم مقام الفاعل فلا يقال ضُرِب شيءٌ وجُلِس
مكانٌ أو زمانٌ أو في موضع لأن هذه الأشياء مدلول عليها بمجرد الفعل
ولا فائدة متجددة فيها وكذا قال ابن مالك أو ظرف مختص وما قيد الشيخ
ولا ابن مالك الظرف بالزمان ففي قوله من الزمان نظر وقد جاء سيبويه
قيم وقُعِد بالإسناد إلى المصدر المدلول عليه بالفعل قال ابن خروف
لا يجيز أحد ذلك لأن الفعل إنما يدل على المصدر الذي لمجرد التأكيد ولا فائدة
في الإسناد إليه وهو ملفوظ فكيف إذا نوي ولم يلفظ به قال وادعاء
الزجاجي أنه مذهب سيبويه فاسد لأن سيبويه لا يجيز إضمار المصدر المؤكد
في هذا الباب والذي أجازه سيبويه لا يمنعه أحد وهو إضمار المصدر المقصود
مثل أن يقال لمتوقع القعود قد قُعِد أي قُعِد القعود الذي يُنتظر وقوعه
والفعل لا يدل على هذا النوع من المصادر وإنما الدال عليه أمر آخر فعلى هذا
لو قال بدل قوله المدلول عليه بالفعل المدلول عليه بأمر غير الفعل
لكان هو الصواب لكونه مطابقا لما ذهب إليه سيبويه على ما حققه ابن خروف

ومنه

ومنه أي مما أسند الفعل إلى المصدر المضمر المثل أَهُمُّ بأمر الحزم لو أستطيعه
وقد حِيل بين العَيْر والنَّزَوان فإن بين للزومه الظرفية لا يقام مقام
الفاعل فيكون القائم مقامه هو المصدر ومن هذا نعلم أن الظرف إنما يقام
مقامه إذا لم يكن لازم الظرفية كما قال الشيخ الرضي وابن مالك وقيل
إن المصدر والظرفين إنما يسند إليها الفعل بعد حذف الفاعل لوجهين
لما استمر فيها أي في هذه الثلاثة من الاتساع ومن جرائه مجرى المفعول به
حتى كأن كل واحد منها مفعول به في قولهم ضُرِبت ضربتُه كأن الضرب مضروب
واليوم صمته ولم يقولوا صمت فيه وفرسخان سرتهما ولم يقولوا سرت فيهما
فلهذا الاتساع كانت هذه الثلاثة في حكم المفعول به فيها والإسناد مجرور
بأنه معطوف على قوله لما استمر أي إنما يسند إليها الفعل لإسناد الفعل
إليها مجازا فجعل كل واحد منها فاعلا على جهة المجاز في قولهم شِعْرٌ شاعرٌ
أسند الفعل إلى المصدر أي شَعَر الشِّعْرُ ونهارٌ صائمٌ أسند الفعل إلى
الزمان أي صام الزمانُ وغرفةٌ ناظرةٌ إلى موضع كذا أسند الفعل إلى
المكان أي نظرت الغرفةُ ويسند الفعل إلى المفعول الثاني من باب
أعطيت وإن كان المفعول الأول أولى بالإسناد إليه لأن فيه معنى
الفاعلية بالنسبة إلى الثاني لأنه آخذ ولا يسند إليه أي إلى الثاني
في باب علمت عند المتقدمين لأنه خبر في الحقيقة فلا يحسن جعله
مخبرا عنه وقيل يسند إليه أي إلى الثاني في البابين أي في باب
أعطيت وعلمت عند أمن الالتباس كما هو مذهب المتأخرين كابن
مالك قال الصحيح جواز ذلك إن أُمِن اللبس ولم يكن ثاني المفعولين
جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا كما إذا لم يكن الثاني من باب أعطيت
صالحا حينئذ للآخذية وكما إذا كان الثاني من باب علمت نكرة والأول
معرفة إذ بالتنكير يعرف أنه الثاني لأن الثاني هو الخبر في الأصل
والأصل فيه أن يكون نكرة نحو أُعطي درهمٌ زيدًا فإن درهم هو الثاني لعدم
صلاحيته للآخذية ونحو عُلِم منطلقٌ عمرًا فمنطلق يتحقق أنه الثاني
لكونه نكرة وعمرا معرفة بخلاف أُعطي بشرٌ خالدًا فإنه لا يتميز فيه الثاني
من الأول لصلاحية كل واحد منهما أن يكون آخذا فلو أقيم الثاني مقام
الفاعل

لم يتميز الآخذ من المأخوذ وكذا في علمت أخوك زيدا فانه لا يتميز فيه ايضا الثاني من الاول لصلاحية كل واحد منهما ان يكون اول المفعولين لكونهما معرفتين والثالث من باب أعلمت بمنزلة الثاني من باب علمت ثم انه لا يسند اليه عند المتقدمين ويسند اليه عند المتاخرين عند امن اللبس وانما كان بمنزلته لان المفعول الزائد بواسطة همزة النقل هو الاول والثاني والثالث فيهما الاول والثاني من باب علمت ولا يسند الفعل الى المفعول له لان شرط حذف اللام منه ان يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل فلو اسند الفعل اليه لصار فاعلا فيفوت الشرط ويمتنع حذف اللام فلا يقال ضُرب تاديبٌ ولكن للتاديب ولا الى المفعول معه لانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء من الفعل ولا بدون الواو لانه لم يعرف حينئذ كونه مفعولا معه ومنها اي من المرفوعات المبتدأ والخبر اما المبتدأ فيجمل باشتراك اللفظ على شيئين احدهما الاسم لفظا نحو زيد قائم او كان في حكمه لفظا او تقديرا المجرد عن ملابسة العوامل اللفظية وتاثيرها معنى سواء لم يكن فيه عامل لفظا نحو زيد قائم او كان فيه عامل لفظا لكنه معدوم معنى وحكما كالمبتدأ المجرور بحرف زائد من حيث هو الاسم اي تجريده عن الملابسة معنى من حيث هو اسم واحد للاسناد اليه لانه لو جرد لا للاسناد لكان حكمه حكم الاصوات التي ينعق بها غير معربة نحو بحسبك زيد فالمبتدأ فيه مجرد عن العوامل اللفظية معنى وحكما لان الباء زائدة وسمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا برفع الناس على حكاية الجملة فان الناس مبتدأ وهو من حيث هو اسم واحد مجرد عن ملابسته سمعت معنى لان المسموع هو هذه الجملة وانما كان مجردا عن ملابسته معنى لان المراد على تقدير رفع حكاية الجملة فلا يكون المسموع لفظ الناس وحده وروي الناس منصوبا فان سمع قد ينصب المبتدأ والخبر ويكون المراد حينئذ مضمون الجملة اي سمعت انتجاعهم ووجدنا في كتاب بني تميم أحق الخيل بالركض المعار فان وجدنا غير مؤثر معنى في أحق وهو مبتدأ لان المعنى وجدنا هذه الجملة والثاني الصفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب نحو ما قرشي اخواك

المعتمدة

المعتمدة على احد حرفي الاستفهام والنفي فان الصفة انما يصح مع فاعلها جملة كالفعل اذا دخلها معنى يناسب الفعل كمعنى النفي والاستفهام وانما يجب ان يكون الاعتماد على احدهما لانه لو كان على غيرهما لكانت الصفة خبرا او نعتا او حالا فلا يكون مبتدأ واعلم ان قوله حرفي الاستفهام والنفي يدل ظاهرا على ان الشرط الاعتماد على حرف النفي ويكون قوله والنفي على هذا عطفا على قوله الاستفهام وليس ذلك بشرط وانما الشرط اعتمادها على النفي سواء كان النفي مستفادا من حرف او مما هو بمعناه نحو انما قائم الزيدان ويكون قوله النفي على هذا معطوفا على قوله احد واحترز بقوله الظاهر عن الصفة الرافعة لمضمر متصل نحو أقائمان الزيدان فانها خبر مبتدأ لا مبتدأ او ما جرى مجراه اي مجرى الظاهر في الاستقلال كالضمير المنفصل وانما قال ذلك ليدخل فيه نحو أقائم انتما فان الظاهر والضمير المنفصل كلاهما يسدان مسد الخبر اذا ارتفعا بالصفة المذكورة نحو أقائم او هل قائم او ما قائم او ان قائم اخواك بخلاف أقائمان اخواك فانها اي فان الصفة خبر وما بعدها مبتدأ لا انها رافع لمستتر ويحتمل ان يكون مبتدأ وما بعدها خبرها على لغة اكلوني البراغيث وفي نحو أقائم اخوك اي فيما اذا كانت الصفة مفردة وما بعدها مفردا ايضا سائغ الامران وهما كونها مبتدأ ما بعدها فاعلها وكونها خبرا عما بعدها والصفة المفردة التي ليس ما بعدها مفردا مبتدأ لا غير وما بعدها فاعلها وغير المفردة خبر لا غير على الاظهر مما بعدها مبتدأ واما الخبر فهو المجرد من الاسم والفعل المسند الى ما تقدم لفظا نحو زيد قائم او تقديرا نحو قائم زيد ويضرب زيد يضرب داخل فيه لانه مسند الى الضمير المستتر فيه وهو مع الضمير مسند الى زيد وهو نحو يضرب زيد خارج عنه لانه ليس بمسند الى ما تقدم كذا في شرح من قال هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة فانه داخل فيه فتعريفه هذا احسن من ذلك التعريف لاختصاره وخروج نحو يضرب زيد عنه والاصل في المبتدأ التقديم لانه المحكوم عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم فقصد ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ليكون الوضع مطابقا للطبع ومن ثم اي من اجل ان الاصل في المبتدأ التقديم جاز

في داره زيد وفي داره قيام زيد وان كان في الظاهر اضمارا قبل الذكر وانما
جاز ذلك لان زيدا وان كان موخرا لفظا الا انه مقدم تقديرا لانه مبتدا
وامتنع صاحبها الدار لان الضمير في صاحبها راجع الى الدار وهو متاخر
عنها لفظا وتقديرا لكونه جزءا من الخبر ومن شرط المبتدا ان يكون
معرفة لانه لما كان الغرض من الكلام حصول الفائدة وكان الاخبار عن
غير معين لا يفيد كان اصل المبتدا التعريف والمعارف خمس العلم
قصديا كان وهو ما كان بالوضع نحو زيد وعمرو او اتفاقيا وهو الذي
يصير علما لا بوضع واضع معين بل انما يصير علما لاجل الغلبة وكثرة استعماله
في فرد من افراد جنسه بحيث لا يذهب الوهم عند اطلاقه الى غيره مما يتناوله
اللفظ ولما كان اسم الجنس انما يطلق على بعض افراده المعين اذا كان
معرفا باللام او بالاضافة كان العلم الاتفاقي على قسمين معرف باللام
ومضاف واشار الى القسمين بقوله نحو ابن عمر فانه غلب بالاضافة
على عبد الله بن عمر من بين اخوته والنجم فانه كان اسما لكل نجم معهود بين
المخاطب والمخاطب ثم صار علما للثريا بالاستعمال والصعق غلب بالاستعمال
على خويلد بن نفيل وما غلب على واحد بالاستعمال من الاسماء الشايعة العام
التي يصلح ان توضع على احاد متعددة وليس المراد من الشايعة ان تكون
نكرات لما ذكرنا الآن من ان العلم الاتفاقي اما معرف باللام او بالاضافة
ومنه اي ومما غلب من الشايعة الدبران والعيوق والسماك والثريا
لانها غلبت على الكواكب المخصوصة من بين ما يوصف بهذه الاوصاف
وهي الدبور والعوق والسموك والثروة فالدبران فعلان بمعنى الفاعل
وانما سمي بذلك لانه يدبر الثريا والعيوق فيعول بمعنى الفاعل وانما سمي
بذلك لان الدبران خطب الثريا والعيوق يعوقه عن ذلك ولذلك هو
فيما بينهما على زعم العرب والسماك فعال بمعنى الفاعل سمي بذلك لسموكه
وارتفاعه واما الثريا فهو تصغير ثروى تانيث ثروان من الثروة
وهي الكثرة سمي بذلك لانها ذات الثروة الحقيقة اما ثروتها فانها بسبب
النجم ظاهرة في خلالها نجوم متكثرة خفية واما تحقيق ثروتها فظاهر فعلم
ان كل واحد من هذه الاسماء جنس في الاصل بالنظر الى الدليل الذي مادة

وانما

وانما قالت منه لانها لست في الظاهر صفات غالبة كالصعق وانما هي
اسماء موضوعة باللام في الاصل اعلام لمسمياتها ولا يجري صفات وما لم يعرف
باشتقاق من هذا النوع فملحق بما عرف كالمشتري والمريخ فانا وان
نعلم ان المشتري بمعنى الفاعل من الشري والمريخ فعيل من التمريخ وهو
بمعنى الفاعل الكثير الفعل كالضحيك للضاحك الكثير الضحك وانه لا بد
من ان يكون معنى الاشتراك والتمريخ موجودا في الكوكبين دفعا للاشتراك
والمجاز لكنا لا نعرف تفصيل وجه المعنيين فيهما كما عرفناه في الدبران
واخواته والمبهم والمراد منه اسماء الاشارة والموصولات انما سمي
كل واحد منها مبهما وان كان معرفة لان اسماء الاشارة بلا اشارة حسية
مبهمة عند المخاطب لان بحضرة المتكلم اشياء يحتمل ان يكون مشارا اليها وكذا
الموصولات بدون الصلات مبهمة عنده والمضمر قد تقدم والداخل عليه اللام
اما التعريف العهد الوارد بالتحقيق او بالتقدير وهي اللام التي عهد
اي ادرك المخاطب مدلول الاسم الداخلة هي عليه اما بجري ذكر المعهود
قبل تخصيصه بخبر وقصد او بعلم المخاطب به قبل الذكر من غير جري ذكره
لشهرته نحو اكرمني رجل فالرجل مكرم فان العهد فيه وارد بالتحقيق
لتقدم ذكر الرجل اذ المكرم مجري به هذا العهد وارد بالتقدير وذلك لعدم
تقدم ذكر مكرم حقيقة بل ضمنا بدليل اكرمني ونحو قولك خرج الامير اذا
لم يكن في البلد الا امير واحد مشهورا وللجنس اي لتعريف الجنس الدال
على ان المراد منه الماهية المجردة عن البعضية نحو الرجل خير من المراة
اي هذا النوع من حيث هو خير من ذاك واعلم ان الفرق بين اسم الجنس
المعرف والنكرة والمعرفة المعهودة هو ان كل اسم دخله اللام فان لم يكن
معه قرينة دالة على انه بعض مجهول او معين من كل فاللام فيه لاستغراق
الجنس سواء كان ذلك الاسم مع علامة الوحدة والتثنية نحو الضربة والضربتين
اولا كالضرب والماء كقوله عليه السلام الماء طاهر اي كل الماء والنوم حدث اي
كل النوم لان الالفاظ موضوعة بازاء الماهية الخارجية لا الذهنية
اما ان يكون لجميع افرادها او لبعضها اذ لا واسطة بينهما في الخارج وليس
المراد بعض الافراد لعدم علامته وهو التنوين لانه في الاسم المتمكن

غير العلم يدل على التمكن والتنكير يغني بشياعه اي امته وكونه بعضا مجهولا من جملة

فوجب كونه لجميع الافراد وان كان هناك قرينة عهد فاللام للعهد وان لم تكن

عهد فلا فرق بين المعرفة والنكرة معنى ان كان ثمة ذلك الاسم علامة الوحدة

والتثنية نحو ما اعطيتك من التمر والتمرتين فانه بمنزلة ما اعطيتك من تمرة وتمرتين

وان لم تكن فيه علامتهما نحو اشتريت التمر وذات الرجال فالفرق بين ذي

اللام والمجرد عنها هو ان المجرد يدل على ان الاسم بعض من جملة

لان التنوين فيه يدل على التنكير واللام يدل على ان المراد منه الماهية

المجردة عن البعضية والبعضية انما يستفاد من القرينة كالاشتراء والرؤية

فالمجرد وذو اللام بالنظر الى القرينة بمعنى واحد وبالنظر الى مفهوميهما

مختلفان ولاجل ذلك يجوز وصف المعرف باللام من هذا النوع بالمنكر

نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وهو اي هذا النوع شيء واحد وكلاما فرضت

من ابعاضه فهو اي فهذا النوع داخل فيه اي في البعض المفروض دخول

الجزء في الكل من حيث ان له الحقيقة النوعية فيكون اطلاقه على ذلك البعض

بطريق الحقيقة كما عرفت ذلك والمضاف الى احد هولاء الا الى بعضها

من الاسماء غير المتوغلة في الابهام وكذا المضاف الى المضاف الى احدها

اضافة حقيقية احتراز عن الاضافة اللفظية فان المضاف فيها لا يتعرف بالاضافة

نحو غلام زيد المضاف اسم عين وبقاء الانسان المضاف اسم معنى وانما تعرف

المضاف معنى بالمضاف اليه لان المضاف متحد بالمضاف اليه من وجه اللفظ

والمعنى فيأخذ المضاف حكمه اي المضاف اليه التعريف بالاتفاق في جميع

المواضع كما يأخذ حكمه في التأنيث حيث يصح الاستغناء بالمضاف اليه

عن المضاف في بعض المواضع في قولهم سقطت بعض اناملة فانه

يصح ان يقال سقطت اناملة ولا يسوغ تنكيره اي تنكير المبتدأ لان وضع

الكلام للافهام وتنكيره ينفر السامع عن استماع الحديث الا عند ابن

الدهان فانه قال اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت كقولك

كوكب انقض الساعة الا اذا تخصص المبتدأ بوجه ما وذلك التخصيص

بالوصف لفظا نحو قوله تعالى واجل مسمى عنده فان الصفة تجعل النكرة كالمعرفة

او بالوصف تقديرا لا لفظا نحو شر اهر ذا ناب وشر اي شر لا خير

واحد

واحد او شجب من اللبن لان من نار و شجب آخر لانه من رض وان ذهب غير فعبرته الرباط اى فعبر آخر او بالوصف معنى كما انه لم الخبرية نحو كم رجل ضربته فان معناه كثير من الرجال فالوصف فيها من تمام معناها وليس الوصف فيها مقدرا مع لفظها كما يقدر مع لفظ شجب او ذلك التخصيص بكونه فاعلا معنى قدم للتخصيص والحصر نحو شكل اراها ولا اى ما اراها ولا الا شكل وتنكير الفاعل لا ينفر السامع عن استماع الحديث كما ينفر تنكير المبتدا عن ذلك لانه لما سمع الفعل انقضى الامر وتم ولا يمكن ان يقال بعد ذلك انه لا يصغى الى المتكلم ولا يسمع حديثه بخلاف المبتدا فانه اذا كان مجهولا وهو متقدم على الخبر يمتنع عن استماع حديثه ولا يكون الخبر هنا اى حيث كان المبتدا فاعلا في المعنى الا جملة فعلية ليمكن ان يجعل المبتدا فاعلا وقولهم شر اهر ذا ناب وما اكرم فيمن جعل ما نكرة غير موصوفة لا فيمن جعلها موصولة او استفهامية فانها على هذين الوجهين لا تكون مما نحن بصدده لانها على القول الاول معرفة وعلى الثاني متخصصة بالاستفهام لا بكونه فاعلا في المعنى او بالصفة يحتمل قولهم الامرين اى جعل شر وما موصوفتين في التقدير والمعنى اى شر عظيم لا يحيط به الوصف اهر ذا ناب وشيء عظيم جعله كريما او فاعلين في المعنى اى ما اهر ذا ناب الا شر وما جعله كريما الا شيء او بكونه مصدرا منتسبا الى الفاعل في لغرض الثبوت نحو سلام عليك اصله سلمك الله سلاما اي جعلك سالما حذف الفعل لكثرة الاستعمال ورفع سلاما ليفيد دوام نزول السلام لان النصب مشعر بالحدوث وانما قدم المبتدا هنا على خبره مع تنكيره وكون الخبر جارا ومجرورا لكونه بمنزلة الفعل وقائما مقامه ومن مدارسة الفعل ان لا يتقدم عليه شيء من معمولاته ولا يكون هذا النوع من التخصيص الا في الدعاء لدا وعليه نحو ويل له او يكون مصدرا بهمزة الاستفهام حال كون الهمزة يعادلها ام متصلة اما تصديرا ومعا دلة تحقيقا نحو ارجل في الدار ام امراة او تصديرا ومعادلة تقديرا كما في كم الاستفهامية فان تقديركم غلاما اشتريت اعشرون غلاما اشتريت ام ثلثون قال ابن الحاجب المجوز لتنكير المبتدا في نحو ارجل في الدار ام امراة ثبوت الخبر لاحدهما عند المتكلم وتبعه المصنف

فى ذلك و بهذا قيد تصدير الهمزة معادلة ام وقد نظر لانه يلزم من هذا امتناع
أ رجل فى الدار و هل رجل فى الدار لعدم لفظ ام الدالة على ثبوت الخبر لاحدهما
عند المتكلم فالاولى ان يقول المجوز لذلك وقوعها فى سياق الاستفهام لان
النكرة فى سياق كلامنا ونحو المعرفة اذا المعنى أهذا الجنس فى الدار ام ذاك ولبس
المراد واحدا معينا او غير معين او يكون نكرة يتناول كل واحد واحد من
افراد جنسه على سبيل الاستغراق لا على سبيل البدل فان النكرة حينئذ
تعين بكونها كل فرد فرد نحو تمرة خير من جرادة فان معناه كل تمرة فان
النكرة هنا تفيد العموم بحسب الاستعمال وما احد خير منك فان النكرة
فى سياق النفى تفيد العموم وشر مرغوب اليه فصيل زيان اى شر كل مرغوب
وهذا العموم بحسب الاستعمال فاكتسى شر العموم من المضاف اليه وكل
شاة برجلها معلقة فان كلا تفيد العموم بحسب الوضع او يكون مقدما عليه الظرف
حال كون الظرف خبرا نحو فى الدار رجل فانه لما قدم الخبر عليه وهو ظرف
كثر التصرف اشبه الفاعل بتقديم الحكم عليه فجاز ان يكون نكرة كالفاعل قال
سيبويه وقد يكون المبتدأ نكرة على غير هذا التخصيص باحد الوجوه المذكورة
نحو أمت فى الحجر لا فيك وهو ملح بانه لا اعوجاج فيه وهو شاذ على
ما قال سيبويه وقيل الامت اللين والضعف من بيرتة لا امت فيه
اى لا ضعف فعلى هذا يكون من باب سلام عليك ولا شذوذ فيه وحق
الخبر ان يكون نكرة لان الاخبار ربما يكون معلوما للمخاطب غير مفيد لان
المبتدأ اذا كان معلوما عند السامع كان المسند اليه ايضا معلوما عنده واذا
كانا معلومين فماذا يستفيد السامع وقد يجيئان معرفتين معا ولا يجوز
ان يكون الخبر معرفة والمبتدأ نكرة الا عند سيبويه فى مبتدأ نكرة متضمنة
لمعنى الاستفهام نحو من ابوك اذا كان الكلام مفيدا نحو انت انت اى انت
ما تغيرت عما كنت عليه والخبر قد يكون مفردا خاليا عن ضمير المبتدأ
اذا كان جامدا غير مأول بمشتق نحو زيد اخوك وهذا اسد مشيرا الى
الحيوان المعروف او متضمنا له اى لضمير المبتدأ او للاسم مشتمل عليه اذا
كان مشتقا او مأولا به او مصدرا بدلا من الفعل عند سيبويه فى نحو زيد منطلق
وهذا اسد مشيرا الى رجل شجاع قال ابن مالك ففى اسد ضمير مرفوع

لانه

لانه مأول بما فيه معنى الفعل ولو اسند الى ظاهر رفعه نحو رايت رجلا
اسدا ابوه بدليل ابرازه فى نحو زيد الخبز آكله هو فانه ابرز لان آكله
جار على الخبز وهو لزيد فلو لم يكن فيه ضمير لما جاز ابرازه ويكون الخبر احدى
الجمل الاربع نحو زيد قام غلامه فى الجملة فعلية او زيد قام رجل يحدث معه
فى داره الجملة فعلية ايضا لكن الضمير العايد الى المبتدأ ليس فى نفس
الفعل ولا فى الفاعل بل فى متعلق صفة الفاعل و زيد ابوه قايم الجملة
اسمية او زيد غلام جاريته زوج ابنة امرأته دارها سقفها خشبه
ساج فخشبه مبتدأ تاسع وهو خبره وهو ساج خبر عن المبتدأ الثامن
وهو سقفها وهكذا الى المبتدأ الاول وحاصل المعنى زيد خشب سقف
دار امرأة ابنه زوج جارية غلام ساج وكل مبتدأ مضاف الى ضمير
متلوه الا المبتدأ الاول و زيد عندك الجملة ظرفية والظرف فيها للمكان
او القتال يوم الجمعة الجملة ظرفية والظرف ظرف زمان ومنه اى مما وقع الجملة فيه
ظرفية بشر من الكرام فان الجار والمجرور جار مجرى الظرف لاحتياج الى الفعل
او معناه احتياج الظرف ولمناسبته للظرف لان الظرف فى الحقيقة جار
ومجرور لكون بمعنى فى حتى سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا لان التقدير عند الاكثر
حصل هذا تعليل لكون عندك ويوم الجمعة ومن الكرام جملة ظرفية وذلك لان
الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه ولا طريق العمل هو الفعل و لما اختزل
الفعل واقتطع وحذف شئ بالظرف مبتلة لقوة دلالة الظرف عليه اذ لا
بد له من ما يقع فيه واحتوى هو اى الظرف على الضمير الذى كان مستكنا فيه
اى فى الفعل عند ابى على ومن تابعه وعند السراج فى الضمير المتعلق
محذوف ومنهم من يقدر هنا اسم الفاعل كابن السراج لكونه مفردا
والاصل فى خبر المبتدأ ان يكون مفردا ويعلله اى يعد هذا المقدر الظرف
مفردا لانه نايب عن مفرد لان اسم الفاعل مع فاعله مفرد الا فى نحو
أقائم الزيدان لانه عامل يتفاوت فى الحكاية والخطاب والغيبة فى انا عارف
وانت عارف وهو عارف اشبه الخالى عن الضمير فلم يحكم عليه بانه جملة
وجواز الوصل به اى ايقاع الظرف صلة للموصول فى نحو ما عندكم ينفد فان
ما موصولة وعندكم صلتها مما يعضد المذهب الاول وهو كونه مقدرا بالفعل

لانه لو كان مقدرا باسم الفاعل لكان مفردا فلا يجوز ايقاعه صلة لان الصلة
يجب ان تكون جملة وظرف الزمان لا يكون خبرا الا عن حدث غير مستمر اي
لا يكون خبرا عن اسم عين او عن حدث مستمر ولا يجوز زيد يوم الجمعة لان زيدا
اسم عين ولا يجوز ايضا طلوع الشمس يوم الخميس لان الحدث مستمر وانما
لا يجوز ذلك لعدم الفائدة لان زيدا لم يقع يوما وينقطع يوما لانه يوم الجمعة
هو الذي كان يوم السبت وكذا طلوع الشمس حاصل على الاستمرار لا
تختص بيوم دون يوم واما قولهم الهلال الليلة فانما ساغ وقوع
ظرف الزمان خبرا عن الهلال وهو اسم عين من حيث تجدد لم يقع جاريا
اسما كان في نفس الهلال تجدد وحدوث صار بمنزلة الحدث غير المستمر
واما نحو اليوم الجمعة او اليوم السبت بنصب اليوم فعلى تاويل التجمع والاجتماع
والتسبت بمعنى الراحة مصدرين على ما زعمت اليهود عليهم اللعنة ان الله تعالى
على ما يقولون ابتداء خلق السموات والارض يوم الاحد فخلقها في ستة
ايام وعيي فاستراح يوم السبت ولهذا يعتزلون يوم السبت وكذا يجوز
نصب اليوم في اليوم العيد واليوم الفطر واليوم النوروز لان ذكر هذه
الايام منبئة على اعمال يقع فيها وبهذا التاويل لا يجوز نصب اليوم في سائر
الايام مما لم يكن فيها دلالة على عمل عند غير الفراء وهشام فلا يقال اليوم
الثلاثاء بنصب اليوم وانما يجب رفعه لانه لا دلالة للثلاثاء على عمل يقع فيها
حتى يأول بالمصدر وهما جوزا اليوم الثلاثاء واليوم الاثنان على تاويل الآن
الثلاثاء فجعلا اليوم بمعنى الآن وهو اعم من يومك فجعلاه واقعا فيه كما يقول
في هذا الوقت اليوم واما نحو اليوم يومك بنصب اليوم فعلى تاويل عليك
وسلطانك حاصل في هذا اليوم فالتاويل قبل الخبر وههنا المبتدأ نحو
بكراً ان تعط يشكرك فان مجموع الشرط والجزاء مع اداة الشرط خبره وقد يكون
مجموع الشرط والجزاء خبر المبتدا من غير ان يكون معهما حرف الشرط فلا بد
حينئذ ان يكون المبتدأ اسما من الاسماء الشرطية او اسما مضافا الى اي الى
الاسم من الاسماء الشرطية نحو من ياتني او غلام من ياتني اكرمه فان من
مبتدأ متضمن معنى الشرط ومجموع الشرط والجزاء خبره على معنى شيء فان يكن
ياتني اكرمه وبعضهم على ان الخبر ههنا الجزاء وحده والشرط من صلة المبتدأ

وتتمة

وتتمة كأنه قيل الانسان ما ياتيني فاني اكرمه كما في قولك الذي ياتيني فله درهم
فان الذي مع تضمنه للشرط مع صلته مبتدأ وفله درهم خبره وجواز ما يكن فان
اتيكم ما يعضده الاول من المذهبين لانه لو كان الجزاء وحده هو الخبر وهو جملة
لزم ان يكون فيه ضمير يرجع الى المبتدأ مع خلوه عنه ولا بد في الجملة الواقعة
خبر المبتدأ من ضمير يرجع الى المبتدأ لان الجملة في الاصل مستقلة
فاذا جعلت جزءا للكلام يجب ان يكون فيها ضمير يربطها بالجزء الآخر لان
الضمير موضوع للربط الا اذا كان المبتدأ ضمير الشان فانه حينئذ لا يحتاج
الى الضمير لما بينهما من الربط المعنوي لكون الجملة عبارة عنه فان الخبر هناك
بمنزلة المفسر نحو قل هو الله احد وكذا لا يحتاج اليه كل جملة يكون عبارة
عن المبتدأ نحو مقولي زيد منطلق او اذا كانت الجملة الواقعة خبرا مشتملة
على جنس يندرج فيه اي في ذلك الجنس هو المبتدأ نحو زيد نعم الرجل فان
الرجل لما كان مشتملا على زيد لكون اللام فيه كما قيل للجنس جرى اشتماله
عليه مجرى الذكر اللفظي وههنا قدم المخصوص على نعم وان كان قليلا
وقيل لا يجوز تقديمه عليه ونحو اما القتال فلا قتال لديكم ولكن سيرا في
عراض المواكب فان قوله لا قتال لما كان مشتملا على القتال الاول
لكون لا لنفي الجنس كان المعنى القتال الذي ذكرت منفي عنكم لانه اذا نفي
عنهم كل قتال فقد نفي ذلك المذكور ايضا ومن ثمة اي ومن اجل انه لا بد
في الجملة الواقعة خبرا من ضمير لم يجز علي بزيد كان ذا مال على ما ذكره ابو علي
لان علي مبتدأ وبزيد مفعوله والباء مزيدة والضمير في كان ان عاد
الى علي لزم ان يكون العلم ذا مال وان عاد الى زيد بقي المبتدأ بلا
عائد قال المصنف اقول لو جعل الضمير لعلي وذا مال حالا سد
مسد الخبر لكان يصح فيما اظن والمعنى علي بزيد كان اذا كان ذا مال
وقد يحذف الضمير العائد الى المبتدأ اذا كان الضمير معلوما حذفا
على سبيل السماع نحو قوله تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم
الامور اي ان ذلك منه وعلى سبيل القياس كما اذا كان الضمير
مجرورا بمن والجملة التي وقعت خبرا اسمية والمبتدأ فيها جزء من
المبتدأ الاول كما يحذف الجملة الواقعة خبرا راسا في قوله والذي

المواكب

اسماء الشرط

لم يحضن فان خبره جملة محذوفة وهي عدتهن ثلاثة اشهر حذف لدلالة
ما قبلها عليها وهو قوله واللائي يئسن من المحيض ان ارتبتم فعدتهن
ثلاثة اشهر وذلك الحذف للضمير نحو البر الكر بستين اي البر الكر كاين بستين
كاينا منه ومنه السمن منوان بدرهم اي السمن منوان كاينان منه كاينان بدرهم
فان كون المبتدا الثاني جزءا من المبتدا الاول مؤذن بالضمير فحذف
الضمير مع الجار قياسا ولا بد ان تكون الجملة الواقعة خبرا محتملة هذا الخبر
للصدق والكذب وهذا مذهب بعض الكوفيين نظرا الى ان الخبر حقه
ان يكون محتملا لهما والجملة الطلبية ليست كذلك وهذا نظر واه لان خبر
المبتدا في اصطلاح النحاة ليس المراد به ما يحتمل الصدق والكذب وانما
المراد به ما عرفه المصنف ولانه لا خلاف في ان اصله ان يكون مفردا
والمفرد من حيث انه مفرد لا يحتملهما فالاولى في الجملة الواقعة موقعه
ان لا يشترط فيها احتمالها للصدق والكذب ولان وقوع الخبر مفردا
طلبيا نحو كيف انت ثابت بالاتفاق فلا يمتنع وقوعه جملة طلبية بالقياس
لو كان غير مسموع ومع ذلك فهو مسموع شايع في كلامهم كقوله تعالى
بل انتم لا مرحبا بكم ونحو زيد اضربه متاول باحد التاويلين باضمار القول
اي زيد مقول او اقول فيه اضربه او بكونه محمولا على المعنى اي زيد مامور
بضربه واذا كان المبتدا ضمير الشان والقصة فالخبر لا يكون الا جملة
لان الخبر مفسر للقصة التي هي جملة ومفسر الجملة يجب ان يكون جملة
ويتعدد الخبر لفظا لا معنى نحو هذا حلو حامض فانهما بمنزلة مز وكان
في كل واحد منهما ضمير راجع الى مجموع المبتدا على معنى ان في جميع اجزائه
حلاوة وحموضة لا انه لما امتزج الطعمان في جميع اجزائه وانكسر احدهما
بالاخر حصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما وقد يتعدد لفظا ومعنى
بغير العطف نحو قوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد
فعال لما يريد وبالعطف نحو زيد عالم وعاقل ولا مساغ لدخول الفاء
فيه اي في خبر المبتدا لانها للعطف او للجزاء وليس المقام مقام
احدهما الا اذا تضمن المبتدا معناهما فانه لا بد لدخول الفاء في خبره
لتضمنه اما معنى الشرط واذا تضمن المبتدا معنى الشرط وذلك المبتدا المتضمن

معناه

معناه اما اسم موصول بفعل او ظرف لان الموصول كلمة الشرط والصلة
كالشرط والخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء فكان حق الموصول ان يكون مبهما
ككلمات الشرط الجازمة لكن جاز ان لا يكون مبهما لانه غير عريق في الشرط
كقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين الاية فانها مسوقة للحكاية عن جماعة
مخصوصة وكذا حق الصلة ان لا تكون الا فعلا مستقبلا كشرط من وما
الا انها لما لم تكن شرطا في الحقيقة جاز ان لا تكون فعلا صريحا بل يكون مقدرا
مع الفعل كالظرف وجاز ان لا تكون مستقبل المعنى نحو وما افاء الله
على رسوله منهم فما اوجفتم وكان حق الخبر ايضا ان يلزم الفاء لكونه كالجزاء
لكنه من حيث انه ليس بجزاء للشرط حقيقة جاز تجريده من الفاء كقوله تعالى
والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون او نكرة موصوفة
باحدهما اي بالفعل او بالظرف او معرفة موصوفة بموصول الا باحدهما
من الفعل والظرف وفي جعله الاقسام من قوله اما اسم موصول الى
ههنا يجوز دخول الفاء في الخبر كما ذكرنا الا ان في كلامه ايهام انه يجب
لانحا قريبا في الذكر مما يجب دخول الفاء في خبره والحاق ما يجب دخوله فيه
بها وهو قوله او اسم من الاسماء الشرطية والجزاء مما لا يتطرق اليه الجزم
كما اذا كان جملة اسمية او طلبية فانه يجب دخول الفاء في خبره اما اذا
تطرق اليه الجزم نحو من ياتني اكرمه فلا يجوز دخول الفاء في خبره نحو
اما زيد فمنطلق المبتدا مصدر باما والذي او كل رجل او الرجل الذي
ياتيني او في الدار فله درهم قوله ياتيني او في الدار قيد في كل واحد
من هذه المبتدآت الثلاثة وقوله فله درهم خبر لكل واحد منها وفي تمثيله
للنكرة الموصوفة بكل رجل تسامح لان المبتدا كل وهو غير موصوف
وانما الموصوف النكرة المضاف اليها كل فالاولى ان يقول كما قال
ابن مالك او نكرة عامة موصوفة باحدهما او مضاف الى هذه النكرة نحو
كل رجل عنده حزم فسعيد ورجل يسعى في نجاته فلن يخيب ومن
ياتني فله كذا المبتدا اسم من اسماء الشرطية والجزاء جملة اسمية لا يتطرق
اليها الجزم وقد دخل الفاء في اعتبار الا خبر اول الجزاء الا خبر من الخبر
ان كان الخبر هو مجموع الشرط والجزاء او دخل اول الخبر ان كان الخبر

هو الجزاء وجه على الاختلاف السابق ذكره لان الخبر مجموع الشرط والجزاء او الجزاء وحده وليت ولعل مانعان بالاتفاق من دخول الفاء في خبره وكذا جميع نواسخ الابتداء غير ان وان ولكن لان نواسخ يوثر في الجملة معنى والموثر فيها معنى لا يدخل على جملة مصدرة بلازم التصديق كالشرط الا ان هلا المبتداء لما لم يكن بعريق في الشرط جاز ان يدخله ما لا يؤثر في الجملة معنى وان مانع من دخول الفاء في خبره عند سيبويه على ما نقل عنه جار الله خلافا للاخفش ونقل شارح اللمع ان الجواز لدخولها مع ان سيبويه خلافا للاخفش فمن منع قال لان ان لا يدخل الشرط فكان القياس ان لا يدخل ما تضمن معناه ومن اجاز قال لان ان لا تغير معنى الجملة لكن الاستعمال والاكثر خلافه في المنع من دخول الفاء في خبران كقوله تعالى ان الذين فتنوا المومنين والموٴمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ويجوز تقديمه اى تقدم خبر المبتداء عليه للاهتمام بذكره حيث اريد قصر الموصوف على الصفة قصر افراد او قصر قلب نحو تميمي انا هذا لمن يتوهمك بين قيس وتميم او لمن ينفيك عن تميم ويلحقك بقيس وسواء على اقمت ام قعدت اى قيامك وقعودك سواء على فسواء خبر مبتداء والفعلان بعده في تقدير المصدر بانهما مبتدأن وسواء لا يثنى ولا يجمع لانه في الاصل مصدر ومررت برجل سواء هو والعدم اذا رفع سواء على انه خبر هو قدم عليه والعدم عطف على هو اي هو والعدم مستويان واذا جر سواء يكون صفة لرجل وهو تاكيد للضمير المستتر في سواء الذي ليستحسن عطف العدم عليه وفي المثل مكره اخوك لا بطل فمكره خبر اخوك قدم عليه للاهتمام بذكره ويلزم تقدم خبر المبتداء عليه اذا كان الخبر مفردا في الظاهر احترازا عن نحو زيد من ابوه فانه لا يجب تقديمه على المبتداء لان ما يقتضي صدر الكلام انما يقتضي صدر جملة داخل هو عليها بحيث لا يتقدم عليه احد اجزاء هذه الجملة ولا يقتضي صدر كل جملة متضمنا للاستفهام او ظرفا متضمنا له اى للاستفهام محتويا على ضمير المبتداء بان يكون فيه ضمير عايد اليه واحترزبه عن نحو زيد اين غلامه فانه لا يجب هنا تقدم الخبر لان الظرف وان تضمن الاستفهام

لكنه

لكنه غير محتو على ضمير المبتداء لان غلامه ان كان فاعلا فلا يكون محتويا على ضميره وان كان مبتداء والظرف المقدم عليه خبره فكذلك لا يكون محتويا على ضمير المبتداء الاول فلا يجب تقدم اين غلامه على زيد لانه جملة او كالجملة نحو كيف زيد الخبر وهو كيف مفرد واين عمرو الخبر ظرف مكان محتو على ضمير المبتداء ومتى القتال الخبر ظرف زمان محتو على ضميره او اذا كان تقدم الخبر مصححا لمجيء النكرة مبتداء نحو في الدار رجل لما عرفت انه بتقدم الخبر عليه وهو ظرف كثير التصرف واشبه الفاعل بتقدم الحكم عليه فجوز ذلك كونه نكرة كالفاعل او اذا اتصل بالمبتدا ضمير لمتعلقه اى لمتعلق الخبر واراد بالمتعلق جزء الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا فان على التمرة خبره والمجرور جزؤه وفي المبتداء وهو مثلها ضمير راجع اليه وفي المثل في بطن زهمان زاده فان زاده مبتداء وفيه ضمير عائد الى زهمان في هو جزء الخبر او اذا كان الخبر عن ان مع اسمها وخبرها سواء كان الخبر ظرفا نحو عندي انك قائم او غير ظرف نحو حق ان زيدا قائم فانه لو اخر الخبر ههنا لالتبس المفتوحة بالمكسورة لانه ربما يظن انه خبر لان المكسورة بعد خبر او متعلق بخبران المكسورة ان كان ظرفا ولا يرتفع الالتباس بالفتح لخفائها مع انها على هذا التقدير وقعت في صدر الكلام وهو موضع المكسورة فاذا قدم زال ذلك الظن لان ما فيه خبر المكسورة والمفتوح لا يتقدم عليها وتعين انه خبر وان ما بعده ان المفتوحة وهي مع ما في خبرها مبتداء ولا يلتبس بالمكسورة لانها لا تقع مبتداء وامتنع تقدم الخبر على المبتداء اذا كان المبتداء مشتملا على ماله صدر الكلام كالاسماء الشرطية نحو من جاءك فهو مكرم والاسماء الاستفهامية نحو من قام ومثل ضمير الشان نحو قل هو الله احد فانه للابهام فلو قدم الخبر لزال الابهام المقصود منه ومثل ما التعجبية نحو ما اكرم زيدا فانها لا يجوز التصرف فيها بالتقديم والتاخير ومثل كم الخبرية نحو كم غلام اشتريت فانها لكونها لانشاء التكثير يقتضي التصدير او اذا كانا معرفتين ولا قرينة دالة على تعيين المبتداء فانه حينئذ يجب تقديم المبتداء لانه لا يتميز عن الخبر الا بالتقدم وكل واحد منهما له موضع نحو زيد المنطلق يجب تقديم ايهما كان مبتداء على الاخر كلا في قوله بنونا بنوا ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فانه قدم الخبر وهو بنونا على المبتداء وبنوا ابنائنا وان كانا

معرفتين لوجود القرينة المعنوية فانا نعرف ان محط الفائدة هو الخبر فما يكون فيه
التشبيه الذي يذكر الجملة لاجله فهو الخبر وهو قوله بنونا لان المعنى ان بني
ابنائنا مثل بنينا لا ان بنينا مثل بني ابنائنا او كانا متساويين نحو افضل منك
افضل مني فانهما مخصوصان بنوع واحد من التخصيص وهو التخصيص
بالمعمول او كان الخبر فعلا والمبتدأ يصلح فاعلا له لو تأخر او يصلح تأكيدا
لفاعله لو تأخر كما في زيد قام فان زيدا لو اخر التبس بالفاعل وانا قمت
فان انا لو اخر التبس بتأكيد الفاعل بخلاف زيد قام ابوه فانه لو قيل
قام ابوه زيد لا يلتبس زيد بفاعل قام لوجود فاعله ولا بتأكيد فاعله
لعدم صلاحيته كونه تأكيدا له اذ ليس باعادة اللفظ الاول ولا بغيره من
من الفاظ المخصوص وبخلاف اكلوني البراغيث فمن جعله مبتدأ
كالسيرافي فانه ذكر ان احد وجوه اعرابه ان البراغيث مبتدأ واكلوني
خبر مقدم عليه وكان حقه ان يقال اكلتني لان البراغيث ليست مما
يعقل الا ان السيرافي زعم انها لما وصفت بصفة العقلاء مجازا اجريت
مجرى ما يعقل لان المراد من من الاكل الجور والتعدي لا حقيقة الاكل
كما يقال اكل فلان جاره اذا تعدى عليه والتعدي من خواص العقلاء
ومن زعم وهو ابن مالك تبعا بان الحكم في قول الضب في بيته يؤتى الحكم
مبتدأ تقدم الخبر وهو يؤتى فقد سها لان الحكم يصلح فاعلا ليؤتى
فلا يجوز تقدم الخبر لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل ويحذف المبتدأ جوازا
عند الدلالة عليه نحو قوله لا يبعد الله التلبب والغارات اذ قال الخميس
نعم اي هذه نعم فاغتنموها وفي المثل احدى حظيات لقمان اي هذه
احدى حظياته وخير قليل اي هذا الفعل خير قليل وفضحت نفسي ولم
ذلك اي حذف المبتدأ في نحو زيد الخبز اكله بنصب الخبز لانه لا بد له من ناصب
مرفوع بانه خبر زيد حذف لدلالة مفسره عليه واذا كان المحذوف
خبرا لزيد لا يجوز ان يكون اكله ايضا خبرا له لاستغناء المبتدأ عنه
ولا يجوز ان يكون تاكيدا للخبر المحذوف لان المؤكد لا يحذف فيجب ان يكون
خبر مبتدأ محذوف اي زيد اكله الخبز هو اكله واما اذا كان الخبز مرفوعا
ولا يكون المسئلة مما حذف المبتدأ فيها وجوبا ويحذف الخبر جوازا

نحو قوله ايا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقا آانت ام ام سالم اي أانت تلك الظبية ام أم سالم او انت احسن ام ام سالم ونحو المثل كلاهما وتمرا اي لك كلاهما وازيدك تمرا فالخبر محذوف ويجوز ان يكون المبتدا محذوفا اي مطلوبي كلاهما وازيدك تمرا فيمن روى كليهما منصوبا بالياء فليس مما نحن بصدده اي اطعمك كليهما وتمرا او اعطني كليهما وزدني تمرا وخرجت فاذا السبع قد عرفت بيان الاختلاف فيه والحذف بعد اذا المفاجاة قليل لا يقع في القرآن الا بالاثبات نحو قوله تعالى فاذا هي حية فاذا هي بيضاء فاذا هم جميع فاذا هم قيام ويجب ذلك الحذف فيما التزم في موضعه اي موضع الخبر غيره مع وجود القرينة الدالة على تعيين الخبر نحو لولا زيد لكان كذا التقدير لولا زيد موجود فحذف الخبر لالتزام جواب لولا في موضعه مع دلالة لولا عليه لانها لما جعلت لامتناع جوابها معلولا للاول وهو موجود حكم على الاول بالوجود لامتناع وجود المعلول بدون علته وانما قال في احد المذهبين لان هذا مذهب البصريين واما مذهب الكسائي فهو ان الاسم الواقع بعدها فاعل فعل محذوف لانها لو التي لامتناع الاول لامتناع الثاني وقد دخلت على لا وهي لازمة للفعل والتقدير على هذا لولا يوجد زيد لكان كذا وقال الفراء لولا هي رافعة للاسم بعدها فعلى هذا لو قال في احد المذاهب لكان اولى ليشمل مذهب الفراء ايضا وضربي زيدا قائما اي ضربي زيدا حاصل اذا كان وجد قائما على قول البصريين فانهم قالوا اذا كان المبتداء مصدرا مضافا الى الفاعل او الى المفعول واقعا بعده حال من الفاعل او من المفعول او منهما معا او اسما بمعنى المصدر كافعل التفضيل المضاف الى المصدر نحو حذف الخبر فيه لالتزام الحال في موضع الخبر مع وجود القرينة الدالة على تعيين الخبر لان الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام لا يمكن الا بعد حصوله فحذف حاصل كما حذف متعلقات الظروف العامة نحو زيد عندك ثم حذف اذا كان لدلالة الحال عليه لان فيها معنى الظرفية واخطب ما يكون الامير قائما اي اخطب اكوان الامير حاصل اذا كان قائما كان كل كون من خطيبة على جهة المجاز او اخطر اوقات كون الامير فقد جعل اوقات خطيبة على سعة الكلام

كما يقال نهاره صائم وارخص ما تكون البر مدان بدرهم فمدان مبتدأ
وبدرهم خبره والضمير العائد الى المبتدأ محذوف اى مدان كائنان منه
كائن بدرهم والجملة حال او مدين بالنصب على الحال وقد روى له قوله
الحرب اول ما تكون فتية تسعى بزينتها لكل جهول رفع الاول بيمين اى اول
وفتية على ان يكون الحرب مبتدأ واول مبتدأ ثان او بدل من الحرب وفتية
خبره والجملة خبر المبتدأ الاول ونصبهما على ان اول منصوب على الظرفية
وفتية خبر يكون وخبر الحرب فى تسعى واختلفوا فيها انه نصب اول على الظرف
ورفع فتية على انه خبر الحرب ورفع اول على انه مبتدأ بان حذف خبره
ونصب فتية على الحال وهى سدت مسد الخبر اى اول اكوان الحرب
او اول اوقاتها حاصل اذا كانت فتية والخبرية هذه المسائل هو الظرف
وهو اذا بعد حذف عامله الذى هو الخبر الحقيقى وهو حاصل المضاف
الى ما عمل له الحال وهو كان المحذوف وانما حذف الظرف بيدا
بالحال مشيئة لان فى الحال دلالة على الظرف ومذهب الكوفيين وهو
ان قائما حال من معمول المصدر والعامل فيه المصدر الذى هو مبتدأ
وخبر المبتدأ محذوف بعد الحال وجوبا اى ضربى زيدا قائما حاصل فالحال
على مذهبهم من تتمة المبتدأ لا من تتمة الخبر يخرج هذا المذهب الكلام
عما هو المقصود اذ المقصود ان وقوع الحدث انما هو فى هذه الحال
لا فى غيرها من الاحوال لاتفاقهم على ان معنى ضربى زيدا قائما
اضرب زيدا الا قائما وتقديرهم اى تقدير الكوفيين يفيد ان الحدث الواقع
فى هذه الحال واقع لان المصدر على قولهم مقيد بالحال المخصص له
فيكون المعنى ضربى زيدا المختص بحال القيام حاصل ولا يفيد الحصر
وهذا لا ينافى وقوعه فى غير هذه الحال لانه لا يمتنع من وقوع
الضرب المقيد بالقيام وقوع الضرب المقيد بالقعود فى وقت آخر
بخلافه فى تقدير البصريين فان المصدر الذى هو اسم الجنس يفيد العموم
لانه اذا استعمل اسم الجنس ولم يكن هناك قرينة تخصصه ببعض الجنس
فهو فى الظاهر لاستغراق الجنس نحو النوم ناقض للطهارة اى كل
النوم والمصدر فى تقديرهم غير مقيد بالحال لان الحال من تتمة الخبر

وقيد فيه فيبقى على العموم ويفيد الحصر فيكون المعنى كل ضرب واقع منى على زيد
حاصل فى حال القيام وهو المقصود وايضا على تقديرهم لا يكون الحال فى موقع
الخبر بل هو من تتمة المبتدأ لان المبتدأ عامل فيها فلا يلزم حذف الخبر لعدم
التزام غيره فى موضعه لان موضعه فى تقديرهم بعد الحال وليس بعد الحال
فى تقديرهم شئ واقع موقع الخبر يدل عليه اى على ما ذكره من عدم الانحصار
وعدم وقوع الحال موقع الخبر على تقديرهم جواز ضربى زيدا قائما خير من
ضربه قاعدا فانه لما كان المصدر هنا مقيدا بالحال لا يفيد الاستغراق والحصر
وكذلك لما كان خبره وهو خير بعد الحال لا يجب حذفه لعدم التزام الحال
موضعه ومن زعم كابن درستويه انه اى ان ضربى زيدا قائما بمنزلة الجملة الفعلية
لان معناه اضربه قائما فلا خبر له كما قائم الزيدان فانه بمنزلة ايقوم الزيدان
يكذبه عدم استقلال الكلام بدون الحال فانه لو كان بمنزلتها جاز ان يحذف
الحال منه ويستقل بدونها كما جاز ذلك فى اضرب زيدا قائما مع انخرام الكلام
على هذا الزعم عن سننه وطريقته الموضوع هو اى الكلام لاجله وهو معنى
الحصر وذلك لان المصدر على هذا الزعم مقيد بالحال فلا يفيد الحصر كما لا يفيده
قولهم اضرب زيدا قائما والزمان المقدر وهو اذا منصوب المحل على الظرفية
سواء كان المصدر صريحا او لا ومرفوعه ايضا على انه خبر مبتدأ بدليل قولهم
اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة بالنصب على الظرفية اى اخطب اكوانه
حاصل فى يوم الجمعة والوجه فيه ان يحمل المصدر الصريح او ما المصدرية
عاريا من تقدير الزمان ويجعل اذا خبرا عن المصدر اى ضربى زيدا حاصل فى وقت
قيام واخطب كونه الامير حاصل فى وقت قيامه ويجوز فيما هو مصدر
بما المصدرية ان يقدر بالزمان المضاف الى ما المصدرية وذلك لكثرة وقوعها
موقع الظرف بخلاف المصدر الصريح فان وقوعه موقعه قليل فيكون المحذوف
وهو اذا مرفوع المحل على الخبرية فيكون التقدير اخطب اوقات كون الامير
وقت قيامه فكما ان قولك وقت قيامه مرفوع بانه خبر المبتدأ وغير متعلق
بفعل كذلك اذا ايضا مرفوع المحل على الخبرية ولا يجوز حينئذ ان يكون منصوب
المحل على الظرفية لاختلال المعنى لان المعنى على انه هو لا انه واقع فيه
ويدل على صحته اى على صحة كون المحذوف مرفوع المحل مجئ اخطب ما يكون

لا مير يوم الجمعة بالرفع لفظا مسموعا وحينئذ لا بد من تقدير الزمان
اى اخطب اوقات كون الامير يوم الجمعة ولا يجوز ان لا يقدر الزمان
حينئذ اى اخطب كونه يوم الجمعة لان الزمان غير المصدر فلا يقع خبرا عنه
وعند بعضهم جاز هذا اى كون الزمان المحذوف مرفوع المحل لانه الكل اى فيما هو
مقدر بالمصدر او مصدر صريح على تقدير مضاف محذوف فيكون التقدير فيه ضربى
زيدا قايما وقت ضربى زيدا وقت قيامه ومنه اى مما يجب فيه حذف الخبر كل
مبتدا عطف عليه بالواو بمعنى مع بشرط ان يكون نصا له فى قصد المصاحبة وذلك حيث
يكون المعطوف دالا على الاقتران نحو كل رجل وضيعته وكل عمل وجزاؤه
وانما يجب هنا حذف الخبر لان الواو وما بعدها قاما مقام مع وما ينجر بها
مع ظهور المعنى فكما انك لو جيئت بمع موضع الواو لم تحتج الى مزيد عليها
وعلى ما يليها لحصول الفائدة كذلك لا تحتاج اليه لتلفظ مع الواو ومصحوبها
لا الاستغناء بها عن الخبر ولذا قال الكوفيون ان وضيعته خبر المبتداء
وانما شرطنا ان يكون المعطوف نصا له فى قصد المصاحبة لانه لو لم يكن كذلك
لا يجب حذف الخبر كقول امير المؤمنين على رضى الله عنه وانتم والساعة
لا قرين فان المعطوف هنا لا يدل على الاقتران ولعمرك لا فعلن كذا الفاظ
فهذان كل مبتدا له الجملة القسمية صريح له القسم يجب حذف خبره لان تعينه
للقسم دل على تعيين الخبر وجوابه القسم سد مسده وقريب منه زيد الخير اكله
بنصب الخبز فان خبر المبتدا محذوف فيه اى زيد اكل الخبز فحذف اكل استغناء
بتفسيره لان التفسير لما لم يكن له موضع الخبر وانما هو مفسر بعد معمول الخبر
جرى مجرى ما مثله السابقة فلذلك قال قريب منه وقد يحذفان اى المبتداء
والخبر معا له تركيب واحد له نعم العبد اى ايوبه على تقدير هو ايوب فيمن
جعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اما من جعله مبتدا والجملة قبله خبره
فالمحذوف له المثال هو المبتدا وحده ويضمر اى يجعل احدهما
من المبتدا والخبر ضميرا نحو انا زيد وزيد انا ويضمر كلاهما نحو انت انت ويكون هذا
الضمير منفصلا لا غير اى لا يجوز ان يكون متصلا لان الاتصال انما يكون بعامل
لفظى والعامل هنا معنوى الا فيمن قال لولاك ولولاى فان الكاف
والياء له محل الرفع على الابتداء عند الاخفش وانه الرفع محمول على الجر

هنا لما كان الجر محمول على الرفع به قولهم ما انا كانت وعسى محلهما اى محل الكاف
والياء الجر وان للولا مع المكنى اى الضمير حالا ليست له تلك الحالة مع غيره بان يكون
مع الضمير حرف جر مع انه مع غيره لا يكون حرف جر وفيه نظر لانه يجب على هذا ان يكون
له متعلق ولا متعلق له والشايع الكثير لولا انت ولولا انا بالاتيان بالضمير المنفصل
وهو القياس لانه اما مبتداء او فاعل فعل محذوف او مرفوع بلولا كما عرفت وعلى
هذه التقادير يجب انفصاله واذا كان الخبر معرفة يصح ان يقع نعتا للمبتداء او مضاف
لها اى للمعرفة او امتناع دخول التعريف عليه كافعل من كذا فان افعل
التفضيل ما دام معه من يمتنع دخول حرف التعريف عليه كما سيجيء ان شاء الله تعالى
والفعل المضارع فانه يمتنع دخول حرف التعريف عليه لانه من خواص الاسماء
كما عرفت جاز تخلل ضمير الفصل والاولى ان تقول صيغة الفصل لانه عند
حرف اللهم لان تعالى سمى بضمير الفصل اصطلاحا وان كان حرفا بينهما اى
بين المبتداء والخبر وهو اى ضمير الفصل احد الضماير المرفوعة المنفصلة حال كونه
مطابقا للمبتدا له الافراد وفرعيه والتذكير والتانيث والغيبة والخطاب والتكلم
ايذانا بانه خبر لا نعت فانه اذا جيء بهذا الضمير علم ان ما بعده خبر لا صفة
لان الضمير لا يوصف ولهذا سماه البصريون فصلا لانه فصل بين كون ما بعده
نعتا وكونه خبرا والكوفيون عمادا لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية
كالعماد له البيت الحافظ للسقف من السقوط وايذانا بضرب من التاكيد فان
معنى زيد هو القايم زيد نفسه القايم فكان تكرير الزيد معنى والتكرير للتاكيد كقوله زيد
هو المنطلق الخبر معرفة او زيد هو افضل منك او زيد هو يضرب فان المازنى
اجاز وقوع ضمير الفصل قبل المضارع للمشابه المذكوره ولا يجيز زيد هو قال
وان كان الماضى كالمضارع له امتناع دخول حرف التعريف عليه لان اللام
من خواص الاسم فيجب ان يقدر فيما هو مضارع للاسم كالمضارع وجاز تخلل
ضمير الفصل بعد دخول العوامل اللفظية على المبتداء والخبر وهى ابواب ظننت
وكان وان نحو ان ترن انا اقل منك وان كنا نحن الغالبين وانه هو الغفور
الرحيم ولا محل له اى لضمير الفصل من الاعراب عند اصحابنا البصريين فانه حرف
ككاف الخطاب له ذلك وارايتك وغيره اى غير كاف الخطاب كاللواحق
باياك واياى واينا واياه فانها حروف على ما سيجيء خلافا للكوفيين فانهم

يجعلون له محلا من الاعراب فان حكمه في الاعراب حكم ما قبله عند بعضهم
فيكون توكيدا له لان زيد هو المنطلق بمنزلة زيد نفسه المنطلق وحكم ما بعده
في الاعراب عند آخرين منهم لانه معه كالشيء الواحد لانه يحقق ويؤكد ان
ما بعده خبر لا نعت ولذلك يدخل لام الابتداء عليه نحو انك لانت الحليم
ويبطل المذهب الاول ان المضمر لا يقع توكيدا للمظهر لانه ليس من الالفاظ
المخصوصة حتى يكون توكيدا معنويا وليس بتكرير اللفظ الاول حتى يكون توكيدا
لفظيا ويبطل ايضا انه اي ان هذا الضمير لا يختلف رفعا ونصبا وجرا باختلاف
اي باختلاف في ما قبله نحو ان زيدا هو المنطلق ولو كان تاكيدا له لاختلف
باختلافه ولوجب ان يقال علمت زيدا اياه الفاصل لوجوب التطابق
بين التاكيد والمؤكد ويبطل الثاني انه لا يتعلق له بما بعده تعلق اعراب اذ لم
يعهد اسم يتبع ما بعده في الاعراب ويبطل ايضا انه لا يختلف في الاعراب باختلاف
اي باختلاف في ما بعده كقوله كنت انت الرقيب عليهم ويدخل عليه لام الابتداء
نحو ان زيدا لهو الظريف جوابه ان نقول انك لانت الحليم لان اللام في المثال
الذي ذكر هي اللام الفارقة بين ان النافية والمخففة لان ان فيه هي المخففة
وهذه اللام غير لام الابتداء عنده كما يجيء ان شاء الله تعالى وكثير من العرب
يجعلونه مبتدأ وما بعده مبنيا عليه في الاعرابه ومطابقته في الافراد وفرعيه
والتذكير والتانيث لكونه خبرا له وانما قال مبنيا ولم يقل خبرا عنه ليكون
ذلك اشارة الى ما بينهما من وجوب المطابقة ويقرءون في غير القراءة السبع
وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون بالواو على ان يكون هم مبتدأ والظالمون
خبره وان ترن انا اقل منك برفع اقل على انه خبر ومن هذا الباب اي
من باب المبتدا والخبر الاخبار عن الشيء حال كونه مكنيا عنه بالذي او اللام
التي في معناها بان يجعل الذي لابهامه كناية عنه ويجعل مبتدأ وذلك الشيء
خبرا عنه ومجال الاول اي الذي في الاخبار عنه اوسع من مجال الثانية حيث
دخلت الاولى اي الذي الجملتين الاسمية والفعلية واختصت الثانية بالفعلية
لانه لما كره دخول اللام الاسمية المشابهة للام الحرفية لفظا ومعنى على صورة
الجملة وجب ان يجعل الجملة في صورة مفردة ولا يمكن بناء مفرد كاسم الفاعل
والمفعول من الجملة الاسمية وانما يمكن من الفعلية متصرفا فعلها غير مصدرة بحرف

لا يستفاد معناه من اسم الفاعل او المفعول كالسين وحرف النفي والاستفهام
فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا لان ليس غير متصرف لا يجيء منه
اسم الفاعل او المفعول ولا من زيد في سيضرب زيد بعد صوغه حال كونه مبنيا
للفاعل او المفعول اسم فاعل او مفعول اي بعد صوغ الفعل المبني للفاعل
اسم فاعل لمناسبة معناه معنى اسم الفاعل وبعد صوغ الفعل المبني
للمفعول اسم مفعول لمناسبة معناه معنى اسم المفعول واعرابه اي اعراب
اسم الفاعل او المفعول باعراب الموصول المقدر وان كان حقه ان لا يكون
له اعراب لانه صلة الموصول ولا اعراب للصلة لانه لما كره تقدير الاعراب في اللام
الموصولة المشابهة للام التعريف الحرفية كما كره خلو صورة الاسم المعرب الواقع
في التركيب عن الاعراب اظهر في الاسم بعده اعراب ما بعده الذي يعني بعد الاعراب
اي باعراب غيره نحو ما جاءني الا زيد فانه لما كان تقدير اعراب غيره لكونه حرفا
اظهر اعرابه فيما بعده والاخبار سائغ عن كل اسم في جملة لان كل اسم جاز ان يعبر عنه
بالمظهر ينبغي ان يجوز ان يعبر عنه بالمضمر الا اذا تعذر الوفاء بشرط اي
شرط الاخبار المذكور وشرط اربعة امور تصدير الجملة بالموصول هو الشرط
الاول حال كون الموصول مبتدأ وتاخير الاسم المراد عنه الاخبار حال كونه خبرا
وهذا شرط ثان بوضعه اي انما يؤخر خبرا بسبب وضع ضمير للموصول موضعه
وهما اي وضع الضمير موضعه وكونه عائدا الى الموصول شرطان آخران وانه
اي ان هذا الضمير حال كونه منصوبا جاز ايلاؤه الفعل حال كونه متصلا له منفصلا
وان لم يله اي الفعل الاسم الموضوع هو اي هذا الضمير موضعه في اصل التركيب
اذا لم يلتبس تقول في اعطيت زيدا درهما الذي اعطيته زيدا درهم فجعلت
الضمير متصلا بالفعل وان لم يله الاسم الموضوع هو موضعه وهو درهما
احتيارا لا خصار المتصل ولا يجوز في اعطيت زيدا عبد الله الذي اعطيته زيدا
عبد الله لان كل واحد من المفعولين صالح لان يقع مفعولا اول وجاز حذفه
اي حذف الضمير حال كونه متصلا منصوبا اتصاله كما جاز ايلاؤه الفعل فلا يجوز
حذف المنفصل اذ لو حذف جهل كونه منفصلا وقال الشيخ الرضي لا يجوز
حذف المنفصل بعد الا نحو الذي ما ضربت الا اياه زيد ولا يجوز حذف المرفوع
الا اذا كان مبتدأ ولا حذف المجرور الا اذا كان مجرورا باضافة صفة ناصبة له

تقدموا نحو الذي انا ضاربه زيد اي ضاربه او بحرف جر متعين لئلا يلتبس كقوله تعالى
فاصدع بما تؤمر اي تؤمر به في صلة اللام كان الضمير فانه يجوز حذفه حفظا تقول
الضاربه انا زيد الضاربه انا زيد وقال ابن مالك لا يحذف عائد الالف واللام
لانه يكمل صلتها ويبتدئ من الثالث والنشء والجمع والابتداء او في صلة الذي
تقول في الذي ضربته زيد الذي ضربت زيد فمن يجعل الضمير المتصل بالوصف كاسم
الفاعل والمفعول منصوبا لفظا ومعنى كسيبويه فانه جعل المتصل بالوصف
المعرف باللام اذا لم يكن مثنى او مجموعا على حده منصوبا وكالاخفش فانه
قال ان الضمير بعد الوصف المجرد عن اللام منصوب ايضا فانه يجوز حذف
هذا الضمير المتصل المنصوب سواء كان الوصف نفس صلة اللام نحو الضاربه
انا زيد او جزءا من صلة الذي نحو الذي انا ضاربه زيد فان هذا الضمير منصوب
عندالاخفش وبه يجعل المتصل بالوصف منصوبا لفظا ومعنى بل يجعل مجرورا
لفظا ومنصوبا معنى فيجوز حذف الضمير ضعيف فيه اي في هذا
الوصف من هذا الذي ذكر من شرط مظهر انه يمتنع الاخبار فيما يستحق الصدر
من ضمير الشان وكم الخبرية وغير ذلك كاسماء المتضمنة لمعنى الشرط والاستفهام
لتعذر التاخير اي تاخيرها للاخبار لانها طالبة للصدر كما ذكرنا وفيما
لا يجوز الاخبار فيما يلزم التنكير من الحال والتمييز المنصوب والمنفي بلا الجنس
كاسم لا لنفي الجنس وخبرها والمجرور برب ونحو ذلك كالمجرور بكم لتعذر
الاضمار اي جعلها ضمائر لان الضمائر معارف وهذه الاسماء لازمة للتنكير
ولا نقاس على ربه رجلا فانه يمكن ان يقال لما جاء انها مجرور رب يلزم
ان يجوز الاخبار عنه لانه لا يقاس عليه لشذوذه والشاذ لا يقاس عليه
على ان هذا الضمير ليس بمعرفة لانه مبهم يؤتى به من غير قصد الى معين
ما لو جعله مضمرا لما ساغ الاخبار بالذي فانه يجب ان يكون معناه الوجوب
عوده الى الموصول وكذا يمتنع الاخبار عن الموصوف بدون الوصف فلا
يقال في جاء رجل عالم الذي جاء هو عالم رجل وكذا يمتنع عن الوصف
بدون الموصوف فلا يقال في المثال الذي جاء رجل هو عالم وانما يجوز
الاخبار عنهما معا فيقال الذي جاء هو رجل عالم وكذا يمتنع عن المضاف بدون
المضاف اليه فلا يقال في جاء غلام زيد الذي جاء هو زيد غلام وانما يمتنع الاخبار

عن هذه الصور الثلاث لامتناع الوصف للضمير اي جعله موصوفا وبه اي لامتناع
الوصف بالضمير اي جعله صفة وامتناع اضافته اي اضافة الضمير وجاز الاخبار
عن المضاف اليه فيقول في جاء غلام زيد الذي جاء غلامه زيد لعدم امتناع كون الضمير
مضافا اليه الا اذا لم يستقل المضاف اليه بان كان المجموع من المضاف علما
لشيء فانه حينئذ لا يجوز الاخبار عن المضاف اليه وحده لانه صار بالعلمية كبعض
حروف الكلمة ولعدم استقلاله في المعنى نحو ابي قحافة وسام ابرص لدويبة ايضا
وحكى المازني جواز ذلك الاخبار عن المضاف اليه وان لم يستقل في الشعر
لانه يسع الكلام واذا كان المضاف اليه المركب من العشرة مع ما نيف وزاد
عليها والمضاف الى هذا المضاف اليه اسم الفاعل المشتق من العدد ولا يجوز
هذا المضاف الا منه بمعنى انه واحد من المضاف اليه لا بمعنى انه مصير له العدد
الذي كان هو مشتقا منه لان التصيير مخصوص بالعشرة فما دونها نحو ثالث
ثلثة عشر ففي الاخبار بالذي من المضاف اليه وهو ثلثة عشر يجب ان يحذف
من المضاف وهو عشر لان اصله ثالث ثلثة عشر بالتركيب ثلثة عشر فحذف عشر
من ثالث عشر كراهة اضافة اسم قد جعل فيه بين اسم الى اسمين الى اسم آخر
قد جمع فيه بين مثلها لزوال علته اي علة الحذف وهي تلك الكراهة بعدم اضافة
حينئذ الى اسم قد جمع فيه بين اسمين فيقول في هذا ثالث ثلثة عشر الذي هذا
ثالث عشر هم ثلثة ولا يسوغ فيه اي في مثل هذا المضاف وان كان اسم فاعل اللام
اي الاخبار باللام لاختصاصها بالفعلية وهذه جملة اسمية وكذا لا يسوغ اللام
في كل ما اضيف من اسماء الفاعلين الى العدد المشتق هو اي المضاف منه اي
من ذلك العدد لان اسم الفاعل حينئذ بمعنى الواحد لا بمعنى المصير لانه انما كان
بمعناه اذا كان المضاف اليه انقص من العدد المشتق هو منه بدرجة نحو رابع
ثلثة وخامس اربعة واذا لم يكن بمعنى التصيير لا يكون فيه معنى الفعل فلا يجوز
الاخبار باللام عنه لان اللام انما تدخل على ما هو في التقدير جملة فعلية واما
في المضاف من اسماء الفاعلين الى ما دونه اي الى ما دون العدد المشتق هو منه
بدرجة ولا يكون الذي دونه من المضاف اليه الا فيما دون العشرة لانه حينئذ
اسم فاعل حقيقة لانه بمعنى المصير واسم الفاعل لا بد له من فعل ومصدر ولم
يثبت فعل ومصدر لما فوق العشرة بخلاف ما دونها من الاثنين الى العشرة

فان لكل منها فعلا ومصدرا نحو ثلثت الاثنين ثنيا وثلثت الاثنين ثلثا فلا منع
من جواز الاخبار فيه باللام فيقال هذا رابع ثلثة الرابعهم هذا اي الذي
هذا رابعهم ثلثة لانها يوخذ من الفعل اشبه لان معنى الرابعهم هذا ثلثة
اي الذي جعل ثلثة اربعة قاله الاخفش وجارية القياس وان
لم يكن مسموعا الثاني اثنين انا لو الاخبار باللام عن انا ثاني اثنين
والمنهي الاخفش الثاني اثنين انا اثنان لو الاخبار باللام عن اثنين لعدم
الفائدة لان الذين انت ثانيهما لم يكونا الا اثنين فاخبرت عنهما بشيء
وكفت الضرورة امره بخلاف الضاربها انا رجلان لو الاخبار عن رجلين
لانه اذا قيل الضاربها لم يعلم ارجلان ام امراتان هكذا قاله ابن السراج
نقلا عن الاخفش وكذا يمتنع الاخبار عن الاسم العامل بدون معموله فلا
يقال اعجبني ضربك عمرا الذي اعجبني هو عمرا ضربك لتعذر اعمال الضمير
وان كان عائدا الى الاسم العامل لان لفظ العامل مراعى في العمل وكذا
يمتنع الاخبار عن الاسم الذي يضارع الفعل من جهة اللفظ والمعنى واحترزنا
بذلك عن المصدر فانه يجوز الاخبار عنه مع معموله فتقول في ضربك زيدا حسن
الذي هو حسن ضربك زيدا العامل عمله احترازا عن غير العامل فانه يجوز
الاخبار عن قائم في زيد قائم اذا لم يكن عاملا في الضمير المستكن فيه امتناعا
مطلقا اي سواء كان مع معموله او بدونه لعدم صلوحه للاخبار عنه لانه
بمنزلة الفعل والفعل لا يكون مخبرا عنه وقولهم في الاخبار عن منطلق
وهو اسم فاعل عامل في المستكن فيه في زيد منطلق الذي زيد هو منطلق
فالمخبر عنه هنا في الحقيقة الموصوف المحذوف اسناد هو الذي منطلق
مسلمة وفيه ضمير عائد الى ذلك الموصوف لا الى الموصول التقدير الذي
زيد هو رجل منطلق وكذا كل اسم مخبر عنه اذا تضمن الضمير صار خبرا لمخفي
فلا يتصور فيه معنى الاخبار عنه وكذا يمتنع الاخبار فيما يلزم الظرفية نحو
ذات مرة او يلزم المصدرية نحو سبحان الله لعدم صلوحه الخبرية لانه لازم
النصب فلو اخبر عنه صار مرفوعا وجاز الاخبار عن الظرف غير ما ذكر
مما يلزم الظرفية واشترط اظهار في المضمر القائم مقام الظرف غير اللازم
للظرفية فتقول في الاخبار عن اليوم في صليت يوم الجمعة الذي صليت فيه

يوم

يوم الجمعة اشترط اظهار اللام في المفعول له المضمر العامل مقامه فنقول في الاخبار عنه في ضربته زيدا تاديبا الذي ضربت زيدا له تاديب لفوات شرط الحذف اي حذف وحذف اللام من المضمر العامل مقام المظهر لان لفظ المظهر مرعي لاجل الحذف في اذا اتسع فيه اي في الظرف بان يجري مجرى المفعول به فانه حينئذ لا يشترط فيه اظهار في فنقول في سرت اليوم الذي سرته اليوم وجاز الاخبار عن المصدر الذي لم يسد مسد فعله نحو الضرب قبيح واما المصدر الذي يسد مسد فعله بان حذف فعله لزوما فلا يجوز الاخبار عنه لانه بمنزلة الفعل وقبح الاخبار في المصدر الوارد لمجرد التاكيد فلا نقول في ضربت ضربا الذي ضربته ضرب لعدم الفايدة في الخبر لاشتمال المبتدا على ما يفيد فايدته اما المصدر الوارد للعدد او للنوع فيجوز الاخبار عنه لوجود الفايدة واجيز الاخبار عن الضمير في ويحه رجلا فيقال الذي ويحه رجلا هو لان لفظ الخبر ولا ظهر منع اي منع الاخبار عنه لان ويحه دعاء فيكون بمنزلة الامر فكما لا يقع الامر صلة للموصول كذلك لا يقع الدعاء صلة له لانهما لا يوضحان الموصول ولان ضمير ويحه مبهم غير راجع الى شيء ولو جعل مقامه ضمير صار معينا لعوده الى الموصول وكذا يمتنع الاخبار في الضمير الذي يستحقه غيره اي غير الموصول مبتدا كان غيره نحو زيد ضربته او موصوفا نحو جاء رجل ضربته او موصولا نحو الذي ضربته زيد وكذا يمتنع الاخبار في الاسم المضاف اليه اي الى الضمير الذي يستحقه غيره نحو زيد ضربت غلامه او في الاسم المشتمل عليه اي على هذا الضمير نحو زيد ابوك رجل يحبه ولا حاجة الى قوله المضاف اليه لان قوله المشتمل عليه مشتمل عليه وانما لا يجوز الاخبار عن هذا الضمير وعن المضاف اليه وعن المشتمل عليه لخلوا المستحق وهو غير الموصول عما استحقه من الضمير على تقدير الاخبار عن احد هذه الثلاثة مثلا اذا قلت في زيد ضربته الذي زيد ضربته هو وجعلت الضمير في ضربته للموصول لزم ان لا يكون في الجملة الواقع خبرا عن المبتداء ضمير عايد اليه وان جعلت الضمير للمبتدا لزم ان لا يكون الضمير العامل مقام المخبر عنه عايدا الى الموصول مع وجوب ذلك وكذا يمتنع الاخبار في الموصول بدون صلته لتعذر وجل الضمير اي جعل الضمير موصولا وعلى تقدير جعل الضمير مقامه يلزم ان يصير موصولا والصلة التي كانت صلة للموصول صارت صلة له ولتعذر خلوه اي خلو الموصول الذي جعل خبرا عن الصلة لان الغرض انه جعل خبرا بدون الصلة واما الاخبار عن الموصول مع الصلة

فلا منع من ذلك اذ لا يلزم منه فساد كالموصوف والمضاف فكما يمتنع الاخبار عنهما
بدون الصفة والمضاف اليه كذلك يمتنع عن الموصول بدون صلته وكما
جاز الاخبار عنهما مع الصفة والمضاف اليه جاز عن الموصول مع صلته والجامع
كون الجزء الثاني من هذه الثلثة بمنزلة بعض حروف الكلمة موصولا كانت
الجملة او غيره اي تجوز الاخبار عن الموصول مع صلته سواء كانت صلته جملة
مصدرة بموصول او غير مصدرة به فان الذي لا يمتنع ان يوصل بالذي
بالقياس وان لم يجئ له كلام مهم قال ابن السراج دخول الموصول
على الموصول غير مسموع وانما وضع النحاة رياضة للمتعلمين ويحتاج الموصول
الثاني حال كونه مبتدا الى الصلة لكونه موصولا والى الخبر لكونه مبتداء
والموصول الثاني بصلته وخبره صلة للسابق اي للموصول السابق ولابد
فيه اي له الثاني بصلته من ضميرين احدهما اي للموصول الثاني لوجوب
العايد من الصلة الى الموصول والثاني من الضميرين للاول من الموصولين
لانه مع صلته صلة للاول فيجب ان يكون فيه عايد اليه نحو الذي الذي له دار
عمرو زيد فالضمير المستتر له دار عايد الى الموصول الثاني والضمير البارز
فيه عايد الى الاول وان كان الموصول الذي بعد الموصول السابق اثنين او
ثلثا او اربعا او خمسا او ما بلغ فالحكم ما ذكر من افتقار كل واحد من الموصولات
الى ما يكون صلة له والى ما يكون خبرا عنه والى الضمير ليتم الموصول كالمسئلة
المحكي عن المازني وهي الذي التي اللذان التي ابوها ابوهما اختها اخواك
اخته زيد فالموصول الرابع مبتدا وصلته هي ابوها ابوهما وخبره هو
اختها والعايد اليه هو الضمير له ابوها وهو مع صلته وخبره صلة للموصول
الثالث وهو ايضا مبتداء وخبره اخواك والعايد اليه الضمير له ابوهما وهو
مع صلته وخبره صلة للثاني وهو ايضا مبتدا واخته خبره والعايد اليه
الضمير له اختها وهو مع صلته وخبره صلة للاول وهو مبتداء ايضا وزيد خبره
والعايد اليه الضمير له اخته وامتحان صحته اي صحة هذا الحكم باقامة اسم صريح
مقام كل موصول بصلته كان الاسم له معناه اي معنى الموصول بصلته حتى
يرتد الجميع اي جميع هذه الموصولات الى موصول واحد فيقام اختها موضع
التي ابوها ابوهما لان التي ابوها ابو شخصين آخرين هي اختها فيصير

الكلام

الكلام الذي التي اللذان اختها اختاها لان اللذين اختها اختا امراة قد يكونان
اخويها فيصير الكلام الذي التي اخواها اخواك اخته زيد ثم تقيم اختك مقام التي
بصلتها لان التي اخواها اخواك قد تكون اختك فيصير الكلام الذي اختك اخته زيد
فاذا اردت الاخبار فيها اي في هذه المسئلة المحكية عن المازني عن الموصول الاول
بصلته او عن الموصول الثاني بصلته فلك ذلك الاخبار اذ لا مانع فيه فتقول في الاخبار
عن الاول وآخر صلته اخته الذي هو زيد الذي التي اللذان التي ابوها ابوهما
اختها اخواك اخته وفي الاخبار عن الثاني وآخر صلته اخواك التي الذي هي له اخته
التي اللذان التي ابوها ابوهما اختها اخواك وكذا يجوز الاخبار عن خبر الموصول
الاول وهو زيد ولا مانع فيه نحو الذي الذي التي اللذان التي ابوها ابوهما
اختها اخواك اخته هو زيد فاما سوى ما له صلته اي صلة الاول غير الثاني بصلته
فانه يجوز الاخبار عنه فلا يتاتى فيه ذلك الاخبار الا عن خبر الموصول الثالث وهو
اخواك فانه لا مانع من الاخبار عنه تقول اللذان الذي التي اللذان التي ابوها
ابوهما اختها هما اخته زيد اخواك والا عن المتصل به اي بخبر الموصول الثالث
وهو الكاف في اخواك فانه لا مانع من الاخبار عنه نحو الذي الذي التي اللذان
التي ابوها ابوهما اختها اخواه اخته زيد انت لما تقدم من شرايط الاخبار الا ان بعد
فتذكر تعلم صحة ما يصح الاخبار عنه وامتناع ما امتنع فلا يجوز الاخبار عن الموصول
الثالث بصلته لاشتماله مع صلته على ضمير مستحق لغير الموصول لانه مشتمل على
ضمير الموصول الثاني وهو الهاء في اختها وكذا لا يجوز الاخبار عن المضاف الى
الضماير الغايبة بدونها لان الضمير لا يضاف ولا عن هذه الضماير لاستحقاقها
لغير الموصول الذي صدرت الجملة به للاخبار واما الاسمان حال كونهما معطوفا
احدهما على الاخر في جملة واحدة نحو ضرب زيد وعمرو فقد يتاتى الاخبار عن
كل واحد منهما وحده تقول الذي ضرب هو وعمرو زيد والذي ضرب زيد وهو عمرو
وعن كليهما نحو اللذان ضربا زيد وعمرو مع رعاية ما يشترط للاخبار من الشرايط
الاربع ولا باب العطف من تاكيد المتصل المرفوع عند العطف عليه وغيره
كما ذكرته المتكلم في ضرب في المثال الاول واما الاسمان في جملتين معطوفة
احديهما على الاخرى ولا ملابسة بينهما اي بين الجملتين بغير العطف نحو ضرب زيد
واكرم خالد فلا يتاتى الاخبار واحد منهما اي من الاسمين لانه يلزم خلو الجملة

الواقع صلة للموصول عن العائد اليه عند الاخبار عن الاسم الثاني نحو الذي
ضرب زيد وأكرم هو خالد وخلو الجملة المعطوفة على الاولى عند الاخبار عن
الاسم الاول عن العائد نحو الذي ضرب هو وأكرم خالد زيد اما اذا كان
بين الجملتين ملابسة نحو ضرب زيد وأكرم غلامه فيجوز الاخبار عن الاسم
الاول نحو الذي ضرب هو وأكرم غلامه زيد ولا يجوز الاخبار عن الاسم الثاني
لا تقول الذي ضرب زيد وأكرم هو غلامه لانه يلزم خلو الصلة عن العائد
الى الموصول. واما المبدل فمنهم من ابى الاخبار عنه لان البدل معه كالموصوف
فكما لا يجوز الاخبار عن الموصوف بدون الصفة لا يجوز عن المبدل بدون
البدل قياسا عليه لانه تابع مثله ومنهم من اجازه اي الاخبار عنه بدون
ذلك البدل بطرح البدل عند الاخبار عن المبدل منه بدونه اي المضمر
اذا اخر المبدل وحده وجعل في موضع الضمير صار البدل بدلا عن المضمر بعد
ان كان بدلا من المظهر ولعله اي لعل جواز الاخبار عن المبدل بدون
البدل الظاهر الراجح اذ لا منع من الابدال من المضمر فان اعظم قد يبدل
منه مظهر ومضمر كلاف الوصف فان المضمر لا يوصف واما البدل فان
اردت الاخبار عنه بدون المبدل في نحو مررت برجل اخيك قلت لا يجوز الاخبار
عنه باللام المار انا برجل به اخوك وانما ابرز الضمير لان الصفة وهي المار
جارية على اللام وهي للمتكلم واستقبحه المازني قال لانك جئت بالبدل بعدما
قدرت كلامك تقديرا فاسدا لان حق البدل ان يكون بمنزلة ما ليس في الكلام
وان يكون متى اسقط استغنى الكلام فلو قلت المار انا برجل اخوك لم يجز
لانه لا يرجع الى الالف واللام شيء وكان الكلام فاسدا ومن اجاز هذا
اي المار برجل به اخوك نظرا الى وجود الضمير في البدل الذي هو المقصود
من الكلام اجاز زيد ضربت اخاك اياه لانه بمنزلة زيد ضربته لان المبدل منه
في حكم الطرح ولا الاخبار عن خبر كان واخواته لا يمتنع كما لا يمتنع عن خبر
المبتدأ تقول في كنت قائما الذي كنت اياه قائم وقد اباه بعضهم لان معنى
كان زيد قائما كان من امره كذا وكذا فكان خبر كان من حيث المعنى جملة
ولا يجوز الاخبار عن الجملة والجواب انا لا نسلم ان الخبر المفرد بتقدير الجملة بل
الامر بالعكس واذا اردت الاخبار عن الاسم الذي يتنازع فيه فعلان معطوفا

احدها

احدها على الآخر الفاعلية والمفعولية حال كون الاسم فاعلا لاحدهما والمفعول
محذوف من الآخر حذفا واجبا ان كان الآخر هو الفعل الاول نحو ضربت وضربني
زيد او حذفا مرجوحا ان كان هو الفعل الثاني نحو ضربني وضربت زيدا فانما
يتأتى الاخبار باضمار المفعول نطقا ان كان حذف واجبا او مرجوحا فتقول
في المثال الاول الذي ضربته وضربني زيد وفي المثال الثاني الذي ضربني
وضربته زيد وان حذف المفعول عند الاخبار حذف للطول اي لطول
الصلة لا على ما حذف في الاصل عند التنازع قبل الاخبار فان حذف هنالك
لكونه فضلة ويستغني عنه وهنا غير مستغنى عنه لوجوب كون الصلة مشتملة
على الضمير ولا يحذف للطول بل حذف على ما حذف في الاصل يلزم اخلاء
الصلة في المثال الاول او المعطوف عليها في المثال الثاني عن عائد
الى الموصول على انه لا يلزم الاضمار قبل الذكر هنا في المفعول كما يلزم ذلك
هنالك ورأى المازني ان يجعل الكلام عند الاخبار بالالف واللام جملتين اسميتين
معطوفا احديهما على الاخرى نحو الضاربه انا والضاربي زيد فجعل
الضارب مبتدأ وانا خبره والضاربي مبتدأ وزيد خبره وجعل الضارب
الاول غير متعد كما كان الفعل الذي بني منه غير متعد محذوف المفعول
كما في الاصل اي لكونه مستغنى لعدم احتياج الموصول الى رجوع الضمير
المستكن في الضارب اليه ولا يكون محذوفا لطول الصلة خلافا للاخفش
فانه جعل الضارب مبتدأ والضاربي عطفا عليه وزيدا خبرا لهما
فيكون الكلام جملة واحدة وانما ابرز الضمير في الضارب لانه للمتكلم وقد جرى
على اللام التي هي لزيد وعلى هذا كان ضمير المفعول محذوفا فيه لطول الصلة
لا للاستغناء عنه لانه لا ضمير في الضارب راجع الى الموصول غيره
ولا يحسن هذا الرأي وهو جعل الكلام جملتين اسميتين عندي اذا اعمل
الاول ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه وذلك لانه لو قيل
في ضربني وضربت زيد عند اعمال الاول الضاربي والضاربه انا زيد
لكان زيد خبر القول الضاربي لان اللام والصفة عبارتان عنه كما يكون انا
خبرا للضاربه لان اللام والصفة عبارتان عن المتكلم فيلزم عطف الجملة
الثانية على الاولى قبل تمامها لان تمامها هو الخبر المذكور آخرا وهو زيد

ولا يلزم ذلك اذا لم يجعل الكلام جملتين وكذا لا يلزم اذا اعمل الثاني نحو ضربت وضربني زيد
وقيل الضارب انا والضاربي زيد لان زيد خبر لقوله الضاربي لا لقوله الضارب
حتى يلزم المحذور المذكور وان كان الاخبار عن غير المتنازع كالاخبار عن التاء
من ضربت وضربني زيد فلا فساد في الحذف اى حذف ضمير المفعول
لكونه مستغنى عنه كما انه لا حاجة اليه اذا قلت في الضاربه والضاربي زيد
انا كان في الضاربه ضمير عايد الى الموصول فلا حاجة الى ضمير آخر وان
كان للاسم المتنازع فيه مفعولا لاى لاحد الفعلين والفاعل مضمر في الفعل
الآخر نحو ضربني وضربت زيدا او ضربت وضربني زيدا فالاخبار واقع
على طريقه ولا فساد سواء كان العمل للفعل الثاني او للفعل الاول تقول
في الاخبار باللام عن زيد في المثال الاول الضاربه والضاربي انا زيد وفي
الثاني الضاربه انا والضاربي زيد لان توهم الفساد انما كان من الحذف ولا
حذف في الكلام لان ضمير اللام مستكن في الوصف في احدى الجملتين وبارز
في الاخرى ولا حاجة هيهنا الى ما تكلفه المازني ثمة من ابراز الضمير وجعله
خبرا لانه انما يحتاج الى ما تكلفه لئلا يلزم حذف الضمير الراجع الى الموصول
وهيهنا لا يلزم ذلك وان كان المازني لا يفرق بين الصورتين فان ابن
السراج قال قال المازني فان قلت ضربني وضربت زيدا فاخبر
عن زيد قلت الضاربي هو والضاربه انا زيد فجعلت الضاربي مبتدأ
وهو خبره كما كان فاعلا في ضربني لئلا يكون الضارب مستغنيا ويكون هو
محتاجا اليه نفسه كما كان محتاجا وهو في موضع ضربني وليكون جملة
معطوفة على جملة وعلى هذا الذي ذكرنا يجري حكم الاخبار اذا كان التنازع
في الفاعل وحده تقول في ضربني واكرمني زيد الذي ضربني واكرمني هو
زيد او اذا كان التنازع في المفعول وحده تقول في ضربت واكرمت زيدا
الذي ضربته واكرمته زيد او اذا كان الفعل مما يتعدى الى المفعولين تقول
في الاخبار عن درهم في اعطيت واعطاني زيد درهما الذي اعطيت واعطانيه
زيد درهم فصاعدا كما تقول في الاخبار عن عمرو في اعلمت واعلمني بكر عمروا
قائما الذي اعلمت واعلمنيه بكر قائما عمرو وقد سهل عليك طريقه اى طريق الاخبار
عند الوقوف على شرائطه وضوابطه فلا حاجة الى تكثير مثله بعد الوقوف

ان يجعل مثنى مجموعا فيه بالاتفاق ومنها اى من انواع المنصوب المفعول له
الضمير في له عايد الى اللام اى الذي فعل لاجله فعل وكذا في المفعول فيه ومعه
وبه وهو علة للاقدام على مضمون الفعل اى هو المقصود من الفعل المعلل
وفايدته سواء تقدم وجوده على وجود الفعل نحو قعدت جبنا او تأخر نحو
جئتك اصلاحا لحالك فان وجود الصلاح متسبب عن وجود المجيء وتصوره في
الذهن سبب للاقدام على المجيء فالوجه الذي كان به سببا غير الوجه الذي كان
به مسببا وما احتج فيه حال من الضمير المستكن في منها اى انما يكون من انواع
المنصوب اذا اجتمع فيه امور ثلثة ان يكون المفعول له مصدرا وفعلا للمقدم
اى الفاعل الذي اقدم على الفعل ومقارنا للمقدم عليه اى للفعل المقدم عليه
في الوجود بان يكون وقوع الفعل في بعض زمانه نحو قعدت عن الحرب جبنا
او يكون اول زمان الفعل آخر زمانه نحو جئتك خوفا من فراقك او بالعكس
نحو جئتك اصلاحا لحالك وانما اشترط في انتصابه هذه الشرائط لان الفعل حينئذ
يقتضيه لانه عند هذه الشرائط داخل في ضمن الفعل بدليل قولك تاديبا ضربته
وكذا القعود مشتمل على الجبن لانه اذا قعد عن الحرب فقد جبن فكما ينصب
الفعل جميع انواع مصدره لدخوله في ضمنه نصب المفعول له لذلك سببا غائيا
متأخرا عن الفعل كان المفعول له نحو قوله واغفر عوراء الكريم ادخاره
واعرض عن شتم اللئيم تكرما اى اغفر الكلمة القبيحة الصادرة عن الكريم لاجل
ان ادخره ليوم احتياج اليه لان الكريم اذا صدر عنه قبيح منع كرمه ان يعود
الى مثله واعرض عن شتم اللئيم لاجل ان يحصل لى كرامة لانه ليس بكفوي
او كان سببا باعثا للفاعل على الفعل ومتقدما عليه ليس ذلك الباعث غايته
يقصد قصدها اى قصد الغاية بحيث يكون متأخرا في الوجود عن الفعل نحو قوله
يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور والهول من تهول الهبور فان
ركوب الثور الوحشي كل مشرف من الرمل لامور ثلثة باعثة له على الركوب
لمخافة من الصايد وللنشاط بالخلاء منه ولمخافته من تهور الاماكن المطمئنة
وانهدامها ولا حاجة فيها اى في المفعول له الى اللام لدلالته صريحا على التعليل فاذا لم
يجتمع فيه ما ذكرناه من الامور الثلثة لزم اللام نحو جئتك للسمن وزرتك لاعطائك
وجئتك اليوم لزيادتي اياك غدا لعدم دخوله حينئذ في ضمن الفعل بل نحو زرتك

طعامك وهو معمول بالكل وقع فصلا بين ما وبين اسمها مما لا يجوز الفصل
باجنبي بين العامل ومعموله في سائر المواضع نحو كانت زيدا الحمى تاخذ على
ان يكون الحمى اسم كانت لان زيدا حينئذ وهو معمول تاخذ وقع فصلا بين
كانت واسمها اما لو جعل اسم كانت ضمير القصة فيجوز هذه المسئلة لانه ليس فيه
الفصل باجنبي بين العامل ومعموله وكذلك لا يجوز ضربت وذهب عمرو زيدا
لان ذهب وقع بين ضربت ومعموله وهو عمرا وهو اجنبي عنهما وكذلك
عمرو اوقع بين ذهب ومعموله وهو زيد وهو اجنبي عنهما وبالجملة فالفصل
بين العامل والمعمول باجنبي عنهما ممتنع بخلاف الجمل المؤكدة فانها لما كانت
تاكيدا للغير فهي لا تكون اجنبية عنها فيجوز الفصل بها بين العامل ومعموله نحو خرج
والله زيد ونحوه من الجمل القسمية وكذا حكم الندائية والدعائية نحو خرج يا زيد عمرو
وخرج يرحمك الله زيد واما مرفوع الفعل فهو المضارع الواقع بحيث يصح
وقوع الاسم اي اسم فاعل او اسم جنس مرفوعا كان ذلك الاسم او منصوبا
او مجرورا اما مجردا عن حرف او مع حرف لا يكون عاملا فيه لانه لو كان عاملا فيه
لا يكون مرفوعا نحو زيد يضرب فانه واقع موقع ضارب وهو مجرد عن حرف عامل
فيه او زيد سيضرب فانه حرف غير عامل فيه فان السين وان كان من خواص الفعل
الا انه باعتبار كاحد حروف الفعل كان الفعل معه واقعا موقع الاسم ويضرب
الزيدان واقع موقع اسم الجنس لان مبداء الكلام لا يتعين للفعل دون الاسم
بل جاز ان يكون له مبتدأ اسم والفعل واقع موقعه ونحو كاد زيد يقوم لا يجاب فيه
الاسم اي اسم الفاعل وقد عدل عنه الى لفظ الفعل عدولا لزوميا لغرض وهو ان
كاد وضع لتقريب الفعل من الحال فالمناسب ان يكون خبره فعلا مضارعا لظهور
دلالته على الحال عند تجرده عن علامة الاستقبال وقد استعمل الاسم الموقوف
فيمن روى قوله فابت الى فهم وما كدت آئبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر
واما على رواية ولم اك آئبا فلا استشهاد فيه المنصوب هو من النوع الاسمي ايضا
انواع كالمرفوع منها المفعول المطلق وانما قدمه لانه المفعول الحقيقي الذي اوجده
فاعل فعله وهو ما دل على مفهوم الفعل مجردا عن الزمان نحو ضربت ضربا قيل
هذا التعريف غير مانع لدخول انواع المصدر فيه ولا جامع لخروج مفعول مطلق
يدل على الزمان بعينه نحو صبحت صبوحا فالاولى في تعريفه ان يقال مصدرا وجاء مجراه

أن تكرمني اي لان تكرمني أنك تحسن الي اي لانك فان المفعول له اذا كان
ان وان مخففة ومشددة يجوز حذف اللام منه وان لم يحصل فيه الشرائط المذكورة
لان حذف الجار من أن وأنّ قياس مستمر لاستطالتهما بالصلة ونحو قوله تعالى
يريكم البرق خوفا وطمعا متاول لان خوفا وطمعا ليسا بفعلين للمقدم
على الارادة وهو الله تعالى لتنزهه عنهما وتاويله بان يريكم بمعنى يجعلكم رائين
وحينئذ يكونان فعلين للمقدم على الرؤية وهم المخاطبون او يحذف مضاف اي
ارادة خوف وطمع والارادة فعل للمقدم على الارادة والغالب عليه اي على
المفعول له التنكير بحسب الاستعمال وعند الزجاج انتصابه على المصدر على حذف
المضاف فيبان النوع نحو قعدت جبنا وضربته تاديبا قعدت قعود جبن
وضربته ضرب تاديب او على حذف الفعل اي ضربته وادبته تاديبا وبطلان
مذهبه فهم التعليل منه ويجوز ان يتقدم المفعول له عامله كما يتقدم العامل
المفعول به ويجوز ان يضمر المفعول له نحو التاديب ضربت له ومنها المفعول فيه
وهو ما وقع فيه مضمون الفعل المذكور من زمان او مكان يدخل فيه الدهر في
قولك اشابني الدهر فان الدهر يقع فيه الفعل المذكور وهو الاشابة مع انه
ليس بمفعول فيه فالاولى ان يقال في تعريفه هو ما يقتضيه عامله من زمان
او مكان باعتبار وقوع مدلوله فيه مما يصح فيه تقدير في حال من الضمير المستتر
فيه منها اما اذا لم يصح فيه تقديره وذلك اما بان يكون فيه لفظه او بان لا
يصح تقديره لكونه فاعلا او مفعولا به فلا يكون منصوبا على انه مفعول فيه
فظرف الزمان كله مبهمه وهو الذي لاحد له يحصره سواء كان معرفة او نكرة
وموقته وهو الذي يحصره حد نكرة كان او معرفة يقبل ذلك اي تقديره
كالحين مبهم واليوم والشهر والسنة هذه الثلثة محدودة وانما ينصب الفعل
كله لان بعض الازمنة وهو الازمنة الثلثة مدلول الفعل فيتعدى الفعل
اليه والبعض الآخر حمل عليه اطرادا وظرف المكان المبهم يقبل تقديره في
دون الموقت وذلك لان دلالة الفعل على المكان ليست لفظية بل عقلية
فنصب المكان المبهم الذي شابه بعض الزمان الذي دلالة الفعل عليه
لفظية وهو الازمنة الثلثة ووجه المشابهة بينهما التبدل والاستغراق
فان المبهم من المكان كالجهات الست لا تتقرر على وجه واحد لان الفوق

قال ابن الحاجب المراد بالمبهم ما لا يدل على اكثر مما دل عليه الفعل من غير سوى التأكيد وبالمؤقت ما استفيد منه زيادة لم تستفد من الفعل وهو على ضربين ضرب يستفاد منه النوع وضرب يستفاد منه العدد وسداسي قوله وانه اي وان المبهم للتوكيد الفعل الى آخره

يذكر من جهة صدوره من الفاعل و قد ذكرنا عذر المصنف في الشرح الكبير
ويسمى المفعول المطلق مبهما لانه لا يتعين لنوع وعدد وانه اي والحال انه لتوكيد
الفعل اي لتأكيد مضمونه بحسب اما لو كان للنوع او للعدد فلا يسمى مبهما ويكون
للنوع وهو المصدر الموصوف سواء كان الوصف معلوما من الوضع نحو رجع
القهقرى او من الصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع
حذفه نحو عمل صالحا اي عملا صالحا ونحو ضربته ضرب الامير اي ضربا مثل
ضربه او من كونه اسما صريحا مبينا كونه بمعنى المصدر لفظا من نحو ضربته انواعا
من الضرب او بالاضافة نحو ضربته اي ضرب او من كونه مثنى او مجموعا
لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته ضربين اي مختلفين او من كونه معرفا
بلام العهد نحو ضربت الضرب عند الاشارة الى ضرب معهود والمرة اي
ويكون للمرة وهو الذي يدل على عدد المرات معينا كان العدد او لا سواء
كان العدد معلوما من الوضع نحو ضربت ضربة او من الصفة نحو ضربا كثيرا
او من العدد الصريح المميز بالمصدر نحو ثلث ضربات او غير المميز به نحو
ضربته الفا او من الآلة الموضوعة موضع المصدر نحو ضربته سوطا وسوطين
واسواطا فان تثنية الآلة وجمعها لاجل تثنية المصدر وجمعه لقيامها مقامه
ويسمى المفعول المطلق الذي للنوع او المرة مؤقتا لانه معين نوع تعيين بحسب
النوع والعدد نحو جلست جلسة بكسر الجيم لبيان النوع وجلسة بفتحها للمرة
والاول اي الذي للتأكيد لا يتقدم عامله لكونه للتأكيد وحق التأكيد عن المؤكد
ولا يثنى الاول ولا يجمع لانه للماهية من حيث هي هي وليس لها مثل يضم
اليها ليثنى ويجمع بخلاف الاخيرين فانه يجوز ان يكون مع النوع نوع آخر او
انواع فيثنى ويجمع وكذا المرة وقد يقرن بالفعل غير مصدره مما هو بمعناه
مصدرا كان لفعل آخر ملاقيا له اي للفعل المذكور في الاشتقاق كانبت نباتا
فان نباتا مصدر ملاق لانبت في الاشتقاق لوجود حروف الاصل في كل واحد
منهما او مصدرا غير ملاق له فيه كقعدت جلوسا فان جلوسا غير ملاق
لقعدت في الاشتقاق كقعدت فان المبرد والسيرافي قالا ان المصدر
في هذين المثالين منصوب بالفعل الظاهر وقال سيبويه انه منصوب
بفعل المقدر اي انبت فنبت نباتا و قعدت فجلست جلوسا او غير مصدر

بفعل

لفعل من لا فعل له كضربته ثلث ضربات فان العدد اكتسب من المضاف اليه حكم المصدرية وانواعا من الضرب اكتسب انواعا حكم المصدرية من الصفة او اشد ضرب اكتسب افعل التفضيل من المضاف اليه حكم المصدرية وهذا الضرب اكتسب اسم الاشارة من الصفة حكمها وسوطا اقيمت فيه آلة الضرب مقامه وجاز ذلك اى ان تقرن بالفعل غير مصدره فيما هو اعم منه اى من مصدره كقولهم فعادنيت شيا والدرابين كانها يقلبه دندن من النوم مرذوم اى عاديت عداوة فلفظ شيا اقرن بعاديت مع ان مفهومه من مفهوم العداوة ومنه قولهم ما اغفله عنك شيا اذا معنى انظر او تفكر شيا لكن حذف الفعل لكثرة اى لكثرة استعمالهم هذا الكلام قال الزجاج معناه على كلام قد تقدم كان قايلا قال زيد ليس بغافل عنى فقال المجيب بلى ما اغفله عنك واراد ان يتبعه على ان تعرف صحة كلامه فقال انظر شيا فانك تعرف صحة ما اقول لك فيكون عنك على هذا متعلقا بما اغفله وشيا مفعولا مطلقا لانظر وكانه اليناس به هذا الكلام بقال لمن يتعلق قلبه بانسان يومله فقال له العالم بحاله ما اغفله عنك دع شيا هذه صفته اى دع الشك فيما وصفت لك من حاله فلا تعلق قلبك به فيكون شيا على هذا مفعولا به لدع وقد يحذف المفعول المطلق ويقام وصفه مقامه نحو قمت طويلا اى قياما طويلا وضربته شديدا اى ضربا شديدا فان كان الموصوف ماخوذا في حده اى في حد وصفه بان يكون لاسم موضوعا للمصدر مع وصفه صح انتصابه على المصدر بعد سلبه نحو قعدت القرفصاء ومشى البعير العرضنة وقال المبرد انتصابه على انه صفة مصدر محذوف اى القعدة القرفصاء والمشية العرضنة وقيل انه منصوب بفعل مشتق من لفظه وان لم يستعمل اى تقرفص القرفصاء وكذلك نحو رجع القهقرى واشتمل الصماء وقد يكون ولا فعل له من لفظه نحو مات حتف انفه اى مات ولم يقتل وينتصب المفعول المطلق باضمار فعل عند قيام قرينة اما بستعمل اظهاره نحو خير مقدم لمن قدم من السفر اى قدمت خير مقدم ومواعيد عرقوب وجزاء سنمار فانه يجوز اظهار فعلها ويجوز اضمارها كقوله وعدت وكان الخلف منك سجية مواعيد عرقوب اخاه بيترب فانه اظهر فعل مواعيد وهو وعدت ومثل قوله جزتنا بنو سعد بحسن فعالنا جزاء سنمار وما كان ذا ذنب اظهر فعل جزاء سنمار وهو جزتنا او باضمار فعل غير مستعمل

اظهاره سماعا نصب على المصدر اى نسمع هذا الاخبار سماعا ولا يقاس عليه
نحو سقيا ورعيا وعقرا وجدعا وخيبا وبؤسا وخيبة ويقال غيّ لفلان
وبؤس له وخيبة له بالابتداء اى برفع بعض هذه المصادر بالابتداء لاجل
معنى الدوام لان المفعول المطلق دال على الفعل الدال على الحدوث
والتجدد ولم نسمع سقى له ورعى له بالرفع على الابتداء واعلم ان كل مصدر
ذكر فاعله او مفعوله بعده باضافة المصدر اليه او بحرف جر ليعين الفاعل
او المفعول مدلوله المبهم وتعين ما يتعلق به من الفاعل او المفعول ولا يكون
لبيان النوع نحو سقيًا لله وضرب الرقاب وبؤسا له وحمدا لك يجب حذف
فعله قياسا لا سماعا ولا علم يجب لا قياسا ولا سماعا تقول سقاك الله
سقيا فيجعل هذه المثل المصادر مما يجب حذف فعلها سماعا نظر
ومنه حمدا وشكرا لا كفرا اى شكرت شكرا لا كفرت كفرا وانما فصله
عما قبله لان ما قبله للدعاء وهذا للخبر وعجبا اى عجبت عجبا ولا
افعل ذلك ولا كيدا ولا هما يقول هذا القول الراد على الامر اى لا
اكاد ان افعل كيدا ولا اهم بفعله هما ومنه جاءني زيد وعمرو ايضا اى
عاد به المجيء عودا من آض اذا عاد ومنه فضلا انه نحو فلان ودجنبة
لسنا نرى من يصدها عن الفتك فضلا ان نرى من يجيدها اى
فضل انتفاء ان نرى انسانا يصدها عن الفتك فضلا عن انتفاء
رؤيتنا انسانا يجيدها لانا من فضل من الشيء لزاد ابقى منه بقية
اى لا تصد فكيف تجاد فكان صيدها مستحيل وصدها ممكن قليل
وانتفاء المستحيل اكثر من انتفاء الممكن القليل ومنه ويلك
وويحك وويسك وويبك كلها بمعنى الويل ومعناها الدعاء بالهلاك
وقد يدعى به في معرض التعجب وانما فصلها عما قبلها لانها لا فعل
لها مشتق من لفظها بخلاف ما قبلها ومنه تربا وجندلا وفاها
لفيك وانما فصلها عما قبلها لانها اسماء غير مصادر تجرى مجراها وهي
على قسمين جواهر وصفات فالاول مثل تربا وجندلا فانها اسماء
غير مصادر اريد بها الدعاء وهما في الحقيقة الثاني للمصدر اقيمتا
مقامه اى رغمت رغما بترب وجندل والرابع فاها لفيك على يد
اى

اى لا رض وفم لا رض هو التراب وهذا كما يقال تربا لفيك ومنه هنيئا مريئا
غير داء مخامر لعزة من اعراضنا ما استحلت هما صفتان لانه لا اصل استعمالها بمعنى
المصدر اى هنوء ما استحلته عزة من اعراضنا بمعنى هناءة ومراءة وقياسا اى على
مستعمل اظهاره قياسا بان يكون هناك ضابط يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط
فيما اذا وقع المفعول المطلق مثبتا بعد نفي فلو كان منفيا نحو ما زيد سيرا او مثبتا
ولكن لم يكن بعد نفي نحو زيد يسير سيرا لم يجب حذف فعله لعدم افادة معنى الحصر
المفيد للدوام الموجب للحذف او معناه اى بعد معنى النفي المستفاد من انما
داخل ذلك النفي على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لا مجازا هذا احتراز
عن نحو ما سيرى لا سير شديد ودخول النفي على هذا الاسم ليس بشرط لجواز
ان يقال ان انتصاب المصدر في ما كان زيد الا سيرا على انه مفعول مطلق وانما
الشرط ان لا يكون النفي داخلا على فعل لا يكون من نواسخ المبتدا احترازا عن نحو
ما سرت الا سيرا نحو ما انت الا سيرا الشروط حاصلة فيه وهو واقع بعد النفي
وانما وجب حذف الفعل هنا لان المراد من مثل هذا الحصر الدوام والفعل
يدل على الحدوث فحذف ولذا اذا اريد زيادة المبالغة جعل المصدر خبرا عنه
نحو ما زيد الا سير لانه نصب دلالة على الحدوث وانما انت خلاف الضبع
الراكب واقع بعد معنى النفي اى ما انت الا تخالف خلافا مثل خلاف الضبع
الراكب فانها اذا رات الراكب خالفته واخذت به ناحية هربا منه
او وقع المفعول المطلق حال كونه مكررا بعده اى بعد الاسم الذي لا يكون خبرا
عنه نحو زيد ضربا ضربا اى زيد يضرب ضربا وانما وجب حذف لما ذكرنا قبل
بخلاف قوله تعالى اذا دكت الارض دكا دكا فانه لا يجب حذف فعله لعدم
وقوعه بعد اسم المذكور او وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة المراد بمضمون
الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل
الاثر انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء اى تمنون
منا وتفدون فداء وانما وجب حذف فعله لدلالة الجملة عليه مع استثقال ذكر الفعل
بتوسط ذكر بيان انواع المصدر المحتملة او وقع للتشبيه احترازا عن نحو لزيد صوت
صوت حسن بعد جملة احترازا عن نحو الصوت صوت حمار مشتملة على اسم بمعناه
اى بمعنى المفعول المطلق احترازا عن نحو مررت به فاذا له ضرب صوت حمار

وكان عليه ان يقول على اسم غير لازم لصاحبه احترازا عن نحو له علم علم الفقهاء فانه
الوجه فيه الرفع على الوصف او البدل لان الجملة المتقدمة لا تدل على معنى الفعل
وهو الحدوث لان معنى له علم علم الفقهاء الثبوت ومشتملة على صاحبه اى صاحب
هذا الاسم احترازا عن نحو مررت به فاذا في الدار صوت صوت حمار نحو مررت
فاذا له صوت صوت حمار اى يصوت صوت حمار اى تصويت حمار وانما وجب
حذفه لدلالة الجملة المتقدمة عليه دلالة ظاهرة عند هذه الشرائط لدلالتها على المصدر
الحادث وعلى ما قام به هذا المصدر وقد دل ما قبلها على زمانه ايضا وهو مردف
او وقع المفعول المطلق توكيدا لنفسه وهو المؤكد لمضمون جملة لا محتمل له
غيره اى لا يحتمل مضمون تلك الجملة من جميع المصادر الا ذلك المصدر نحو له على
الف درهم عرفا اى اعترافا وانما وجب حذف فعله لنيابة الجملة المتقدمة عن فعله
وتاديتها معناه او وقع تاكيدا لغيره لا لنفسه اذا كان له اى لمضمون الجملة
السابقة محتمل غيره نحو هذا زيد حقا لا التكرة اى اقول هذا زيد قولا حقا
او حق ذلك حقا او الحق لا المعرفة فان المتكلم اذا تكلم بجملة فقد قالها
فيكون الجملة مقولة للقول وهذا المصدر مفعولا مطلقا له وهو وان كان
موكدا لنفسه لان الموكد وهو حقية هذا القول ثابت له الجملة من حيث مدلولها
لان الخبر من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واحتمال الكذب انما يكون
من حيث العقل لكنه سمى موكدا لغيره لانه انما يوكد بمثل هذا التاكيد اذا
توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة له في نفس الامر وغلب له ذهنه
كذب مدلولها فكانه اكدها للفظ النص له معنى لفظا محتملا له ولنقيضه
والنص غير المحتمل ولا افعله البتة او بتة اى جزمت بان لا افعله وقطعته
قطعة واحدة لا تردد فيها بحيث اجزم به ثم يبدو لى ثم اجزم به مرة اخرى فيكون
قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لا اثنى النظر فيها واللام فيه للجنس
للعهد اى لا افعله القطعة المعلومة التى لا تردد فيها والاكثر بحسب الاستعمال
في المثال الاول وهو هذا زيد حقا التنكير وفي المثال الثاني وهو لا افعله
البتة التعريف باللام ولذا قدم المنكر في الاول واخره في الثاني وقطع
الهمزة من البتة بمعزل عن القياس لان الهمزة الداخلة على لام التعريف همزة
وصل وهي تسقط في الدرج لكنه اى لكن قطع الهمزة فيها مسموع لانه المسموع

ودلیک دوم النکرة الشیرة من تداول الامر ذولیک
مقدیره تداولت ذوالیک محذوف الفعل بدون الفاعل
واضیف المصدر الیه فصار ذوالیک نائب المبالغة معنا
بالعارضیة فراکد قتی بس از فواکد حفتن ای تداولا کثیرا
ده الکاف من ذالک تکر الدولة والاسی ذوالا ای ذا ازث
معناه ذال تکرار الامر دولا بعد دولة متوهم

لا افعله البتة بفتح الهمزة مقطوعة او وقع مثنی مضافا الی الفاعل او المفعول
واحترزبه عما لم یقع مضافا فانه لا یجب حذف فعله سواء کان المراد من التثنیة التکریر
کقوله تعالی فارجع البصر کرتین ای کرة بعد کرة اولا نحو ضربته ضربتین نحو لبیک عند سیبویه
کان اصله البت لک إلبابین ای اقیم لامتثال ما مورک کالمقیم به موضع من اللب
بالمکان اذا اقام به والمراد من تثنیته التکریر ویکون المعنی إلبابا کثیرا فحذف
الفعل واقیم المصدر مقامه وحذف زوائده ورد الی الثلاثی ثم حذف
الجار من المفعول واضیف المصدر الیه وانما فعل ذلک لیفرغ المجیب بالسرعة
من التلبیة ویتشمر لامتثال المامور به خلافا لیونس فان الیاء فیه عنده مثلها
فی لدیک وعلیک یعنی ان لبیک عنده مفرد تقلب الفه یاء عند اضافته الی المضمر کما
تقلب الف لدی وعلی یاء عند دخولها علی المضمر ولیس الیاء فیها عنده یاء
التثنیة ورد بقوله دعوت لما نابنی مسورا فلبی فلبی یدی مسور حجة علیه ای
علی یونس لان الفه لو کان مثل الف لدی وعلی ینبغی ان لا یقلب یاء عند اضافته
الی المظهر کما لا تقلب الفهما یاء فی علی زید ولدی زید فعلمنا ان الیاء فیها للتثنیة
ویکون التقدیر فالبت یدی مسور الباباً بعد الباب ای اقیم له طاعة اقامة بعد
اقامة وانما قال یدی مسور لان مسورا اعانه بالید وقال جار الله
البدل مقحمان وسعدیک ای اسعادا بعد اسعاد وهو بمعنی عانه وحنانیک ای
حنانا بعد حنان وهو الرحم ودوالیک ای تداولا بعد تداول من تداولته
الایدی ای اخذته هذه مرة وهذه مرة قال الشاعر اذا شق برد شق بالبرد
مثله دوالیک حتی لیس للبرد لابس وقیل انه ای ان دوالیک فی البیت موضع
الحال لا موضع المفعول المطلق ای متداولین ای البرد ومثله وکذلک هذا
ذیک ای اسراعا بعد اسراع من الهذ وهو الاسراع قال الشاعر ضربا هذا
ذیک وطعنا وخضا یمضی الی حاجب العرق النخضا وحاصله کونه مثنی
بمعنی التکریر یرجع الی السماع لان تثنیة المصدر علی خلاف القیاس فلا یثنی
بمعنی التکریر غیرما سمع لا ان حذف الفعل فیه قیاس لان کل ما جاء مثنی
بمعنی التکریر حذف فعله وجوبا من غیر ان یحتاج الی السماع او وقع غیر متصرف
وهو ما لزم النصب علی المصدریة نحو سبحان الله ای سبحت الله تسبیحا وبرهته
تنزیها ومعاذ الله ای اعوذ بالله معاذا وعمرک الله اصله عند سیبویه عمرتک الله

تعميرا فحذف الزوائد من المصدر واقيم مقام الفعل مضافا الى المفعول
الاول ولما ضمن عمر معنى السؤال تعدى الى المفعول الثاني وهو الله
واجاز ابن خشن رفع الله ليكون فاعلا اي عمرك الله تعميرا وجوز ان يكون
نصبه على انه مفعول به لا مفعول مطلق اي اسال عمرك الله وقعدك
الله بفتح القاف واصله عند سيبويه قعدتك الله تقعيدا على حذف الزوائد
اي اسال الله تقعيدك وتمكينك ومنه سلام كل ربنا له كل وقت بربا ما
تقبل الدوم اي نسبحك وننزهك يا ربنا من كل سوء ونقص او وقع معطوفا
عليه اي على غير المنصرف نحو سبحان الله وريحانه اي رزقه اي تنزيها لله
واسترزاقا منه فان ريحانه مصدر منصرف لكنه لما عطف على غير المنصرف
صار حكمه حكمه في انتصاب بفعل مضمر لازما اي ان المعطوف على غير
المنصرف لا يلزم النصب كما يلزم غير المنصرف كقولك سلام الله وريحانه
ورحمته وسماء درر فان ريحانه فيه مرفوع فلا يلزمه النصب ويصير المفعول
المطلق حال كونه متوسعا فيه منزلا منزلة المفعول به بان يجري مجراه
حتى كانه مفعول به كما في الظرف نحو ويوم شهدناه نحو الضرب الذي
ضربته اي ضربت الضرب فهو جار مجرى المفعول به لعدم مانع من ذلك
وغير متوسع فيه نحو زيدا اظنه منطلق اي اظن ظني فالمصدر هنا غير
جار مجرى المفعول به ولا يلزم الاقتصار في باب ظننت على احد المفعولين
ولذلك لا يجوز ان يكون الضمير راجعا الى زيد وانما قيدنا المصدر بقوله
ظن ولم نقدر بظننا لان ظنا مصدر مؤكد فلا يجوز ان يكون تاكيد الظن
الملغى ومنه اي مما جعل المفعول المطلق مضمرا غير متوسع فيه المعلم
والمعلمه زيد عمرا خير الناس اياه انا فاياه عائد الى المصدر اي الاعلام
واصله اعلمت واعلمني زيد عمرا خير الناس اياه ثم اخبر عن التاء في
اعلمت باللام فالمعلم مبتدا والمعلمه عطف عليه وزيد فاعل المعلمه
والهاء مفعول الاول وعمرا الثاني وخير الناس الثالث وانا خبر المبتدا
وانما قال منه لانه يجوز ان يكون متوسعا فيه على قول الاخفش لان التوسع
في افعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل يجوز عنده وعند غيره لا يجوز لانه ليس
لفعل اربع مفعولات حتى يلحق هذا به بخلاف الضمير في اظنه فانه يكون

على المقصود ومنها اي ومن انواع المرفوع الخبر في باب ان واخواتها من كونه
مفردا او جملة مشتملة على الضمير ومعرفة ونكرة ومقدما ومؤخرا حكم خبر المبتدا الا انه
سوى من جعل خبر المبتدا في انه لا تقدمه على اسم ان فانه لا يتقدم عليه بخلاف خبر المبتدا
فانه قد يتقدم على المبتدا لانه حرف ضعيف العمل ولانه لو سوى بين باب ان وبين
الفعل في العمل لاشتبه بالفعل لما بينهما من المشابهة التامة من جهة اللفظ والمعنى
اذا لم يكن الخبر ظرفا اما اذا كان ظرفا فيجوز تقدمه على الاسم اذا كان معرفة نحو ان
الينا ايابهم ويجب ان كان نكرة نحو ان من البيان لسحرا للتوسع في الظرف لان
كل شيء من الحادثات لا يخلو عن زمان ومكان فلم يكن الظرف اجنبيا عنه نحو ان
زيدا قائم ولا تقول ان قائم زيدا بتقديم الخبر وهو غير ظرف على الاسم ولكن تقول
ان في الدار زيدا بتقديمه على الاسم لكونه ظرفا ويحذف الخبر في بابه ان في نحو ان
محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا اي ان لنا محلا في الدنيا ومرتحلا
عنها الى الآخرة وفي نحو اشبه شي شرحا لو ان اسيمرا اي لو ان فيه اسيمرا وفي
نحو يا ليت ايام الصبا رواجعا عند بعض البصريين فان الخبر عندهم محذوف
ورواجعا منصوب على الحال من الضمير المستكن في الخبر اي يا قوم ليت ايام
الصبا حاصلة لنا حال كونها رواجع خلافا للكسائي فان رواجع عنده منصوب
على انه خبر كان المقدرة اي كانت رواجع وهي مع خبره خبر ليت والفراء
فانه عنده منصوب بليت لان مذهبه ان ليت تنصب الاسمين جميعا لانه بمعنى
وفي نحو لعل ذا اي لعل ذاك المطلوب حاصل والتزم حذف الخبر في قولهم ليت
شعري هل كان كذا اي ليت علمي حاصل بما كان به هذا القول وانما التزم
الحذف هنا لسد الجملة الاستفهامية مسد الخبر وهذا مذهب ابن يعيش وقال ابن
الحاجب هذا الاستفهام قائم مقام الخبر كالجار والمجرور في ليتك في الدار وفيه
نظر لان مضمون الجملة الاستفهامية مفعول شعري من جهة المعنى فلا يجوز ان يكون
قائما مقام الخبر ولا سادا مسده لان حق الخبر ان يكون بعد تمام معمولات
المبتدا ولو قال ان يقال ان الخبر هنا محذوف بلا ساد مسده لكثرة الاستعمال
ويكون التقدير ليت علمي بما تسأل عنه بهذا الاستفهام حاصل ومنها خبر لا التي
لنفي الجنس وهو اي خبر لا هذه ثابت في قول اهل الحجاز لا في قول اهل تميم
لا غلام رجل ظريف فان ظريف يحتمل ان يكون خبر لا لان المضاف المنفي بلا

لا يوصف به لا منصوب عند بعض النحاة لان لا يزيل معنى الابتداء فلا يجوز
الحمل على محل اسمها بخلاف ان اما اذا كان المنفي مفردا نحو لا رجل ظريف
فانه يحتمل ان يكون صفة لاسم لا ولان سيبويه قال لما صار الاسم بدخول لا
مبنيا وصار دخول لا علة سبب بنائه مع قربه من لا لم يجز ان يكون الخبر
يستحق بسببها اعرابا مع بعده عنها فابقى الخبر على اصله من الرفع بالابتداء
وحكمه اي حكم خبر لا حكم خبر ان لانها محمولة على ان في العمل كما سيجيء انشاء الله تعالى
الا في جواز تقدم الظرف فان خبر لا لا يجوز تقديمه على اسمها وان كان ظرفا
بخلاف خبر ان وذلك لانحطاط مرتبتها عن مرتبة اصلها في العمل وهو ان
ويحذف خبر لا نحو لا باس اي لا باس عليك كما يحذف اسمها نحو لا عليك
اي لا باس عليك ولا يجوز حذفهما معا ومنه كلمة الشهادة نحو لا اله الا الله
اي لا اله كائن في الوجود الا الله ويجوز ان يكون الا الله خبرا من غير حذف
لان اصل الكلام الله اله قدم الخبر لبطلان زعم المنكر فصار اله الله ادخل حرف
النفي في اولها والا في وسطها للحصر فصار لا اله الا الله والنكرة اذا عمت بسبب
النفي صارت بمنزلة المعرفة فيصح ان يكون مبتدأ والا الله لما كان بمعنى غير الله
صار خبرا ولا يثبت الخبر بنو تميم اصلا هكذا قال جار الله في المفصل وقال
الجزولي بنو تميم لا يتلفظون به الا اذا كان ظرفا وقال الاندلسي الحق ان بني
تميم يحذفونه وجوبا اذا كان جوابا او دل عليه قرينة غير السؤال والا فلا يجوز
حذفه راسا ومنها اسم ما ولا بمعنى ليس فانهما عملا عمل ليس لشبههما به في النفي
والدخول على المبتدأ نحو ما زيد او ما رجل خيرا منك فزيد ورجل اسم ما وخيرا
منك خبره واتى بمثالين ليعلم ان ما يدخل على المعرفة والنكرة ولا رجل
افضل منك ولا يجوز لا زيد منطلقا اي لا لا يدخل على المعرفة لنقصان مشابهتها اي
لنقصان مشابهة لا بليس لانها للنفي المطلق بخلاف ما فانها اقوى مشابهتها
بليس بدخولها على المعرفة والنكرة لا زمانه الا ظهر لنفي الحال كليس ويضمر منفصلا
بعد ما اي يجيء اسم ما ضميرا منفصلا لا غير اي لا يضمر منفصلا بعد لا نحو ما انت
او ما هو او ما انا قائما ولا يقال لا هو قائما لانها لما لم يدخل على المعرفة
لا يدخل على المضمر الذي هو اعرف المعارف ولا يجوز الفصل باجنبي بينه اي
بين اسم ما ولا وبين عامله وهو ما ولا فلا تقول ما طعامك زيد ياكل لان

طعامك

يصير تحتا واليمين شمالا كما ان المستقبل يصير حاضرا والحاضر ماضيا وكذا
لفظ خلف مستغرق لجميع ما يقابل قدامه الى انقطاع الارض كما ان لفظ قام
زيد مستغرق لكل زمان من وقت ابتداء خلق الله تعالى العالم الى وقت التكلم
وكذلك لفظ يقوم وكان عليه ان يستثني من المكان المبهم جانبا وجهة ووجها
وخارج الدار وداخل الدار وجوف البيت لان الفعل لا ينصبها فلا يقال
زيد خارج الدار بل في خارجها كما لا يقال زيد داخل البيت وجوف البيت
بل في داخله وفي جوفه وكذلك لا ينصب الفعل الظرف المشتق من حدث
لا يكون بمعنى الاستقرار والكون فيه مكان وان كان مبهما كالمضرب والمقتل
والمأكل لا يقال نمت مضرب زيد واما الظرف المشتق من حدث بمعنى الاستقرار
والكون فيه مكان فانما ينصب ما فيه معنى الاستقرار من الافعال تقول قمت مقام
وجلست مجلسه وجلست مكان السكون ولا ينصب ما لم يكن فيه معنى الاستقرار
لا تقول كتبت مكانك ورميت بالسهم موضع بكر ونفسر الموقت من المكان
بانه الذي اسمه باعتبار ما هو داخل في مسماه كالدار والسوق والمسجد
فان اسم الدار انما يكون باعتبار الامور الداخلة في مسماها كالجدران والسقف
والبيت ونفسر المبهم من المكان بانه الذي اسمه باعتبار ما ليس داخلا في
مسماه كجهات البيت نحو قدامك وخلفك فان اطلاق الاول باعتبار مواجهتك
ذلك المكان واطلاق الثاني باعتبار مدابرتك اياه ولا شيء من المواجهة
والمدابرة بداخل فيه والفرسخ فانه وان كان محدودا الا انه مبهم لانه انما يطلق
على المكان باعتبار امر عارض لا داخل في مسماه وهو كونه مقدرا باثني عشر
الف خطوة والبريد فانه انما يطلق عليه باعتبار كونه مقدرا باثني عشر ميلا وقد شذ
ذهبت الشام فانه نصب الشام بتقدير في مع انه مكان موقت وانما قال وقال لانه
لا خلاف في ان ذهب لازم وشذ دخلت الدار على اختلاف فيه فقال الجرمي
ان دخلت متعد وما بعده منصوب على انه مفعول به فلا شذوذ فيه وقال الاكثر
على انه لازم وما بعده منصوب على الظرفية وهو الصحيح لمجيء مصدره على الدخول
وهو لا يغلب مصدر اللازم ولان ضده الخروج وهو لازم بالاتفاق واما
المضمر من الزمان والمكان فلا بد فيه من اظهار في اي اظهاره سواء كان مبهما
او موقتا لما ذكرنا قبل الا اذا اتسع فيه فيجعل مفعولا به ويصير مستغنيا عن لفظة في

الغَشِيُّ والعشيّةُ من صلوة المغرب الى صلوة العَتَمة والعشآء بالكسر والمدّ مثل العَشِيّ والعشاءان المغرب والعَتَمة وزعم قوم ان العشاء من زوال الشمس الى طلوع الفجر صحاح

عشاء اول كا نماز شام · عشاء آخر كا نماز خفتن · عتمة كا نماز خفتن · ضحوة چاشتگاه بگاه · ضحى چاشتگاه · ضحى كه چاشتگاه فراخ

وذلك لما بينها من المشابهة وهي كونها فضلتين والمعنى على ما كان عليه قبل الاتساع او كان فيه تجوّز من باب نهاره صائم نحو ويومٍ شهدناه سُلَيمًا وعامرًا قليلٍ سِوى الطَّعْنِ النِّهالِ نَوافِلُهْ فان شهدنا متعدّ الى ضمير اليوم من حيث اللفظ والمعنى شهدنا فيه ويجوز ان يكون معنى الاتساع نقله من باب الحقيقة الى باب المجاز حتى كان اليوم في البيت مشهود كسُلَيم وعامر ويجوز ذلك الاتساع في غير المتعدّي بالاتفاق نحو اليوم خرجته وفي المتعدّي الى واحد جاز ايضا بالاتفاق نحو اليوم ضربته زيدا ولا يجوز الاتساع في الافعال ذوات الثلثة الا عند الاخفش كما ذكرنا قبل وفي ذوات الاثنين نحو يوم الجمعة اعطيته زيدا درهما خلاف قيل لا يجوز الاتساع فيها لانها معدودة فلا يزاد عليها وجوّزه الاكثرون لوجود المتعدي الى ثلثة في كلامهم وكذا ظرف وقت المكان لا بد فيه من اظهار في لما ذكرنا ثم ان الظرف كلا نوعيه اما مستعمل اسما بان يقع مرفوعا ومجرورا ومنصوبا على غير الظرفية وظرفا بان يكون منصوبا على الظرفية ويسمى متصرفا وهو ما جاز ان يتعقب عليه العوامل نحو الحين واليوم يقال هذا حينٌ ورايت حينًا وعجبت من حينٍ او مستعمل ظرفا لا غير ويسمى غير متصرف وهو ما لزم النصب بتقدير في نحو سِرْنا ذاتَ مرّة اعلم ان ذا وذات من الاسماء الستة واذا اضيفا الى ما هو المقصود بالنسبة يحتاج في ذلك الى تاويل فمعنى سِرْنا ذاتَ مرّة سرنا مدّةً صاحبة هذا الاسم وكذا معنى سرنا ذا صباح اي سرنا وقتا صاحب هذا الاسم فذا وذات صفة موصوف محذوف واختصاص ذا ببعض الظروف وذات بالبعض الآخر مما يحتاج الى السماع ولا يستعمل هذا النوع من الظروف الا ظرفا ولقيته بُعَيْدات بَيْنٍ اي فراق يقال ذلك اذا كان الرجل يُمسك عن اتيان صاحبه الزمانَ ثم ياتيه ثم يُمسك عنه نحو ذلك ثم ياتيه ومعنى التصغير تقريب زمان اللقاء وسَحَرًا بالتنوين وسَحَرَ بغير التنوين لانه معدول عن السَّحَر علمًا وقد عرفت بيان ذلك وسُحَيْرًا في تصغير سَحَر وهو منصرف وغير منصرف لان التصغير لم يدخله في الظروف المتصرفة لانه لا يُساير المنصرف لانه لم يبق بالتصغير على وزن المعدول كآخر وضُحًى وعِشاءً وعَشِيّةً وعَتَمَةً ومَساءً فان هذه الظروف غير متصرفة

قوله ويوم شهدناه سُلَيما وعامرا تمامه قليلٍ سِوى الطَّعْنِ الدِّراكِ نَوافِلُهْ يروى النِّهال وعلى هذا كان وصف الطعن بالنهال من باب وصف المفرد بالجمع للمبالغة قوله ويوم شهدناه من باب اجراء الظرف مجرى المفعول به والاصل شهدنا فيه الدراك جمع المتدارك وهو المتتابع والنهال جمع ناهل كجبال جمع جبل وهو من الاضداد ويقال للعطشان وللريان ناهل فان اريد به العطشان فمعناه الطعن الشديد وان اريد الريان فمعناه الطعن الريان من كثرة الدماء والنوافل جمع نافلة وهي العطية ورفع نوافله بقليل والقلة بمعنى العدم تقول رب يوم حضرنا فيه محاربين القبيلتين للمقاتلة لم يكن عطايا ذلك اليوم الا الطعن المتتابع او النها بمعنى الشديد او الريان لكثرة الدم اي كانت عطايا هذا الطعن وهذا من قبيل قوله تحية بينهم ضرب وجيع سيد احمد

اذا اردت بها سحرا بعينه اى سحر ليلتك وضحى يومك وعشاءه وعشيته
وعتمة ليلتك ومساءها وذلك لانها لما كانت هذه الظروف نكرات وتعينت
بحسب ارادة المتكلم لا بآلة تعريف كاللام او الاضافة ولا بالعلمية كان تعريفها
مخالفا لتعريف سائر المعارف لان كل نكرة انما تصير معرفة بالعلمية او بآلة
التعريف فجعلت لازمة لطريقة واحدة وهي الظرفية ايذانا بانها مخالفة لسائر
المعارف وانما لا يجوز ان يكون اعلاما لانها لو كانت اعلاما لوجب منع صرف
عشية وعتمة وضحوة من هذه الظروف مع انها منصرفة على ما مر واما اذا
كانت هذه الظروف غير معينة فلا بد ان تكون متصرفة كقوله تعالى الا آل
لوط نجيناهم بسحر وتقول صيد عليه غدوة وعشية وعتمة علمان للجنس
كغداوة وبكرة فانهما من اعلام الاجناس سواء كانا معينين او لا لان علم
الجنس يجوز اطلاقه على فرد غير معين من ذلك الجنس وقال الخليل
جاز تنوينها وان قصد منهما التعيين لانه لم يقدر فيهما العلمية وان لم يقصد
فيهما التعيين جاز تنوينهما بالاتفاق اذا اريد بهما التنكير من غير العلمية
لقوله تعالى ولقد صبحهم بكرة فمن لم يصرفهما يعني عشية وعتمة علمان
فقال من لم يصرفهما كسيبويه فانه قال ان بعض العرب يدع التنوين في
عشية وبقية العرب وكعبد القاهر فانه الحق عتمة بسحر في منع الصرف فهما
على قولهما علمان لان منع صرفهما يحتاج الى تقدير العلمية فيهما والصرف في
عشية وعتمة اكثر من عدم الصرف فلا علمية فيهما عند الصرف لانه لا يحتاج
الى تقدير العلمية فيهما لعدم الصرف واذا كانا منصرفين لا يقدر العلمية
فيهما وان كانا معينين لان تعينهما لا يقتضي العلمية لكون تعريف هذه الظروف
مخالفا لتعريف سائر المعارف كما عرفت ومنها اي ومن الملتزم ظرفا
لا غير سوى بكسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين او كسرها
مع المد وانما فصله عما قبله بقوله منه لانه لاجل صفة مكانا قال الله تعالى
مكانا سوى اي مستويا فحذف الموصوف واقيم الصفة مقامه مع قطع
النظر عن معنى الوصف فمعنى سوى اي مكانا وجعله سيبويه مما يلزم
الظرفية ليكون ادل على موصوفها الذي هو الظرف على ما عرف وهو مذهب
البصريين واما الكوفيون فيجوزون خروجه عن الظرفية والتصرف فيه

رفعا ونصبا وجرا ومستندهم قول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما
دانوا وهو عند البصريين شاذ على انه متأول بانه صفة موصوف محذوف اي لم يبق
شيء مكان العدوان ومنه وسط الدار بالسكون فانه ظرف قليل التصرف فهو اسم
مبهم لداخل الدائرة لا يفهم منه موضع محدود فاذا قلت حفرت وسط الدار بيرا
فالمكان المعبر عنه بوسط محفور فيه لا محفور فاذا قلت حفرت وسط الدار بالتحريك
كان مفعولا به لا مفعولا فيه لان الفعل واقع على جميع المكان الذي يتوسط بين طرفي
صحن الدار فكان الحفر على ثلاثة اقسام حسبه والحفر واقع على القسم المتوسط
وقريب منه اي من المستعمل ظرفا لا غير عند بكسر الفاء وقد يضم ويفتح وهو للمكان
ومعناه القرب حسا نحو عندك زيدا ومعنى نحو عندي انك غني فانه يتجوز بها حاضر
ومن لا يخلو من الظرفية كما في قوله ومن الليل فتهجد به نافلة اي بعض الليل
فلذلك كان قريبا منه ومثله اي مثل عند في كونه قريبا من لازم الظرفية دون بمعنى
قدام فانه نادر التصرف وقد جاء متصرفا كقوله الم تريا اني حميت حقيقتي وباشرت
حد الموت والموت دونها وقد يتجرد نحو قوله تعالى اني تخذوني ودون الله والهين
جاء في المثل دخول في عليه نحو في دون هذا ما تنكر المرأة صاحبها ما مصدرية
اي انكار المرأة صاحبها واقع في دون هذا التغيير ويستعمل عنده في الزمان
ايضا كما يستعمل في المكان في مثل قولهم عند الصباح يحمد القوم السرى وتنجلي
عنهم غيابات الكرى ومنه ان ومن المستعمل ظرفا لا غير مع وهو معرب لازم
الظرفية لدخول التنوين عليه كقوله افيقوا بني حرب واهوائنا معا ويلزم
الاضافة ان ذكر قبله احد المصطحبين نحو كنت مع زيد ويكون منصوبا على
الظرفية ان ذكر قبله المصطحبان نحو جئنا معا اي في زمان وكنا معا اي في مكان
وقيل انتصابه على الحال اي مجتمعين وقد جاء دخول من عليه نحو كان من معها
فانتزع عند من معها اي من صاحبها وابو علي يحكم عليها اي على مع بالحرفية
اذا سكنت عينها وكانت مبنية على السكون لانه ليس في الاسماء على حرفين
ثانيهما ساكن نحو فريشي منكم وهواي معكم وان كانت زيارتكم لماما فان معكم في
البيت حرف عنده ويضمر عامله اي عامل المفعول فيه اظهارا جوازا اي جائزا
في قولك يوم الجمعة في جواب من يقول متى سرت بتقدير سرت يوم الجمعة
ووجوبا في نحو اليوم سرت فيه اي فيما اضمر عامله على شريطة التفسير اي سرت اليوم

سرته فيه ويتقدم المفعول فيه عامله تقدما جوازا في نحو اليوم سرت اذ لا مانع
من تقدمه ووجوبا في نحو اي يوم سرت فانه لتضمنه معنى الاستفهام يقتضي
صدر الكلام ونحوه مما تضمن صدر الكلام كالشرط نحو متى تأتني آتك واعلم ان
قوله ونحو لنحو لا حاجة اليه مع ان وجوده يؤدي الى الفساد المعنوي ومنها
اي ومن انواع المنصوب المفعول معه وهو المذكور بعد الواو احتراز
عن المذكور بعد غيره بمعنى مع احتراز عن المذكور بعد الواو والعطف بعد فعل
او معناه احتراز عن المذكور بعد الواو بمعنى مع بعد غير فعل او معناه نحو
كل رجل وضيعته والمراد من الواو بمعنى مع هنا مشاركة ما بعد الواو
لمعمول الفعل الذي قبله في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرته وزيدا
او في مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها ولم يحسن حملها
اي حمل هذا الواو على العطف وان كان لا يصلح فيها العطف بل نصب على
انه مفعول معه سواء صح عطفه على مصاحبه من جهة المعنى اولا نحو ما صنعت
وأباك فانه يصح عطفه عليه من جهة المعنى واستوى الماء والخشبة لا يصح
عطفه عليه من جهة المعنى لان المعنى ارتفع الماء مع الخشبة ولو تركت الناقة
وفصيلها لرضعها المصاحبة هنا في المكان وانما لا يحسن حملها على العطف
اذ العطف لا يؤدي المعنى المقصود وهو المصاحبة لان قولك ما صنعت انت
وجدك وما صنع ابوك وجدك فلا تفهم المصاحبة بخلاف النصب فانه نص في معنى
المصاحبة وانما قال لا يحسن لانه يجوز العطف اذ لا منافاة بين العطف ومعنى
المصاحبة ونحو ما شانك وزيدا وما لك وعمرا والمراد بنحوهما على ما فسره
ابن مالك هو كل جملة مصدرة بالاستفهام على سبيل الانكار قبل ضمير مجرور
باللام او بالشان وفيها واو المصاحبة اذ المعنى في هذين المثالين ما تصنع
وذلك لان شانك بمعنى فعلك وصنعتك فيكون لما في الاستفهام دلالة
على الفعل وللجار والمجرور اعني لك ما في الاستفهام دلالة ظاهرة على الفعل
ولا يسوغ الجر في زيد وعمرو في المثالين حملا على المكنى اي الضمير لانه لا يجوز العطف
على الضمير المجرور عند البصريين من غير اعادة الجار فاذا جئت بالظاهر في
مقام المكنى في المثالين وتقول وما شان زيد وعمرو وما لزيد وعمرو كان الجر على
العطف الاختيار لانه لا يلزم منه اخراج الواو عن اصلها الذي هو العطف

الفاعل اى تعلق فعل الفاعل به بحيث لا يعقل الفعل بدون تعقل ذلك
الشئ وليس المراد من الوقوع الامر الحسى اذ ليس كل من فعل به واقعا على
مفعوله حسا نحو الله تعالى زيدا وعرفته اما وقوعه بغير واسطة من حروف
الجر كضربت زيدا وهو اى المفعول به الاول بغير الواسطة الفارق بين المتعدى
من الافعال وغير المتعدى فانه انما يكون للمتعدى لا لغيره بخلاف سائر
المفاعيل فانها للمتعدى وغيره ويكون المفعول به بغير الواسطة واحدا
فصاعدا الى الثلاثة على ما سيأتى بيانه وانواعه واما بواسطة حرف جر نحو
مررت بزيد ويسمى هذا المفعول به الذى بالواسطة ظرفا ايضا كما يسمى مفعولا به
لمشابهته الظرف له احتياجه الى ما يتضمن الفعل احتياج الظرف اليه لان
الظرف له الحقيقة جار ومجرور لكونه مقدرا بفى فلغوا اى فالظرف لغو لكونه
غير محتاج اليه اذا كان العامل فيه شيئا من خارج عن الظرف اى ليس الظرف
متضمنا له فعلا كان ذلك الشئ او معناه وسواء كان مذكورا نحو مررت بزيد
او مقدرا نحو من لك اى من يفضى لك ومستقر خبر بعد خبر ان كان معنى
الاستقرار والحصول مقدرا فيه وقوله غير مذكور نكتة على ابن جنى فانه
قال بجواز اظهاره ولا وجه له واما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فليس
مستقرا هنا بمعنى كاينا حتى يكون حجة له وانما هو بمعنى ساكنا غير متحرك
وانما سمى مستقرا لان معنى الاستقرار مقدر قبله نحو زيد فى الدار اى مستقر
فى الدار فالظرف مستقر فيه فحذف الجار واستتر الضمير فيه وانتصابه
اى انتصاب المفعول به الذى بواسطة الحرف لا يظهر لفظا لانه مجرور لفظا
لا له تابع نحو يذهبن به بنجد وغورا غايرا فواسقا عن قصدها جوايرا
فان غورا منصوب لانه عطف على محل بنجد والمنصوب المحل هو
المجرور فقط دون الجار والمجرور لان الجار هو المعدى للفعل اليه
كالهمزة فى نحو اذهبت زيدا لكن لما كان الهمزة كالجزء من الفعل والجار منفصل عنه
ومتصل بالمجرور تعورف التجاوز فى العبارة وقالوا هاهنا محل النصب ويتقدم
المفعول به كلا نوعيه عامله اذا اريد الاختصاص وهو اثبات الحكم للمذكور
ونفيه عما عداه فى الاثبات وبالعكس فى النفى نحو زيدا ضربت فانك انما تقول
ذلك اذا اعتقد فيك السامع انك ضربت انسانا واصاب فى اصل الضرب

مع حصول المعنى المقصود وهو المعية لانك عرفت ان الواو فى مثل هذا
التركيب للمصاحبة واذا لم يكن المذكور بعد الواو بمعنى مع بعد فعل او معناه لم ينتصب
لعدم الناصب وعدم اللفظ النايب عنه الدال عليه نحو كل رجل وضيعته فانه يجب
رفع ضيعته وان قصدت المصاحبة وكيف انت وزيد فانه يجب رفع زيد الا فيمن
تأوله على كيف تكون فانه يجوز نصبه حينئذ بتكون المقدر قال سيبويه اذ انتصب
ما بعد الواو هنا مع قلته وضعفه قدرته كان بعد ما لانهما يستعملان فيه ويكون بعد
كيف وذلك لكثرة وقوعها هاهنا والشئ اذا كثر وقوعه فى موضع جاز حذفه
تخفيفا قال السيرافى ليس المراد تخصيص ما يكان وكيف بالمستقبل
وانما اراد التمثيل على الوجه الممكن ومنه اى مما جاز فيه النصب بتأويل الفعل
كان قوله وما انا والسير فى متلف يبرح بالذكر الضابط اى ما اكون انا مع السير
فى مهلكة واذا كان المذكور بعد الواو بمعنى مع بعد فعل وحسن مع ذلك اى مع كونه
بعد الفعل العطف جاز فيه الامران العطف والنصب على انه مفعول معه
وان اتفق كشف العطف عن الرجحان لان الاصل فى الواو العطف نحو جئت
انا وزيد فانه انما حسن فيه العطف على الضمير المرفوع المتصل بسبب تأكيده
بالمنفصل جاز الامران اما اذا لم يحسن العطف نحو جئت وزيدا فالنصب
هو المختار على قول من قال يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد
ولا فصل وواجب على قول من لم يجوز ذلك هذا اى جواز الامرين ورجحان
العطف مطلقا فيمن يجعل الباب اى باب المفعول معه قياسا ولم يقصره
على السماع كالاخفش وابى على واما من جعله سماعا فلا يجئ هذا البحث فيه
لانه حينئذ لا يتجاوز ما يسمع منه ويضمر منفصلا اى يجئ المفعول معه ضميرا
منفصلا نحو قوله وكان واياها كحران لم يفق عن الماء اذ لاقاه حتى تقددا
تقددا اى كان العاشق مع المحبوبة كعطشان لم يترك شرب الماء حتى تقدد
وتقطع لفرط شربه ولا يتقدم المفعول معه على عامله ولا على مصاحبه لاصل الواو والاول
هو العطف ومنها المفعول له اى الذى فعل فعل لاجله فعل ما قال الله تعالى
وما ادريك ما يفعل بى ولا بكم وانما اخره عن سائر المفاعيل مع انه اقوى
واشد تعلقا بالفعل وبالفاعل لان له لواحق فلو قدمه على سايرها لوقعت
هذه اللواحق بين المفاعيل وهى اجنبية بالنسبة اليها وهو ما تقع عليه فعل

الفاعل

لكن أخطأ لأنه جعله فاعتقد ذلك الإثبات لغير زيد وأنت تقصد ردّه إلى الصواب
فتقول زيدًا ضربت مخصِّصًا ضربك بزيد دون غيره هذا باعتبار قصر القلب وأما باعتبار
قصر الإفراد فتقول ذلك لمن تردّد ضربك بين زيد وعمرو وبعمرو مررت فإنه
أفاد أن مخاطبك كان يعتقد مرورك بغير عمرو أو يعتقد مرورك بعمرو وزيد
بالاعتبارين فأزلت عنه الخطأ مخصصًا مرورك بعمرو دون غيره ويلزم
ذلك التقدم فيما تضمّن صدر الكلام كالاستفهام نحو أيّ رجل ضربت ويمتنع
التقديم إذا كان العامل مصدرًا لفظًا نحو ضربي زيدًا حسنٌ أو مقدرًا تقديرًا
كالفعل المقدّر بأن المصدرية نحو أن تضرب زيدًا حسنٌ أو اسم فعل نحو رويد زيدًا
ويتوقف على امتناع تقدم المفعول له هذه الأشياء إن شاء الله تعالى أو فعل تعجب
وقد عرفت علة امتناع التقدم فيه أو كان العامل مضافًا إليه فإنه لا يجوز تقديم
مفعول المضاف إليه عليه لا يقال أنا زيدًا غلام ضارب ويجيء علة ذلك وقولهم
أنا زيدًا غير ضارب متأول لأنه قدّم مفعول المضاف إليه عليه وتأويله أن
غيرًا محمول على لا إجراء له مجراه فكأنه قيل أنا زيدًا لا ضارب وما بعد لا يعمل فيما قبلها
ويدل على ذلك العطف على غير بزيادة لا نحو قوله تعالى غير المغضوب عليهم
ولا الضالين كأنه قال لا المغضوب عليهم ولا الضالين ويضمر كلٌّ منهما
أي من المفعولين حال كونه متصلًا نحو ضربتك ومررت بك ويضمر الأول
لا غير منفصلًا فإن الثاني وهو المفعول بالواسطة لا يكون منفصلًا لما عرفت
أن الضمير المجرور لا يكون إلا متصلًا إذا فُصل بينه أي بين الأول وبين
عامله بإلا أو معناها كإنما أو تقدم العامل أو أضمر عامله وإنما لزم الانفصال
في هذه المواضع لأن الضمير المتصل كالجزء من خبر من عامله فإذا وقع بينهما
فصل أو لم يكن قبله عامل بل كان إما مؤخرًا عنه أو كان العامل مضمرًا
لا يمكن أن يجعل كالجزء الآخر منه نحو ما ضربت إلا إياك فصل بينهما بإلا
ونحو وما نبالي إذا ما كنت جارتنا ألا يجاورنا إلاك ديار شاذ لا يقاس
عليه لأن الكاف الضمير في إلاك وقع بعد إلا مع أنه متصل وإنما ضربت إياك فصل
بينهما بمعنى إلا إذ المعنى ما ضربت إلا إياك وإياك أعني واسمعي يا جارة بتقديم
الضمير على عامله وإياك والأسد على عامله مضمر إذ التقدير اتق نفسك أن تتعرض
للأسد والأسد أن يهلكك على ما سيجيء إن شاء الله تعالى وإذا أضمر المفعولان فإنه

بابي أعطيت وعلمت جاز أن يتصلا نحو الدرهم أعطيتكه والمنطلق علمتكه
لأن الضمير الأول لما كان متصلًا كان الثاني أيضًا متصلًا بالعامل وجاز
أن ينفصل الثاني دون الأول وذلك لأن المنفصل الأول فصل ليس اتصاله
كاتصال المرفوع حتى لا يجوز انفصال الثاني كما لا يجوز في ضربتك وهو أي انفصال
الثاني المختار في الغائبين سواء كان في بابي أعطيت وعلمت أو لا نحو زيد
الدرهم أعطيته إياه وأما في المخاطبين أو المتكلمين فيجب الانفصال على قول سيبويه
لاستكراه اجتماع المثلين لفظًا ومعنى لعود كل منهما إلى عين ما عاد إليه الآخر
بخلاف الغائبين فإن اجتماع المثلين فيهما في اللفظ لا في المعنى لعود كل منهما
إلى غير ما عاد إليه الآخر وفي باب علمت أي انفصال الثاني هو المختار في بابه
مطلقًا أي سواء كان في غائبين أو في غيرهما نحو علمتك إياك وعلمتك إياه
وعلمته إياه لأن حق المفعول الأول والثاني في باب الانفصال باعتبار
الأصل لأنهما في الأصل مبتدأ وخبر فالأولى في الثاني الانفصال
رعاية للأصل وإنما لم ينفصل الأول أيضًا لتلك الرعاية لقربه من الفعل
وقد جاء اتصال الثاني في الغائبين نحو قوله وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة
لضغمهماها يقرع العظم نابها أي قد جعلت نفسي تطيب لأن أضغمهما ضغمة
يقرع فيها الناب العظم واللام في لضغمهماها متعلق بيقرع والجملة صفة ضغمة
وأضاف الناب إلى ضمير الضغمة لأن الضغم إنما هو بالناب والهاء في لضغمهماها
عائد إلى الضغمة وانتصابها انتصاب المصادر وإذا اتصلا أي المفعولان
وجب تقديم المتكلم على غيره وهو المخاطب والغائب لأنه إذا اتصل الأول
وهو أشرف لكونه أعرف لم يستنكر تعلق الثاني واتصاله بما هو أشرف منه
كما يجب تأخير الغائب عن غيره وهو المتكلم والمخاطب لأنهما أعرف منه نحو
أعطانيك زيد مثال لتقدم المتكلم على المخاطب وأعطيتكه مثال لتأخير الغائب
عن المخاطب وإذا انفصل المفعول الثاني لم يجب ذلك نحو أعطيتك إياه وصوابه
أن يقول أعطيته إياك ليكون المثال مطابقًا ويحذف المفعول به كثيرًا نوعيه
لفظًا ويراد معنى لكونه غير مستغنى عنه نحو أهذا الذي بعث الله رسولًا
أي بعثه وفاصدع بما تؤمر أي تؤمر به على تقدير أن يكون ما موصولة
وعلى تقدير أن يكون مصدرية لا حذف أي فاصدع بأمرك ونحوهما مما يعود

الى الموصول فانه يحذف لفظا ويراد معنى لانه لا بد ان يعود الى الموصول ضمير
وكذا حكم ما يعود الى المبتدا والموصوف وانما يحذف مع ارادة معناه اذا لم يكن
سبقه عائد اي الى الموصول مذكور نحو الذي انّ زيدا اكرمته زيد او لم يكن
بان يكون مستكنا الا بارزا نحو الذي ان زارنا اكرمته زيد واعلم انه اشتراط سبق
الضمير لا خر شطر الا انه عائد الى الموصول من الصلة ضمير ان لا يحذف احدهما
سواء كان مسبوقا او سابقا كذا ذكره الشارح الرضي نحو الذي ضربته في داره
زيد لانه يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه دليل فلم يجز الذي
ليس اضرب زيد بحذف الضمير من اضرب لفظا وارادته معنى لكونه مستغنى عنه
للعائد السابق الى الذي هذا معنى كلامه وفيه نظر لان الضمير المحذوف من
اضرب عائد الى اسم ليس وهو بهذا الاعتبار غير مستغنى عنه لانه لا بد للجملة
الواقعة خبر الليس ان يكون فيها ضمير عائد الى اسمها اذا لم يكن ضمير الشان
فالمثال المطابق لغرضه الذي اهنته في داره زيد فان كلا من الضميرين عائد
الى الموصول الا اذا اضمرت ضمير الشان في ليس فانه يجوز حذف الضمير
من اضرب لانه حينئذ غير مستغنى عنه لعدم عائد اخر اليه واذا عطف عليه
اي على الضمير المفعول الذي يعود الى الموصول لم يحسن حذفه اي حذف
هذا الضمير نحو الذي ضربت وعبد الله زيد على ان يكون عبد الله عطفا على
الضمير المحذوف من ضربت لان العطف يستدعي معطوفا عليه لفظا
لكن يجوز العطف عليه مع قبح لكونه في حكم المذكور ويجعل المفعول به بعد الحذف
نسيا منسيا كان فعله غير متعد وذلك اما لتضمين الفعل معنى يقتضي اللزوم
او للمبالغة بترك التقييد نحو فلان يعطي ويمنع اي يفعل الاعطاء
والمنع فجعل غير متعد للمبالغة وكذا يعدى الفعل الذي حذف مفعوله نسيا
بحرف من حروف الجر نحو وان تعتذر بالمحل من ذي ضروعها الى الضيف
يجرح في عراقيبها نصلي فانه جعل يجرح غير متعد لتضمن معناه معنى يقتضي اللزوم
اي يفعل الجرح في عراقيبها ونحو يا خادع البخلاء عن اموالهم هيهات
تضرب في حديد بارد اي تفعل الضرب في حديد بارد ويضمر عامله اي
عامل المفعول به عند الدلالة اي دلالة القرينة المعنوية او اللفظية جوازا
اي اضمارا جائزا نحو مكة للحاج اي تقصد مكة والقرطاس للرامي اي تصيب

القرطاس

القرطاس وزيدا لمن قال من اضرب ومنه اي مما اضمر عامله جوازا كاليوم
رجلا اي لم ار كرجل اليوم رجلا على حذف الناصب لرجلا وحذف المضاف
لليوم وكاليوم حال تقدم على رجلا ومعناه لم ار رجلا كرجل رايته اليوم وفيه
تعجب كانه راى رجلا اليوم فاق كل رجل راه في غيره من الايام وانما فصل
عما قبله بقوله ومنه لانه صار بعد الحذف بمنزلة ما لزم فيه الحذف واللهم ضبعا
وذئبا اي اجمع في الشاء ضبعا وذئبا قيل انه دعاء للغنم لانهما متى اجتمعا
فيها تشاغلا عنها بالمخاصمة فسلمت وقيل هو دعاء عليها لاجتماع عدوين
عليها ويضمر عامله اضمارا وجوبا سماعا في نحو امرأ ونفسه اي دع امرأ ونفسه
وهذا ولا زعماتك اي هذا الحق ولا اتوهم زعماتك وهذرين سعد القين
اي جمعت باطلين يا سعد القين والهذر الباطل ومعنى التثنية انه
القين مشهور بالكذب في البشر وقد ضم اليه انتحاله اسم لانه ادعى ان
اسمه سعد فدعي به زمانا ثم تبين كذبه دعواه تضربه لمن جاء بباطلين
ويضمر عامله وجوبا قياسا في مواضع منها المنادى وانما لم يجز ذكره لظهوره
لانك اذا قلت يا عبد الله فلا خطر فيه بالك اعني غير تنص عليه اي على هذا
الاصل سيبويه فاقيم المظهر وهو عبد الله مقام المضمر وهو اياك وانما اقيم
تنبيها للمخاطب ان القصد يتوجه اليه لا غيره وذلك لان المضمر يتناول كل احد
على البدل بخلاف الاسم الظاهر كالعلم فانه لا يتناول غيره ثم حذف الفعل وهو
اعني حذفا لازما لامرين لنيابة يا عنه فلو لم يلزم حذفه لزم الجمع بين النائب
والمنوب وثانيهما الحذف اي في حذف الفعل من رفع اللبس اي لبس
الانشاء بالخبر لان لفظ اعني كما يحتمل ان يكون خبرا يحتمل ان يكون انشاء
بخلاف لفظ يا فانه متعين للانشاء وحكي يا اياك يعني اذا وقع المضمر
منادى على ما هو اصل النداء جاز ان يكون منصوبا منفصلا نظرا الى كونه
مفعولا به في الاصل وقد قالوا ايضا يا انت اي جاز ان يكون مرفوعا منفصلا
نظرا الى اللفظ اي الى لفظ انت فانه مفرد معرفة والمفرد المعرفة من المظهر
المعرب اذا وقع منادى كان مضموما لفظا قال الشاعر يا اقرع بن
حابس يا انتا انت الذي طلقت عام جعتا وقيل انما نصب اياك في يا اياك
لانه اي لان ايا مضاف الى المضمر بعده ولا يجوز نصب انت لانه مفرد

وهذا مبني على مذهب الخليل والسيرافي فانهما قالا ان ايا مضاف الى الحمد بعد
وقد عرفت من خلاف فيه انه اي ان منادى ينتصب لفظا او تقديرا كالمضاف
نحو يا عبد الله والمضارع له اي للمضاف وهو ما تعلق به شيء هو من تمام معناه
سواء كان ذلك الشيء معمولا للاول او لا نحو يا خيرا من زيد ويا ضاربا زيدا
ويا مضروبا غلامه ويا حسنا وجه الاخ ويا ثلثة وثلثين اسم رجل هذا
مذهب الاندلسيين وابن يعيش فانهما قالا ان نحو ثلثة وثلثين انما يكون مضارعا
للمضاف اذا كان علما واما اذا لم يكن علما فلا انتقال عندهما كغير العلم يا ثلثة
والثلثون او والثلثين كيا زيد والحارث هذا اذا قصد جماعة معينة ويقال
يا ثلثة وثلثين اذا قصد جماعة غير معينة وكان المصنف اختار مذهبهما
ولذا قال اسم رجل كما قال عبد القاهر وظاهر مذهب سيبويه انه مضارع
للمضاف سواء كان علما او لا وذلك لارتباط بعضه ببعض من حيث
المعنى وانتصب الجزء الاول وهو ثلثة للنداء والجزء الثاني وهو ثلثين
وان كان المقتضي يقتضي ان لا ينتصب الجزءان لان كل واحد منهما بمنزلة حرف
الكلمة وانما ينتصب الجزء الثاني تبعا على منهاج الاول الذي قبل التسمية
اعني متابعة المعطوف عليه في الاعراب فانك قد عرفت ان اعراب المنقول
باعتبار المنقول عنه ومعناه باعتبار المنقول اليه مثل يا عبد الله وان لم يكن
فيه معنى العطف على الحقيقة لان المعطوف عليه فيه لا يستقل من جهة
المعنى بدون المعطوف ومثل النكرة فانها تنتصب ايضا لفظا كالمضاف
والمضارع اما موصوفة بغير الجملة والظرف نحو يا رجلا صالحا وعود
الضمير من الوصف الى الموصوف على لفظ الغيبة لا غير كما لا يجوز فيه
الخطاب كما جاز في التاكيد نحو يا تميم كلكم نحو يا ليلة سرقتها من عمري
ولا يجوز سرقتك لان المنادى هو الموصوف مع الصفة لان الصفة يدل
على معنى في الموصوف فكانت كالجزء منه فلا يكون المنادى هو الموصوف
وحده حتى يكون له حكم المخاطب بخلاف التاكيد فانه انما يجيء بعد تمام
المتبوع لرفع الاحتمال فيكون المنادى هو المؤكد وحده فيجوز عود
الضمير من التاكيد الى على لفظ الخطاب نظرا الى عروض الخطاب له
المؤكد وعلى لفظ الغيبة ايضا نظرا الى انه اسم ظاهر لا خطاب فيه

المعطوف

باعتبار

باعتبار الوضع ويدل على ان الصفة من تمام الموصوف انك اذا قلت جاءني
تميم ولم تقل كلهم كان الاسم على حاله في دلالته بخلاف الصفة فانك اذا
قلت جاء رجل ظريف وحذفت دلالة لا تجد بها اذا قلت جاء رجل
لان قولك رجل ظريف يفيد الخصوص وقولك رجل لا يفيده وانما قلنا
موصوفة بغير الجملة والظرف لانها لو كانت موصوفة باحدهما لكانت مضارعة
للمضاف نحو يا جوادا لا يبخل وقوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله
السلام وذلك لاضطرارهم الى جعل نحو يا حليما لا يعجل مضارعا للمضاف
مع قصد التعريف لانه لا يجوز فيه جعل الموصوف منادى مفردا مستقلا
لامتناع وقوع الجملة والظرف صفة للمعرفة ولذا لا يجوز في الموصوف
باحدهما ان يوصف بالمعرفة فلا يقال يا حليما لا يعجل الغفار للذنوب
لاستنكارهم وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة وانما يوصف
بالنكرة نحو يا حليما لا يعجل غفارا للذنوب على تاويل انه كان موصوفا
بتلك الصفات قبل النداء واما النكرة الموصوفة بغير الجملة والظرف فليست
بمضارعة للمضاف لانه يجوز جعلها مفردا مستقلا نحو يا رجل الظريف
او نكرة غير موصوفة كقول الاعمى لمن لا يضبطه من غير يا بصيرا خذ
بيدي فانه لا يريد واحدا بعينه او ينتصب المنادى محلا لا لفظا كالمفرد
وهو الذي لا يكون مضافا ولا مضارعا له المعرفة وهو الذي يقصد
قصده سواء كان معرفة قبل النداء ولا مبنيا كان المفرد المعرفة كان
او غيرهم فانه اي فان المفرد المعرفة يبنى على ما يرفع به من الضمة
والالف والواو واذا كان مبنيا كان نصبه محليا قال ابن الحاجب
وتبعه المصنف وانما لم يقل ويبنى على الضم ليكون شاملا نحو يا زيدان
فانه لا يقال له انه مبني على الضم لان الضم والفتح والكسر القاب مطلق
الحركات سواء كانت بنائية او اعرابية اولا هذا ولا ذاك فلا يطلق
على حروف البناء بخلاف القاب الاعراب كالرفع والنصب والجر
فانها كما تطلق على الحركات تطلق على الحروف او يمكن ان يقال ان
القاب الاعراب لم توضع الا للحركات المختلفة وانما يطلق على الحروف
مجازا لقيامها مقامها كما اطلق اسم بعضها على البعض الآخر مجازا

وذكر ونداء العلم ولا يصح ماقال المبتوع يا الله ويا عبد الله اذ لا يتصور تنكيرهما تعرف بالاضافة وكان
الممتنع اسم الاشارة يتكرر ثم يخبر بحرف النداء ما فاته من الاشارة و لا اضافة لها اما ان يكتب المبنى والمانع
اذ لا منع من كون الشى المعين فواجبا مقصودا بالنداء فيه

فتعالى الى السموات له خلق السموات منصوبة فعلى هذا لا مانع ان يطلق
على الحروف القايمة مقام حركات البناء اسما تلك الحركات فيقال يا زيدان
مبنى على الضم وهذا اعذر لمن قال ويبنى على الضم كو يا زيد معرفة قبل النداء
ويا رجل معرفة بالنداء ويا ايها الرجل مثال للمبهم ويا زيدان مبنى على الالف
ويا زيدون مبنى على الواو وانما بنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع ضمير
الخطاب وهو الكاف في ادعوك وذلك لان يا زيد بمعنى ادعوك فبنى
لوقوعه موقعه وكونه مثله في الافراد والتعريف واما المضاف
والمضارع له فلم يبنيا لعدم مشابهتهما له في الافراد وكذلك المفرد النكرة
لا يبنى لعدم مشابهته له في التعريف ولم يبن المضاف وحده لانه لا
يقع موقعه مع قيد الاضافة لان المضاف اليه كالجزء منه فيكون
الواقع موقع الضمير هو المضاف مع المضاف اليه فلو بنى المضاف
وحده كان ذلك تقدما للحكم وهو البناء على العلة اى على علة
الحكم وهى وقوعه موقع الضمير لانه انما يقع موقع الضمير بعد
ان يتم دلالته على مسماه ولن يتم دلالته عليه الا بعد ان يحصل فيه
معنى الاضافة ولا يحصل فيه هذا المعنى الا اذا اتصل بالمضاف اليه
ولا يجوز بناء الجزئين معا لعدم مشابهتهما الضمير في الافراد ونداء العلم
بعد تنكيره على راى وصورى المبرد فيكون نادرته تاويل يا مسمى
بهذا اللفظ وذلك لاستكراه اجتماع تعريفين متغايرين وقد يطرد
لجواز ان يقال يا هذا ويا انت ويا اياك وعند الاكثرين تعريف
العلمية باق لان الممنوع اجتماع التعريفين اذا كانا بعلامتين لفظيتين
كالنداء والالف واللام واما قوله سلام الله يا مطر عليها وليس عليك
يا مطر السلام فقبيح بعيد عن القياس لان مطر وهو اسم رجل
منادى مفرد معرفة مع انه قد نونه لانه شبهه بباب ما لا ينصرف
من حيث ان المنادى فرع على الضمير كما ان غير المنصرف فرع على
الفعل فانه قد ينون غير المنصرف عند الضرورة فكذلك قد نون
المنادى المفرد المعرفة عند الضرورة لان الضرورة ترد الاشياء
الى اصولها وانما لم ينصب مع التنوين كما يكون النكرة المنونة منصوبة

لانه لا يرتكب مع الضرورة الا قدر الحاجة ولا حاجة هنا الى اعادة
النصب لان الوزن مستقيم بدون اعادته وبعضهم ينصبه مع التنوين
عند الضرورة او مثل الداخل عليه اللام الجارة للاستغاثة او للتعجب فانه
مجرور لفظا ومنصوب محلا واللام لتعديه ادعو المقدر او لحرف النداء
القائم مقامه عند المبرد وجاز ذلك مع ان ادعو فعل متعد بنفسه
لضعفه بالاضمار ولضعف القائم مقامه وانما اختيرت اللام من بين
حروف الجر لمناسبة معناها لمعناها لان المستغاث والمتعجب منه
مخصوصان من بين امثالهما بالدعاء وبالاستحضار واللام الداخلة
على المنادى المستغاث والمتعجب منه مفتوحة بخلاف ما عطف عليه
بغير يا فان اللام فيه مكسورة وانما فتحت اللام فرقا بين المدعو
وهو المستغاث والمتعجب منه والمدعو اليه وهو المستغاث له والمتعجب
لاجله وذلك لانه قد يلي يا ما هو مستغاث له مكسور اللام والمنادى
محذوف نحو يا للمظلوم ويا للضعيف اي يا قوم فلو لم يفتح لام
المستغاث لم يكن بينهما فرق ولذا يكسر اللام في ما عطف عليه بغير يا
لحصول الفرق بينهما بعطفه على المستغاث وانما قلنا بغير يا لانه
لو عطف عليه مع يا فلا بد من ان يفتح اللام ايضا نحو يا لعطاء فنا
ويا لرياح وللفتى به اي يا لمدعو او لكل منها اي من الفتى بالمدعو
اليه لضربه اي لضرب المدعو وهو المنادى المستغاث والمتعجب منه
بعرف اي الخطاب لوقوعه موقع ضمير الخطاب الذي يفتح لام الجر معه
كما عرفت بخلاف المدعو اليه فانه غير واقع موقع الضمير نحو يا لله
للمسلمين فتحت اللام في يا لله لانه مستغاث وكسرت في للمسلمين
لانه مستغاث له واللام الداخلة فيه متعلق بما يتعلق به اللام الاولى
فالمعنى يا الله للمسلمين اخصك بالدعاء لاجل المسلمين ونحو قوله
يبكيك ناء بعيد الدار مغترب يا للكهول وللشبان للعجب فتحت
اللام المستغاث وكسرت في المعطوف عليه بغير يا وقولهم يا للبهيتة
وهي البهتان ويا للفليقة وهي الداهية ويا للعضيهة وهي الافك
والبهتان عطف تركه المدعو اي ترك المدعو وهو مراد كانه قيل يا قوم

للبلية وكذا اذا بالة الا مثله اي ادعوكم لينه لا مور لتنظروا فيها وتعجبوا منها فاللام داخلة في الحقيقة على المدعو اليه والمنادى المدعو محذوف فلذلك كانت اللام مكسورة وتدخل اللام الجارة الضمير كقوله

فيالك من ليل كأن نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل وقوله يالك

من قبرة بمعمر خلا لك الجو فبيضي واصفري او لا لف للاستغاثة عطف على قوله اللام فيكون التقدير او كالداخلة عليه الالف ولا لام مع الالف

قال الخليل لان اللام بدل من الزيادة في آخر المستغاث والمتعجب منه فلا يجتمعان وقيل كره الجمع بينهما لانهما لو اجتمعا لالغي اثر اللام الى الالف او الندبة اي كالداخل عليه الالف للندبة فانه اي فان المنادى

الملحق بآخره الالف للندبة نحو يا زيداه فيكون منصوبا محلا لا لفظا والهاء للوقف خاصة دون الوصل وذلك لان الالف في غاية الخفاء

لكونها حرفا هوائيا ليس له مخرج تعتمد عليه فربما خفيت في الوقف لانك في الوقف خليت سبيله ولم تضمه بشفة ولا لسان ولا حلق كغيره

من الحروف فاذا جئت بعدها بهاء ساكنة تبين ولا يجوز تحريكها اي تحريك الهاء الا للضرورة فانه يجوز تحريكه عند الضرورة بالكسر لالتقاء

الساكنين وبالضم تشبيها لها بهاء الضمير الواقع بعد الالف وبالفتح عند بعضهم لمناسبة الالف قبلها نحو قوله يا رب يا رباه اياك اسل

عفراء يا رباه من قبل الاجل اي اسألك يا ربنا وصل عفراء قبل حلول الاجل وعفراء اسم امرأة فانه حركها بالكسر لالتقاء الساكنين ويجوز

ضم وفتح ايضا واعلم انه لا ضرورة هنا الى تحريك الهاء من جهة الوزن والشعر ومثل ما كان من المنادى مبنيا قبل النداء فانه ايضا

منصوب محلا لا لفظا سواء كان تقدم بناؤه على النداء تحقيقا او تقديرا نحو يا خمسة عشر فان خمسة عشر مبني قبل النداء وتقدم بناؤه عليه تحقيقا

لوجود استعماله مبنيا بلا نداء ويا حذام كذلك مبني قبل النداء وتقدم بناؤه عليه تحقيقا ايضا ويا لكاع مبني قبل النداء لكن تقدم بناؤه عليه تقديري لانه

لم يستعمل الا في النداء الا انه بحيث لو استعمل في غير النداء لكان مبنيا ايضا

ويجوز وصف المنادى المفرد المعرفة مطلقا اي سواء كان معرفة قبل

النداء

النداء او بالنداء على الا عرف خلافا للاصمعي فانه قال لا يجوز وصفه لوقوعه موقع الضمير الذي لا يجوز وصفه فقولهم يا زيد الظريف بالرفع عنده على حذف المبتدا اي انت الظريف وبالنصب على حذف الفعل

اعني اعني الظريف لانه وان وقع موقع ما لا يوصف وهو الضمير لم يجروه في كل حال ولم يصرفوه عن حكم الغيبة راسا ولو كان له حكم الضمير مطلقا لانصرف عن حكم الغيبة راسا لكنه لم ينصرف لجواز

عود الضمير اليه بلفظ الغيبة نحو يا تميم كلهم نظرا الى الاصل لان المنادى لم يكن في الاصل من اعلام الخطاب ولا يجوز ذلك في الضمير المخاطب فلا يقال انتم كلهم واستثنى بعضهم النكرة المتعرفة بالنداء مثل يا رجل

فانه ليس مما يوصف بالمعرفة لانه نكرة قبل النداء وقد حكى يونس جواز وصف النكرة المتعرفة بالنداء بالمعرفة نحو يا فاسق الخبيث وليس استثناؤهم

بقياس لان القياس ان يجوز وصفه كما يجوز عود الضمير اليه بلفظ الغيبة والعلة اي علة استثنائهم النكرة المتعرفة بالنداء استطالتهم

اياه اي مثل يا رجل بوصفه لانه تخصص يفتقر الى الوصف اذا كان مستطيلا بوصفه كان حكمه حكم المضارع للمضاف الذي يجب نصبه

فلا يوصف ولا لزم ان يكون منصوبا مع ما ذكرنا امتناع بناء المضاف من انه لو بني المضاف لزم تقدم الحكم على علته وكذلك لو بني الموصوف

بدون الصفة لزم تقدم الحكم على علته لانه انما يقع موقع الضمير مع صفته واما العلم فلما لم يكن مفيدا للوصف من بين الالفاظ ولا معنى له الا الاشارة

الى تعيين الذات لا الى الوصف بخلاف الصفة فانها تفيد الوصف ولا تشير الى تعيين الذات لم يستطل العلم بالوصف لان تعيينه

بنفسه فلا يفتقر الى الوصف حتى تستطال به فاذا انتهيت الى الظريف من قولك يا زيد الظريف كانك قلت يا ظريف مراده ان وصف العلم

لما كان زائدا باقيا بعد تمام الاول كان الوصف بمنزلة منادى آخر مستانف فعلى هذا لا يلزم في العلم استطالته بالوصف ولا تقدم الحكم

على علته فالمفرد منه اي من الوصف او ما هو في حكمه كالمضاف بالاضافة اللفظية فانه يجوز فيه الرفع وان كان مضارعا للمضاف اذا كان

جاريا على منادى مضموم غير مبهم احتراز عن المبهم فانه يجب رفع
صفته على ما سيجي ان شاء الله تعالى جاز فيه اي في هذا الوصف النصب
حملا على الموضع لان موضعه منصوب منه قوله فما كعب بن مامة
وابن سعدي باكرم منك يا عمر الجوادا فالجواد منصوب لانه محمول
على محل يا عمر وجاز الرفع حملا على اللفظ اي على لفظ المضموم
وان لم يكن في سائر المبنيات الحمل على اللفظ فلا يقال جاءني هؤلاء
الكرام بجر الكرام حملا على لفظ هؤلاء وانما يجوز فيه الحمل على اللفظ
لان الضم لاطراده هنا اي في المنادى المفرد المعرفة بمعنى
انه يصح ان يقال ان كل منادى مفرد معرفة فهو مبني على ما يرفع به
اشبه الرفع لانه مطرد كرفع الفاعل اذ يصح ان يقال كل فاعل مرفوع
او يقال اشبه الرفع من جهة حدوثه بحدوث حرف النداء وزواله
بزواله كالرفع فانه يحدث بحدوث العامل ويزول بزواله وعلى
هذا اي على جواز النصب والرفع يا زيد الكريم الحليم رفعا ونصبا
وانما جاز فيه الرفع وان كان مضافا لانه في حكم المفرد لان اضافته
لفظية واذا كان الوصف مضافا بالاضافة المعنوية او كان الوصف
لمضاف من المنادى سواء كان بالاضافة المعنوية اولا فالنصب
واجب ليس الا النصب وذلك لان الوصف اذا كان مضافا
كان حكمه حكم المنادى اذا كان مضافا فله وجوب النصب واما اذا كان
الوصف لمضاف فيجب نصبه ايضا لان المنادى المضاف لا يجوز
بنائه على الضم حتى يرفع صفته حملا على لفظه نحو يا زيد ذا الجمة الوصف
مضاف ويا عبد الله الظريف الوصف لمضاف وكذا سائر التوابع
من التاكيد وعطف البيان والبدل والعطف بالحرف يجوز فيه
فيها النصب والرفع اذا كانت مفردة جارية على مضموم غير مبهم
ويجب النصب اذا كانت مضافة او لمضاف الا البدل ونحو زيد
وعمرو من المعطوفات التي لا يكون مصدرة بلام التعريف فان
حكمها وكذا حكم التاكيد اللفظي على الاكثر لانه حصول لفظا ومعنى
حكم المنادى بعينه في الاعراب والبناء مطلقا اي سواء كانا مفردين
اولا

اولا وسواء كان مضموما اولا وذلك لان البدل في حكم تكرير العامل
لانه المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره وكذا المعطوف المخصوص
لان حرف العطف قائم مقام العامل والمعطوف صالح لمباشرته
لحرف النداء لعدم لام التعريف فيه المانع من دخول حرف النداء عليه
كسائر التوابع مضافة في ان حكمها حكم المنادى لو كانت في حال
الاضافة منادى نحو يا زيد زيد ويا زيد صاحب عمرو اذا ابدلت
المصنف تبع ابا علي والزمخشري في انه جعل زيد الثاني بدلا من الاول
وسيبويه جعله عطف بيان والظاهر انه تاكيد لفظي لا فائدة البدل
وعطف البيان ما لا تفيده الاول ومن لم يجعله تاكيدا لفظيا قال
ان باب النداء لا يجوز فيه التجوز فلا يحتاج الى التاكيد ويا زيد وعمرو
ويا زيد وعبد الله اذا عطفت تقول في التوابع غير البدل والمعطوف
المخصوص يا تميم اجمعين بالنصب واجمعون بالرفع وهذا مثال
للتاكيد المفرد ويا تميم كلهم وكلكم مثال للتاكيد المضاف ويا غلام بشر
وبشرا مثال لعطف البيان المفرد ويا غلام ابا عبد الله مثال العطف
البيان المضاف وجاز في قوله واني واسطار سطرن سطرا
لقائل يا نصر نصر نصرا اربعة اوجه يكون الاول مضموما وله ثلاثة
اوجه منها نصب الثاني والثالث على عطف البيان من موضع الاول
ورفع الثاني ونصب الثالث على ان الثاني عطف البيان من اللفظ
والثالث عطف البيان من المحل وضم الثاني ونصب الثالث على
ان الثاني بدل من الاول والثالث عطف البيان ونصب الاول
وجر الثاني على الاضافة على ان يكون الثاني بمعنى المصدر ويكون
جنسا كما يقال طلحة الخير وحاتم الجود والتنكير للتفخيم ونصب
الثالث اما على انه عطف البيان او على المصدر قال الصغاني انشد
سيبويه هذا البيت لرؤبة وليس لرؤبة وهو مع تصحيف في الرواية
لقائل يا نصر نصرا نصرا بالضاد المعجمة والنضر هذا حاجب
نصر بن سيار وبعده بلغك الله بلغ نصرا نصر بن سيار
يثبني وفرا ويا عمرو والحارث مثال للمعطوف المصدر بلام
التعريف

ويجوز رفعه ونصبه ولا يجعل كالمنادى المستأنف لوجود اللام
في المعطوف المانع من دخول يا عليه ويختار الخليل في المعطوف
المصدر بلام التعريف الرفع مع تجويز النصب تنبيها على كونه مستقلا
في المعنى غير تابع للاول ويختار ابو عمرو بن العلاء النصب لان بسبب
اللام يمتنع وقوعه موقع المتبوع فامتنع ان يجعل حركته ما باشره
حرف النداء ويختار ابو العباس المبرد الرفع فيما يصح نزع اللام عنه
لانه اذا صح نزع اللام عنه جاز تقدير دخول حرف النداء عليه كالحسن
فان من الاعلام المنقولة عن الصفات يكون اللام فيها عارضة لانها لم تجعل
مع اللام اعلاما حتى يكون اللام كالجزء فيها ويختار النصب فيما
لا يصح نزع اللام عنه لانه اذا لم يصح نزعه عنه امتنع مباشرة حرف
النداء له مطلقا كالنجم والصعق والثريا فهن من الاعلام الغالبة
الاتفاقية فانه لا يصح نزعه عنها لانها صارت اعلاما معه فصار
كبعض حروف الكلمة وكذلك لا يصح نزع اللام عما يلزمه اللام لقصد
التعريف نحو الرجل فان حرف التعريف لا يحذف مما تعرف به
لئلا يظن بقاؤه على التنكير واختيار المبرد فيه ايضا النصب نحو
يا زيد والرجل حيث لم يسوغوا يا زيد ورجل كانهم كرهوا ابناءه
من غير علامة التعريف لانه انما يكون مبنيا لكونه مفردا معرفة فلو
نزع اللام عنه لم يبق فيه تعريف اللام وليس يا مذكورا معه فلا
يشابه الضمير فكيف يبنى بخلاف العلم فانه جاز ضمه اذا كان معطوفا
نحو يا زيد وعمرو لوجود مشابهته مع الضمير بالافراد والتعريف
وان لم يكن معه حرف النداء واذا وصف المنادى المضموم بابن
وبابنة لا ببنت ونحوه الابن بين علمين بني المنادى
مع الابن على الفتح الظاهر ان المصنف تبع فيه هذا
عبد القاهر فانه قال جعل الابن مع الاول شيئا واحدا وبنيا
على الفتح فيكون حركة الاول وحركة الابن فيه حركتا بناء كانه جعلهما
بمنزلة كلمة واحدة نحو خمسة عشر وقيل انهما حركتا اعراب والصحيح
ان حركة الاول حركة بناء وحركة الابن حركة اعراب وكان على المصنف

ان يقول هكذا اذا وصف المنادى العلم المضموم بابن المتصل
بموصوفه المضاف الى العلم اختير فتح هذا المنادى لكثرة استعماله
فاحترزنا بالعلم نحو يا رجل ابن زيد وبالمضموم عن المنادى المنصوب
والمجرور وبالمتصل بموصوفه عن نحو يا زيد الظريف بن عمرو
وبالمضاف الى العلم عن نحو يا زيد ابن اخينا فان المنادى في هذه
الامثلة لا يبنى على الفتح لعدم كثرة الاستعمال اتباعا لحركة الاول لحركة
الثاني فانه لما كثر استعمال هذه الكلمات التي له حكم كلمة واحدة
خففت بالاتباع لان الاتباع اخف من مخالفة الحركات وجعل
الاول تابعا للثاني مع ان الثاني تابع له لانه لو جعل الثاني تابعا
للاول لوجب ضمه لضم الاول والفتحة اخف من الضمة ولانه لا
استنكار لفتحه لانها حركته المستحقة له في الاصل لكونه مفعولا به بخلاف
ضم الثاني فانه لا وجه له وتنزيلا لهما منزلة كلمة واحدة لشدة الاتصال
بين هذا الموصوف وصفته لان الابن حينئذ لا ينفك عن كون
المنادى ابا له فكان الابن صفة لازمة له فلما نزلا منزلة كلمة
واحدة اتبع الاول الثاني لان مثل هذا الاتباع انما جاء في كلمة
واحدة نحو ابنم وامرئ بخلاف ما اذا لم تقع الابن على الشرائط
المذكورة فانه لا يبنى المنادى معه على الفتح كما بينا ذلك وكذا
في غير المنادى تنزل الابن المشروط بما ذكرنا مع موصوفه بمنزلة
كلمة واحدة فيحذف التنوين من الموصوف بابن حال كونه
واقعا بين علمين حذفا واجبا ويحذف الف ابن خطا كذلك
لكثرة الاستعمال ومثال الكل نحو يا زيد بن عمرو فتح المنادى
لاجتماع شرائط الفتحة فيه ويا زيد ابن اخي لم يفتح لان الابن
مضاف الى غير العلم وهذا زيد بن عمرو حذف التنوين من
زيد الموصوف بابن والالف لاجتماع شرائط الحذف وزيد ابن
اخي لم يحذف التنوين والالف لان الابن مضاف الى غير العلم
وجوز والنه الوصف اي جاز الوصف بابن اثبات التنوين
في موصوفه في الضرورة لا في غيرها لان اثبات التنوين
للاسم

الى اصله كما لو غير المنصرف عند الضرورة وانما قال في الوصف
لانه يجب اثباته في حال الخبر بابن لو غير الضرورة ايضا نحو قوله تعالى
وقالت اليهود عزيرٌ ابنُ الله بالتنوين واثبات الالف اذا كان خبرا
ويحذفهما اذا كان صفة نحو جاريةٌ من قيسِ بنِ ثعلبه كَبَاءُ ذاتُ
سُرَّةٍ مُقعَّبَة فاثبت التنوين في قيسٍ مع شرايط حذفه لضرورة
الشعر وقال بعضهم ان ابن ثعلبه بدل وقصْدُه ان نُخرِجه عن
الشذوذ وهو بعيدٌ لان المعنى على الوصف ولا ينادى ما فيه
الالف واللام كراهة اجتماع علامتي التعريف اما لان لا يستغنى
باحديهما حاصلا ولان بينهما تنافرا اما لان حرف النداء في المفرد
المعرفة يقتضي البناء واللام كانها يقتضي الاعراب لانها تمنع جانب
الاسمية لانها بمنزلة التنوين معنا   قيّدنا بإياه ولان حرف
النداء يفيد الخطاب واللام ... يفيد الغيبة بل يتوسل اليه
بالمبهم المحتاج في الدلالة على تعيين الذات الى اسم آخر وانما يتوسل به
ليحتاج لرفع الابهام الى ما هو المقصود بالنداء والمبهم الذي يتوسل به
في نداء المعرف باللام شيئان ايٌّ مقطوع عن الاضافة ليكون مبهما
واسم الاشارة فانه انما يتوسل به لابهامه وشدة احتياجه الى المعرف
باللام الذي هو المقصود بالنداء نحو يا ايها الرجل يتوسل في نداء
المعرف باللام بايّ وهاء التنبيه فيه عوض من المضاف اليه
لائق مع انه مناسب للنداء لان النداء ايضا تنبيه ويا هذا الرجل
يتوسل في ندائه باسم الاشارة ويا ايهذا الرجل جعل اسم الاشارة فيه
صفة لايّ لانه اوضح من ايّ ولا تسوغ في الوصف وان كان مفردا
هنا اي حيث يتوسل بالمبهم في نداء المعرف باللام الا الرفع و
ان كان القياس يقتضي جواز نصبه ايضا لانه وصف مفرد
واقع لمنادى مضموم لانه المقصود بالنداء والمبهم وسيلة الى جعله
منادى فنبّه بالتزامه الرفع على كونه مقصودا بالنداء فكانه باشر
حرف النداء فجعل لفظه موافقا للفظ المنادى اذ لا فرق بين
الرفع والضم من جهة اللفظ وكذا لا يسوغ في توابعه اي توابع

هذا

هذا الوصف الا الرفع لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين
في توابع المنادى المبني المضموم وبدل على اعرابه اي اعراب هذا الوصف
وان كان هو الحقيقة هو المنادى فينبغي ان يكون مبنيا نحو قوله يا ايها
الجاهلُ ذو التنزّي لا توعدنّي حيّةٌ بالنكز فان هذا الوصف
لو كان مبنيا لوجب في تابعه المضاف وهو قوله ذو التنزّي النصب
كما يجب في توابع المنادى المضموم المضافة ولا يجوز ان يكون ذو التنزّي
صفة لايّ بعد صفة ولا وجب ان يكون منصوبا قال سيبويه
تقول يا زيد الطويلُ ذو الجمّة اذا جعلته صفة للطويل وان حملته
على زيد نصبت ولهذا اي للفظ دون ايّ وجه آخر وهو ان
يكون هذا بمنزلة غيره من الاسماء المستقلة بانفسها ولا يكون
وسيلة الى نداء المعرف باللام وذلك لكون هذا اوضح من ايّ
ولهذا تقتصر على يا هذا من دون الصفة بخلاف ايّ فانه لا يستقل
بنفسه فلا يقال يا ايها من دون الصفة فجاز في صفته على هذا التقدير
النصب كما جاز الرفع نحو يا هذا الطويلُ لان الوصف حينئذ ليس
مقصودا بالنداء حتى يجب رفعه وينبغي ان لا يكون الوصف في
هذا اذا جعل اسما مستقلا اسم جنس ولكن تكون الوصف مشتقا
لانه اي لان هذا لا يوصف باسم الجنس الا وهو غير معلوم بتمامه
ولا مستقل بنفسه لانه انما يوصف حينئذ باسم الجنس ليتعين به
الذات المشار اليها المبهمة ولا يوصف بالمشتق لانه عام لا يدل
على تعين ذاته دون ذات فاذا جعل مستقلا بنفسه جعل
وصفه مشتقا تنبيها على انه اسم مستقل غير متوسل به الى نداء
المعرف باللام وقالوا يا الله خاصة اي لم يدخل حرف النداء
من جملة ما فيه اللام الا على لفظ الله حيث تمحّضت اللام في الله
للتعويض من الهمزة لان اصل الله الإله وهو فِعال بمعنى
مفعول من أَلِهَ اذا تحيّر او اله عبادة فحذفت الهمزة وجعلت اللام
عوضا عنها ولذا قطع همزته ايذانا من اول الامر على ان اللام لم
يبق على فائدة التعريف لان الهمزة الداخلة على اللام انما هي همزة
وصل

متضمنة عنها معنى التعريف استغناءً بالتعريف الندائي عن
تعريفها هنا وإذا اضمحل عنها معناه صارت لازمة للكلمة
فيكون سبب جواز دخول حرف النداء عليه اجتماع أمرين
في اللام كونها عوضا عن همزة إله ولزومها للكلمة فعلى هذا لا يجوز
دخول حرف النداء على نحو النجم والصعق لأن اللام فيهما وإن
كانت لازمة لكنها ليست عوضا من شيء وكذا لا يجوز دخوله
على نحو الناس لأن اللام فيه وإن كانت عوضا من همزة أناس
لكنها ليست بلازمة وشذ قوله من أجلك يا التي تيمت قلبي
وأنت بخيلة بالوصل عني فإنه أدخل حرف النداء على التي وإن
لم يكن فيه اجتماع الوجهين لأنه إنما حصل فيه وجه واحد وهو
كونها لازمة وتيمت من تيمه الحب أي عبّده وذلّله وأبعد منه
في الشذوذ قوله فيا الغلامان اللذان فرّا إياكما أن تكسبانا
شرّا وإنما كان أبعد لأنه ليس فيه وجه من الوجهين لا لزوم
ولا عوض وإذا كرّر المنادى بلفظه في حال الإضافة جاز فيه
نصب الاسمين على حذف المضاف إليه من الأول لدلالة المضاف إليه
للثاني عليه لأنه هو بعينه وإنما جاز نصبهما لأن الأول على هذا
التقدير منادى مضاف والثاني تابع له على أنه بدل أو عطف
بيان أو تأكيد وتابع المضاف يجب نصبه سواء كان مضافا
أو مفردا ونصب الاسمين على إقحام الثاني بين المضاف
والمضاف إليه وهذا مذهب سيبويه فإنه قال إن الثاني مقحم
تأكيد لفظي للاسم الأول ولما كان حكم التأكيد اللفظي حكم المنادى
المؤكد في الإعراب والبناء حذف التنوين من الثاني وإن لم يكن
مضافا لأن الأول محذوف التنوين للإضافة وإنما جاز
الفصل هنا بين المضاف والمضاف إليه بالثاني مع أنه لا يجوز
الفصل بينهما إلا في ضرورة الشعر بالظرف لأنه لما كرر الأول
بلفظه بلا تغيير صار الثاني كأنه هو الأول فكأنه لا فصل وجاز ضم
الأول على أن يكون منادى مفردا معرفة ولا يجوز ضم الثاني لأنه

مضاف

مضاف أو كالمضاف نحو يا تيم تيم عدي لا أبا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر
وإذا أضيف المنادى إلى ياء المتكلم وكان مشهورا بالإضافة
إليه نحو يا غلامي جاز فيه أربعة أوجه إسكان الياء إذ لم يلزم من
إسكانه اجتماع ساكنين وهو الأكثر لعدم الاحتياج إلى الحركة لوقوعه
أبدا بعد كلمة أخرى مع أنه حرف علة وجاز فتحه وهو الأصل عند بعضهم
لأن وضع المفردات نظرا إلى الكلام حال إفرادها دون تركيبها
وكل كلمة على حرف واحد كواو العطف وفائه فالأصل فيها الحركة
لئلا يلزم الابتداء بالساكن والأصل فيه تلك الحركة الفتحة لعدم احتمالها
الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة لضعفها بسبب كونها على حرف
واحد كما جاز الإسكان والفتح في غير النداء وجاز حذفها أي حذف
الياء في النداء اجتزاءً عنه بالكسرة لدلالتها عليه إذا كان قبله كسرة
فلا تحذف الياء من نحو يا فتاي لعدم الكسرة قبله وهو أي حذف
الياء في غير النداء قليل لأن النداء موضع تخفيف لأن المقصود
من الكلام غير النداء فيطلب الفراغ منه بالسرعة ليتوجه إلى المقصود
وجاز إبدالها أي إبدال الياء ألفا لأنه نوع من التخفيف كما يبدل
في لغة طيّ الياء الواقعة بعد الكسرة ألفا فيقال في دُعِيَ دُعَا
وإنما جاز حذف الياء وقلبها ألفا إذا كان المضاف إلى ياء
المتكلم غالبا عليه الإضافة إليه فلا يقال في يا عدوي يا عدو
ويا عدوا لعدم شهرته هنا يدل على الياء المغيرة بالحذف والقلب
ولا يكاد إبدالها ألفا يوجد في غير النداء وإنما يوجد كثيرا في النداء
نحو يا ربا تجاوز عني وعليه يحمل قوله صلى الله عليه وسلم
أنفق بلالا فمن روى بلالا بالألف فإنه الأصل يا بلالي
فحذف حرف النداء وقلبت الياء ألفا وأما من رواه مضموما
أو منونا على جعل بلال علما أو اسم جنس نحو لكل فرعون موسى
فليس مما نحن بصدده وقيل معناه أنفق بعد لفظ لا يعني
أنه إذا سئلت فلا تجب بلا وجاز إبدالها تاء تأنيث في يا أبت و
يا أمت خاصة يعني إذا كان المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

أبَا وأُمّا يجوز فيهما ما جاز في الاسم المضاف الى ياء المتكلم مع جواز
إبدال الياء فيهما تاءً خاصّة وذلك لانهما مظنّتا التفخيم والتاء
قد يدل عليه نحو علّامة ونسّابة وجاز فيه اي في التاء الحركات
الثلاث الكسر وهو الاكثر لمناسبتها للياء التي هي بدل منها
والفتح لانه بدل عن ياء حركتها الفتح اذا حركت والضم وهو
قليل وحكى يونس يا أبتُ ويا أمّتُ يا أبتَ ويا أمّتَ فانه
يجوز حذف التاء المبدلة عن الياء مع وجوب فتح ما قبلها
لئلا يلتبس بنداء الاب والام بلا تاء والوقف عليه اي
على التاء بالهاء عند اهل بنائها لانها تاء تانيث والقراء تقف عليه
بالتاء لانه ليس بمحض التانيث كما في أخت وبنت وجاز
مع التاء الالف فيقال يا أبتا ويا أمّتا لانه جمع بين العوضين
وهو جائز دون الياء اي لا يجوز مع التاء فلا يقال
يا أبتي لانه جمع بين العوض والمعوض عنه وهو غير جائز
نحو قوله يا أبتا علّك أو عساكا ونحو قوله اي قول [illegible]
الشاعر يا أمّتا أبصرني راكب يسير في مسحنفر لاحب فقد
جمع بين الالف والتاء والمسحنفر الواسع واللاحب
الطريق الواضح ويا ابن أمّ ويا ابن عمّ خاصّة مثل باب يا غلام
اي اذا كان المنادى ابنا مضافا الى العم او الام المضافين
الى ياء المتكلم يجوز فيه ما جاز في المنادى المضاف الى ياء
المتكلم وذلك لكثرة الاستعمال وجاز الفتح في ميمهما
مطردا اشباعا اجتزاء بالفتحة عن الالف وان لم يجئ الفتح
في المنادى المضاف الى ياء المتكلم الا على وجه الشذوذ وذلك لكثرة الاستعمال
وزيادة الاستثقال لان المضاف الى المضاف الى ياء المتكلم
اثقل من المضاف الى ياء المتكلم هذا هو المشهور في تعليل
جواز الوجوه الخمسة فيها وقول المصنف كخمسة عشر يجعل
الاسمين اسما واحدا اشارة الى تعليل جواز هذه الوجوه بوجه
آخر وهو ان ابن وأمّ ركبا وجعلا اسما واحدا كخمسة عشر وبنيا

على الفتح اما الاول فلتنزله منزلة صدر الكلمة واما الثاني فلتضمن معنى
الحرف لان الاصل ابن لأمّ أضيف الاسم المركب الى ياء المتكلم كما
يقال خمسة عشري وعلى هذا تكون فتحة نون ابن بنائية وعلى ما قلنا
اولا تكون اعرابية لانه منادى مضاف ويجوز في فتحه ان يقال انّ ابن
أمّ منادى مفرد معرفة غير مضاف محلّه الضمّ ويقال انه مضاف
الى ياء المتكلم ثم قلبت الياء الفا وحذفت الالف اجتزاء بالفتحة
وحكم المندوب وهو المتفجّع عليه نحو وا زيداه او المتفجّع منه نحو واويلاه
واحترز بقوله بيا وهو مشترك بين النداء والندبة او بوا وهو
مخصوص بالندبة عن نحو تفجّعت على زيد حكم المنادى في الاعراب
والبناء فيقال وا زيدُ ووا عبدَ الله ووا طالعاً جبلاً اذا كان
معروفا وكذا حكم توابع المنادى على التفصيل المذكور
وذلك لانه منادى لكن لاجل التفجّع معنى الندبة ولك ان تلحق
آخره الفا لطلب مد الصوت لاظهار التفجع والاعلام بالمصيبة
واختير الالف لان المد فيه اكثر من المد في الواو والياء وجاز
تركه اي ترك الالحاق سواء كان التفجع بيا او بوا نحو يا زيداه و
فان لا تدليس بحسب الحاقها مع يا لئلا يلتبس بالنداء المحض
وتقول يا غلامهوه في يا غلامه ويا غلامهموه في يا غلامهم فالحق بهما
الواو وان كان الاصل في باب الندبة الالف لما ذكرنا حذرا من
الالتباس لانه لو الحق بهما الالف وقيل يا غلامها في يا غلامه وفي
يا غلامهم يا غلامهما التبس غلام المذكر الغايب بغلام المؤنث
الغايب والتبس غلام الجمع بغلام المثنى ويلحق الالف المضاف اليه
وان كان المندوب هو المضاف لشدة الاتصال بين المضاف
والمضاف اليه مع انه لو الحق المضاف لانفصل عن المضاف اليه
نحو يا امير المؤمنيناه وكذا يلحق الجزء الاخير من المضارع للمضاف
نحو يا طالعا جبلاه وكذا يلحق آخر الصلة نحو وا من حفر بئر زمزماه
ولا يلحق الصفة وانما يلحق الموصوف نحو وا زيداه الظريف لان
اتصاله بصفته ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول

بصله خلافاً ليونس والكوفيين فانهما جازوا الحاق الالف
بآخر الصفة نحو وازيد الظريفاه وليونس ان يقول اتصاله
بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف
والمضاف اليه الا انه من جهة المعنى اتمّ وذلك لان الصفة عبارة
عن الموصوف وصادق عليه بخلاف المضاف اليه والصلة فانها
لا يصدقان على المضاف والموصول ولا يندب الا الاسم المعروف
المشهور سواء كان علماً اَوْ لا لان المراد من الندبة تمهيد العذر
للنادب والاعلام بوقوع مصيبة عظيمة وهذا لا يحصل الا
بعد ان يكون المندوب معروفا مشهورا الا ان يكون المندوب
متفجّعاً به نحو واجبيرتاه فانه لا يشترط فيه ان يكون معروفا
ولا يقال وارجلاه لان معناه ليس متفجّعاً به لكونه غير معروف
بخلاف العلم فانه ربما اشتهر بالخير والصلاح فاذا سمع بذكره
يتفجع بفقده ويجوز حذف حرف النداء الا من اسم الجنس والمراد
بالجنس هٰهنا كل ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرّف بالنداء
اَوْلا ومن اسم الاشارة ومن المستغاث ومن المندوب لما في
الاولين وهما اسم الجنس واسم الاشارة ومن [illegible]
من وجوه الحذف على ما قال ابن الحاجب ان اصل يا رجل
يا ايها الرجل واصل هذا يا ايهذا فحذف اللام منه استغناء عنها
بيا وحذفت اي لانهم ما اتوا بها الا وصلة الى نداء ما فيه الالف
واللام فبقي يا رجل فكرهوا ان يحذفوا منه حرف النداء وقيل
لا يجوز حذفه عن اسم الجنس لانه ان كان نكرة لا يجوز حذفه
لانه انما يستقيم عند اذا كان المنادى مقبلا على المنادي ومتنبّها
لما يقول وهذا انما يكون في المعرفة وان كان معرفا بحرف النداء
فكذلك لا يحذف لان حرف التعريف لا يحذف بحذف ما تعرّف به
لئلا يظن بقاؤه على اصل التنكير وكذلك لا يجوز حذفه عن اسم الاشارة
لانه موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم
مشارا اليه وكونه منادى مخاطبا تنافرٌ [illegible] عن رجله

وضع

وضع بجعله مخاطبا بسبب النداء احتيج الى علامة ظاهرة دالة
على ذلك وهي حرف النداء ولما في الثانيين وهما المستغاث
والمندوب من التخفيف على تقدير حذف حرف النداء عنهما المنافي
لمقتضاهما لان في مقتضاهما مدّ الصوت والتطويل لطلب الاستغاثة
واظهار التفجع وحق العبارة ان يقول لما في الثانيين من التطويل
المنافي للتخفيف نحو يوسف اعرض عن هذا حذف حرف النداء
عن يوسف لكونه علماً وايها الرجل كان القياس ان لا يحذف
حرف النداء من اي ايضا لانه اسم جنس على ما فسّرنا به لكن لما
كان المقصود بالنداء صفته كما عرفت وهي قبل النداء معرفة
جاز حذفه وقد مثل اصبح ليل اي ادخل في الصباح واصر صبحا
يا ليل وافتد مخنوق اي يا مخنوق وهو مثل يضرب لكل مضطر
يبخل بافتداء المال تخليصا لنفسه عن الشدايد واعور عينك والحجر
اي يا اعور احفظ عينك واحذر الحجر شاذ لانه قد حذف حرف النداء
في هذه الامثلة من اسماء الاجناس والتزم حذفه اي حذف
حرف النداء في اللهم لوقوع الميم خلفا وعوضا عنه وانما اخر الميم
تبركا باسمه تعالى ويحذف المنادى عند الدلالة اي دلالة القرينة
عليه لانه مفعول به فيجوز حذفه كما يحذف المفعول به نحو الا يا
اسجدوا فيمن قرأ الا بالتخفيف على انها حرف تنبيه ويا حرف
نداء اي يا قوم اسجدوا واما من قرأ الّا بالتشديد فلا يكون
مما نحن بصدده لان اصله ان لا فادغم نون ان في لام لا ويسجدوا
فعل مضارع سقط نونه بالنصب ولا زائدة اي فهم لا يهتدون لان
يسجدوا وللنداء احكام اخر يختص بها سوى ما حكم به من الزيادة
في المنادى والحذف منه واختلاف الصيغة بان يستعمل في النداء
صيغة لا يستعمل في غيره فالاول الحاقهم الزيادة بآخر هن وهو كناية
عن اسم نكرة مع ذكر في احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث ويكون الالحاق لغير الندبة والاستغاثة فيقال في
الواحد المذكر يا هناه اقبل على وزن فعال وفي تثنيتها يا هنانيه
اقبلا

قال ابن السراج وانه كان القياس في تثنيته يا هناان اقبلا ولا
اعلم احدا يقول هذا وفي جمع يا هنوناه اقبلوا وتقول في المونث
يا هنتاه اقبلي ويا هنتانيه اقبلا ويا هناتوه اقبلن ويكون تلك
الزيادة من الالف والواو والياء مجانسة لحركة المنادى وهو
هن كما رايت في الامثلة فان نون التثنية لما كانت مكسورة
كانت الزيادة فيها الياء ولما كان نون الجمع مفتوحا كانت الزيادة
فيه الالف لا لانه الواحد المذكر فانه لا فان الزيادة فيه الف
نحو يا هناه ولو كانت الزيادة مجانسة لحركته لوجب ان يقال
يا هنوه بالواو والهاء في هناه بدل من الواو التي هي لام
هن اذ اصل هن هنو على راي فكان اصله هناو فابدلت
الواو هاء ولذلك ضمت الهاء تنبيها على الواو المحذوفة
وبدل من الهمزة المنقلبة عن الواو على راي فان اصله لما كانت
هناو قلبت الواو همزة لوقوعها طرفا بعد الف زايدة ثم قلبت
الهمزة هاء لكونها من حروف الحلق والهاء اصلية على راي
لانه يصغر هن على هنيهة وزايدة لغير الوقف لبيان الحركة
على راي وزايدة للوقف على راي وهو مذهب الكوفيين
وضعفوا المذهب الاخير بجواز تحريكها اي تحريك الهاء حال
السعة فيقال يا هناه فلا يجوز ان يكون للوقف والمذاهب
الثلثة الاول يبطلها ان العلامات اي علامات التثنية
والجمع والتانيث لا يلحق قبل اللام او ما هو بدل من اللام
وههنا العلامات لاحقة قبل الهاء على ما ذكرنا من الامثلة
فلو كانت الهاء لاما او بدلا عنها لوجب الحاق العلامات
فيقول هناهان في تثنية المذكر وهناهون في جمع المذكر
فتبين ما هو الصحيح من هذه المذاهب انه مذهب الرابع
والثالث المختص بالنداء الترخيم وهو حذف في آخر الاسم
صوابه هو حذف آخر الاسم لئلا يلزم ان يكون المحذوف
هنو ان المحذوف فيه على سبيل الاعتباط جوازا

ولا اعتباط بحذف البعض من غير علة بخلاف الترخيم حذف من غير
علة موجبة له سوى التخفيف وهذا التعريف شامل لترخيم المنادى
ولترخيم غيره ولذا قال في آخر الاسم ولم يقل في آخر المنادى لكنه
جعله من الاحكام المختصة بالنداء لانه انما يجي في غيره في حال
الضرورة وشرطه اي شرط الترخيم ان لا يكون المنادى مضافا
ولا مضارعا له لانه لو رخم آخر المضاف اليه لم يكن الترخيم في آخر
المنادى لان المضاف والمضاف اليه لا يمتزجان امتزاجا تاما
بحيث يصير آخر المضاف بمنزلة وسط الكلمة وآخر المضاف اليه
بمنزلة آخر المضاف لبقاء اعراب المضاف ولا اعراب لا يكون
الا في الآخر وكذا لا يجوز ترخيم آخر المضاف لان المضاف اليه
وان لم يمتزج بالمضاف امتزاجا تاما لكنه لم ينفصل عنه بدليل
حذف التنوين عنه وهو علامة تمام الكلمة فلو رخم آخره لكان
الترخيم في وسط الكلمة ولا مندوبا لان مقتضاها وهو
مد الصوت مناف للترخيم ولا مستغاثا يكون في آخره زيادة
المد لان الزيادة تنافي الترخيم وكذا لم يرخم المستغاث المجرور
باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يجز فيه
الترخيم الذي هو من خصايص المنادى ولا جملة لان الجملة
اذا سمي بها روعي حال جزئيها قبل العلمية في استقلال
كل منها باعرابها من حيث اللفظ وازيل عن كل واحد منها
معنى الاستقلال من حيث المعنى كزيد فلم يجز الحذف من الاول
نظرا الى المعنى ولا من الثاني نظرا الى اللفظ وشرطه ان يكون
المنادى اما علما لانه لشهرته يكون ما ابقي فيه دليلا على ما القي
زايدا على ثلثة احرف لانه لو اسقط منها نقص الاسم بسبب الترخيم
نقصا قياسيا مطردا بلا علة موجبة عن الثلاثي الذي هو اقل
ابنية المعرب واما بتاء التانيث فانه يرخم وان لم يكن علما
ولا زايدا على ثلثة احرف نحو ثبة وذلك لان وضع التاء على ان كان
على الزوال يكفيه ادنى مقتضى للحذف مع انه لا يلزم منه نقص الاسم

٩٨

ويا طلح بفتح الحاء لا يا طلحة وعلى الثاني وهو ان يجعل ما بقي كانه اسم براسه يا حار ويا هرق بضم الراء والقاف ويا ثمي لا يا ثمود فانه لما حذف الدال وجعل الباقي كاسم براسه صار الواو لا آخر اسم متمكن لا لاصل قبلها ضمة فقلبت الواو ياء والضمة كسرة كما لا ادلي جمع دلو كلا في من لم يجعل الباقي اسما براسه فانه لم يكن الواو حينئذ لا الطرف تقديرا ويا كرا لا يا كروان فانه لما حذف الالف والنون منه وجعل الباقي كاسم براسه لم يبق الكلمة على فعلان تقديرا حتى لا يجوز قلب واوه الفا ويا حمرا لا يا حمراوي فيما زعموا بقلب الواو همزة فانه لما حذف ياء النسبة منه وجعل الباقي كاسم براسه صارت الواو لا الطرف فقلبت همزة كما لا رداء وكساء بخلاف في من لم يجعل كاسم براسه فان الواو حينئذ غير واقعة لا الطرف وانما هو لا الوسط تقديرا فلا تقلب همزة وقوله فيما زعموا اشارة الى انه ينبغي ان لا يجوز لا يا حمراوي الوجه الثاني لئلا يلزم ان يكون فعلاء بفتح الفاء لغير التانيث وهو غير موجود لا كلامهم قالوا وحمراء هذه المرخمة تنصرف ان سمي بها عند انفكاكها عن اللام لبعد التانيث فيها لان همزتها اذن ليست منقلبة عن الف التانيث وانما هي منقلبة عن الواو المنقلبة عن الهمزة المنقلبة عن الف التانيث وفيه نظر لان ابدال عن حرف التانيث وان كان بمراتب فالاولى ان يجوز فيه الوجه الثاني وان لا ينصرف نظرا الى الاصل ونقول الهمزة لا يا حمراء المرخمة هي الهمزة التي كانت فيها قبل الحاق ياء النسبة بها وذلك لانها انما قلبت همزة واوا لوجود ياء النسبة بعدها فلما حذفت الياء نسيا رجعت الواو الى اصلها ونقول على الوجه الثاني يا شاه بالهاء لا يا شاة بتاء التانيث وذلك لان اصل شاة شوهة بدليل شويهة لا التصغير فحذفت الهاء وقلبت الواو الفا فصار شاة فلما رخم على الوجه الثاني اعيد لام الكلمة وهي الهاء فصار يا شاه وانما اعيد لان ما قبل المحذوف ان كان ثاني الكلمة وهو حرف لين يرد المحذوف

عن الثلاثي بسبب الترخيم لانه مع وجود التاء كان ايضا ناقصا لان التاء كلمة اخرى ومثل يا صاح لا ترخيم يا صاحب واطرق كرا لا ترخيم كروان على لغة من يقول يا حار بالضم فيه شذوذان الترخيم وحذف حرف النداء من اسم الجنس هذا على قول المبرد فانه قال انه رخم كروان ولا ضرورة الى ما قال لان الكرى ذكر الكروان فلا يكون فيه ترخيم فالمثال لا البحث يا صاح فقط لا التذكير فيه الكرى من الشواذ لانتفاء العلمية فيهما وتاء التانيث ثم ان المحذوف من المنادى يكون كالثابت لا التقدير لان الترخيم فيه لما كان قياسا مطردا صار الحذف فيه كالواجب فجعل المحذوف كالثابت كما جعل لا واجب الحذف كذلك نحو قاض فيبقى ما قبل المحذوف على حركته او سكونه الا ان يفضي الحذف الى التقاء الساكنين على غير حده فيعود ما قبل المحذوف الى حركته الاصلية ان كان له حركة كما اذا كان المحذوف مدغما فيه وكان المدغم متحركا لا الاصل وقبله ساكن نحو يا راد لا راد اسم فاعل من رد فانه لما حذف الدال الثانية التقى ساكنان الالف والدال الاولى فحركت الدال الاولى بحركته الاصلية واما ان لم يكن المدغم متحركا لا الاصل نحو اسحار وهو نبت فسيبويه يفتح المدغم ويقول يا اسحار اتباعا لما قبله من الفتحة والالف وغيره يكسره للساكنين او يجعل عطف على قوله يكون ما بقي كانه اسم براسه نظرا الى ان الترخيم وان كان قياسا مطردا لكنه ليس بواجب فصار المحذوف فيه لكونه بلا علة موجبة قياسية نسيا منسيا فتقول على الاول يا حار بكسر الراء لا يا حارث ويا هرق بسكون القاف لا يا هرقل و يا ثمو بالواو لا يا ثمود ويا كرو بالواو المتحركة لا يا كروان ويا حمراو بكسر الواو لا المسمى بحمراوي ويا شا ارجني بحذف تاء التانيث للترخيم والالف لالتقاء الساكنين لا يا شاة ارجني من رجن فلان دابته رجنا اى حبسها واساء علفها حتى تهزل ورجنت هي بنفسها يتعدى ولا يتعدى فهو شاة راجن

لان المنادى المضموم حكمه حكم المعرب ولا يجيء له المعربات اسم على
حرفين ثانيه حرف لين لئلا يبقى الاسم المعرب على حرف واحد
عند التقاء الساكنين مع التنوين لانه حينئذ يجب حذفه ويا طلحُ بضم الحاء
وقد اجازوا يا طلحةَ بفتح التاء لا ترخيم يا طلحةُ على الوجه الثاني
باقحام التاء التي تاء التانيث ساكنة بين الحاء وفتحته لانه لو لم تقحم وقيل
يا طلحَ بالفتح لا نعلم ان المنادى طلحٌ او طلحةُ مرخمة وانما يكون التاء
ساكنة لانه لا وجه لكسرها ولا لفتحها لانها في منادى مفرد معرفة
ولا يجوز ضمها ايضا لئلا يلتبس المرخم بغير المرخم وانما فتحت الحاء
مع انها جاورت ساكنة باقحام التاء بينها وبين حركتها لان ما قبل
تاء التانيث يجب ان يكون مفتوحا وهذا الكلام على ما ترى لا يخلو
من تعسف مع تمحلات بعيدة فالاولى ان يقال في توجيه فتح تاء
يا طلحةَ ان ترخيم ما كان في آخره تاء التانيث لما كان كثيرا غالبا
عومل آخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم ففتح التاء
ومنه قولهم كليني لهم يا اميمةَ ناصب وليل اقاسيه بطيء الكواكب
فانه اقحم التاء في يا اميمة بين الميم وفتحته على ما قال المصنف
او عومل آخر غير المرخم معاملة المرخم على ما اخترناه ولا يجوز
هذا الوجه الثاني في نحو يا حارِ مما كان ترخيمه شاذا فلا يقال يا حارُ
لان ضم التزام الترخيم الذي هو شاذ والتزام ما هو شاذ اشد
من ارتكاب مجرد الشذوذ ولا يجوز الوجه الثاني في ترخيم
حُبْلَوِيّ لما يلزم من كون الف فُعْلى لغير التانيث وذلك لانه
اذا حذف ياء النسب للترخيم نسيا وقيل يا حُبْلُو يجب ان يقلب
الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها من غير مانع فيلزم ان لا يكون
الف فُعْلى مضمومة الفاء للتانيث لانها الف منقلبة عن الواو
والف التانيث لا يكون منقلبة عنها وقيل يجوز ان يقال يا حُبْلى
بحذف ياء النسب ثم رد الواو الى اصلها وهو الف التانيث ولا يجوز
الوجه الثاني في المسمى بطيلسان على لغة كسر اللام فلا يقال فيه
يا طيلسُ بالضم وانما يقال يا طيلسَ بالفتح لما يلزم في هذا الوجه ما ليس

من

من ابنيتهم لانه ليس في الابنية بناء فَيْعِل في الصحيح بكسر العين
وانما جاء في المعتل العين نحو سيِّد واجاز السيرافي ذلك نظرا
الى ان المثال بعد جعل المحذوف فيه نسيا ليس باصل الا ترى
انه يجوز ان يقول يا منصُ اتفاقا مع ان مَفْعُ ليس من ابنيتهم
وان كان في آخره الاسم زيادتان في حكم زيادة واحدة بان يكونا زيدتا معا
معا لمعنى واحد لان كل واحدة من زيادتي مسلمان لمعنى آخر
مع انهما حذفتا حذفتا لانهما زيدتا معا حذفتا ايضا معا سواء
بقي بعد الحذف على الاكثر من حرفين او لا نحو يا اسْمُ في يا اسماء
اذا جعلناها فعلاء من الوسامة على ما هو مذهب سيبويه
فانه كان مما فيه زيادتان في حكم واحدة واما من جعلها افعالا
جمع اسم فلا يكون هذا وانما هو من باب عمار ومنصور ويا عثم
في يا عثمان وان كان في آخره حرف صحيح غير تاء التانيث
عنا نحو بعلبكَّ فانه لا يحذف منه الا الثاني لانه بمنزلة كلمة
واحدة قبله مدة زائدة كالالف والواو والساكنة المضموم ما قبلها
والياء الساكنة المكسورة ما قبلها حذفتا ايضا ان كان
الباقي بعد الحذف على الاكثر من حرفين نحو يا منصُ
في يا منصور لانه لما حذف الحرف الصحيح لانه هو الآخر صار
المدة آخرا فتبعه في الحذف لانه بالحذف اولى من الصحيح
ولا يشترط هذا الشرط فيما زيد فيه زيادتان في حكم واحدة
فيحذف النون والالف في نحو يا يدان ويا دعان لان بقاء
الكلمة على حرفين ليس لاجل الترخيم بل قبله ايضا كانت كذلك
خلافا للجزولي وان لم يكن كذلك فالصحيح يحذف لا غير فلا يحذف
الواو والياء من سِنَّوْر وهَبَيَّخ لتقويهما بالحركة ولا من بَرْذَوْن
وقِنْدِيل لانهما ليستا مدة فيهما صارتا شبيهتين بالحرف الصحيح
ولا تحذف المدة من مختار لانها ليست بزائدة لانها في الاصل
مختير ولا من نحو سعيد لئلا يبقى الاسم بعد الحذف على حرفين
بسبب الترخيم والثاني من شطري المركب بمنزلة التاء لانه

كلمة زيدت على الكلمة الاولى فاشبهت تاء التانيث فتحذف الجزء الثاني
كما تحذف تاء التانيث قالوا يا بعل في بعلبك ويا خمسة في خمسة
عشر ولا يجوز الترخيم في غير النداء الا لضرورة وانما يكون
الترخيم في السعة في المنادى لكثرة استعماله ولكون المقصود بالنداء
هو المنادى لا قصد تبرعه الفراغ عن النداء للشروع في المقصود
ولم ينسه فيه اي في الترخيم في غير النداء المذهب الاول وهو
ان يكون المحذوف كالثابت عند المبرد خلافا لسيبويه لان
ارادة المحذوف فيدل على انه ترخيم والترخيم انما يكون غالبا في النداء
اما اذا جعل المحذوف نسيا فكانه لم يحذف منه شيء فلا يكون
فيه ترخيم في اللفظ وما انشده سيبويه من نحو الا اضحت حبالكم رماما
واضحت منك شاسعة اماما اي امامة فحذفت التاء وترك الميم
على فتحه فلو لم يكن المحذوف كالثابت لوجب ان يرفع اماما
لانه فاعل اضحت فقد رده المبرد وقال الرواية وما عهدي كعهدك يا
اماما والمنقول هو مذهب سيبويه لانه قد جاء الترخيم في غير النداء على
المذهبين اما على المذهب الاول فكما في هذا البيت واما على
المذهب الثاني فكقوله ديار مية اذ مي تساعفنا اي اذ مية وجعل
الباقي كالاسم برأسه ولذا رفعه واما اختلاف في الصيغ فقولهم
يا نومان وهو كثير النوم ولم يستعمل في غير النداء وكذا المعدول
نحو يا فسق فانه معدول عن فاسق ولم يستعمل يا فسق الا في
النداء وهو معرفة ويا لكاع من لكع الرجل اذا لؤم والضابط
ان كل ما هو على وزن فعل في سب المذكر وعلى فعال في سب المؤنث
نحو خبث ولكع وخباث ولكاع كان مختصا بالنداء ويا ملأمان
اي يا لئيم ويا مكرمان اي يا كريم وكذا كل ما هو على مفعلان فانه
مختص بالنداء ونحو اطوف ما اطوف ثم آوي الى بيت قعيدته
لكاع من الشواذ لان لكاع فيه مستعمل في غير النداء ومنه قولهم
يا فل اقبل وليس بمرخم فلان بل هو اسم مبني على حرفين جعل بمنزلة
دم لان النداء موضع تخفيف والا اي وان كان مرخم فلان

قيل

قيل فلا كما يقال في ترخيم يا هلال يا هلا ولقولهم في المؤنث
يا فلة اقبلي ولو كان يا فل مرخم يا فلان لكان يا فلة مرخم يا فلانة
فينبغي ان يقال في ترخيم يا فلانة بحذف وابقاء الالف والنون
ولا يقال يا فلة بحذف الالف والنون وابقاء التاء لان الترخيم
انما يكون في آخر الكلمة وقول ابي النجم في لجة امسك فلانا عن فل
من الضرورات لانه استعمل صيغة فل في غير النداء واللجة بالفتح
كثرة الاصوات ووزنه فعل تقديرا والذاهب عنه الواو والنون
هي لام الفعل وكان اصله فلو كفسق حذف الواو منه شاذا
ومنها اي من المواضع التي يضمر فيها الفعل قياسا باب الاختصاص
ويكون الاختصاص على طريقة النداء يجب ان يكون منقولا
عن النداء اي باب الاختصاص لان المنادى ايضا مختص بالخطاب
من بين امثاله وذلك بان يذكر اولا ضمير المتكلم بعده باي
ويجري مجراه في النداء من ضمه والاتيان بعده بها التنبيه ووصفه
بذي اللام او يذكر بعد ضمير المتكلم في مقام اي اسم مضاف
منصوب دال على مفهوم ذلك الضمير وذلك اما ان يكون لمجرد
بيان المقصود بذلك الضمير نحو انا افعل كذا ايها الرجل اي
انا افعل كذا مختصا من بين الرجال بفعله وقد يكون للافتخار نحو انا اكرم الضيف
ايها الرجل اي انا اكرمه مختصا من بين الرجال باكرامه او للتصاغر نحو انا
المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة من بين الرجال وكل هذا لا مثله
صورته صورة النداء وليس بنداء لان المراد من صيغة اي هو ما دل عليه
ضمير المتكلم السابق لا المخاطب وقولك ايها الرجل في محل النصب
لانه حال لانه في تقدير مختصا من بين الرجال وانا معشر العرب
نفعل كذا فان الاسم المضاف فيه قائم مقام اي ودال على مفهوم ضمير
المتكلم ولا يثبت فيه حرف النداء لاستنكارهم استعمال علم النداء
فيما لم يبق فيه معنى النداء لا حقيقة كما في يا زيد ولا مجازا كما في المتعجب منه
والمندوب وقد يكون الاختصاص على غير طريقة اي طريقة النداء
بان لا يكون منقولا عنه نحو نحن العرب اقرى الناس فانه ليس منقولا

نصب على الاختصاص

عن النداء لان المنادى لا يكون معرفا باللام فيكون نصبه بفعل اعني
اعني العرب واخصهم وقوله بنا تميما يكشف الضباب اي اخص
تميما وليس بمنقول عن النداء والا لوجب ان يقال بالضم لانه معرفة
والضباب سحاب تغشى الارض كالدخان واعلم ان المصنف
تبع ابن الحاجب في هذا الكلام فانه قال ان المعرف باللام
ليس منقولا عن النداء والمضاف يحتمل الامرين اي ان يكون منقولا
من المنادى ونصبه بيا والمقدر كما في ايها الرجل وان يكون بفعل
مقدر كاعني واخص قال والاولى ان يقال انه منصوب نصب
العرب اذ النقل خلاف القياس فجعل اصلا في نفسه مع صحته
اولى من جعله منقولا قال الشيخ الرضي رحمه الله والاولى ان
يقال نصب الجميع على انه منقول عن النداء اجراء لباب الاختصاص
مجرى واحدا لكنهم جوزوا النصب ودخول اللام في نحو بنا تميما ونحن
العرب لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص
حرف النداء الذي لا يجامع اللام ومنها ما ينصب على المدح
او الشتم او الترحم انشاء احترازا عن نحو حمدت زيدا وذممته فان
ذلك بطريق الاخبار نحو الحمد لله الحميد والملك لله اهل
الملك وحمالة الحطب فيمن قرأه بنصب حمالة واما من يرفعه فيكون
خبر مبتدأ اي هو امرأته ومررت به المسكين فان هذه المنصوبات
تنصب بفعل مضمر لا مظهر وهو اعني او اخص او امدح او اذم
او اترحم على حسب المواضع وانما يكون هذا بعد ذكر من يستحق
التعظيم او التحقير او الترحم اما لشهرته او لجري ذكره ووصف يدل
على ذلك ويشار به الى انه يستحق لاجل ذلك ان يثنى عليه ويعظم
او يذم ويستحقر او يترحم فالتزم اضمار العامل هنا لوجود القرينة
الحالية او المقالية على مع ان الكلام السابق يستدعيه ولم يظهر
لئلا يلتبس بالاخبار والغالب عليه اي على ما ينصب على احد هذه
الاشياء التعريف بالاضافة او باللام وقد جاء هذا المنصوب نكرة
في قوله ويأوي الي نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي

لان شعثا منصوب على الترحم وحقه ان يعطف على عطل الا انه لما رأى
الشعث اسوأ حالا من العطل اراد ان يميزه عنه ليترحم عليه لانه اضراب
عن العطف توهم ان التالي ليس من جنس الاول فاضمر له فعلا ينصبه على
الترحم ومنها التحذير وهو ايضا منصوب وهذا شامل لغيره من المنصوبات
بتقدير اتق وما يؤدي معناه واحترز به عن مثل زيدا له جواب من قال
من اضرب فانه وان كان منصوبا الا انه بتقدير اضرب لا بتقدير اتق
تحذيرا مما بعده احترازا عن مثل زيدا له جواب من قال من اتقي فانه
معمول بتقدير اتق لكنه ليس تحذيرا مما بعده وقوله تحذيرا منصوب على انه
مفعول له والعامل فيه المصدر وهو قوله بتقدير اتق نحو اياك والاسد
وما زرأسك والسيف اي نح يا مازن رأسك عن السيف ونح السيف
عن رأسك اي اتق نفسك ان تتعرض للاسد والاسد ان يهلكك
هكذا قال جار الله في تقدير اياك والاسد فحذف اتق لقصد الفراغ
منه بسرعة الى ما هو المقصود من الكلام لان ذلك لا يقال الا اذا
كانت البلية مشرفة والوقت ضيقا فكان القائل يرى ان الوقت
اضيق من ان يتكلم فيه بالفعل ثم حذف النفس لعدم الاحتياج اليه
وذلك لانه انما يجيء عند وجود الفعل لكراهة الجمع بين ضميري
الفاعل والمفعول لشيء واحد ولما حذف الفعل مع الفاعل زال
ذلك الاحتياج وفي هذا التقدير تطويل للعمل فالاولى ان يقال انه
في تقدير اياك بعد عن الاسد والاسد بعد عنك ويجوز الجمع بين ضميري
الفاعل والمفعول لشيء واحد اذا كان احدهما منفصلا لان حكم المنفصل
حكم الظاهر وتقول اياك من الاسد واياك من ان تحذف الارنب
واياك ان تحذف يعني كما يجوز ان يذكر المحذر منه بواو العطف ويكون
الكلام حينئذ على جملتين يجوز ان يذكر مع من ظاهرة او مقدرة ويكون
الكلام على جملة واحدة ويكون من متعلقا بالفعل المقدر وانما يكون من
مقدرة اذا كان المحذر منه مع ان فان ان لما كانت موصولة طويلة
بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها في تقدير اسم واحد جاز حذف
حرف الجر منها قياسا للتخفيف ولا تقول اياك الاسد يعني لا يحذف

حرف الجر من الاسم الصريح لامتناع تقدير حرف الجر لانه انما يحذف من أنْ وأنّ
قياسا ومن غيرهما انما يحذف سماعا نحو استغفر الله ذنبا اى من ذنب وتقدير
حرف العطف لان حذفه اشدّ من حذف حرف الجر لانه لم يثبت حذفه الا
نادرا وقوله واما قوله فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب
اعتراض لانه حذف حرف الجر من المراء وهو اسم صريح فاجاب عنه بقوله
فشاذ لا يقاس عليه او محمول على الضرورة والكلام فى سعة الكلام او محمول
على ان المراء مصدر جار مجرى ان تماريا فى جواز حذف حرف الجر منه
على ما يتقدّر به من ان مع الفعل وهذا قول ابى اسحق او محمول على انه
اى ان المراء شروع فى كلام آخر منصوب بفعل مقدّر وهو احذر
دما قبله وهو اياك اياك مستقل بنفسه ويكون من باب لا يدّ لا بد
وهو قول الخليل هكذا قال ابن الحاجب وقال الشيخ الرضى
وهذا قول سيبويه اوذكر المحذر منه مكررا المصنف تبع ابن الحاجب
فى هذه العبارة وفيها نظر لان ذكر ان كان مصدرا معطوفا على قوله
اما منصوب لكان فيه بعد من حيث المعنى وان كان بلفظ ما لم يسم فاعله
يلزم ان لا يكون او متصلا من حيث المعنى لان او المتصلة ينبغى ان يليها
مثل المذكور واذا لم يكن متصلا يكون منفصلا ويكون للاضراب عن الاول
والاثبات وهو فاسد ولو قلنا ان ذكر مصدر منصوب على انه عطف على
قوله تحذيرا لكان له وجه نحو الاسد الاسد اى احذر الاسد والجدار الجدار
اى احذر الجدار المتداعى والصبى الصبى اى احذر ايطاء الصبى والطريق
الطريق اى خل الطريق ونحو اياك اياك فانه لا يجوز اظهار العامل عند
بعضهم فى المكرر نظرا الى تكرير الاسمين مع ان احدهما بمنزلة النائب عن
العامل وضيق الوقت عن المقام ذكر العامل والمعمول معا ومنها الاغراء
ويكون مكررا ايضا كما يكون التحذير مكررا وضابطه كل مغرى به مكررا
ومعطوف عليه بالواو ومع معطوفه نحو قوله اخاك اخاك ان من لا اخا له
كساع الى الهيجا بغير سلاح واما الذى مع العطف فنحو شانك والحج
ونفسك وما يهمها والعامل فيه الزم ونحوه وعلة وجوب حذفه
ما ذكرناه فى التحذير ومنها ما يضمر عامله بشرط أن تفسر ذلك العامل

إما بلفظه او معناه او لازم معناه وانما يجب اضماره لئلا يلزم الجمع
بين المفسِّر والمفسَّر وهو اى المفسِّر عامل من فعل او شبهه واقع
بعده اى بعد ما يضمر عامله مشتغل عنه بضميره اى مشتغل عن
العمل فى ذلك الاسم المتقدم بالعمل فى الضمير الراجع اليه اى انما لا يعمل فيه
بسبب العمل فى ضميره بحيث لو لم يعمل فى الضمير لعمل فيه واحترز به
عن نحو زيدا ضربت فانه غير مشتغل عنه بضميره لانه مشتغل به فلا يكون
من هذا الباب وعن زيد هل ضربته فانه لا يمكن اعمال ضربت فى زيد
على تقدير عدم اشتغاله بضميره لان ما بعد الاستفهام لا يعمل فيما قبله
او متعلقه اى او مشتغل عنه بمتعلق ضميره ومتعلقه قد يكون مضافا
الى الضمير نحو زيدا ضربت غلامه او موصوفا بجملة نحو زيدا ضربت
رجلا يحبه او موصولا له نحو زيدا ضربت الذى يحبه وغير ذلك من
المتعلقات ويشترط فيه ان يكون الضمير او متعلقه منصوبا لفظا
او محلا فالاولى ان يقول مشتغل عنه بنصب ضميره او بنصب متعلقه
لفظا او محلا احترازا عن نحو ازيد ذهب به على ما سيجىء ان شاء الله تعالى
نحو زيدا ضربته المضمر مفسر بلفظه او زيدا مررت به المضمر مفسر بمعناه
او زيدا ضربت غلامه المضمر مفسر بلازم معناه اى ضربت فى المثال
الاول وجزت فى المثال الثانى لان مررت بمعناه واهنت فى المثال
الثالث وذلك لان ضرب الغلام من لوازمه اهانة مالكه والرفع
اى رفع هذا الاسم الذى اضمر عامله بشرط التفسير وانما قال بالابتداء
لئلا يظن انه رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب فعل ارجح لاحتياج
النصب الى اضمار الفعل والاصل عدمه بخلاف الرفع فانه بعامل
معنوى لم يظهر قط حتى يقال انه اضمر عند عدم قرينة خلافه اى
خلاف الرفع وهو النصب اى الرفع ارجح عند عدم قرائن
النصب التى تكون النصب معها مساويا للرفع او مختارا او واجبا
ولا يريد ان قرائن النصب كلها معدومة وذلك لان المفسر من قرائن
النصب او عند وجود قرينة الرفع هى اقوى منها اى من قرينة خلاف
الرفع اى من قرينة النصب وهى شيئان على ما ذكر المصنف وغيره

كما في نحو جاءني زيد واما عمرو فضربته فانه لو لم يكن فيه امّا لكان النصب
فيه اولى لانه على تقدير النصب كان عطف الجملة الفعلية على الفعلية
وعلى تقدير الرفع كان عطف الجملة الاسمية على الفعلية والاول اولى للتناسب
لكن مع وجود امّا كان الرفع هو الاولى لان امّا من حروف التي للابتداء
بعدها الكلام وتستانف فلم يمكن معها قصد التناسب لكون وضعها
للاستيناف الذي هو ضد مناسبة ما بعدها لما قبلها فرجعت الجملة بسبب امّا
الى ما كانت في الاصل عليه وهو اختيار الرفع لسلامته من الاضمار وانما قال
مع غير الطلب لانها لو كانت مع الطلب وهو الامر والنهي والدعاء
فقط لكان النصب هو الاولى نحو ضربت زيدا واما عمروا فاكرمه لانه
على تقدير الرفع يلزم وقوع هذه الاشياء خبرا للمبتدا وهو قليل في الاستعمال
لان جعل الطلبية فعلية اولى ان امكن لاختصاص الطلب بالفعل
واما مع سائر انواع الطلب نحو جاءني عمرو واما زيد فهل ضربته واما زيد
فليتك تضربه فيجب رفع الاسم معها لانه لا يجوز عمل ما بعدها فيما قبلها
ومثل اذا للمفاجاة نحو جاءني زيد واذا عمرو اكرمته فان الرفع هو الاوجه
لان اولوية عطف الجملة الفعلية على الفعلية تعارضها ندرة وقوع
الفعل بعد اذا للمفاجاة فترجح الرفع على النصب لعدم استلزام
الرفع الاضمار الذي هو خلاف الاصل ويختار النصب
عند العطف على جملة فعلية للتناسب نحو لقيت القوم وزيدا مررت به
فانه على تقدير النصب يكون عطف جملة فعلية على فعلية وعلى تقدير الرفع
يكون عطف جملة اسمية على فعلية بخلاف لقيت القوم واما عمرو فقد
مررت به فانه لا يختار فيه النصب لوجود امّا مع غير الطلب ولقيت القوم
واذا عبد الله يضربه عمرو فانه لا يختار فيه النصب ايضا لوجود اذا
للمفاجاة ويختار النصب في موضع هو بالفعل اولى من الاسم
كالواقع بعد حرف النفي لانه على تقدير الرفع كان حرف النفي داخلا
على الاسم وعلى تقدير النصب كان داخلا على الفعل ودخوله على الفعل
اولى لان النفي في الحقيقة لمضمون الفعل فايلاؤه لفظا او تقديرا
بما ينفي مضمونه اولى وبعد حرف الاستفهام وهو الهمزة فقط فانه

على

على تقدير النصب يكون داخلا على الفعل ودخوله على الفعل اولى
لمثل ما ذكرنا في حرف النفي وانما قلنا فقط لانه يقبح ان يقال هل زيدا
ضربته وان كان بتقدير الفعل وبعد حيث لانه على تقدير النصب كان
اضافته الى الجملة الفعلية وهي اولى من اضافته الى الاسمية لدلالتها
على المجازاة والمجازاة انما تكون في الفعل ويختار النصب في الامر والنهي
وقد عرفت علته وذلك نحو ما زيدا وازيدا ضربته وحيث زيدا تجده فاكرمه
وزيدا اضربه وزيدا لا تضربه هذه امثلة ما ذكر على الترتيب واما مثل
ازيد ذهب به فالرفع واجب فيه ليس الرفع لانه ليس من الباب
وان كان فيه اسم بعده عامل مشتغل بضميره لانه ليس مشتغلا عنه اي
عن العمل فيه لان ذهب لا يعمل في مثل زيد المقدم عليه شيئا من العمل
وانما لا يجوز نصبه بمناسب ذهب كما يجوز في نحو الخوان اكل عليه
اللحم وازيدا انت محبوس عليه فيكون التقدير فيه الابس الذهاب بزيد
كما يكون التقدير هناك الابس اللحم الخوان والابست زيدا لان الضمير
المشتغل ينبغي ان يكون منصوبا لفظا او محلا والضمير في ازيد ذهب به
ليس بمنصوب لفظا ولا محلا وقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا
ليس منه اي من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير وان كان
في الظاهر انه منه لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبله كقوله تعالى
وربك فكبر لكن القراء السبعة اتفقوا على الرفع مع ان النصب
مع الطلب هو المختار كما عرفت ولا يجوز ان يكون القرآن العزيز
على غير المختار فيحتمل النحاة وجها يخرج به عن الحد المذكور لئلا يلزم منه
ان يكون القرآن على خلاف المختار واشار الى ذلك بقوله فان الفاء
في فاجلدوا بمعنى الشرط لانه في تقدير التي زنت فيكون المبتدا
متضمنا لمعنى الشرط لكونه موصولا صلته فعل عند المبرد فيخرج عن الحد
بقوله مشتغل عنه بضميره لان المانع فيه ليس اشتغاله بضميره او متعلقه
فقط بل المانع هنا ان ما بعد الفاء اذا لم يكن زائدة وكانت واقعة
في موقعها لا يعمل فيما قبلها والفاء في الآية كذلك اما اذا كانت
زائدة كما في قوله تعالى اذا جاء نصر الله الى قوله فسبح او كانت واقعة

في غير موقعها نحو قوله تعالى وربك فكبر فما بعدها يعمل فيما قبلها وجملتان عند سيبويه
مستقلتان فيخرج عن الحد بقوله مشتغل عنه بضميره فان الزانية مبتدأ بتقدير
حذف المضاف وخبره محذوف اي فيما يتلى عليكم بعد حكم الزانية والزاني
ثم ابتدأ بقوله فاجلدوا فهي جملة اخرى بيان لذلك الحكم ويختار النصب
عند خوف لبس المفسر بالصفة نحو انا كل شيء خلقناه بقدر فان نصب
كل شيء رفع توهم كون خلقناه صفة لشيء اذ لو كان صفة له لم يكن مفسرا
لناصب قبله واذا لم يكن صفة يلزم عموم خلق الله الاشياء بقدر خيرا
كانت او شرا كما هو قول اهل السنة ولو قرئ كل شيء بالرفع لاحتمل
ان يكون خلقناه صفة مخصصة وبقدر خبرا له فيفيد غير المعنى المقصود
وان يكون خبرا فيفيد المعنى المقصود فيكون من مرجحات النصب
ان يكون مخلصا من ايهام غير المعنى المقصود ويستويان اي
الرفع والنصب في مثل زيد قام وعمرا اكرمته عنده او ونحوه
لان الجملة الاولى ذات وجهين احدهما الجملة الاسمية وهي
الجملة الكبرى اعني المبتدأ وخبره والثاني الجملة الفعلية وهي
الجملة الصغرى وهي الفعل مع فاعله فان رجح الرفع لسلامته
من الحذف رجح النصب لقرب المعطوف عليه فتعارضا ويجب النصب
اذا وقع ما اضمر عامله بعد كلمة لا يليها الا الفعل كالشرط
اي كحروف الشرط غير اما وحروف التحضيض نحو ان زيدا تره تضربه
وهلا زيدا ضربته لان حرف الشرط والتحضيض يجب ان يدخل على الفعل
لفظا وتقديرا وههنا لما لم يدخل على الفعل لفظا وجب ان يقدر الفعل
بعدها ولا يقدر الا من جنس المفسر وهو ناصب فوجب النصب
وليس منه اي من الباب وان كان منه في الظاهر وكل شيء فعلوه
في الزبر لفساد المعنى المقصود فيكون خارجا عنه بقوله مشتغل عنه
بضميره لان المانع من عمله فيما قبله ليس هو اشتغاله بضميره فقط
بل المانع من عمله فيه فساد المعنى المقصود وذلك لانه ان اشتغل به
لا بضميره صار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فان كان الجار والمجرور
اعني قوله في الزبر متعلقا بفعلوا يلزم فساد المعنى لانهم ما فعلوا

في الزبر اي في صحائف الاعمال شيئا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها
الكتابة وان كان صفة لكل شيء صار المعنى فعلوا كل شيء ثابت في صحائف
اعمالهم وهذا وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المعنى المقصود في حالة
الرفع لان المقصود بقوله تعالى كل شيء الآية ما هو المراد بقوله تعالى
وكل صغير وكبير مستطر فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة
الفعلية صفة له والجار والمجرور في محل الرفع بانه خبر للمبتدأ وتقديره
كل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة
ومن المنصوبات الحال وهي ما يبين هيئة الفاعل الذي يكون
عليها الفاعل عند وقوع الفعل منه او يبين هيئة المفعول عند وقوع
الفعل عليه او يفيد منع الخلو وقوله لفظا او معنى حال من الفاعل
او المفعول اي ملفوظا او معنويا ويخرج عن هذا التعريف الجملة
التي تقع حالا ولا صاحب لها نحو قوله وقد اغتدي والطير في وكناتها
ويخرج عنه ايضا الحال عن المضاف اليه اذا لم يكن المضاف عاملا فيه
نحو قوله تعالى بل ملة ابراهيم حنيفا وقوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع
مصبحين ويمكن الجواب عنه بانه لا يجوز الحال من المضاف اليه
الا اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه
مقامه كما في الآية الاولى فانه يجوز ان يقال بل اتبع ابراهيم فكان الحال
في التقدير حالا عن المفعول او كان المضاف الذي هو فاعل او مفعول
في المعنى جزءا من المضاف اليه وان لم يصح قيامه مقامه كما في الآية الثانية
فكان الحال عن المضاف اليه حالا من المضاف لكونه جزءا منه والمضاف
باعتبار ضميره الذي له مقطوع فاعل نحو ضربت زيدا راكبا حال من
الفاعل لفظا وضربت زيدا راكبا حال عن المفعول لفظا ولا يجوز فيه
ان يكون حالا من الفاعل لانه اذا لم يكن قرينة تبين صاحبها
وكان الحال حالا من الفاعل وجب تقديمه على المفعول لرفع الالتباس
وما شانك قائما حال عن الفاعل معنى لان المعنى ما تصنع قائما وهذا
بعلي شيخا حال من المفعول معنى لان المعنى اشير الى بعلي او انبه عليه
في حال الشيخوخة وقد يكون الحال لهما اي للفاعل والمفعول على الجمع

ان كان الحالان متفقين او التفريق ان كانا مختلفين نحو لقيته راكبين
ولا منع من التفريق فيه وان كان الاولى الجمع بينهما لانه اخصر نحو
لقيت راكبا زيدا راكبا او لقيت زيدا راكبا راكبا ولقيته مصعدا منحدرا
قال الشارح اي لقيته وانا مصعد وهو منحدر او بالعكس وكذا
قال المصنف اقول قال الشيخ الرضي رضي الله عنه وان كانا
مختلفين فان كان هناك قرينة تعرف بها صاحب كل واحد منهما
جاز وقوعها كيف ما كانتا نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم يكن
فالاولى ان تجعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا
مصعدا ويجوز على ضعف لقيت زيدا مصعدا منحدرا على ان يكون المصعد
زيدا وذلك لانه لما كان مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال اخرت
الحالين وقدمت حال المفعول على حال الفاعل اذ لا اقل من ان يكون
احد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنبه وعاملها الفعل
او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل ويكون فيه حروفه كاسم الفاعل
واسم المفعول وتقدمه اي يتقدم الحال عامله اذا كان فعلا او شبهه
اذا لم يكن مانع يمنع من تقدمها كما اذا كان العامل فعلا غير متصرف
او كان افعل التفضيل او مصدرا او صلة للام او صلة لحرف
مصدري كما وان او كانت الحال جملة مصدرة بالواو فلا يقال راكبا
ما احسن زيدا لعدم تصرف فعل التعجب ولا راكبا زيد افضل من عمرو
لضعف افعل التفضيل في العمل ولا اعجبني جالسا ضرب زيد هندا التقدير المصدر
بان الموصول وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول ولا اعجبني جالسا الضارب
هندا ولا والشمس طالعة جئتك مراعاة لاصل الواو فجوازا اي تقدما
جائزا نحو شتى تؤوب الحلبة قال المصنف وذلك لانهم يوردون
ابلهم وهم مجتمعون فاذا صدروا تفرقوا واشتغل كل واحد بحلب ناقته ثم
يؤوب الاول فالاول يضرب لاختلاف الناس وتفرقهم في الاخلاق
وشتى فعلى من شت اذا تفرق وهي حال متقدم على عاملها وهو تؤوب
اي يرجع الحالبون حال كونهم متفرقين وزيد متكئا جالس الحال فيه
متقدم على عاملها وهو شبه الفعل ولزوما اي تقدما لازما فيما اذا

تضمن

تضمن الحال معنى الاستفهام نحو كيف فعلت اي اكائنا على اي
حال فعلت ولهذا تقول في البدل عنه كيف فعلت اقائما فعلت ام
قاعدا ويجوز ان يكون كيف هنا صفة لمصدر الفعل الذي بعده ويكون المعنى
اي فعلا كائنا على اي حال فعلت وتقول في البدل افعلا حسنا ام قبيحا
او كيف زيد فاعل اي اكائنا على اي حال زيد فاعل او عاملها معناه
اي معنى الفعل وهو ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون فيه حروفه
كالمستقر من الظروف نحو زيد في الدار قائما واسماء الاشارة نحو هذا
بعلي شيخا وحرف التنبيه نحو ها هو زيد مقبلا فمقبلا حال عن هو
وهو مفعول به في المعنى لان المعنى انبه عليه حال كونه مقبلا وليت نحو ليتك
قائما عندنا ولعل نحو لعلك جالسا في الدار وكان نحو كانه قائما الاسد
وذلك لتضمنها معنى التمني والترجي والتشبيه ونحو ذلك نحو حرف النداء
نحو يا ربنا منعما وكاف التشبيه نحو زيد كعمرو راكبا ومعنى التشبيه من
غير لفظ دال عليه نحو زيد عمرو مقبلا وكذا المنسوب نحو انا تميمي مفتخرا
واسم الفعل نحو عليك زيدا راكبا ولا يتقدم الحال معنى الفعل لضعف
مشابهته للفعل لعدم موافقته له في الحروف والصيغة مع ان الفعل
ضعيف بالتأخير بدليل انه يجوز ان يقال لزيد ضربت ولا يجوز ضربت لزيد
ويجوز زيد ضربت برفع زيد على تقدير زيد ضربته ولا يجوز ضربت زيد برفعه
على هذا التقدير خلافا للاخفش فانه يجوز تقديم الحال على العامل المعنوي
اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا بشرط ان يكون المبتدأ متقدما على الحال
نحو زيد قائما في الدار ولا يجوز عنده ايضا قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد
بخلاف الظرف فانه يجوز تقديمه على العامل المعنوي لجواز الاتساع في الظروف
بما لم يتسع في غيرها وان كان الحال مشابها للظرف من حيث المعنى لانها بمعنى الوقت
تقول كل يوم لك درهم فدرهم مبتداء ولك الجار والمجرور في محل الرفع بانه
خبره وكل يوم منصوب على انه ظرف والعامل فيه معنى الفعل الذي في لك
ولا تقول قائما لك درهم وقد اجيز تقديمها اي تقديم الحال على العامل
المعنوي ايضا كما جاز تقديم الظرف حال كون الحال ظرفا مستقرا
تشبيها للمستقر من الظرف باللغو يعني اذا كان الحال ظرفا كان لا محالة
مستقرا

فاجاز حسند تقديمها على عاملها المعنوي تشبيها للظرف المستقر بالظرف
اللغو الذي يجوز تقديمه على عامله المعنوي وكان على المصنف ان يقيد
العامل المعنوي ايضا بالظرف لانه اذا كان غير ظرف فلا خلاف في انه
لا يجوز تقديم الحال عليه ولا تتقدم الحال صاحبها المجرور بالاضافة اتفاقا
سواء كانت الاضافة لفظية او معنوية او بحرف الجر على الاصح وهو قول سيبويه
واكثر البصريين نحو مررت جالسة بهند قال ابن السراج لان الفعل
لما كان لا يصل الى ذي الحال الا بحرف جر لم يجز ان يعمل في الحال قبل
ذكر الحرف خلافا لابن كيسان وابن برهان وابي علي فانهم جوزوا
تقديم الحال على المجرور بحرف الجر وفرقوا بين المجرور بالاضافة
وبين المجرور بالحرف بان حرف الجر كالهمزة والتضعيف في تعديه الفعل
فيكون من تمام الفعل ويكون قولك ذهبت بهند راكبة بمنزلة اذهبت
هندا راكبة فكما يجوز في اذهبت هندا راكبة تقديم الحال على صاحبها يجوز
في ذهبت بهند راكبة الا ان يكون الحال ظرفا فانه يجوز تقديمها على صاحبها
المجرور ولا يجوز اي يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور مطلقا
اي سواء كان الحال ظرفا او لا في قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس
فان ابن كيسان استدل بهذه الآية قال ان كافة حال من الناس وهو
مجرور وقد تقدمت عليه اي ما ارسلناك الا الى الناس كافة اي جميعا
وانما لم يكن فيه حجة لان الزجاج ذكر ان كافة ههنا حال من الكاف في ارسلناك
وهو اسم فاعل من الكف والتاء فيه للمبالغة مثلها في علامة وراوية وقال
صاحب الكشاف ان انتصابه على المصدرية والمعنى وما ارسلناك الا
ارسالة كافة للناس اي عامة شاملة لهم وتتقدم الحال على غير المجرور كالمرفوع
والمنصوب جوازا نحو جاء راكبا زيد ووجوبا نحو ما جاءني راكبا الا رجل
صاحبه حال كون ذو الحال مضافا الى مضمر يعود الى معمول الحال
فانه يجب تقديم الحال ههنا على صاحبها لانه لو اخر الحال مع معمولها وهو
الاول لزم الاضمار قبل الذكر لان الضمير في صاحبه عائد الى الاول وهو
متاخر على هذا التقدير لفظا ومعنى ولو اخرت بدون معمولها لزم الفصل
بين العامل والمعمول باجنبي وكذلك التقديم في نحو لقيني شاتم زيدا اخوه

وجزءا

وجوبا اي حق الحال ان تكون نكرة لان التنكير اصل ولا احتياج الى تعريف
لان المقصود من الحال تقييد الحدث المنسوب الى الفاعل او المفعول
بالحال وهذا التقييد يحصل من النكرة فتبقى الحال على الاصل ولذا اي لكون
حقها التنكير يمتنع اضمارها اي جعلها ضميرا لان الضمير معرفة والحال نكرة نحو جاء
زيد قائما وجائني عمرو على ان يكون الضمير في جائني حالا وتجوز فاوردها
العراك ولم يذدها على المعلوم سلوكها ولم يشفق على نغص الدخال
اي اورد الحمار الوحشي الاتن يعارك بعضها بعضا لتزاحمها على الماء ولم يطردها
لانه يخاف القناص بخلاف الرعاة الذين يديرون امر الابل فاذا اوردها الماء
جعلوها قطعا قطعا حتى تروي والنغص بالصاد المهملة عدم تمام الشرب
وبالمعجمة تحريك الراس وكلاهما رواية قال السيرافي يريد ان بعضها يزحم
بعضا حتى لا تقدر ان تتحرك لشدة الازدحام والدخال في الورد ان يشرب
البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه
ما عسى ان لم يكن شرب وحده ونحو فعلته جهدك وطاقتك الجهد بضم الجيم
الاجتهاد والطاقة بمعنى الوسع ومررت به وحده اي وحدته بحذف التاء لقيام
المضاف اليه مقامه والوحدة الانفراد وغيره اي غير المذكور من المصادر المعرفة بلام
التعريف او المضاف الى الفاعل نحو رجع عوده على بدئه فالبدء مصدر بمعنى الابتداء
وقع موقع المفعول به اي رجع عائدا على ما ابتداه متاول وله هذا التاويل قولان
قال سيبويه انها معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومجتهدا ومطيقا
ومنفردا وقال ابو علي ان هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة
للحال المقدرة اي معتركة العراك ومجتهدا جهدك ومطيقا طاقتك ومنفردا وحده
وكذا نحو جاؤوا قضهم بقضيضهم متاول بانه بمعنى كافة اي قاضهم بقضيضهم
اي مع مقضوضهم اي كاسرهم مع مكسورهم لان مع الازدحام كاسرا ومكسورا
ولا يحل فيه ان يكون قضهم مبتدا وبقضيضهم خبره مثل قولهم كلمته فاه الى في
لانه لا يحل قوله الى في الا انه لما فهم من الجملة معنى المفرد لان معناه كافحة
اقيمت مقام المفرد واعرب بما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب المفرد
ونحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير يقال امراة جماء اي كثيرة اللحم على المرفق
من الجم وهو الكثير يقال جم الشيء اذا كثر والغفير من الغفر وهو الستر فعيل

بمعنى الفاعل وانما حذف التاء منه مع انه صفة للجماء حملا للفعيل بمعنى الفاعل
على الفعيل بمعنى المفعول فعلى زيادة اللام في الجماء والغفير اي مررت بهم حال
كونهم جماعة كثيرة سياتية بكثرتهم وجه لا رخصة فالحال هنا بعينها نكرة واللام
فيها زائدة بخلاف نحو العراك فانه واقع موقع النكرة كما عرفت وصاحبها
اي يكون نكرة لانه في المعنى مخبر عنه كما ان الحال خبر واصل المخبر عنه ان يكون
معرفة لانه كلما ازداد تخصيصا وتعريفا ازداد الحكم بعدا وكلما ازداد
بعدا كانت الفائدة اقوى الا نكرة موصوفة مختصة بوصف او نكرة مختصة
باضافة نحو نظرت الى جارية رجل مختالة ولو قال بدل قوله موصوفة مخصوصة
ليشمل هذين القسمين لكان اولى او نكرة مغنية عن التعريف اي مفيدة
وكافية في الفائدة غناء المعرفة لاستغراقها وعمومها بنفسها او بوقوعها
في سياق النهي او النفي او معناه فانها اذا كانت مستغرقة كانت متعينة
لان المراد منها كل فرد فرد او نكرة واقعة في حيز الاستفهام لاجل ان
الاستفهام فيها رائحة التعريف اما لان النكرة في سياقه تنا ول المعرفة
الا ترى ان المعنى من قولك أرجل في الدار اهذا الجنس فيها واما لان الاستفهام
بمنزلة النفي في كونه غير موجب واعلم ان في قوله او بعدها الا تعسفا لا يخفى الخلاص عنه
الا ان يقول ان بين قوله او بعدها وبين قوله بعدا او مقدما عليها الحال تنازعا
في الفاعل فلو قال بدله او قبل الا لكان سالما عن التعسف وانما يجب
ان يكون الا ناقضا للنفي لان الحال لا يقع بعد الا وان يكون الاستثناء
مفرغا والا استثناء والمفرغ لا يجيء في الموجب في الاغلب قال المصنف
وانما حسن تنكيره لان الا تقطع ما بعدها عما قبلها ولا يصلح الحال ان يكون صفة
لانقطاعه عنه وفيه نظر لمجيء ما بعد الا صفة لما قبلها كما يجيء وكذا وفي
النكرة ههنا ايضا معينة فعلى هذا لا حاجة الى ذكر هذا القسم او مقدما عليها
اي على النكرة الحال لان التقديم يؤمن الالتباس بالصفة في حالة النصب
نحو ضربت راكبا امراة فطرد التقديم نحو جاء رجل من بني تميم فارسا النكرة
فيه موصوفة ونحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا النكرة
لعمومها بنفسها معينة وليس فيه الا تخصيص على الاستشهاد ولا توجه له
لجواز ان تكون حالا من النكرة الموصوفة كما ذكره شارح التسهيل وان تكون

منصوبا

منصوبا على انه مختصا صفة او على الحال من ضمير الفاعل في انزلناه اي آمرين امرا
او من ضمير المفعول فيه على ما هو المذكور في الكشاف وقوله لا يركنن احد الى الاحجام
يوم الوغى متخوفا لحمام فاحد مستغرق لوقوعه في سياق النهي ومتخوفا حال منه
وهل اتاك رجل راكبا النكرة في سياق الاستفهام وما جاءني رجل الا راكبا الحال
واقعة بعد الا وجاءني راكبا رجل النكرة متاخرة عن الحال وضعف كون صاحبها
نكرة في غيرها اي في غير الصور المستثناة واعلم ان الشرط في جواز تنكيرها
حصول الفائدة وامن الالتباس ولا يكون ذلك الشرط في الاكثر الا في صورة
من تلك الصور فلو حصل هذا الشرط في غير تلك الصور يجوز تنكيره كما اذا
شاركته معرفة في الحال وذلك من باب التغليب نحو جاء رجل وزيد راكبين
او اذا كانت الجملة الحالية مصدرة بالواو نحو جاءني رجل وعلى كتفه سيف وهي
اي الحال في الاغلب العام اسم مشتق لان الحال يجب ان يدل على هيئة الفاعل
او المفعول والمشتق هو الدال على الهيئة الكثيرة فكلما فهم من غير المشتق
الدال عليها وقد تقع الحال مصدرا قياسا ولا به اي بالمشتق فان الاكثرين
على انه مأول بالمشتق لا على حذف المضاف نحو اتيته ركضا اي راكضا
ولا يمتنع ان يقال انه على حذف المضاف اي ذا ركض وقتلته صبرا
اي مصبورا محبوسا وانه اي ان وقوع الحال مصدرا قياس عند المبرد
في كل ما دل عليه الفعل الناصب له من المصادر ومعنى دلالة الفعل عليه انه يكون
في المعنى من تقسيمات ذلك الفعل وانواعه نحو اتانا سرعة ورجلة وبغتة
فانها في المعنى من انواع الاتيان والمبرد انما يجعل تلك المصادر الواقعة مواقع
الاحوال منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدر كما انه نحو فاوله
لا على انها ماولة بالمشتقات بخلاف اتانا ضحكا وبكاء ونحوهما مما لا دلالة
للفعل عليه فانه لا خلاف في انه ليس بقياس لانها ليست من انواع الاتيان
فلا يقال اتانا ضحكا واكلا وشربا لعدم السماع خلافا لسيبويه حيث قصره
اي وقوع الحال مصدرا على السماع مطلقا سواء كان للفعل دلالة عليه او لا
وقد يكون الحال اسما غير مشتق ولا مصدر على ضربين ضرب يصلح التاويل بجعله
بمعنى المشتق نحو جاء البر قفيزين فمن لم يجعله اي قفيزين خبر الجار بمعنى
صار وقد يكون نسبة المجيء الى البر على وصاعين مثلا معنى حصوله في نفسه ثم اثبت له حال

كالقنفذين والصاعين كأنه قيل طرق البر فجعل البر مقدرا بهذا المقدار وأما جعله
خبر جاء وصوله ولي لأن الحال فضلة وقفيزين هنا ليس على معنى الفضلة
بل على معنى الصيرورة فليس مما نحن بصدده ومنه أي ومما يكون الحال اسما غير مشتق
ما كرر من أجزاء المجموع بعد ذكره سواء كان بعضها معطوفا على الآخر بالفاء أو ثم
أولا للتفصيل أي لتفصيل المجموع باعتبار المعنى الذي دل عليه المكرر نحو بينت حسابه
بابا بابا أي مفصلا باعتبار أبوابه وجاء القوم ثلثة ثلثة أي مفصلين باعتبار
هذا العدد ونحو ادخلوا رجلا فرجلا أو ثم رجلا أي مرتبين هذا الترتيب ومنه
أي من المكرر الجاري مجرى التفصيل وإنما فصله عما قبله إما لأنه جار مجرى التفصيل
أولا لأنه من الحال جملة بخلاف ما قبله كلمته فاه إلى في لأنه في تأويل مشافها وبايعته
يدا بيد لأنه في تأويل مصفقا يدي على يده وبعت الشاء شاة ودرهما أي معوضا شاة
بدرهم ودرهما بشاة ومن الحال فيها أي في هذه الأحوال الجمل والتقدير في الأول باعتبار
من قبل كلمته فوه إلى في وفي الثاني بايعته يده بيدي أي متصلة بيدي أو ذو يد بذي يد أي
النقد بالنقد وفي الثالث شاة بدرهم أي كل شاة بدرهم وإنما كان من الحال فيها الجمل لأن
الهيئة وهي المشافهة والتصفيق والتعويض إنما فهمت منها أي من جميع تلك
الألفاظ دون المفرد منها من تلك الألفاظ إذ لا دلالة لمجموع قولك فاه ويدا
وشاة على المشافهة والمبايعة والتعويض فيكون تلك الألفاظ من الحال جملا لأن
الدال على الهيئة غير المكرر للتفصيل جملة ومفرد وليس هنا مفرد فيكون
جملة من الحال لأنهم وضعوها أي هذه الجمل موضع لوازمها المفردة وهي
مشافها ومصفقا ومعوضا وضعا لمبادرة الفهم إليها أي إلى تلك اللوازم مبادرة
لكثرة الاستعمال مبادرة من غير نظر إلى تفصيل أجزائها بل صار قوله إلى في
مشافها حتى يفهم ذلك من لا يخطر بباله فم المتكلم ولا فم غيره ولا مدلول الجار
فلما صار كذلك جعلوها كالمفردات تشبيها لها بها فأعربوا القابل منها أي من
تلك الجمل إعراب الحال تشبيها لهذه الجمل بقولهم بابا بابا وهو أي القابل الجزء
الأول وهو فوه ويده في المثالين الأولين وكلاهما أي كلا الجزئين وهو شاة
ودرهما في المثال الثالث بعد إبدال الواو العاطفة من أداة المصاحبة
وهي الباء بمعنى مع وإذا أبدلت الباء واوا وجب أن يعرب ما بعدها بإعراب
ما قبلها نحو قولهم كل رجل وضيعته وقولهم امرأ ونفسه ومنه أي ومما

وقع

كافور طلع خلال بلح بسر زهو قالب رطب تمر

وقع الحال اسما جامدا ما ذكر لتفضيل الشيء على غيره أو على نفسه باعتبار
طورين نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا معناه تفضيل هذه التمرة في حال كونها
رطبا والعامل في بسرا اسم الإشارة على رأي وأطيب على رأي وفعل محذوف
على رأي أي هذا إذا وجد بسرا أطيب منه إذا وجد رطبا لأنهم حذفوا الظرف
وهو إذا وحذفوا ما أضيف هو أي الظرف إليه وهو وجد وإنما حذفوا
شبها بالحال فصلتها كما في ضربي زيدا قائما ويعود من اختلاف السابق إذا قدر
إذا وجد في عامل الظرف هل هو معنى الفعل في اسم الإشارة أو أطيب أو فعل
محذوف والصحيح أنه أي أن العامل في بسرا أطيب كما أن العامل في رطبا
هو أطيب بالاتفاق لوجوه ثلثة لصحته أي صحة هذا الكلام والمشار إليه
بلح أو رطب استعمالا ولو كان اسم الإشارة عاملا في الحال لتقيدت الإشارة
بحال البسرية لأن العامل في الحال مقيد به فوجب أن لا يقال هذا الكلام إلا
في حال البسرية وليس كذلك ولصحته حيث لا اسم إشارة نحو تمرة نخلتي بسرا
أطيب منه رطبا فههنا يجب أن يكون العامل هو أطيب لعدم اسم
الإشارة وإذا وجب أن يكون أطيب هو العامل هنا وجب أن يكون العامل
فيما فيه اسم الإشارة أيضا أطيب لأنه بمعناه إذ لا خلاف في العامل بتغير المعمول
ولما يلزم في غيره وهو كون العامل اسم الإشارة من تفضيل الشيء على نفسه
باعتبار حالة واحدة وهي حالة الرطبية إذ الحال الأول من تتمة هذا لأن الغرض
أن هذا هو العامل فيه فلم يكن الأطيبية مقيدة بالبسرية إذ لا تعلق له به ولكن
يجب أن يكون الأطيبية مقيدة بالبسرية لئلا يلزم المحذور المذكور وإذا كانت مقيدة بها
وجب أن يكون عاملا في بسرا أيضا واحتج لزوم تقييد الشيء الواحد بحالين
مختلفين هذا اعتراض على أنه لا يكون العامل أطيب وهو أنه لو كان أطيب
هو العامل في بسرا وهو أيضا عامل في رطبا لزم أن يكون الشيء الواحد مقيدا
بحالين مختلفين وهو قبيح فأجاب عن ذلك بقوله يؤول ذلك الاختلاف
باختلاف الاعتبار فإن لأطيب اعتبارين لأن معناه زاد طيبه والاعتبار
في عمله في حالين مختلفين إذ الحال الأول باعتبار الفضل والثاني باعتبار
المفضولية فعمله في الأول باعتبار زاد وفي الثاني باعتبار الطيب حتى يكون
حاصل معناه هذا زاد بسرا في الطيب على طيبه في حال كونه رطبا فعلى هذا

لا يكون الشيء الواحد مقيدا بحالين مختلفين وشرع في جواب اعتراض آخر على
ان العامل لا يكون اطيب وهو ان معمول افعل لا يتقدم عليه بدليل امتناع
زيد منك احسن فلا يجوز ان يكون بسرا معمول اطيب بتقوله وعمله في الحال الاول
عمل الفعل الصريح لان دلالته على حدث الفاضل اظهر من دلالته على حدث المفضول
مع ان ذا الحال هنا فاعل صريح فهو باعتبار هذا الظهور كالفعل الصريح
ولذا تقدم الحال الاول وعمله في الحال الثاني عمل المعنى اي معنى الفعل لان
دلالته على حدث المفضول اخفى فهو باعتبار هذا الخفاء يكون كمعنى الفعل مع ان
ذا الحال في الثاني لما كان مجرورا صار العامل بمنزلة معنى الفعل الذي فعله لا يتعدى
بمن فامتنع التقديم اي تقديم الحال الثاني عليه لكونه بمنزلة العامل المعنوي
او نقول لما دل افعل التفضيل على حدثين يجوز تعلق كل واحد منهما بغير ما تعلق
به الآخر وقوعه في وقت آخر ومكان آخر وعلى حال آخر جعل متعلق حدث
المفضل عليه بجنبه ومتعلق الحدث المفضل بجنبه مع ضعفه في العمل وعدم
جواز تقدم معموله عليه دفعا للالتباس كما تقدم الحال على اداة التشبيه لذلك
كزيد قائما مثلك قاعدا ويكون الحال موطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة
وهي حال في الحقيقة وانما سميت موطئة لان ذكرها مدّ وطأ في الطريق
وسهله لما هو حال في الحقيقة من صفتها وجعل موطئة له نحو انا انزلناه
قرآنا عربيا والحال الموطئة من الجوامد التي تقع حالا قياسا ويكون الحال
جملة لان مضمون الحال يقيد مضمون عاملها فكما يقيده مضمون المفرد
يقيده مضمون الجملة وان كان اصل الحال الافراد كالخبر لان ذلك التقييد انما يكون
بتخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال ومضمون
الطلبية نحو اطلب غيرا واقع على اليقين ولا يعقل تخصيص مضمون
العامل بوقت مضمونها ومضمون الانشائية نحو بعت غير منظور الى وقت
حصوله بل المقصود منها مجرد الايقاع فلو وقعت حالا لزم ان يكون
وقت مضمونها منظورا اليه لتخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت مضمونها
وذا انما تقضي فالاسمية بالواو اذا لم تكن مؤكدة والضمير نحو جاء زيد وابوه
قائم لان الحال فضلة فاحتيج في الاكثر الى مزيد ربط فجيء في الجملة الحالية التي
اصلها الاستقلال بالواو المفيدة للربط والجمع وبالضمير الدال على الاتصال

بخلاف الجملة التي وقعت خبرا وصفة وصلة فانها لا تحتاج الى ذلك المزيد
بل يكتفى فيها بالضمير لعدم كونها فضلة لا اذا جعلت الواو فيه خبرا وصفة
ادل على انفصالها لوقوعها بعد الا فانها قد تصدر بالواو نحو ما جئتك الا
وانت بخيل وما جاءني رجل الا وهو فقير او بالواو وحدها نحو لقيتك والجيش
قادم اجراء لها مجرى الظرف لانها بمعنى ظرف فكما يجوز اخلاء الظرف من
الضمير جاز اخلاؤها عنه ولانه اقوى من الضمير وحده لان الواو والضمير
دالان ان الجملة مرتبطة بما قبلها غير مستقلة بنفسها او بالضمير وحده على ضعف
لعدم دلالته على الا بد ان سواء كان المبتدا ضمير ذي الحال او لا وسواء كان الضمير
فيما يقع في اول الجملة او لا نحو فلولا جنان الليل ما آب عامر الى جعفر
سرباله لم يمزق ونحو جاءني زيد هو كاتب وكقوله نصف النهار الماء
غامره والمضارع المثبت بالضمير وحده لشبهه بينه وبين اسم الفاعل
من الشبه لفظا ومعنى فيكون جاء زيد يركب بمنزلة جاء زيد راكبا وفي نحو هم
في المثل دون ذلك ويتفق الحمار هذا جواب سؤال وهو ان يتفق
مضارع مثبت وقع حالا مع انه بالواو والضمير فاجاب عنه بانه
ليست الجملة فيه حالا الا كما قال الميداني ان الواو للحال لكن كلام معطوف
على ما قبله اي اذكر قوله دون الاول تقول في وصف الحمار وليتفق
الحمار دون ذلك المبالغة في وصفه فيكون يتفق معه الا مر معطوفا
على ما تقدم من الامر المقدر ويكون باقيا على معناه من الخبر ويكون
المقدر قبله خبرا ايضا اي التثقيف دون ذلك قيل ان انسانا اراد
ان يبيع حمارا له فقال لمشور اطرح حماري ولك جعل فلما دخل به السوق
قال له المشور هذا حمارك الذي كنت تصيد عليه الوحش فقال الرجل
له هذا القول وما سواها اي سوى الجملة الا سمية والفعل المضارع المثبت
وهو تلك اقسام المضارع المنفي بلم وما ولا المنفي بلن فانه لا يقع حالا
والماضي المثبت والمنفي بالواو والضمير او باحدهما اي يجوز اجتماعهما
والاكتفاء باحدهما فالاقسام تسعة ولا بد في الماضي المثبت من قد
ظاهرة او مستقبلا جهة في الظاهر الجمع بين لفظ الماضي والحال وان كان حالية
بالنظر الى عامله ولفظة قد لتقريب الماضي من حال التكلم فقط ويجوز

حذف لفظا لا تقديرا خلافا لسيبويه فانه لا يجوز حذفها لفظا بل يوجب اثباتها
وكذا المبرد خلافا للكوفيين فانهم لم يوجبوا قد لفظا هنا ولا مقدرة
وتاويله قوله تعالى جاؤكم حصرت صدورهم بقوله اى قوما حصرت صدورهم
ليكون حصرت صفة موصوف محذوف هو حال وليس هو حالا بتقدير قد
وينكشف ذلك التاويل عن ضعف لان صفة الموطئة وهو حصرت ههنا في حكم
اى له حكم الحال له وجوب تصديرها بقد لا سيما والموصوف محذوف
فان الصفة يصير حينئذ في صورة الحال فالاتيان بقد يكون اوجب وتاويل
المبرد قوله تعالى حصرت بالدعاء يبطله ما بعده وهو قوله او يقاتلوا قومهم
وهو معطوف على ان يقاتلوكم فلو كان للدعاء لكان المعنى ضيق الله صدورهم
عن ان يقاتلوكم وعن ان يقاتلوا قومهم ونحن لا ندعو بان يضيق صدورهم
عن قتال قومهم بل نقول اللهم الق باسهم بينهم وحكى عن الاخفش زيادة الواو
في الخبر اذا كان جملة في باب كان نحو كنت ومن يأتني آته وكقول امير المؤمنين
علي رضي الله عنه كنت وما اهدد بالحرب تشبيها للخبر بالحال لان معناه
اذ المعنى كنت على هذه الحالة واعلم انه اذا كان خبر كان جملة واقعة بعد الا
وكذا خبر ليس وما يجوز تصديرها بالواو اطرادا وذلك لحصول انفصال
الخبر عن الاسم بوجهين بكونه جملة وبالا فيجيء بالواو للربط ولا يقع الحال
مستقبلا بالنظر الى مضمون عاملها فان الحال في الظاهر اذ بين الحال
من الزمان والمستقبل منه تناقض حقيقة والحال المصطلح مناسب للحال
من الزمان وقولهم مررت برجل معه صقر صائدا به غدا متاول لان صائدا
حال مع انه مستقبل بقرينة غدا وتاويله بانه مقدر اى مقدرا الصيد به غدا ومنه
قوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام آمنين محلقين اى مقدرين التحليق
فانهم جعلوا المعزوم عليه المجزوم به كالواقع اى حالا وتضمر عاملها جوازا
عند وجود قرينة نحو قولك للمرتحل راشدا مهديا اى اذهب ونحو قولك
قائما لا جواب من قال كيف ضربت زيدا ونحو قوله تعالى ايحسب الانسان
ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اى بلى نجمعها قادرين ومنه اى مما
اضمر عاملها على سبيل القياس ان يبين الحال ازدياد ثمن او غيره شيئا
فشيئا مقرونا بالفاء او بثم في الثمن نحو اخذته بدرهم فصاعدا او ثم صاعدا

اى فذهب الثمن صاعدا اى زائدا او آخذا في الازدياد في كل يوم يقال هذا
في ذي اجزاء بيع بعضها بدرهم والباقي بازيد وفي غير الثمن نحو قرأت كل يوم
جزءا من القرآن فصاعدا او ثم زائدا اى ذهبت القراءة زائدة اذ لا يصح عطفه
اى عطف صاعدا على ما قبله وهو الفاعل والمفعول والدرهم اما على الفاعل
فلا خلله فيها اعرابا ولا ستلزامه ان يكون الصاعد وهو الثمن آخذا واما
على المفعول فلا ستلزامه ان يكون ماخوذا ايضا وليس كذلك اذ ليس
الغرض انك اخذت المثمن والثمن لان الصاعد هو الثمن ولا يصح عطفه
على الدرهم والا لزم ان يكون المثمن ماخوذا بالدرهم والصاعد ولا يصح
صاعدا حالا منه اى مما قبله لا لفظا لوجود الفاء ولا معنى لفساد المعنى
ومنه اى مما اضمر عاملها قياسا الحال التي تضمن توبيخا على ما لا ينبغي من
التقلب في الحال المثل الذي تضرب للمتلون الذي لا يستقر على حالة
واحدة أتميميا مرة وقيسيا اخرى اى أتتحول حال كونك تميميا مرة وقيسيا
اخرى فمن يراهما حالين وهو السيرافي والزمخشري ومثله أفي الولائم
أولادا لواحدة وفي العيادة أولادا لعلات بنو العلات اولاد الرجل
من نسوة شتى اى أتتحولون على هذه الحالة من كونهم في الولائم متفقين
وفي العيادة مختلفين وكذا مثله أفي السلم أعيارا جفاء وغلظة وفي الحرب
اشباه النساء العوارك الاعيار جمع عير اراد انهم سفهاء كالحمار المثل
معيو رأى تكلكم اى انهم سفهاء ترتها رس والعوارك جمع عارك وهي
الحائض ويحمل جميع هذه الصور عند سيبويه على المصدر وهو الحق اذ
ليس المراد انك تتحول حال كونك تميميا وانما المراد تتحول هذا التحول
المخصوص وكذا في البواقي ويلزم ذلك الاضمار يلزم من قوله هذا
والذي قبله ان يكون عامل الحال المبين للازدياد ليس بلازم الحذف
مع ان ابن مالك قال انه لازم قياسا في الحال المؤكدة على مذهب من
قال ان المؤكدة لا تجيء الا بعد الاسمية وانت تعلم ان قوله تعالى
ثم وليتم مدبرين ان الصفة ههنا قائمة مقام المصدر كما في نحو اقاعدا
وقد سار الركب او ما ولته بما الغرض في التوليد وهي المقررة والمؤكدة
لمضمون جملة اسمية تكون جزآها جامدين معرفتين وانما سميت مؤكدة

لانه لا يستعمل هذا الحال الا فيما اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحال فصار
الجملة متضمنة لها ومضمون الجملة قد يكون فخرا نحو انا حاتم جوادا وتعظيما
نحو انت الرجل كاملا وتحقيرا نحو هو المسكين مرحوما وتهديدا نحو انا الحجاج
سفاكا للدماء او غير ذلك نحو زيد ابوك عطوفا والعامل فيه عند سيبويه
مقدر بعد الجملة اي احقه عطوفا من حققت الامر اي تحققته وعرفته وقيل اي
نجده عطوفا وعند ابن مالك العامل معنى الجملة كانه قال يعطف عليك ابوك
عطوفا لان الجملة وان كان جزآها جامدين الا انه يحصل من اسناد
احد جزئيها الى الاخر معنى من معاني الفعل ولهذا لا يجوز تقديم الحال على
جزئي الجملة ولا على احدهما وتقع الحال جملة اسمية ولا تصدر بالواو لاتحادها
بما قبلها لكونها مؤكدة له نحو هو الحق لا شك فيه فان قوله لا شك فيه جملة اسمية
وقعت حالا غير متصدرة بالواو ونحو ذلك الكتاب لا ريب فيه على احد الوجوه
في لا ريب فيه لانه يجوز ان يكون حالا مؤكدة لما قبلها وذلك لانه تعالى عظم
امر الكتاب المنزل بان كنى عنه بذلك وهو اشارة الى البعيد تبعيدا
لرتبته في الشرف واخبر عنه بالكتاب مطلقا معرفا بلام الجنس ايهاما
بانه الذي يستاهل ان يسمى كتابا وان غيره من الكتب بالنسبة اليه
كانه غير كتاب كان ذلك لا محالة مما لا يحوم الشك حوله فيكون فيه لا ريب
مؤكدا له او خبرا بعد خبر لذلك او خبر ذلك والكتاب صفة لذلك
او جملة مستأنفة وقد تخلو الجملة الاسمية من الضمير والواو ولم تكن مؤكدة
وذلك عند ظهور الملابسة نحو قولك خرجت زيد على الباب ومنها اي ومن الاسماء
ما يلزم النصب على الحال استعمالا نحو طرا ومثله كافة وقاطبة واستهجن
اضافتها اي اضافة كافة وقاطبة ولذا خطئ جار الله في قوله في خطبة
المفصل محيط بكافة الابواب ومنها اي ومن المنصوبات التمييز
وهو ما يرفع الابهام المستقر اي الثابت بوضع
الواضع واحترز به عما يرفع الابهام عن الاسم المشترك فان الابهام
فيه ليس باصل الوضع لان الواضع وضعه لمعنى معين ثم اتفق منه او من
واضع اخر ان يضعه ذلك اللفظ لمعنى اخر معين فيعرض الابهام عند الاستعمال
لاجل الاشتراك العارض عن ذات احترازا عن الحال فانها رافعة

للابهام عن هيئة الذات لا عن نفس الذات وعن الصفة لانها انما يرفع
الابهام باعتبار الصفات لا باعتبار الذوات مذكورة نحو عشرون درهما
او مقدرة نحو طاب زيد ابا فان طاب مسند في اللفظ الى زيد وهو في المعنى
مسند الى مقدر متعلق بزيد وذلك مبهم لاحتماله جميع متعلقاته فاذا قصدنا
ان نجيء بذلك المبهم قلنا في طاب زيد ابا ونفسا طاب شيء زيد ابا
او طاب شيء زيد نفسا فيكون المنتصب عنه وهو زيد في المثال الاول بدلا عن الذات
المقدرة وهي شيء وفي المثال الثاني مضافا اليه لابا وابا ونفسا تمييز لشيء المقدر
فالاول الرافع للابهام عن ذات مذكورة لا يكون ذلك الاول الا صادرا
عن مفرد اي المفرد لابهام سبب له تام بمعنى ان يكون على حالة يمتنع
اضافته معها وتمامه بالاعراب شيئا بالتنوين لفظا نحو رطل زيتا او بالتنوين
تقديرا فيما لا ينصرف نحو عندي مثاقيل برا وفي المبني كالاعداد المركبة
نحو ثلثة عشر رجلا لانه في الاصل ثلثة وعشرة ومثله كم في الاستفهام نحو كم رجلا
عندك وكذا كم الخبرية التنوين فيها مقدر حال كون الخبرية مفصولا بينها
وبين مميزها نحو كم في الدار رجلا لقيت فانها مع الفصل كان التنوين مقدرا
فيها لعدم اضافتها ومع عدم الفصل لا يكون التنوين مقدرا فيها لانها
مضافة الى ما بعدها فالفراء فان الجر في مميزها على قوله بمن المقدرة لا بالاضافة
فيكون التنوين فيها ايضا مقدرا وكذا التنوين فيه مقدر نحو عندي كذا درهما
وتمام بنوني التثنية والجمع وبالاضافة والمراد بنون الجمع شبيه نون الجمع
نحو عشرون لان نون الجمع لان التمييز بعد نون الجمع انما يكون عن ذات مقدرة
لا مذكورة نحو هم حسنون وجوها وانما ينصب الاسم التام التمييز لانه شابه
الفعل الذي تم بفاعله الذي بعده وشابه التمييز الذي بعده المفعول الذي
بعد تمام الكلام ولاجل ذلك لا ينصب الاسم التام بالتمام التمييز لان المتمم
ليس بعده فلا نقائص عنده الاقوال خلافا والكثير اي اكثر التمييز عن المفرد
فيما كان مقدارا وهو ما يعرف به قدر الشيء وانما كان ذلك اكثر لان المقدار
مبهم محتاج الى مميز ونصب المميز نص على كونه مميزا بخلاف الجر فانه
علم الاضافة فقوله غير المقدار والمقياس اولى لان ابهامه ليس كابهام المقدار
كيلا كان المقدار وهو ما يعرف به قدر المكيل نحو قفيز برا او وزنا يعرف به قدر
الموزون

كم منوان سمناً او مساحة يعرف به قدر الممسوح نحو ما في السماء موضع كف
سحابا او عدداً ظاهراً نحو احد عشر الى تسعة وتسعين درهما وما عداها
اي ما عدا احد عشر الى تسعة وتسعين تضاف الى المميز وهو الثلثة الى العشرة
والمائة والالف وما يتضاعف منهما لان المعدود لا يحمل كان موصوفا
لظهور ان معنى الوصفية على الاعداد وبواسطة غلبة التعبير بها عن المعدودات
الا ترى ان معنى جاءني رجال ثلثة رجال معدودة بهذا العدد والموصوف
هو المقصود فلو نصبوه لكان المقصود لا صورة الفضلات مع عدم
المانع من اضافته او عدداً كناية لا صريحا نحو كم درهما مالك لا يستفهام
وكم لا الا درجلا لا الخبر فانهما يدلان على عدد ومعدود الا ان المعدود
مجهول عند المخاطب فيهما والعدد لا يستفهام فيه مبهم عند المتكلم معلوم
عند المخاطب لا ظن المتكلم ولا الخبرية العدد مبهم عند المخاطب معلوم غالبا
عند المتكلم وكأين رجلا فانه للعدد المبهم عند السامع وهو لا يحمل اي اذ دخلت
عليه كاف التشبيه واي لا يحمل معرب الا انه ازيل عن الجزئين معناهما
الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فهو كانه اسم مبني على
السكون آخره نون ساكنة فيكون التنوين فيه مقدرا وعند صاحب المفتاح
التنوين فيه ظاهر وعندي كذا درهما كان كذا هو لا يحمل ذا دخلت عليه
كاف التشبيه وكان ذا اشارة الى عدد معين لا ذهن المتكلم مبهم عند
السامع لكنه صار بمعنى كم وازيل عن الجزئين معناهما الافرادي وقد يكنى
بها عن غير العدد ايضا نحو قال فلان كذا وجاز الجر في مميز كم الاستفهامية
ايضا فكم الى عند الزجاج اذا انجرت بحرف الجر لان المميز والمميز الا بمعنى
شيء واحد فكان الجار الداخل على كم داخلا على مميزها منه مسئلة الكتاب
على كم جذع بيتك مبني وحمله اي حمل الجر الخليل على اضمار من دون الاضافة
ويجوز اضمارها قصداً للتطابق بين كم ومميزها لا الجر والنصب لا يميز
الاستفهامية عند الاكثرين الجر لانه يحمل على المرتبة المتوسطة من العدد لان
السائل لا يعرف لا الا غلبت الكثرة والقلة فيحملها على المرتبة المتوسطة
بينهما اولى وقوله او مقياسا عطف على قوله مقدارا ويكون المقياس
ح قسيما للمقدار ويجوز ان يكون عطفا على عدداً او كيلا ويكون ح قسما منه

المقدار

المقدار على ما هو المفهوم من كلام صاحب المفصل وغيره لكن كلام المصنف
في المفتاح وفيما بعد ذلك وقد يقع فيما ليس اياهما بضمير التثنية للاول على
الاول نحو على التمرة مثلها زبدا اي على التمرة زبد مماثل للتمرة في المقدار
فالاسم المبهم المحتاج الى التمييز هو المثل لا الابهام قال المصنف وانا سمي ذلك
مقياسا لانك اذا قلت لي مثله عسلا فقد قست ما عندك والعسل
بمثل هذا الاناء بخلاف لي منوان سمنا فانك قدرت ما عندك منه
السمن بالمنوين ولم تقسه بشيء وفي العدد صريحا كان او كناية نحو
تمييزه المنصوب البتة سواء كان جنسا او لا وسواء قصد بالجنس الانواع
او لا لما يجيء انشاء الله تعالى في الا كم الخبرية اذا انتصب مميزها فان
الافراد لم يلزم هناك اي في مميزها وذلك لانه لما كان كم كناية عن العدد
الكثير وليس بتصريح فيه جوزوا جمع مميزها ليكون تصريحا في الدلالة
على الكثرة ونحو اثنتي عشرة اسباطا محمول على البدل اي على بدل
اسباطا من اثنتي عشرة والتمييز محذوف وهو فرقة او جماعة فلا يكون
التمييز جمعا بل مفردا ولو كان الاسباط هو التمييز لزم ان لا يؤنث
العدد ويجوز ان يكون اسباطا عطف بيان لان التفسير كالتمييز ونحو
كم لك غلمانا فالتمييز فيه يكون فيه بكسر العين وفتحها اي هذا الاسم
تمييز المراد على سواء او المتكلم تمييز هذا الجنس من سائر الاجناس
محذوف وانتصاب غلمانا على الحال اي كم نفسا لك في حال كونهم
غلمانا اي مملوكين والعامل في الحال الجار والمجرور فالتمييز على هذا
مفرد لا جمع ولا يجوز الاضافة في تمييز العدد من احد عشر الى تسعة
وتسعين لوجود المانع من الاضافة وهو جعل ثلثة اشياء كاسم واحد
لفظا ومعنا في احد عشر واخواته وتعذر اثبات النون وحذفها
مع الاضافة في عشرون واخواته لانه ليس بنون الجمع حقيقة لانه لم
موضوع مع الواو والنون فلا يحذف مع الاضافة كما يحذف نون الجمع
حقيقة ولا يجوز اثباتها معها لمشابهته له لفظا ولا تعيين التذكير والتأنيث
في العدد غير المركب نحو عشرون واخواته وذلك لان الواو والنون فيه
كالجزء مما حذف منه من المضاف اليه لان قياس هذه العقود ان يقال

عشران رجلا فثنى وثلاث عشرات رجلا الى تسع عشرات رجلا فحذف
المضاف اليه تخفيفا فصار المضاف ككلمة حذف لامها وعوض عنها الواو
والنون نحو قلون وذلك لان المضاف مع المضاف اليه هنا بمنزلة كلمة
واحدة لانهما معا عبارة عن عدد واحد فنقل اولا عشران المثنى الى
لفظ عشرون ليكون كالتوطئة للجمع غير القياسي في اخواتها فلما لزم
في اواخرها الواو والنون جبرا عن المحذوف لا يكون ثلث للتنافي بينهما
وفي العدد المركب ان كان المركب للمذكر نحو احد عشر واثنى عشر وثلثة عشر
الى تسعة عشر بتذكير الجزء الاول لا الثاني بحذف الالف من احد ومع التاء
من اثنتين على قياس التذكير في غير العدد وباثبات التاء في ثلثة الى تسعة
على قياس التذكير في باب العدد كما سيجيء وحذف التاء من الجزء الثاني
الذي كان ثبوت التاء علامة للتذكير فيه وهو عشر يذكر ذلك المركب وقوله
قبل في المركب وكذا قوله بتذكير الاول متعلقان بيذكر وانما كان تذكيره على هذا
الوجه لان الاسمين اعني العشرة مع ما نيف عليها لما تنزلا منزلة اسم واحد لفظا
ومعنى كره اثبات علامة التذكير فيهما جميعا لامتناع اجتماع علامتين في كلمة
اسم واحد ومن ثم الاول لسبقه اولى بالتذكير وان كان المركب للمونث
كاحدى عشرة واثنتا عشرة وثلث عشرة الى تسع عشرة بتانيث الجزء الاول
باثبات الالف في احدى والتاء في اثنتى وحذف التاء من ثلثة الى تسعة
وسكون شين العشرة المركب في المونث كراهة توالي اربع فتحات في كلمة
واحدة مع امتزاجها بالثاني الذي في آخره فتحة فعدل من فتحة وسطها الى
سكونه في الحجاز وكسرها اي كسر الشين في بني تميم لما ذكرنا لان واللغة
الاولى هي الفصحى لما يلزم في الثانية من ازالة ثقل بثقل آخر وقد تبقى
شينها مفتوحا نظرا الى ان التركيب عارض تونث المركب وهو تانيث
الاول متعلق بيونث وانما كان تانيثه على هذا الوجه لكراهة اجتماع علامتي
تانيث فيما هو بمنزلة كلمة واحدة ان انث الجزآن والجزء الاول لسبقه
بالتانيث اولى فعلم مما قررنا ان تانيث الاحد والاثنين على القياس
وتانيث الالفاظ الثمانية من الثلثة الى العشرة على غير القياس سواء
وقعت في التركيب اولا لان لفظ عشرة فانه يرجع الى القياس عند التركيب

وما

وما يضاف من الاعداد الى المميز فالماية والالف وما يتضاعف منهما
كالف الف درهم وماية الف درهم تثنيتهما اي للماية والالف وما يتضاعف
منهما المضاف اليه البتة حملا لهما لا افراد المميز على العدد الذي قبله
مع انه اخف من الجمع ولفظ العدد مشعر بالجمعية ولا يتعين الالف
والتانيث فيها لان الاصل في ماية مئية كسدرة حذف لامها فلزمها التاء
عوضا منها كما في ثبة وحمل عليها الالف والثلثة الى العشرة بجمع اي المضاف
لان المضاف اليه للثلثة فما فوقها في الاصل موصوف اي كما ذكرنا والاصل
الموصوف هنا ان يكون جمعا مع ان المضاف اليه مناسب للموصوف لانه غير
فضلة بخلاف المميز المنصوب فانه لما صار في صورة المفعول الذي هو
فضلة لم يبق كالموصوف الذي هو عمدة حتى يجب مراعاة حاله وكم الخبرية
من غير فصل بينها وبين مميزها لانه مع الفصل لا يكون مضافا فلا يحمل جمله
على المضاف بل جوز افراده وجمعه لما ذكرنا قبل يحمل على الاول وهو
الماية والالف مرة لان كم للتكثير كما ان الماية له فيفرد المضاف اليه لها
كما يفرد للماية نحو كم غلام اشتريت ويحمل على الثاني وهو الثلثة الى العشرة
مرة اخرى فيجمع المضاف اليه لكم كما يجمع للثلثة وذلك لانها لما بقيت
بالاضافة اشبهت باب عشرة فتقول كم رجال عندك كما تقول عشرة رجال
ونحو ثلثمائة الى تسعمائة ليس بقياس لان الماية المضاف اليه للثلثة الى التسعة
مفردة وعلة ذلك ان الماية في نفسها جمع كثير مونث ما يستقل
للكثرة والتانيث ان يقال ثلث مئات او ثلث مئين فرده الى الواحد
لان المفرد اخصر ولا يدل على ثلثة رجال اذ لا كثرة ولا تانيث ولا ثلث
نساء اذ لا كثرة ولا ثلثة آلاف اذ لا تانيث وانما هو القياس نحو ثلث
مئين للملوك وفي بها ازاري وجلت عن وجوه الاهاتم لانه اضاف
ثلث الى الجمع وهو مئين ثم ان كان العدد من الثلثة الى العشرة بالتاء
يذكر وان كان بغيرها يونث وانما انعكست قضية التذكير والتانيث
في الثلاثة الى العشرة لان ما فوق الاثنين من العدد موضوع على التانيث
لان كل جمع انما يصير مونثا بسبب اعتبار كونه عددا فوق الاثنين فيانث
العدد باعتبار نفسه اولى ثم لما ثبت معنى الوصفية في هذه الالفاظ كما ذكرنا
قبل

أجريت مجرى الصفات المشتقة في اطراد الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء
فان كان موصوفها جمعا لمذكر او اسم جنس او اسم جمع مختص بالمذكر
كالقوم كان تأنيثها على الاصل لكونها صفة للجمع والجمع مؤنث وان كانت مضافة
الى موصوفها نحو ثلثة رجال صارت تابعة للمضاف في التذكير والتأنيث لان المضاف اليه
هو الموصوف بعينه وان كان جمعا لمؤنث او اسم جنس او اسم جمع مختص
بالمؤنث نحو ثلث حيض استحق الغاء الفرق وزيادة تاء اخرى لاجتماع
علامتي التأنيث في كلمة واحدة فلزم حذف التاء وان كان المعدود
صفة قائمة مقام الموصوف اعتبر حال الموصوف لا حال الصفة كقوله تعالى
فله عشر امثالها فانه حذف التاء من عشر وان كان المثل مذكرا لان المراد
بالامثال الحسنات وقد ينصب المضاف اليه المفرد والجمع على سبيل الشذوذ
على التمييز نحو ثلثة اثوابا والقياس ثلثة اثواب ونحو اذا عاش الفتى مائتين عاما
فقد ذهب اللذاذة والفتاء والقياس مائتي عام لان حكم المائة والالف
الاضافة الى مميزها مفردا نحو كان بالا ولا وقرئ ثلثمائة سنين فيمن قرأ
بتنوين مائة غير مضاف محمول على البدل اي بدل سنين من ثلثمائة وقيل
انه عطف بيان والمميز محذوف اي ثلثمائة مدة ولا يحمل على البدل بل
يحمل على التمييز يلزم شذوذان احدهما جمع مميز مائة والآخر نصبه واذا جعل
بدلا خرج عن الشذوذين واستقام الاعراب فكأنه قال ولبثوا سنين
ولو اضاف اي اضاف ثلثمائة الى سنين وهي قراءة حمزة والكسائي
شذوذ واحد وهو جمع مميز المائة اما الواحد والاثنان فلا يستعمل ان
يلفظ بالمميز حال كون المميز واحدا ومثنى ولا يذكر معه لفظ الواحد
والاثنين فيقال رجل ورجلان فيحصل الدلالتان الجنسية والمقدار بلفظ
واحد وهو لفظ الواحد ولفظ المثنى فلا يقال واحد رجل ولا واحد رجلين
او رجال ولا اثنا رجل او رجلين او رجال لان لفظ رجلين يفيد معنى اثنين
كما ان لفظ رجل يفيد الوحدة بخلاف الجمع فانه لو قيل رجال لم يعلم عددهم
ولو قيل ثلثة واقتصر على العدد لم يعلم ما هو فيتبع الجمع بين العدد
والمعدود ونحو قوله كأن خصييه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل
شاذ والقياس حنظلتان نحو ولا غيره اي لا غير العدد عطف على قطعه

ولا العدد نفسه المميز المنصوب ان كان المميز جنسا وهو ان الجنس هنا
ما تدل من الالفاظ المجردة عن تاء الوحدة على الكثير والقليل حال كونه
من مثناه فيجوز ضرب جنس بخلاف رجل وفرس لان الغرض من التمييز
الدلالة على الجنسية وقد حصلت من المفرد الذي هو اخص من الجمع الا ان
يقصد بالجنس الانواع فيجمع باعتبار الانواع نحو عندي ارطال خلولا
لانواع من الخل ويمكن ان يقصد بالجنس المثنى نحو عندي رطلان تمرين
ثم ان كان المفرد التام بنون التثنية والتنوين الظاهر جاز الاضافة
اختيارا للتخفيف حيث لا مانع من الاضافة نحو رطل زيت ومنوا سمن
وان لم يكن بنون التثنية والتنوين الظاهر بل بالاضافة او نون الجمع او التنوين
المقدرة فلا يجوز الاضافة لا تقول في الذي تم بالاضافة نحو ما له السماء موضعه
كف سحابا موضعه بحذف المضاف اليه لان المعنى الذي كان التمييز
لاجله من بيان المبهم انما يحصل في الموضع بعد اضافته الى الكف فلو حذف
لفسد المعنى ولا يجوز اضافته مع وجود المضاف اليه لامتناع ان يضاف الشيء
مرتين وقد عرفنا امتناع اضافة ما تم بنون الجمع نحو عشرون وما تم بالتنوين
المقدر نحو احد عشر وقد يقع التمييز فيما ليس اياها اي المقدار والمقاييس
والمراد بغيرها كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويصح
اطلاق اسم الاصل عليه نحو خاتم حديدا والاضافة في غير المقدار والمقاييس
اكثر من الاضافة فيها كما عرفت علة ذلك من قبل واما الثاني وهو التمييز
عن الذات المقدرة فلا يكون هذا التمييز الا صادرا عن نسبة يعني ان تلك
النسبة مقصودة وسبب لذلك التمييز بواسطة انتساب شيء الى شيء في الظاهر
والمنسوب اليه في الحقيقة غير ذلك الظاهر في جملة اي كائنة فيها او ما ضاهاها
اي عن نسبة فيما شابه الجملة من اسم الفاعل والمفعول وافعل التفضيل
والصفة المشبهة والمصدر وكذا كل ما كان في معنى الفعل نحو بالزيد فارسا
او عن نسبة في اضافة وسنذكر بعد ذلك امثلة الجميع على الترتيب فان كان
التمييز عن النسبة اسما جامدا غير مؤول بالصفة نحو جعله اي جعل ذلك
الاسم كما انتصب التمييز عنه يعني يصح ان يخبر بالتمييز عن المنتصب عنه واطلاقه
عليه والمنتصب عنه هو الاسم الذي اقيم مقام التمييز حتى يبقى التمييز بسبب قيامه
مقامه فضلة

كزيد في طاب زيد نفسا فانه لا يجعل طابت نفس زيد جاز وجاز ان يكون التمييز له بان يطلق ويراد ما انتصب عنه وان يكون لمتعلقه المقدر بان يطلق ويراد به متعلقه وهو المضاف الى المنتصب عنه تقديرا نحو طاب زيد اى النسبة في الجملة او زيد طيب النسبة فيما شابه الجملة او تحتمل طيبة النسبة في الاضافة ايضا فان ابا يصح ان يكون زيدا وان يكون ابا زيد فيطابق التمييز في الافراد والتثنية والجمع ما قصد به المنتصب عنه وفي متعلق من المفرد والمثنى والمجموع وكذلك نحو طاب الزيدان ابوين التبس الامر في هذا المثال وكذا في قولنا طاب زيد ابا وطاب الزيدون آباء هل التمييز لما انتصب عنه او لمتعلقه فيرجح في هذه الصور الى القراين ان كانت او طاب زيد ابوين اذا كان المراد بالابوين اباه وجده او امه ولا لبس هنا في ان التمييز لمتعلق ما انتصب عنه لا له لعدم مطابقته وكذا لا لبس في قولنا طاب زيد آباء او طاب الزيدان ابا او آباء او طاب الزيدون ابوين او ابا وانه لا يصح جعله لما انتصب عنه فهو ان التمييز يكون لمتعلق نحو طاب زيد دارا او دارين او دورا وعلما وابوة فانه لا يصح جعله لما انتصب عنه لعدم صحة الاخبار بها عنه واطلاقها عليه وكذا العلم ويطابق التمييز في الافراد والتثنية والجمع في الاكثر نحو قوله يصرعن ذا اللب حتى لا حراك به وهن اضعف خلق الله اركانا فانه جمع التمييز ولو قال ركنا في غير الشعر لجاز ايضا وقد يقع الواحد موقع الجمع في التمييز لمتعلق ما انتصب عنه الواقع بعد الجمع في غير الجنس مع عدم اللبس كقوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا ونحو حسنون وجها فان الافراد هنا اولى من الجمع لانه اخف مع عدم اللبس ومع ان الجمعية مفهومة مما قبله فاشبه تمييز عشرون واخواته وان لزم في الافراد اللبس لزمت المطابقة لا تقول طاب زيد دارا وانت تريد دارين او دورا ونظيره في وقوع الواحد موقع الجمع مع عدم اللبس في غير التمييز قوله كلوا في بعض بطنكم تعفوا فان زمانكم زمن خميص فان المراد في بعض بطونكم الا ان يكون التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فان التمييز لا يطابق المتعلق نحو طاب زيد علما اذ فيه علما مع كثرة علومه ومنه اى من التمييز الذي يكون جنسا قوله تعالى واشتعل الراس شيبا فان مطلق الشيب يقع على القليل

والكثير الا ان يقصد الانواع بذلك الجنس فان التمييز يطابقه على حسب ما يقصد نحو قوله تعالى بالاخسرين اعمالا اى انواعا من العمل كالصياغة والتجارة والزراعة وآية انه اى علامة ان التمييز لمتعلقه على سبيل القطع او على سبيل الاحتمال صحة اضافته الى ما انتصب عنه نقول في طاب زيد ابا وابوة وعلما ودارا ونفسا طاب ابو زيد وابوة زيد الى آخره وقد عرفت بيان ذلك وان كان التمييز الدال على النسبة صفة صريحة كالصفات المشتقة او ما اول بالصفة نحو كفى بزيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية كانت الصفة اى لما انتصب عنه التمييز لا لمتعلقه فان الصفة لم تكن صالحة لها بعمومها وطبقه اى كانت مطابقة لما انتصب عنه في الافراد والتثنية والجمع نحو لله دره فارسا وفرهما فارسين ودرهم فوارس الدر في الاصل ما يدر اى ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما اضاف فعله اليه تعالى قصدا للتعجب منه لان الله منشئ العجائب فمعنى لله دره ما اعجب فعله ويحتمل ان يكون التعجب من اللبن الذي ارتضع من ثدي امه اى العجب من ذلك اللبن الذي يربى به مثل هذا الولد الكامل في الصفات واعلم ان الضمير في دره وكذا في يا له رجلا ويا لها قصة ان كان قبلهما لا يعرف المقصود منه كان التمييز عن المفرد الذي تم بنفسه لا بشيء آخر لا عن النسبة وان عرف المقصود من الضمير برجوعه الى سابق معين نحو جاءني زيد فيا له رجلا ولقيت زيدا فلله دره رجلا كان التمييز عن النسبة في الاضافة لا محالة واحتملت الصفة الحال عند بعضهم والمعنى ما اعجبه في حال فروسيته والتمييز في الصفة اولى من الحال لاطراد زيادة من في هذه الصفة نحو لله دره من فارس ونحو قال لله تعالى عز من قائل وقاتله الله من شاعر وانما تزاد من في التمييز لا في الحال وتلزم اى التمييز التنكير عند الاكثر الذي هو مذهب البصريين لان المقصود من التمييز رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهي اصل فلو عرف وقع التعريف ضايعا ويخرج للاخر وهو قول الكوفيين بجواز تعريفه بقوله تعالى الا من سفه نفسه فيمن قرأ بالنصب فان المراد الا من سفه نفسا لان سفه لازم لا يقتضي مفعولا به وفي الثاني لا اقول الا عرف

يجمل نصب نفسه على نزع الخافض اي سفه في نفسه او على التضمين اي
جهل نفسه او سفهها ومثله غبن رأيه وبطر عيشه ورشد امره والم بطنه
ولا يجوز تقديمه اي تقديم التمييز على عامله مطلقا اي سواء كان العامل
فعلا او اسمي الفاعل والمفعول او اسما تاما او افعل التفضيل او الصفة
المشبهة او المصدر او ما فيه معنى الفعل وقد يجيء بيان ذلك خلافا
للمازني والمبرد والكسائي فيما كان العامل فعلا او اسمي الفاعل
والمفعول فانهم جوزوا تقديمه على احدها نظرا الى قوة العامل ح
ولا يجوزون تقديمه اذا كان العامل اسما تاما والصفة المشبهة او
افعل التفضيل والمصدر او ما فيه معنى الفعل لضعف العامل ح
نحو قوله اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب
فيمن انث الضمير في تطيب فيكون في كاد ضمير الشان وفي تطيب ضمير سلمى
اي وما كاد الشان تطيب سلمى نفسا بالفراق فقدم نفسا واما على
رواية يطيب بالياء على التذكير فلا يتعين للاستدلال لانه يحتمل ح
ان يكون في كاد ضمير حبيبها ويكون العامل في التمييز هو كاد على معنى
وما كاد حبيبها نفسا يطيب بالفراق اي ما كاد نفس الحبيب تطيب بالفراق
ثم ان التمييز سواء كان عن المفرد او عن النسبة في الاصل متصف
بما هو اي التمييز منتصب عنه الا ترى ان في مثل الواقع من التمييز نحو
رطل زيتا ومنوان سمنا وعشرون درهما وملؤه عسلا وعلى
التمرة مثلها زبدا وموضع كف سحابا دليل على ان في الاصل عندي زيت
رطل وسمن منوان ودراهم عشرون وعسل ملؤه وزبد مثل التمرة
وسحاب موضع كف وكذلك في الاصل في نحو طاب زيد نفسا وتصبب الفرس
عرقا واشتعل الراس شيبا وكذلك في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا
طابت نفسه وتصبب عرقه واشتعل شيب راسه وتفجرت عيونها
فيكون التمييز في المعنى فاعلا والفاعل موصوف بالفعل واعلم ان في
عبارته تساهلا وذلك لان التمييز عن النسبة لا يكون متصفا بالمنتصب عنه
بل بالفعل المنسوب اليه على ما بينا وانما ازيل التمييز عن اصله توضيحا
وطلبا لضرب من المبالغة فان كون الشيء مجملا ومبهما اولا ومفصلا

ثانيا

ثانيا اوقع في النفس من ذكره مفصلا اولا لان النفس تتشوق الى معرفة
ما ابهم عليها وتتوفر دواعيها الى طلب العلم به ولضرب من التوكيد فان ذكر
الشيء مبهما ثم تفسيره فقد ذكره مرتين اجمالا وتفصيلا وما ذكر مرتين آكد مما ذكر مرة
واحدة ومن هذا البيان نعلم تقرير الدليل على امتناع تقدم التمييز على العامل
مطلقا لان تقديم التمييز على العامل يخل بهذا المعنى من المبالغة والتأكيد

المستثنى

ما انتصب من المستثنى وهو المذكور بعد الا غير الصفة هكذا في بعض النسخ
ولا بد من ان المذكور بعد الا الصفة لا يكون مستثنى واخواتها كسوى
وعدا وخلا وغيرها وهذا تعريف حقيقية سواء كان متصلا او منقطعا
وليس بتعريف له باعتبار اللفظ كما قيل فمتصل المستثنى ما كان مخرجا من
متعدد جنسا او حكما لفظا اي حال كون المتعدد ملفوظا به او تقديرا اي حال كونه
متروك الذكر نحو جاءني القوم الا زيدا فان نحو القوم والرجال متعدد جنسا
لان لافراده تميز الحس بعضها عن بعض وضربت زيدا الا راسه
فان زيدا مفرد متصل الاجزاء جنسا لكن يصح افتراقها حكما بالنسبة الى
بعض الافعال كالضرب والبيع وانما لم يذكر مثال المتعدد تقديرا لانه بعد
والا اي وان لم يكن مخرجا من متعدد فمنقطع سواء كان من جنس المتعدد
كقولك جاءني القوم الا زيدا اذا اشرت بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن
منه نحو جاءني القوم الا حمارا وهو اي المستثنى منصوب وجوبا حال كونه واقعا
بعد الا لا بعد سوى وغيرها حال كون الا غير الصفة قيل احترز عن الواقع
بعد الا الصفة بمعنى غير فانه لا يجب نصبه فلا حاجة الى هذا الاحتراز
لان الواقع بعد الا الصفة ليس بمستثنى والكلام في المستثنى في كلام موجب
احترز عن غير الموجب فان نصب المستثنى لا يجب فيه وانما يجب النصب
في الموجب لانه لا يجوز التفريغ فيه لما يجيء ولا البدل لان البدل
يقوم مقام المبدل منه واذا اقيم مقامه عمل فيه عامله فصار كانك قلت جاءني
القوم الا زيد جاءني الا زيد فرفعته بانه جائي وكيف ترفعه به وقد نفيته عنه
وهذا محال لان المقصود ان يجعل زيدا خارجا من جملة القوم عاريا عن المجيء
فاذا جعلته فاعل المجيء كنت قد اسقطت القوم واثبته وهذا عكس الغرض
وهو منصوب ايضا وجوبا حال كونه منقطعا بعد الا فان بني تميم يوجبون نصبه

حال كونه ممتنعا ايقاعه موقع الاسم الاول يعني ان الاسم الاول لا يصح حذفه
استغناء بالثاني عنه نحو لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم فيه اربعة
اوجه ومقصود المصنف هنا اثنان الاول ان يكون العاصم بمعنى الفاعل
ويكون ضمير رحم عائدا الى الله اي الا من رحمه الله يعني الا المرحوم فيكون
الاستثناء منقطعا لان المرحوم معصوم لا عاصم فلا يدخل في عاصم
والثاني ان يكون العاصم بمعنى المعصوم كقوله تعالى في عيشة راضية اي مرضية
ويكون ضمير رحم عائدا الى من اي لا معصوم الا من رحم الخلق يعني الا الراحم
فيكون الاستثناء ايضا منقطعا وعلى التقديرين لا يصح حذف الاسم الاول
لفساد المعنى وان كان العاصم بمعنى الفاعل ويكون في رحم ضمير من او بمعنى
المفعول ويكون فيه ضمير الله يكون الاستثناء متصلا ومطلقا اي يجب
نصب المنقطع في اللغة الحجازية مطلقا سواء لم يصح حذف الاسم الاول كما مر
او صح نحو ما جاءني احد الا حمارا وما جاءني زيد الا عمروا ولا يجوز البدل
عندهم لان بدل الغلط لا يجيء في كلام الفصحاء وبنو تميم جاز رفعه
اي رفع المنقطع على البدل حيث يصح حذف الاسم الاول استغناء
بالمنقطع عنه بسواء صح اطلاق ذلك الاسم على المستثنى بضرب من التاويل
مجازا كاطلاق الابل [illegible] فان المراد ان الحمار ان كان بعدا احدا فما جاءني
احد الا اياه او لا يصح كاطلاق الابل [illegible] فانه لا يجوز حمل احد
عليها بنحو على الا خروج من الوجوه ولسيبويه في البدل فيما يصح الاطلاق
بضرب من التاويل وجهان الاول ان يجعل المنقطع كالمتصل لصحة اطلاق
الاسم المبدل منه على البدل مجازا والثاني ان يجعل الاصل لا احد فيها الا حمار
لا فيها الا حمار اي لا فيها شيء الا حمار فخصص المتكلم احدا بالذكر من جملة
المتعدد المقدر لانه يظن ان المخاطب يستبعد خلو الدار من الادمي
فخصصه بالذكر دفعا لتوهم المخاطب ان المتكلم لم يتعرض له وابقى المستثنى
على اعرابه الاصلي تنبيها على الاصل وجعله بدلا من ذلك المذكور المستبعد
فلا يكون على هذا الوجه من قبيل الاستثناء المتصل كالوجه الاول وليس
لسيبويه في البدل فيما لا يصح الاطلاق الا الوجه الثاني نحو ما جاء زيد الا عمرو
وروى قوم وقفت فيها اصيلا لا اسائلها عيت جوابا وما بالربع من احد

الا اواري لأيا ما ابينها والنؤي كالحوض بالمظلومة الجلد الاواري جمع
الآري وهو محبس الدابة من وتد وحبل واللأي البطؤ والمظلومة
الارض التي لم تحفر قط ثم حفرت والجلد الارض الغليظ الصلبة مرفوعا
ومنصوبا عندهم لانه يصح حذف الاسم الاول هنا وهو احد استغناء بالمنقطع
عنه وهو منصوب ايضا وجوبا حال كونه مقدما على المستثنى منه واقعا بعد الا
نحو ما جاءني الا عمروا احد وانما يجب نصبه لانه ان كان في الموجب فقد تقدم
وجوبه وان كان في غيره فكذا يجب نصبه لانه لا يجوز البدل لان البدل لا يتقدم
على المبدل منه وان قدم المستثنى على المستثنى منه لا على المستثنى منه فهو ان في التقدم
على صفته بمنزلة التقدم عليه اي على المستثنى منه في وجوب نصبه على رأي وهو
اختيار المازني لان الصفة كالجزء من الموصوف فكانه حين تقدم على
الصفة تقدم على الموصوف والصحيح ان لا يكترث ولا يعتبر بهذا التقدم
وهو اختيار سيبويه فانه يجوز الاستثناء ويختار البدل ولا تعتبر بهذا التقدم
لان تاخير المستثنى عن الموصوف كتاخيره عن الصفة لان الموصوف والصفة
بمنزلة شيء واحد فاذا تاخر عن الموصوف فكانه تاخر عن الصفة ولان
الصفة كالعدم لان المقصود هو الموصوف وهو متقدم عليه نحو ما جاءني
احد الا زيد خير منك اي ما جاءني احد خير منك الا زيد فالا زيد مستثنى مقدم
على صفة المستثنى منه وهي خير منك وهو منصوب وجوبا حال كونه واقعا
بعد ما خلا هو في الاصل لازم متعد الى المفعول بمن نحو خلت الدار
من الانيس لكن التزم فيه تضمين معنى جاوز ليكون ما بعده منصوبا جهة المستثنى
بالا التي هي ام الباب وما عدا هو متعد في غير الاستثناء ايضا وجوز
الجرمي انجرارها بعدها بناء على ان ما زائدة وهما حرفا جر وليس ولا يكون
وهما في محل النصب على الحال اذا ضمنا معنى الاستثناء ولا يستعمل في موضعه
لا يكون غيره نحو لم يكن وما كان حال كون هذه الافعال واقعة بعد كلام
موجب ومنفي نحو جاءني القوم او ما جاءني ما خلا زيدا وما عدا زيدا وليس
زيدا ولا يكون زيدا وهذه افعال اما ما خلا وما عدا فلتصدرهما بما المصدرية
وهي لا يدخل على حرف الجر واما ليس ولا يكون فلظهور فاعلهما فان فاعل
ما عدا وما خلا ضمير راجع الى مدلول العامل في المستثنى منه التقدير جاءني القوم ما خلا

مجيئهم زيدا اي وقت خلو مجيئهم عن زيد واما فاعل ليس ولا يكون فهو الذات
المتصف بمضمون العامل المنسوب الى المستثنى منه اي ليس الجائي
زيدا ويكون فاعلها ضميرا راجعا الى بعض مضافا الى ضمير المستثنى منه
ولا يجوز ان يكون الضمير في ما عدا وما خلا عائدا الى البعض المضاف الى
ضمير المستثنى منه كما قيل لفساد المعنى لان المقصود من قولك جاءني القوم
ما خلا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة البعض اياه
مجاوزة الكل اياه وانما التزم اضمار الفاعل فيها ليكون ما بعدها في صورة
المستثنى بالا وجاز عطف على قوله منصوب فيه اي في المستثنى النصب
والبدل اي بدل البعض ولم يحتج بدل البعض هاهنا الى الضمير لعدم الالتباس
المتصل له فاكتفى بان المستثنى بعض المستثنى منه ولا تمنع البدلية كون الا ولا
منفيا والثاني موجبا وبالعكس لوجود الحرف المقتضي لذلك كما في الصفة
نحو مررت برجل لا ظريف وهو اي البدل المختار وانما كان مختارا قصدا
للتطابق بينه وبين المستثنى منه في الاعراب مع امكانه وانما نقصد ذلك
ايذانا بكونه من تمام المنسوب اليه فان المجيء في قولك ما جاءني القوم
الا زيدا منسوب الى القوم مع قولك الا زيدا الا الى القوم فقط ولا الزم
التناقض باثبات مجيء زيد وانتفاء مجيئه ولان البدل مقصود به
الكلام وجزء منه بخلاف المستثنى فانه فضلة بعد الا اي جائز فيه
النصب مع اختيار البدل حال كونه واقعا بعد الا وهو احتراز عما وقع
بعد سوى وما عدا وغيرهما حال كونه متصلا احترازا عن المنقطع
في كلام غير موجب من استفهام او نهي او نفي صريح او مؤول واحترز به
عن الموجب فانه لا يجوز فيه كما ذكرنا ذكر المستثنى منه احتراز عما لم يذكر فيه
المستثنى منه لانه لا يجوز فيه النصب والبدل بل هو معرب على حسب العوامل
قبله احتراز عما ذكر المستثنى منه بعده فانه لا يجوز البدل فيه وكان عليه
ان يقيد اختيار البدل بان يقول ايضا غير مردود به كلام يتضمن
الاستثناء احترازا عن نحو ما قام القوم الا زيدا ردا على من قال قام
القوم الا زيدا فان النصب هنا هو المختار لقصد التطابق بين الكلامين
وغير متراخ المستثنى عن المستثنى منه فان البدل في التراخي غير مختار لانه انما

كان

كان مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يظهر التطابق
فان تعذر البدل حملا على اللفظ ابدل حملا على الموضع وذلك في اربعة مواضع
على ما ذكر نحو ما جاءني من احد الا زيد فانه تعذر الابدال من لفظ المجرور لان من
الاستغراقية لانها وضعت لتفيد ان عدم الايجاب شامل لجميع افراد المجرور
بها والا مبطلة له ولا احد فيها الا زيد فانه تعذر الابدال من لفظ اسم لا
في نفي الجنس لان عملها لاجل النفي والا تبطله فلا تعمل مع عدم سبب
العمل فابدل حملا على محله المرفوع بالابتداء ويجوز ان يكون بدلا من الضمير
في الظرف المستقر اعني فيها وليس زيد بشيء الا شيئا لا يعبأ به نصبت
حملا على محل شيء المنصوب بليس ولا يجوز جره حملا على لفظ المجرور بالباء
المزيدة لتاكيد غير الموجب لانها انما وضعت لتدل على تاكيد عدم ايجاب
مضمون المجرور بها والا مبطلة له وانما وصف المستثنى بقوله لا يعبأ به
ليكون المستثنى مغايرا للمستثنى منه وما زيد بشيء او شيئا الا شيء بالرفع لا غير
حملا على محله فان محله رفع لانه خبر المبتدا وعمل ما لتاكيد الخبر بنفي تقديرا
اذا كان العامل حرفا لضعفه ولاجل ذلك جاز اعتبار العامل المعنوي
المقدر بلا ضرورة اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى نحو ان زيدا قائم وعمرو
وان غير المعنى لا يجوز اعتباره الا عند الاضطرار اليه كما فيما نحن بصدده
ولا يجوز الجر ليكون بدلا من لفظ شيء المجرور بالباء ولا النصب ليكون بدلا
من لفظ شيئا او من محل بشيء لما ذكرنا قبل بخلاف ليس زيد بشيء الا شيئا
فانه يجب فيه النصب لانها انما تعمل للفعلية وهي باقية فان ليس لكونها
فعلا كان معناها في اصل الوضع ما كان فهي لنفي كون مضمون خبرها وما
لنفي مضمون خبرها فقط لان الممتنع اي لان الذي يمتنع عمله ما في النفي
لا يعمل ذلك الممتنع في الاثبات تعليل لتعذر البدل في هذه الصور الاربع
على اللفظ وقد عرفت بيانه ونقول في النفي الماول اقل رجل يقول
ذلك الا زيد على البدل من لفظ رجل على المعنى لما اول به الكلام اذ
التقدير ما رجل يقول ذلك الا زيدا ومن الضمير في يقول ان كان خبرا
ولا يجوز ان يكون بدلا من لفظ اقل والا لكان في حكم السيا فقط ويكون
التقدير يقول ذلك الا زيد وهذا ليس فيه صحيح ولا من الضمير في يقول

ان كان صفة لان القول على هذا التقدير ليس بمنفي لانهم اجروه اي اقل
مجرى النفي لان اقرب شيء الى النفي القليل كما ان ابعد شيء منه الكثير ولذا
الذي ذكرنا من كونه يجري مجرى النفي الزموه الصدر لتضمنه معنى النفي الذي له
صدر الكلام فيمتنع دخول نواسخ الابتداء عليه كما يمتنع على ما النافية فلا يقول
ليت اقل رجل يقول ذلك والزموه الرفع بالابتداء لا يقول كان اقل رجل
يقول ذلك الا ان ترفع اقل بالابتداء وتضمر في كان ضمير الشان وخبر الجملة
بعده والا زيد على هذا القول بدل من ضمير يقول وكذا اقل رجلين يقولان
ذلك الا الزيدان واقل رجال يقولون ذلك الا الزيدون وانما ثني الضمير وجمع
وان كان راجعا الى اقل لان افعل التفضيل اذا اضيف الى نكرة فان كانت
مفردة فهو مفرد وان كانت مثناة فمثنى وان كانت جمعا فجمع ويلزمه
اي الخبر على الاشهر الجملة الفعلية او الظرفية لان من صلاحية النفي ان يدخل
على الفعل او ما هو بتقدير الفعل وقيل والقايل ابو علي ان الجملة وصف
للمضاف اليه لاقل والخبر لاقل محذوف وجوبا استغناء بوصف المضاف اليه
عنه وفيه تعسف اذ لا معنى لقولك اقل رجل يقول ذلك الا زيد موجود
وقال ابو علي ايضا ان اقل مبتدا لا خبر له لان فيه معنى الفعل لانه
بمعنى قل رجل يقول ذلك كما في اقايم الزيدان قيل لو كانت الجملة وصفا لا خبرا
لجاز طرحه فاجاب عنه بقوله ولا يجوز طرحه كما لم يجز طرح وصف المجرور
برب عليه على ما صح لان المقلل هو الموصوف لان الوصف اخرجه باب
التقليل فان رجلا قابلا اقل من رجل وحده فلا يجوز طرح الوصف في اقل
ورب لتحقق التقليل الذي هو مدلولهما دون المفرد اي المقطوع
عن الوصف فانه لا يفيد التقليل كافادة الموصوف ولا يجوز الجر في الا زيد
بدلا من المضاف اليه لاقل لانه اي لان اقل افعل التفضيل لا يضاف
الى المعرف المفرد اذا لم يكن جنسا كما سيجيء فلو كان بدلا من المضاف اليه
لكان اقل مضافا الى المعرف المفرد لان البدل في حكم تكرير العامل
وكذا اذا قلت في النفي المأول قل او قلما رجل يقول ذلك الا زيد على
البدل من رجل على المعنى المأول به الكلام كما ذكرنا في اقل قال سيبويه
ليس الا زيد بدلا من لفظ الرجل في قل رجل يقول ذلك الا زيد لانه بمعنى

اقل

اقل رجل فلما لا يجوز البدل فيه من لفظ رجل لتعذر تقدير دخول اقل على
زيد فكذا في قل رجل لا يجوز البدل ولانه لو كان الا زيد بدلا من لفظ رجل
لكان العامل في الا زيد قل وهو لا يجوز لفساد المعنى فيكون قوله لانه تعليل
للنفي لا نفي للتعليل وهو معرب على حسب العوامل ان لم يذكر المستثنى منه
في كلام غير موجب ويسميه النحاة الاستثناء المفرغ وان كان المفرغ في الحقيقة
هو العامل قبل الا لانه غير مشتغل بمستثنى منه فيعمل في المستثنى نحو ما جاءني
الا زيد فان زيد مرفوع على الفاعلية وما رايت الا زيدا منصوب على المفعولية
وفي الاستثناء المفرغ يجيء في جميع معمولات الفعل الا في المفعول معه
تقول ما مررت الا بزيد وان تظن الا ظنا وما رايته الا يوم الجمعة والا قدامك
وما ضربته الا تاديبا وما الا راكبا وما امتلا الاناء الا ماء ولا تقول لا تمش
الا وزيدا ومنه اي وما لم يذكر المستثنى منه فيه ما جاءني احد الا زيد خير منه
وانما قطع على قبله بقوله منه لانه في الظاهر كان المستثنى منه مذكورا وهو لوجوده
اسم صالح للمستثنى منه وهو احد ولكن في الحقيقة المستثنى منه فيه مقدر
فما بعد الا وهو زيد خير منه وهي جملة ابتدائية وصف لما قبله وهو احد
واذا كان وصفا له لا بد وان يكون المستثنى منه ايضا صفة لان المستثنى
في الاستثناء المفرغ لا بد وان يكون مناسبا للمستثنى منه المحذوف في جنسه
ووصفه من كونه فاعلا ومفعولا وذا حال وصفة فيكون التقدير ما جاءني
احد موصوف بصفة من الصفات المضاهاة للصفة المذكورة بعد الا الا رجل
خير منه وههنا اي في الاستثناء المفرغ المستثنى منه محذوف لاستدعاء الا
لكونه للاخراج مخرجا منه عاما مناسبا للمستثنى في جنسه ووصفه وانما يجب
ذلك لانه انما يحذف لدلالة المستثنى عليه فيجب ان يكون مناسبا للمستثنى منه
وعاما ليدل المستثنى عليه وتحقق الدخول فيه وذلك لان ذلك المخرج منه
لو كان بعضا من الجنس غير معين لا يتعين الدخول ولو كان معينا يدخل
فيه المستثنى حقيقة لا يدل المستثنى عليه والمستثنى يسمى باسمه اي باسم المستثنى منه
المحذوف مجازا يعني ان كان المستثنى منه المحذوف فاعلا بعد حذفه
وان كان مفعولا يسمى مفعولا وان كان صفة يسمى صفة الى غير ذلك
لانه لما حذف المستثنى منه وكان المنسوب اليه قبل حذفه هو مجموع

المستثنى منه والمستثنى وانه لا يستثنى بها صار المستثنى بعد حذفه متعيناً لقبول ما اقتضاه العامل من الاعراب بعد ان كان المستثنى منه قبل الحذف اولى بذلك لكونه جزءاً اول مما تقدم فسمي باسمه مجازاً لقيامه مقامه بدل على اعتباره اي اعتبار المستثنى منه المحذوف في جواز ما قام الا هند مع امتناع قام هند وفيه نظر لجواز ان يكون ذلك الجواز لوجود الفصل لا لكون الفاعل حقيقة هو المحذوف وهو مذكور وان يكون هذا الامتناع لعدم الفصل اذ مع وجوده يجوز ترك علامة التانيث بالفعل نحو قام اليوم امرأة ولا فرق [illegible] الا ان يقال يدل على اعتباره اولوية ما قام الا هند فانه مع الفصل بغير الا يكون الاولى الحاق العلامة لان المسند اليه في الحقيقة هو المرتفع في الظاهر ومع الفصل بالا يكون الاولى ترك العلامة لان المرتفع في الظاهر ليس هو المسند اليه في الحقيقة وهذا الاستثناء المفرغ لا يكون في الاثبات لا تقول جاءني الا زيد لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء وقوع الفعل عنها او عليها ومخالفة واحد اياها كثير غالب بخلاف اشتراكها في وقوع الفعل منها او عليها ومخالفة واحد اياها فانه قليل جداً الا ان يستقيم في الاثبات المعنى اي معنى الاستثناء المفرغ الذي يفيد عموم المستثنى منه فانه يجوز فيه ايضا واغلبه ان يكون في الفضلات كالظرف والجار والمجرور والحال نحو قرأت الا يوم كذا وضربته الا بالسوط وقطعت الرجاء الا من الله وقد يقع في غير الفضلة نحو تحرك الفلك الا بمشيئة الله ولا يظل الا الشمس وهذا الذي ذكر من انه لا يكون في الاثبات لاجل ما زال زيد الا عالما فان ما زال موجب لان النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات الا على صفة العلم وهو محال وفيه نظر لانه لو حمل الصفات على الصفات المتضادة للصفة المذكورة بعد الا كان المعنى لاستقام ويجوز الاستثناء المفرغ فيما هو جواب النفي وهو الفعل المضارع المصدر بالفاء المنصوب بان مقدرة نحو ما قام منا قائم فنحدثنا فينطق الا بالحق اعرفه فانه ينطق الا كان في تقدير المصدر المعطوف على مصدر الفعل

لا ولا هو منفي فيكون هو ايضا منفيا اذ المعنى ما يكون له قيام فينطق وهو الاستثناء المفرغ فيه وجاز فيه اي في المستثنى في الرفع والجر حال كونه واقعا بعد لا سيما لكن الجر اكثر من الرفع وروي الوجوه الثلثة الرفع والنصب والجر في قوله الا رب يوم لك منهن صالح ولا سيما يوما بدارة جلجل فالرفع على ان يكون خبر مبتداء محذوف والجملة صلة ما ان كانت موصولة او صفتها ان كانت موصوفة اي لا مثل الذي هو يوم او لا مثل شيء هو يوم والجر على اضافة سي اليه وما زايدة غير موصوفة ولا سيما بذل منها وسي في الوجهين لا ولكن ايضا نكرة لانه بمعنى مثل فلا يتعرف بالاضافة لتوغله في الابهام وبهذا جاز دخول لا التي لنفي الجنس عليه والنصب على جعل ما نكرة غير موصولة ولا موصوفة ويوما منصوب على التمييز لانه ما بتقدير التنوين كما في كم رجلا او على جعل لا سيما بمنزلة الا لتحقق معنى الاستثناء فيه وهو خارج لا ترى انك اذا قلت اكرمني القوم لا سيما زيدا كان معناه ان القوم اكرموني وان زيدا قد اكرمني ولكن لا كاكرامهم بل اشد وابلغ فيكون مستثنى عنهم بزيادة الاكرام وجاز فيه النصب والجر حال كونه واقعا بعد عدا وخلا وكذا جاز النصب والجر فيه واقعا بعد حاشى عند المبرد فانه عنده قد يكون تارة فعلا واخرى حرف جر والتزم سيبويه حرفيته جر لقولهم حاشاي من غير نون الوقاية ولو كان فعلا لم يجز ذلك ولانه لو كان فعلا لدخل عليها ما المصدرية قياسا مطردا قياسا على خلا وعدا ومعناه في الاستثناء تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر في غيره او فيه وذكر اريد تنزيه شخص من سوء فيبتدأ بتنزيه الله من السوء ثم يبرأ من اريد تبريته على معنى ان الله تعالى منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص مما يصمه فيكون ابلغ في المعنى وانما جاز النصب والجر فيما بعدها لكونها حرفا تارة فتجر بعدها وفعلا اخرى فتنصب ما بعدها وهو مجرور حال كونه واقعا بعد غير وسوى بكسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتحها او كسرها مع المد وانما كان مجرورا لانها اسماء مضافة اليه واعراب غير ان حمل على الا في الاستثناء كاعراب الاسم الواقع بعد الا على التفصيل فيجب نصبه بعد كلام غير موجب تام ويعرب على حسب العوامل في المفرغ وانما يعمل الفعل في معناه

في غيره بغير واسطة حرف ولم تعمل في الاسم الواقع بعد الا الا بواسطة
الا لان الاعراب على غير عارية وذلك لانه اسم يجب الاعراب فما بعده
مشغول بالجر لكونه مضافا اليه فجعل اعرابه الذي كان تستحقه لولا
اشتغاله بالجر على نفس غير عارية ولاجل ذلك يجوز العطف على محله
نحو ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع واما اعراب سوى وسواء فنصب
على الظرفية على الاصح لان سوى في الاصل صفة مكانا قال الله تعالى
مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه
مع قطع النظر عن معنى الوصف فمعنى سوى اي مكانا ثم استعمل استعمال
لفظ مكان في افادة معنى البدل تقول انت لي مكان عمرو اي بدله
ثم استعمل معنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاءني القوم
بدل زيد افاد ان زيدا لم ياتك فجرد ايضا لمطلق معنى الاستثناء ولفظ
الا يحمل على غير في الوصفية بمعنى ان صار ما بعدها مغايرا لما قبلها
ذاتا او صفة كما ان ما بعد غير كذلك لا نفيا واثباتا على ما هو اصلها
في الاستثناء كما يحمل غير عليها في الاستثناء بمعنى ان صار ما بعده
مغايرا لما قبله نفيا واثباتا كما ان ما بعد الا كذلك لا ذاتا وصفة كما كان
في الاصل وانما حمل احدهما على الآخر لان كلا منهما لمغايرة ما بعده
لما قبله الا ان حمل غير على الا اكثر من العكس لانه اسم والتصرف في الاسماء
اكثر منه في الحروف وذلك الحمل اي حمل الا على غير في الوصفية مشروط
بشروط ثلثة اشار اليها بقوله اذا كانت الا تابعة فان الا اذا كانت صفة
لا تستعمل الا مع الموصوف لانها فرع على غير في الصفة فحط عنها
معها للدلالة على كونها صفة بخلاف غير فانه لما كان اصلا في الصفة جاز
حذف الموصوف منه تقول جاءني غير زيد ولا تقول جاءني الا زيد وشبهها
صاحب الكتاب باجمعون في انها لا يستعمل بنفسها الجمع اي لا يدل على
الجمعية جمعا كان كرجال او لا كقوم وعشرة وانما اشترط هذا الشرط
مراعاة لاصلها في الاستثناء فانه لا بد له من مستثنى منه متعدد فلا يقول
في الصفة جاءني رجل الا زيد منكور لانه لو كان معرفة نحو جاءني الرجال
يجوز الاستثناء لاحتمال ان يراد به استغراق الجنس غير محصور لان

المحصور

المحصور وهو اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او جاءني الرجال الا زيدا
واما بعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون اوجب دخول
ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
وانما يحمل الا على غير لتعذر الاستثناء وحيث لا نعلم دخوله فيه اي دخول
المستثنى في المستثنى منه اذ عند هذه الشروط الثلثة لا يتحقق الدخول فيضطر
الى حمل الا على غير الاستثناء وهذا كله مبني على ان المستثنى واجب الدخول
في المستثنى منه كما هو مذهب الجمهور واما على مذهب المبرد فيجوز الاستثناء
مع هذه الشروط لان مذهبه صحة الدخول وفي الآية مانع آخر معنوي
من حمل الا على الاستثناء وهو ان الآية رد على المشركين الذين يقولون
ان مع الله تعالى الها آخر ولو جعل الا استثناء لكان المعنى لو كان فيهما آلهة
مستثنى عنهم الله لفسدتا لكن اللازم منتف فيلزم انتفاء الملزوم فللخصم
ان يقول جاز ان يكون انتفاء الملزوم المركب من الموصوف والصفة
بانتفاء الصفة لا بانتفاء الموصوف اذ لا يلزم من انتفاء المجموع انتفاء
كل واحد من اجزائه ولا يلزم على تقدير الوصف عدم المقصود لان انتفاء
المجموع وهو الآلهة الموصوف بصفة المغايرة ان كان بانتفاء الموصوف
وحده فقد حصل المطلوب وكذلك ان كان بانتفاء الوصف اذ من انتفاء
المغايرة يلزم ارتفاع التعدد وضعف حمل الا على غير في غير الجمع
المذكور منه قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فانه
لم يتعذر هنا الاستثناء لاستغراق كل اخ ومع ذلك يحمل على الوصف
لضرورة الشعر وللضرورة ايضا وصف المضاف هنا وهو كل والقياس
ان يوصف المضاف اليه كل اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط
وتقول في تثنية الاستثناء وتكريره ويكون احد المستثنيين مفرغا والآخر غير مفرغ
ويكون المستثنى منه مذكورا ما اكل احد الا الخبز الا زيدا بنصب المستثنى
الاول وهو الخبز على المفعولية فان الاستثناء باعتباره مفرغ ونصب المستثنى
الثاني على الاستثناء ولا يجوز فيه الرفع على البدل وان كان الكلام في الظاهر
غير موجب لكون المستثنى منه لان الكلام باعتبار الثاني صار موجبا لطريان
حرف الاستثناء عليه وهو الا الاولى لان الاستثناء من النفي اثبات فيكون

المعنى اكل الخبز وحده كل واحد الا زيدا فانه لم ياكله وحده فيكون زيدا
مستثنى في كلام موجب ذكر فيه المستثنى منه فيجب نصبه وتقول في المستثنيات
المكررة ويكون احدها مفرغا والاخر غير مفرغ والمستثنى منه فيه غير مذكور
ما اتانى الا زيد الا عمروا ترفع ان شئت احدهما لاسناد الفعل اليه لانه لو لم ترفع
احدهما لبقى الفعل بلا فاعل لانه استثناء مفرغ وتنصب الثانى لانه
على الاستثناء والاولى ان تقول الاخر بدل الثانى ليشمل قسمين رفع الاول
ونصب الثانى وبالعكس اذ لا يمكن رفعه على البدلية لانه لا يجوز ان يكون
من المستثنى منه المقدر لان المبدل منه لا يحذف ولا من المستثنى الاول اذ
ليس المعنى على طرحه لان المعنى اثباتنا نزول لا اتيان عمرو وحده ولا يمكن
رفعه على العطف عليه لان الفاعل واحد وليس الا في حرف لا يجوز رفعهما وكذا
لا يجوز نصبهما وانما تنصب الثانى حال كونك ما قلنا لا حال على تركيب ...
وراء زيد وسوى زيد الا عمروا فيكون الكلام بهذا التاويل موجبا في
والموجب لا يجوز الابدال وتقول في تقديم المستثنيات المكررة بغير
العاطف على المستثنى منه في الكلام غير الموجب ولا تفريغ فيه ما اتانى
الا زيدا الا عمروا احد منصوبين لكن احدهما يكون استثناء والاخر
غير استثناء بل كان بدلا تقدم على المستثنى منه فنصب
ضرورة اذ لا يجوز ان يكونا منصوبين على الاستثناء ابتداء لان المستثنى
المنصوب يشبه المفعول فكما لا يجوز ان يكون لفعل واحد مفعولان
لا يقتضيهما معنى ذلك الفعل الا بالعطف فكذا لا يجوز ان يكون له مستثنيان
كذلك لان التقدير ما اتانى الا زيدا احد الا عمرو على الابدال اى ابدال
عمرو من احد فلما قدمته اى الا عمروا على احد نصبته لانه لا يجوز البدل
لتعذر تقديم البدل على المبدل ولو ذكرت المستثنى الثانى بعد ما يصح
من المستثنى دخوله اى دخول الثانى فيه لانه لو لم يصح دخوله فيه
لم يمكن استثناء المستثنى الثانى منه كان الا استثناء من النفى اثباتا ومن
الاثبات نفيا نحو على عشرة الا تسعة الا ثمانية وهكذا الى الواحد
بان تقول الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا
فاللازم على قائله خمسة لان الاستثناء من النفى اثبات ومن الاثبات

نفى

نفى وطريق ذلك ان تسقط المستثنى الاول من المستثنى منه فما بقى منه تضيفه الى المستثنى
الثانى وتحفظ المبلغ ثم تسقط منه المستثنى الثالث وهكذا الى المستثنى الاخير كما تسقط
تسعة من عشرة فبقى واحد فتضيف اليه ثمانية فيصير تسعة فتسقط منها سبعة
فبقى اثنان فتضيف اليهما ستة فيصير ثمانية فتسقط منها خمسة فبقى ثلثة فتضيف
اليها اربعة فيصير سبعة فتسقط منها ثلثة فبقى اربعة فتضيف اليها اثنين فيصير ستة
فتسقط منها واحدا فبقى خمسة والضابط ان تجعل في الموجب كل وتر منفيا
خارجا واجب النصب لانه استثناء عن موجب وكل شفع موجبا داخلا يجوز
فيه النصب والبدل لانه استثناء عن غير موجب مذكور فيه المستثنى منه وتجعل في غير
الموجب كل وتر داخلا وكل شفع خارجا نحو ماله على عشرة الا تسعة
وهكذا الى الا واحدا فاللازم على هذا ايضا خمسة ولو ذكرت بعده اى بعد
الا واحدا الا اثنين الا ثلثة وهكذا الى التسعة بان تقول له على عشرة
الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا
الا اثنين الا ثلثة الا اربعة الى الا تسعة فاللازم واحد لانك اذا قلت الا اثنين
بعد الا واحدا صار اللازم سبعة ثم اذا قلت الا ثلثة بقى اللازم اربعة
ثم اذا قلت الا اربعة صار اللازم ثمانية ثم اذا قلت الا خمسة بقى اللازم ثلثة
ثم اذا قلت الا ستة صار اللازم تسعة ثم اذا قلت الا سبعة بقى اللازم اثنين
ثم اذا قلت الا ثمانية صار اللازم عشرة ثم اذا قلت الا تسعة بقى اللازم
واحدا واعلم ان استثناء المساوى عن المساوى او الانقص منه
لا يصح الا اذا ضم اليه ما يخرجه عن المساواة وهنا كذلك فتامل وقد
يقع الفعل الماضى موقع الاسم المستثنى في القسم في قولهم نشدتك الله
الا فعلت اى سالتك بالله كانك ذكرته اياه فنشده اى فتذكر فنشد
المتعدى الى واحد فقط وقع للاول المتعدى الى اثنين والمعنى ذكرتك الله
بان اقسم عليك به وقلت بالله لتفعلن او يكون نشدت بمعنى طلبت اى
نشدتك الله على معنى طلبت لك الله من بين الاشياء التى تقسم به
الناس لاقسم عليك به ومعنى الا فعلت الا فعلك فهو بمعنى المصدر
مفعولا به لما اطلب الذى دل عليه نشدتك الله اى ما اطلب منك الا
فعلك وهذا النفى المعنوى وقع الاستثناء مفرغا ويكون الا نقضا لذلك

النفي وانما جعل المصدر في صورة الفعل الماضي للمبالغة في الطلب
حتى كان المخاطب فعل ما تطلب وصار ماضيا ثم انت تخبر عنه كما في قوله
ونادى اصحاب النار وقد يحذف المستثنى عند قيام قرينة دالة على
خصوصية المستثنى بعد الا وغير اذا كانا بعد ليس ولذا لا يجوز ان يقال
جاء القوم الا لا زيدا لعدم القرينة الدالة عليه وانما حذف
تخفيفا لكثرة استعمال الا وغير في الاستثناء بعد ليس مع الدلالة
على المستثنى نحو جاءني زيد ليس الا اي ليس الجائي الا زيد وليس غير
اي ليس الجائي غير زيد فحذف المضاف اليه من غير وبني على الضم
تشبيها له بالغايات المبنية على الضم ولا يخفى جواز اضماره اي اضمار
المستثنى اي يجوز ان يكون المستثنى مضمرا كما يجوز ان يكون مظهرا نحو زيد
ضربت القوم الا اياه ومنها اي من المنصوبات الاسم في باب ان
نحو ان زيدا قائم ولا يحذف الاسم في باب ان الا في الضرورة لانه انما
قدم منصوب على مرفوع ليكون تنبيها على الفرعية في العمل فلو حذف
منصوب وبقي مرفوع لكان في صورة العمل الاصلي الا اذا كان الاسم
ضمير الشان فان الاسم حينئذ يحذف وان لم يجز حذف هذا الضمير
في غير هذه الصورة لعدم الدليل عليه اذ الخبر مستقل ليس فيه ضمير
رابط وانما حذف هنا اتفاقا لصيرورته بالنصب في صورة الفضلة
مع دلالة الكلام هنا عليه نحو قول الشاعر في حذف اسم ان المكسورة
اذا كان ضمير الشان ان من لام في بني بنت حسان الومه واعصه
في الخطوب اي انه يحذف ضمير الشان والا يحذف ضمير الشان
وجعل من الشرطية اسم ان لزال الجزاء عن صدر الكلام بصيرورته
اسم ان مع انه يقتضي التصدر ونحو قوله في حذف اسم ان المفتوحة
اذا كان ضمير الشان فلو ان حق اليوم منكم اقامة وان كان سرح
قد مضى فتسرعا اي فلو انه يعني لو تحققت انكم تحسنون الحج فاقمتم
لشكرتكم وان كان سرحكم قد سار قبلكم وتسرع ونحو قوله في حذف
اسم ليت فليت دفعت الهم عني ساعة فبتنا على ما خيلت ناعمي بال
اي فليته تعالى فلان يمضي على ما خيلت اي شبهت واوهمت

يعني على غرر من غير تيقن فحذف الفاعل من خيلت اي خيلت النفس ونحو
قوله في حذف اسم ليت فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عني ما ارتوى
الماء مرتوي على احد التاويلين وهو ان يجعل كفافا خبر كان وخيرك اسمه
وشرك عطف عليه اي فليته كان خيرك كله وشرك كفافا عني اي مكفوفين
عني لان الكفاف في مصدر يقع على الواحد والاثنين والجمع كقولك رجلان
عدل وانما يجب تقدير ضمير الشان لئلا يدخل ليت على الفعل اما ان جعلت
كفافا اسم ليت فلا يكون اسمه محذوفا ويكون على هذا خيرك منصوبا بانه
خبر كان وكذا شرك لكونه معطوفا عليه اي فليت شيئا مكفوفا كان هو خيرك
وشرك ونحو قوله في حذف اسم كان كانهن الفتيات اللعس كان في
اظلالهن الشمس اي كانه والا يحذف ضمير الشان انتصب الشمس
على انه اسم كان مع انه مرفوع واللعس جمع الالعس من اللعس وهو سواد
في باطن الشفة ونحو قوله في حذف اسم لكن وترمينني بالطرف اي انت
مذنب وتقلينني لكن اياك لا اقلي اي لكنه واياك مفعول اقلي وانما قدم
اياك على انه اسم لكن لان حذف ضمير الشان اكثر من الاتيان بالمنفصل
مع القدرة على المتصل ولا يجوز هذا اي حذف الاسم في باب ان اذا كان
ضمير الشان في غير الاضطرار عند الاكثر وعند بعضهم يجوز حذف هذا الضمير
في السعة اذا تصدر الخبر بفعل وعليه يحمل نحو ان في الدار يجلس زيد
لا على ابطال العمل لفظا دون معنى خلافا لابن كيسان ومنها اي
من المنصوبات الخبر في باب كان نحو كان زيد منطلقا وقول من يجعله
اي الخبر بالحال وقال انه حال وهم الكوفيون يبطله عدم استقلال
الكلام بدونه ولو كان حالا لاستقل الكلام بدونه لان الحال فضلة
ولمجيئه مضمرا ومعرفة كثيرا ولو كان حالا لما كان كذلك وامره على امر خبر المبتدا
فيما يجوز من كونه معرفة ونكرة وكونه مفردا وجملة متقدما على الاسم ومتاخرا
وفيما يجب من تقدمه على الاسم اذا كان ظرفا والاسم نكرة نحو كان في الدار
رجل واذا كان لجزء الخبر ضمير في الاسم نحو كان في الدار صاحبها واذا كان الاسم
ان مع صلتها نحو كان عندي انك قائم ومن اشتماله على الضمير اذا كان جملة
او ظرفا وغير ذلك من الاحكام لكنه اي الخبر يتقدم حال كونه معرفة على الاسم

لان اختلافهما في الاعراب رافع للالتباس بخلاف خبر المبتدأ فانه
لا يتقدم على المبتدأ اذا كانا معرفتين ولا قرينة وينبغي ان لا يجوز
التقديم ههنا ايضا اذا لم يظهر الاعراب فيهما ولا قرينة نحو كان الفتى هذا
ويتقدم الخبر عليها حال كون الخبر فعلا لا يتقدم المبتدأ وهو الفعل
المعرض المسند الى ضمير المبتدأ نحو الذي يقوم كان زيد اي الذي كان
يقوم زيد فقدم الخبر وهو يقوم على عامله اذ لا لبس ههنا مع التقديم
بخلاف خبر المبتدأ فانه اذا كان فعلا مفردا مسندا الى ضمير المبتدأ
لا يجوز تقديمه عليه لالتباسه بالفاعل واستقبح اي هذا التقديم بعضهم
لانه لم يعهد حيث كان خبر المبتدأ ولا يكون الخبر حينئذ يفيد
فائدة لم تستفد من نفس كان ومن نفس اسمه فلا يقال زيد كائنا
ولا كان مالك الفرس صاحبه لان جزئي الجملة لا بد ان يختص كل واحد
منهما بفائدة لانه لو تضمن احدهما ما تضمنه الآخر لكان في ذلك تكريرا
والتكرير يجري مجرى ما لم يذكر والجزء الواحد لا يتم به كلام وقوله
فان كانتا اثنتين فانما جاز مع ان الخبر ههنا في الظاهر لا يفيد الا ما يفيده
الاسم لدلالة الفعل على التأنيث والتثنية كدلالة اثنتين عليهما لان الاول
وهو الاسم فيه كانتا لا يفيد العدد مجردا من الصغر والكبر لانه اذا قيل
فان كانتا يحتمل ان يراد الكبيرتين او الصغيرتين كما يقال فان كانتا كبيرتين
او صغيرتين فلما قيل اثنتين علم ان الصغر والكبر لا اعتبار لهما
وانما الاعتبار بمجرد العدد فقط وقد يكون الشيء بمنزلة التكرير في اللفظ
ومتضمنا للفائدة في المعنى فهو بمنزلة قوله انا ابو النجم وشعري شعري
لان التكرير في اللفظ متضمن للفائدة في المعنى بخلاف ان الذاهب
جاريته صاحبها حيث لا يفيد لان قولك ان الذاهب جاريته يعلم
ان الرجل المقصود صاحب الجارية فلا يتضمن الجزء الثاني فائدة وكان عليه
ان يقول ان الذاهبة جاريته بتأنيث الذاهبة لان المؤنث الحقيقي يلزم
ما يسند اليه علامة التأنيث وقوله صلى الله عليه وسلم كل مولود يولد
على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه يروى
اي اللذان مرفوعا بالالف ومنصوبا بالياء وفيه اربعة اوجه

من الاعراب الاول ان يجعل ابواه اسم كان ويجعل الجملة الاسمية
بعده خبره الثاني ان يجعل اسم كان ضميرا عائدا الى المولود ويجعل ابواه
مبتدأ وهما مبتدأ ثانيا واللذان خبره ويجعل الجملة خبر المبتدأ الاول
ثم يجعل الجملة التي هي ابواه وخبره خبر كان الثالث ان يجعل اسمه ضمير
المولود ويرفع ابواه بالابتداء واللذان بانه خبره ويجعل هما فصلا غير محكوم
على محله بالاعراب وفي هذه الاوجه الثلاثة اللذان مرفوع والرابع ان يرفع
ابواه على انه اسمه وينصب اللذين على انه الخبر ويجعل هما ضمير الفصل ويحذف
عامله اي عامل الخبرية باب كان جوازا واعلم انه لا يحذف من الافعال
الناقصة الا كان فليس اطلاقه باقيا على الاطلاق في مثل الناس
مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثله اي في مثل
هذا التركيب في نحو ان يجيء بعد ان الشرطية اسم وجزاؤها الفاء وبعدها
اسم مفرد مع جواز تقدير محذوف فيه اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني
وهو احسن الوجوه على معنى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير فحذف كان
واسمها لدلالة حرف الشرط عليهما لان حرف الشرط لا يليه الا الفعل
وحذف المبتدأ لدلالة الفاء التي هي جواب الشرط عليه لاقتضائها جملة
ورفعهما معا على معنى ان كان في عمله خير فجزاؤه خير فحذف كان وخبره
والمبتدأ وفيه ضعف من حيث المعنى لان المراد ان كان نفس عمله خيرا
لا ان له اعمالا وفي تلك الاعمال خير ومن حيث اللفظ لقلة حذف خبر كان
مع كثرة الحذف في هذا الوجه من حذف كان والجار والمجرور بخلاف حذف
مع اسمه الذي هو جزء منه ونصبهما جميعا فنصب الاول على ما ذكرنا في
الوجه الاول ونصب الثاني على انه بتقدير كان بعد الفاء وبتقدير فعل
مناسب له اي فيكون جزاؤه خيرا او فيجزى خيرا وهذا الوجه دون الوجه
الثاني لان المحذوف فيه اكثر ولان مجيء الفاء مع الجملة الاسمية اكثر منه
مع الفعلية وحذف المبتدأ اكثر من حذف كان وغيره من الفعل الناقص
ورفع الاول على ما ذكرنا في الوجه الثاني ونصب الثاني على ما ذكرنا في الوجه
الثالث وهذا الوجه اقبح الوجوه لانه عكس الوجه الذي هو احسن الوجوه
والوجه الثاني والثالث متوسطان لان لفظهما لا يصلح في موضع واحد ومنعه

اي مما حذف عامله جوازا قولهم لمن قال المبتدأ قد قيل ذلك ان حقا
وان كذبا فما اعتذارك من شيء اذا قيلا اي ان كان هذا القول حقا
وان كان كذبا ويلزم حذف العامل في باب كان بعد ان معوضا عنها
ما لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض عنه في مثل اما انت منطلقا
انطلقت اي لان كنت منطلقا اي انطلقت لانطلاقك فحذف حرف
الجر لاستمرار حذفه من ان وان ثم حذف كان لانه يحذف كثيرا وابدل
منه ما ثم ادغم النون الساكنة في الميم وجوبا فبقي الضمير المرفوع المتصل
بلا عامل يتصل به فجعل منفصلا فصار اما انت ونصب الخبر منفصلا
في كان لان اسمها في الحقيقة ليس فاعلا حتى يكون كالجزء من عامله
اذ الفاعل مضمون الجملة فان الكائن في كان زيد قائما قيام زيد فلا يجعل
الخبر متصلا لان الضمير انما يتصل بعامله او بما هو كالجزء منه ولانه في الاصل
خبر المبتدأ وخبر المبتدأ يجب ان يكون منفصلا نحو قول عمر بن ربيعة
لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير وقد جاء
الاتصال في الخبر لان الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول نحو تنفك تسمع
ما حييت بهالك حتى تكونه تنفك بمعنى لا تنفك والضمير في تكونه عايد
الى الهالك ومنها اي ومن المنصوبات المنصوب بلا التي لنفي
الجنس انما يقل اسم لا التي لنفي الجنس كما قال قبل ومنها الخبر في باب كان
لان كلامه في المنصوب وجميع ما هو اسم لا هنا ليس منصوبا بخلاف
الخبر فانه ما كان فانه منصوب لفظا او تقديرا او محلا وهو اي المنصوب
المنفي المضاف اي النكرة او المنفي المضارع له اذا كان نكرة غير مفصول
بينها وبين لا نحو لا غلام رجل مضاف او لا خيرا من زيد عندنا
مضارع للمضاف والمنفي المفرد الذي ليس بمضاف ولا مضارع
سواء كان واحدا ومثنى او مجموعا مبني لتضمنه من الاستغراقية
وذلك لان قولك لا رجل نص في نفي الجنس ويكون بمنزلة لا من رجل
بخلاف لا رجل في الدار ولا امرأة فان النكرة في سياق النفي وانه
افادت العموم الا انها لا تكون نصا فيه بل ظاهرا ولاجل ذلك لا يجوز
ان يقال ما جاءني من رجل بل رجلان ويجوز ان يقال ما جاءني رجل

بل

ولا هيثم معناه اسم رجل كان حسن الحداء للإبل وقيل كان معروفا بجودة الحداء

بل رجلان فلما أريد التنصيص على الاستغراق ضمنت النكرة معنى من فبنيت ولم
يبن المضاف ولا المضارع له لأن الإضافة ترجح جانب الاسمية وإنما تبنيت
على ما ينصب به من الفتح والياء والكسرة ليكون البناء على ما يستحقه المنفي بلا قبل
البناء نحو لا رجل مبني على الفتح أو لا رجلين مبني على الياء أو لا مسلمين
مبني على الياء أو لا مسلمات مبني على الكسر وقوله في الدار خبر للجميع
ومسلمات بلا تنوين عند الجمهور لأنها وإن لم يكن للتمكن على اختلاف
فيها لأنها مشبهة بالتي للتمكن ومع التنوين عند بعضهم نظرا إلى أن
التنوين للمقابلة لا للتمكن والمازني يفتح بلا تنوين حذرا من مخالفته
في الحركة لسائر المبنيات مع لا لنفي الجنس وطرد الباب على نسق واحد
وحق المنفي بها أن يكون نكرة ليتحقق بها نفي الجنس وذلك لأن المعرفة
ليست للجنس حتى ينتفي الجنس بانتفائها ومثل لا هيثم الليلة للمطي
ولا فتى إلا ابن خيبري فإن هيثم اسم لا مع أنه ليس بنكرة لأنه علم وكذا
قولهم قضية ولا أبا حسن لها وقع أبا حسن اسم لا مع أنه معرفة فمتأول
بأنه في تقدير لا مثل هيثم ولا مثل أبي حسن والمثل لا تتعرف بالإضافة
أو بأن يجعل العلم لاشتهاره بمعنى بمنزلة اسم جنس موضوع لإفادة ذلك
المعنى لأن معنى قضية ولا أبا حسن لها لا فيصل لها إذ هو رضي الله عنه
كان فيصلا في الحكومات كما قال النبي صلى الله عليه وسلم أقضاكم علي فصار
اسمه كالجنس المفيد لمعنى الفصل كلفظ الفيصل وكذا معنى لا هيثم لا حادي
لأنه كان مشهورا بحسن الحداء فإن وقع بعدها أي بعد لا معرفة وجب رفعها
أي رفع المعرفة لزوال المشابهة التي بها عملت لأجلها من كونها لنفي الجنس
و وجب التكرير أي تكريرها لتكون جبرانا لما فاتها من نفي الجنس الذي
لا يمكن إثباته في المعرفة لأن نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة ولذا
إذا فصل بين لا واسمها وجب الرفع لضعف عملها لمشابهتها بإن يعمل
بالمشابهة لا بالأصالة ولا تقوى على العمل فيما هو بعيد عنها ووجب
تكريرها أيضا ليكون التكرير منبها على كونها لنفي الجنس في النكرات بخلاف
ما إذا أعملت عمل أن فإن عملها كاف في هذا التنبيه لأنها لا تعمل إلا التي
لنفي الجنس نحو لا زيد فيها ولا عمرو والواقع بعد لا معرفة ولا فيها رجل

في الحديث لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة قال أبو الهيثم الحول الحركة يقال حال الشخص إذا تحرك ويقال استحال هذا الشخص أي انظر أيتحول أم لا فكأن القائل يقول لا حركة ولا استطاعة إلا بمشيئة الله تعالى عزمي

ولا امرأةٌ منصوبٌ بين لا واسمها بالظرف وقولهم لا نَوْلُكَ أن تفعلَ كذا
هذا اعتراض فإن نَوْلُكَ معرفة قد وقع مرفوعاً بعد لا من غير تكرير
فالجواب أنه محمول على لا ينبغي فلا من حيث المعنى داخلة على الفعل
لا يجب تكريرها والنَّوْل وهو التناول مصدر بمعنى المفعول أي ليس
متناوَلُك هذا الفعل أي لا ينبغي لك أن تناوله والعطاء فمعنى لا نولك
أن تفعل كذا ما أُعطيتَ هذا الفعل إذ ليس خُلُقُك هذا وإذا لم تُعطَ لم يكن
لذلك لا تحملنّه على بدع فإن أصل بدع يودع حذف الواو لوقوعها
بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة ثم فتح العين لأجل حرف الحلق وقيل
لما كان بمعناه جعل لفظه كلفظه ففتحت عينه بعد حذف واوه وإن لم يوجد فيه
حرف الحلق وأجاز المبرد الرفع من غير تكرير في سعة الكلام في المعرفة
والنكرة نحو لا زيدٌ في الدار مثال المعرفة ونحو لا رجلٌ عندك مثال النكرة
وإن كرّرتَ النكرة معها أي مع لا من غير فصل بين لا وبين النكرة فإنه
مع الفصل لم يُبْنَ لأنهما لا فرجنا تعدّي البناء من لا إلى المنفي بسبب البعد
فإذا انتفى التوكيد انتفى تعدّي البناء وفيها أي في هذه المادة المجموع خمسة أوجه
نحو لا حول ولا قوة إلا بالله فتحهما على أن يجعل لا في الموضعين لنفي الجنس
ويكون الكلام جملتين أي تقدّر لكل واحد خبر وجملة واحدة إن قدّر لهما
خبر واحد عند سيبويه لأن لا المفتوح اسمها لا يعمل على أن له الخبر فلا يلزم
اجتماع عاملين مختلفين على معمول واحد وكذا يجوز أن يقدّر لهما خبر
واحد عند غيره لأنهم وإن أعملوا لا المفتوح اسمها في الخبر عملا إلا أنه
لا يلزم ههنا المحذور المذكور لأن لا الأولى والثانية وإن كانتا عاملتين
إلا أنهما متماثلتان ورفع الثاني مع فتح الأول على أن يكون لا الثانية زائدة
لتأكيد نفي الأول ويكون الثاني معطوفاً على محل الأول ويجوز أن يقدّر لهما
معاً خبر واحد عند سيبويه وعند غيره لأنه ابتداء يقدّر لكل واحد بانفراده
خبر لئلا يلزم اجتماع عاملين مختلفين وهما الابتداء ولفظ لا على معمول
واحد لأن لا المفتوح اسمها يعمل عملها أي في الخبر عندهم ونصبه مع
فتح الأول على أن يكون معطوفاً على لفظ الأول نحو فلا أبَ وابناً مثل
مروانَ وابنِه ولا يجوز أن يقدّر لهما عند سيبويه خبر واحد لئلا يلزم المحذور

المذكور لان خبر لا ولا مرفوع بالابتداء عنده وخبر الثاني مرفوع بلا لان الناصبة
لاسمها يعمل في الخبر بالاتفاق وعند غيره يجوز ان يقدر لهما خبر واحد ورفعهما
لانه يجوز الغاء لا هذه لضعفها وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير فيكون
لاسمان مرفوعين بالابتداء ولا الثانية اما زائدة او ملغاة غير زائدة كلا
الاولى ويجوز ان يقدر لهما معا خبر واحد ولكل واحد خبر عند سيبويه وغيره
لانه لا عامل ههنا الا الابتداء ورفع الاول ويكون لا ملغاة لضعفها وفتح الثاني
على ان يكون لا غير ملغاة نحو لا حول ولا قوة الا بالله ونعت المبني احتراز
عن نعت المعرب فانه لا يجوز فيه البناء نحو لا غلام رجل ظريفا الاول احتراز
عن الثاني وما بعده فلا يبنى كريم في نحو لا رجل ظريف كريم حال كونه مفردا
احتراز عن نحو لا رجل حسن الوجه وحال كونه يليه اي يلي النعت المبني
من غير فصل بينهما احتراز عن نحو لا غلام في الدار ظريف جاز فيه اي في هذا
النعت المنعوت الاعراب من النصب والرفع حملا على لفظه ومحله
فالنصب على لفظه وانما جاز الحمل على لفظ المبني مع ان التابع لا يتبع المتبوع
في الحركة البنائية لانه قال جاني هؤلاء الكرام بجر الكرام لمشابهة هذه الحركة
الحركة الاعرابية لعروضها بعروض لا وزوالها بزوالها ويجوز ان يقال ان
النصب محمول على محل اسمها لان محله منصوب واما الرفع فعلى محله
قال المصنف برفع الصفة لان لا مع ما دخلت عليه مرفوع المحل بالابتداء
وقيل محمول على محل اسمها وحده وجاز فيه البناء بجعل الموصوف والصفة
شيئا واحدا لاجتماع ثلثة اشياء في هذا النعت كونه في المعنى هو المبني وفي اللفظ
متصلا به وكون النفي في المعنى داخلا عليه لان المنفي في قولك لا رجل ظريف
هو الظريف ولذا لا يبنى صفة المنادى مع ان المنادى لفظا ومعنى هو
الموصوف وكونه قريبا من لا التي هي سبب البناء واما النعت الثاني
فصاعدا فلا يجوز فيه الا الاعراب من النصب والرفع على اللفظ والمحل لعدم
اتصاله بالمبني وكذا المعطوف عليه اي على المبني حال كون المعطوف
نكرة لا يجوز فيه الا الاعراب لعدم الاتصال ايضا نحو لا اب وابنا مثل مروان
وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا فابنا معطوف على لفظ اب في لا اب
او على محله ونحو هذا لعمركم الصغار بعينه لا ام لي ان كان ذاك ولا اب

فانه محطوف على محل لا اسم وليس هذا نصا لذلك لجواز ان يكون ملغاة
لكونها مكررة واما المعرفة من المعطوف فلا يجوز فيه الا الرفع حملا على المحل
نحو لا غلام لك ولا العباس لانه لو باشر المعرفة لا لم يجز فيها
الا الرفع فاذا كانت تابعة تكون اولى بذلك واذا كرر المبني بلفظه
بلا فصل بين المبني وذلك المكرر جاز في الثاني الاعراب رفعا ونصبا
والبناء نظرا الى كونه تكريرا لفظيا لكن الاعراب في المكرر الموصوف اولى
من الاعراب في المكرر غير الموصوف نظرا الى انه لما وصف صار هو وصفه
كانه وصف للاول كالحال الموطئة في نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا
نحو لا ماء ماء باردا بتنوين ماء الثاني وان شئت لم تنون وبنى الثاني
واذا دخلت الهمزة على لا لم تغير الهمزة العمل اذ بدخول الهمزة على العامل
لا تتغير عمله ومعناها اي معنى الهمزة الاستفهام نحو الا رجل في الدار
والا قاض بالعين يضربه لمن ذلك بعلامة اي ومعناها التمني نحو قول
المتمنية هي اسم امرأة مدنية عشقت نصر بن الحجاج وكان احسن اهل زمانه
الا سبيل الى خمر فاشربها ام لا سبيل الى نصر بن حجاج لا خلاف بينهم
في ان اسم لا على ما كان عليه قبل الهمزة من الاعراب في المضاف والمضارع له
والبناء في المفرد النكرة وانما الخلاف في الحمل على موضع فان سيبويه
لا يجوز هنا الحمل على الموضع اذ التمني اغنى لا عن الخبر وصار مع
اسمها مع المفعول به نحو الا غلام افتني غلاما وعند المبرد والمازني
يجوز ذلك وخبرها عندهما ظاهرا او مقدرا ومعناها العرض نحو
الا تنزل فتصيب خيرا ذكر السيرافي ان حال الا في العرض كحاله قبل
الهمزة وتبع المصنف وقال الاندلسي هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا
كانت من حروف الافعال كان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب
الاسم بعدها في نحو الا زيدا تكرمه وقوله جزاه الله خيرا يدل على محصلة
والمحصلة بالكسر المرأة التي تحصل تراب المعدن وتستخرج الذهب وتبيت
اي تشتري تراب المعدن فعند الخليل الا حرف براسه موضوع للتحضيض
والفعل محذوف فلا يكون مما نحن بصدده والمعنى الا ترونني رجلا
وعند يونس معناها اي معنى الهمزة التمني دخلت على لا لكن نون الاسم

اي اسم لا وان كان حكمها ان يبنى على الفتح ضرورة اي لضرورة الشعر وقالوا
لا اباك ولا اخالك باثبات الالف في الاب والاخ من الاسماء الستة اذا
وليها لام الجر ولا غلامي لك ولا ناصري لك بحذف نون التثنية والجمع
وكان القياس حذف الالف من لا اباك واثبات النون في لا غلامي ولا
ناصري لك فيقال لا اب لك ولا غلامين لك ولا ناصرين لك فيكون مبنيا
ومذهب سيبويه والجمهور ان هذا مضاف في حقيقة وقيل انه ليس بمضاف لكنه
اعطي حكم المضاف لشبهه به لمشاركته له في اصل المعنى لان الاضافة هنا
بمعنى اللام ولذا لم يجز ان يقال لا ابا فيها باثبات الالف لكنهم قصدوا الاضافة
واقحمت اللام بين المضاف والمضاف اليه لوجهين توكيدا للاضافة فان اللام
الظاهرة تاكيد للمقدرة كتيم الثاني في يا تيم تيم عدي وقضاء من حق المنفي
في التنكير بما تظهر بها اي بسبب اللام من صورة الانفصال فان المضاف بهذا
الفصل يصير كانه ليس بمضاف فلا تستنكر نصبه وعدم تكريره وان كان في
الحقيقة مضافا ومعرفة وفي المعرفة يجب الرفع والتكرير فلو فصلت بينهما اي
بين اسم لا وبين اللام لم يكن بد من الحذف اي حذف الالف في لا ابا
والاثبات اي اثبات نوني التثنية والجمع نحو لا اب فيها لك ولا غلامين
اليوم لك واعلم ان الفصل ان كان بغير المضاف فبالاتفاق يجب الحذف
والاثبات نحو لا اب ظريفا لك ولا غلامين ظريفين لك لانه ليس بمضاف
لعدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بهذا الفصل وان كان بالظرف
اللغو لا المستقر فعند يونس لا يجب الحذف ولا الاثبات لانه مضاف مع
هذا الفصل وانما يجوز الفصل هنا لكثرة ما يتسع في الظروف وعند سيبويه
والخليل يجبان الا في ضرورة الشعر وقد يحذف اسم لا هذه نحو لا عليك اي لا
باس عليك ولا كزيد فان الكاف ان كان اسما يجوز ان يكون الخبر محذوفا
اي لا مثل زيد موجود وان يكون الاسم محذوفا اي لا احد مثله وان كان حرفا
فالمحذوف هو الاسم لا غير وما ولا المشبهتان بليس نحو ما زيد
منطلقا ولا رجل افضل منك وهي اي هذه اللغة وهي اعمالها عمل ليس
اللغة الحجازية واللغة التميمية رفعهما اي رفع الجزئين بالابتداء اي يكون العامل
هو الابتداء اذ قياس العامل ان يختص بالقبيل الذي يعمل فيه من الاسم او الفعل

لكون متمكنا بثبوته له فركبت وما ولا فركنا ان بين الاسم والفعل ولكن
لقوة مشابهتها بليس على ما ذكرنا في المرفوعات كان عملها اكثر وعملها
وكانت في العمل اكثر تصرفا من لا فاذا زيدت ان نحو ما ان طبنا جبن
او تقدم الخبر على الاسم ظرفا كان الخبر او غيره بطل العمل بالاتفاق اما في الصورة
الاولى فلان ان وان كانت زايدة الا انها لما جعلوه ان النافية فكان
ما النافية دخلت على نفي والنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب فصارت
ان كالا النافية لنفي ما واما في الصورة الثانية فلضعفها في العمل لانها
انما عملت لمشابهتها ضعيف فعلا غير متصرف وكذا اذا انتقض النفي بالا
بطل العمل ونقل عن يونس جواز العمل في نحو قولهم وما الدهر الا منجنونا
وما طالب الحاجات الا معذبا وليس في البيت تنصيص على الاعمال
لجواز ان يكون المضاف محذوفا من الاول اي دوران منجنون وان يكون
معذبا مصدرا مثل قولك ما زيد الا سيرا بخلاف ليس فان عملها لا يبطل
مع انتقاض نفيها بالا وكذلك لا يبطل عملها بالفصل والتقديم فانهما
عملتا للنفي الذي به شابهتا ليس وقد انتقض النفي بالا فلا يجوز اعمالها
مع زوال المشابهة وليس عملت للفعلية وهي باقية بعد انتقاض نفيها
وكذا اذا عطف عليه اي على الا وما سواء كان الخبر منصوبا او مجرورا
بالباء الزائدة بموجب من حروف العطف نحو بل ولكن بطل عملها فيما
بعد الموجب ويجب رفع المعطوف لزوال علة العمل وهي النفي نحو ما زيد
قائما بل قاعد او لكن قاعد لكن قاعد فانهما للاثبات بعد النفي ودخول الباء
في الخبر للتاكيد وذلك لان الخبر لما تراخى عن حرف النفي مع ان المنفي
مضمونه زيدت الباء للوصل لانها في الاصل للالصاق انما يصح على لغة
اهل الحجاز لان الباء لا يدخل الا على الخبر المنصوب لا المرفوع لكثرة
دخول حرف الجر على المنصوب وفي تعليل المصنف بقوله لانك لا تقول
زيد بمنطلق فتدخل الباء في خبر المبتدا نظر وذلك لانه انما لا يجوز دخول
الباء في خبره لفقدان النفي المصحح لجوازه الا ترى انه يقال ما جاءني من احد
ولا يقال جاءني من احد ولا المكسوعة بالتاء اي الملحق باخرها
تاء التانيث نحو لات كما في ربت وثمت لتانيث الكلمة او لمبالغة النفي كما

في علامة من قولهم كسعته اي ضربت دبره هي لا المشبهة بليس عند البصريين
لانهما انما يلحقها الشبهها بليس ولا لنفي الجنس لا لتشبيه ولا يمتنع ان تكون هي
لا لنفي الجنس كما هو مذهب الكوفيين لان لا لنفي الجنس مع الكثرة في الاستعمال
بخلاف لا بمعنى ليس فوجب ان يحمل ما في القران على الكثير الشايع وهذا
التوهم تنكير المضاف اليه لحين فاذا انتصب حين بعدها فالخبر محذوف
واذا ارتفع فالاسم محذوف في قراءة ابي ان يحملوها على لا لا لا حين مضاف
الى نكرة نحو قوله تعالى ولات حين مناص اي ليس الحين حين مناص
اي مفر فيكون الاسم محذوفا ولا يجوز ان تضمر الاسم في لات كما يضمر في ليس
لان الحرف لا تضمر فيها وقيل لما اردفت بالتاء صارت شبيهة بليس صورة
ومعنى فيحسن اضمار الاسم فيها كما في ليس قال سيبويه انها لزوم الاضمار
نظير ليس ولا يكون في الاستثناء وقيل على ان التاء ليست من جملة حين
بل من جملة لا خلافا لابي عبيد فانه قال انه من جملة حين وانه لغة
في حين لقول العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون زمان ما من مطعم
قوله حنت ولات هنت واني لك مقروع فان التاء لو كانت من جملة حين
لما دخلت على هنت وكذا قولهم حنت نوار ولات هنا حنت وبدا الذي
كانت نوار اجنت يدل عليه مع ان تحين غير مشهور في اللغات وهنت
من هن بمعنى حن وهذا مثل واصله ان هيجانة بنت العنبر كانت تعشق ابن
سعد وكان يلقب بمقروع فارادت ان تغير على قبيلة الهيجانة فاخبرت اباها
فقال مالك بن مازن حنت ولات هنت اي اشتاقت وليس وقت اشتياقها
ثم التفت من الغيبة الى الخطاب وقال لها واني لك مقروع اي من اين
تظفرين بمضروب لمن يجيء الى مطلوبه قبل اوانه واما منصوب الفعل فهو
الفعل المضارع الواقع بعد ان المصدرية واخواته الثلث نحو لن وكي واذن
وسيجيء البحث عنها ان شاء الله تعالى حال كونها ظاهرة نحو اريد ان تحسن الي
ولن تذهب وجئت كي تعطيني واذن اكرمك والواقع بعد ان حال كونها
حال كون ان مضمرة ومقدرة من بين اخواتها وانما اضمرت دون اخواتها
لانها اكثر في الكلام منها اذا كانت قبل اي قبل الفعل المضارع احد هذه الاشياء
الستة وهي حتى الجارة لا العاطفة ولا الابتدائية اذ الجارة لا تدخل على الفعل

رأيتُ حتى العام لا أول شيئًا حتى لا أستطيع أن أكلّمه العام بشيء وإنما يجب
السببية لانه لما زال لا اتصال اللفظي وهو تعلق حتى الجارة بما قبلها شرط
السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبرًا لما فات نحو مرض حتى لا يرجونه
فانه حال حقيقة يريد أن مرضه فيما مضى قد انقطع وعدم الرجاء الآن حاصل
وهذا الذي ذكرنا من كونها حرف ابتداء امتنع الرفع في كان سيري حتى
أدخلها حال كون كان ناقصة لانه على تقدير رفع أدخلها كانت حتى حرف
ابتداء لا تعلق لها بما قبلها من جهة الاعراب فبقي كان الناقصة بلا خبر
وإذا نصب الفعل كان حتى جارة تقتضي متعلقًا هو الخبر اي كان سيري واقعًا
لا خولها وامتنع الرفع في أسرت أو ما سرت حتى تدخلها لان السبب غير
محكوم بثبوته لا بالعلم ولا بالشك في المثال الاول وهو محكوم بانتفائه في المثال
الثاني فلا يمكن الحكم بحصول مسببه فتعين النصب لان المعنى أسرت أو ما سرت
لتدخلها وهذا صحيح وجاز في كان التامة وفي الناقصة بعد مضي الخبر نحو كان
سيري سيرًا متعبًا حتى أدخلها وفي أيهم سار حتى يدخلها الوجهان اما النصب
فظاهر واما الرفع فلزوال مانع الرفع في هذه الا مثلة اما في الاول والثاني فلاستيفاء
كان ما تقتضيه فيها ورأى حتى يدخلها واما في الثالث فلانك جازم بالسير غير
مستفهم عنه وانما انت مستفهم عن السائر لا عن نفس السير وتقول سرت حتى
أكاد أدخل اما في اكاد فلانه حال حقيقة لان الكينونة كائنة واقعة غير مترقبة
فيجب رفعه واما في أدخل فلكونه خبره فيجب أن يكون مرفوعًا وحكي الاخفش
جواز النصب في أدخل لانه لا تقع بعد كاد الا مترقب الوقوع فجاز نصبه وليس
جواز النصب بذاك القوي لانه اي لان أدخل في حيز كاد فترفع والحاصل انه
لا يلزم من كون الفعل مستقبلا جواز النصب وانما يلزم من جواز النصب كون
الفعل مستقبلا ولام كي عطف على قوله حتى الجارة نحو جئتك لتكرمني
اي لان تكرمني وانما أضمر أن بعدها لانها جارة لا تدخل الا على الاسم
وجاز الاظهار اي اظهار أن مع لام كي لان هذه اللام تدخل على اسم صريح
نحو جئت للاكرام فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو أن المصدرية
ولا يجوز الاظهار مع حتى لانه الا غلب فيها ان يستعمل بمعنى كي وهو بهذا المعنى
لا تدخل على اسم صريح واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها

فاضمر أن لتكون الفعل معربًا في تقدير المصدر ولام كي ولام الجحود والفاء والواو
والواو اذا كان مضمون الفعل الواقع بعدها مستقبلا مترقبًا بالنسبة الى مضمون
ما قبلها سواء كان وقت الاخبار ماضيًا او حالًا او مستقبلا ولا يجب ان يكون
مضمون الواقع بعدها وقت التكلم بهذا الكلام مستقبلا للسببية كانت حتى بمعنى
كي او بمعنى الغاية بمعنى الى ولا بد في كلا الوجهين لا بد أن يكون ما بعدها مستقبلا
بالنظر الى ما قبلها لان المسبب لا بد أن يكون بعد السبب والنهاية بعد البداية
نحو سرت حتى أدخلها محتمل للسببية والغاية او سرت حتى تغيب الشمس
انها لمجرد الغاية على التعيين كما ان اسلمت حتى أدخلها متعين للسببية
فلو قال بدل المثال الاول هذا لكان أولى وجاز الفصل بين حتى وبين
الفعل المنصوب بعدها بالشرط الذي يكون أداته إن ويكون الشرط
غير مجزوم على قبح وذلك لقبح الفصل بين الجار والمجرور نحو انتظر حتى
إن قسم شيء تأخذ اي حتى تأخذ إن قسم شيء من المال بالنصب اي بنصب تأخذ
عند الاخفش والجزم اي جزم تأخذ على ان يكون جزاء للشرط أحسن لانه يلزم
منه الفصل بين الجار والمجرور ولان حتى على هذا التقدير يكون ابتدائية لا جارة
ولو قلت في هذا المثال بدل إن قسم إن يقسم شيء اما بالمضارع المجزوم فالجزم
في تأخذ واجب ليس الا الجزم قاله ابن السراج لانه جواب لقولك إن يقسم
واستقبح ابن السراج الفصل بينهما وقال الفصل بالظرف أسهل مع قبحه
نحو سكت حتى اذا أردنا أن نقوم تقول وكذا يجب الجزم اذا كان أداة الشرط
اسما نحو انتظر حتى من أخذ تأخذ وإن كان الفعل الواقع بعدها حالًا حقيقة
او حكاية للحال الماضية كانت حتى حرف ابتداء اي حرفًا استئنافيًا في
ان يكون ما بعدها كلامًا مستأنفًا ولا تعلق لها من حيث الاعراب بما قبلها
بخلاف ما اذا كانت جارة فانها تعلقت بما قبلها تعلق الجار والمجرور
ولا يجوز أن يكون حتى حينئذ جارة لامتناع اضمار أن التي هي علم الاستقبال بعدها
بكون الفعل للحال حقيقة او حكاية ويرفع الفعل اذ لا وجه لانتصابه
ويجب السببية فيه بمعنى ان يكون ما قبلها سببًا لحصول ما بعدها بحيث يمكن
ان يؤدي حصول مضمونه اي حصول مضمون ما بعدها سواء اتصل
مضمون الاول بمضمون الثاني نحو سرت حتى أدخلها او لم يتصل نحو

للتنصيص على معنى السببية والجمعية ولانتزايد لما سيجئ بيانه صار كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ايضا ولزم من اظهار مع لا يعني ان الفعل الذي يدخل عليه اللام ان كان داخلا عليه لا في اظهار ان واجب نحو لئلا نعطيني لئلا يتوالى اللامان فان التلفظ به قبيح جدا ولام الجحود وهي اللام التي نحو قوله انت لهذه الخطة اي مناسب لها وهي المزيدة لتاكيد النفي لكان فانها تجيء من حيث الاستعمال بخبر كان المنفية اذا كانت ماضية لفظا نحو قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم اكن لاسجد وانما كانت لتاكيد النفي لان معنى ماكنت لافعل ماكنت مناسبا لفعله وفيه تاكيد ولان فيه نفي الفعل بنفسه لانه في تقدير ماكنت الفعل بخلاف في قولك ماكنت افعل فانه نفي لاتخاذ الفعل والاول مستلزم للثاني من غير عكس فان قلت اذا كانت ناصبة لزم الاخبار بالمصدر عن الجثة ولا يجوز ذلك قلنا يجوز الاخبار بالفعل المقدر بالمصدر عن الجثة ولم يجوز الاخبار بالمصدر عنها وذلك لدلالة الفعل بصيغته على الفاعل والزمان بخلاف المصدر ولا سيما وقد التزم اضمار ان فصار منخرطا في سلك الفعل المحض ولا يجوز الاظهار اي اظهار ان معها لانه لما لم يدخل على اسم صريح لم يظهر بعدها ما تقلب الفعل اليه والفاء بشرط السببية لانها لما صرفت ما بعد الفاء من الرفع الى النصب لقصد التنصيص على كون ما قبلها سببا لما بعدها وذلك لان المضارع المرفوع ظاهر مع الحال فهي الصرف الى النصب تنبيه على ان الفاء ليست لعطف الجملة على الجملة لان المضارع المنصوب مفرد وتخليص للمضارع للاستقبال اللائق بالجزائية فيفهم دفع كون الفاء للعطف تقوية لكونه للجزاء فيكون ما بعد الفاء مبتدا محذوف الخبر لان فاء السببية انما تدخل على الجمل وقال الشيخ ان ما بعدها بتقدير مصدر معطوف على مصدر الفعل المتقدم تقديرا لان الطلب من الاشياء الستة غير النفي يشمل الطرفين وكذا النفي يشملهما قال ابو علي فما بعد الفاء متعلق بحرف العطف بالجملة المتقدمة وانما يسميه النحويون جوابا وان كانت جملة واحدة ولم يكن كالجزاء لمشابهته له لان الاول سبب للثاني فمعناه فنحو زرني فاكرمك بتقدير ليكن منك زيارة فاكرام مني ونحو ما تاتينا فتحدثنا بتقدير لا يكون منك اتيان ولا حديث وبشرط الوقوع اي وقوع الفاء في جوابه للاشياء الستة

وانما

وانما شرط ذلك لان هذه الاشياء غير ثابتة المضمون فيكون كالشرط الذي ليس بمحقق الوقوع ويكون ما بعد الفاء كالجزاء الامر والنهي والنفي وما جرى مجراه والا كل فلما تلقاه فتكرمني والاستفهام والتمني وفي معناه ودلو تاتيه فتحدثه بالنصب باضمار ان وذكر لوفيه راجح التمني لاسيما وقد نقدره ودوا وكون الرفع عطفا على تاتيه كما في قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون والعرض وقد ترك الترجي كقوله تعالى لعلي ابلغ الاسباب اسباب السماوات فاطلع بالنصب على قراءة حفص والتحضيض كقوله تعالى لولا انزل اليه ملك فيكون معه نذيرا ثم ذكر الامثلة على الترتيب فقوله نحو ايتني فاكرمك ولا تدن من الاسد فياكلك وما تاتينا فتحدثنا واين بيتك فازورك وليت لي مالا فانفق والا تنزل فتصيب خيرا فانه من حيث الظاهر استفهام الا ان مراده ليس الاستفهام عن ترك النزول

مما فيه الامر مقدر والدعاء المدلول عليه بلفظ الخبر بمنزلة الامر فهذا خبر لا يكون
خلافا للكسائي فانه يجري جميع ذلك مجرى الامر الصريح نظرا الى تضمنه معنى الطلب
فيقول نزال فاقاتلك وعليك زيدا فاكرمك والاسد الاسد فتنجو وغفر الله لك
فتدخل الجنة وقيل ان الدعاء اذا كان بلفظ الامر والنهي فهو بمنزلة الامر
او النهي نحو اللهم ارزقني مالا فاتصدق منه واللهم لا تؤاخذني بذنبي فاهلك
وان قوم قبيل قيل ونظر وذلك لان الدعاء بلفظ الامر والنهي داخل في باب
الامر والنهي عند جميع النحاة واما الاصوليون فهم يفرقون بين الامر والدعاء
والالتماس ثم ان كان قبلها اي قبل الفاء اسم يصح عطفه اي عطف الفعل
المنصوب الواقع بعد الفاء عليه فلا اشكال في محله اي في محل هذا الفعل
من الاعراب لانه اذا كان منصوبا باضمار ان لا محالة يكون في تقدير مصدر
فلا بد له من موضع من الاعراب فان كان قبله اسم يصح عطفه عليه يعطف عليه
من غير اشكال نحو ليكن منك زيارة فاكرام وان لم يكن قبلها ذلك الاسم وههنا ثلاثة
اقسام وجوب الرفع ووجوب النصب وجواز الامرين فالرفع في محل واجب
اذا كان الفعل المنصوب بعد الفاء لغير من له الفعل الاول بان يكون الفاعلان مختلفين
نحو ائتني فاكرمك لانه في تقدير مصدر معطوف على مصدر مرفوع ممتنع من الفعل
الاول على اضمار الحصول والكون من الافعال العامة على ما قالوا ان التقدير ليكن
اتيان فاكرام الا ان الفعل الثاني لغير من له الاول فلا يمكن تقديره الاول وبان يقال
التقدير ليكن الذي يقع اتيانا منك فاكراما مني لان هذا تعرض لما لا يقتضيه الكلام
وعدول عما يقتضيه المقام لا اذا كان الفعل الاول متمنى بليت حال كون ليت
غير داخل على ضمير الشان فالنصب واجب سواء كان الفعل المنصوب
بعد الفاء لمن له الفعل الاول او لغيره نحو ليتك تاتينا فاحدثك وليته تاتينا فتحدثنا
وليته عندنا فيحدثنا اذ التقدير ليت اتيانا منك فحديثا مني وليت اتيانا منه فحديثا منه
وليت استقرارا منه عندنا فحديثا منه ولا يجوز ان يكون التقدير ليته كان منه اتيان
فحديث لان ذلك زيادة منه ونه للحد وانما يجب ان يقع ليت على نفس المصدر
الذي بمنزلة الفعل منزلة اما اذا كانت ليت داخلة على ضمير الشان وكان الفعل
المنصوب لغير من له الفعل الاول فيجب الرفع ويكون داخلا تحت القسم الاول
نحو ليته تاتيني فاكرمك لان التقدير ليته يكون منك اتيان فاكرام مني ولا يجوز
النصب

وانما المراد ان نزال في الاول حيث تركه وكونها تركا منزيلا لبني تميم والحق
بالحجاز فاستريحا ضعيف لانه نصب ما بعد الفاء لاعتبار الاشارة
باضمار ان كانه قال ونكون مني الحاق فاستراحة وكونها نكرة والى علينا فتحدثنا
مما قال ما كنتم اي لست بوالي علينا لانه لما شبهه بالوالي علم انه ليس بوالي
لوجوب التغاير بين المشبه والمشبه به وكون انت غير قائم فما تاتينا مما يفيد
معنى النفي ولكن لا يجري مجراه في الاستعمال خلافا لقوم نظرا الى ان غير
قائم في معنى النفي اي انت لا تقوم فما تاتينا ومنعه الاكثرون نظرا الى انه لا
يجري مجراه في الاستعمال خلافا لكو فلما تلقاه فتكرمني وكذا قد رجل واقل
رجل فانه لا يجوز ذلك عنده عند الجميع لان هذه الكلمات تجري مجرى النفي في الحرف
في الاستعمال ولم يكونوا اسماء الافعال من اسماء الافعال كنزال وعليك وتحته ونحو الاسد

بأفعل الفعل اذ لا يستقيم ان يقال ليت الشان تفعل اتيانا فاكراما فمن
وفيما عداهما اي على هذين الوجهين وهو ايضا قسمان الاول ان يكون
الفعل المنصوب بعد الفاء مثبتا له الفعل الاول سواء كان متمنى بليت
اولا والثاني ان يكون متمنى بليت داخلة على ضمير الشان وكان الفعل
المنصوب مثبتا له الاول الوجهان من الرفع والنصب لانه يصح ان يكون
التقدير في ايتني فتكرمني ليكن منك اتيان فاكرام او افعل اتيانا فاكراما وكذا
في ليته يأتيني فيكرمني يصح ان يقال انه في تقدير ليت الشان يكون منه اتيان فاكرام
او ليت الشان يفعل اتيانا فاكراما واعلم انه على ما حققنا اولا من ان
ما بعد الفاء بتقدير مبتدا محذوف الخبر يكون ابدا مرفوع المحل فلا يتأتى
ولا يجاب للجواب للاشياء الستة بالفاء لان الجواب فيها ليس منها
فلا يستدعي جوابا ولا يجاب للشيء الواحد من الاشياء الستة بجوابين
فلا يقال ايتني فاكرمك فاعطيك على ان يكون فاعطيك جوابا مستقلا لا معطوفا
على فاكرمك لان ما بعد الفاء مع ما قبلها في تقدير شرط وجزاء ولا يجوز ان يكون
لشرط واحد جزاءان من غير تخلل العاطف في قوله تعالى ولا تطرد الذين
يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه ما عليك من حسابهم
من شيء وما من حسابك عليهم من شيء فتطردهم فتكون من الظالمين
قيل انه في الظاهر من باب الجواب للجواب او من باب الجوابين
لشيء واحد واجاب المصنف عنه بانه ليس كذلك في الحقيقة بقوله
فالاول وهو قوله فتطردهم جواب للنفي قبله وهو قوله ما عليك من
حسابهم من شيء والثاني وهو قوله فتكون جواب للنهي السابق وهو
قوله ولا تطرد الذين ويجوز ايضا ان يكون فتكون عطفا على فتطردهم والواو
وسمي واو الصرف لانه لما قصد معنى الجمعية نصب الفعل بعدها ليكون
الصرف من اعراب ما قبلها مرشدا من اول الامر بانها ليست للعطف
وانما ينصب الفعل بعدها بشرطين بشرط الجمعية اي اجتماع ما قبلها ومضمون
ما بعدها في زمان واحد وشرط الوقوع في جواب الاشياء الستة
المذكورة في الفاء حملا للواو على الفاء للمشابهة بينهما في اصل العطف
ولا يصرف ما بعدها عن طريق العطف لقصد السببية في احديهما والجمعية

في الاخرى ومحله اي محل الفعل المنصوب بعد الواو النصب لا غير
فمعنى قم واقوم قم مع قيامي فتكون الواو بمعنى مع وما بعدها منصوب بانه
مفعول معه هكذا قال المصنف في ضوء المصباح ولا يجوز ان يجعل الواو
عاطف للمصدر على مصدر الفعل الاول على تقدير ليكن منك قيام وقيام مني
لانه حينئذ لم يكن ذلك تنصيصا على معنى الجمعية وفي قوله لا غير نظر لجواز ان يجعل
محله مرفوعا مع التنصيص على معنى الجمعية بان يجعل الواو للحال ويكون الفعل
المنصوب بعدها في تقدير مبتدا محذوف الخبر فمعنى قم واقوم قم وقيامي
ثابت اي في حال ثبوت قيامي واو ومعناه في اصل الوضع احد الشيئين
او الاشياء فاذا قصد مع اراده هذا المعنى التنصيص على حصول احدهما
عقيب الاخر وان الفعل الاول لن تمتد الى حصول الفعل الثاني نصب بعده
بشرط معنى الى عند غير سيبويه او الا عند سيبويه والمعنيان متقاربان
نحو قوله وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها او تستقيما او في البيت
بمعنى الا اظهر ومحله اي محل الفعل المنصوب بعد او النصب ان كان او بمعنى
الا على انه ظرف بتقدير قبل او بحذف مضاف اي كسرت كعوبها الا وقت ان تستقيم
او محله الجر ان كان بمعنى الى بتاويل مصدر مجرور بالى بحسب اختلاف
التفسير اي تفسير او بالى او بالا واذا تنغ الشرط من معنى السببية
والجمعية ومعنى الى او الا في الثلثة اي حتى التي هي الفاء والواو واو
فالاستيناف جائز للفعل الثاني بان يكون كلاما مستانفا غير مشترك له وما قبله
في عامل واحد فيكون المعنى في ما تاتينا فتحدثنا ما تاتينا فانت تحدثنا
الى هذه الحالة او الاشتراك بين الفعل الثاني والاول في العطف وفي الاعراب
فيكون النفي في المثال واقعا على المعطوف والمعطوف عليه ان امكن الاشتراك
وذلك بان يكون قبله فعل هكذا قال المصنف واحترز به عن نحو قولك
هو قائلي اذا فتذكت بالرفع فانه لا يتصور فيه الاشتراك لانه ليس قبل فتذكت
ما يصح ان يكون فتذك مشتركا معه في الاعراب لان الفعل لا مشترك بينه
وبين الاسم في العوامل وتقول في الواو دعني ولا اعود اي انا لا اعود
على كل حال وفي او انا ابيا فيتم يبذلك فتقول او انجيم وقع مع ارد
يرسل رسولا بالرفع على الاستيناف والقطع وحرف العطف فانه بنصب

بعدها الفعل ما ظهار ان ان كان المعطوف عليه اسما فتنصب الفعل بعدها
بتقدير ان ليكون عطف الاسم على الاسم نحو قولها ولبس عباءة وتقر عيني احب الي ونظيره
حين المصنف في يعلو القعدان ونحو عجبت من ضرب زيد فتشتم او ثم تشتم
وجاز معها اي مع حروف العطف الاظهار اي اظهار ان كما جاز الاظهار
مع لام كي وعليه الاظهار معها هي ما تقدم من لام كي والواو في قوله وما انا
للشيء الذي ليس نافع ويغضب منه صاحبي بقوول قيل انه للعطف دون
الجمع والصرف ولا اي وان كان للجمع يفسد المعنى المقصود ان جعل جوابا
للنفي في قوله ليس نافع لانه يلزم منه نفي الجمع بين النفع والغضب على معنى
لا اقول الشيء الذي لا يجمع بين نفعي وغضب صاحبي وليس المعنى على هذا
او يلزم تقدمه اي تقدم الواو المنفي وهو قوله بقوول مع ان شرط المنفي تقدمه
على الواو ان جعل جوابا للنفي في قوله وما انا للشيء ولا يلزم على هذا التقدير
فساد المعنى لانه يكون المعنى اذن لا يكون القول الذي لا ينفعني مع غضب صاحبي منه
وانتفاء هذا الامر كما ان بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما لان الامر كما ينتفي بانتفاء
احد جزئيه كما ينتفي بانتفاء مجموعهما واما لم يجز ان يجعل الواو للجمع يلزم ان يكون
عاطفا ليغضب على الشيء بتقدير ان بعد الواو ليكون عطف الاسم على الاسم
ويكون المعنى وما انا بقوول للشيء غير النافع ولغضب صاحبي وفيه العطف
ايضا نظر لان الغضب لا يقال فيه مقول وان قيل ان المضاف هنا محذوف
اي لقول الغضب بقول ان كانت الاضافة من باب اضافة المصدر الى المفعول
يلزم منه المحذور المذكور وان كانت من باب اضافة الشيء الى شيء للملابسة
كان كلمة منه تنبئ عن هذه الملابسة ان كان الضمير في منه راجعا الى المضاف
المقدر فلا حاجة الى الاضافة الا ترى انه لا يقال راكب يوم خرجت فيه لان
الربط الذي يطلب حصوله من مثل هذا الضمير حصل من الاضافة وانما
وجب الربط بالضمير عند عدم الاضافة نحو يوما خرجت فيه هكذا
قال المصنف في التعليق والشارح وغيرهما وفيه نظر لان الاضافة
انما يدل على الملابسة اذا كان المضاف ظاهرا لا مقدرا على انه قد ورد
في الاضافة نحو يوم تشوق فيه الوجوه بالجمع بين الضمير والاضافة وان كان
شاذا وان كان الضمير في منه راجعا الى الشيء غير النافع يكون المعنى وما انا

تشوذ فيه

بقوول

بقوول لشيء نغضب صاحبي من الكلام الذي لا ينفعني ولا فايدة فيه
فالاولى بناء على النظر المذكور ان يقدر التقدير الذي غير الواو وعن المنفي
وجعل الواو للجمع لا للعطف ويكون جوابا للنفي في قوله وما انا والتقدير
وما انا للشيء الذي ليس نافع بقوول ويغضب فقدم الواو على المنفي
كما قدم الفاء على الفعل المستفهم عنه في قولك متى فاكرمك تكرمني والرفع
في تغضب بان يكون عطفا على الصلة اعني على قوله ليس نافع فيكون الذي
موصولا بجملتين احديهما منفية والثانية مثبتة ولا يخفى ذلك اظهر
من النصب اذ لا اشكال فيه لا لفظا ولا معنى واضمارها اي اضمار ان بدون
هذه الحروف الستة ضعيف منه الا ايهذا الزاجري احضر الوغى فيمن نصب
احضر بان على ان احضر فحذف علي كما تحذف الجار من ان
وانت كنت اعلم ان اضمار ان من غير احد حروف الستة والذي سوغه اي سوغ
اضمار ان دلالة ما بعده اي ما بعد احضر وهو قوله وان اشهد اللذات
هل انت مخلدي عليه لانه عطف ان اشهد على احضر دليل على انه منصوب
باضمار ان وجاز حذفها اي حذف ان لا اضمارها ورفع الفعل وهو احضر
وقد مر ذكر ذلك في مقدم الكتاب ولما فرغ من مرفوعات الاسماء والافعال
ومنصوباتهما شرع في المجرورات ولما كان الاسم يختص بالجر قال المجرورات
بالاضافة نحو غلام زيد او بحرف الجر نحو مررت بزيد وحروف الجر تذكر بعد
ذكر العوامل من الحروف والاضافة على ضربين معنوية اي مفيدة معنى
في المضاف تعريفا كان ذلك المعنى اذا كان المضاف اليه معرفة لانه وضعها
ليفيد ان الواحد مما يدل عليه لفظ المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست
للباقي مع مثلا اذا قلت غلام زيد كان يجب ان يكون اطلاق الغلام
الى غلام له مزيد خصوصية بزيد بكونه اعظم غلمانه او اشهرهم اذا كان
المضاف متوغلا في التنكير نحو غير ومثل وشبه وكل ما هو بمعناها نحو
نظير وسوى لتوغلها في الابهام لان معنى مررت برجل مثلك ليس صفة تخصصه فانما
دون اخرى اذ كل ما في الوجود الا ذاته مثل له وكذا مماثل زيد لا يختص
ذاتا معينة الا اذا اشتهر المضاف بمغايرة المضاف اليه وذلك حين اضيف
الى ما له خلاف الا شيء واحد نحو غير المغضوب عليهم فان غيرهم هنا تعرف

المجرورات

بالاضافة لا تخصيصا الخبرة اذ ليس لمن رضى الله عنهم ضد لا المخصوص علم
او شهير بمماثلة المضاف اليه فى شئ من الاشياء كالعلم والشجاعة نحو زيد مثل حاتم
اذا اشتهر باتصافه بالكرم وقد يجعل قولهم فلان واحد امه وعبد بطنه ونسيج
وحده اى لا نظير له وجحيش بلا يه وعير قبيلته ونابرة دهره نكرة لتوغلها
فى الابهام وقيل ان واحد مضاف الى امه وهو مضاف الى ضمير واحد فلو
تعرف بضميره لكان كتعرف الشئ بنفسه قلت ان الضمير راجع الى
صاحب ذلك المضاف لا الى المضاف اى فلان رجل واحد امه فيكون
تعريفه بغير ضميره منه قولهم اما وحى الخ رب واحد امه قتلت ولا غرم
على ولا حرج فانه واحد لو تعرف بالاضافة لما دخلت رب لانها لا يدخل
الا على النكرات ولا لكن ان يكون هذه الكلمات معرفة فاذا قلت حاتى
واحد امه فكانك قلت حاتم البيت الكامل الذى عرفته واذا جعل نكرة فعلى
انه يوصف به نكرة محذوفة اى رب انسان عزيز معظم لان رب لا يدخل
على المعارف او تخصيصا وهو تقليل الاشتراك كان ذلك المعنى وهو عطف
على قوله تعريفا اذا كان المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل فانه تخصص
من غلام امراة وهى اى الاضافة المعنوية لا اللفظية نحو ضارب زيد
فان ضاربا وان كان مضافا لكنه بنفسه لا بواسطة حرف جر من الامر العام
الغالب احترز به عن الاضافة بمعنى فى نحو ضرب اليوم ولا ولى الحاكم
ان هذه الاضافة ايضا بمعنى اللام فانه ادنى الملابسة وبالاختصاص
يكفى الاضافة بمعناه كقول احد حاملى الخشب لصاحبه خذ طرفك
بمعنى اللام ان لم يكن المضاف اليه جنسا للمضاف بمعنى صحة اطلاق اسم
المضاف اليه عليه وعلى غيره ايضا فيكون الاضافة بعض القوم ويد
زيد بمعنى اللام لعدم صحة اطلاق اسم القوم على بعضه وكذا جميع القوم
وعين زيد بمعناه لانه وان صح ههنا اطلاق المضاف اليه على المضاف
لكن لا يصح اطلاقه على غيره ايضا وكذا مسجد الجامع لان الجامع لا يتناوله
الا المضاف بالغلبة فانه فى العرف هو اغنى لا غير او بمعنى من الحقيقة
ان كان جنسا له بالمعنى المذكور نحو غلام زيد بمعنى اللام وخاتم فضة بمعنى
وفى القسم الثانى الذى بمعنى من يصح اطلاق الثانى على الاول كما ذكرنا بخلاف

القسم

القسم الاول فانه لا يصح فيه اطلاق الثانى على الاول وفيه نظر لما ذكرنا آنفا من
ان نحو عين زيد ومسجد الجامع بمعنى اللام مع صحة اطلاق الثانى على الاول ولا بد
فى الاضافة المعنوية من ان يتجرد المضاف من حرف التعريف لانه لو لم يتجرد
منه لزم تحصيل الحاصل لان المضاف المعرف بحرف التعريف قد تعرف به
فلا حاجة الى اضافته للتعريف واما خلوه من حرف التعريف فلانه يجوز اضافة
العلم مع بقاء تعريفه لجواز اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما في يا زيد وبعضهم
يجعل العلم منكرا بان يجعل واحدا من جملة المسمين بذلك اللفظ وليس ذلك
بلازم لجواز ان يقال زيد الشجاع وان لم يكن في الدنيا الا هو وما اجازه
الكوفيون من عدم تجريد المضاف من حرف التعريف في كل عدد مضاف
الى معدوده من نحو الثلثة الاثواب والماية الدرهم والالف الرجل ضعيف
قياسا لان تعريف المضاف يحصل بالمضاف اليه فيكون اللام في المضاف ضايعا
واستعمالا لنقلهم ذلك عن قوم غير فصحاء ووجه جوازه مع ضعفه ان المضاف
من حيث المعنى هو المضاف اليه وهو المقصود بالنسبة فعرف المقصود
تعريفا بحسب ذاته لا تعريفا مستعارا من المضاف اليه ثم اضيف بعد التعريف
ليعلم انه من اى نوع من الانواع ولا بد من ان يكون المضاف غير المضاف اليه
في المعنى لعدم الفايدة من التعريف والتخصيص لو كان نفسه فلا يجوز اضافته
الى مماثله ومساويه في العموم والخصوص بان يصدق كل منهما على كل
ما صدق عليه الآخر وبالعكس كليث اسد وحبس منع بخلاف كل الدراهم
وعين الشئ المحجوب ونفسه فان الاول منهما ليس بمماثل للثانى في العموم
والخصوص بل الاول اعم من الثانى وانما جاز اضافة العام الى الخاص لحصول
التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص ولا يجوز اضافة الخاص الى العام
المبهم لتحصيل الابهام فلا يقال زيد نفس لان المعين بعد ذكر لفظه وتعيينه
لا يكتسى من غيره الابهام واضافة المسمى الى اسمه في قولهم سر نا ذات مرة
هذه الاضافة منه اى من باب اضافة الشئ الى مماثله في العموم والخصوص لان
المسمى لا يماثل الاسم فيهما فمعنى سرنا ذات مرة سرنا مرة صاحبة هذا الاسم
ومعنى جئت ذا صباح وقتا صاحب هذا الاسم فلا من الاسماء البتة وهو صفة
موصوف محذوف وكذا اضافة الاسم العلم غير المضاف الى اللقب لنسبته

جزه واجتزه اي قطعه

نحو سعيد كرز فان المراد بالمضاف المسمى المدلول وبالمضاف اليه اللفظ الدال ومن الثاني المدلول لاسنادهم اليه الاول فلا يصح اسناده الى اللفظ نحو ضرب سعيد كرز وفي الاسم العلم المضاف لا يحسن الا الاجراء اي اجراء اللقب على العلم المضاف على انه عطف بيان له لانه اشهر ولا يحسن اضافته لان المضاف لا يضاف واعلم ان الحصر المستفاد من قوله ههنا حصر قلبي اي يحسن فيه الاجراء لا الاضافة وليس المراد به حصر افراد وذلك لانه كما يحسن اجراء اللقب على الاسم يجوز قطعه عنه رفعا ونصبا على المدح او الذم لكون اللقب متضمنا لاحدهما نحو هذا عبد الله بطة فبطة عطف بيان لعبد الله وقد جاء اجراء اللقب في الاسم العلم المفرد غير المضاف على قول الزجاج والفراء ايضا كما جاء في المضاف نحو قوله ومن طلب الاوتار ما حز انفه قصير وخاض الموت بالسيف بيهس نعامة لما صرع القوم رهطه تبين في اثوابه كيف يلبس فان نعامة وبيهس علمان لرجل من بني فزارة وقد اجري اللقب وهو نعامة على الاسم وقصته في طلب دماء اخوته مشهورة كما ان قصة قصير والزباء الرومية ايضا مشهورة وما في ما حز مصدرية وهي مع ما في حيزها مرفوعة المحل بالابتداء وخبره قوله ومن طلب الاوتار ومحل كيف النصب على الحال او على المصدر والعامل يلبس والجملة اعني كيف مع ما عمل فيه ساد مسد المفعول لتبين ولا يرد ان يكون المضاف صفة اي وصف المضاف اليه اي لا يحسن اضافة الصفة الى الموصوف لانها يخرجها عن وضعها بتقديمها ويخرجها عن كونها تابعة ويخرج متبوعها عن كونه متبوعا ولا موصوفا اي لا يحسن اضافة الموصوف الى الصفة لمثل ما ذكرنا وقولهم سحق عمامة هذا اعتراض لانه في الظاهر اضافة الصفة الى موصوفها فان السحق وهو الثوب البالي في الاصل صفة عمامة وجرد قطيفة فان الجرد وهو البالي في الاصل صفة لقطيفة اذ يقال قطيفة جرد كما يقال عمامة سحق فقد اضيف الصفة الى موصوفها فاجاب عنه بقوله ليس قولهم هذا من باب اضافة الصفة الى الموصوف لانهم لما حذفوا قطيفة من قولهم

قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة وقصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم لكونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يتخصص به وقولهم مسجد الجامع وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء هذا اعتراض آخر فانها في الظاهر من باب اضافة الموصوف الى الصفة لانهم يقولون المسجد الجامع والصلوة الاولى والبقلة الحمقاء فاجاب عنه بقوله فعلى حذف المضاف اليه اي مسجد الوقت الجامع وهو يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس وصلوة الساعة الاولى اي اول ساعة بعد زوال الشمس وبقلة الحبة الحمقاء وهي اي الاضافة المعنوية لكونها لازمة على ان الاسم يكون ابدا مضافا او يقطع عن الاضافة لكنه في حكم المضاف وهي انما يكون في كل اسم لا يعقل مدلوله الا بالنسبة الى غيره فيذكر معه ذلك الغير على سبيل الاضافة ولا يستعمله العرب مفردا ليعرف مدلوله على سبيل الوضوح وقد يتوهم ان هذا المعنى يلزم بسببه الاضافة مطلقا في كل اسم بهذه المثابة وليس الامر كذلك لان نحو الاب والابن لا يعقل الا بالنسبة الى غيره ومع ذلك فانه يستعمل غير مضاف وغير لازمة وهي انما يكون في كل اسم يعقل في نفسه من غير توقف على متعلق وغير ذلك مما استعمله العرب مضافا باعتبار معناه خاصة نحو الاب والابن فالاولى اي اللازمة ظروف الاولى ان يقول في ظروف او اضافة ظروف ولو قلنا ان الضمير في قوله قبل وهي يكون لازمة راجع الى الاسماء المضاف اضافة معنوية مع تعسف في ذلك لاستقام كلامه ههنا ولا حاجة الى ذكر لفظ في ولا الى تقدير مضاف نحو فوق وتحت وامام وقدام وخلف ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء وحذة وعند ولدى ولدن وبين ووسط وسوى ومع ودون يجوز نصب هذه الكلمات وان كانت مضافا اليها حكاية لها اذا كانت ظروفا ويجوز جرها لاضافة نحو الى الوقوف عليها من غير اعراب وغير ظروف اي واضافة غير ظروف نحو مثل وشبه وغير وبيد بمعنى غير وقيد وقيس بكسر القاف وقاب وقيس هذه الاربعة بمعنى قدر ومقدار واي ولا تضاف اي الى الواحد المعرفة غير الجنس ولكن بعطف الى اثنين فصاعدا لانه واحد منهما لان ايا شرطا كان او موصولا او استفهاما موضوع ليكون جزءا من جملة معينة بعده مجتمعة منه ومن امثاله فلا يقال اي الرجل لان الرجل ليس جملة مشتملة ولا اي زيد احسن او وجهه ام يده لان زيدا لم يحتمع [illegible]

من الوجه وامثاله نحو اي الرجلين له جواب من قال جاء احد الرجلين واي
الرجال عندك له جواب من قال جاء احد الرجال رجلا في اي رجل هو اي
اي قسم من اقسام جنس الرجال اذا قسم رجلا رجلا واي رجلين هما اي
اي قسم من اقسام هذا الجنس اذا قسم رجلين رجلين له جواب من قال
جاء رجل وجاء رجلان وانما جاز اضافته الى المعرفة له النكرة لان المراد به
الجنس المستغرق في المجتمع والمسؤل عنه من امثاله فيكون الحقيقة
معينة فان النكرة لما لم تتخصص في اصل الوضع بواحد بعينه صلح ان يعبر بها
عن كل واحد واحد على البدل الى ان تفني الجنس بخلاف المعرفة فانها
لكونها متخصصة بواحد بعينه لا يطلق مع ذلك التعيين على غيره وقوله
فايي ما وايك كان شرا فقيد الى المقامة لا يراها هذا اعتراض لانه
ايا هنا مضاف الى الواحد المعرفة غير الجنس وهو ضمير المتكلم وضمير
المخاطب فاجاب عن ذلك بقوله فالمعنى اينا وهو له الحقيقة مضاف
الى متعدد الا انه لما اراد التنصيص على ان المراد هو المتكلم والمخاطب
ولم يكن للضمير اينا دلالة على المخاطب صرح بالضميرين وانما كرر ايا لانه افرد
لفظي وهو انه لا يجوز العطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار كقوله تعالى
هذا فراق بيني وبينك وبعض وكل ولا تضاف الا الى شيء ذي اجزاء
جنسا او كلما وكلا ولا تضاف كلا وكذا كلتا الا الى المثنى المعرفة نحو كلا الرجلين
لان وضعهما لما ان وضع كل للجمع او ما هو بمعناه كقوله ان للخير وللشر
مدى وكلا ذلك وجه وقبل فذلك هنا له معنى المثنى اي كلا الامرين من الخير
والشر وذو فانه لازم الاضافة ولا تضاف ذو الا الى اسماء الاجناس
الظاهرة عند سيبويه لانه وضع الى جعل اسماء الاجناس صفة والمضمرات
والاعلام لا تقع صفة فلم يتوصل بذو الى الوصف بها ونحو صبحنا الخزرجية
مرهفات اباد ذوي ارومتها ذووها شاذ عنده لاضافته الى المضمر
واولوا بمعنى ذووا وقد وقط وحسب لا اضافة فيها لازمة والثانية وهي لا اضافة
غير لازمة نحو ثوب ودار ونحوهما مما يضاف في حال دون حال فجوابه
ان تذكر لفظة لا وحذف وحذف لفظه نحو لا وطلق والثانية وبقوله والثانية
نحو ثوب ودار مما يضاف او بقوله نحو ثوب ودار ونحوهما مما يضاف لفظه

عطف

عطف على قوله معنوية وهي اضافة الصفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة والمنسوب واحترز بالصفة عن غيرها المضاف الى معمولها كالمصدر
لان اضافته معنوية الى مفعوله او فاعله احترز عن اضافة الصفة لا الى
احدهما نحو مصارع مصر فان اضافتها معنوية نحو هو ضارب زيد فانه
اسم فاعل مضاف الى المفعول واضافته اليه انما تكون لفظية اذا كان بمعنى
الحال او الاستقبال وحسن الوجه صفة مشبهة مضافة الى الفاعل واضافتها
ابدا لفظية وكذا اضافة اسم الفاعل والمفعول الى فاعلها السببي لانها
ابدا عاملة لان ادنى شبهة الفعل يكفي للرفع لشدة اختصاص الرفع
ولا تفيد الا اضافة اللفظية الا خفة اللفظ اي له لفظ المضاف وحده
نحو زيد ضارب عمرو او له لفظ المضاف اليه وحده نحو القائم الغلام والحسن الوجه
اذ الاصل القائم غلامه والحسن وجهه او له لفظيهما نحو قائم الغلام اذ الاصل
قائم غلامه او لا له لفظ واحد منهما نحو افضل القوم اي افضل من القوم
فحذف من على قول من قال ان اضافة افعل التفضيل لفظية والمعنى اي
معنى المضاف كما هو قبل الاضافة من غير تعريف فيه ولا تخصيص بالاضافة
لا يرى ان تخصيص زيد ضارب عمرو كان حاصلا لضارب من عمرو حين كان
منصوبا ايضا بلا تفاوت ومن ثمه اي من جهة ان الاضافة اللفظية لا تفيد
الا خفة اللفظ قالوا مررت برجل حسن الوجه فوقع حسن الوجه صفة
لرجل ولو كان حسن معرفا بالاضافة لما جاز ذلك ومن ثمه قالوا الضارب
زيد والضاربوا زيد فان الاضافة ههنا لو افادت التعريف لما جاز اضافة فيه
اللام ومن ثمه لا يجوز الضارب زيد اذ لا خفة له اللفظ لان التنوين سقط
من الضارب باللام لا بالاضافة خلافا للفراء فانه يجوز الضارب زيد بناء على
ان اللام دخل بعد الحكم بالاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة
وفيه نظر لانا لا نرى اللام الا سابقة على الاضافة حسا وجاء الواهب المائة
الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها اي جاء اسم الفاعل المعرف باللام
المضاف الى المعرف بها وعطف غير المعرف باللام عليه فان عبدها معطوف
على المائة والقياس ان لا يجوز نحو الواهب المائة وعبدها كما لا يجوز الواهب عبدها
لانه لا يجوز له التابع ما لا يجوز له متبوعه واعلم ان عدم جواز هذا النسب بالاتفاق

لان المالكي يجوز اضافة المعرف باللام الى غير المعرف به اذا كان مضافا
الى ضمير المعرف باللام نحو الرجل الضارب غلامه وذلك لجري ضمير المعرف
باللام عنده مجراه وفرق بعضهم بين الصورتين اذ عبدها لا في
الصورة الاولى وهي الواهب عبدها مباشر للمضاف المعرف باللام فلا يجوز
ذلك كما لا يجوز الضارب زيد وعبدها في الصورة الثانية تابع معطوف
على ما باشر المضاف المعرف باللام واشار الى علة التفرقة بقوله وقد يحتمل
في التابع ما لا يحتمل في المتبوع لان القياس في التابع ليس بظاهر نحو رب
رجل وغلامه وكل شاة وسخلتها مع انه لا يجوز رب غلامه وكل سخلتها
والمصنف اختار مذهب الجزولي فانه قال ان هذا المعطوف معرفة لانه
الضمير عنده معرفة وعند سيبويه انه نكرة قال في رب رجل واخيه ولا يجوز
حتى تذكر قبله نكرة فيعلم انك لا تريد شيئا بعينه وانك تريد شيئا من امة كل واحد منهم
رجل وضممت اليه شيئا ومن كلامهم كل شاة وسخلتها ولو قلت واخيه وانت تريد شيئا
بعينه كان محالا ومنه مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين حيث اجري
المعطوف على الصفة وهو لا قاعدين على ضمير الموصوف ولم يجز ذلك لولا تحمله
في المعطوف عليه وهو قائم ابواه لانه صفة لرجل بحال سببه ولا بد في الصفة
بحالها من سببه من ضمير يعود الى الموصوف وانما جاز ذلك للحمل على المعنى
لان المعنى لا قاعد ابواه وكذا في اللام الموصولة لا يجوز اخلاء صلتها من الضمير
ويجوز اخلاء المعطوف على الصلة منه نحو مررت بالرجل القائم ابواه لا القاعدين
للحمل على المعنى لانه بتقدير لا القاعد ابواه ولم يجوز بعضهم في الذي وان جاز
في اللام نحو مررت بالرجل القائم ابواه لا الذين قعدا وذلك لا لاستتار ضمير المثنى
في القاعدين وظهوره في قعدا وخفاء الموصول في القاعدين وظهوره في الذين
قعدا وعدم المخالفة ظاهرا فيه بينه وبين الموصوف في الافراد والتثنية
وهو الرجل بخلاف الذين ولم يستبعده بعضهم حملا على المعنى لان معنى لا الذين
قعدا لا الذي قعد ابواه كما في قوله انا الذي قتلت بكرا بالقنا وتركت تغلب غير
ذات سنام فانه اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن المتكلم والمخاطب ولم يكن للتشبيه
جاز ان يكون الضمير العائد غائبا وهو الاكثر لان جميع المظهرات غيب نحو انا وانت الذي
قال كذا وجاز ان يكون متكلما او مخاطبا حملا على المعنى نحو انا الذي قلت وانت الذي
قلت

واما اذا كان المتكلم والمخاطب خبرا عن الموصول او عن موصوفه فلا يجوز الحمل على المعنى
لا تقول الذي ضربت انا لئلا يبقى الاخبار لغوا وكذا اذا كان للتشبيه فليس الا الغيبة
نحو انا حاتم الذي وهب وعلى هذا المذكور من انه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع
جاز الضارب الرجل وزيد ولم يجوزه لان سيبويه اجازه تابع المضاف الى ذي اللام
لا يكون متبوعه حكم الساقط فالا يجوز في متبوعه وابو العباس المبرد لم يفرق
بين الصورتين اي بين الواهب المائة الهجان وعبدها وبين الضارب الرجل
وزيد قائلا بان الضمير في عبدها للمائة فكانه قيل عبد المائة فحمل المضاف الى الضمير
ما فيه اللام في قوة المضاف الى ما فيه اللام والمضاف فيجوز ان يقع مضافا
اليه للصفة المعرفة باللام نحو الضارب وجه فرس غلام الرجل بخلاف العلم
المعطوف على المجرور نحو الضارب الرجل وزيد فانه ليس في قوة المضاف
الى ما فيه اللام فلا يجوز فيه الا النصب حملا على محل المجرور وانما جاز الضارب
الرجل وان لم يكن فيه هذه الاضافة تخفيف اللفظ تشبيها له بالحسن الوجه المفيد
فيه الاضافة التخفيف بحذف الضمير واستتاره وقلب الضم كسرة اذ اصله
الحسن وجهه ووجه الشبه كون المضاف والمضاف اليه فيهما معرفا باللام
واما نحو الضاربك والضاربه فيمن قال انه مضاف كالمبرد في احد قوليه
فانه قال ان الضمير بعد ذي اللام من الصفة مفردا او مثنى او مجموعا على حده
مجرور بالاضافة وقال سيبويه ان ذي اللام اذا لم يكن مثنى او مجموعا
على حده فهو منصوب لا غير نحو الضاربك فمحمول في صحة الاضافة وان لم يحصل
بها تخفيف على الضاربك لانهما من باب واحد لا فرق بينهما في عدم التخفيف
وقال المصنف ايضا الضاربك في صحة الاضافة الضارب اياك فلما ضعف حصل التخفيف
جدا اذ لا اضافة فيه اي في الضاربك لانه من غير نظر الى تخفيف والاضافة في
المضمر بلا التخفيف غير لازم لوقوعهم الجمع بين التنوين او النون والضمير
المتصل المنصوب ولو لم يلزم الاضافة يلزم الجمع بينهما وهو مرفوض لان التنوين
والنون مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم تتمة الاول ونحو قوله هم الامرون
الخير والفاعلونه اذا ما خشوا من محدث الامر معظما هذا اعتراض لانه قد جمع
بين النون والضمير المتصل المنصوب في الفاعلونه واجاب عنه بقوله
مما لا يعمل ولا يعتمد عليه لان سيبويه قال هذا البيت مصنوع وقال المبرد

اجرا للسكت وانما لم يحذف لا الوصل اجراؤه مجرى الوقف وانما حركت تشبيها
لها بهاء الكناية وافعل التفضيل اذا اضيف الى المعرفة حال كونه مرادا به
الزيادة على من اضيف اليه اي مرادا به تفضيل صاحبه على كل واحد واحد من
سائر امثاله التي دل عليها لفظ المضاف اليه لا على مجموع امثاله من حيث انه
مجموع فالاضافة فيه لفظية غير محضة على راي وهو راي ابن السراج
وعبد القاهر والجزولي ولذا اي لكون الاضافة فيه لفظية قيل مررت برجل
افضل القوم فان افضل وقع صفة للنكرة ولو كانت اضافته معنوية لما وقع
عند اضافته الى المعرفة صفة للنكرة لان المعنى على اثبات من الابتدائية كانه
قيل افضل من القوم ويكون الجار والمجرور اي والمجرور في محل منصوب المحل اي انه
مفعول افعل لو ظهر من فيكون افضل لا افضل القوم صفة مضاف الى معمولها
فيكون اضافته لفظية يونسبه اي يحصل الالتباس بان المعنى على اثبات من قوله تع
ولتجدنهم احرص الناس على حيوة ومن الذين اشركوا فان قوله ومن الذين
عطف على الناس فلو لم يكن فيه من التقدير ثابتة لم يجز اثباتها في المعطوف
ويجوز ان يكون من الذين عطفا على احرص على اضمار احرص فحينئذ لا يكون
مما نحن بصدده ولذا قال يونس لان ذلك ليس بنص على ثبات من
ولا عرف وهو مذهب ابن مالك انه يتعرف بالاضافة ويكون اضافة معنوية
بمعنى اللام لان المعنى فيه ان صاحبه مفضل له المعنى فيه المشتق هو منه
على كل واحد واحد مما يقع بعده من اجزاء المضاف اليه فمعنى زيد افضل القوم
زيد بعضهم الزايد في الفضل فيكون اضافة بتقدير اللام كما لو قيل بعض القوم
ولا يكون بتقدير من الابتدائية ولا لجاز زيد افضل عمرو كما جاز زيد افضل من عمرو
ولا بتقدير من المبينة كما لو قيل خاتم فضة ولا لوقع اسم المضاف اليه على المضاف
فيكون الاضافة محضة من شرطه اي من شرط افعل المراد به الزيادة على المضاف اليه
ان تضاف الى ما هو اي افعل بعضه ولا يجوز يوسف احسن اخوته لخروجه
اي خروج يوسف من جملتهم واختلال لزوم تفضيل الشيء على نفسه هذا اعتراض
توجه من قوله مرادا به الزيادة على من اضيف اليه ومن قوله من شرطه ان تضاف الى
ما هو بعضه واجاب عنه بقوله نصحح ونزول ذلك الاختلال بان افعل
حينئذ اصل ثبوت المعنى صواب ثبوت اصل المعنى والزيادة فيه بكونه من جملتهم باعتبار

الجهتين لا ولى دون الجهة الثانية فلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه لاختلاف الجهتين
وبدل على اختلاف اعتبار الجهتين لا فعل قولهم زيد قائما احسن منه قاعدا فان قائما
مع الحال المفضل بها وقاعدا مع الحال المفضل عليها والعامل فيهما جميعا احسن لان
نسبة احسن الى القيام نسبة الاجنبية ونسبته الى القعود نسبة اصل الجنس ولا يجوز
ان يكون نسبة احسن اليهما واحدة والا لزم ان يكون القعود مفضلا ومفضلا عليه
وان قصد به اى بافعل زيادة مطلقة على جميع افراد نوعه لا على المضاف اليه
واضيف للتوضيح والتخصيص كسائر الصفات نحو مصارع مصر فلا مقالة تعرف
بالاضافة فلا نزاع محضة بمعنى اللام بالاتفاق ادليل المعنى على ثبات من حتى تكون
الاضافة لفظية ولا مفتوح من اضافته الى ما ليس افعل بعضا منه سواء كان
من جنسه نحو يوسف احسن اخوته اى هو احسن الناس واضيف الى اخوته
لملابسته اياهم او لم يكن من جنسه نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم ممن سواه وله
اختصاص ببغداد بكونها منشأ او منشأه ونحو اضافته الى ما هو بعضه
نحو محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم افضل قريش بمعنى افضل الناس وهو من قريش
وعلى المعنى الاول وهو الزيادة على المضاف اليه جاز الافراد اى افراد افعل
وتذكيره على كل حال يقول الزيدان افضل القوم والزيدون افضل القوم
وهند افضل القوم لمشابهته لافعل من الذي يجب افراده على كل حال لكون
المفضول في كل منهما مذكورا بعده وجاز المطابقة لمن هو اى افعل له تثنية وجمعا
وتأنيثا لفوات لفظ من المانع من التصرف وعلى المعنى الثاني المطابقة لمن هو له
ليس الا المطابقة وذلك لعدم مشابهته لافعل من لعدم ذكر المفضول بعده واذا
اضيف افعل الى النكرة فحكم المضاف اليه حكم موصوفه في الافراد والتثنية والجمع
ويلزم افعل من الافراد والتذكير لشدة شبهه بافعل من في التنكير وظهور بعله
بابه لتقديره ذكر المفضول بعده نحو هو افضل رجل وهما افضل رجلين وهم
افضل رجال وهي افضل امرأة وهما افضل امرأتين وهن افضل نسوة
اذا فصلوا بالتفضيل لم يهملوا رجلا رجلا واثنين اثنين وجماعة جماعة يعني اذا قلت
هو افضل رجل فالمعنى اذا فضلت هذا الجنس وصنفته رجلا رجلا فهو افضل رجل
اى افضل من كل رجل قيس فضله بفضله لا افضل من زيد ومن بكر الى ان يفنى الجنس
فيكون المراد من النكرة هنا الجنس المستغرق المجتمع من المفضل وامثاله لان التعبير عن استغراق
الجنس

بأجداء جاوبه النكرة ويضاف اسماء الزمان الى الجملتين الفعلية والاسمية
بشرط استفادة احدهما زمنه من الجملة وبشرط ان يكون الزمان ظرفا لمضمونها
وذلك لان ما يضاف الى الجمل على خلاف الاصل لان المضاف اليه في الحقيقة
هو مضمون الجملة لا الجملة فاشترط ذلك ليكون بين المضاف والمضاف اليه
تناسب في الدلالة على مطلق الزمان مع ما بينهما من الارتباط المعنوي وهو ان
المضاف ظرف للمضاف اليه فلو لم يكن ظرفا له بل كان قبله او بعده فلا
يضاف اليها الا اذا كانت الجملة مصدرة بحرف مصدري كأن وان وكلانه
لما لم يكن بينهما ارتباط معنوي زيدت احدى هذه الحروف لاجل الارتباط اللفظي
لعقوبة من قبل ان نطمس وجوها ومن بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق ويضاف
آية بمعنى العلامة لمناسبتها الوقت لان الاوقات علامات يوقت بها الحوادث
ويضاف حيث ومعربا كاعرابه نحو ذو مال الى الفعلية ويجري بيان على اضافته
اليها نحو انتذكر زمن الحجاج اخيو الزمان مضاف الى الجمل الاسمية وقول الشاعر
اعلاقة ام الوليد بعدما افنان رأسك كالثغام المخلس اضاف بعد الى الجملة
الاسمية المصدرة بما المصدرية وليست ما في بعدما افنان بكافة لبعد عن
الاضافة كما قيل لان بعد هنا على معناه الاصلي اقتضاء الاضافة
الى شيء وهو في المعنى مضاف الى ما بعده كانه قال ابعد دوام الوليد
حبا وعلاقة بعد حصول رأسك اشمط كالثغام بل هي مصدرية مهيأة
للاضافة الى الجملة لما قلنا من ان الزمان اذا لم يكن ظرفا لمضمون الجملة
فلا بد من تصديرها بحرف مصدري ومنه اي مما يضاف من اسماء
الزمان الى الجملة قولهم ما رأيته مذ دخل الشتاء في من يرى الاضافة
اي اضافة مذ الى الجملة الفعلية قال ابن مالك ان مذ ومنذ اذا وليتهما
جملة تامة فهما عند سيبويه ظرفان مضافان اليها اما على قول
من جعل مذ مبتدا والجملة الفعلية خبره على تقدير زمان مضاف اليها
ان اول المدة او جميعها زمان دخول الشتاء فليس من هذا الباب
ونحو بآية يقدمون الخيل شعثا كان على سنابكها مداما اي بعلامة
اقدامهم الخيل غير مفرجين فلطف الشيء بك يا لأم الآن آية لما كانت
دخيلا في معنى الزمان يصدر في الاغلب الجملة الفعلية بحرف مصدري

لقوله الا من مبلغ عني تميما بآية ما يحبون الطعاما ونحو اذهب بذي تسلم
واذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون قال السيرافي ان ذي
صفة موصوف محذوف وهو الوقت في الباء بمعنى في ولا يكون مضافا
على قوله شاذة لانه كالزمان المضاف الى الفعل اي اذهب في الوقت ذي
السلامة وقيل شاذة لان الموصوف المحذوف هو الامر والباء بمعنى مع
اي اذهب مع الامر ذي السلامة والمكان لا يضاف اليها اي الى الجملتين
المتمكنة اي الظروف المتمكنة منه اي والمكان لعدم التناسب بين
المكان والجمل اذ لا دلالة للجملة على احد الامكنة معينا بخلاف الغير المتمكنة
نحو حيث فانه يضاف الى الجملتين نحو اجلس حيث جلس زيد وزيد جالس
ولا يجوز اضافة المضاف مرة اخرى ولا يلزم ان يكون تاما وغير تام ولا تقدم
المضاف اليه على المضاف لانه كالجزء الثاني من كلمة واحدة ولا يجوز الفصل
بينهما مطلقا اي سواء كان بالظرف او بغيره في سعة الكلام لاتحادهما
وامتزاجهما فلا يتخلل بينهما شيء ولا يجوز الفصل بغير الظرف ضرورة اي
في ضرورة الشعر واما بالظرف في الضرورة فيجوز لاتساعهم في الظروف
بما لم يتسعوا في غيرها نحو قوله فرشني بخير لا اكونن ومدحتي كنا حت يوما
صخرة بعسيل فصل بين المضاف والمضاف اليه وهو قوله يوما ونحو قوله يا من رأى
عارضا اسر به بين ذراعي وجبهة الاسد هذا اعتراض لانه في الظاهر فصل بينهما
بغير الظرف فاجاب عن ذلك بقوله على حذف اي محمول على حذف المضاف اليه
من الاول والتقدير بين ذراعي الاسد وجبهة الاسد فحذف من الاسد الاول اكتفاء
بدلالة الثاني عليه لانه مثله لفظا ومعنى وهذا مذهب المبرد وقيل مذهب سيبويه
انه اي ان المضاف اليه محذوف من الثاني والمذكور آخرا هو المضاف اليه
للاول واخر المضاف اليه الاول ليكون كالعوض من المضاف اليه الثاني لانه لو قدم
وقيل بين ذراعي الاسد وجبهة لم يكن للثاني مضاف اليه ولا قائم يقوم مقامه
وما ذهب اليه مذهب سيبويه نحو زيد وعمرو قائم على العكس لانه قال ان
خبر الاول محذوف والفرق بين الصورتين ان حذف الخبر جائز من غير
قائم مقام بخلاف حذف المضاف اليه وقراءة ابن عامر نحو قتل اولادهم
شركائهم ليست بتلك القوية للفصل بينهما بغير الظرف وقد اجاز بعضهم الفصل في
السعة

لا المفعول ان كان المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعلا لكن هذه القراءة وتجوز
حذف المضاف واجراء حكمه من الاعراب على المضاف اليه عند امن اللبس
فلا يقال رايت هندا وتريد غلام هند لوجود اللبس اما حذفا مرة بان حذف
مضاف واحد نحو واسال القرية اى اهل القرية او حذفا مرتين بان حذف
مضافان نحو قوله يصف البرق لمن رأى برقا شريق اسال
البحار فانتحى للعقيق اى سقيا سحاب اسال سقيا سحابه البرق البحار
وهو اسم موضع بنجد وكذا العقيق ثم انتحى القصد فحذف المضافان واعرب الضمير
المجرور العائد الى البرق اعراب المضاف الاول فانقلب مرفوعا واستكن
فى اسال او حذفا ثلاث مرات بان حذف ثلاث مضافات نحو فكان قاب قوسين اى مقدار مسافة
قربه فحذف المضافات الثلاثة واقيم المضاف اليه الثالث وهو الضمير فى قربه
الراجع الى جبريل عليه السلام مقام المضاف الاول واستتر فى كان وتقال
هو منى فرسخان او ميلان او قيد رمح اى مقدار مسافة قربه فرسخان
ويجوز ان يكون المحذوف فيه مضافان لان التقدير هو منى ذو مسافة فرسخين
وليس حذف المضاف بابه عند سيبويه ان يقاس بل ذلك عنده موقوف على السماع
وانكر سيبويه قولك هو منى عدوة الفرس او غلوة السهم اى مقدار
مسافة قرب عدوة الفرس لعدم السماع فيه وقد يترك المضاف اليه على اعرابه
اذا كان لفظ المضاف المحذوف مذكورا سابقا مضافا الى شىء آخر كقراءة
من قرأ تريدون عرض الدنيا والله يريد الاخرة بجر الاخرة على تقدير عرض الاخرة
فابقى المضاف اليه على اعرابه بعد حذف المضاف ومنه اى مما ترك المضاف اليه
على اعرابه حين كان المضاف معطوفا على مثله ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء
شحمة اى ولا كل بيضاء فحذف كل وترك بيضاء على اعرابه فيمن لا يجوز العطف
بحرف واحد على معمولى عاملين مختلفين كسيبويه وغيره ممن يجوز العطف عليهما
فلا تقدير للمضاف ويقول ان واو العطف قائم مقام كل وما النافية وعلى قول
سيبويه يكون الواو قائمة مقام ما النافية وحدها ومنه ما مثل عبد الله يقول
ذاك ولا اخيه التقدير ولا مثل اخيه قالوا يجب اضمار المضاف هنا ولا يجوز العطف
اى عطف اخيه على عبد الله ويكون مثل المذكور مضافا اليهما ولا يحتاج الى اضمار
مضاف فيه اى اخيه حيث كان النفى عن كل واحد من المثلين اذ المعنى ان مثل عبد الله

لا تقول

لا يقول ومثل اخيه ايضا لا يقول لا عن المماثل لهما على معنى ما رجل هو مثلهما
معا يقول ذاك ولو كان عطفا على عبد الله لكان المعنى على هذا وليس هذا المراد
وكذا لا يجوز العطف على عبد الله لما يلزم فيه من ابطال لا المزيدة المؤكدة للنفى
المعطوف عليه غير ما عطف على المنفى وهو اخيه لانه معطوف على عبد الله وهو
ليس بمنفى فلو لم يقدر المضاف هنا لم يجز لان الداخل عليه لا المزيدة لما النفى
انما يعطف على ما دخل عليه النفى نحو ما جاء زيد ولا عمرو ولا يجوز ما جاء غلام زيد
ولا عمرو بجر عمرو عطفا على زيد لان المجىء ليس منفيا عن زيد بل عن غلامه
ولما يلزم من الفصل بين المعطوف المجرور وهو اخيه والمعطوف عليه وهو
عبد الله باجنبى وهو يقول لانه خبر لما وهو اجنبى عن المعطوف وكما لا يجوز الفصل
بين الجار والمجرور كذلك لا يجوز بين الجار وبين ما هو فى حكم المجرور من المعطوف عليه
فلا يقال غلام زيد ضارب عمرو ومنه ما مثل ابيك ولا اخيك اى ولا مثل
اخيك يقولان ذلك فحذف المضاف من اخيك وترك على اعرابه ولا يصح العطف
اى عطف اخيك على ابيك للوجهين المتقدمين ولا يلزم الوجه الثالث وهو
الفصل لتاخر الخبر فيه وللزوم الافراد على تقدير العطف فى يقولان لانه
المبتدا وهو المثل المضاف الى ابيك واخيك مفرد ولا عبرة اى اعتبار
ابن الحاجب عن هذه المسئلة لانه كرها باقحام المثل قال ان المثل ههنا
كناية وليس بمقصود فكانه معدوم نقال مثلك لا تفعل هذا اى انت ينبغى
ان لا تفعل وذكر المثل مبالغة واذا كان المثل مقحما كان التقدير ما عبد الله يقول
ذاك ولا اخوه وما ابوك ولا اخوك يقولان ذاك فلا يلزم شىء من الفسادات
المذكورة ضعيف لان المعاملة لفظا مع المثل المقحم من حيث المعنى لا مع المضاف اليه
المقصود بشهادة امتناع مثلى افعل ومثلك تفعل ولو كان المثل كما هو مقحم
من حيث المعنى مقحما من حيث اللفظ لوجب ان يقال مثلى افعل كما يقال انا افعل
لكنه يجب ان يقال مثلى يفعل بلفظ الغائب ويجوز حذف المضاف اليه كما يجوز
حذف المضاف ويجب ابدال التنوين من المضاف اليه عوضا من المضاف اليه اذا لم
يعطف عليه اسم مضاف الى مثل المضاف اليه المحذوف ولم يكن المضاف ظرفا
فى معنى النسبة كما فى اذ وحينئذ ومررت بكل اى تمام التقدير اذ كان كذا وحين
اذ كان كذا ومررت بكل واحد الا اذا عطف عليه ذلك ثم بيّنه سواء كان

ظرف في معنى النسبة اولا نحو قبل وبعد اليوم ونحوها علا انه اوبداهة ببناء علا مذهب
المبرد او كان المضاف ظرفا في معنى النسبة فلم يجب الابدال بل بني الباقي علا الضم
وترك الاول علا اعرابه وحكم المضاف ان يحذف منه لاجل التنوين ونونا التثنية
والجمع والمضاف لان هذه الاشياء علامات دالة علا تمام الاسم والمضاف دال
علا انه غير تام فلو لم يحذف هذه الاشياء مع المضاف يكون المضاف تاما وغير تام
ويكسر آخره عطف علا ان يحذف ان كان صحيحا وهو في اصطلاح النحاة ما حرف
اعرابه صحيح كزيد او جاريا مجراه اي احتمال الحركات الثلث وهو ما حرف اعرابه ياء
او واو وقبله ساكن كظبي ودلو ومدعو عند الاضافة الى ياء المتكلم للتناسب بين
الياء والكسرة وان كان آخر الفا يثبت الالف في جميع اللغات عند الاضافة
الى ياء المتكلم سواء كانت الالف للتثنية اولا كمسلماي وكفتاي الا في لغة هذيل
فينقلب الالف في لغتهم حال كونها لغير التثنية ياء لان حروف المد لما كانت من جنس
الحركات كانت الالف قبل الياء كالفتحة قبلها وهي غير مناسبة لها فقلبت ياء ليكون
كالكسرة قبلها واما الف التثنية فلم يغيروها لاهتمامهم لانه موجب لئلا
يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الالف وتدغم الياء المنقلبة عن الالف في ياء المتكلم
وتفتح الياء اي ياء المتكلم الواقع بعد الالف علا سبيل الوجوب سواء قلبت
الالف ياء اولا وقد جاء فيها الاسكان مع الالف في قراءة نافع محياي ومماتي
وذلك لان الالف فيها زيادة مد فيقوم مقام الحركة لاجتماع الساكنين الالف
او الياء المبدلة منها وياء المتكلم بخلاف الياء في الصحيح والجاري مجراه فانه يجوز
ان يكون مفتوحا او ساكنا لتحرك ما قبلها والف لا انقلبت ياء وفاقا اي على لغة
هذيل وغيرها مع الضماير اجمع اي سواء كانت الضماير للمتكلم او المخاطب او الغائب
وسواء كانت جمعا او تثنية او مفردا مذكرا او مؤنثا بخلاف الف غير لدى فانها
تقلب ياء مع المتكلم في لغة هذيل كالفتى وعلى فان الفهما تقلب ياء مع الضماير
لشدة الامتزاج بينهما وبين الضماير بعدها لافتقارها الى ما يدخلان عليه
وافتقار الضمير الى ما يتصل به فقلبوا الالف ياء ليكون علامة علا هذا الامتزاج
لان مثل هذه الياء لا يوجد اصلا في آخر الكلمة وانما يوجد كثيرا في الوسط
كسيد وميت وحملوا الياء عليها اللزومها الاضافة لزومها اياها بخلاف عليه من علا
وان كان آخرها ياء او واوا صحيحا كان ما قبلها فانفتح ما قبله الياء والواو

كياء التثنية نحو مسلمين وواو الجمع وياءه نحو مصطفون ومصطفين فيدغم هذا المفتوح
ما قبله في ياء المتكلم حال كون المفتوح ما قبله ياء لانه ان كان قبل الاضافة الى ياء
المتكلم ياء كان بعدها ايضا ياء وان كان قبلها واوا يجب ان تقلب بعدها ياء لاجتماع

خائبا خائبا

الوصل والوقف قال عبد القاهر والمصنف في المفتاح لان الجزاء تابع للشرط
فلما لم يظهر الجزم في الشرط حيث كان ماضيا حمل الجزاء عليه فلم يجزم وترك على
اول احواله وهو الرفع فهو مرفوع في اللفظ ومجزوم في المعنى والرفع اما بتقدير الفاء
قبل الجزاء اي فالرفع عند الكوفية او على نية التقديم والتاخير اي الرفع ان حيث على
عند سيبويه قال الشيخ الرضي الرفع عند النحاة فيه لاحد هذين الوجهين
وفيه نظر لان هذين الوجهين مختصان بالضرورة وكلامنا في حال السعة
والاولى ان يقال تغير عمل ان وضعفت في هذه الصورة عن جزم الجواب لحيلولة
الماضي الذي لم تعمل ان فيه بين ان وبينه فلما لم يعمل في الشرط لم تعمل في الجزاء فيكون

كياء التثنية نحو مسلمين وواو الجمع ويائه في نحو مصطفون ومصطفين فحذف هذا المفتوح
ما قبله في ياء المتكلم حال كون المفتوح ما قبله يا تثنية لانه ان كان قبل الاضافة الى ياء المتكلم
المتكلم يا كان بعدها ايضا يا وان كان قبلها واوا وجب ان تقلب بعدها يا لاجتماع
الواو والياء والاولى منهما ساكنة واقعة بين مفتوحين احدهما ما قبل الواو والياء
لان الغرض ان ما قبله مفتوح والثاني ياء المتكلم تقول مسلمي في مسلمين ومصطفى
في مصطفون فانما انقلبت الفتحة على حالها لخفتها وما انضم ما قبلها كواو الجمع نحو
مسلمون او انكسر ما قبلها كيائه نحو مسلمين فهي اي فمدغم حال كونه بين مكسور
ومفتوح فالمكسور هو ما قبل الياء وما قبل الواو وانما قلبت الضمة التي قبل الواو
كسرة لثقلها لعدم مناسبتها للياء مع ان الضمة قريبة من الطرف الذي هو محل التغيير
والتخفيف والمفتوح هو ياء المتكلم المجزوم وهو المضارع الواقع بعد لم ولما
ولام الامر ولا للنهي وكلم المجازاة وهي التي تفيد سببية الاول للثاني وسياق
بيان ذكر جميعها في القسم الثالث ان شاء الله تعالى وتسميان اي الاول والثاني
شرطا وجزاء وههنا اربعة اقسام اجودها كونهما مضارعين تطبيقا للفظ
بالمعنى ثم كونهما ماضيين وان تخالفا فالاولى كون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا
وعكسه اضعف الوجوه لا يجيء في الكتاب العزيز حتى قال بعضهم لا يجيء الا
في ضرورة الشعر فان كانا مضارعين فيهما مجزومان نحو ان تكرمني اكرمك
لقبولهما الجزم وكذا الاول مجزوم ان كان مضارعا وفي الثاني اذا كان هو وحده
المضارع يجوز وجهان الجزم لان الشرط والجزاء حقهما ان يكونا مجزومين
ولما امتنع الجزم في الشرط لكونه مبنيا جزم الجزاء لعدم المانع من جزمه نحو ان جئتني
اكرمك والرفع قال عبد القاهر والمصنف في المفتاح لان الجزاء تابع للشرط
فلما لم يظهر الجزم في الشرط حيث كان ماضيا حمل الجزاء عليه فلم يجزم وترك على
اول احواله وهو الرفع فهو مرفوع في اللفظ ومجزوم في المعنى والرفع اما بتقدير الفاء
قبل الجزاء اي فاكرمك عند المبرد او على نية التقديم والتاخير اي اكرمك ان جئتني
عند سيبويه قال الشيخ الرضي الرفع عند النحاة فيه لاحد هذين الوجهين
وفيه نظر لان هذين الوجهين مختصان بالضرورة وكلامنا في حال السعة
والاولى ان يقال تغيير عمل ان وضعفت في هذه الصورة عن جزم الجواب لحيلولة
الماضي الذي لم تعمل ان فيه بين ان وبينه فلما لم تعمل في الشرط لم تعمل في الجزاء فيكون

أداة الشرط جازمة لشيئين واحد وهو الشرط تقديرا وإن كان الجزاء ماضيا لفظا
بغير قد ظاهرة أو مقدرة من فعل متصرف فإن كان ماضيا معنى فلا مساغ ولا جواز
للفاء أي لدخول الفاء في الجزاء نحو إن قمت قمت الجزاء ماض لفظا أو إن قمت أقم
الجزاء ماض معنى فإنه لا يحتاج الفاء في الجزاء حينئذ لما بينه وبين الشرط من حيث صلاحيته وقوعه
موقعه فإن الشرط لا يكون إلا فعلا متصرفا غير متصدر بشيء من الحروف إلا بلا ولم
وهو هنا الجزاء كذلك فلا احتياج إلى رابط لتلك المناسبة لفظا مع التعلق المعنوي بينه
وبين الشرط لتأثير حرف الشرط في معناه بانقلابه إلى معنى الاستقبال وإن كان الجزاء
مضارعا مثبتا من غير سين أو سوف أو مضارعا منفيا بلا فالوجهان دخول الفاء
مع رفع الفعل لأن المضارع المثبت المذكور والمنفي بلا كانا قبل أداة الشرط صالحين
للاستقبال فلم يؤثر الأداة فيهما تأثيرا ظاهرا فاحتاجا إلى مزيد ربط بينهما وأولى
الأشياء به الفاء لقرب مناسبته للجزاء معنى من حيث إن معناه التعقيب بلا فصل
والجزاء متعقب على الشرط كذلك مع خفته لفظا نحو قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه
وقوله فلا يخاف بخسا وتركه أي ترك دخول الفاء مع الجزم لتأثير الأداة فيهما لأنهما كانا صالحين
للحال والاستقبال لأنه لا صالح حملها على الحقيقي من صلاحيته وقوع المنفي بلا شرطا
لكثرة استعماله فيه نحو قوله تعالى إن يكن منكم ألف يغلبوا وقوله إن تدعوهم لا يسمعوا
دعاءكم وإن لم يكن الجزاء كذلك فالفاء واجب وذلك بأن يكون ماضيا متصرفا
بقد ظاهرة أو مقدرة كقوله تعالى إن كنت قلته فقد علمته وإن كان قميصه قد
من قبل فصدقت أو يكون فعلا غير متصرف كنعم وبئس وعسى وفعل التعجب كقوله تعالى
وإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئا أو يكون مضارعا مثبتا مصدرا بالسين أو
سوف أو منفيا بلن نحو إن زرتني فسأكرمك أو فسوف أكرمك أو فلن أكرمك وإنما يجب
دخول الفاء لعدم صلاحيته وقوع هذه الأشياء شرطا ولعدم تأثير أداة الشرط
فيها وكذا يجب دخول الفاء إن كان جملة طلبية كالأمر والنهي والاستفهام والتمني
والعرض والتحضيض والدعاء أو إنشائية لعدم صلاحية هاتين الجملتين شرطا
لأن أداة الشرط إنما وضعت لتجعل الخبر الذي يليها مفروض الصدق فلا يجوز
أن تقعا شرطا بخلاف الجزاء فإنه يجوز أن تقعا جزاء لأنه ليس شيئا مفروضا بل هو
مترتب على أمر مفروض وكذا إن كانت جملة اسمية نحو من يفعل الحسنات الله يشكرها
والشر بالشر عند الله مثلان فإن قوله الله يشكرها جملة اسمية غير مصدرة

بالفاء فأجاب عنه بأنه لم يسوغه ولم يجوزه إلا الضرورة فلا يجوز في غير
الضرورة وأما قوله تعالى وإن أطعتموهم إنكم لمشركون فالقسم فيه مقدر ويجزم المضارع
بإن حال كونها مضمرة مع إضمار فعل الشرط بعد الأشياء الستة التي تجاب بالفاء
إلا النفي وإنما يجزم إذا قصد السببية وإنما يكون الإضمار بعد هذه الأشياء الخمسة
لتضمنها معنى الطلب وتضمنه أي تضمن معنى الطلب معنى السببية إذ لا يكون الطلب
إلا لغرض خارج عن مفهوم الطلب فيكون للطلب غرض حامل عليه وذلك الحامل
هو الذي جعل مسببا لأن العلة الغائية سبب حامل في الذهن ومسبب في الخارج
بخلاف الإخبار فإنه لا يتضمن الطلب حتى يتضمن السببية لأن الخبر لا يجب أن يكون لغرض
خارج عن نفس الخبر لأن الحامل على الكلام الخبري إفادة المخاطب لمضمونه اللهم إلا
إذا استعمل الإخبار في معنى الطلب فإنه حينئذ يتضمن الطلب فيحصل فيه بواسطة
معنى الطلب السببية فيجزم الجزاء بعده بإن مضمرة نحو اتقى الله امرؤ وفعل خيرا
يثب عليه وكذا يجزم الجزاء بعد أسماء الأفعال بمعنى الأمر نحو نزال أقاتلك ولام
الأمر المقدر نحو ليسدد سددنا تنج وإنما لم ينتصب الفعل في جواب هذه الأشياء التي فيها
معنى الأمر بعد الفاء بل لا بد للنصب من صريح الأمر والنهي عند غير الكسائي
لما ذكرنا ويجزم في جوابها لأن الجزم نص في السببية فلم يضعف معناها معه
فلم يحتج فيه إلى صريح الأمر والنهي للدلالة على السببية بل معنى أحدهما
كاف في الجزم بخلاف النصب فإنه إنما يكون مع فاء السببية وهي قد تفيد
ما بعدها مع بقاء معنى السببية فيها كقوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون مع
الرفع فيضعف دلالة الفاء على السببية لأن الرفع محتمل لها وقد عرفت أن
الأشياء الستة مقوية لمعنى السببية الفاء بواسطة تنبيهها للشرط في عدم
ثبوت مدلولها فأريد أن يكون قبل الفاء صريح الأمر والنهي حتى إن ضعف
دلالة الفاء على السببية عند ارتفاع الفعل بعدها كان صريح الأمر قبلها أشد
تقوية للسببية مما هو بمعنى الأمر وإن لم تقصد السببية فالحال أي يرفع الفعل
على أنه حال أو جملة الحال كقوله تعالى ثم ذرهم في خوضهم يلعبون أو الوصف كقوله
فهب لي من لدنك وليا يرثني أي وليا وارثا وقيل إن الضبط فيه أن المعمول
إن كان نكرة يكون الفعل المضارع صفة وإن كان معرفة يكون حالا قال صاحب
المفتاح الأولى حملها على الاستئناف دون الوصف لئلا يلزم من أن مرتبا

لم يوصف من وصف ابلاك بحتى قبله وفيه نظر لان مطلق الانبياء عليهم
السلام بالحقيقة هو لا صلح ودعاؤهم لاجل ما نطق به انه وقع على خلاف دعائهم
فهو بالحقيقة مطلوبهم لان دعاءهم لا يكون عن مجرد التشهي وانما يطلبون الاصلح
لانفسهم ولا حتم فوقوع الامر على خلاف دعائهم يكون كالتنبيه على الاصلح او لا بتلاء في
نحو قوم يدعوك كان المخاطب يسأله اذا قوم فقال لا تزغول وقوله تعالى فاضرب لهم طريقا
في البحر يبسا لا تخاف دركا ولا تخشى يحتمل الامرين لا تخاف ان يكون حالا من ضمير فاضرب
اي غير خائف ليتبينا فاي انك لا تخاف في وصفه اي طريقا لا تخاف فيه ولا يجوز
الجزم في نحو لا تدن من الاسد يأكلك لان الجزم انما يصح عند اضمار الشرط والمضمر
ان يكون من جنس المظهر فان كان المظهر امرا قدرت فعلا موجبا وان كان نهيا
قدرت فعلا منفيا فلا يجوز ان تضمر هنا الموجب لان النفي المفهوم من النهي في قولك
لا تدن لا يدل على الاثبات لانهما متنافيان وانما يكون الجزم هنا باظهار الشرط
كقوله تعالى لا تذر على الارض من الكافرين ديارا انك ان تذرهم يضلوا عبادك ويجوز
في هذه الجملة النصب باضمار ان بعد الفاء نحو لا تدن من الاسد فيأكلك لان
النصب لا يكون باضمار الشرط حتى يلزم المحذور خلافا للكسائي فانه يجوز عند قيام
القرينة ان تضمر بعد النهي المثبت وعلى العكس فيجوز لا تكفر تدخل النار اي ان تكفر
كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز ... اسلم تدخل النار اي ان لا تسلم والجزم
في قوله تعالى رب لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق واكن انما يكون
لان الاول قد يكون مجزوما ولا فاء فيه لان قوله تعالى لولا اخرتني للتحضيض
وهو في معنى الامر كانه قيل اخرني ولما كان جواب الامر لشدة ما يقع مجزوما مجردا
عن الفاء قدرنا كذلك فجزم المعطوف عليه وهذا هو الذي يقال انه عطف على
التوهم كما انجر في قوله بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق
شيئا اذا كان جائيا فانه جر السابق مع انه عطف على مدرك وهو منصوب
وكما انجر في قوله مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا بشؤم غرابها فانه
جر ناعب وهو معطوف على مصلحين المنصوب وانما انجر مع ان المعطوف عليه
في الثاني منصوب لان الاول وهو المعطوف عليه فيهما قد يدخل الباء فيكون
مظنة صحة دخول الباء عليه فيكون مظنة كونه مجرورا واذا اجتمع الشرط
والقسم فان تصدر الكلام بالقسم بحيث لا يتقدم عليه ما يطلب الخبر فالجواب له

اي للقسم بشرط المضي في فعل الشرط لفظا او حكما ومعنى نحو والله ان اتيتني او
ان لم تاتني لا اتينك ويستغنى عن جواب الشرط لقيام جواب القسم مقامه وانما
اشترط المضي في فعله لانه لما جعل الجواب للقسم بطل عمل اداة الشرط فيه فجعل الشرط
على وجه لا يكون لها فيه ايضا عمل ليتطابقا وانما كان الجواب للقسم لان له الاصل في
اداة التصدر وكذا له اداة الشرط لانهما موثران في معنى الكلام وقد تقوى
القسم بالتصدر وضعف الشرط بالتوسط فكان اعتبار القسم اولى لا زال مذكورا
كان القسم كالمثالين او مقدرا وسواء كان عند تقدير القسم ملفوظا بما يدل عليه
اي على القسم كاللام الموطئة او غير ملفوظ به كقوله لئن اخرجوا لا يخرجون معهم فان
اللام فيه تدل على القسم المقدر وان اطعتموهم انكم لمشركون لم يكن فيه شيء يدل
على القسم واعلم ان الاولى ان يكون الفعل ماضيا عند الغاء الشرط وليس بشرط
كما قال المصنف انه شرط لمجيء الفعل مستقبلا كقوله لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم
ليعلم ربي ان بيتي اوسع وقوله اما تونيا جفاه لا يعاتبنا الا لكم ما يخفى و...
وان تصدر الكلام بالشرط وتاخر القسم عنه فجائز اعتبارهما معا لامكان ذلك
وجائز الغاء القسم واعتبار الشرط وحده لتوسط القسم فانه يجوز الغاء القسم مع
ذلك امكان اعتباره لضعفه لان تاثيره ليس الا صلة في معنى الجواب اقل من تاثير
الشرط في جوابه معنى التوقيف مع تقوية الشرط بالتصدر نحو ان تاتني والله
لاتيك فانك مجزوم بانه جزاء الشرط والغي القسم او ان تاتني فوالله لا اتيك اعتبر
القسم والشرط فيكون لا اتيك جوابا للقسم وهو مع جوابه جواب للشرط ولا وجه
لحذف الفاء على تقدير اعتبارهما لما قد سبق من قوله والا فالفاء فان الجملة
القسمية جملة انشائية لا بد فيها من الفاء وهكذا الحكم من اعتبارهما معا والغاء
القسم واعتبار الشرط ان توسطا اي القسم والشرط وتقدم الشرط على القسم نحو
انا ان لم تاتني والله لا اتيك الغيت القسم لتقدم طالبين الجواب عليهما وهما
المبتدأ والشرط او فوالله لا اتيك جعلت الجملة القسمية مع جوابها جواب الشرط
والجملة الشرطية مع جوابها خبر المبتدأ وان تاخر الشرط عن القسم مع توسطهما
فالغاء احدهما من الشرط والقسم جائز نحو انا والله ان اتيتني لا اتيك الغي القسم
مع تقدمه على الشرط لتقدم المبتدأ عليه فالجملة الشرطية مع جوابها خبر المبتدأ وتبع
لغو ونحو انا والله ان اتيتني لا اتيك اعتبرت القسم نظرا الى تقدمه على الشرط

وجعلت الجملة القسمية مع جوابها خبر المبتدأ ونحوه عند الفاء والشرط الشرط
المذكور والمتضمن له فعل على ما قال جزعا اي جزيئا بعلمه حين الامر جزع اذا اخذ
فيه جزعا يعني نشترط له في كل موضع قلنا بالتفاتة الشرط ان يكون الشرط فاعلا لفظا
او معنى على ما قال قبل واما غير المبتدأ من المعرب فهو التوابع وهي التي لا يتعلق بها
الاعراب الا على سبيل التبع لغيرها اي لا يكون اعرابها على سبيل الاستقلال بل اذا تعلقت
جاءني زيد الظريف كان المنسوب وهو المجيء له قصد المتكلم منسوبا الى زيد مع قيد الظرافة
فلما انسحب على التابع حكم العامل المنسوب معنى وصار معا لفظه منسوب
كان من الاولى انسحاب عمل المنسوب عليها معا تطبيقا اللفظ بالمعنى وهي خمسة لان
التابع ان كان مقصودا بالنسبة فان لم يتخلل بينه وبين المتبوع عاطف فهو البدل
وان يخلل فهو العطف بالحرف وان لم يكن مقصودا بالنسبة فان دل على معنى في متبوعه
فهو الصفة والا فان ذكر لتقرير امر متبوعه فهو التأكيد والا فهو عطف البيان التاكيد
وهو ما يتبع غيره اي تابع يذكر للاول اما بلفظه او بمعناه بحيث يجعله مستقرا محققا بحيث
لا يظن به غيره وخرج به عنه من التوابع فلا جاء الى قوم غير مقصود لان غيره
ليس كذلك ولا يختص التأكيد بالاسم بل يشامل الغيرة ايضا كالفعل والحرف والجملة نحو
ضربت ضربت زيد وان ان زيدا منطلق وقوله تم فان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا
وفائدة التاكيد التقرير اي تقرير امر متبوعه وتحقيقه بحيث لا يظن به غيره وازالة
التجوز والسهو فانه كثيرا ما يجوز التجوز في اصل النسبة كما ينسب الفعل الى شيء ويراد به
ما يتعلق به نحو قطع الامير اللص والمراد قطع غلامه بامره او في عموم النسبة لجميع
الافراد فيراد النسبة الى بعضها فان العمومات المخصصة كثيرة نحو فنادته
الملائكة فقال الملائكة فاذا قلت قطع الامير نفسه ازلت التجوز عن اصل النسبة وقوله
فسجد الملائكة كلهم التجوز فيه فزال عن جميع الافراد وكذا على اما بلفظ الاول ويراد به
فانه اذا اراد المتكلم ان يدفع غفلة السامع او ظنه بالمتكلم الغلط يكرر اللفظ الاول
تكريرا لفظيا ولا يفيد هنا التأكيد المعنوي لانك لو قلت ضربت زيدا نفسه في ما ظن السامع
بل انك اردت ضربت عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وكذا لا يفيد ان ظننت
بالسامع غفلته عن سماع لفظ زيد ويسمى التأكيد باعادة لفظ الاول تاكيدا صريحا
ويجري التاكيد الصريح في الالفاظ كلها اسما كانت او فعلا او حرفا مفردة
كانت او جملا او غير ذلك واما بغيره اي بغير لفظ الاول مما هو بمعناه ويختص

بالاسم

بالاسم دون الفعل والحرف باحد هذه الالفاظ وهي النفس والعين وتثنيتهما كالنفسين
والعينين وجمعهما كالانفس والاعين فالنفس والعين يعمان الواحد والمثنى
والمجموع المذكر والمؤنث بتغيير الضمير في الواحد وبتغييره مع تغيير الصيغة في المثنى
والمجموع نحو زيد نفسه وهند نفسها والرجلان انفسهما او نفساهما والرجال انفسهم
والنساء انفسهن وكلا وكلتا وهو كلتا للمثنى وكل ونحو الجمع واجمعون للجمع
المذكر العاقل واجمع للواحد المذكر وجمعاء للواحد المؤنث ونحو اجراؤها على كل
جمع لا جمع المذكر السالم لانه لا يؤنث فيقول جردته بالرجال او بالنسوة او بالقصور
او بالزينبات او بالدور جمعاء وجمع للجمع المؤنث عاقلا كان اولا والتعون
وابتعون وابصعون بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة واكتع وابتع وابصع
وكتعاء وبتعاء وبصعاء وهي اي هذه من الالفاظ الثلاثة اتباع لاجمع لا
يجيء الا على اثره على المشهور فان المشهور انك اذا اردت ذكرها تجعلها بحيث
لان تاتي اولا باجمع ثم باخواته على هذا الترتيب اجمع اكتع ابصع ابتع
ولا خلاف في انه لا يجوز تاخير اجمع من احدى اخواته واعلم ان البصريين على ما حكى
لا تولسبي عنهم يجعلون الزيادة ابصع ومتصرفاته ولا يذكرون ابتع ومتصرفاته
والبغداديون يجعلون الزيادة ابتع واخواته فيقولون اجمع اكتع ابصع ابتع
وجاز لله تقديم ابتع على ابصع وتبعه المصنف في ذلك وصحة هذا النقل غير
معلوم لنا ويسمى التاكيد باعادة غير لفظ الاول تاكيدا غير صريح وتاكيدا
معنويا ولا تؤكد بكلا وكلتا الا المثنى الذي يمكن تصور انفكاك احد فرديه
عن الاخر باعتبار الفعل المنسوب اليه نحو جاءني الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما
ولا تقال اختصم الرجلان كلاهما لان الاختصام لا يصح من واحد ولا يؤكد
بكل واجمع الا ما له اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما مما هو معرف بمعرفة
بيان لقوله ما له اجزاء يعني لا يقع كل واجمع تاكيدا للنكرات لان التاكيد لرفع
الاحتمال عن اصل النسبة او عن عمومها واذا كان المتبوع نكرة فرفع الاحتمال
عن ذاته واي شيء هو اولى من رفع الاحتمال عن النسبة الى شيء بعد
معرفة الذات فوصف النكرة لتمييزها عن غيرها اولى من تاكيدها او مما هو منكر
محدود ايضا عند الكوفيين فانهم اجازوا تاكيد المنكر اذا كان معلوم المقدار
مؤقتا كدرهم ودينار ويوم وليلة بكل واخواته لا بالنفس والعين وليس مذهبهم

بعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض وذلك الموقف نحو رايت القوم كلهم مثال لما يكون
له اجزاء يصح افتراقها حسا فان القوم له افراد يتميز الحس بعضها عن بعض
واشتريت العبد كله مثال لما له اجزاء يصح افتراقها حكما بالنسبة الى الشرى ولا
تقول جاني زيد كله لان اجزاء زيد لا تفترق بالنظر الى حكم المجي بان يجي بعضها
دون بعض والمظهر لا يؤكد بالمضمر اي لا يجعل المضمر تاكيدا للمظهر لان التاكيد
تكملة للاول وهو المقصود فلا ينبغي ان يكون التكملة اضعف من المقصود لان
المظهر لاستقلاله بنفسه اقوى من المضمر الذي لا يستقل بنفسه والمضمر يؤكد بهما اي
بالمظهر والمضمر ولا يخلو المضمران من ان يكونا منفصلين او الاول متصلا والثاني
منفصلا او بالعكس او متصلين ولا يمكن القسمان الاخيران لانه اذا انفصل
الاول تعذر اتصال الثاني وكذا اذا اتصلا لاول تعذر اتصال الثاني فبقي القسمان الاولان
نحو ما ضربني الا هو هو وزيد قايم هو هو ومن حقه اي من حق المضمر اذا اكد بالمضمر
ان لا يؤكد من الضماير الا بالمنفصل المرفوع سواء كان الضمير المتصل منصوبا او مجرورا
نحو رايتني انا في المنصوب المتصل ومررت بك انت في المجرور لئلا يلتبس التاكيد
بالبدل وذلك المصنف لانهم قالوا في البدل رايتك اياك فلو قالوا في التاكيد
ايضا هكذا لالتبس التاكيد بالبدل ووجه اختصاص البدل باياك انه في حكم
تكرير العامل اذا قلت رايتك اياك المعنى رايتك رايت اياك فلما لم يذكر رايت تعذر التلفظ
بالمتصل فوضع موضع المنفصل والمضمر المرفوع لا يتاتى وضعه في هذا الموضع لان
العامل المقدر تكريره يستدعي منصوبا واما المجرور فانما اكد ايضا بالمرفوع لانه
لا منفصل للمجرور فيؤكد به ووقوع المرفوع تاكيدا للمنصوب كما ذكرنا فاتبع
الجر النصب ايضا لان المنصوب والمجرور من واد واحد واذا كان المضمر المؤكد
متصلا سواء كان مستترا او بارزا واحترز به عن المنفصل فانه يؤكد من غير شريطة
مرفوعا احتراز عن المنصوب والمجرور فانهما يؤكدان من غير تاكيدهما بمنفصل نحو
رايته نفسه ومررت به نفسه والتاكيد احد لفظي النفس والعين احتراز من ان
يكون التاكيد بغيرهما ككل واجمعين فانه يؤكد ذلك المضمر به من غير شريطة نحو الكتاب قرى
كله وجاؤني كلهم وخرجوا اجمعون قالوا وجب ان يتوسط بينهما اي بين المتصل
المرفوع وبين النفس والعين ضمير منفصل مرفوع تاكيد لذلك المتصل نحو زيد ذهب
هو نفسه وعينه والقوم حضروا هم انفسهم واعيانهم والنساء حضرن هن انفسهن

واعيانهن وانما فعلوا ذلك لكراهة تاكيد ما هو كالجزء من الفعل وهو الضمير المتصل
المرفوع لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل بالمستقل
وهو النفس والعين لانهما كثيرا ما يليان العامل ويقعان غير تاكيد بخلاف كل
فانه لا يلي العوامل الظاهرة اصلا وانما يستكره هو ذلك لانه يوهم تاكيد الفعل
بالاسم المستقل لان المتصل المرفوع كالجزء منه وفي هذا التعليل نظر لانه
يلزم منه ان لا يجوز تاكيد المضمر المجرور بالنفس والعين من غير التاكيد بالمنفصل
لانه اشد اتصالا بالجار من الفاعل بالفعل فيتوهم ذلك في قولك مررت بك نفسك
انه تاكيد الحرف بالاسم فالاولى ان يقال في تعليل ذلك ان النفس والعين يقعان
غير تاكيد نحو طابت نفس زيد فلو لم يؤكد الضمير المرفوع المتصل معهما اولا بالضمير
المنفصل لالتبس التاكيد بالفاعل اذا كان ضميرا مستترا نحو زيد نفسه وهند
جاءتني نفسها ثم طرد الحكم في البواقي وان لم يلتبس بالفاعل نحو ضربتني انت
نفسك الصفة وهي تابع يخرج عن الحد ما ليس بتابع كخبر المبتدا يدل على معنى
في متبوعه يخرج عنه عطف النسق وعطف البيان والتاكيد الصريح وغير الصريح
الذي لا يفيد الاحاطة والبدل باقسامه الا بدل الاشتمال واما التاكيد الذي يفيد
الاحاطة فالظاهر انه داخل في هذا الحد لان كلهم في قولك جاء القوم كلهم
يدل على الشمول الذي في القوم وكذا بدل الاشتمال داخل فيه نحو اعجبني زيد
علمه مطلقا احتراز عن الحال نحو ضربت زيدا مجردا فان مجردا يدل على معنى في متبوعه
لكن لا مطلقا بل مقيدا بحال الضرب فليس يحتاج الى هذا الاحتراز لانه قطعا
تابع يخرج الحال لكنه ذكره دفعا لتوهم من يتوهم انه داخل في التوابع وكان عليه
ان يقول بانه محمول يدل على معنى في متبوعه او في متعلقه ليخرج عنه التاكيد
وبدل الاشتمال ويدخل فيه نحو جاء رجل قايم ابوه فان قايم صفة مع انه لا يدل
على معنى في متبوعه وانما يدل على معنى في متعلقه ويمكن ان يقول انه يدل على
معنى في متبوعه ايضا لان الرجل موصوف بكون ابيه قايما وفايدتها تخصيص ان كان المتبوع
في النكرات ومعناه تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل صالح وتوضيح
في المعارف ومعناه رفع الاشتراك الحاصل في المعارف علما كانت او لا نحو
زيد العالم والرجل العالم ولا يخفى تخصيصها اي تخصيص الصفة بالاسم لان الفعل
لا يقبل التخصيص والتوضيح لانهما من لوازم التنكير والتعريف اللازمين للاسم

كما يجيء عن قريب بخلاف غير الصفة من التوابع فانه يجيء لا غير لا سيما اسم الصفة وقد يجيء
الصفة لمجرد الثناء والتعظيم او لمجرد الذم والتحقير اذا كان الموصوف
معلوما عند المخاطب سواء كان مما لا شريك له في اسمه نحو اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم او كان مما له شريك فيه نحو اتاني زيد الفاضل او الفاسق
وتجيء للتاكيد اذا دل الموصوف على معنى الوصف بالتضمن نحو امس الدابر فان امس
دل على الدبور ونحو قوله تعالى ولا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد قال
صاحب الكشاف ان اثنين وواحد تاكيد ورد عليه ابن الحاجب بان حد التاكيد
لا يصدق عليه لتوقف تقرير التابع امر المتبوع في النسبة او الشمول على دلالته
على المتبوع ولا دلالة ههنا له عليه فهما صفتان لانطباق حدها عليهما
وقال صاحب المفتاح انهما عطف بيان لان لفظ الهين يحتمل معنى الجنسية
ومعنى التثنية وكذا لفظ اله يحتمل الجنسية والوحدة والذي له الكلام مسوق هو
العدد في الاول والوحدة في الثاني فبين باثنين والاه بواحد بيانا لما
هو الاصل له الغرض ونظره ادق من نظرهما لان اثنين وواحد لم يذكرا
الا ليدلا على ان المراد من المتبوع الذي توجه اليه النفي والاثبات هو معنى
الاثنينية والوحدة لا الجزء الاخر وهو الجنسية واسم الجنس الجاري في اعرابه
على المبهم الذي هو اسم الاشارة يوصف على الاعرف خلافا لمن قال
باشتراط اشتقاق الصفة فانه يقول انه عطف بيان واستدل المصنف
على انه صفة لانطباق حدها عليه بقوله لان ما تقدم على اسم الجنس
من المبهم دال على الذات المبهمة فتعين دلالته اي دلالة اسم الجنس
على المعنى وهو اي المعنى تعيين حقيقة الذات وبيان ماهيتها المشتبه
الابهام ولذا اي لكون اسم الجنس دالا على تعيين حقيقة الذات لا يوصف
المبهم الا بها اي بالذات اي بما يدل على الذات من اسماء الاجناس
لانه لا يمكن تعيينه بمبهم آخر ولاجل ذلك قبح ان يوصف المبهم
بالمعرف باللام من الصفات المشتقة التي لا تختص ببعض الماهيات
نحو هذا الابيض لان الابيض عام لا يختص جنسا دون جنس
ولا يقبح ان يوصف بما يكون منها مختصا ببعض الماهيات نحو هذا
العالم فان العالم مختص بجنس معين فكانك قلت هذا الرجل العالم

وعلى

وقد يوصف بالمصدر نحو رجل عدل على تاويل انه بمعنى عادل او ذو عدل او انه للمبالغة
كانه تجسم من نفس العدل والنكرة توصف بالجملة الخبرية دون المعرفة لان الجملة
شبيه النكرة من حيث يصح ان يؤول بالنكرة كما تقول في جاءني رجل قام ابوه اي
انه في تاويل قائم ابوه وانما يجب ان يكون خبرية لان الغرض من ذكر الصفة
ان يعرف المخاطب الموصوف بما كان يعرف قبل ذكر الموصوف من اتصافه
بمضمون الصفة فلا بد ان يكون الجملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله
قبل ذكر تلك الجملة وهي الخبرية لان غيرها وهي الانشائية والطلبية
لا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها وقوله نحو حتى اذا
جاء الظلام واختلط جاؤوا بمذق هل رايت الذئب قط اعتراض
فان قوله هل رايت جملة طلبية وقعت صفة لمذق فاجاب عنه بانه متاول
بانها محكية بقول محذوف هو الصفة في الحقيقة اي بمذق مقول عنده
هذا القول ونظيره من كون الجملة الطلبية واقعة مفعولا ثانيا في باب ظننت
قول ابي الدرداء وجدت الناس اخبر تقله والهاء في تقله للسكت
والعائد محذوف اي اخبر الناس تقليهم ونحو ان يكون الهاء فيه عائدا
الى الناس حملا على لفظه لانه اسم للجمع كالقوم وبيني مقام الشيخ
امرس امرس قال المصنف المعنى بيني مقام الشيخ
المقام الذي يقال فيه امرس امرس وهو ان يجيء الاستقاء
لضعفه يقال مرس الحبل يمرس اذا وقع في احد جانبي البكرة
فاذا اعدته الى مجراه قلت امرسته فالهمزة للسلب يعني يخرج
تجوج الامر الى ما لا طاقة له به وفي بعض الكتب التقدير بيني
مقام الشيخ مقولا له امرس فيكون الامر واقعا موقع الحال على هذا
التاويل وقوله نحو ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت
لا يعنيني اعتراض على ان الجملة وهي قوله يسبني وقعت صفة
للمعرفة فاجاب عنه بقوله بعد تسليم كون الجملة وصفا فان كونها
صفة غير مسلم لجواز ان يكون حالا لا صفة فلا جرم اجري المعرف باللام الجنسي
مجرى النكرة اذ لا توقيت فيه ولا توقيف اذ لا يشار باللام ههنا الى
واحد بعينه فكانه قال ولقد امر على لئيم من اللئام وكما يوصف بالحال

اي كما يجعل حال الموصوف وهيئته وصفا له وهو القياس يوصف كحال
سببه اي متعلقه اي يجعل حال متعلق الموصوف وصفا للموصوف
لتنزله منزلة حاله نحو رجل كبير عارفه فان الكبير ليست صفة للرجل في
المعنى بل للعارف الذي هو متعلقه لعود الضمير منه اليه والاول
اي الوصف بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة اشياء في الاعراب
وهو ثلثة والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
لان الصفة لما كانت عبارة عن الموصوف وجب ان توافقه في هذه الاشياء
لان الشيء الواحد لا يكون واحدا وجمعا ومذكرا ومؤنثا وكذلك حكم
التعريف والتنكير وكذلك حكم الاعراب فان الصفة لما كانت هي
الموصوف وجب ان ينصب عمل العامل عليهما جميعا والمراد من انه
يتبعه في هذه العشرة انه يتبعه في اربعة اشياء منها وهي واحد
من ثلثة انواع الاعراب وواحد من التعريف والتنكير وواحد
من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التذكير والتانيث الا اذا كانت
الصفة تستوي فيها المذكر والمؤنث اراد بالصفة الثانية
الوصف العام وبالاولى الخاص فان الصفة تطلق بالاعتبارين والمراد
بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية وقع تابعا اولا فدخل فيه خبر المبتدا
والحال نحو زيد قائم وجاءني زيد راكبا وقد عرفت المراد بالخاص حيث
عرف المصنف كفعول فانه يستوي فيه المذكر والمؤنث نحو رجل صبور وامراة صبور
وفعيل بمعنى مفعول نحو رجل جريح وامراة جريح واما الفعيل بمعنى الفاعل
فلا يستوي فيه المذكر والمؤنث نحو رجل كريم وامراة كريمة وكذا الا اذا كانت
الصفة مؤنثة تجري على المذكر كالتاء للمبالغة كعلامة وحاجة
وهو الاحمق وقيل هو الذي جمع كل شيء والوصف الثاني وهو
الذي بحال المتعلق يتبعه في الخمسة الاول في الاعراب والتنكير والتعريف
بمعنى انه يتبعه في اثنين من تلك الخمسة واحد من ثلثة انواع الاعراب
وواحد من التعريف والتنكير لان الصفة لما اشتملت على ضمير الموصوف
صارت بمنزلة الصفة التي هي حال الموصوف فلا تجب المخالفة في هذه الخمسة
والا لزم عدم انصباب العامل عليهما وجعل المخصوص شايعا وبالعكس

وفي البا

وله الباقية وهو الخمسة الباقية وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
كالفعل ولا يتبع في هذه الخمسة لانها لما لم يكن هي الموصوف جاز ان لا تطابقه اذ
لا يمتنع ان يكون الواحد جمعا غلمانه كما لا يمتنع ان يكون المذكر مؤنثا ما هو من سببه فيعطى الى
فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد الصفة كما يفرد الفعل عند اسناده الى
الظاهر وان كان مذكرا او مؤنثا طابقه الصفة كما يطابق الفعل فاعله في التذكير
والتانيث واعلم ان الوصف الاول عند التحقيق في هذه الخمسة ايضا كالفعل
لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير
يلحقه الالف في المثنى والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث ويؤنث
في الواحد المؤنث ولذا اي لكون الثاني في الخمسة الباقية كالفعل جاز رجل قاعد غلمانه
كما جاز يقعد غلمانه وجاز ايضا قاعدة غلمانه كما جاز تقعد غلمانه وضعف قاعدون
غلمانه كيقعدون اي انه بمنزلة يقعدون والحاق علامتي التثنية والجمع بالفعل
المسند الى الظاهر ضعيف لانه يلزم منه في الظاهر اجتماع فاعلين وحسن
قعود غلمانه اذ الصيغة اي صيغة قعود وهي صيغة جمع المكسر لا تشبه
الفعل لان اسم الفاعل انما يشبه الفعل اذا كسر جمع تكسير خرج لفظا عن موازنة
الفعل وفيها سببه لان الفعل لا يكسر فلم يكن في قعود غلمانه شبه اجتماع فاعلين
كما في قاعدون غلمانه فان فيه شبه اجتماعهما والمضمر لا يوصف لان المتكلم
والمخاطب اعرف المعارف ولا حاجة في وصف المعارف الى التوضيح فلا يوصفان
لئلا يلزم تحصيل الحاصل وحمل الغايب عليهما وكذلك لا يوصف به لان الموصوف
ينبغي ان يكون اخص او مساويا ولا اخص من المضمر ولا مساوي له حتى يقع
صفة له ومن حق الموصوف المعرفة ان يكون اخص اي اعرف من الوصف
او مساويا له في التعريف فهذا في قولك هذا الرجل وان كان اعم من الرجل
من حيث انه يصح ان تشار به الى اي شيء اردته كان لكنه اعرف من ذي اللام
والعالم في قولك الرجل العالم وان كان اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ
لا انه من جهة التعريف مساويا وانما يجب ان يكون الموصوف كذلك لئلا
يلزم ان يكون الصفة التي هي في حكم الفضلة اعرف مما هو المقصود ولذا اي
ولكون حق الموصوف ان يكون اخص او مساويا لا يجوز وصف المعرف باللام
الا بمثله او بالموصول لان الوصف مساويا للموصوف او بالمضاف الى مثله

اى الى المعرف باللام لان الموصوف اخص او مساو وانقص لان المضاف الى
المعرف تعريفه مثل تعريف المضاف اليه عند سيبويه رحمه الله وعند غيره تعريفه انقص من تعريف
لكون البواقي وهي المضمر والعلم واسم الاشارة والمضاف الى احدها اخص منه
اى من المعرف باللام وذلك المنقول عن سيبويه رحمه الله وما عليه الجمهور ان اعرف
المعارف المضمر اما المتكلم والمخاطب فظاهر واما الغائب فلاحتياجه الى لفظ يفسره
ثم العلم فكانه بمنزلة وضع اليد عليه ثم العلم لان مدلوله معين عند الواضع والمستعمل
بخلاف اسم الاشارة لان مدلوله انما يتعين عند المستعمل بالاشارة الحسية ثم اسم
الاشارة لان مدلوله معلوم عند المخاطب بالعين والقلب بخلاف ذي اللام والموصول
فان مدلولهما معلوم عنده بالقلب لا بالعين ومن حق الوصف الا يحذف الموصوف
ويذكر معه الا اذا ظهر امره اى امر الموصوف واشتهر بحيث يعلم من الصفة موصوفها
فيحذف الموصوف اما حذفا جائزا لقوله تعالى وعليها مسرودتان قضاهما داود
او صنع السوابغ تبع اى نسجهما درعان مسرودتان حذف الموصوف لانه لا يفهم من
المسرودتين الا درعان لاختصاص السرد وهو نسج الدرع بهذا الجنس ومنه قوله
كانك من جمال بني اقيش يقعقع خلف رجليه بشن اى كانك جمل من جمال بني اقيش
او حذفا وجوبا بحيث لا يظهر موصوفه البتة كالفارس وهو راكب الفرس والصاحب
فانه يجوز ان يطلق على الكل ما يصحبك من الحيوان وغيره ولكن اختص بالغلبة بالرجل
المصاحب والادرق وهو من الابل الذى في لونه بياض الى سواد والاطلس
وهو الذئب الذى في لونه غبرة البدل هو المقصود بالنسبة الى متبوعه من الفعل
وشبهه ومعناه والمضاف وبه خرج التاكيد والصفة وعطف البيان لان المقصود
في هذه الثلاثة المتبوع وذلك لانك تبينت بالتاكيد امر المتبوع في النسبة او في الشمول
وبالوصف المتبوع بذكر معنى فيه وبعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه ولا شك
ان المقصود في الكلام المبين والبيان فرعه دون متبوعه خرج العطف بالحرف
لان المقصود بالنسبة فيه هو التابع والمتبوع معا والصواب ان تقول بدل قوله
دون متبوعه دون توسط حرف العطف ليخرج عن الحد العطف بالحرف في نحو
ما جاء زيد بل عمرو فان المقصود فيه هو التابع دون الاول ولا يختص البدل بالاسم
لجواز ان يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثاني راجحا في البيان على الاول بدل الكل قوله
متى تاتنا تلمم بنا في ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا تاججا فان تلمم من الالمام وهو النزول

الجزل ما عظم من الحطب ويبس واحجب النار

بدل من تاتنا وهو ان البدل على اربعة اقسام اما بدل الكل ان كان البدل المبدل
بحيث ان يصدق على ما يصدق عليه المبدل لا بمعنى ان يكون مدلوله عين مدلوله نحو
ضربت زيدا اخاك فان مدلول الاخ ليس مدلول زيد لكنه صادق عليه وبدل البعض
ان كان البدل بعضه نحو ضربت زيدا راسه وبدل الاشتمال ان كان بينهما اى بين البدل
والمبدل ملابسة بغيرهما اى بغير الكلية والبعضية نحو سلب زيد ثوبه وان لم يكن بينهما
ملابسة لا بالكلية بالبعضية ولا بغيرهما فهو بدل الغلط على معنى انه هو البدل
الذى كان سببه الاتيان به هو الغلط في ذكر المبدل منه لا على معنى ان البدل
هو الغلط نحو مررت برجل حمار واعلم انه على ما فسر بدل الاشتمال وبدل الغلط
يدخل في الاول ويخرج عن الثاني بعض بدل الغلط نحو جاء زيد غلامه وجاريته فانه
لا شك ان غلامه وجاريته بدل الغلط ولذا قال المص انما قيل زيد في بدل الاشتمال
لاشتمال الفعل المسند الى المبدل منه على البدل ليفيد ويتم لان من لا يخفى في قولك
اعجبني زيد حسنه وهو مسند الى زيد لا يكتفي به من حيث المعنى لانه لا يحكم للجسم وذم
بل المعنى فيه بخلاف جاء زيد غلامه فانه بدل الغلط لان مجيء زيد مفيد غير محتاج الى شيء
آخر فلا تقول فيه بدل الاشتمال بين الامير وكيله لان شرطه ان لا يستقل هو
والمبدل منه معينا بل يبقى النفس مع ذكر الاول متشوقة للبيان لاجمال الاول
وههنا الاول غير مجمل لانه يستقل عرفا من قولك بين الامير ان الباني هو
وكيله فالصواب ان نقول وبدل الاشتمال ان كان الفعل المسند الى
المبدل منه مشتملا على الثاني ومتقاضيا له بوجه ما والا فبدل الغلط ولا يكون
بدل الغلط في فصيح الكلام ان كان عن غلط صريح بان اردت مثلا ان تقول
جاء حمار فسبق لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط فقلت حمار او عن نسيان
كان تعمد ذكر شي لا يسبق لسانك الى ذكره لكن تنسى المقصود ثم بعد ذلك
تداركه بذكر المقصود اما اذا كان بدل الغلط عن قصد وتعمد للمبالغة والتفنن
في الفصاحة وشرطه الا يتقدمه من الادنى الى الاعلى فيجيء في كلام الفصحاء في
نحو هند نجم بدر كانك وان كنت معتمدا الذكر النجم تغلط نفسك وتريها انك لم تقصد
في الاول الا تشبيها بالبدر وقولهم اذا اى ان البدل في حكم تنحية المبدل ليس على
ظاهره اذ ليس المراد اهدار الاول واطراحه راسا لا معنى ولا لفظا اما
الاول فلاشتماله على غير بدل الغلط على فائدة من اجمال اولا والتفسير ثانيا

واما الثاني فلوجوب عود الضمير الى المبدل منه في بدل البعض وبدل الاشتمال ولانه
قد يكون المبدل منه في بدل الكل مشتملا على ضمير لا يستغنى عنه والى هذا اشار بقوله
اذا لم يصح طرحه في نحو زيد لقيت غلامه رجلا صالحا فيمن لم يجعل حالا موطئة من غلامه
وجعل بدلا فلو كان المبدل منه وهو غلامه في حكم الطرح لكان التقدير زيد لقيت رجلا
صالحا وهو غير مستقيم لعدم الراجع من الجملة الواقعة خبرا للمبتدا الى المبتدا واما من جعل
رجلا صالحا حالا موطئة من غلامه فلا يكون ذلك مما نحن بصدده بل المراد
من قولهم انه في حكم تنحيه الاول انه لو حذف المبدل منه لاستقل الثاني ويكون الكلام بدونه
صحيحا وعلى هذا فالامر ليس في حكم تنحية المبدل منه لا يمتنع ان يجعل غير المغضوب
عليهم بدلا من الضمير المجرور قبله في قوله انعمت عليهم ولو جعل المبدل منه في حكم المطروح
والمنحى راسا لما صح ذلك لان التقدير حينئذ يكون صراط الذين انعمت على غير
المغضوب عليهم فيخلو الصلة عن الراجع الى الموصول الثاني وهو اللام
في المغضوب والبدل والمبدل منه يكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين اي
المبدل منه معرفة والبدل نكرة او بالعكس فيكون اربعة اقسام والبدل الاربعة
ايضا وفي الاربعة تكون ستة عشر قسما امثلة الكل نحو بزيد اخيك
برجل اخ لك بزيد اخ لك برجل اخيك ونحو بزيد راسه برجل راس له
بزيد راس له برجل راسه ونحو بزيد علمه برجل علم له بزيد علم له برجل علمه
ونحو بزيد الحمار برجل حمار بزيد حمار برجل الحمار وانما لم يشترط التطابق
بينهما لان البدل مستقل بنفسه فلا يكون مع المبدل منه بمنزلة اسم واحد حتى
يجب التطابق ولا يحسن ابدال النكرة من المعرفة في بدل الكل من الكل الا
حال كون النكرة موصوفة اذا لم تستفد من البدل ما ليس في المبدل منه
لانه حينئذ لا فائدة في الاتيان به التفسير نحو بزيد رجل اما اذا استفيد منه
ما ليس في المبدل فيجوز ابدال النكرة من المعرفة وان لم يكن موصوفة نحو قوله
فلا وابيك خير منك اني ليؤذيني التحمحم والصهيل وانما لم يذكر المصنف
ما ذكرنا من القيدين تسامحا وتساهلا ولا يشترط في ابدال النكرة من المعرفة
ان يكون البدل من لفظ المبدل على الصحيح خلافا للكوفيين فانهم قالوا
ان النكرة المبدلة من المعرفة يجب ان يكون من لفظ المبدل نحو قوله بالناصية
ناصية كاذبة وهذا المثال يحتمل لا يدل على هذا الاشتراط ويكونان ظاهرين

ومضمرين ومختلفين ويكون البدل بهذا الاعتبار ايضا ستة عشر قسما نحو بزيد
اخيك وان الذين هم اخوتك لقيتهم اياهم واخوك لقيت زيدا اياه على تقدير ان يكون
زيدا هو الاخ واخوك لقيته زيدا وعلى هذا استخراج باقي الامثلة والظاهر لا يبدل
من المضمر بدل الكل الا من الغائب فلا يقال بي المسكين مررت ولا عليك الكريم
المعول واما المضمر الغائب فنحو ابدال المظهر منه نحو مررت به زيد لان ضمير
الغائب يصلح لكل احد فتبين بالبدل ان المضمر يكنى به اسم زيد نحو قوله على حالة
لو ان في القوم حاتما على جوده لضن بالماء حاتم فان حاتم مجرور على انه بدل
من الضمير المجرور في جوده بدل الكل وانما لم يبدل الظاهر من المضمر بدل الكل
من المتكلم والمخاطب لا يختلفان اي البدل والمبدل غيبة وخطابا او غيبة
وحكاية عن النفس لان المتكلم في الغالب لا يذكر اذا حدث عن نفسه
لم يذكرها باسمها الظاهر الذي بمنزلة الغائب وانما يذكرها باسمها المضمر نحو
فعلت وكذا لا يذكر المخاطب باسمه الظاهر فلا تقول فعل زيد وهو يخاطب زيدا
وانما يقول فعلت فلو ابدلنا الظاهر بدل الكل من ضمير المتكلم وقلنا مررت بي
زيد صرنا كانا نجعل شيئا واحدا متكلما وغائبا فيختلف البدل والمبدل
حكاية وغيبة وكذا المخاطب يختلفان خطابا وغيبة واما بدل البعض
والاشتمال والغلط فيجوز ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب لانه لا يلزم في هذه
الثلاثة جعل شيء واحد متكلما وغائبا او مخاطبا وغائبا لان مدلول الثاني فيها غير
مدلول الاول فنقول اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي وضربتك الحمار او
ضربتني الحمار وقوله تعالى لمن كان يؤمن بالله ينبغي ان يقول لمن كان يرجو الله
لان لمن كان يؤمن بالله ليس بموجود في القران ولعل هذا سهو منه
او من الناسخ وهذا اعتراض فانه ابدل لمن كان وهو ظاهر من المضمر المخاطب
في قوله قبل لقد كان لكم فيهم اسوة حسنة بدل الكل فاجاب عنه بقوله من بدل البعض
ونحو ابدال الظاهر من المضمر بدل البعض قيل لو كان بدل البعض لوجب
ان يكون فيه ضمير راجع الى المبدل ولا ضمير ههنا فاجاب عنه بقوله على تقدير
منكم اي لمن كان منكم اذ هم بعض المخاطبين فيكون منكم بمنزلة الضمير العايد
الى وقوله ذريني ان حكمك لن يطاعا وما الفيته حلمي مضاعا من بدل الاشتمال
فان حلمي بدل من الضمير المتكلم بدل الاشتمال والعامل في المبدل اذا كان حرف جر

جاز تكريره واما تبعية البدل لانه في حكم تكرير العامل لان المبدل منه لما كان في حكم التنحية
يجب ان يكون للبدل عامل غير العامل فيه نحو قوله تعالى قال الذين استكبروا للذين استضعفوا
لمن آمن منهم فان من آمن بدل من الذين استضعفوا وقد اعيد العامل الذي هو حرف الجر
اللام وانما اختص جواز التكرير صريحا بحرف الجر لاختصاره وتنزله منزلة الجزء

عطف البيان هو ما اي تابع يوضح اي متبوعه يخرج التاكيد لانه لا يوضح المتبوع بل يحقق
اصل نسبته او شمول النسبة لاجزائه ويخرج العطف بالحرف والبدل لان الظاهر من الدال عليه
اي على المتبوع لا على معنى فيه يخرج الصفة لانها تدل على معنى في المتبوع بخلاف عطف
البيان فانه دال على نفس المتبوع نحو اقسم بالله ابو حفص عمر وفايدته ان ذكر لفظ
يفيد تعظيم الشيء او تحقيره ثم علم انه غير مشهور فاردف بعلمه بلفظ آخر مشهور بغير
التفسير وقد يفصل عطف البيان عن البدل لفظا في مثل قول الشاعر انا ابن التارك
البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فان بشرا عطف بيان من البكري ويمتنع ان يكون
بدلا منه اذ لو كان التقدير التارك بشر لان البدل في حكم تكرير العامل وهذا لا يجوز
كما لا يجوز الضارب زيد واما فصله عنه معنى فهو ان البدل هو المقصود بالنسبة بدون
متبوعه بخلاف عطف البيان فان المقصود فيه هو الاول العطف بالحرف وهو
المذكور بعد متبوعه وانما قال ذلك لان المعطوف بالحرف لا بد وان يكون
مذكورا بعد متبوعه بخلاف سائر التوابع فانه لا يجب فيها ذكر المتبوع اولا بل
قد يحذف متوسطا بينه وبينه احد الحروف العشرة خرج عنه غيره من التوابع ويجوز
ان يكون المعطوف والمعطوف عليه معا مقصودا بالنسبة نحو جاءني زيد وعمرو وكما يجوز
ان يكون احدهما بعينه او بعينه مقصودا كالمعطوف بلا وبل ولكن
وام واما واو وهذا لم يقل كما قال ابن الحاجب تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه
والحروف العشرة هي الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام ولا وبل ولكن
ونحو اي وهو للتفسير ليس من حروف العطف عند [illegible] كما يجعله
عطف بيان لما قبله فالواو للجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم عليهما
نحو جاءني زيد وعمرو او له الحكم بهما نحو قام وقعد زيد او له الحصول نحو جاء زيد وقعد
عمرو فانه لولا العاطف هنا لتوهم ان الاول سهو وغلط والثاني تدارك له فالواو
ازال هذا الاحتمال والتوهم وحقق ان المضمونين واقعان ومع المطلق احتمال
حصول الفعل من المعطوف والمعطوف عليه في جاءني زيد وعمرو في زمان واحد او حصوله

من المعطوف اولا او من المعطوف عليه اولا وفعله من غير ترتيب اشارة الى ان الترتيب ليس بشرط لا الى
ان عدم الترتيب شرط ولذا اي لكون الواو للجمع المطلق دون الترتيب كما قال بعضهم
انه للترتيب جاز استعماله فيما يستحيل فيه الترتيب نحو المال بين زيد وعمرو فان الواو
لو كان للترتيب لكان بين غير داخل على متعدد وهو غير جائز واصطلح زيد وعمرو
ونحوه من الفعل الذي لا يكون الا من واحد كالاختصام فانه مما يقتضي فاعلين فلو قلت
في قولك اصطلح زيد وعمرو ان زيدا قبل عمرو في الترتيب بواسطة واو العطف لكان بمنزلة
ان تقول اصطلح زيد وتسكت لان احدهما اذا تقدم على صاحبه لم يكن مجتمعا مع
صاحبه كما انك اذا قلت جاءني زيد قبل عمرو لم يكن لزيد اجتماع مع عمرو بخلاف الفاء فانه
لما كان للترتيب لم يقع في موضع من العطف الا وجاز السكوت على المعطوف عليه فيجوز
ان تقول جاءني زيد فعمرو لجواز ان تقول جاءني زيد ولا تاتي بالمعطوف ولا يجوز
ان تقول اختصم زيد فعمرو لعدم جواز ان تقول اختصم زيد من غير المعطوف
والفاء للترتيب اي للجمع مع التعقيب ففي عطف المفرد على المفرد لاجل غير الصفات
المتعاقبة التي لا يكون موصوفها واحدا تفيد ان ملابسة المعطوف بمدلول الفعل
المنسوب اليه والى المعطوف عليه بعد ملابسة المعطوف عليه بمدلوله بلا مهلة
نحو جاءني زيد فعمرو ونحو تقدم الاقرأ فالافقه فالاقدم هجرة وفي الصفات التي
موصوفها واحد تفيد التعقيب في مصادر تلك الصفات لانه الملابسة المذكورة
نحو جاءني زيد الآكل فالنائم اي الذي يأكل فينام واما في عطف الجمل على الجمل فيفيد
ان ابتداء حصول مضمون الجملة التي بعد الفاء عقيب حصول مضمون الجملة
التي قبلها بلا مهلة سواء كان حصول الثانية بتمامها في زمان طويل او لا نحو قام
زيد فقعد عمرو ونحو قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض
مخضرة فان في الاخضرار وان كان بتمامه متراخيا عن نزول [illegible] لكن ابتداءه
بعد النزول بلا مهلة وقوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى
بين الدخول فحومل هذا اعتراض فان الفاء ليس للتعقيب لانه لو كان له لزم
دخول بين على غير متعدد وهو الدخول فقط ولو لم يكن له لكان دخوله على
الدخول وعلى حومل ويكون بمنزلة قولك بين الدخول وحومل فاجاب عنه
بانه محمول على بين وسط الدخول فوسط حومل وللوسط اجزاء ويقول
كل واحد من الدخول وحومل مشتمل على منازل مخصوصة فجاز دخول بين

على الدخول باعتبار منازله ويكون المعنى بين منازل الدخول فمنازل حومل ولو
قلت يتبين الثور في الفرس لم يجز لدخول بين على غير متعدد لفظا ومعنى والفاء للترتيب
الترتيب من غير مهلة استعملوها للسببية سواء كانت للعطف في السببية نحو يقوم زيد
فيغضب عمرو ولا نحو زيد فاكرمه فان السببية تفيد ايضا الترتيب من غير مهلة
لعدم جواز تخلف المسبب عن السبب التام واستعملوها ايضا رابطة للجزاء بالشرط
فان الجزاء مرتب على الشرط بلا مهلة حيث لم يكن الجزاء مرتبطا بذاته بالشرط وذلك
اذا لم يؤثر حرف الشرط فيه كما ذكرنا قبل نحو ان لقيته فاكرمه وقوله تعالى وربك فكبر
محمول على توهم معنى ما يكن من شيء فلا تدع ربك فيكون الشرط مقدرا فالواو داخلة على الشرط
والفاء هي الجزائية الرابطة للجزاء بالشرط ولا يكون الشرط مقدرا او يكون الفاء
للعطف ما جامعت الواو الذي للعطف اذ لا يجوز اجتماع حرفين من حروف
العطف ولو لم يقدر الشرط يلزم ذلك لان ربك مفعول كبر فيكون التقدير وكبر
ربك وكررت الفاء في قوله لا تجزعي ان منفسا اهلكته واذا هلكت فعند ذلك
فاجزعي وان كان القياس ان يقول اجزعي بلا فاء لان عندنا تعلق بآخر عجزى
فيكون التقدير فاجزعي عند ذلك وهذا لا يجوز بتقدير العهد بالفاء فلا يكون كما كرر
العامل لذلك ان بعد العهد في قوله لقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما
بعد اني خطيبها فخطيبها خبر انني السابق وانما اعيد اني الثاني لبعد العهد
بالاول هذا على رواية اني بالفتح واما على رواية اني بالكسر فلا يكون مما نحن بصدده
لان اني الثاني تكون خبر الاني لجواز وقوع ان المكسورة خبرا الا في حروف الستة
نحو قوله ان الخليفة ان الله سربله وكما كرر العامل في قوله تعالى ولا تحسبن الذين
يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة اي
بمنجاة من العذاب فيمن قرأ بالخطاب وبالافراد فيهما فقوله بمفازة مفعول ثان
لقوله تعالى ولا تحسبن لانه لما بعد العهد به اعيد وكرر ثانيا وجي بالفاء فلا
تحسبنهم وان لم يكن لاحقة بالاول فينبغي ان يعاد بلا فاء والاشعار بالاول
بان افعالهم المذكورة من الفرح وحب الحمد هي علة لمنع الحسبان فيكون الفاء للسببية
وثم لو ان للجمع مع التراخي والمهلة ولذا قيل والقايل سيبويه ان المرور في نحو
مررت برجل ثم بامرأة مروران لتراخي احد المرورين على الآخر بخلاف في نحو
المرور مع الفاء فانه مرور واحد لعدم انقطاع الثاني على الاول وقد يجي ثم لمجرد

التعقيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء سواء كان بينهما تراخ ومهلة اولا
وسواء كان الثاني بعد الاول في الزمان او لا كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه
ثم قد ساد قبل ذلك جده فان سيادة الاب وان كانت متقدمة على سيادة الابن
لكن اخرها عنها لان سيادة نفسه اخص من سيادة ابيه وكذا سيادة الاب بالنسبة
الى سيادة الجد وحتى للغاية ولا مهلة فيها والمعطوف بها جزء من المعطوف عليه
اما افضله اي افضل من باقي اجزاء المعطوف عليه نحو مات الناس حتى الانبياء
او ادونه نحو استنت الفصال حتى القرعى مراده ان حتى تفيد ان المعطوف بها
هو الجزء من المعطوف عليه الفائق في القوة او الضعف على باقي اجزائه المترتب عليها
ترتيبا ذهنيا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي
لجواز ان يكون تعلق العامل في المعطوف عليه اسبق بالمعطوف بحتى ومتعلق
بباقي الاجزاء نحو توفي لله كل اب لي حتى آدم والمثال الثاني مثل يضرب
لمتكلم مع من لا ينبغي ان يتكلم بين يديه لجلالة قدره استنت الفرس اذا رفع يديه
وطرحهما معا وعجن برجليه والفصال جمع فصيل وهو ولد الناقة والقرعى جمع
قريع من القريع بالتحريك وهو بثرة ابيض تخرج بالفصال واو واما لاحد الشيئين
او الاشياء مبهما سواء كان في الخبر او في الامر ويقال انهما للشك والتشكيك
او التفصيل في الخبر فانك اذا قلت جاء زيد او عمرو ولم تعرف الجائي منهما بعينه
فاو للشك واذا عرفته وقصدت الابهام على السامع فهو للتشكيك كقوله تعالى
اتاها امرنا ليلا او نهارا واذا اردت بيان انواع الشيء كقولهم الاسم معرب
او مبني فهو للتفصيل وللتخيير ايضا ويقال انهما للتخيير ان لم يحصل لكما مور به
بالجمع بين امرين فضيلة وشرف نحو اضرب زيدا او عمرا وللاباحة ان حصل له
بالجمع بينهما فضيلة وشرف نحو تعلم النحو او الفقه ففي الاباحة يجوز الاقتصار
على احد الفعلين ويجوز الجمع بينهما وفي التخيير يجب الاتيان باحد الفعلين ولا يجوز
الجمع بينهما والتخيير والاباحة انما يكونان في الامر وانما قال ويقال لانهما عند
المحققين لاحد الشيئين او الاشياء ولا دلالة لهما على احد هذه المعاني وانما
انما يحصل في الكلام من اشياء اخر فحصول الشك من جهة جهل المتكلم وحصول
التشكيك من جهة الابهام على السامع وحصول التفصيل من جهة بيان انواع
الشيء المطلوب وحصول الاباحة من جهة ان في الجمع فضيلة وحصول التخيير من جهة انه

لا يحصل بالجمع ذلك ويتوهم انها اى ان او في النهى نحو مثل قوله تعالى ولا تطع منهم
آثما او كفورا بمعنى الواو ولا امتثال بترك المنهى عنه لا يحصل الا بالانتهاء عن احدهما اذ
ليس المراد انه لا تطع واحدا منهما واطع الآخر فيكون فهنا الجمع لا لا جد الشيئين
وايضا لو حصل الامتثال بالانتهاء عن احدهما ويكون او لا حد الشيئين لم يبق هنا فرق
بين الامر والنهى وكذلك في الخبر مثل ما جاءني زيد او عمرو ان كان المراد نفيهما معا
لم يكن او لا حد الشيئين وان كان المراد نفي احدهما لم يكن بين الخبر المثبت والخبر
المنفي فرق واذا دخلت في مثل ان لا يكون المعطوف والمعطوف عليه اكثر من اثنين
وذلك لانها لو كانا اكثر كان او ظاهرة في اصل معناها ولا يتوهم انها بمعنى الواو
نحو اضرب زيدا او عمروا وخالدا فان معناه اضرب احدهم ولا تضرب الباقين
ولو لا تضرب زيدا او عمروا او خالدا كان المعنى على عكس ذلك وهي على اصلها
وانما جاء التعميم في النهي عن كل واحد المعطوف والمعطوف عليه من جهة النهي
المتضمن للنفي وذلك لان الاصل عدم الفعل فاذا قلت رايت واحدا منهما فقد اخرجت
واحدا منهما من ذلك الاصل وبقي الآخر على اصله واما اذا قلت ما رايت واحدا منهما
فانك صرحت بنفي واحد منهما وقد كان الآخر باقيا على اصله وهو عدم الرؤية فيكون
نفيا لمطلق الرؤية وهذا معنى قولهم ان النكرة في سياق النفي تفيد العموم وهكذا
حكم الامر والنهي فلفظ او لا حد الشيئين او الاشياء سواء كانت واقعة في كلام موجب
او غير موجب لان الوحدة التي هي موضوع لها في غير الموجب تفيد العموم وفي
الموجب لا تفيده ولكنها اى لكن او بمعناها اى بمعنى الواو في نحو قوله فلو ان
البكا يرد شيئا بكيت على بجير او عفاق على المرءين اذ هلكا جميعا لشانهما
بشجو واشتياق فان او هنا بمعنى الواو اذ المعنى بكيت على بجير وعفاق لا على
احدهما ولذلك في البدل منهما على المرءين ولم يكن بمعنى الواو قبل على المرء لا على
المرءين وكذا او بمعنى الواو في قوله قوم خل الطريق واجتنب ارماما ان بها اكتل
او رزاما خويربين ينقفان الهاما ارمام موضع والكتل ورزام لصان يقطعان
الطريق وخويرب تصغير خارب وهو اللص فاو في قوله او رزاما بمعنى الواو وحيث
لم يقل خويربا ولو كانت على اصلها لقال خويربا لوجوب التطابق بين الحال
وصاحبها كما يقال زيد او عمرو جالس ولا يقال جالسان لان المعنى احدهما
وعند الخليل انتصاب خويربين على الشتم لا على الحال فلا استدلال فيه وثم بعد

ابو علي الفارسي ان اما من حروف العطف لمجيئها قبل المعطوف عليه نحو ضربت
اما زيدا واما عمروا وحرف العطف لا يتقدم على المعطوف عليه ودخول الواو
العاطفة عليها فلو كانت عاطفة لامتنع دخول الواو عليها واجيب بان اما
المتقدمة ليست منها اى من حروف العطف بالاتفاق بخلاف الثانية فانها منها
ويشهد لكون الثانية منها صحة قيام او مقامها نحو ضربت اما زيدا وعمروا والواو
اما جزء منها اى من الثانية ويكون العاطفة هي الواو مع اما او الواو لعطفها
اى لعطف اما الثانية على اما المتقدمة وفيه اى في الجواب بشطريه نظر اما
في الشطر الاول فلانه لا اشتباه في صحة قيام او مقامها على انها للعطف لصحة
ان المصدرية مقام ما المصدرية مع ان حكم الاولى غير حكم الثانية واما
في الشطر الثاني فلان الواو لو جعلت جزءا من الثانية لما كانت اما بانفرادها
من حروف العطف ولو جعلت لعطف الثانية على الاولى والاولى ليست
للعطف فلا يكون الثانية ايضا للعطف لان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه
على ان عطف الحرف على الحرف ممنوع والفصل والفرق بينها اى بين
اما واو انك مع اما تبني اول كلامك على الشك للزوم سبقها اى سبق اما
بالاولى اى باما الاولى فاذا قلت ضربت اما زيدا واما عمرا افدت به
المخاطب ان الشك اعترضك في اول الكلام فلم يكن فيه يقين بوجه ولا يلزم ذلك
الثانية في او اذ سبقها اى سبق او بما ليس بصريح لا زيد بل يجوز ذلك فاذا
قلت ضربت زيدا او عمرا يحتمل ان افدت به انك اردت ان تخبر بضرب زيد
دون عمرو ثم اعترضك الشك فادخلت عمرا في اليقين فانتقلت من تقدير
اليقين الى الشك ويحتمل ان يكون الشك فيه في اول الامر وتجيء اما غير مكررة
اذا كان في الكلام عوض من تكريرها وهو ان الشرطية المدغم نونها في لام
لا النافية نحو اما ان تكلمني جميلا والا اى وان لا تكلمني جميلا فاسكت
قال الشاعر فاما ان تكون اخي بصدق فاعرف منك غثي من سميني والا
فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك وتتقيني فعوض ولا عوض من تكريرها
وزعم الفراء انها جائزة بمعنى او غير مسبوقة بالاولى ولا معوضا من تكريرها
شيء وانشد تلم بدار قد تقادم عهدها واما باموات الم خيالها اى او باموات
وغير الفراء يقدر اما اخرى حملا على الكثير الشايع اى اما بدار واما باموات

ولا تقع إلا بعد الرزح البتة بخلاف أو فإنه تقع في كلامه تعالى ولا تطع منهم آثما أو كفورا
وأم للاستفهام أي إنها لازمة بمعنى الاستفهام وضعا يليها حال كونها متصلة
أحد المستويين ويلي المستوي الآخر المتقدم الهمزة لتكون أم مع الهمزة بتأويل
أي والمفردان بعدها بتأويل المضاف إليه لأي لطلب التعيين بعد ثبوت أحدهما
أي أحد المستويين عند المتكلم لأنها مع الهمزة بمعنى أي وبأي يستفهم عن التعيين
فيكون المعطوف والمعطوف عليه بتقدير استفهام واحد ولذا سميت متصلة لكونهما
متصلين بحيث لا يكون منفصلا عنه ولذا أي لكونها يليها أحد المستويين والآخر الهمزة
كانت أم المتصلة مختصة بعطف الاسم فلم يجز أرأيت زيدا أم عمرا وقيل لأن الشيخ
الرضي قال وقد يجيء التخالف بين ما وليها نحو أعندك زيد أم عمرو وأزيد عندك
أم في الدار والقياس أزيد أم عمرو أجوازا حسنا كما قال سيبويه لكن المعادلة
أحسن وقال شارح الجزولي في أم المتصلة وقد يكون قبلها وبعدها
جملتان فعليتان والفاعل فيهما واحد كقولك أقام زيد أم قعد وأما إذا
والفاعل فيهما واحد لأنه لو كان الفعل فيهما واحدا نحو أقام
زيد أم قام عمرو كان أم منفصلة وذلك للقدرة فيها على المجيء بالمفرد كما تقول
فيهما أزيد قام أم عمرو فالعدول إلى الجملتين مع القدرة على المفردين دليل
الانفصال بخلاف الفعليتين المشتركتين في الفاعل فإنه لا قدرة فيهما على المجيء
بالمفرد ولذا كان جوابها بالتعيين أي بتعيين أحد المستويين لأنها لطلب
التعيين دون لا أو نعم لأنهما جوابان لمن يعرف كون أحدهما على الإطلاق
عنده والحاصل أنه لا يستفهم بأم المتصلة حتى يحصل عند السائل العلم بما نسب
عنه بأو وهو ثبوت أحد الشيئين لا بعينه بخلاف أو فإن جوابها لا أو نعم
لأنها تفيد الشك إذ قول السائل أزيد عندك أو عمرو وكان يعلم أحدهما
عندك فكان الواجب في الجواب لا إن لم يكن واحد منهما عندك أو نعم إن كان
أحدهما عندك ولو قلت الحسن والحسين أفضل أم ابن الحنفية فالمعنى أحدهما
أفضل أم ابن الحنفية لأن قولك الحسن والحسين بمنزلة أحدهما لأن أو لأحد
الشيئين فيكون أحدهما غير معين قرينا لابن الحنفية فالجواب أحدهما أفضل
وابن الحنفية ولا يجوز أن يقال في الجواب الحسن أفضل ونفاك الحسين ولو قلت
في الجميع بأو كان الجواب أحدهم غير معين ولو قلت في الجميع بأم كان الجواب

تعيين أحدهم ومنه قولها أي قول صفية بنت عبد المطلب وقد جاءها صبي
يطلب الزبير ليصارعه فصرعه الزبير فقالت كيف رأيت زبرا أأقطا أو تمرا
أم قرشيا صارما هزبرا إنما دخل أو بين أقطا وتمرا لأن مرادها أحد
هذين رأيته أم قرشيا وزبرا مكبر زبير وهذا البيت منكسر والصواب ما ذكره
شارح كتاب أبيات سيبويه وهو أأقطا أم تمرا أم قرشيا صقرا وهي
حال كونها منقطعة لعطف الجمل أي إنها لا يليها إلا الجمل بخلاف المتصلة
فإنها يليها المفرد والجملة على ما قررنا فيكون ما قبل أم هذه وما بعدها على
كلامين ويكون ما بعدها منقطعا عما قبلها نحو أزيد عندك أم عندك عمرو
كأنك قلت أزيد عندك ظانا أنه عنده ثم أضربت ظنك أن الذي عنده عمرو
فأضربت عن الاستفهام الأول وشرعت في استفهام ثان ويكون أم المنقطع
بمعنى بل التي تدل على أن الأول وقع غلطا أو بمعنى بل التي يدل على الانتقال
من كلام إلى آخر لا لتدارك الغلط كقوله تعالى أم يقولون افتراه والهمزة
أي يكون بمعنى بل مع همزة الاستفهام أو الإنكار وقد يجيء بمعنى بل وحده
كما إذا كانت بعدها أداة الاستفهام كقوله تعالى أم هل يستوي الظلمات
والنور ويلزم لفظ الجمل بعدها أي الاستفهام بالهمزة أي لا يليها إلا الجمل
ظاهرة الجزئين ولا يجوز حذف أحد جزئيها إذا كانت بعد الاستفهام بالهمزة
خيفة اللبس أي لبس أم المنقطعة بأم المتصلة إن حذف أحد
التبست المنقطعة بالمتصلة ولا يلزم ذلك أي لفظ الجمل بعدها في الخبر
وفي الاستفهام بغير الهمزة حيث لا التباس للمنقطعة بالمتصلة لأن شرط
المتصلة أن يتقدمها همزة الاستفهام نحو إنها لإبل أم شاء فقولك إنها لإبل
إخبار محض ثم اعترضك الشك فرجعت إلى السؤال وأضربت عن الإخبار
السابق فقلت أم شاء بتقدير أم هي شاء وتستعمل أم والهمزة للتسوية
فيقال أم التسوية وهمزتها نحو سواء علي أقمت أم قعدت أي حيث وقع
قبل لفظ سواء أو لفظ لا أبالي وذلك للمناسبة بين لفظ سواء وبين معنى الهمزة
وأم المتصلة وهي التسوية وكذا لا أبالي فقولك أقمت أم قعدت عند النحاة
جملتان في تقدير مفردين معطوف أحدهما على الآخر بواو العطف أي سواء علي
قيامك وقعودك فقيامك مبتدأ وقعودك عطف عليه وسواء خبر مقدم وقيل إن سواء

مبتدأ او قمت ام قعدت خبره لكونهما ظاهرا فعلين ولا اولى ان يكون سواء خبر مبتدأ
محذوف تقديره الامران سواء علي ثم بيّن الامرين بقوله اقمت ام قعدت وللاخفش
تشنيعات في وقوع الجملة الاسمية هناك اي حيث استعملت الجملة التسوية بعد سواء
ونظيره وذلك لتضمن الجملة معنى الشرط فمعنى سواء علي اقمت ام قعدت ان قمت او
قعدت فالامران سواء فسواء خبر مبتدأ محذوف سادّ مسدّ جواب الشرط ولذلك
استقبحت وقوع المضارع هناك لكون افادة الماضي معنى الاستقبال ادلّ على ارادة
معنى الشرط ولذلك كان كل ما جاء في هذا النحو في التنزيل كان على مثال الماضي نحو سواء
علينا اجزعنا ام صبرنا وسواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر وسواء عليهم
ام لم تستغفر وسواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم ونظير سواء لا ابالي ومتصرفاته
ولا ادري وليت شعري في وقوع همزة التسوية بعدها وام التسوية بعدها كما كان
بعد سواء قال الشيخ الرضي رحمه الله واما مجيء الهمزة وام او الهمزة واو بعد باب
حزنت وعلمت نحو ما ادري ازيد عندك ام عمرو فليس من هذا الباب اذ ليس فيه
معنى الشرط والجملتان مع غير لفظ سواء ولا ابالي معطوفا احدهما على الاخرى باو
لا بام في موضع الحال نحو لاضربنّه قام او قعد اي قائما او قاعدا وقيل المعنى
ذلك المعنى حيث كان ام التسوية وهمزتها وكذا التقدير ان قام او قعد فلاضربنه
اي قيامه وقعوده مستويان عندي ولا يصح ام مقام او لعدم تقدم همزة الاستفهام
ولذا قال سيبويه ان قولهم لا ابالي أنبّ بالجزيرة تيس ام لحاني بظهر غيب لئيم
اي غيب لئيم يعني بصياح التيس موقع ام اي ان ام في البيت واقعة
موقعها لتقدم همزة الاستفهام ولذا لم تكن الجملتان في موضع الحال فان المراد
لا ابالي بهذين الامرين لا انه لا يبالي في هذين الحالين فيكون انبّ مع ما في حيزه
في موقع مفعول لا ابالي ولذا قال سيبويه ايضا ان قولهم ولست ابالي بعد
موت في طرف جنوف المنايا ااكثرت او اقللت فقوله ااكثرت او اقللت حال
من جنوف المنايا وقوله اذا ما انتهى علمي تناهيت عنده اطال فاملى او تناهى
فاقصرا اي اذا بلغ علمي الى موضع بلغت اليه ولم اتجاوزه اي لا اتكلم بما لا
اعلمه من موافقة او لعدم تقدم همزة الاستفهام في البيتين وروي ام تناهى وبهذا
يكون الهمزة من اطال استفهامية وطال فعل ماض من الطول ولا للنفي ما وجب للاول
اي لنفي الحكم عن غيره بعد ايجابه للمعطوف عليه فلا تجيء لا بعد خبر موجب او امر

ويختص لا بالاسم فلا يعطف بها الجملة الاسمية والفعلية التي فعلها ماض لانها
موضوعة لعطف المفردات في نظر لانه قد يعطف بها مضارع على مضارع
نحو اقوم لا اقعد وذلك لمضارعته الاسم فكانك قلت انا قائم لا قاعد وقد
جعل ليس مرادفا لها اي جعل ليس عاطفا كلا نحو قعد واذا جوزيت قرضا
فاجزه انما يجزي الفتى ليس الجمل فليس لعطف الجمل على الفتى والصحيح انه اي ان
ليس على اصله ويكون الخبر محذوفا اي ليس الجمل جازيا والاسم مضمر اي ليس
الجازي الجمل وبل في عطف المفرد للاضراب عن الاول مثبتا كان الاول او منفيا
ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول كالمسكوت عنه بالنسبة الى ما عطف عليه فيكون
الاخبار عن قيام زيد او عن عدم قيامه في قولك قام زيد وما قام زيد بل عمرو
يحتمل ان يكون صحيحا وان لا يكون وقال المالكي ان بل بعد النفي والنهي كلكن
بعدهما فالمفهوم من ظاهر كلامه ان عدم قيام زيد في قولك ما قام زيد بل عمرو
متحقق بعد مجيء بل كما انه عدم في ما قام زيد لكن عمرو وكذلك بالاتفاق
فهذا حكم بل بالنظر الى ما قبلها واما حكمها بالنظر الى ما بعدها فاشار اليه بقوله
وهي بعد الاثبات كالخبر المثبت في كلام للغلط له بالاسم المعطوف عليه وتفيد
الاثبات بلا خلاف وبعد النفي والنهي يحتمل الغلط له بالاسم المعطوف عليه
فقط فيبقى الفعل المنفي مسندا الى التابع فكانك تقول له ما قام زيد بل ما قام عمرو
وهذا مذهب المبرد ويحتمل اثبات التابع كما هو مذهب الجمهور فعمرو قائم في
قولك ما قام زيد بل عمرو فبل ابطلت النفي والاسم المنسوب اليه القيام ولذا
لا يجوز النصب في ما زيد قائما بل قاعد واما بل في عطف الجمل فقد يكون لتدارك
الغلط سواء اشترك الجملتان في جزء او لا نحو ضربت زيدا بل اكرمته ونحو
ضربني زيد بل دخل خالد وقد يكون للانتقال من كلام الى آخر اهم من الاول
بلا قصد الى جعل الاول في حكم المسكوت عنه كقوله بل هم في شك منها بل هم
فيها عمون ولكن بالتخفيف للاستدراك وهو رفع توهم يتولد من الكلام
السابق مثلا اذا قلت جاءني زيد فكان متوهما يتوهم ان عمرا ايضا جاءك لما
بينهما من الالفة والمصاحبة فرفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمرو لم يجيء في عطف
المفرد من نقيضه لانها لا تقع في المفرد لتدارك الاثبات الثاني بعد النفي
عن الاول ولا للنفي عن التابع بعد ثبات للاول لانه اذا عطف بها المفرد

على المعطوف لا يكون في المفرد المعطوف معنى النفي لان حرف النفي انما يدخل
على الجمل واذا لم يكن فيه نفي وجب ان يكون المعطوف عليه منفيا لانه يجب ان يكون ما قبلها
يغاير ما بعدها ولكن في عطف الجملتين نظيرة بل في وقوعها بعد النفي والاثبات
لوقوع بل بعدهما نحو جاء زيد لكن عمرو لم يجئ فعمرو في عمرو لم يجئ مرفوع بالابتداء
وليس للكن حظ فيه وما جاء بكر بل خالد قد جاء صوابه اي تقول لكن خالد قد جاء
ليكون مثالا لكون لكن بعد النفي واي التفسيرية لتفسير مبهم المفرد والجمل نحو جاءني
اخوك اي زيد وكذلك النصب والجر نحو رايت اخاك اي زيدا ومررت باخيك اي زيد
واذا عطف على المضمر المرفوع المتصل ولا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه
لا قبل حرف العطف ولا بعده الخ وذلك المضمر بالمنفصل عند البصريين على سبيل
الاولى لا على سبيل الوجوب وعند الكوفيين يجوز العطف عليه بلا تاكيد بالمنفصل
ولا فصل من غير استقباح نحو اذهب انت وزيد وذلك لان المتصل المرفوع
كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل ومعنى من حيث انه فاعل فلو عطف عليه
لكان ذلك كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل ليحصل له
نوع استقلال اما اذا كان هناك فصل كقوله ولتشتبنا [illegible] المتنبي حلي
او خيالتها الكذوب وكقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فيجوز تاكيده بالمنفصل طلبا
للاختصار ولان طول الكلام قد يغني عما هو الواجب فاغني عما هو
الاولى على سبيل الاولى وقوله قلت اذ اقبلت وزهر تهادى كنعاج الفلا
عطف زهر على المتصل المستكن في اقبلت من غير تاكيد ولا فصل للضرورة ولا يصح
العطف على ضمير المجرور بدون اعادة الجار من الحرف والاسم نحو مررت بك
وبزيد والمال بينك وبين زيد لان اتصال ضمير المجرور بجاره اشد من اتصال
الفاعل المتصل بالفعل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله
بخلاف المجرور فانه لا ينفصل عن جاره سواء كان ضميرا او لا ولاجل ذلك
يصح العطف هناك مع القبح ولا يصح هنا وقراءة حمزة تساءلون به والارحام
بالجر ليست بتلك القوة لانه عطف الارحام على ضمير المجرور من غير اعادة الجار
والظاهر انه جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفي وهم يجوزون
العطف من غير اعادة الجار في حال السعة وقد اجيب عنه بان الباء مقدر والجر بها
فيكون عطف الجار والمجرور وهو ضعيف لان الجار لا يعمل مقدرا في حال السعة

في قوله الا ذلك فعلن ولا يجوز الفصل بالخبر بين المعطوف المجرور والمعطوف عليه وقد عرفت
بيان ذلك ولا اعتداد بقراءة من قرأ ان اولى الناس بابراهيم للذين اتبعوه وهذا
النبي بالجر عطف على ابراهيم لوجود الفصل بين المعطوف المجرور والمعطوف عليه بالخبر
وهو للذين اتبعوه وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجب للمعطوف عليه بالنظر
الى ما قبله وكما يجب الضمير في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لكونه جملة وقعت حالا
او خبرا او نعتا او صلة وجب مثله في المعطوف كذلك ان وجب للمعطوف عليه حكم بالنظر
الى نفسه والى غيره معا وجب مثله للمعطوف ان كان مثل المعطوف عليه في نفسه
فلذا يجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم المنادى بالنظر الى حرف النداء
وكونه مفردا معرفة ولا يجوز بناؤه في يا زيد وعبد الله لان عبد الله ليس مثل المعطوف عليه
لانه مفرد وهو مضاف ولذا اي لكون حكم المعطوف حكم المعطوف عليه لم يجز
في ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو في الرفع في ذاهب على ان يكون ذاهب خبرا
وعمرو مبتدا ويكون عطف جملة على جملة ولا يجوز فيه الجر والنصب ليكون عطفا على بقائم
او قائما لانه لما وجب بقولك بقائم او قائما الضمير الراجع الى زيد لكونه خبرا مشتقا
وجب ان يثبت مثله في المعطوف لان مثل المعطوف عليه في كونه مشتقا ولا ضمير
في ذاهب عائد الى زيد وانما يجوز ما زيد قائما او بقائم مع عدم الضمير في المعطوف عليه
لانه جامد والمعطوف عليه مشتق ولا يجوز جر ذاهب ولا نصبه على اضمار ما ليكون
هو خبره وعمرو اسمه لانه اذا تقدم الخبر في ما بطل العمل ولذا يجوز ليس زيد بقائم
او قائما ولا ذاهب عمرو وجر ذاهب ونصبه على اضمار ليس لانه يتقدم الخبر وجاز
الذي يطير فيغضب زيد الذباب هذا اعتراض لان فيغضب زيد معطوف على
يطير الذي هو صلة الذي فوجب ان يكون فيه ضمير كما وجب في المعطوف عليه مع خلوه عنه
فاجاب عنه بقوله لتمحض الفاء هنا للسببية فلا يكون للعطف ويجوز ان يكون الفاء
للعطف وان لم يكن فيما بعدها الضمير اكتفاء بما فيها من الارتباط المعنوي سواء
كان ما قبلها سببا لما بعدها كما في هذه المسئلة او لا كما في الذي جاء فغربت الشمس
او ثم غربت زيد لان المعنى الذي يعقب مجيئه غروب الشمس او تراخى عن مجيئه غروبها
زيد وجاز عطف الفعل اي الفعل المضارع على اسم الفاعل وعلى العكس اذا صح وقوع
هذا موقع ذلك اي وقوع كل واحد منهما موقع الاخر كقوله تعالى صافات ويقبضن
اي يصففن ويقبضن وكذا يجوز عطف الماضي عليه كقوله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل
سكنا

على قراءة عاصم اي فلق الاصباح ففي وقوعه عطف بفعل نظر فلا يجوز سيتحدث زيد
وضاحك لعدم صحة وقوع ضاحك مقام لاستلزامه دخول السين على اسم
الفاعل ولا يجوز مررت بضاحك ويتحدث لاستلزامه دخول الباء على الفعل
بخلاف مررت برجل ضاحك ويتحدث فانه يجوز عطف يتحدث على ضاحك اذ لا
فساد فيه ولا يجوز عطف اي عطف اسم الفاعل على الماضي لعدم قرب الماضي
وانما يضارع المضارع الاسم الا اذا قرب الماضي من الحال بدخول قد عليه فانه
ح يجوز عطفه عليه كقوله بالبيتي قد زرت غير جارح ام هي قد جثا وذابح
فانه عطف ذابح على جثا لكونه قريبا من الحال ونقول ان لم تقم وتجلس اتك وانما جاز
ذلك لان لم تقم صار بمعنى المستقبل فيكون عطف مستقبل على مستقبل ولو قلت ان
لم تقم واجلست جاز لان الاول كان ماضيا معنى لان لم يقلب المستقبل الى معنى
الماضي فبالنظر الى انه كان ماضيا بدخول لم عليه يجوز عطف اجلست عليه ونقول
ان تقم وتجلس اتك وانما جاز ذلك لانه عطف مستقبل على مستقبل ولو جئت بالماضي
ونقول ان تقم واجلست فلم تره الاستيفا فلم يجز عندا ضيا بنا لان الاول
مستقبل لفظا ومعنى والظاهر ان مراده ان الفعل الاول اذا كان مستقبلا
لا يحتمل الحال لا يجوز عطف الماضي عليه والا فيجوز عطفه على المضارع الذي يحتمل
الحال وبالعكس عند الاكثرين كقوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون وبقوله
والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة واما اذا اردف الاستيناف
بان يجعل اجلست استينافا فيكون جملة معترضة بين الشرط والجزاء فلا منع فيه
لانه لا يلزم منه عطف ماض على مستقبل خلافا للكوفيين فانهم يجوزون عطف
اجلست على تقم لان اجلست مستقبل لانصبابه حكم الشرط عليه وفيه نظر لان
انصبابه حكم عليه بعد صحة العطف والعطف بحرف واحد على العاملين المختلفين
اي العطف مع تقدير العاملين بعد العاطف اي العطف على معمولي العاملين سواء
كان المعمولان مختلفين في الاعراب اولا لا يصح مطلقا عند سيبويه سواء كان
العطف مضبوطا بالضابط المذكور بعد اولا لان حرف العطف يضعف لا يقوى
ان يقوم مقام عاملين مختلفين وانما يقوم مقام عامل واحد ويصح مطلقا عند
الفراء والنقل الصحيح ان يقول عند الاخفش لان الفراء موافق لسيبويه
على ما نقل ابن المالك والشيخ الرضي رحمه الله وكذلك قال ابن السراج واجاز

الاخفش واعلم ان الاخفش يجيز هذا العطف الا اذا وقع فصل بين العاطف
والمجرور نحو دخل زيد الى عمرو وبكر خالد فان هذا لا يجوز عنده ايضا لان العاطف كالعامل
ح المجرور وكما لا يفصل بين الجار والمجرور لا يفصل بين مثل الجار والمجرور واذا تقدم
المجرور وتأخر المرفوع او المنصوب فيهما اي في المعطوف والمعطوف عليه صح
عند الاكثرين من المتأخرين لان العطف على العاملين مطلقا خلاف الاصل
فوجب ان يقتصر على ما ثبت جوازه ووجد بالاستقراء في كلامهم وهو المضبوط
بهذا الضابط نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا وقوله تع
والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى لا ينتهض حجة لجوازه اي لجواز العطف على
العاملين فانه قد تمسك بعضهم لجواز هذا العطف بهذه الاية قائلا ان الواو في
والنهار قائم مقام واو القسم نحو والنهار ومقام اقسم بالنصب اذا تجلى وانما لا تنهض
حجة لهم لان اذا بدل من الليل بدل الاشتمال اي اقسم بالليل بوقت غشيانه او لان
اذا معمول لمضاف مقدر قبل المقسم به اي اقسم بعظمة الليل وقت غشيانه فعلى هذين
الوجهين لا يكون الواو الا قائما مقام الباء وحده قال المصنف رحمه الله في التعليق
المضاف المحذوف غشيان الليل اي اقسم بغشيان الليل وقت غشيانه لكن لا
فايدة له تقدير هذا المضاف ولا دلالة للكلام عليه بخلاف المضاف الذي قدرناه
فان القسم يدل عليه لانه لا يقسم الا بما هو عظيم في طبعه وليس اذا ظرف لفعل القسم
حتى يلزم ان يكون ذلك عطفا على العاملين لفساد المعنى وهو انه يلزم ان لا يكون القسم
منجزا بل معلق بغشيان الليل وهو ضد المقصود لان القسم حاصل وقت
التكلم بهذا الكلام وان كان نهارا وجعله اي جعل اذا حالا من المقسم به وح لا يكون
ظرفا لاقسم حتى يلزم ان يكون القسم مقيدا لا يدفع الفساد لانه لا شيء هنا يقدر
عاملا له اي الحال الا القسم ويلزم منه تقييده بوقت غشيان الليل لان الحال قيد لمضمون
عامله بل جعله حالا يزيده اي يزيد الفساد لانه يلزم منه فساد آخر وهو وقوع ظرف
الزمان حالا عن غير الحدث او ما هو في معناه واعلم انه انما لا يدفع الفساد جعله
حالا لو كان العامل في الحال هو القسم اما لو كان العامل فيها هو المضاف المقدر فهو
دافع لفساد الاول واعتذار الزمخشري عن انه عطف على العاملين بان الواو في والليل
لما استمر حذف الفعل معه قام مقام اقسم والباء معا فكان الواو نيابته عن الفعل
نصب ونيابته عن الباء جر فيكون هذا العطف من باب العطف على معمولي عامل واحد

لان الواو على هذا التقدير عامل واحد يعمل عملين مختلفين ينقضه قوله تعالى
فلا أقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس فان لا اعتداد انما يتبع
لو لم يصرح بأقسم والباء اما اذا صرح بهما فلا يتبع كما لو نص الآية ويصح عطف
معمولي عامل واحد فصاعدا على مثليهما سواء كان المعمولان مختلفين في الاعراب
أوّلا وحق العبارة ان تقول ويصح العطف على معمولي عامل واحد نحو أعطيت
زيدا درهما وعمرا دينارا وأصبح زيد قايما وبكر قاعدا واعلمت زيدا عمرا فاضلا
وبكرا البشر كريما ونحو عطف الفعل على مثله دون معموليهما نحو أريد أن تضرب زيدا
عمرا او يهين بكر خالدا فالفعل الثاني معطوف على الفعل الاول ولا يكون معموله
معطوفا على معمول الاول ولا يلزم تقدير الفعل الاول فيه ويلزم منه فساد
المعنى ونحو عطف الجملة على مثلها من غير اشتراك للجملة الثانية في اعراب له
الجملة الاولى ونحو يقوم زيد ويقعد يحتمل الامرين اي يحتمل عطف الفعل الاول دون
معموله ويكون عطف مفرد على مفرد وعلى هذا يكون العامل في الفعل الاول
وهو وقوعه موقع الاسم هو العامل في الفعل الثاني ويحتمل عطف الجملة على الجملة
فيكون يقعد مع فاعله جملة معطوفة على الجملة الاولى ويكون العامل في الفعل الثاني
غير العامل في الاول فيكون هنا عاملان وكذا زيد قايم وعمرو قاعد يحتمل عطف
عمرو على زيد وعطف قاعد على قايم ويحتمل عطف جملة على جملة القسم الثالث

العامل

في العامل وهو اما لفظي او معنوي واللفظي اما فعل وهو اصل في العمل لانه
حدث يقتضي صاحبا ومحلا وزمانا ومكانا وعلة أو حرف وهو انما يعمل
لافتقاره الى غيره ليوجد معناه فيه او اسم وهو لا يعمل الا بواسطة مشابهته
الفعل او تضمن معناه لان اصله الاستغناء عن غيره اما الفعل فيعمل الرفع
والنصب اما الرفع فعام لان كل فعل سواء كان لازما او متعديا يرفع فاعله
لان جميع الافعال مستوية في الاقتدار لاقتضاء الفاعلية واما النصب فقد يعمل
على ما عدا المفعول به من المفاعيل وهو المفعول المطلق والمفعول له والمفعول فيه
والمفعول معه على اختلاف في المفعول معه فمن قال ابن عباس كالاخفش فتعديته
في المنصوبات العام على قسم مستقيم بخلاف من جعله مقصورا على السماع
كسيبويه وفي عامله ايضا خلاف فان جمهور البصريين على ان العامل فيه
هو الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وقال الكوفيون انه منصوب على الخلاف

فيكون

فيكون العاطف علامة قوله معنويا وقال الزجاج هو منصوب بإضمار فعل بعد الواو
كأنك قلت في جاء البرد والطيالسة جاء البرد ولابست الطيالسة وقال عبد
القاهر منصوب بنفس الواو والجار بالجر عطف على الموصول لكنه على
وقد يكون النصب خارجا كالمفعول به والخبر المنصوب والتمييز فإن الأول أي
المفعول به لا يكون إلا للمتعدي فيكون خارجا به والثاني إنما يكون لأفعال معدودة والثالث
لا يجيء إلا لما فيه الإبهام وهو أي المتعدي ما جاوز أي الفعل الذي جاوز بنفسه
فاعله إليه أي إلى المفعول به وهو على ثلاثة أضرب متعد إلى مفعول واحد كضرب
زيد عمرا أو متعد إلى مفعولين اثنين إما متغايرين لا يصدق أحدهما على الآخر نحو
وهو أي المتعدي إلى اثنين غير متغايرين سبعة أفعال تسمى أفعال القلوب
لتعلقها بالقلب وهي زعمت وحسبت وخلت وظننت بمعناها وعلمت ورأيت
ووجدت إذا تعلقت بشيء على صفة أي إذا تعلقت بالمبتدأ على كونه مخبرا عنه بالخبر
سواء كان التعلق تعلق علم أو ظن واعلم أن قوله إذا تعلقت إلى آخره
إن كان قيدا لها فقضاء هذه الأفعال المفعولين كان قوله بمعناها غير محتاج إليه
وإن لم يكن قيدا فيه فينبغي أن يقول بعد قوله وجدت بمعناه يدخلن على الجملة
من المبتدأ والخبر وفائدتها الإعلام بأن النسبة حاصلة على ما دلت عليه هذه الأفعال
من علم أو ظن فينصبهما على المفعولية لتعلق معناها بمضمونهما فإن كان ظننت
بمعنى اتهمت ومعنى الاتهام جعل شخص موضع الظن السيئ وعلمت بمعنى عرفت
إلا إذا قصد به علم الشيء نفسه لا على صفة كقوله تعالى لا تعلمهم نحن نعلمهم ورأيت بمعنى
أبصرت أي بمعنى رؤية البصر لا بمعنى رؤية البصيرة ووجدت بمعنى أصبت
تقتضي هذه الأفعال أي بمعنى المفعول الثاني لأنها بهذه المعاني لا تقتضي إلا
أمرا واحدا فوجب أن لا تتعدى إلا إلى واحد وإنما لم يذكر زعمت وحسبت وخلت
بالمعاني التي يكون معها لا تتعدى إلى اثنين لأن زعمت بمعنى كفلت وحسبت
بمعنى صرت أحسب وهو الذي له شعر شقرة وخلت بمعنى صرت ذا خال أي خيلاء
خارج معناها عن معناها إذ ليس من أفعال القلوب بخلاف رأيت بمعنى أبصرت
فإن معناه أيضا علم الحاسة وكلام يخرج ظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت عن معنى
الظن والعلم وتختص أفعال القلوب بجواز الإلغاء وهو إبطال إعمالها لفظا ومعنى
على سبيل الجواز حال كونها متوسطة بين المفعولين نحو زيد علمت قائم أو متأخرة
عنهما

لا يستقلال الجزئين كلا فالا نهاله من اصل مبتدا وخبر مع ضعف العامل بالتاخر
بدليل جواز لزيد ضربت وامتناع ضربت لزيد وتكون عدم الالغاء مع التوسط اذ مع زيد ظننت قائم
ظننت زيد قائم لا ظنّ بخلاف باب اعطيت فانه لا يستقل الجزآن فيه كلا فاذا لم تحقق
الثاني على الاول وقد تقرر الالغاء مع القبح عند التقديم ايضا عليها وذلك
لضعف افعال القلوب لان تاثيرها ليس بظاهر كالعلاج ولان مفعولها
في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة كقوله أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا
منك تنويل ومذهب سيبويه انما يحمل ذلك على التعليق وتقول اللام مقدرة حذفت
ضرورة وقيل انه ضمير الشان مقدر بعد الفعل وعلى هذا يكون اخال عاملا لا
ملغى ولا معلقا والتعليق عطف على قوله بجواز الالغاء لا على الالغاء لان
التعليق امر واجب ضروري لا جائز لانه ابطال عملها على سبيل الوجوب لفظا
لا معنى لان معنى علمت لزيد منطلق علمت انطلاق زيد كان كما عند انتصاب
الجزئين ولهذا جاز العطف مع التعليق بالنصب نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا
ويجوز ان يكون عطفا على الالغاء ايضا مع لام الابتداء نحو علمت لزيد منطلق ومع حرف
النفي وهي ما وان ولا لنفي الجنس نحو علمت ما زيد منطلق او ان زيد منطلق
وعلمت لا زيد في الدار ولا عمرو ومع همزة الاستفهام نحو علمت ازيد عندك ام عمرو
ولو قال ومع الاستفهام بغير لفظ همزة لكان اولى ليشمل التعليق مع الاسم
المتضمن للاستفهام لقوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى ومع المضاف الى المتضمن له
نحو علمت غلام من عندك وانما ان جماعة من الاشياء المذكورة صدر الكلام فابقيت
الجملة التي دخلتها على صورة الجملة وان كانت تلك الجملة في تقدير المفرد قضاء
لحقها وانما دخلت لام الابتداء لانه المفيد كجواز ان زيدا لقائم لضرورة فلجئ الى
اجتماع ان واللام وفي جواز وقوع هل بعدها اي بعد افعال القلوب اختلاف
وكذا اختلاف في وقوع كل استفهام جوابه لا او نعم قيل لا يجوز ذلك لان
مضمون الجملة الاستفهامية لا يصح ان يكون متعلقا للعلم الا بتاويل وهو ان يقال
متعلقه ما يقال في جواب الاستفهام والذي يقال في جواب الاستفهام بأم
وبأي من الاستفهام شيء متعلق منسوب اليه الحكم المذكور في الاستفهام لان جواب
ازيد قائم ام عمرو وايهما زيد زيد قائم او عمرو اي عمرو قائم فيكون معنى علمت ازيد قائم
ام عمرو علمت احدهما بعينه على صورة القيام واما الذي يقال في جواب الاستفهام

بهل

بهل فليس شيأ معينا منسوبا اليه الحكم لان جواب هل زيد قائم نعم او لا وليس فيه
النسبة والعلم لا تتعين الا بالنسبة والكوفيون قالوا بجواز ذلك واجابوا عن حجة
القائلين بعدم جوازه بانا لا نسلم ان نعم او لا في جواب هل زيد قائم لا يتعين النسبة
لان معنى نعم نعم زيد قائم ومعنى لا ما زيد قائم ولولا ذلك لم يستقم ان يكون نعم او لا
كلاما يحصل المقصود من محكوم عليه ومحكوم به في الجواب وهو المصحح لتعلق العلم به
وامتناع عطف على جواز اي ويختص هذه الافعال بامتناع الاقتصار على احد
المفعولين مع انهما في الاصل مبتدأ وخبر وحذفهما جائز في السعة وذلك لان
المفعولين معا كاسم واحد لان المفعول على الحقيقة هو مضمونهما وهو مصدر
الثاني المضاف الى الاول اذ معنى علمت اخاك زيدا علمت زيدية اخيك فلو حذف
احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة واعلم ان الحكم بامتناع الاقتصار مما لا يخلو
عن ضعف وفساد وذلك لانه وان كان لا اشكال في قلته الا انه واقع كقوله ولا يحسبن الذين
يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة القراء السبع غير حمزة اي بخلهم
هو خيرا لهم فالمفعول الاول محذوف وكقوله لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشي
بنا الاعداء اي لا تخلنا اذلاء على اغرائك الملك بنا فالمفعول الثاني فيه محذوف
وايضا قال ابن مالك يجوز حذف احد المفعولين اذا دل دليل على المحذوف
كقولك قائما لمن قال ما ظننت زيدا وزيدا لمن قال من ظننت قائما لا نحو علمت ان
زيدا قائم الاولى ان يقول ان ان المفتوحة مع اسمها وخبرها ساد مسد المفعولين
ولا حاجة الى تقدير مفعول ثان كما هو مذهب سيبويه لان هذه الافعال لا تطلب
بظاهر الاستعمال الا مسندا ومسندا اليه وها هنا حاصلان هنا لكن ظاهر كلام
المصنف رحمه الله ان ان المفتوحة مع معموليها هو المفعول الاول فاقتصر عليه
وحذف الثاني كما هو مذهب الاخفش فانه يقدر مفعولا ثانيا نحو علمت ان زيدا
قائم حاصلا اي قيام زيد حاصلا ولا حاجة اليه لما ذكرنا الآن واما كلاهما
اي كلا المفعولين فقد يسكت عنهما ويحذفان معا سواء كان هناك قرينة
او لا وهذا مذهب ابن السراج والسيرافي نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه
صادقا وكقوله باي كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب وبعضهم
ابى ذلك السكوت عنهما الا مع قرينة يكونان معها في حكم المذكور فلا يجوز علمت
مع حذف المفعولين بلا قرينة لعدم الفائدة لان من المعلوم ان الانسان لا يخلو

واعلمه من الاحوال عن علم او ظن بخلاف باب اعطيت فان حذف المفعولين
فيه يجوز نسيا منسيا بلا قرينة دالة عليها نحو فلان يعطي لوجود الفائدة فيه
من دون المفعولين وقولهم ظننت ذاك فذاك اشارة الى الظن المدلول عليه
بظننت والمفعولان محذوفان فلا اقتصار على احدهما وقد يتوهم
انه اشارة الى الجملة هذا مذهب الفراء فانه قال ان اسم الاشارة والضمير
قد يقومان مقام مفعوليها تقول لمن قال ظننت زيدا منطلقا انا ايضا ظننت ذاك
وظننته بمثابة قلت ذاك فان ذاك له موضع الجملة فكذلك ههنا والفرق
بين قلت ذاك وبين ظننت ذاك ان الجملة ثمه اي في قلت ذاك هي القول بعينه
لان قولك قلت زيد منطلق بمعنى قلت هذا القول المخصوص وجازت
الجملة في قولك قلت زيد منطلق مقصورة الخصوص لان النوع المخصوص
من القول لا يكون الا في صورة الجملة فاذا عدل عنه اي عن المخصوص في قلت
قلت قولا جاء المصدر مفردا فيجوز ان يشار اليه بما يقوم مقامه وهو ذاك فيقوم
لان زيد منطلق ليس بمعنى المصدر الخاص بل هو بمعنى المفعول به اي المفعول
الخاص بخلاف قولك قلت قولا فان لفظ قولا مفعول مطلق يدل على
ذلك ان زيد منطلق انما هو بيان المقول لا بيان كيفية نفس القول الذي
هو الحدث الواقع منك ولو كان بيانا له لكان وصفا له لكونه سريعا وبطيئا
ونحو ذلك ولا كذلك مفعولا ظننت لانك اذا قلت ظننت زيدا منطلقا ليس المعنى
على ظننت هذا الظن لانك اوقعت الظن على زيد وعلى منطلق ايضا بانك
اعتقدته على هذا الوصف فلا يكون اسم الاشارة بيانا بعينه بمعنى المصدر حتى يجوز ان
يضع المعنيان موضعها كما في باب القول ويقال ظننته اذا جعلت موضع
ظنك المفعولان انهما مفعولان محذوفان ويكون فضلة كالظرف لبيان موضع
الظن لا على انه احد المفعولين ولذلك يجوز التصريح بالمفعولين مع وجوده
كقولك ظننت بزيد وجعلته حيثما لكن ذكر مع حذف المفعولين احسن لا فائدة
معه فائدة تامة فان جعلت الباء زائدة بمنزلة التي في قوله ... لم يجز الاقتصار عليه
لانه احد المفعولين فلا بد من ذكر الثاني وتختص هذه الافعال بجواز الجمع
بين ضميري الفاعل والمفعول المتصلين لواحد من رتبة واحدة من التكلم والخطاب
والغيبة والمصنف ترك هذين القيدين ولا بد من ذكرهما لانه لو كان احدهما

منفصلا

منفصلا لجاز الجمع بينهما في غيرها ايضا نحو ما ضربت الا اياك وكذلك ان لم يكونا
من رتبة واحدة نحو زيد ضربني اذا كان المراد من زيد هو المتكلم نحو علمتني منطلقا
ورأيتك فعلت كذا وزيد رآه عظيما وانما لم يجز الجمع بين هذين الضميرين في غيرها
لان اصل الفاعل الذي اصله التأثير ان يكون مغايرا للمفعول الذي اصله التأثر
فان اتحادهما كره اتفاقهما لفظا ولذا لا يقول في المظهر ضرب زيد زيدا وانما يقول
ضرب زيد نفسه فلا يقال ضربتني وان تخالفا لفظا لاتحادهما معنى واتفاقهما لفظا
بكون كل واحد منهما ضميرا متصلا من رتبة واحدة وانما جاز ذلك فيها اي في هذه الافعال
لانها ليس له الحقيقة فاعلا ومفعولا به لان المفعول في الحقيقة مضمونها وقد
اجريا مجراها اي مجرى افعال القلوب في جواز الجمع بين الضميرين بواحد فقدت
وعدمت لانهما ضدا وجدت وقد يحمل الضد على الضد فيقال فقدتني قال الشاعر
لقد كان لي عن ضرتين عدمتني ولا يقال ضربتني بالجمع بين الضميرين ولكن يقال
ضربت نفسي فان النفس صار بسبب اضافته الى ضمير المتكلم كانه غيره لمغايرة
المضاف للمضاف اليه وبنو سليم يجعلون باب قلت اجمع اي سواء كان ماضيا
او مضارعا متكلما او مخاطبا او غائبا او امرا او اسم فاعل او اسم مفعول في لا استفهام
مثل ظننت في عمله لكونه متعلقا بجزئين كتعلق ظننت واعلم ان قوله في لا استفهام
سهو منه او من الناسخ ولعل هذا السهو اولا من صاحب المفتاح وهو انه ان يقول
بدله مطلقا فان صاحب المفصل قال فيه بعد ذكر مذهب من جعل مثل ظننت
دون استفهام خاصة وبنو سليم يجعلون باب قلت اجمع مثل ظننت وقال ابن مالك
والحاق القول بالظن مطلقا لغة بني سليم لا في الاستفهام خاصة وقال الشيخ الرضي
وجواز الحاقه في العمل بالظن مطلقا لغة بني سليم واكثر العرب لا يجوزون الحاق
بشرط ان يكون القول مضارعا مخاطبا ومنهم من يشترط الخطاب دون المضارع
ومنهم من يشترط المضارع دون الخطاب فتقول ايقول زيد عمرا قائما ولا بد
عند الاكثر من الحاق من شرط تقدم استفهام متصل نحو اتقول زيدا منطلقا او منفصل
بظرف نحو اقوالا اكل تقول زيدا جالسا او باحد المفعولين كقوله اجهالا تقول بني
لؤي لعمر ابيك ام متجاهلينا ومما يجري مجراها اي مجرى افعال القلوب في الاصل
على المبتدا والخبر اتخذت وصيرت ومفعولاه في الحقيقة هما اسم صار وخبره فيكون صيرت
زيدا قائما مثل اخرجت زيدا النهر ويكون مطاوعه هو صار زيد قائما مثل خطاوعه

النشب الابل والعقار ومحاح قوله امرتك الخير اي امرتك بالخير بدليل قوله ما امرت به والمراد بالمال هنا الابل والنشب المال والاصيل يحتمل الصامت والناطق منه

وهو جعفر زيد النقاد وما يتضمنه معناه اي معنى صيرت وطرح فانه بمعنى جعلت وبقال ترك ووهبت غير متصرف في قولهم وهبني الله فداك اي جعلني وتركته مثل قوله امرتك الخير فافعل ما امرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب وجعل ضرب المثل منها اي جعل بعضهم ضرب من المثل بمعنى صير نحو ضربت كذا مثلا قال الله تعالى وضرب الله مثلا عبدا فمثلا مفعول ثان وعبدا مفعول اول اي جعله مثلا وصاغ مثلا من ضرب الخاتم ومتعد الى ثلثة نحو اعلمت زيدا واريت زيدا عمرا فاضلا اعلم ان الهمزة المعدية تدخل على علم ورأى من جملة افعال القلوب فيزيدهما بسبب الهمزة مفعول آخر موضعه الاصلي قبل المفعولين لان معنى هذه الهمزة جعل الشيء على اصل الفعل فمعنى اعلمتك زيدا منطلقا جعلتك عالما ان تعلم زيدا منطلقا فلا بد ان تذكر اولا المجعول ثم تذكر متعلق اصل الفعل وهو المجعول عليه لان المجعول عليه معنى قائم بالمجعول وقد اجري نبأت وانبأت واخبرت وخبرت وحدثت مجرى اعلمت في التعدي الى ثلثة مفاعيل لان كلها بمعنى الاعلام ولم يجر سيبويه مجراه من هذه الخمسة الا انبأ ويتعدى اللازم الى مفعول واحد والمتعدي الى واحد الى اثنين بالنقل الى افعل وفعّل بتشديد العين وذلك بسبب احداث معنى التصيير فيهما بالهمزة والتضعيف او فاعل فان كان الثلاثي هذا لازما صار فاعل متعديا الى اثنين نحو كارمته واحد وان كان متعديا الى مفعول مغاير للفاعل صار متعديا الى اثنين نحو جاذبته الثوب فان لم يكن مغايرا لم يتعد الى اثنين نحو ضاربت زيدا واستفعل وذلك بسبب احداث معنى الطلب في الشيء واعلم ان بعضهم عد النقل الى فاعل واستفعل من اسباب التعدية توسعا وتقريبا ولكن الاكثرون لم يعدوه منها لان التعدية ليست فيهما مقصودة بالذات بل بعرضية شيء آخر بخلاف باب افعل وفعّل وبحرف الجر ولا تغير شيء من الجر مع الفعل الا الباء في بعض المواضع والباء المغير يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول لانه عنده بمعنى مع وقال سيبويه لا يجب ذلك بل يجوز فيه المصاحبة وعدمها واما الهمزة والتضعيف فلا بد فيهما من تغيير معنى الفعل نحو اذهبته يتعدى ذهب اللازم بالنقل الى افعل الى واحد واحفرته يتعدى فيه حفر المتعدي الى واحد الى اثنين بالنقل الى فعّل وفرّحته يتعدى فرح اللازم الى واحد بالتضعيف وعرّفته زيدا يتعدى عرف المتعدي الى واحد الى اثنين بالتضعيف وكارمته يتعدى كرم اللازم الى واحد بالنقل الى فاعل ونازعته الشيء يتعدى نزع المتعدي الى واحد بالنقل الى اثنين واستكرمته يتعدى

كرم اللازم بالنقل الى استفعل واستكتبته الكتاب تعدى كتب المتعدي الى واحد
الى اثنين بالنقل الى و فهّمته تعدى فهم اللازم الى واحد الى اثنين بحرف الجر
و خرّجت به زيداً تعدى خرج المتعدي الى واحد الى اثنين بحرف الجر والمتعدي الى اثنين
يصير الى ثلثة بالهمزة وحدها ولا يكون ذلك الا في علم و رأى نحو أعلمت و أريت و جاز
الاخفش أخلت و أزعمت و أحسبت و أظننت يعني ان مذهب الاخفش انه يجوز تعدي باقي
افعال القلوب الى ثلاثة مفاعيل بالنقل الى أفعل قياساً لا سماعاً و أما الثاني
والمنصوب الخاص فانما يكون للافعال الناقصة وهي كان وصار واصبح وامسى واضحى
وظل وبات وما زال الذي مضارعه يزال واما الذي مضارعه يزول فليس منها
فلا تقال لا ازول اميراً وما برح بمعنى ما زال وما انفك انفك بمعنى
انفصل وما دام وليس والحق بها آض وعاد وغدا وراح وكذا آل ورجع
وحال وارتد كان للاصل في هذه الملحقات ان تستعمل تامة متعدية الى مصدر خبرها
بالى ثم ضمنت كلها معنى صار وكذا الحق بها جاء في ما جاءت حاجتك اي اي شيء كانت حاجتك
وروي حاجتك بالرفع على ان يكون اسم جاء وما منصوب المحل على انه خبره وكذا الحق قعد
بمعنى صار في قول الاعرابي ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة اي صارت قال
الاندلسي لا تتجاوز و قعد الموضع الذي استعملته العرب فيه و طرد بعضهم تدخل
هذه الافعال دخول افعال القلوب على المبتداء والخبر لاعطاء الخبر حكم معناها
فان مضمونها صفة لمضمون الخبر اذ معنى كان زيد قائماً ان زيداً متصف بصفة القيام والقيام
متصف بصفة الكون والحصول في الزمان الماضي ويحتاج فيها الى الجزئين كما يحتاج
الافعال القلوب اليها وهذا معنى قوله دخول افعال القلوب الا انها تخالفها في
الاحتياج فترفع الاول بانه اسمها وتنصب الثاني بانه خبرها وتقصانها اي نقصان
هذه الافعال انها لا تفيد و لا تتم كلاماً مع المرفوع بدون المنصوب قال المصنف
رحمه الله في المفتاح وغيره ايضاً انما سميت ناقصة لانها سلبت الدلالة على الحدث
وانما تدل على الزمان فقط وفيه نظر لان دلالة صار على حدث الانتقال ودلالة ما زال
على الاستمرار ودلالة ما دام على الكون الدائم ودلالة ليس على الانتفاء واضحة
واما كان فانه يدل على الحصول المطلق والفائدة فيه التاكيد والمبالغة باعتبار
انه يدل وضعاً على حدث مطلق يعينه خبره كما ان خبره يدل عقلاً على زمان مطلق يعينه
كان وهما اي الاول والثاني على تداخلهما في باب الابتداء من كون الاول معرفاً و مخصصاً

قوله والجواب انا لا نسلم ان اللام في الموقف يكون للعهد بل للجنس وتكون المعنى انه لا يمكن جنس موقفنا

ومن وجوب اشتمال التابع على الضمير اذا كان جملة ومن وجوب تقدمه على الاول واذا كان ظرفا والاول نكرة وزعم بعض المنتمين الى هذه الصنعة اي صنعة النحو او تركيب الكلام على بعضها اي بعض هذه الافعال من غير تقدير دخول كلا البعض على المبتدا والخبر سايغ جايز بدليل قوله فهي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا اراد ضباعة فرخم وقوله ولا يك الى اخره بالحقيقة دعا وبان لا يجعل موقف وداع من المواقف موقف وداع وليس قول الشاعر محمول على الضرورة على زعم هذا الزاعم اذ لا يتم المعنى المقصود الا هكذا اي بان يكون الاول نكرة والثاني معرفة واذا كان كذلك فلم يكن لا يكن التقدير داخلا على المبتدا والخبر اذ لو عرفهما لم يؤد انه لم يرخص ان يكون ما سوى ذلك من المواقف وداعا لان اللام يكون للعهدية الموقف فيكون المعنى ولا يكن هذا الموقف المعهود موقف وداع فيكون فيه ترخيص ان يكون ما سواه من المواقف مع قفه وداع وهو خلاف المعنى المقصود لان المقصود ان لا يكون لنا موقف وداع اصلا ولو نكرهما لم يتوهم ان الوداع قد ثبت اليه حتى صار يتحقق عينه فانه اذا عرف الوداع افاد انه نصب عينه ولو نكر فات هذا المعنى ولو عرف الاول ونكر الثاني لجمع الجنايتين احديهما الترخيص المذكور والثانية فوات النكتة المستفادة من تعريف الوداع والجواب عن زعم الزاعم بانه ليس بواجب ان يكون الجزءان لكان مبتدا وخبرا انه لا يصح بعد تسليم جميع ما ذكره مع انه في الحقيقة غير مسلم انه لو اراد هذا المعنى بطريق النفي دون النهي لا بد ان يقول ما موقف منك الوداع بتنكير الاول وتعريف الثاني اذ لا يستقيم المعنى المقصود الا هكذا بعين ما ذكره فحينئذ يكون موقف مبتدا والوداع خبره ولا يستما على الغ بتيم فيكون الكلام الا صيانة قول الشاعر مبتدا وخبرا على ان المقصود من البيت ان لا يكون الوداع اي موقف الوداع موقفا منها ويكون الوداع اسما لكان وموقفا منها خبرا له فيكون من باب القلب الذي شجع عليه امن الالتباس مثل ما في قول الآخر كان سبيئة من بيت راس يكون مزاجها عسل وماء فيمن روى النصب في مزاجها فانه الاصل فيه رفع مزاجا ليكون اسم يكون ونصب عسلا ليكون خبرا له فقلب لامن من اللبس فان المراد ان مزاجها موصوف بالحلاوة واللذاذة كالعسل والماء وهو معلوم وليس المراد ان العسل والماء مزاج الخمر ومن روى على انه حال مزاجها منصوب على الظرفية بالخبر المحذوف اي يكون عسل وماء مستقرين في مزاجها الا انه يلزم تقديم في الظرف

٢ لانه لا يكون المبتدا نكرة والخبر معرفة ...

هنوءُ الطعامُ يهنوءُ هناءً

الظرف

الغير المبهم وهو عزيز في كلامهم والقلب شايع فيحمل عليه وجعل سيبويه قوله فانك
لا تبالي بعد حول أظبيٌ كان أمّك ام حمارٌ منه اي من القلب لان اصل الكلام ان يستعمل أظبيا كان
أمّك ام حمارٌ الا انه قلب من جهة المعنى فقط لان المقصود ان يستفهم عن الحق الضعيف
بهام قوته لان يستفهم عن احدهما عن الظبي او الحمار هل هو امه ولا يكون القلب
من جهة المعنى فقط بل كان من جهة اللفظ فالاسم والخبر معرفتان فلا يستقيم التمثيل لان
مذهبه ان ظبيٌ مبتدأ وكان أمّك خبره وجاز عطف على ظبي وصح الابتداء بالنكرة
لكونها بعد الهمزة المعادلة لام كما صح أرجلٌ في الدار ام امرأة فيكون اسم كان وهو
الضمير الراجع الى ظبي وخبره وهو أمّك معرفتين واعلم انه يمكن ان يكون البيت
من القلب من جهة اللفظ ايضا كما قال صاحب المفتاح وابن الحاجب لان ارتفاع
ظبي بفعل مضمر يفسره هذا الظاهر لا بالابتداء لان من استفهام بالفعل أولى
ولان همزة التسوية الواقعة بعد سواء ولا ابالي انما تدخل على الفعل كما عرف
في باب العطف ولا بكان الظاهر لان مرفوعه لا يتقدم عليه وكذا أمّك منصوب
بالفعل المضمر فعلى هذا يكون التقدير كان ظبيٌ أمّك ام حمارٌ فيكون الاسم نكرة والخبر معرفة
او نقول على تقدير ارتفاع ظبي بالابتداء يكون اسم كان ايضا نكرة والخبر معرفة لانه
ضمير عائد الى نكرة غير مختصة بوجه فيكون نكرة وانما يكون الضمير العائد الى النكرة
معرفة اذا كانت النكرة مختصة بوجه وقيل انّ بني ضبة وبني تميم يقولون
قائمٌ كان عبد الله فيجوزون تقديم اسم كان عليه وعلى هذا القول فهو ان يقال
أظبيٌ كان أمّك نظير البيت الاول فان اسم كان نكرة وخبره معرفة ويكون القلب
من جهة اللفظ ايضا ثم ان معانيها اي معاني هذه الافعال الناقصة مختلفة فكان للثبوت
خبرها ماضيا دائما او منقطعا اي ليس فيه دليل على عدم سابق ولا على انقطاع
طارئ نحو كان الله سميعا وكان زيد ضاربا وكان الكائنة بمعنى حدث وثبت اي التامة
وكان الزائدة التي يزاد غير مفيد لشيء الا محض التاكيد او يدل على الزمان الماضي
نحو جيادُ بني ابي بكر تسامى على كان المسوّمة العراب ونحو ما كان احسن زيدا
ليس من الباب اي من باب الافعال الناقصة وكان التي فيها ضمير الشان هي الناقصة
بعينها نحو كان زيد قائم وانما عدها قسما آخر جريا على عادتهم بعدها قسما آخر
وقيل انها اي ان كان له قوله بتيهاءَ قفرٍ والمطيُّ كأنها قطا الحزن قد كانت فراخا
بيوضها بمعنى صار لتعذر حملها على كونها ناقصة بمعنى صار لانه يؤدي الى عكس المعنى

لانه يشعر بان الفراخ سابق على البيض وعلى كونها تامة لانه يحمل على هذا ان يكون فراخا حالا
فيلزم ان يكون البيض في حال كونه فراخا وهو فاسد وعلى كونها زائدة لانتصب فراخا
وصار للانتقال من شيء الى شيء سواء كان الانتقال باعتبار العوارض او باعتبار
الحقيقة نحو صار زيد غنيا وهي ناقصة على هذا او صار زيد الى الغنى وهي تامة على هذا
واما الانتقال باعتبار الحقيقة فنحو صار الهواء ماء او الى الماء واصبح واضحى وامسى
اسمها بالاوقات الخاصة التي يدل عليها هذه الافعال بموادها وهي الصباح
والضحى والمساء والليل والنهار وبالاوقات التي يدل عليها بصيغها فمعنى اصبح زيد
قائما ان قيام زيد مقترن بالصبح في الزمان الماضي او كانت هذه الخمسة بمعنى صار
من غير اعتبار الاوقات التي يدل عليها بموادها نحو اصبح زيد غنيا اي صار غنيا
والثلثة الاول وهي اصبح واضحى وامسى اذا كانت بمعنى الدخول في الاوقات الخاصة
ليست من الباب بلا نزاع تامة تسكت على مرفوعها نحو اصبحنا والحمد لله وامسينا
والملك لله اي دخلنا في الصباح والمساء وكذلك في [illegible] حيوان وها ظل وبات ليسا
من الباب اذا كان ظل بمعنى دام وبات بمعنى نزل ليلا نحو ظللت بمكان كذا
وبت فيه ليلا طيبا وما زال واخواتها الحروف الثالثة وهي اربعة ما زال وما برح وما فتئ
وما انفك لاستمرار الفعل وهو هذه الافعال بفاعله وهو اسمها وهي في زمانه
اي في زمان الفاعل ووقت قبوله بمعنى ما زال زيد اميرا استمرت الامارة لزيد
مذ قبلها وهو وقت البلوغ الذي يمكن القيام بها فيه ويلزمها النفي وهو ما على
النفي وهو هذه الافعال لانها بمعنى النفي جرت هذه الافعال الاربعة
مجرى الاثبات لان نفي النفي اثبات وللاستمرار لانها يستفاد من نفي النفي لان
تقييد نفي الشيء سواء كان ذلك الشيء اثباتا او نفيا بزمان يوجب استغراق ذلك النفي
في جميع اجزاء ذلك الزمان بخلاف الاثبات لانك اذا قلت ضرب يكفي في صدقه
وقوع الضرب في جزء من اجزاء زمان الماضي بخلاف ما ضرب فانه يفيد استغراق
نفي الضرب جميعها ومن ثم اي من اجل انها جرت مجرى الاثبات لم يجز اتصال اداة
الاستثناء بخبرها نحو ما زال زيد الا قائما كما لم يجز كان زيد الا قائما لان الاستثناء
المفرغ لا يكون في الاثبات الا في الفضلات كما عرفت قبل وخبرها ليس
بفضلة وخطئ ذو الرمة في قوله حراجيج لا تنفك الا مناخة على الخسف او نرمي
بها بلدا قفرا لانه اوصل اداة الاستثناء بخبر لا تنفك وهو قوله الا مناخة ولا اعتداد

عن ذلك بجعله اي بجعل مناخة حالا لا خبرا مستثنى من احوال عامة مقدرة بعد على
الخسف وبجعل على الخسف خبرا كانه قال لا تنفك على الخسف اي لا تزال على الخسف في جميع
الاحوال الا حال كونها مناخة ضعيف لوجهين الاول ان الاستثناء المفرغ قلما يجيء
في الاثبات وان كان الشيء فضلة ايضا والثاني ان الاستثناء المفرغ قلما تقدم فيه
المستثنى منه بعده اي بعد المستثنى وهنا يلزم ذلك لانه مستثنى من الاحوال للضمير
المستقر في على الخسف وذلك لم يعهد في الاستثناء المفرغ وهنا وجه ثالث وهو ان
عامل الحال هو الظرف المتأخر عنه ولم يجوزه سيبويه هذا كله على تقدير ان يكون
العامل في الحال هو على الخسف اما ان كان العامل فيها لا تنفك فحينئذ يلزم ضعفه ايضا
للوجه الاول وتقدير التمام في تنفك بان يقال انها تامة بمعنى ما تنفصل وما تفارق
اخيتها منه اي من هذا الاعتذار ليسلم ذو الرمة حينئذ عن التخطئة مع عدم ضعفه
ويكون على هذا مناخة حالا وعلى الخسف مفعول مناخة اي لا تنفصل عن اقطانها
الا حال اناختها على الخسف وما دام لتوقيت الامر بمدة ثبوت مضمون خبرها
لاسمها ان كان فاعل الخبر ضمير اسمها نحو اجلس ما دام عمرو جالسا او المتعلق
اسمها ان كان فاعله متعلقه نحو اجلس ما دام عمرو جالسا ابوه ومن ثم اي من
اجل كون ما دام للتوقيت افتقر ما دام الى ان تشفع بكلام لانه ظرف
لذلك الامر الموقت ولا بد للظرف من عامل لفظا او تقديرا وليس لنفي مضمون
الجملة في الحال على الاعرف وهو مذهب الجمهور وقيل للنفي مطلقا وهو مذهب
سيبويه لوروده في الماضي نحو ليس خلق الله مثله وفي المستقبل نحو قوله تع
الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم والبواقي من الملحقات من قوله آض الى آخره
بمعنى صار والخبر حينئذ الافعال فقط يتقدم العامل وهو هذه الافعال لانه شبيه
بالمفعول فتقدم الفعل الا فيما اوله ما فانه لا يتقدم الخبر فيه نظرا الى لفظ ما
فان لها النفي والنفي يقتضي التصدر خلافا لابن كيسان والكوفيين غير الفراء فانهم
اجازوا التقديم لان ما لما لزمت هذه الافعال وصار معها بمعنى الاثبات صارت
كبعض حروفها وغير ما دام لان ما في ما دام مصدرية فلا يجوز فيه التقدم اتفاقا
لان ما في حيز المصدر لا يتقدم عليه وفي ليس اختلاف الاكثر البصريين على جواز
تقدم خبرها عليها لقوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فان يوم معمول
مصروفا الذي هو خبر ليس فلو لم يجز تقدم مصروفا عليها لما جاز تقدم ما في حيزه
عليه

وقيل بعدم جواز التقدم لكون ليس غير متصرف فلا يجوز فيه التصرف بتقدم خبره
واجيب عن الآية بان يوم مبني على الفتح لاضافته الى الفعل ومرفوع المحل بالابتداء
ويتقدم الخبر على الاسم اذا لم يمنع مانع من التقدم لقوله ولم يكن فتقدمه على ان قالوا واما
مع المانع فلا يجوز تقديمه كما اذا انتفى الاعراب فيهما والقرينة نحو كان هذا ذاك
واستحسن سيبويه تقديم الظرف حال كونه مستقرا لانه جزء الكلام ويحتاج اليه
فتقدم للايذان بانه محتاج اليه لا فضلة نحو ما كان فيها احد خير منك ففيها ظرف
مستقر خبر لكان واستحسن تاخيره حال كونه لغوا لانه فضلة لو حذف لا يخل الكلام
بدونه ولذا سمي لغوا فاخر ليعلم انه ليس مهتم به ولكن لا اهتمام نحو ما كان احد
خيرا منك فيها ففيها ظرف لغو متعلق بكان وقد نحو قوله تعالى ولم يكن له كفوا
احد اخر الاسم وهو احد عن الظرف اللغو وهو له ابقاء على رعاية الفواصل
فانه لو لم يؤخر عنه لتغيرت الفواصل وامثالها هم من تاخير اللغو وقدم اللغو على
الاسم والخبر في القراءة المعتد بها لانه قراءة اهل الحجاز غير المعتد بها
فانهم يقرؤون ولم يكن كفؤا له احد قالوا لان تقديمه على الاسم لاجل رعاية
الفواصل يغني عن تقديمه عليهما وانما قدم عليهما للاهتمام بشانه حيث كان
مقصودا لما سيقت له الآية لان الغرض ليس نفي الكفو مطلقا بل نفي الكفو له
والحاصل ان الظرف اللغو انما يوخر اذا لم يكن هناك مقتضي يقتضي تقديمه ولا
فيتقدم كما في الآية فانه قدم على الاسم لرعاية الفواصل وقدم على الخبر ايضا
للاهتمام بشانه ويقدر بعد الافعال الناقصة افعال المقاربة وهي عسى
وكاد وكرب واوشك وجعل واخذ وطفق لانها لا يتم بمرفوع كلاما
ويحتاج الى خبر كما ان الافعال الناقصة كذلك وفي الخبر بينها ان في افعال
المقاربة تفاوت فخبر عسى يأتي فعلا مضارعا مع ان كما يجيء ان شاء الله
نحو عسى زيد ان يخرج فان يخرج خبر عسى ونقل عن سيبويه انه ليس
بخبر له قيل لان الحدث لا يكون خبرا عن الجثة واعتذر بانه هنا مضاف محذوف اما
في الاسم او في الخبر اي عسى حال زيد ان يخرج او عسى زيد صاحب ان يخرج وقيل
انه شبه بالمفعول لان المعنى قارب زيد الخروج وقيل انه بدل اشتمال
مما قبله وربما تقام السين مقامها اي مقام ان لاشتراكهما في الدلالة على الاستقبال
نحو قوله عسى طيئ من طيئ بعد هذه ستطفئ غلات الكلى والجوانح وخبر كاد يأتي فعلا

بدونها أي بدون أن لما يجيء إن شاء الله تعالى ونحو عسى الغوير أبؤسا ونحو فأبت
إلى فهم وما كدت آئبا فمن نوادر وما كدت أخلا إشعارا بشاذ على رواية ولم أك آئبا
شاذ لعدم مجيء الفعل المضارع لا خبر عسى ولا خبر كاد وقال المصنف
نصب أبؤسا على تقدير أن يصير أبؤسا أو على تقدير أن يكون أبؤسا وقال أبو علي
جعل عسى بمعنى كان ونزل منزلته وتجريد عسى تارة على نحو لا فعل
ناقص يأتي ذكره والضمير بعده فاعل تقول عسيت عسيتما عسيتم إلى آخره كما تقول
رميت إلى آخره وتارة أخرى على نحو لعل تقول عساك إلى آخره كما تقول لعلك
قال سيبويه عسى محمول على لعل لتقاربهما معنى لأن معناهما الطمع والإشفاق
فنصب اسما وبقي خبرا مجهولا فرجح على خبر لعل وهو كونه مرفوع المحل ووجه
مبنيا على أصله وهو اقترانه بأن وقال الأخفش إن الضمير المنصوب بعد
عسى قائم مقام المرفوع ويكون اسما لعسى وقد يجعل أن مع الفعل فاعلا
نحو عسى أن يقوم زيد فيستغنى عسى حينئذ عن الخبر لاشتماله على مسند ومسند إليه
وهو المقصود منه أي من الأفعال كما استغنى ظننت في ظننت أن يقوم زيد عن المفعول الثاني
لأن معنى ظننت أن يقوم زيد ظننت زيدا يقوم كما كان معنى عسى أن يقوم زيد عسى زيد
أن يقوم قالوا إن عسى حينئذ لا يستعمل إلا بمعنى اللازم وهو قرب ويتعين
أيضا عسى عن التجريد لأن فاعلها مظهر وهو أن مع الفعل والتجريد
إنما يكون عند كون فاعلها ضميرا نحو عسى أن يخرج زيد على أن يجعل زيد فاعل
أن يخرج ويتقارضان أي كاد وعسى ثبوت أن وحذفها لاشتراكهما في أصل
معنى المقاربة فاستعمل كاد استعمال عسى في تصدير خبره بأن كما استعمل عسى
استعمال كاد في تجريد خبره عن أن نحو قوله رسم عفا من بعد ما قد انمحى قد كاد
من طول البلى أن يمصحا أدخل أن على خبر كاد ونحو قوله عسى الكرب الذي
أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب حذف أن من خبر عسى وهو يكون وأوشك
ومعناه في الأصل الإسراع يستعمل استعمال عسى تارة فيقال أوشك زيد
أن يخرج وأوشك أن يخرج زيد واستعمال كاد تارة أخرى فيقال أوشك زيد يخرج
والبواقي وهي جعل وأخذ وطفق تستعمل استعمال كاد لقرب معناها من معناه
لأنها للأخذ في الخبر كما أن كاد لدنو الأخذ فيه ولكون عسى لمقاربة الأمر وحصول
مضمون خبرها على سبيل الرجاء والطمع نحو عسى الله أن يشفي مريضي معناه أن قرب شفائه

مرجوّ من عند الله تعالى في الاستقبال وتكون كاد لمقاربته على سبيل الحصول والوجود نحو كادت الشمس تغرب معناه انّ قربها من الغروب قد حصل لذلك ثبوت ان اصلاً مع عسى لان انْ علم للاستقبال فاستعملت مع عسى ليكون دلالته على الغرض المقصود منه اوضح وجعل حذفها اصلا مع كاد لان المضارع اذا جرّد عن قرينة الاستقبال كان ظاهره الحال فناسب كاد الذي وُضع لتقريب الفعل من الحال واذا دخل النفي على كاد فهو كسائر الافعال على الصحيح اى ان اثباته اثبات ونفيه نفي وقيل يكون كاد للاثبات في الماضي والمستقبل اما في الماضي فلقوله تعالى وما كادوا يفعلون والمراد انهم قد فعلوا واما في المستقبل فلتخطئة الشعراء ذا الرمّة في قوله لم يكد فغيّر ذو الرمة لم يكد الى لم اجد ولم يكد مستقبل لانه جواب اذا فلولا انه في المستقبل للاثبات على معنى ان رسيس الهوى يبرح ويزول وان كان تطاول العهد لم يخطّؤه وقيل يكون في الماضي للاثبات دون المستقبل تمسكا على انه في الماضي للاثبات بقوله تعالى وما كادوا يفعلون اذ المعنى وقد فعلوا وتمسكا على انه ليس للاثبات في المستقبل بقول ذي الرمة اذا غيّر النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح اذ المعنى وما يبرح حبّها من قلبي ولولا قال من سمع تلك الحكاية عند تخطئة الشعراء له اصابت بديهته واخطأت رويّته والجواب عن الآية انّه لنفي مقاربة الذبح وحصول الذبح بعد ذلك يعني بعد نفي المقاربة لا ينافيه اى لا ينافي هذا الحصول نفي المقاربة لانه لا تنافي بين انتفاء القرب من الشيء في وقت وبين ثبوته في وقت آخر ولم يوجد حصول الذبح من لفظ ما كادوا فان تعنّتهم في قولهم أتتخذنا هزوا ادع لنا ربك يبيّن لنا ما هي ادع لنا ربك يبيّن لنا ما لونها دليل على انهم ما كانوا يقاربون الفعل فضلا عن نفس الفعل بل انما وجد من لفظ ذبحوها فيكون الدال على الاثبات وجود القرينة وهو قوله فذبحوها

باب الحروف

فيعمل الرفع والنصب والجرّ والجزم واعلم ان الحروف على ضربين عاملة وغير عاملة والعاملة على ضربين اما عاملة في الاسماء او عاملة في الافعال والعاملة في الاسماء ضربان اما عاملة عملا واحدا او عاملة عملين والاولى اى العاملة عملا واحدا على ضربين اما جارة او ناصبة والثانية اى العاملة عملين

اما ناصبة ثم رافعة او على العكس والعاملة في الفعل على ضربين اما ناصبة او جازمة فهذا سبعة انواع الاول الجارّة وانما سميت جارة لانها تعمل اعراب الجر وقيل لانها تجرّ معاني الافعال الى الاسماء وقد وضعت الجارة على ان تفضي وتصل بمعاني الافعال المستفادة من الفاظ الافعال او من الفاظ ما يشابهها او ما هي بمعناها الى الاسماء ومن الافضاء هو الحصول والباء للتعدية والمراد من ايصال الفعل الى الاسم تعديته اليه بحيث يكون المجرور مفعولا به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل فمنها اى فمن الجارّة من لابتداء الغاية في المكان والمراد من الغاية جميع المسافة لا النهاية اذ لا معنى لابتداء النهاية ومعنى الابتداء ان يكون للفعل المتعدّي بها امتداد كالسير والمشي او يكون اصلا له ويكون ابتداء ذلك الامتداد مجرور من نحو سرت من البصرة فان للسير امتدادا وابتداؤه من البصرة ونحو خرجت من الدار فان الخروج وان لم يكن له امتداد لانه يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو باقلّ من خطوة لكنه اصل لما له امتداد ونحو فان خرجنا مثل لو تعلّمته حتى النجار لَه ابان غدوة وطافل فقوله منزل من فيه لابتداء الغاية وهو ظرف مستقر اى حدثنا كائنا منزل ونحو قوله تعالى لمسجد اسّس على التقوى من اول يوم احق ان تقوم فيه مستعار خبر قوله ونحو فان حدثنا فان من فيه قوله منزل دخل على غير المكان كانه جعل المخاطبة مكانا انفصل منه الحديث وكذا الغاية مستعار فان التأسيس ليس له امتداد ولا هو اصل لما له امتداد حتى يكون من لابتداء الغاية وانما هو حدث واقع فيما بعد من فيكون من فيه لا يصح كما في كنت من قدامك وكذا في قوله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة وعند الكوفيين يجوز استعمال من لابتداء الغاية في الزمان والظاهر انه لا منع من مثل قولك نمت من اول الليل الى آخره وصمت من اول الشهر الى آخره قال ابن مالك ومجيئها لابتداء الغاية في الزمان مختلف فيه وقول من اجاز ذلك هو الصحيح لانه الموافق لاستعمال العرب وكونها اى كون من للتبعيض ويعرف بان يكون هناك شيء ظاهر او مقدر وهو بعض المجرور بمن نحو اخذت من الدراهم اى من الدراهم شيئا وعندي عشرون منها اى من الدراهم فان كان المراد من الدراهم دراهم معينة اكثر من عشرين فمن مبعّضة لان العشرين بعضها وان كان المراد منها جنس الدراهم

ومضمونها ولا تدخل لا على لفظ الرب نحو منذ زمنًا لا فعلن فيمن لم يجعلها منقوصة من
يمين وايمن لسيبويه فانه جعلها حرف جر كالباء وزعم الكوفيون ان من في القسمية
المكسورة الميم منقوصة من يمين والمضمومة الميم منقوصة من ايمن والى
يجيء انها لانتهاء الغاية في المكان والزمان وغيرهما نحو خرجت الى السوق في
ظرف لغو واتموا الصيام الى الليل وقطع الليل حتى طرف مستقر وكونها للمصاحبة
بمعنى مع نحو ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم وانتهاء الى ما لا يتاتي اذا المعنى لا تضيفوها
الى اموالكم وحتى له معناها اي له معنى الى لكن بينهما فرق وقد اشار اليها بقوله
لا ان مجرورها آخر جزء ولا تقصد كونه اقواها او اضعفها كما تقصد ذلك في حتى
العاطفة من الشيء او ما يلاقي آخر يعني ان حتى مختصة بالغاية المضروبة للشيء
وحكم حتى العاطفة كذلك فيما كان آخر جزء دون ملاقيه لان اصلها ان تكون
جارة وانما استعملت عاطفة لاشتراكها مع الواو العاطفة في المعنى وهو شوت
الحكم لما قبلها وما بعدها فلما استعملت على خلاف الاصل استعملت في اظهر
معنييها ولهذا السر ذكر ما يلاقيه آخره هنا وترك في العاطفة قيل نحو اكلت السمكة
حتى رأسها وسهرت البارحة حتى الصباح فان الراس وهو آخر جزء من السمكة
هو الغاية التي بها ينتهي السمكة كما ان الصباح وهو ما يلاقي آخر جزء من البارحة
هو غاية انتهاء الليل بخلاف الى فانها يستعمل لكل غاية نحو اكلت السمكة الى نصفها
فقد انتهى الاكل عند بلوغ النصف والنصف ليس بالغاية المضروبة للسمكة
في نفس الامر وسر ان ما بعدها اي ما بعد حتى يدخل فيما قبلها اي في حكمه
سواء كان جزءًا مما قبلها او ملاقيًا آخر جزء بخلاف الى فانه لا يجب فيها ذلك
واتموا الصيام الى الليل ففي مثلي السمكة والبارحة قد اكل الراس وتم الصباح
واجاز ابن مالك الدخول وعدمه مطلقًا وفصل بعضهم فقال الجزء داخل في حكم
الكل والملاقي غير داخل ولا يدخل حتى المضمر اكتفاء بالى فانها لكونها اشد
تمكنًا حتى يدخل على المظهر والمضمر ولا يستعمل حتى ظرفًا على الاستقرار وانما
يستعمل ظرفًا لغوًا لانه نحو كان ابيتها حتى ادخلها فان حتى مع ما بعدها في
في تقدير محل النصب على انها خبر كان ويكون حتى عاطفة بخلاف الى فانها
لا تكون عاطفة وابتداء ويستانف بعدها اي بعد حتى الكلام بخلاف الى وقد تدخل
على الفعل والاسم وفائدتها التحقير بقوله فواعجبا حتى كليب يسبني او التعظيم

فيه بحيث يصح اطلاق المجرور على العشرين وغيره وكونها للتبيين ويعرف بان يكون
قبلها او بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور بها تفسيرًا له ويوقع اسم ذلك المجرور
على ذلك المبهم نحو خاتم من فضة وفاجتنبوا الرجس من الاوثان بخلاف المبعضة
فانها وان كان مجرورها صالحًا لان يكون تفسيرًا للمبهم لكن لا يصلح اطلاقه عليه
لان ذلك المبهم بعض المجرور بمن المبعضة ولا يصلح اطلاق الكل على البعض
وكونها للبدل كقوله تعالى ارضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة وتعرف بصحة قيام لفظ
بدل مقامها وكونها للتجريد كلقيت من زيد اسدًا على حذف مضاف اي لقيت
من لقاء زيد اسدًا كانه جرد عن جميع الصفات الا عن شجاعته بسببه وكونها
للاستغراق والتنصيص على العموم كما جاءني من رجل فانه لولا من لاحتمل
غير الاستغراق والعموم احتمالًا مرجوحًا ولذلك يخطأ من قال ما جاءني
من رجل بل رجلان ولم يخطأ من قال ما جاءني رجل بل رجلان وكونها
مزيدة لمجرد التاكيد لا للتنصيص على الاستغراق كما جاءني من احد اذا كان
مجرورها من الاسماء المقصورة على العموم كاحد وديار فان معنى ما جاءني
من احد ومعنى ما جاءني احد سواء في التنصيص على العموم وقوله نحو اليه
الى اي ابتداء الغاية خبر قوله وكونها للتبعيض بل ترى ان قولك اخذت
من الدراهم يدل على ان الدراهم موضع الاخذ كما ان قولك خرجت من البصرة
يؤذن بان البصرة منشأ الخروج وكذلك اعتبر الابتداء في غير التبعيض من المعاني
المذكورة ففي ما جاءني من احد ما جاءني احد الى ما لا يتناهى فابتداء بالجانب المتناهي
وترك الجانب الاعلى الذي لا يتناهى لكونه غير محدود ولا تزاد من بلا شرط في النفي
بشرط دخولها على النكرة نحو قوله تعالى ما لكم من اله غيره وما يجري مجراه كالنهي
نحو لا تضرب من احد والاستفهام نحو هل من خالق غير الله عند سيبويه
لان زيادتها في النفي تفيد معنى التاكيد على ما ذكرنا الآن بخلاف الاثبات
فانه لا يفيد ذلك لان الاثبات لواحد لا يوجب الاثبات للكل خلافًا للاخفش
فانه جوز زيادتها في المعرفة حيث لا نفي ولا جواب واستدل بقوله تعالى يغفر لكم من
ذنوبكم اذ المراد يغفر لكم ذنوبكم لقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعًا قال
سيبويه من هنا متبعضة اي بعض ذنوبكم لان الذنوب كلها ليست بمغفورة
بدليل قوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به وقد يكون من للقسم كالباء مكسورة الميم

نحو قوله فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل نحو مطوت
بهم حتى تكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بارسان فحتى فيه ابتدائية وليست عاطفة
لدخول حرف العطف عليه ولا جارة لان الاسم بعدها مرفوع واعلم انه يلزم
في الجمل الاسمية التي تقع بعد حتى ان يكون خبر المبتدا فيها من جنس الفعل المتقدم
نحو ركب القوم حتى الامير راكب لتفيد التحقير او التعظيم وقوله ما يقدن بارسان
موضوع تكل اي الجياد تكل من تعب السير حتى يقاد بالارسان والباء للالصاق
وهو تعلق احد المعنيين بالآخر اما حقيقة للفعل سواء كان الفعل ظاهرا او مقدرا
نحو مررت بزيد وهو دال على الاتساع والمعنى التصق مروري بمكان يقرب
منه زيد فالمرور يقتضي متعلقا والباء تكمل ذلك الاقتضاء وبدا اي الالصاق
وخامرة ومنه اقسمت بالله فالباء فيه للقسم وحقيقتها الصاق فعل القسم بالاسم
المقسم به ويجي لك اخرى قسما استعطافا فان الاول قسم والثاني استعطاف
وهو الذي يكون الجملة المؤكدة فيه طلبية قال جار الله في قوله رب بما انعمت علي
يجوز ان يكون قسما اي اقسم بانعامك علي وان يكون استعطافا اي رب اعصمني
بحق ما انعمت علي ولا يكون باء الالصاق مع مجرورها ظرفا مستقرا الا ان يكون
باء الالصاق مع مجرورها خبر المبتدا فيكون ظرفا مستقرا وللتعدية واما
عد كونها للتعدية قسما مفردا مع ان جميع حروف الجر موضوع لافضاء
الفعل وتعديته الى الاسم ومع ان الباء التي للالصاق فيه للتعدية ايضا
لان معنى التعدية المطلقة ان تغير الحرف المعدي معنى الفعل كالهمزة وهذا
المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر ومختص بهذا القسم من اقسام
معانيها نحو ذهبت به اي اذهبته ولا يكون باء التعدية مع مجرورها ايضا
ظرفا مستقرا على ما ذكر يوضح ذلك الكلام اي عدم كون باء التعدية مستقرا
فقط وباء التي كادت في نحن على فتى تحل بنا لولا نجاء الركايب فان الباء تتعين
ان يكون غير مستقر لان المعنى كادت تحلنا وتنزلنا وليس المعنى تحل حال كونها
ملتبسا بنا بخلاف قولك خرجت بزيد فانه يجوز ان يكون المعنى خرجت ملتبسا بزيد
فيكون مستقرا ويجوز ان يكون المعنى اخرجت زيدا فيكون لغوا وللبدل والتجريد نحو
اعتضت بهذا الثوب خيرا منه هذا لغو وهذا بدل هذا مستقر ولقيت به الاسد
اي لقيت برؤيته بحرا وللمصاحبة اي معنى مع نحو رجع بخفي حنين ويسمى الحال

لان المعنى رجع والحال انه معه خفية وهذا مثل الخيبة بعد طول الغيبة قالوا
ولا يكون باء المصاحبة مع مجرورها الا مستقرا اذ تقديره رجع بخفي حنين رجع كاينا
معه خفاه ولا فساد ولا مانع من ان لغا اي الغاء باء المصاحبة اي جعله لغوا
عندك قال المصنف رحمه الله واذا قلت اشتريت الفرس بسرجه جاز ان تعلق
الباء باشتريت على جهة المصاحبة كما لا كتبت بالقلم فان وجوه التعلق مختلفة
وبمعنى عن نحو سألت به اي عنه قال الله تعالى سأل سائل بعذاب وبمعنى في
نحو فلان بالبلد اي في البلد ويكون الباء مزيدة في الرفع في ظل ما كان فاعلا
لكفى نحو كفى بالله اي كفى الله وفي النصب ليس زيد بقائم وفي الجر عند بعضهم
نحو فاصبحن لا يسألنه عن بما به اصعد في علو الهوى ام تصوبا اي عن جانبه
وقد اضمرت الباء مع لفظ الله في القسم كثيرا ومع غيره قليلا وابقي مجرورها
على اعرابه كما تقول الله لافعلن وفي قول رؤبة خير لمن قال له كيف اصبحت التقدير
بالله لافعلن وبخير اصبحت فاضمر الباء وابقي المجرور على اعرابه والواو للقسم
مبدلة من الباء لما بينهما من المناسبة لفظا لكونهما شفويتين ومعنى لان الواو
للجمع والالصاق كالباء ولا تدخل الواو المضمر فلا يقال وك كما يقال بك ولذلك
لا يستعمل فعل القسم معها فلا يقال اقسم والله ولا يستعمل في قسم السؤال ايضا
فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني وذلك لكونها فرعا على الباء
وبدلا منها فاختصت بهذه الشروط الثلثة حطا لها عن رتبة اصلها والتاء
بدل منها اي من الواو كما في وراث في تراث فتختص التاء مع الشروط الثلثة
المذكورة في الواو بالله اي بلفظ الله يقال تالله وحكى الاخفش ترب الكعبة
ولا يظهر الفعل معهما اي مع الواو والتاء كما عرفت والميم في م الله للقسم حال
كونها مكسورة فيمن جعلها منقوصة من ايمن بل جعلها بدلا من الواو كالتاء
لكون الميم شفوية كالواو وحكمها اي حكم الميم حكم التاء في اختصاصها بلفظة
الله مع الشروط الثلثة الا انها اي ان الميم لا يستعمل في التعجب بخلاف التاء فيقال
تالله يبقى على الايام مبتقل جون السراة رباع سنه غرد اي تالله لا يبقى على الايام
هذا الحمار بل يدركه الموت فالتاء داخلة على لفظ الله للقسم وفيها معنى التعجب
واما م الله مضمومة فانها منقوصة من ايمن بضم الميم او مفتوحة ايمن لعدم وقوع
الضمة في الحروف البسايط مع ان كل كلمة على حرف واحد كالواو والفاء فتحتها

الفتح لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التي هي في غاية الخفة لكونها على حرف واحد
وانما كسرت في الجر ولام الامر لموافقة معمولها وقيل ان المضموم ايضا موضوعه فمبدلة
من الواو وكالمكسورة واللام للاختصاص بالملكية وبغيرها ومكملة للفعل نحو
شكرت لزيد فان معنى الشكر يقتضي متعلقا يكمله اللام والمال لزيد والجل للفرس
وللقصد الى تحصيل شيء نحو حضرته للانتفاع به وللعاقبة نحو لزم الشر للشقوة
ولدوا للموت وهي فرع على الاختصاص كان لزوم الشر للشقوة وولادتهم
للموت وللعلة المحركة نحو فررت للخوف وهي راجعة الى الاختصاص او الجواز
مختص بالخوف والفرق بين التي للقصد والتي للعلة ان الاولى للعلة الغائية
والثانية للعلة الفاعلية وقد جاءت اللام للقسم مع التعجب نحو لله لا الاجل
لا يؤخر ولا خلاف انما يستعمل في الامور العظام ويكون اللام مزيدة في النصب نحو
ردف لكم اي ردفكم واما اللام الداخلة على المعمول المقدم على الفعل نحو ان
كنتم للرؤيا تعبرون فقد قال عبد القاهر لا حجة فيه ان لا يكون زائدة
وتكون جارة للفعل على العمل لان المعمول لما تقدم عليه ضعف عمله فيه وفي يا لزيد
لان اصله يا زيد وعند سيبويه اللام فيه معدية لادعو المقدر لضعفه بالاضمار
وعند المبرد فمعدية لحرف النداء القائم مقامه فلا تكون ضمة لا تحمله على يا آل زيد
واما من يحمله على ذلك فيكون اللام غير جارة بل منقوصة من آل وتكون مزيدة
مع الجر نحو يا بؤس للحرب التي وضعت اراهط فاستراحوا اي يا بؤس الحرب
فاللام زايدة في المجرور وقد اضمرت اللام في لاه ابوك قال الخليل اصله
لله ابوك اضمر لام الجر لكثرة الاستعمال وابقى عمله وقيل قدر لام التعريف
لتضمن الحرف وللظرفية اما حقيقة او تقديرا نحو الماء في الكيس ومنزلة الكتاب
فان الكتاب مشتمل على النظر اشتمال الظرف على المظروف وقالوا انها بمعنى على في
ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوعها وجاز ان لا يكون وهو كونها للظرفية
على ضرب من الاستعارة قال جار الله قولهم انها بمعنى على لا يقولهم على جذوع
النخل محمول على الظاهر والحقيقة انها على اصلها لتمكن المصلوب في الجذع تمكن
الكائن في الظرف فيه وكي للغرض والتعليل نحو كيمه عند البصريين فانها حرف
دخلت على ما الاستفهامية كدخول اللام التي بمعناها والهاء للسكت كما في
لمه ولا تدخل كي الجارة على قول البصريين الا على ما الاستفهامية واما اذا

وحذفت على الفعل المضارع المنصوب نحو جئتك كي تكرمني فيحتمل عندهم ان يكون
ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان يكون جارة كاللام مضمرة بعدها ان وعند الكوفيين
انها لم تجيء لمعنى الا انها حرف ناصبة نحو ويعتذرون لو كيمه بان الفعل
المنصوب بكي مقدر وما منصوب بذلك الفعل كانه قيل لك جئتك فتقول كيمه
اي كي افعل ماذا او رب للتقليل باصل الوضع تقول رب جواب من قال ما لقيت
رجلا رب رجل لقيته اي لا تنكر لقاء الرجال بالمرة فاني لقيت منهم شيئا وان كان
قليلا وتختص رب بالنكرة لانها علامة القلة وانما يحتاج الى العلامة في المحتمل
حتى يصير بالعلامة متعينا لاحد المحتملات وهو النكرة المحتملة للكثرة والقلة
بخلاف المعرفة فانها اما دالة على القلة وحدها كالمفرد والمثنى او دالة على
الكثرة وحدها كالجمع فلهذا كانت النكرة نحو رب رجل او مضمرا نحو ربه رجلا
فان هذا الضمير نكرة عند الاكثرين على ما عرفت غير مرة واجيز والمجيز سيبويه
رب رجل وغلامه منطلقين لكونه مقدرا اي وغلام له فيكون غلام نكرة وقد عرفت
تحقيق ذلك منا انه انما يجوز ذلك لان الضمير في غلامه نكرة فلا حاجة الى هذا
التقدير بخلاف رب رجل وزيد لان زيدا معرفة والنكرة الظاهرة بعد رب يجب
الوصف بمفرد نحو رب رجل كريم او جملة نحو رب رجل ابوه منطلق لتحقيق
التقليل لان الشيء موصوفا اقل منه غير موصوف وفيه انه ينتقض بقولك فان قلت
لم يكن عارا عليك ورب قتل عار هذا ايراد فان مجرور رب نكرة ظاهرة غير
موصوفة فاجاب عنه بقوله فعلى تقدير هو عار فيكون هو مبتداء وعار
خبره والجملة صفة للنكرة ولا يتاخر رب عن الفعل المتسلطة هي اي رب اياه
اي الفعل على الاسم والمراد بالتسليط ان الفعل لا يعمل في الاسم الا بواسطة رب
كما يتاخر باقي حروف الجر المتسلط الفعل على الاسم عن الفعل نحو جلست على
البساط وانما لا يتاخر لانها لانشاء التقليل ولها صدر الكلام او لتضمنها معنى النفي
الذي له صدر الكلام ويجي هذا الفعل محذوفا فانه كثيرا لدلالة الحال عليه لانك
اذا قلت رب رجل يغنم فهم منه ان تقدير الكلام رب رجل يغنم ادركت ويلزمه
اي الفعل المضي لانها للتقليل ما ثبت ولذلك ذهب المصنف رحمه الله لانك اذا قلت رب رجل
لقيت كنت مخبرا بان الذي لقيته قليل ولا تعلم ان الذي تستلقاه فيما بعد قليل وانما
يعلمه الله فلهذا واما في الكتاب العزيز بلفظ المضارع نحو قوله تعالى ربما يود الذين كفروا
متاول

بان ما اخبر الله تعالى بوقوعه فيما يستقبل لصدق الوعد به وتحقيقه بمنزلة الموجود الحاصل
الحاضر واذا كان كذلك كان يود بمنزلة ود والنكرة المضمرة بالنكرة المنصوبة التفسير بنكرة منصوبة
وهذا الضمير عند البصريين مجهول يرمى به من قبل اى ما هو مقصود قصد مبهم ثم يفسر كابهامه
كما في نعم رجلا زيد ولذلك لا يكون هذا الضمير عندهم الا مفردا مذكرا وان كان مميز مثنى
او جمعا او مونثا وعند الكوفيين راجع الى مذكور كان قايلا قال هل من رجل فقيل له
رب رجلا ولذلك يثنى ويجمع ويذكر ويونث عندهم على حسب مميزه فيقال ربهما رجلين
وربهم رجالا ويكون رب بما الكافة وربما اطلقت مع ما ويكون حينئذ زايدة لا كافة نحو ربما ضربة
بسيف صقيل دون بصرى وطعنة نجلاء ويستعمل مع ما كما في معناها اى بمعنى رب
نحو الى لما افعل قال الشاعر اريد لربما افعل وانشد ابن جني وانا لمما نضرب الكبش ضربة
على راسه تلقى اللسان من الفم ونضمر رب بعد الواو لكثرة الشعر لانه التكثير والتحلل
اى لرب المضمرة دون الواو فان الواو للعطف فان كان قبل الواو ما يصح العطف عليه
فكونها للعطف ظاهر وان لم يكن قبلها شيء كما كانت في اول القصيدة والتحقيق نقدر معطوفا عليه
كمقطوع وقايم لا على ما كانه قال رب مقول اقدمت عليه وقايم لا على ما خلافا للكوفيين
والمبرد فانهم قالوا ان الواو كانت حرف عطف لكن لما صارت بمعنى رب فجايها مقامها
وزال عنها معنى العطف عملت بنفسها عمل الجر وقد يجي لا مضمار اى اضمار رب بعد الفاء
نحو فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذي تمايم محول اى فرب امراة
حبلى وذات الرضاع قد اتيتها ليلا فشغلتها عن ولدها الذى علقت عليه العوذ
وقد اتى عليه حول كامل وقد يجي لا مضمار بعد بل كقوله بل بلد ذي صعد واصباب
الصعد جمع الصعود وهو المرتفع من الارض خلاف الهبوط والاصباب جمع
صبب وهو ما انحدر من الارض اى رب مفازة ذات ارتفاع وانخفاض وعند الاخفش
والكوفيين رب اسم مرفوع المحل على الابتداء ولا خبر له لانها اخبر لقولهم اقل
رجل يقول ذلك ولا زيد على المختار لانتفاء لازم حرف الجر معها اى مع رب وهو
بمعنى العام وهو افضاء الفعل الى المفعول به بواسطة حرف الجر على معنى انه لولا الحرف
لم يفض الفعل اليه وانتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم وانما قلنا ان اللازم
منتف لان المعنية نحو رب رجل كريم اكرمت متعد بنفسه ولكونها اى لكون رب
مقابلة لكم الخبرية لانها باعتبار اصل الوضع للتقليل فمعنى رب رجل اى اجل الوضع
قليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل كثير من هذا الجنس وكم الخبرية اسم فكذا مقابلها

١٦٨
والثالث اقوى هو مذهب الاخفش والكوفيين لما ذكر من الدليلين ولانه لو كانت
حرف جر لما جاز ان يقال رب رجل كريم اكرمته كما لا يقال بزيد ضربته لان الفعل لا يتعدى
الى مفعول بحرف الجر والى ضميره معا ويستعمل رب للتكثير حتى صارت فيه كالحقيقة
ووجه ذلك ان المادح بما يستقل الشيء الكثير من المدائح لان الكثير منها قليل بالنسبة
الى الممدوح بها والكاف للتشبيه نحو الذى كزيد عمرو فانه في الكاف حرفا لان صلة
الموصول يجب ان يكون جملة وانما يكون جملة اذا جعلت الكاف حرفا والذى كان كزيد
يجوز فيه ان يكون الكاف حرفا وان يكون اسما ويستعمل الكاف للقران في الوقوع اذا الحقت
ما الكافة بها نحو كما حضر زيد قام عمرو اى قارن القيام والحضور في الوقوع وقد انها
في قوله تعالى وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا للتاكيد والوجه لا للقران في الوقوع
لان التربية واقعة من الوالدين والرحمة لهما مطلوب وقوعها في العقبى رب ارحمهما فالكاف
للتاكيد وجود الرحمة اى اوجد رحمتهما ايجادا محققا كما اوجدا تربيتهما اى ايجادا
محققا في الزمان الماضي ويكون الكاف مزيدة في المنصوب عند دخولها على مثل
نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء وقيل المثل صلة وزايدة لا الكاف والاول اولى
لان زيادة الحرف اولى من زيادة الاسم ولا سيما اذا كان على حرف ويحتمل ان لا يكون
واحد منهما اى من الكاف والمثل صلة ويسوق الكلام لنفي المثل بطريق الكناية
وهي الانتقال من اللازم الى الملزوم فانك نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي
مثله اذ لو كان لمثل الله مثل لكان لله مثل مثله لانه قطعا ولا ترى الضب بها
ينجحر وذلك لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم ويكون مزيدة في الجر عند دخولها على مثل
نحو فصيروا مثل كعصف ماكول اى كزرع اكل حبه وبقي تبنه ويحتمل ان لا يكون الكاف مزيدة
بان يجعل مثل مضافا الى مقدر مدلول عليه كعصف الظاهر كانه قوحهم بانيتهم عدي ويكون مزيدة
في المرفوع نحو عندي كذا درهما عند بعضهم وليس بذاك الذى قال ذلك البعض من زيادة الكاف
في المرفوع وهو ذا ولا لجاز ان يقال عندي ذا درهما بمعنى كذا فالاولى ان يقول ان كذا مركب
جعل كلمة واحدة بمعنى كم وازيل عن الجزئين معنى التشبيه والاشارة وقد يكون اسما ويتعين اسميتها
بدخول عن عليها نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن ثغر مثل الذى يذوب للطافته ولا يدخل
الكاف المضمر كراهة اجتماع الكافين في خطاب المضمر نحو كك فطرد المنع في الكل واستغنى عنها
بالمثل وقد يدخل في الشعر على المرفوع نحو انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز دخولها عليه
الى ما جاء في الشعر نحو قول العجاج فانصعن منه سننا او هن يانحى الذبابات شمالا كتبا

وأم أوعال كها أو أقربا ذات اليمين غير ما أن يتكلبا شاذ لدخول الكاف على ضمير المؤنث
وهو قوله كها والذنابات موضع بعينه والكثب القريب وأم أوعال هضبة ونكب عن
الطريق ينكب نكوبا أي عدل يصف حمار وحش قد هرب بأتنه من صائد رماها
والمضمر في نحى عائد إلى الحمار أي أنه مضى في عدوه ناحية من الذنابات فكأنه نحاها عن
طريقه وأم أوعال عن يمينه بالقرب من الموضع الذي عدا فيه كها أي كالذنابات أو
أقرب إليه منها يقول والهضبة التي هي أم أوعال عن يمينه مثل الذنابات عن شماله
غير أن يتكلبا يردها عن يمينه وشماله ومقدار بين كلي الموضعين وبين طريقه واحد
إلا أن يحرف في عدوه فيصير الذنابات إن مال إلى جهة العدو أقرب عدا فيه كها
أي كالذنابات أو أقرب إليه من أم أوعال إن مال إلى العدو أي أم أوعال صار
أقرب إليه من الذنابات فأم أوعال معطوف على الذنابات ويجوز أن يكون مرفوعا
بالابتداء وخبره قوله كها ويتصل بها أي بالكاف ما كافة وقد عرفت معاني الكاف الثلثة
مع اتصال ما الكافة بها وعلى للاستعلاء إما حقيقة أو مجاز نحو أشرف عليه وعليه
دين كأنه يحمل ثقل الدين على عنقه أو على ظهره وكونها بمعنى مع نحو فلان على جلالته
يفعل كذا أي معها راجع إلى أنه مستعلاة كأن المعنى أنه يلزمها لزوم الراكب لمركبه
ويكون على اسما إذا كانت مجرورة بمن نحو قوله غدت من عليه بعدما تم ظمؤها
تصل وعن قيض ببيداء مجهل وعن للبعد والمجاوزة أي البعد شيء عن مجرورها
بسبب إيجاد مصدر الفعل المعدى بها نحو رميت عن القوس أي بعد السهم
عن القوس بسبب الرمي وأطعمه عن الجوع أي بعده عنه بسبب الطعام
وهذا الحديث عن فلان هذا الظرف وما قبله لغو أي منقول عنه ولذا أي لكون
عن للبعد فسرت عن ببعد في قوله لتركبن طبقا عن طبق أي طبقا بعد طبق
قال بعضهم إن عن بمعنى بعد والأولى أن يقول إنها باقية على معناها ويكون
المعنى طبقا متجاوزا في الشدة عما قبله وقوله عن طبق صفة طبقا والمراد منه
التكثير والتكرير ويكون عن اسما إذا كانت مجرورة بمن نحو فهو جاء جاءت
من بلاد يأجوج من عن يمين الخط أو شمال هيجة الصباح شماليجه جزيرة ومذ
اعلم أنه إذا انجر ما بعد مذ ومنذ فالأكثر على أنهما حرفا جر وقال بعض البصريين
إنهما اسمان وما بعدهما مجرور بالإضافة فيهما التي للابتداء الغاية في الزمان كما أن من للابتداء
الغاية في المكان ألا ترى أنك إذا قلت خرجت مذ يوم الجمعة كان المعنى أن الخروج

ابتداءُ واولُ وقتهِ يوم الجمعة ولا يدخلان على المضمر بالاستقراء وقد تكسر ميمهما اي ميم مذ والكـ
ـمنذ الكلام ان الكسر ليس في مذ دون منذ وليس كذلك لان بني سليم يكسرون ميمهما جميعا على
ما نقل ابن المالك والشيخ الرضي عنهم ومنذ له معناها الآخر فمعنى منذ به انهما لا تدركه الغاية
في الزمان لان المبرد يدخلها على المضمر يدل هذا الكلام صريحا على ان المبرد انما يدخل منذ
على المضمر دون مذ وليس كذلك لان المبرد يدخلهما جميعا على المضمر حكاه ابن السراج وقال
ابو العباس والنحويون المنسوبون الى حقيقة النحو يجمعون على ان مذ لا يضاف
الى مضمر ولا منذ لا يقولون يوم الجمعة ما رأيته مُنذُه فمن جعلها حرفا ولا منذ هو فمن جعلها
اسما قال ولا ارى ذلك الا جائزا في علي هذا الوقال في الغاية ومذ ومنذ لابتداء
الغاية في الزمان ولا يدخلان الضمير وقد تكسر ميمهما الا ان المبرد يدخلها على المضمر لكان
اولى لما ذكرنا هذا مع ان الاغلب على مذ ان يكون اسما لانها منقوصة وانما يكون النقص
في الاغلب في الاسماء ودون الافعال وفي جعل منذ في الحرفية اصلا والحاق مذ بها فيها على
ما يُعلم من كلام نظر آخر ويكونان اسمين بمعنى اول المدة اي اول مدة الفعل الذي
قبلهما مثبتا كان او منفيا كما يكونان حرفين بمعناه فيليهما المفرد المعرفة لتقرير وقوعه
اي وقوع المفرد المعرفة في جواب متى لانه يقال متى خرجت فيقول مذ يوم الجمعة اي
اول مدة الخروج يوم الجمعة واعلم انه يجب ان يكون جرّ وقوع المفرد المعرفة بعدهما
وانما الواجب انهما لا يقع بعدهما النكرة المحضة لعدم الفائدة وان يليهما من الزمان ما يدل
على تعيين المبتدأ سواء كان الواقع مفردا معرفة نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة اي اول
الوقت الذي انقطع فيه الرؤية يوم الجمعة او مثنى معرفة نحو ما رأيته مذ اليومان اللذان
عاشرتنا فيهما اذا لم يكن العدد مرادا ويكون معناه مذ اول هذين اليومين الى وقتنا
هذا او نكرة موصوفة نحو ما رأيته مذ يوم تقيتني فيه ويجيء جميعها اي جميع مدة دوام الفعل
من اولها الى آخرها فيليهما النكرة الدالة على العدد لتقرير وقوعه جوابا لكم يعني لا يجب ان
يليهما المعرفة وانما يجب ان يليهما الزمان الذي فيه معنى العدد سواء كان مفردا او غيره
معرفة او غيرها نحو ما رأيته مذ يومان كانه قال امد ذلك يومان واوله وآخره
يومان واذا قلت ما رأيته مذ ثنتا عشرة ساعة والفرق بين هذا الوجه وبين ما اذا
اردت اول المدة هو انك اذا قلت ما رأيته يوم الجمعة وتريد اول الوقت وآخره كانت الرؤية
منتفية في جميع اجزاء يوم الجمعة ولم يحصل في جزء منه واذا اردت اول المدة كانت الرؤية
منقطعة في يوم الجمعة بعد ان تكون متحصلة في جزء منه ويليهما المصدر والفعل وان فيقدر زمان

مضاف الى هذه الجملة لان معنى ما رايته مذ سفره او مذ انه سافر او مذ سافر فمذ زمان
سفره ومذ زمان انه سافر ومذ زمان سافر وانما حذف للعلم به وقع على راى احتراز
عن قول بعض الكوفيين فانه قال ان اصل منذ من اذ مركبا وضم الذال دليل على التركيب
فالمرفوع بعده فاعل فعل مقدر فتقدير منذ سفره من اذ مضى سفره اى وقت مضى سفره
فلا حاجة حينئذ الى تقدير مضاف ويكونان اذا كانا اسمين سواء كانا بمعنى اول
المدة او بمعنى جميعها وسواء كان الواقع بعدها المصدر او أنّ او الفعل او غيرها
مبتدأين ما بعدها خبرها عند جمهور النحاة من البصريين لان معنى ما رايته مذ يوم
الجمعة اول انتفاء الرؤية يوم الجمعة ومعنى ما رايته مذ يومان جميع مدة انتفاء يومان
وكانت في الاصل مذ ما رايته يوم الجمعة او يومان فحذف الجملة المضاف اليها لتقدم ما يدل
عليها وبنى مذ ومنذ كما بنى قبل وبعد عند حذف المضاف اليه منهما ولا محل لهما
اى لا محل مذ ومنذ بما قبلها معنى لانها تفيدان التحديد للفعل السابق ذكره اذ لو
قلت ما رايته ولم تقل مذ يومان كان ذلك نفيا للرؤية بعموم زمان الماضي ولما قلت
مذ يومان قيدت العموم وخصصته فامتزج احدى الجملتين بالاخرى لا تتخللهما
العاطف حتى يكون من باب عطف الجملة الاسمية على الفعلية كما لا تتخلل بين الشرط والجزاء
والقسم وجوابه لان مصحح العطف بين الشيئين هو ان يكون بلا امتزاج بينهما بخلاف
ما نفسّر انّ به فانه تتخلل العاطف بينه وبين ما قبله كما تقول ما رايته وامد ذلك يومان
لانه كلام مستقل غير مفتقر الى ما تقدم بخلاف مذ يومان فانه لا يودى المعنى المقصود
الا بعد ان يسبق قولك ما رايته وحاشى للتنزيه اى يستعمل فيما ينزه عن المستثنى نحو ضربت
القوم حاشى زيد ولذا لا يحسن ان يقال صلى الناس زيد حاشى ويكون فعلا عند المبرد
كما عرفت قبل وخلا وعدا للاستثناء وما بعدها اى ما بعد هذه الثلثة منصوب
اذا كانت افعالا وقد مر بيانه في باب الاستثناء وجاز حذف حرف الجر مع أنْ
وأنّ قياسا وذلك لاستطالتهما بالصلة ومحلهما مع ما في حيزهما عند حذف
حرف الجر النصب عند سيبويه لانه اذا نزع الخافض ينصب ما بعده كما في نحو اختار موسى
قومه ومحلهما جر عند الخليل كما في قول رؤبة خيرٍ بالجر لمن قال له كيف اصبحت اى بخير الحمد لله
من الانواع السبعة الحروف الناصبة للاسم منها اى من الناصبة حروف النداء فيه خطر
العمل لها كالمبرد فانه قال ان المنادى منصوب بحرف النداء لتشبيه بنيابة الفعل
ولذا يمال كما يمال الفعل واما من جعل العمل للفعل المقدر كسيبويه فانه قال ان المنادى منصوب

على انه

عنه
مصدر
بعد الواو [illegible]
وعلامة اصل الواو [illegible]
[illegible] نصب [illegible] الظرف
وذكر ان الواو [illegible] مع النصب
[illegible] والواو [illegible] النصب [illegible]
النصب ما بعد الواو [illegible] ما بعد [illegible] اذا كانت [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] ما بعد الواو [illegible]
[illegible] الابتداء [illegible] والواو [illegible]
[illegible] الاسم [illegible]
[illegible] العامل [illegible]
[illegible] الواو [illegible]
[illegible]

على انه مفعول له وناصبه الفعل المقدر فلا يكون حروف النداء على قياس ما يحق بصدده
وهي اي حروف النداء يا وايا وهيا للنداء البعيد وما جرى مجراه اي مجرى البعيد
من ساه او نايم وتبع المصنف جار الله في جعل يا لنداء البعيد وابن الحاجب جعل يا
اعمها ينادى بها القريب والبعيد وهو اولى لاستعمالها فيهما والاصل انه للاستعمال
الحقيقة واي والهمزة للقريب ووا للندبة خاصة ويا مشترك بين النداء والندبة وموانه
قد نقل وا الى النداء المحض وهو قليل ومنها الا فيجب نصب ما بعدها اي الا الة
للاستثناء وهو المبتدأ والزجاج فان العامل في المستثنى الا لكونها نايبة عن استثني كما
ان حرف النداء نايبة عن انادي والصحيح عند البصريين انه اي ان النصب للفعل او
لما في معناه كشبه الفعل ومعناه قبلها اي قبل الا بتوسطها لان المستثنى يتعلق
بالفعل معنى اذ هو جزء ما نسب اليه الفعل مع ان الفعل قوي بالا وبعضهم جعلها اي
الا عاملة في المستثنى في نحو عشرون الا خمسة كذا اي حيث لا يتقدم فعل ولا ما يتضمن معناه
وفيه ان ما يكون العامل هو الا لعدم ما يتضمن معناه ما ذكره في المسائل الست الجبرية قال
المصنف في بيان المعادلات التي تقع بين العدد والجذور والاموال ويتولد
منها ست مسائل ثلث مفردة وثلث مقترنة فالمفردة هذه جذور يعدل عددا اموال
يعدل عددا اموال يعدل جذورا والمقترنة هذه مال وجذور يعدل عددا مال وعدد
يعدل جذورا مال يعدل جذورا وعددا فهذه هي معظم اصول الجبر والمقابلة وله
شرح طويل خارج عن الغرض مربوط الا واحدا او مال الا شيئا يعدل كذا قال العامل
هنا الا لعدم ما يتقدمها يستقبل في المسائل تنقص زنة منه واحدا كما يجوز شيء يستثنى منه
واحدا ولدالة الاستثناء المنقطع العامل الا لعدم ما يتقدمها نحو ما جاءني احد الا حمارا
اي دع حمارا ويكثرون من المتاخرين على انها اي ان الا هنا اي في المنقطع
في معنى لكن فقالوا انها هي الناصبة بنفسها نصب لكن لاسمها ولا بد لها اي لالا هنا
من تقدير الخبر فيه على تقدير ما جاءني احد الا حمارا لكن حمارا الا ان التقدير في جاء القوم
الا حمارا لكن حمارا لم يجئ ومنها اي من الناصبة للاسم الواو بمعنى مع فيمن يرى العامل
كعبد القاهر وقد مر في اول القسم الثالث بيان اختلاف العامل في المفعول معه
من الانواع السبعة الحروف الناصبة للفعل المضارع وهي ان الا لاستقبال نحو ان تخرج
وان التي تقع بعد العلم وما يؤدي معناه كالتبين والتيقن والانكشاف هي المخففة
من الثقيلة لا الناصبة للفعل سواء كانت داخلة على المضارع او على الماضي مثل علمت ان
سيقوم

وان لا تقوم التقدير انه سيقوم وانه لا تقوم وذلك لانه لما شابهت أنْ المخففة
من الثقيلة أنْ الناصبة للفعل لفظا ومعنى ألزم قبل المخففة فعل التحقيق للايذان
من اول الامر بان انها هي المخففة لا الناصبة والتحقيق بان المخففة التي فائدتها التحقيق
أولى وكذا أنْ التي تدخل بحسبه المصدرية الماضي الواقع بعد العلم هي المخففة من
الثقيلة نحو قوله تعالى ليعلم ان قد ابلغوا اي انه وأن التي تقع بعد الظن فيها الوجهان
من كونها مخففة من الثقيلة والفعل بعده مرفوع لان الظن باعتبار رجحان الفعل شابه
العلم ومن كونها ناصبة لان الظن لاحتمال النقيض كان مخالفا للعلم فالحق بسائر
الافعال التي تقع بعدها الناصبة كقوله تعالى وحسبوا ان لا تكون فتنة فانه قرئ
بالرفع والنصب كلتاهما اي المخففة والناصبة مصدرية ويكون الفعل معها في تقدير
المصدر ولن معناها نفي المستقبل اي هي تنفي المستقبل نفيا مؤكدا وليس للدوام
كما قيل نحو قوله تعالى لن ابرح الارض حتى ياذن لي فان التقييد بحتى دافع للدوام
وهي آكد من لا فان لا انما يدل على نفي اصل الفعل نحو لا اقوم فاذا اردت المبالغة
قلت لن اقوم واذن جواب لقول وجزاء للفعل وانما تعمل اذن النصب بشروط
ثلثة اذا كان ما بعدها مفرغا لها اي خاليا عن عمل عامل آخر فيه ومستقبلا و الشرط
الثالث ان لا يكون مفصولا بين الفعل وبين اذن بغير القسم والدعاء والنداء
نحو اذن اكرمك لمن قال اتيتك فاذن اكرمك جواب لقوله وجزاء للفعل ولو قلت
انا اذن اكرمك وان تأتني اذن آتك واذن اظنك كاذبا لمن يحدثك فالالغاء
اي فالغاء اذن واجب اما في المثال الاول فلان اذن معتمدة على ما قبلها وما
قبلها يقتضي ان يعمل في الواقع بعد اذن فالغي اذن لانها غير موضوعة على العامل
حتى لا يجوز الغاؤها لانك ترى انها تقع حيث لا يكون عمل نحو انا اذن فاعل كذا واما
في المثال الثاني فلان الفعل لما كان جازما لم يعمل فيه اذن لان هذا الباب مبني على استقبال
الفعل بان ان ولن وكي لا حظ لهن في الحال وكذا يجب الالغاء في قولك اذن فانا
اكرمك لان اذن من نواصب الفعل التي لا يجوز الفصل بينها وبين الفعل والا يجوز
الفصل بأحد الاشياء الثلثة المذكورة نحو اذن والله اكرمك واذن يرحمك الله اكرمك
واذن يا زيد اكرمك كذا في ... وان هذه لها مشاركة الكلام واذا وقعت اذن بعد الواو
والفاء نحو ان تأتني آتك واذن او فاذن اكرمك فالوجهان من اعمال اذن باعتبار
انها لا جملة مستقلة والفعل بعدها غير معتمد على ما قبلها ومن الغائها باعتبار كونه

ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط بعض الكلام ببعض ويكون الفعل معها معطوفا
على الفعل الاول قبل اذن فيكون اذن متوسطة معتمدة على ما قبلها وجاز الفصل فيها اي في اذن بينها
وبين الفعل المنصوب بها بالقسم والدعاء والنداء كما ذكرنا خاصة نحو اذن والله اجلك
بخلاف اخواتها نحو أن ولن وكي فانه لا يجوز الفصل فيها باحد هذه الاشياء لان اذن يوسط
جواز الغائها صارت متصرفة فاغتفر فيها الفصل وكي للتعليل نحو اسلمت كي ادخل الجنة
والنصب اي نصب الفعل الواقع بعد كي الواقع بعد اللام في مثل لكي يعلم الناس لكي امراء
انبت المغيثة من بابها اي بكي قطعا لا في قوله قطعا نظر لان مذهب الاخفش والخليل ان
كي في جميع استعمالاتها حرف جر وانتصاب الفعل بعدها بتقدير أن وتعتذرا بان
تقدم اللام عليها لا نحو لكيلا تأسوا وتأخرها عنها لا نحو كي لتقضيني رقية ما وعدتني
بان كي المتأخرة بدل من اللام المتقدمة واللام المتأخرة بدل من كي المتقدمة وعندهم
اي وعند غيرهما يكون فيه مصدرية باللام جاز ان يكون النصب بها اي بكي وان يكون باضمار
مذهب البصريين ان كي قد يكون ناصبة بنفسها كأن وجارة مضمرة بعدها أن فيجوز ان تكون
على قولهم نحو اسلمت كي ادخل الجنة النصب بكي او بان المضمر بعدها وجاز
لا ظهارا اي اظهارا أن في مثل قوله فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما أن تغر
وتخدعا ولا يجوز تقدم معمول الفعل المنصوب بكي عليها نحو قمت زيدا كي اضرب لانها
اما جارة او ناصبة ولا تقدم عليها معمول ما بعدها كما لا يجوز تقدم معمول فعل المنصوب
بان عليها نحو اريد زيدا ان تضرب خلافا للكسائي فانه اجاز هذا التقدم وقوله و شفاء
عييك جابرا ان تسألي مما يعضد مذهبه لان جابرا معمول تسألي وقد تقدم على أن والفراء
بفعل المنصوب فهو جابرا حالا من الياء على ما حكاه ابن السراج وقال الشيخ الرضي
التقدير ان تسألي تسألي جابرا الرابع من الانواع الاربعة الحروف الجازمة
اي للفعل المضارع وهي لم تقلب المضارع ماضيا وتنفيه اي نفي الماضي ولما وهي مثلها
في القلب والنفي قالوا كان لما لا جواب لم زيدت عليها ما كما زيدت على ان ما وانما تختص
بسبب هذه باشياء منها الاستغراق اي باستغراق نفيها من حين الانتفاء الى حال التكلم
نحو ندم ولم ينفعه الندم فتقدم الندم متصلا بحال التكلم بخلاف لم فانه يجوز ان ينفصل نفيها
عن الحال نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم وجواز حذف الفعل المنفي بلما في
ان دل عليه دليل استغناء بها عن الفعل نحو شارفت المدينة ولما اي ولما ادخلها
بخلاف لم فانه لا يجوز حذف فعلها لانه الشعر ويستعمل كما انه لا غلف في بني لام المتوقع

الفعل الآتية وضعف بالامر ذراعا ايضا في ذراعي به اي ان اطقه وسار
صبرت خبيبا اذا قتله قصاصا واصل الحبس حتى نقتل اي ان طولبنا

واللام للامر اي لامر غير المخاطب الفاعل وجاز اضمارها اي اضمار اللام لضرورة
الشعر كقوله محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا اي لتفد ولا للنهي جازما
جازم بخلاف لا النفي ويجي لا للفاعل المخاطب وغيره على السواء وان للشرط والجزاء
وقد مر حكمهما اي حكم الشرط والجزاء ومن شانها اي شان ان ان الفعل لفظا نحو
ان تزرني اكرمك او تقديرا نحو وان احد من المشركين استجارك اي ان استجارك احد فلما
تحذف معها اي صح ان الفعل من غير شريطة التفسير فانه انما تحذف معها اي لا علد
كما له لا يه ونحو قوله ان العقل في اموالنا لا نضيق به ذراعا وان صبرا فنصبر للصبر اي فقابس
لانه حذف الفعل من غير شريطة التفسير تقديره ان كان العقل وهو الدية اي ان طولبنا
بالعقل لا نضيق به ذراعا اي نطيق اداءه وان حبسنا للقتل قصاصا فنصبر اي
فنحبس انفسنا لذلك الصبر اي لذلك الحبس لنقتل قصاصا ومن شانها اي شان
مما يو خبرها اي تقدمها كالاستفهام سواء كان ذلك الشيء معمولا للشرط او للجزاء
وذلك لاقتضائها صدر الكلام فلا تقال زيدا ان تضرب يضربك وزيدا ان جئتني اضرب
بالجزم ولذا اي لامتناع تقدم ما في حيز الشرط عليه قيل في انك ان تاتني ان الجزاء محذوف
وما تقدم فهو انك كلام وارد على سبيل الاخبار دال على الجزاء المحذوف وهو
البصريين ولا يكون واردا على سبيل الاخبار بل كان جزاء كما هو مذهب الكوفيين يلزم
الجزم لانه مضارع كالشرط واذا كانا مضارعين وجب الجزم ويلزم دخول الفاء على
ما تقدم اذا كان جملة اسمية او غيرها مما لا يصلح ان يقع شرطا فيجب ان لا يجوز انت طالق
ان دخلت الدار كما لا يجوز ان تقال ان دخلت الدار انت طالق ويلزم جواز عمر ان يكرمني
زيد اضرب على ان يكون عمر مفعول اضرب لان المعمول يقع حيث يقع العامل والمعروض
جواز تقدم ما في حيز ان عليها ويلزم جواز اضرب غلامه ان يضرب زيدا بعود الضمير
غلامه الى زيد لان اضرب غلامه لو كان جزاء لكان زيدا متاخرا لفظا متقدما معنى لان رتبة
الشرط قبل رتبة الجزاء وان كان ما تقدم له حكم المتعلق على الشرط لو لا حكام
فيكون جوابا من حيث المعنى اتفاقا فالتوقف مضمونه على حصول الشرط ولذا لم يحكم
بالاقرار في قوله على الف درهم ان دخلت الدار ولو قلت زيدا ان تضرب اضرب لم يجز
نصب زيدا باي الفعلين نصبته لانه اذا لم يجز ان يتقدم على ان فعلا الشرط والجزاء لم يجز ان
يتقدم عليها معمولهما والكسائي والفراء نصبه اي نصب زيدا بالفعل الثاني وهو الجزاء
قال ابن السراج قال الفراء وانما اجزت ان يكون منصوبا بالفعل الثاني وان كان مجزوما

يجيز نصبه بالفعل الاول
وهو الشرط كما يجيز تقدم
معمول ان الناصبة عليها
ويجيز هو اى الكسائى

لانه يصلح فيه الرفع وان يكون مقدما فكانه قال اضرب زيدا ان تضرب فهذا مع قوة توهم
الرفع والتقديم ولو قلت ان زيدا تضرب اضربك فتذكر اسما منصوبا بعد ان قبل فعل الشرط
ولم يكن الفعل بعده مشتغلا عنه بضميره او متعلقه فلا يقال في جوازه لانه لا يلزم حينئذ
تقديم ما له حيز ان الشرطية عليها لان النصب يفسر بفسبره هذا الظاهر عند اصحابنا البصريين
وذلك جوزه لقوة طلب كلمة الشرط للفعل حتى لم تجز الفصل بينهما والنصب كما بعده عند الكوفيين
لقبله حينئذ ان ينصب مع عدم اشتغال عنه بضميره او متعلقه وان كان الفعل مشتغلا
باحدهما كان منصوبا بفعل مقدر على شريطة التفسير بالاتفاق وكذا حكم المنصوب بالجزاء
المتقدم عليه يكون عند البصريين بفعل يفسره هذا الظاهر اذا قلت ان تاتني زيدا اضرب بالجزم
عند اصحابنا والكوفيين ايضا جزم الثاني لان الجزم عندهم بالجوار وقد زال الجوار بفصل
المنصوب الذي ليس من جملة الشرط والكسائي اي الثاني اذا فرق بينهما اي بين
الاول والثاني بظرف لغو للثاني نحو ان تاتني اليك فجيد لان الفصل بالظرف كلا فصل وان كان
الفصل بينهما من متعلق الاول اي من متعلق الشرط ومن جملته ظرفا كان هذا الفصل
نحو ان تاتني يوم الجمعة اتك او غيره نحو ان تضرب زيدا اضرب فالجزم واجب فان الاول
لم يكن فاصلا بين الشرط والجزاء لان الشرط انما تم مع ما يتعلق به الكافية منها النوع
السابع ما ينصب ثم يرفع وهي سبعة تسمى الحروف المشبهة بالفعل التام المتصرف
المتعدي لفظا لكونها على ثلثة احرف فصاعدا مفتوحة الاواخر ووقع لطلبها الجزئين
مثل الفعل المتعدي واستعمالا للزومها الاسماء كالافعال في حي ان بالكسر لتوكيد مضمون
الجملة وتحقيقه بلا تغيير في الجملة لان التاكيد تقوية الثابت وان بالفتح وهي قيس مع عمل عن يقلب
جملة عشرا منها اي ان مثل ان في توكيد مضمون الجملة قلب مضمون الجملة الى معنى ما هو في حكم
المفرد وهو الحاصل اي هذا المعنى انما يحصل من اضافة مصدر منتزع من معنى خبر الجملة
سواء كان الخبر مشتقا او جامدا ومن معنى وصفه اي وصف الخبر اذا كان الخبر موطاة
الى اسمها اي اسم الجملة اي لا اسم الواقع في الجملة نحو بلغني ان زيدا قائم اي قيام زيد وان كل
زيدا اي زيد يتكلم فان الى مدها الجهة بان النسبة باجزا فاء معنى المصدر وان زيدا في الدار
اي حصول زيد في الدار لان الخبر في الحقيقة هو حاصل ونحو قوله نحو ذلك بانهم لا يفقهون اي
ذلك بانتفاء فقههم لان قوم خبر موطئ ولهذا اي لكون ان لتوكيد مضمون الجملة من غير تغيير
فيها وان مع قلب مضمونها الى معنى ما هو في حكم المفرد يكسر ان في مظان الجملة كالابتداء
سواء كان في اول الكلام نحو ان زيدا قائم او كان في وسطه لكنه ابتداء كلام آخر واستينافه نحو قوله

نحو [illegible] ولا يحزنك قولهم إنّ العزة لله جميعا وما بعد القول في جميع متصرفاته إذا
قصد به الحكاية وإنما كسرت لأن ما بعده ابتداء الكلام المحكي وأما إذا قصد به الاعتقاد
الشامل للعلم والظن فإنها تفتح كما تفتح بعد العلم والظن وتفتح أنّ في مظانّ المفردات
أي فيما كان من حقه أن يستعمل فيه المفردات أو ما يجري مجراها نحو علمت أنّ زيدا قائم
فإنه وإن كان من حقه جملة إلا أنه في حكم المفرد وإن كان الموضع الذي يقع فيه أنّ
مما يستعمل فيه الجملة لفظا أي استعمالا جوازا نحو عجبت من يوم أنك خارج فإنها فتحت لأن
من حق المضاف إليه أن يكون مفردا ويجوز أن يستعمل فيه أيضا الجملة فيقال عجبت من
يوم خرج زيد أو استعمالا لزوما نحو اجلس حيث أنّ زيدا جالس فإن حيث لا يضاف إلا
إلى الجملة لكن فتحت لأن من حق المضاف إليه أن يكون مفردا فمكان الفاعل فإن الفاعل
لا يكون إلا مفردا أو مكان المفعول نحو عرفت أنك قائم خارج باب قلت أي جميع متصرفاته
فإن مفعول القول وإن كان مفعولا إلا أنه لا يكون إلا جملة ومكان المبتدأ نحو عندي أنك
ومكان المجرور بحرف الجر أو بالإضافة نحو عجبت من أنك قائم وفعلته كراهة أنك قائم
وتفتح في باب علمت بدون اللام على حذف ثاني المفعولين على مذهب الأخفش كما عرفت
تحقيق القول فيه وإنما فتحت لوقوعها موقع المفعول الأول وكذا تفتح على قول سيبويه
لوقوعها موقع المفعولين لعلمت وهي ههنا في حكم مفعول واحد وتكسر إنّ معها أي مع اللام في
أي في باب علمت نحو علمت إنّ زيدا لقائم تحقيقا لباب علمت فإنه لما جيء باللام وعلق
لعلمت لا يكون لعلمت عمل فيما دخل عليه فبقيت الجملة مستقلة على ما كانت عليه قبل دخول
علمت وإذا دخلت إنّ على الجملة وهي مستقلة وجب كسرها ويجوز الفتح والكسر باعتبار
تقدير الجملة وتقدير المفرد إذا وقعت بعد إذا المفاجأة كقول الشاعر وكنت أرى زيدا كما قيل
سيدا إذا أنه عبد القفا واللهازم الفتح على تقدير أن يكون ما بعد إذا مفردا هو مبتدأ محذوف
الخبر أي إذا عبوديته ثابتة والكسر على أن تقدر ما بعدها جملة أي إذا هو عبد
القفا وكذا نحو قولهم أول ما أقول أني أحمد الله بالفتح على معنى أول مقولي حمد الله
بمعنى أول الشيء الذي أقوله الحمد لله قال عبد القاهر وما يجب أن يكون على هذا موصولة
ليكون بمعنى أول مقولي الحمد لله أقول إن ما لو ما أقول يجوز أن يكون على هذا الوجه مصدرية
أيضا على معنى أول قولي أي أقوالي حمد الله فيكون قد أخبر عن المصدر بالمصدر وأشار
إلى توجيه الكسر بقوله أو أول أقوالي أني أحمد الله على أن يكون القول على ما كانوا يجدون عندهم
فيكون أول مضافا إلى أقوال متعددة منها أني أحمد الله ومنها غيره ثم أخبر عنه

اولها وهو اني احمد الله على معنى اول الجمل التي تكلمت بها هذه الجمل ولا حاجة الى خبر
محذوف قال عبد القاهر لا يكون ما على هذا الوجه موصولا اقول يجوز ان يكون ما ايضا
على هذا الوجه موصوفة على معنى اول مقول اي هذا المقول وهذا الكلام وهو اني احمد الله
كما يقال اول السورة بسم الله الرحمن الرحيم لا على حذف الخبر مع الكسر كما قال ابو علي وتبعه عبد
القاهر والزمخشري في الكسر بل كان قولك اول ما اقول مبتداء محذوف الخبر تقديره
اول قولي اني احمد الله ثابت او موجود فقولك اني احمد الله جملة محكية وقعت بين المبتداء
والخبر لتبيين المعنى لان المحكي بعد القول هو عين القول الا ترى ان قولك اعجبني قولك زيد
ان عمرا منطلق فالذي اعجبك هو نفس القول الذي هو ان عمرا منطلق واول الكون افعل
التفضيل لا يضاف الا الى ما هو بعضه فالتقدير اول اني احمد الله ثابت واول هذا القول
باعتبار الحروف الهمزة وباعتبار الكلمات اني فيكون المعنى على هذا التلفظ بهمزة اني او باني
ثابت وهو غير مقصود للمتكلم من هذا الكلام ولكون المكسورة للابتداء من غير تغيير
له معنى الجملة جاز العطف على اسمها بعد مضي الجملة وكذا جاز الصفة لاسمها بعد مضي الجملة
عند الزجاج الرفع حملا على الموضع اي على موضع اسمها نحو ان زيدا قائم وعمرو وانما جاز ذلك
لان ان لعدم تغييرها معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها كالحروف الزائدة
التي لا تفيد الا التاكيد وقوله عند الزجاج قيد له الصفة لانه اجرى الصفة مجرى المعطوف
وحمل عليه قوله تعالى قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب فجعل قوله علام الغيوب صفة لربي
المنصوب باعتبار حملا على محله وابى غيره لاحتمال ان يكون رفعه بانه خبر بعد خبر او خبر مبتداء
محذوف او بدل من الضمير في يقذف او فاعل ليقذف ولا يجوز الرفع على موضع اسمها قبله
اي قبل مضي الجملة عند البصريين فلا يجوز عندهم ان زيدا وعمرو قائمان لان العامل في خبر المبتداء
عندهم هو الابتداء وفي خبر ان ان فلو قائمان لكونه خبرا عن زيد وعمرو مرفوعا بان وبالابتداء
فيلزم منه عمل عاملين مختلفين في معمول واحد وذا لا يجوز لان العاملين عندهم كالمؤثرين
ولا يجوز ان يجتمع مؤثران مستقلان على اثر واحد خلافا للمبرد والكسائي فانهما اجازا
العطف على موضع اسمها قبل مضي الخبر ايضا لان العامل عندهما في خبر ان ما كان عاملا
له في خبر المبتداء فلا يلزم عندهما عمل عاملين في معمول واحد وقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين
هادوا والصابئون والنصارى من آمن هذا اعتراض على ما ذكر انه لا يجوز العطف لقوله والصابئون
على محل اسم ان قبل مضي الجملة لان العامل فاجاب عنه بانه محمول على ان الخبر المذكور
وهو قوله من آمن خبر لان مقدم على المعطوف تقديرا وان كان مؤخرا عنه لفظا او محمول

مقدما

على أن ابن على أن الخبر خبر للصابئون وخبر إنّ محذوف مقدّر قبله أي قبل الصابئون
وإنما حذف لدلالة الصابئون عليه كما في قوله نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي
مختلف فإن قوله راضٍ خبر لقوله أنت وخبر قوله نحن محذوف ولا يجوز أن يكون خبر النحن
ولا لو جاز أن يقال راضون وعليه أي على الوجه الثاني قوله تعالى إن الله وملائكته يصلون
على النبي فيمن قرأ وملائكته مرفوعاً لأن يصلون لو كان خبراً عن الله لوجب أن يقال
يصلي ولما قال يصلون دلّ على أنه خبر عن الملائكة وخبر الأول محذوف وقد توهم والمتوهم ابن
الحاجب أنّ المفتوحة في باب علمت كحكم المكسورة في صحة العطف على المحل قال ابن الحاجب أنّ
مع اسمها وخبرها في باب علمت وإن كان في تقدير المفرد باعتبار أن التقدير في علمت أن زيداً قائم
علمت قيام زيد لكنها مع ما في تقدير اسمين لأنها مع ما يسادّ مسدّ مفعولين لعلمت كما أن إنّ
المكسورة مع جزئيها في تقدير اسمين أي المبتدأ والخبر وتوهمه إنما يكون لقوله ولا فاعلموا
أنّا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق فإن ابن الحاجب نقل عن سيبويه جواز العطف على محل أنّ
المفتوحة بهذا البيت بتقدير حذف الخبر من الأول التقدير أنّا بغاة وأنتم بغاة فلولا
أن المفتوحة في باب علمت كحكم المكسورة لما صح هذا الاستدلال وليس هذا البيت بثبت
وحجة على جواز العطف على محل اسم أنّ المفتوحة لاحتمال أن يكون العطف باعتبار عطف الجمل
بعضها على بعض بأن يكون خبر قوله أنا محذوفاً أي أنا بغاة وقوله أنتم بغاة جملة معطوفة
على الجملة الأولى لا باعتبار التشريك أي تشريك مفردين في العامل وأنه أي أن العطف
باعتبار عطف الجمل على الجمل جائزة في الجميع أي في جميع حروف المشبهة وغيرها هذا مع أن
ضعف توهم ابن الحاجب منهدم لأنا نقول بعد تسليم أن أنّ مع ما في حيزها بتقدير اسمين لكن اسمين
بتقدير المفرد فعلمت أن زيداً قائم بتقدير علمت زيداً قائماً وهو بتقدير قيام زيد ونقول إن المصطلح
هو وأخوه وعمراً مختصمان على أن يكون عمراً معطوفاً على لفظ المصطلح ومختصمان خبر عنهما
ولا فساد فيه من وجه وإن لم تأت بالمعطوف الثاني وهو عمرو لم ينسد الكلام أية من الجهات
سلكت فيه أربع جهات نصب أخاه ورفعه وعلى التقديرين تثنية الخبر وتوحيده لما لا يخلو
هذا الكلام مع عدم الإتيان بالمعطوف الثاني من فساد واحد أو أكثر من فساد وذلك
لأنا لو قلنا إن المصطلح هو وأخاه مختصمان على أن يكون أخاه معطوفاً على المصطلح لزم
توحيد فاعل اصطلح وذا لا يجوز لأن اصطلح يقتضي فاعلين لأنه من التفاعل هو لا مع
هذا الفساد مع فساد آخر وهو تثنية الخبر لأنه خبر عن المصطلح وحده لأن التقدير أن أخاه
مفعولاً معه ولو قلنا إن المصطلح هو وأخاه مختصم فإن أخاه معطوفاً على المصطلح لزم توحيد

ولو جعل أخاه
مفعولاً معه

الخبر

الجنس من التقدم لانه لا اسم والا لجوز ولو جعل اخاه مفعولا معه لزم توحيد فاعل المختصم
ولو قلت ان المصطلح هو واخوه مختصمان فان كان اخوه عطفا على المستكن في المصطلح لزم
الاخبار عن الواحد وهو المصطلح بالاثنين وهما مختصمان وان كان معطوفا على محل الاسم
لزم العطف على محل قبل مضي الجملة من قبل آخر وهو توحيد فاعل المصطلح ولو قلت ان
المصطلح هو واخوه مختصم فان كان اخوه معطوفا على المستكن لزم توحيد فاعل المختصم وان كان
معطوفا على محل المصطلح لزم توحيد فاعل المختصم وان معطوفا على محل المصطلح لزم توحيد
فاعل المصطلح والمختصم ولم تجامع لام ان لام الابتداء الجود في المشبهة بالفعل الا ان هاهنا
الا بعد ان لكونها للتحقيق والتاكيد كما ان كذلك حال كونها داخلة على الخبر وان كان مفتوحا
نحو ان زيدا لقائم وانما تدخل عليه من اقتضايها التصدير كراهة اجتماع حرفين بمعنى واحد مع انه
كليهما حرف ابتداء فصدرا ان لكونها عاملة والعامل اولى بالتقدم على معموله او داخلة
على الاسم منفصلة لا بينها اي بين ان وبينه اي بين اسمها بظرف هو الخبر نحو ان علينا للهدى
او ظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار لزيدا قايم او داخلة على ما يتعلق بالخبر اذا تقدم اي
تقدم المتعلق الخبر نحو ان زيدا لطعامك آكل واما اذا تاخر عنه فلا تدخل عليه فلا تقال ان زيدا
آكل لطعامك لئلا يبطل حقها بالكلية ولكن للاستدراك قد عرفت معناه فلابد توسط
بين الكلامين متغايرين بالنفي والاثبات معنى اي الشرط ان يكون التغاير بينهما معنى سواء كان
مع التغاير المعنوي تغاير لفظي ايضا نحو جاء زيد لكن عمرا لم يجئ او لا نحو زيد حاضر لكن عمرا
غايب فيكفي التغاير ان يكون بوجه ما ولا يجب ان يكون بينهما تنافي حقيقي نحو ان الله
لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون فان عدم الشكر عدم سبب الافضال
ويشابه ويناسبه لكن انه يصح العطف على المحل اي على محل اسم لكن لا انها لا تغير معنى الابتداء
كان وليه دخول اللام في الخبر اي في خبر لكن على مذهب الكوفيين اما ~~على مذهب البصريين~~
البصريون فقالوا ان حق اللام ان لا تجامع الا ان المكسورة ايضا لسقوطها معنى عن التصدير
الذي هو مقتضيها لكن جامعها للشذوذ فيما بينتها انها معنى واما لكن فلما لم يبق معها معنى لا يجوز
ان تجامعها لكنه اي لكن دخول اللام على خبر لكن ضعيف كما قال البصريون ونحو قوله
ولكنني من حبها لعميد من شذوذه فتاول بان اللام ليست فيه لكن بل يجوز معها اي مع لكن
مشددة او مخففة الواو العاطفة ولا يجوز معها اي ان المخففة مع الواو ولا يكون عاطفة بل انتقل معنى
العطف الى الواو وكان للتشبيه سواء كان خبرها مشتقا او لا وقال الزجاج انها للتشبيه
اذا كان مشتقا نحو كان زيدا قايم لان الخبر حينئذ عبارة عن الاسم والشيء لا يشبه بنفسه الجواب

النحر: موضع القلادة من الصدر

النحر: الأصل والحسب واللون أيضاً

ان الخبر ليس عبارة عن الاسم لان المعنى كان زيدا شخص قائم الا انه لما حذف الموصوف
واقيم الصفة مقامه صار الضمير في الوصف عائدا الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فيقال
كأني منتقد وان كان الاصل كأني رجل مات في هذا الربع وثانيها ان وان وكان ولكن تخفف
بحذف النون المتحركة منها فيبطل عملها لزوال المشابهة اللفظية بينها وبين الفعل وجاز
الاعمال في ان الا ان الغاء المكسورة اغلب من اعمالها كقوله تعالى ان كل لما جميع ويجوز الاعمال
كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم في قراءة ان مخففة خلافا للكوفيين فانه لا يجوز عندهم اعمال
المكسورة المخففة والآية ترد عليهم وكذا المفتوحة المخففة الاغلب فيه الالغاء ويجوز الاعمال
كقوله فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق واما كأن مخففة فالافصح
فيه الالغاء وقد جاء الاعمال كقوله وصدر مشرق النحر كأن ثدييه حقان الا انه لكن مخففة
فانه لم يجز فيها الا الالغاء لمشابهتها بالتخفيف لكن العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها
في ترك العمل ويلزم ان المكسورة اذا خففت اللام في خبرها سواء كانت معملة او مهملة
اما مع الاهمال فللفرق بين ان المخففة والنافية واما مع الاعمال فللطرد ذكر المصنف
تبعا لهذا ابن الحاجب وان كان مذهب سيبويه واكثر النحاة ان لزوم اللام انما يكون مع
الاهمال قال ابن مالك انما يلزم اللام مع الالتباس بالنافية حيث لم يظهر الاعراب
في اسمها لكونه مبنيا او معربا باعراب تقديري وهذه اللام هي لام اخرى للفرق
غير لام الابتداء عند ابي علي ولذا دخلت على ما لا يدخله لام الابتداء نحو بالله ربك
ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد ولام الابتداء عند جماعة منهم ولا يدخل هذه
الا ربعة مع التخفيف الفعل كقوله تعالى كأن لم تغن بالامس وقول امير المؤمنين عليه
السلام كان قد وردت الاظعان ويلزم في المكسورة الداخلة على الفعل ان يكون
الفعل من افعال المبتدأ والخبر ونواسخها نحو ان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين
لان اصلها ان يدخل على المبتدأ والخبر فاذا فقد هذا الاصل اشترط ان لا يفوت الدخول
على ما يقتضي المبتدأ والخبر لئلا يخرج بالتخفيف عن اصلها بالكلية خلافا للكوفيين في
انه يعمم جواز دخولها على الافعال كلها قياسا نحو قوله ان قتلت لمسلما ويلزم في
المفتوحة الداخلة على الفعل سواء كان الفعل من النواسخ او لا ان يكون مع فعلها
اذا كان متصرفا ولم يكن شرطا احد اربعة حرف قد والسين او سوف او حرف
النفي نحو علم ان قد بلغوا وعلمت ان سيكون وسوف علمت ان لم يقم وان لا يقوم وما قام
وما يقوم للفرق بين ان المخففة من الثقيلة وبين الناصبة للفعل بشيء فان الناصبة للفعل

لا تنفصل بينها وبين الفعل بشيء فمن هذه الأحرف لكونها مع الفعل بتأويل المصدر وعاملة فيه
تتوابلا فإنها لكثرة دورها في الكلام ترخص فيه حيث لا يدخل إخواتها إذا كان فعلها غير متصرف
أو كان شرطاً أو كانت أنْ داخلة على الجملة الاسمية فلا حاجة إلى أحد من هذه الأحرف لأنها للتنبيه
بالناصبة لأنها مصدرية يلزم الفعلية التي يكون فعلها بتأويل المصدر وغير المتصرف والشرط لا يكون
بتأويله وكذا الجملة الاسمية كقوله تعالى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى وقوله وأن لو استقاموا وكقوله
أنْ هالكٌ كلُّ من يحفى وينتعل ويلغى أعمالها أي أعمال أنّ المفتوحة عند النحاة ظاهراً لأنه عامل في ضمير شأن
مقدر سيبويه كان داخلاً على الجملة الاسمية أو الفعلية لأنه لما كان بين الجملة الواقعة بعدها وبينها
ارتباط معنوي لأنها مع جملتها له تقدير معنى لأنها مصدرية أريد أن يكون بينهما أيضاً ارتباط لفظي
فقدر هذا الضمير ليكون لها باسمها ارتباط ولاسمها بالخبر ارتباط وأجاز سيبويه أن لا يكون
عاملة في ضمير شأن مقدر عند النحاة ظاهراً فيكون لها المصدرية لكونها مع جملتها له تقدير المفعول
وإن لم يكن بينهما ربط لفظي وليت للتمني وهو محبة حصول الشيء سواء أمكن حصوله أولا
وجاز ليت أنّ زيداً قائم على حذف الخبر أو على سد أنّ مع اسمها وخبرها مسد اسم ليت وخبرها
والحلال فيه كالحلال في علمت وقد عرفت ذلك ولعل للترجي وهو توقع أمر مرجو أو مخوف وشذ لعل
معنى التمني في ذلك لأنها لما كثر فيها استعمال التوقع المرجو وتوقع المرجو ملازم لمعنى التمني
أجريت مجرى التمني فينتصب الفعل المضارع الواقع بعدها إذا كان مصدراً بالفاء بإضمار أنْ
كما ينتصب بعد ليت بإضمارها ومنه قوله تعالى لعلي أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع فيمن قرأ
بالنصب وفايدة قوله في دخول لعل على أنّ المفتوحة عند المبرد قياساً تحقيقاً على
ليت الحروف لعل على ليت وكما يجوز ليت أنّ زيداً قائم يجوز لعل أنّ زيداً قائم وهو ضعيف
إذ ليس معه من مجرد القياس واللغة لا تثبت قياساً وتلحق جميعاً أي جميع هذه الحروف الستة
ما حال كونها كافة لها عن العمل وملغاة عن الكلام أي زائدة غير معتد بها كما لا يعتد بها إذا وقعت
بين حرف الجر والمجرور كقوله تعالى فبما رحمة من الله لانغاء أي إلغاء وأما على الفصيح التسلية
وربما كان وليت ولعل إلغاء قريبة إنّ وأنّ ولكن للقوة قربها أي قرب هذه الثلاثة من
الفعل من حيث إن كان بمعنى شبهت وليت بمعنى تمنيت ولعل بمعنى ترجيت مع تغييرها معنى الكلام و
تأثيرها مضمونه بخلاف أنّ وإنّ ولكن ولذلك يعمل فيه الحال والظرف عمل الفعل الصحيح وربما
وقفها أي من السبعة لا التي لنفي الجنس على ما قد حكم بأنه من المنصوبات والسابع من الأنواع
ما ورفعهم بنصب وهو ما ولا المشبهتان بليس وقد عرفت أحكامها ووجه المشابهة وكذا إنْ النافية
عند المبرد والكسائي يرفع ثم ينصب حملاً لها على ما وهو ضعيف لأن اللغة لا تثبت قياساً نحو قوله إن هو

مشتملًا على احدية على حدة اللاعين والسابع من انواع السبعة غير العامل والحروف
وذكرها استطرادا لان المقصود في النحو ذكر العوامل منها وانما ذكرت غيرها طردا
للباب وقلة فيها وظيف لغوية فمنها اي فمن غير العامل حروف العطف وقد عرفت
معانيها ومنها حروف النفي غير ما عمل منها كلا في الاسم نحوها ولا المشبهتين بليس في الحجاز
او في الفعل نحو لم ولن ولما ولا في النهي وقد مر ان حروف النفي غير العامل ما لنفي الحال نحو
ما يفعل وما زيد منطلق في تميم فانه انما يفهم منه نفي الفعل والانطلاق في زمان من الاخبار ولو كان
بحسب النفي لجاز ان يقال ان تكرمني ما اكرمك ولنفي الماضي المقرب من الحال نحو ما فعل
فالمستوي ما قال قد فعل فان نفيه ما فعل فجعلها في النفي جوابا لقد في الاثبات
ولا شك ان قد للتقريب من الحال فكذا ما كان جوابا له ولا يتقدمها شيء مما في حيزها فلا
طعامك ما اكل زيد لان ما يمثل الاستفهام في دخولها على الاسم والفعل وفي اقتضائها
التصدر فكما لا يتقدم ما في حيز الاستفهام عليه لا يتقدم ما في حيزها خلافا للكوفيين فانهم
اجازوا تقديم ما في حيزها عليها قياسا على لم ولن ولا والجواب في الفرق بينهما فان ما يدخل
على الاسم والفعل بخلافها ونحو قوله اذا هي قامت حاسرا مشتملة نخيب الفؤاد رأسها ما تقنع
مع شذوذه محتمل للتأويل بان يقول رأسها منصوب على شريطة التفسير التقدير ما تقنع
رأسها ما تقنع فحذف المفسر والضمير من المفسر ولا لنفي الاستقبال نحو لا يفعل معناه
نفي الفعل في المستقبل كما ان لن كذلك ولذا تقع في جواب الشرط كقوله وان تدعوهم
لا يسمعوا دعاءكم وقد حذف الفعل المصدر بلا فجرت مجرى النائب عن الفعل في قولهم
افعل هذا اما لا اي ان لا تفعل ذلك فافعل هذا فقدم افعل هاهنا ما يحال وحذف
الفعل اجتزاء بلا عنه ولهذا اي لكون لا نائبة مناب الفعل اما لوا الفها كما اما لوا الف بلى فعال
ويحذف لا في جواب القسم نحو فقلت يمين الله ابرح قاعدا وان قطعوا رأسي لديك واوصالي
اي لا ابرح ونحو قوله تالله تفتؤ اي لا تفتؤ ويحذف لا من اخوات كان نحو قوله تزال
حبال مبرمات اعدها لها ما مشى يوما على خفه جمل اي لا تزال وقد تجي لا الداخلة
على الماضي حال كون الكلام مكررا في اللفظ ويكون لا حينئذ بمعنى لم نحو قوله فلا صدق
ولا صلى او في معنى المكرر نحو قوله تعالى فلا اقتحم العقبة لتفسيرها فلا اقتحم اي اقتحم العقبة
وهو الدخول والمجاوزة بشدة بالشيئين المذكورين في الآية وهو قوله فك رقبة اي اخراجها
فكانه قال فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا وقال الزجاج قوله ثم كان من الذين آمنوا يدل
على معنى فلا اقتحم العقبة ولا آمن وقد لا يكرر الماضي لا لفظا ولا معنى كقول الشاعر ان تغفر
اللهم

قوله تزال حبال مبرمات أعدها لها ما مشى يوما على خفه جمل البيت من قول امرأة سالم بن قحفان العنبري والسبب في ذلك ان سالما
هذا اعطى رجلا بعيرا فقالت له امرأته حبله فقال تبغين ما اعطيناه الا بعيرا ثم اعطى بعيرا آخر وقال ايها حبله ثم اعطى
ثالثا فقال هلمي حبله فقالت ما بقي عندي حبل فقال لها علي الجمال وعلي الحبال فرمت اليه بخمارها وقالت صيره لها
حبلة وقالت حلفت يمينا يا ابن قحفان بالذي تكفل بالارزاق في السر والجهر تزال حبال مبرمات اعدها لها ما مشى
يوما على خفه جمل فاعط ولا تبخل اذا جاء سائل فعندي لها خبل وقد زاحت العلل قولها تزال اي لا تزال لجزئت
لنا ما آمنت الا لباس مبرمات محكمات وقولها ما مشى نصبت على الظرف اي مدة مشيها واراد التأبيد اي اعدها ابدا
وزاح الشيء يزيح اي بعد وذهب يقال ازحت علته فزاحت وتزال انها جواب القسم ح

قوله اما لوا الفها اي الف لا في اما لا
مخففه بالاسماء والافعال فان لم تنب
لا يجوز امالتها ح

تغفر حجاً وانت عندك لا الماً والاكثار بلفظ الماضي وجواب القسم بلفظ الماضي ايضا بمنزلة
المستقبل في انه لا يكرر الماضي فيهما تقول لا غفر الله له و والله لا ضربت لان الماضي في الموضعين
انقلب الى معنى الاستقبال وتاتي لا نقيضا لنعم يقال لتصديق من قال افعلت كذا نعم اي نعم
فعلت وللتكذيب لا اي ما فعلت وان النافية بمنزلة ما لنفي الحال وتدخل على الجملتين الفعلية والاسمية
كقوله تعالى ان يتبعون الا الظن وان الحكم الا لله ومنها اي من غير العاملة الحروف حروف
التنبيه وهي ها وهو مختص باسم الاشارة عند بعضهم لانه لما كان فيهما ويجيء لكل جاء في قوله
حرف التنبيه لتحريك النفس على طلب بعينه وقد يفصل بينهما بالقسم نحو ها لعمر الله ذا قسماً او بضمير
المرفوع المنفصل نحو ها انتم اولاء وقال الخليل ان ها هنا كانت متصلة باسم الاشارة ففصل بينهما
التقدير لعمر الله هذا وانتم هؤلاء والا واما مخففتين وهما لاستفتاح الكلام وفايدتهما المعنوية
توكيد مضمون الجملة ويختصان بالجملة خبرية كانت او لا وقد يحذف الفها اي الف اما نحو ام والله
همزتها اي همزة اما عيناً وهاء ايضا سواء حذف الفها او لا نحو عما وهما وعم وهم لاستكراه
الابتداء بالهمزة لانها من اقصى الحلق فتبدل بعض اخواتها وهو العين والهاء ومنها
حروف التصديق والايجاب وهي نعم مقررة لما سبقها ومثبتة له من نفي او ايجاب خبرا كان
ذلك السابق او استفهاما بحرف كالهمزة وهل تقول له جواب من قال قام زيد او اقام زيد
نعم اي نعم قام زيد وله جواب من قال ما قام زيد او اما قام زيد نعم اي نعم ما قام زيد ولهذا قال
ابن عباس لو قالوا في جواب الست بربكم نعم لكفروا عن آخرهم وعند بعضهم يجوز ان يقع نعم
موقع بلى وعلى هذا يجوز ان يقال نعم له جواب الست بربكم و بلى ايجاب ونقض لما بعد النفي اي
ان بلى تنقض النفي المتقدم سواء كان النفي لفظا او معنى وسواء كان مجردا عن الاستفهام
او مقرونا به تقول له جواب من قال ما قام زيد بلى اي بلى قد قام زيد وكقوله تعالى الست بربكم
قالوا بلى اي بلى انت ربنا واجل وجير وان تصديق للخبر سواء كان موجبا او منفيا وتقال
جير لافعلن فقام جير مقام الجملة القسمية لان للتصديق والتصديق توكيد كالقسم وكان معناه
نعم والله لافعلن وإي بكسر الهمزة اثبات بعد الاستفهام وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر ايضا
ولا تستعمل اي اي لا يجيء الا مع القسم المحذوف فعله فلا يقال اي اقسمت بربك ولا يكون المقسم به بعدها
الا الرب والله ولعمري نحو اي والله او وربي او ولعمري ومنها اللواحق باياك كالكاف والهاء
نحو اياك اياه والى آخرها وان اي اللواحق بان من انت كالتاء نحو انت الى آخره فانها حروف
دوال على احوال المرجوع اليه على ما عرفت من الاختلاف فيها وكذا الكاف في ذاك وذلك
من الحروف غير العاملة فانها تجرد كاف الخطاب عن معنى الاسمية ودخلت في الحرفية مطابقة لمن اريد به

لا غير والكاف لا يكون اسما لأن الاشارة الذي قبله مخاطبا به واحدا ومثنى او مجموعا مذكرا ومونثا فهو حرف لكنه قد يتصرف اذا كان فيه حالته مثنية وهو كونه مفردا وفرعه ومذكرا ومونثا لعدم عراقته في الحرفية وكذا الكاف في حيهلك والنجاءك ورويدك من الحروف غير العاملة

واعلم ان ههنا تفصيلا لا بد من بيانه وهو ان اسم الفعل المتصل به الكاف الذي يجوز ان يكون مضافا اليه ان كان له اصل ظرفا او حرف جر نحو امامك وعليك كان الكاف اسما مجرورا نظرا الى اصله وان كان مما جاء مصدرا واسم فعل معا نحو رويد زيد ورويدا زيدا احتمل الكاف ان يكون اسما مجرورا نظرا الى كونه مصدرا مضافا الى فاعله وان يكون حرف خطاب نظرا الى كونه اسم فعل نحو رويدك زيدا وان لم يكن الكاف مضافا اليه فهو حرف خطاب في حيهلك واما النجاءك فقيل انه اسم فعل بمعنى اسرع من نجوت نجاء اي اسرعت ولا دليل ان نقول ان النجاء باق على المصدرية اي انج النجاء لعدم دليل يدل على انتقاله الى اسم الفعل كما في تقدمك اي تقدم تقدما والكاف فيه حرف لامتناع اللام مع لام التعريف وكذا الكاف في أرأيتك من الحروف غير العاملة فان أرأيتك لا جعل اخبرني صار بمنزلة اسم الفعل المنقول الى الفعلية فكانه قيل ابصرت حالة العجيبة او اعرفتها اخبرني عنها فالحق به الكاف الحرفية لما الحق باسم الفعل نحو حيهلك واستغني بتصرف الكاف تثنية وجمعا وتانيثا عن تصريف تاء الخطاب فبقي التاء في الاحوال مفردة مذكرة مفتوحة لانه خلع الخطابية عن التاء ولا سيما عن الكاف واما اذا كان المراد بأرأيت فعل القلب فيكون الكاف اسما ويتصرف التاء والكاف فتقول أرأيتك زيدا وأرأيتماكما الزيدين وأرأيتموكم الزيدين وأرأيتك هندا وأرأيتماكما الهندين وأرأيتنكن الهندات ومنها اي من الحروف غير العاملة حروف الصلة وانما سميت بها لانها يتوصل بها الى زيادة الفصاحة او لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او للتزيين لفظا او لغير ذلك من الفوائد اللفظية ويقال لها ايضا حروف الزيادة سميت بذلك لانها لا تغير اصل المعنى وفايدتها قد تكون معنوية كالتاكيد المستفاد من من الاستغراقية والباء في خبر ليس وما يسوى ما يجر كالباء ومن واللام وقد تقدم ذكرها في حروف الجر وهي اي حروف الصلة غير ما يجر ان بكسر الهمزة تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي وتدخل على الاسم والفعل نحو ما ان رايته وما ان طبنا جبن اي ما رايته وما طبنا خلافا للفراء فانه قال ان ما وان حرفا نفي تواردا فاكتراد في حرفي التاكيد في ان زيدا لقائم وفيه نظر لانه انما يجوز اجتماع حرفي التاكيد مع الفصل كما في ان واللام ولانه لو انتظر لكان ما ان جلس القاضي اجتماعا ان

تزاد أن بعد ما المصدرية بالاجماع اي ما جلس القاضي يعني مدة جلوسه وانّ بفتح الهمزة
تزاد وكثيرا بعد لما نحو فلما ان جاء البشير وقالوا قبلها اي تزاد بعد بعض حروف الجر نحو
عما قريب في مما خطاياهم وزيد صديق كما ان عمرا اخي قيل انها بكرة والمجرور بعدها بدل من انها
وكذا اذا ما انزلت سورة اي تزاد ما بعد اذا وكذا بعد متى واي واين وان اذا افادت
هذه الكلمات معنى الشرط نحو اياما تفعل افعل ومتى ما تفعل افعل واينما تكن اكن واما
تذهبن بك وكذا قول الشاعر سلع ما ومثله عشر ما عايل ما وعالت البيقورا ما زائدة في ثلثة
مواضع من هذا البيت ومعناه على ما ذكر المصنف ان اجنة قال هذا البيت سنة جدب
وكانوا في سنة الجدب يجمعون ما يقدرون عليه من البقر ثم يعقدون في اذنابها السلع
والعشر وهما ضربان من الشجر ثم يعلون بها في جبل وعر ويشعلون فيه النار ويضجون
بالدعاء والتضرع وكانوا يرون ذلك من اسباب السقيا وعالت البيقورا اي ان
السنة الجدبة اثقلت البقر بما حملت من السلع والعشر ونحو ذلك ما تزاد فيما نحو مثلما
انكم تنطقون ولا تزاد بعد ان المصدرية نحو لئلا يعلم اهل الكتاب ما منعك ان لا تسجد
وكذا لا اقسم بيوم القيمة اي يراد فيه لا اقسم قليلا وانما قال على ان لا غير فلانه قيل ان لا
غير زائدة بل هي نفي للكلام ورد لقول القسم كانهم انكروا البعث فقيل لا اي ليس الامر
على ما ذكرتم ثم قيل اقسم بيوم القيمة وجاءت زيادة لا قبل المقسم به كثيرا للايذان بان جواب
القسم منفي نحو لا والله لا افعل وكذا ما جاني زيد ولا عمرو اي تزاد لا بعد الواو العاطفة بعد
نفي او نهي فلا ههنا وان عدت زائدة لكنها رافعة لاحتمال نفي احد المجيئين دون الآخر ويسمى
لا هذه مذكرة للنفي السابق عليها ومنه الحذف فان المصدر زيان وهما ما نحو بما رحبت
اي برحبها وقد فسره بقوله والسما وما بناها وكما هو مشترط ان لها اي عائدا
اي نقدر له صلته راجعا اليها فتقدير قوله بما رحبت اي بالرحب الذي رحبته وليس كذلك
لانه لم يعهد هذا الضمير بارزا لانه موضع يحل عدم الاضمار ذو به اي ما عندهم اسم مكني به
عن المصدر وقد دفعوا قوله يلزم استحقاق العذاب بتكذيب التكذيب من قوله ولهم
عذاب اليم بما كانوا يكذبون وذلك لان ما لو كانت اسما مكنيا به عن المصدر لكان تقديره
قوله بما كانوا يكذبون بتكذيبهم التكذيب وتكذيب التكذيب وهو الحق لا يوجب استحقاق العذاب
فاجاب المصنف عن دفعهم بقوله ولا يلزم اي لا يلزم من حذف ما وقوعه لان
المقدر له يكذبون اي يكذبونه وهو الضمير الراجع الى ما المكني به عن المصدر مفعول مطلق
لا مفعول به فلا يلزم استحقاق العذاب بتكذيب التكذيب فانه سوى ما بدخل المقاتح

للاستقبال فان الداخل عليه للاستقبال وان كان مصدرية لكونها عاملة وقد لا تعمل
أن الداخلة على المضارع للاستقبال حملا على اخيها ما المصدرية تشبيها لها بما المصدرية
او بأن المخففة نحو قوله أن تقرآن على أسماء ويحكما مني السلام وأن لا تشعرا احدا
فان في أن تقرآن مصدرية غير ناصبة لوجود النون التي هي علامة الرفع فيه وبعضهم
اجازوا الذي أن يكون مع الفعل بمنزلة المصدر نحو أنت فينا الذي ترغب أي فينا رغبتك
ولا يصلح الذي موصولا بما بعده والا أي ان جعل موصولا يلزم ثلثة امور مرفوضة
التأنيث في الذي لانه خبر أنت ويلزم العائد من الصلة الى الموصول وليس فيها عائد اليه
ويمتنع تقديم ما في حيز الصلة ضرورة ان نقول وتقدم ما يمتنع تقديمه لان فينا على تقدير كون
الذي موصولا متعلق بترغب وعلى تقدير ان يجعل الذي مصدرية لا يلزم ذلك لان فينا
حينئذ خبر الذي ترغب وهذه الجملة خبر أنت اي أنت رغبتك حاصلة فينا ولا يلزم ذلك
لجواز ان يكون هذا من باب وكانوا فيه من الزاهدين وحملوا عليه اي على الذي
المصدرية قوله تعالى وخضتم كالذي خاضوا اي كخوضهم ويجيزون الذي تضرب زيدا قائما
على ان يكون الذي مصدرية اي ضربك زيدا قائما ولعلهم ما جعلوا الذي من حروف المصدر
وان كان المصدر مفهوما منه بل جعلوه اسما مكنيا به عن المصدر ويكون موصوف مصدرا
مقدرا له جملة صلته لما حكي من مذهب الاخفش في فتح أنت فينا الذي ترغب اي أنت ظلك
الذي ترغبه كائن فينا وفي الذي تضرب زيدا قائما الضرب الذي تضربه زيدا قائما
اجازوا الغاءه اي الغاء الموصول نحو مررت بالذي القائم اخوه بالجر اي بجر القائم
زيادة الذي حال كونهم متمسكين بقوله من النفر اللائي الذين اذا هم يهاب اللئام حلقة الباب
قعقعوا على زيادة الذين لان التقدير من النفر اللائي الذين اذا هم قعقعوا حلقة الباب
خاف اللئام حينئذ قولنا لم لا يجوز ان يكون هذا من باب التوكيد اللفظي وهو من احسن
توكيد كلمة باتيان اخرى معنى دون لفظ وللتفصيل هذا النوع من التاكيد على اعادة اللفظ
كان نحو قولك زيد كمثل عمرو ومستحسنا شايعا في النظم والنثر كلا فزيد كعمرو فانه مخصوص
قوله فلا يبعد خبر قوله الذين من مذهبهم ان يجعلوه حرفا لا اسما موصولا لان زيادة الحرف
اولى من زيادة الاسم ومنها حروف التحضيض وهي الا وهلا مشددتين ولولا ولوما
ولها صدر الكلام لانها مغيرة لمعنى الكلام وكل ما يغير معنى الكلام وكان حرفا فمرتبة الصدر
ليعلم السامع من اول الامر بما قصد المتكلم من الكلام من اقسامه وتلزم الفعل لفظا
نحو لولا اذ سمعتموه ولو ما تاتينا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته لان التحضيض والتوبيخ اللذين

معناها

معناها فلا يكونان الا بالفعل كالشرط فاذا وقع بعدها اسم كان باضمار فعل اي فعل او ناصب
ماضيا كان الفعل نحو هلا ضربت زيدا ويكون معناها التوبيخ واللوم على ترك الفعل او مضارعا
نحو هلا تضرب زيدا ويكون معناها التحضيض على الفعل والطلب له وهما لولا و
لوما يكونان ايضا لامتناع الثاني وهو جوابهما لوجود الاول وهو المبتدأ الواقع بعدهما
وحينئذ معناهما ارتباط الجملتين على معنى ان الثانية امتنع مضمونها لحصول مضمون الاول
ويلزم المبتدأ بعدهما الكلام اي يكونان داخلين على مبتدأ او على فاعل فعل محذوف على ما مر
في المبتدأ والخبر ومنها قد ولا بد فيها من معنى التحقيق في جميع المواضع وهي لتقريب الماضي
من الحال مع التحقيق والتوقع نحو قد قامت الصلوة وقد يكون مع التحقيق التقريب دون
التوقع كما تقول لمن لم يتوقع ركوب زيد قد ركب زيد وللتقليل مع التحقيق اذا دخلت على المضارع
بمنزلة ربما نحو ان الكذوب قد يصدق اي الكذوب يصدر منه الصدق وان كان قليلا
ويستعمل ايضا للتكثير في مقام التمدح كقوله تعالى قد يعلم الله المعوقين وقد يكون للتحقيق مجردا
عن معنى التقليل نحو قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك فهي لا تنفك ابدا عن معنى التحقيق لكن
ينضاف الى هذا المعنى بحسب المواضع معنى آخر ويجوز الفصل بينها اي بين قد وبين الفعل
بالقسم كقولك قد والله احسنت لان القسم ليس باجنبي لانه لتاكيد الفعل المصدر بقد
ويجوز السكوت عليها وطرح الفعل بعدها مثل كقوله افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل
برحالنا وكأن قد اي وكأن قد زالت ومنها حرفا الاستفهام وهما الهمزة وهل ولهما
صدر الكلام لما ذكرنا في حروف التحضيض والهمزة اعم تصرفا من هل ولذا اي لكون الهمزة اعم
تصرفا تقول أزيد عندك ام عمرو فتستعمل الهمزة مع ام المتصلة ولا تستعمل هل معها وتقول
أزيدا ضربت أزيدا ضربته ولا تقول هل زيدا ضربت على ان زيدا منصوب بما بعدها وبمقدر ولا تقول
هل زيدا ضربته على ان زيدا منصوب بمقدر وتقول أزيد قائم ولا تقول هل زيد قائم في السعة
لا على كون زيد مبتدأ ولا فاعلا لفعل مقدر وافمن كان على بينة واوكلما عاهدوا واثم
اذا ما وقع فتدخل الهمزة على الفاء والواو وثم من حروف العطف ولا تقع هل في هذه المواضع
بل تدخل هذه الحروف عليه نحو قوله تعالى فهل انتم لكونه ضعيفا في الاستفهام ولا تدخل على
الهمزة لكونها اصلا في الاستفهام المقتضي للتصدر فلو وقع احد هذه الحروف قبلها لم يبق لها
صدر الكلام لان هذه الحروف توصل ما بعدها بما قبلها وهذه الحروف عاطفة على مقدر بعد
الهمزة عند جار الله والاولى ان يكون عاطفة على كلام مقدم لانه لو كانت عاطفة على مقدر بعدها
لجاز وقوعها في اول الكلام قبل ان يتقدم ما يكون معطوفا عليه مع انه لم يجئ ذلك في الاستعمال

وتحذف الهمزة عند الدلالة نحو لعمرك ما أدري وإن كنت داريا بسبع رمين الجمر أم بثمان
وتستعمل الهمزة وهل للأمر كقوله تعالى أأسلمتم فإن المراد منه الأمر بالإسلام
وللاستبطاء نحو ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم فهو استبطاء لدخول وقت
الخشوع وللتحضيض نحو ألا تقاتلون وعند الخليل ألا مركبا حرف تحضيض وللتقرير
أي تقرير الفاعل كقوله تعالى أأنت فعلت هذا بآلهتنا وتقرير الفعل نحو أضربت زيدا وللتسوية
نحو أأنذرتهم أم لم تنذرهم وللتعجب نحو ألم تر إلى ربك كيف مد الظل ونحو ذلك كالتنبيه نحو
ألم يجدك يتيما والتوبيخ نحو أكذبتم بآياتي والوعيد نحو ألم نهلك الأولين ومنها السين
وسوف للاستقبال وفي سوف زيادة تنفيس وإمهال لم يكن في السين لأن زيادة
الحرف يدل على زيادة المعنى ومنها لو للشرطية في الماضي لفظا ومعنى نحو لو جئتني لأكرمتك
على أن الثاني وهو الجزاء منتف فيلزم انتفاء الأول وهو الشرط لأن لو موضوع ليكون
جزاؤها معدوم المضمون مع القطع فيمتنع مضمون شرطها لأن مضمون جزائها لازم لمضمون
شرطها وبانتفاء اللازم ينتفي الملزوم هذا أصلها وقد تستعمل لو قليلا فيما كان الثاني
فيثبتا لازم الوجود في جميع الأزمنة في قصد المتكلم وعلامة ذلك أن يكون نقيض شرطها
أليق باستلزام جزائها فيلزم دوام وجوده على كل تقدير لأنه لازم للشرط بالادعاء
لأنك جعلته لازما له ولنقيضه لأنه أولى بالاستلزام فيلزم وجوده أبدا لعدم
ارتفاع النقيضين كقول عمر رضي الله عنه نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه وكقوله تعالى
ولو أسمعهم لتولوا ولطلبها الفعل لكونها للشرط امتنع في خبر أن الواقع بعدها أن يكون
الخبر اسما مشتقا لإمكان الفعل بدل المشتق فيجب أن يكون خبرها فعلا ماضيا لا اسم
فاعل ليكون كالعوض من لفظ الفعل المقدر بعد لو بخلاف ما إذا كان الخبر اسما جامدا
فإنه لا يجب أن يكون فعلا ماضيا لعدم إمكان الإتيان بالفعل بدل الجامد نحو قوله تعالى ولو أن
ما في الأرض من شجرة أقلام إلى قوله ما نفدت أي الكلمات وهو من جملة ما كان جزاء لو
لازم الوجود فإنها إذا لم تنفد الكلمات مع كثرة الأقلام والمداد فمع قلتها أولى أن لا تنفد
ويجيء لو بمعنى التمني نحو لو تأتيني فتحدثني بمعنى ليتك تأتيني ولهذا جاز النصب في فتحدثني
قال ابن مالك لو مصدرية إذا جاءت بعد فعل يفهم منه معنى التمني نحو قوله تعالى يود أحدهم
لو يعمر ألف سنة وقد يكون غير مسبوق بتمن كقوله ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى
وهو المغيظ المحنق والأكثر النحويين لا يذكرون لو في الحروف المصدرية وممن ذكرها الفراء
وأبو علي من المتأخرين وقد يحذف فعل التمني لدلالة لو عليه فأشبهت ليت في الإشعار

معنى التمني دون لفظه فكأن لا جواب لجواب ليت وهذا عندي هو المختار ولكن لا تقول
ليس هذا من باب الجواب بالفاء بل من باب العطف على المصدر لأن لو والفعل بتأويل
مصدر والمصدر قد يعطف عليه الفعل فتنصب باضمار أن فإن اراد المصنف بقوله وبعد
معنى التمني ما اراد ابن المالك فهو صحيح وان اراد ان لو حرف موضوع للتمني كليت فغير صحيح
فإن ذلك يستلزم منع الجمع بينها وبين فعل التمني كما لا يجمع بينه وبين ليت وذلك
ان حروف المعاني مقصود بها النيابة عن افعال على سبيل الاختصار فالجمع بينها
وبين تلك الافعال ممتنع لامتناع الجمع بين نائب ومنوب وسيفعل لوله من استقبال عند قوله
كأن لقوله عليه لو ان لابن آدم واديين من ذهب لابتغى اليهما ثالثا ومنها اما بالفتح
مع الشرط لا لها لا استلزام شيء لشيء بمعنى ان ما بعدها شيء يلزمه حكم من الاحكام
وقد يجيء لتفصيل مجمل نحو قولك هؤلاء فضلاء اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم الى آخر
ما تقصد لكن الغالب الاول وهو الاستلزام لازم لها لانه جميع مواقعها ومن ثم التزم من
اجرائها مجرى الشرط لزوم الفاء له جوابها ولا تحذف الا في ضرورة الشعر وفي
ذلك الباب المبتدأ والتزم توسط جزء ما له حيزها الى حيزها بينهما ان ينازل بينها
والفاء سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او مفعولا به نحو فاما اليتيم
فلا تقهر واما السائل فلا تنهر او ظرفا نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق وكذا غير ذلك
من المعمولات كالحال والمفعول المطلق والمفعول له عوضا من الفعل وذلك
لان اصل اما زيد فمنطلق اما يكن من شيء فزيد منطلق بمعنى ان يقع شيء في الدنيا
يقع انطلاق زيد وهذا جزم بوقوع انطلاقه لانه ما دامت الدنيا باقية لا بد من
وقوع شيء فيها ثم حذف شرطها لغرض لفظي وهو كثرة استعمالها مع انها موضوعة
للتفصيل وهو مقتضي لتكررها المقتضي للاستثقال المقتضي للحذف ولغرض معنوي
وهو لزوم الانطلاق لزيد فحذف الملزوم الذي هو الشرط واقيم ملزوم الانطلاق
وهو زيد مقام فبقي الفاء داخلة على ما هو لازم لما قبلها فقد حصل من
حذف فعل الشرط واقامة جزء الجزاء مقامه اربعة اشياء تخفيف الكلام بحذف
الشرط الكثير الاستعمال وقيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم
بالادعاء وهو الشرط واشتغال حيز واجب الحذف بشيء آخر فانه لا يحذف
من كلامهم وجوبا الا مع قيام شيء آخر مقامه وعدم تلاقي حرف الشرط مع حرف
الجزاء ولاجل ذلك جاز وقوع الفاء غير موقعها وجاز تقدم ما لا يصح تقدمه

في غير هذا الموضع وهذا معنى قوله ولها خاصية تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه عند سيبويه فإنه جائز
أما هذا فإن عمرا فضارب فقدم معمول خبر ضارب عليه مع أنه خبر إن وهاتان جهتان لا يجوز تقديمه
وذلك لأنه إذا جاز التقديم للغرض الذي ذكرناه من إنشاء لا يرجع مع وجود الفاء المانع لتقديم
ما بعده عليه فلا بأس بجواز التقديم مع ما يمنعه أو أكثر أجازه غيره أما اليوم فإني خارج
ونحوه مما يجيء نصبه بمعنى الفعل كالجار والمجرور فإن المسألة جائزة عند غير سيبويه والمبرد
لكن العامل في اليوم هو أما لأن أما فيها من معنى الفعل بمنزلة الظروف والجار والمجرور
قال المصنف في ضوء المصباح إن سيبويه لم يجوز أما اليوم فإني خارج إن يعمل في الظرف
خارج وجعله منصوبا بأما ومنها حرفا التفسير وهما أي وهي تفسير لما قبلهما من المفرد
أي جاز تركها أبو عبد الله والجملة نحو قوله وترمينني بالطرف أي أنت مذنب أن وتختص أن
بما في معنى القول أي لا تفسر أن إلا مفعولا مقدرا للفظ دال على معنى القول مؤد معناه ليس
بقول نحو قوله تعالى وناديناه أن يا إبراهيم فهي تفسير لمفعول ناديناه المقدر أي ناديناه
بشيء ولفظه هو قولنا يا إبراهيم وقد تفسر المفعول به الظاهر نحو قوله تعالى أوحينا إلى
أمك ما يوحى أن اقذفيه وليست أن في قوله تعالى وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين تفسيرية
لأن قوله تعالى أن الحمد خبر المبتدأ المقدم فيكون من جملة ما قبلها وما بعد أن المفسرة ليس من
جملة ما قبلها لأن الكلام يتم دونه ولا يحتاج إليه إلا من جهة التفسير ولا صريح أي صريح
لأن صريح القول لا يحتاج إلى تفسير لأن الجملة بعده مفعول لصريح القول وقد أجاز ذلك
بعضهم مستدلا بقوله تعالى ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي وربكم ولا ابتداء
لاحتمال أن يكون مفسرة للضمير في به ومنها كلا للزجر والردع كما إذا قيل
فلان يبغضك فتقول كلا أي ارتدع وكان القول الذي من تمامه محذوفا لأن الحرف لا يستقل
أي كلا لا تقل أو ليس الأمر كذلك ومنها لام التعريف فإنها وحدها حرف التعريف
عند سيبويه والهمزة همزة وصل مجتلبة للابتداء بالساكن لأن اللام ساكنة وعند الخليل أل
كهل حرف التعريف وإنما استمر بها التخفيف بإسقاط الهمزة لأنه الأرجح لكثرة الاستعمال
وميم أي ميم التعريف لغة أهل اليمن في الحديث ليس من امبر امصيام في امسفر ولام
جواب القسم وهي اللام المفتوحة التي تدخل على الجملة المثبتة اسمية كانت أو فعلية للدلالة
على أن ما بعدها هو المقسم عليه ويلزم مع المضارع النون المؤكدة نحو والله لتخرجن ويلزم
مع الماضي قد نحو والله لقد خرج لأنهما الحرفان اللذان يؤكدان بها وجاز
حذفها أي حذف قد قليلا نحو قوله حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما إن من حديث

ولا جنان اي يقينا منوا واللام الموطئة للقسم اي الممهدة والمعينة لكون الجواب للقسم
لا للشرط وهي التي تتقدمها القسم لفظا او تقديرا وانما جيء بهذه اللام ليؤذن اللام
بان الجواب المذكور بعدها للقسم الملفوظ والمقدر لكن لا تبيان لها مع تقدير القسم
الكثر للتنبيه منها اولا على ان القسم المقدر لا للشرط وليست هذه اللام جوابا للقسم وانما
الجواب ما ياتي بعد الشرط نحو والله لئن اكرمتني لاكرمنك وقالوا ان كان جوابا
للقسم جاز لئن اكرمتني اكرمك بالجزم ليكون جزاء للشرط وهو مع جزائه جواب للقسم مع انه
لا يجوز اكرمك بالرفع ولام جواب لو ولولا وانما جيء بها توكيدا لارتباط احدى
الجملتين بالاخرى لفظا كما كان بينهما ارتباط معنى نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان وتجوز حذفها اي حذف اللام كقولك
لو كان لي مال انفقت وتجوز حذف الجواب لهما اصلا كقوله ولو ان قرانا سيرت به الجبال
الآية اي لكان هذا القرآن وكقوله ولولا فضل الله عليكم ورحمته وان الله تواب
رحيم ولام الابتداء وهي تدخل على الاسم نحو لزيد منطلق والفعل المضارع نحو لأقسم بالله
على قراءة ابن كثير لتشبيهه به اي بالاسم وتختص دخولها عليهما بابتداء الكلام مع عدم
مانع يمنعها عن التصدر اما مع وجوده كان فانه لا تختص دخولها بها لو ابتداء
الكلام بل يدخل على ما له حيزان وجاز دخول لام الابتداء على مضارع مقيد بحرف
الاستقبال نحو ان زيدا لسوف يفعل لان اللام ليست للحال وانما هي لام الابتداء خلافا
للكوفيين لانها عندهم للحال فلا يجوز دخولها على هذا الفعل والاصل ان يدخل اللام على
المبتدا لاقتضائها صدر الكلام ولكن زحلقت اللام الى الخبر نحو ان زيدا لقائم او الى صلته
اي صلة الخبر نحو ان زيدا لفي الدار قائم مع ان وانما زحلقت كراهة الجمع بينها اي بين ان
ولام الابتداء ونحو قوله ام الحليس لعجوز شهربه فعلى توهم دخول ان كان التقدير
انها ام الحليس وهو ان دخولها على الخبر من غير ان قليل لاقتضائها التصدر ولا مانع
من ذلك مع عدم ان واللام الفارقة بين ان المخففة والنافية نحو ان كل نفس لما عليها
حافظ قد ذكرنا ان خلاف فيها هل هي لام الابتداء او لام اخرى للفرق ومنها
تاء التانيث الساكنة وهي التي تلحق الفعل الماضي للدلالة على تانيث الفاعل ومنها
التنوين وهو نون في الاصل مصدر نونت اي ادخلت نونا وحقها السكون على ما هو القياس
في الاصل للحروف لكن اذا لاقيها ساكن فيكسر التنوين لان الاصل في حركة الساكن
الكسر نحو احد الله او يضم التنوين للاتباع نحو عذاب اركض وقد يحذف التنوين عند ملاقاة
الساكن

نحو قل هو الله احد الله فيمن قرأ بحذف تنوين احد شاذا وقد يحذف قياسا من العلم الموصوف بابن وابنة مضافين الى علم لكثرة استعمال ابن بين علمين وصفا ومنها النون المؤكدة وقد ذكرناها ومنها هاء السكت وهي هاء تزاد في آخر الكلمة الموقوف عليها وتلحق الكلمة لفظ المتحرك آخره لا الساكن لئلا تتوالى ساكنان بحركة غير اعرابية ولا مشبهة بالاعرابية للوقف ليدل على تلك الحركة اذ لو لم تلحق لسقطت تلك الحركة بالوقف فلم يكن فيه دلالة عليها نحو ثمه وكيفه ورجلانه ومسلمونه ولا يلحق الهاء بالنون التي هي علامة الرفع في الافعال نحو يضربانه لان حركتها كالحركة الاعرابية وان لم تكن اعرابية لعروضها وكذا المشبهة نحو لا رجل ويا زيد لان حركتهما عارضة فتشبه حركة الاعراب وكذا لم يلحق آخر الماضي لانه انما حرك لمشابهته المعرب فكان حركته اعرابية وقيل لم ابنه هذا اعتراض لان الهاء قد تلحق بالساكن فاجاب عنه بقوله لتقدير الحركة على اللام لان اصله لم ابالي حذف الياء بالجزم فصار لم ابال ثم لما كان آخره متحركا اسكن فالتقى ساكنان فسقطت به نفخته لم ابل فالحق الهاء به لان الحركة على اللام مقدرة لان اسكانه على خلاف القياس كما اسقط الف هاء له هلم نظرا لتقدير سكون اللام فان هلم اصله عند الكوفيين ها لم واصله الم فاسقط به الالف الى سكون اللام المم وهي اي هاء السكت ساكنة لانها انما تلحق للوقف ومقتضاه السكون وتحريكها لحن وخطأ ونحو يا مرحباه بحمار عفراء اذا اتى قربته بما تشا ويا مرحباه بحمار ناجية اذا اتى قربته للثانية فانه حرك هاء السكت اجراء للوصل مجرى الوقف مع تشبيهها بهاء الضمير ولهذا ضم الهاء تشبيها لها بها وبكسر لالتقاء الساكنين وروي يا مرحباه بالبيتين بالضم والكسر مما لا يعتد به لانه ليس من فصيح الكلام ومنها الشين المعجمة والسين المهملة التي تلحق كاف المؤنث وقفا فرقا بين المذكر والمؤنث لانه لو لم يلحقها لسكنت الكاف فيلتبس بكاف المذكر وجعل تركه الشين في الوقف علامة للمذكر ولم يلحقها في الوصل لان حركة الكاف فارقة بين الكافين ولالحاق الشين المعجمة يسمى الكشكشة وهي اي الكشكشة لغة تميم والحاق السين المهملة يسمى الكسكسة وهي لغة بكر اي بني بكر بن وائل ومنها المدة التي تلحق بآخر الكلمة انكارا ان يكون الامر على ما ذكره المخاطب كما تقول جاء زيد فيقول من يقصد تكذيبك او ان زيدا لا يأتيك ازيدنيه اي كيف يجيئك مع موانعه المجيء او انكارا على خلاف ما ذكره المخاطب كما تقول جاء زيد فتقول منكرا لا تشك ان زيدا جاء فتنكر انه لا يجيئك ازيدنيه اي كيف لا يجيئك مع شغفه بالمجيء وعدم مانعه او تلحق بآخر الكلمة تذكرا وطلبا وتطلعا لما ينبغي من الكلام كما تقول قالا وتقول

قوله يا مرحباه بحمار عفراء اذا اتى قربته بما يشاء من الشعير والحشيش والماء عفراء اسم امرأة رحب بحمارها لفرط محبته اياها وتكون احببت لحبها السودان حتى احببت لحبها سود الكلاب والمعنى مرحبا بحمارها وانا رحب واهان شعة لاضيفا اذا الحمارها قربته مما يشاء من الشعير والكلاء والماء نعطيها لها ما ارغدها
الوجهين على المد والقصر قوله يا مرحباه بحمار ناجية اذا اتى قربته للسانية ناجية اسم امرأة السانية الناقة
التي تستقي عليها والمعنى ارحب بحمار مثل المرأة حبا لها اذا اتى منزلا قربته

ومن العام قالا ويقولو ومن العامي فتمد اللام الى ان تتذكر ما نسيت وتصله به
وتقع هذه المدة سواء كانت للانكار والتذكر ما قبلها له حركة بعد تنبيه الساكن اي ان كان
ما قبلها متحركا يكون المدة مطابقة لحركته سواء كانت اعرابية او بنائية نحو ازيدوناه وازيديه
وا عمروه وان كان ساكنا صحيحا تنوينا كان او غيره تحرك بالكسر للساكنين نحو
القاضيه وآلمعلاه والعزوه في جاء لي القاضي والمعلى وزيد يغزو فعلى هذا ليس
تقع بعد كسر الساكن على اطلاقه باقيا عليه ونزاد ان مع المدة للاولى التي للانكار لزيادة
البيان ولا يكون المدة مع ان للاولى الا نرا فالكسر نون ان للالتقاء الساكنين لزم ان يكون
المدة الملحقة بالياء ليكون متابعة لحركة ما قبلها وتختص للاولى بشروط بالوقف والانكار
بهمزة الاستفهام وعدم الفصل بين الهمزة وبين الملحق به المدة فلا يزاد في الوصل
ولا في الاستفهام على وجه الحقيقة ولا عند الفصل وتختص الثانية ويلحق المد التذكير
بالوقف لانها انما يلحق الكلمة للتذكر شيء من بقية الكلام ويوصل به فلا مجال لها في الدرج
واما الاسم فيعمل الرفع والنصب والجر والجزم فخمسة اي خمس من الاسم العامل
المصدر وهو اسم الحدث وهو معنى قائم بغيره سواء صدر عنه كالضرب او لا كالطول
المشتق منه الفعل على قول لا على قول الكوفيين وهو ان المصدر من مجرد
الثلاثي سماع يرتقى الى اثنين وثلثين بناء لا غلبة واكثر من غيره اي الا غير مجرد
الثلاثي وهو الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياس نحو اخرج اخراجا
واستخرج استخراجا ويعمل المصدر عمل فعله ماضيا كان فعله او غيره بخلاف اسمي
الفاعل والمفعول فانهما انما يعملان عمل فعلهما اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال
وذلك لقوة معنى الفعل فيه لانه بنفسه يقتضي الفاعل والمفعول بخلافهما فان اقتضائهما
انما كان لتضمنهما معنى المصدر وانما يكن مفعولا مطلقا اما اذا وقع مفعولا مطلقا وهو
المصدر والقائم مقام تذكر من جهة حلوله في العمل للفعل لان الفعل هو الاصل
العمل فلا يعدل عنه بلا موجب ولا موجب عند كون المصدر مفعولا مطلقا لوجود
الفعل هنا لفظا وتقديرا الا انه لا اضمار فيه اي لا يضمر الفاعل في المصدر لان الواضع
نظر في المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به الحدث فلم يطلب باعتبار ينظر لا
فاعلا ولا مفعولا وانما يكون طلبه باعتبار العقل والوضع اذ الحكم العقل فلا يجوز
ان يتصل به المسند اليه لعدم الاتصال بخلاف الفعل فانه يضمر فيه الفاعل لان الواضع انما
وضعه ليكون مسندا مصدره الى شيء ابعده ظاهرا ومضمرا فجاز ان يتصل به المسند اليه

عليه لا يتصل وهو اضماره لا تستتر فيه لا وضعا وعقلا ولا يلزم ذكر الفاعل في المصدر
في حالتي الافراد والاضافة بل قد يحذف لما عرفت من ان الوضع اذا لم يحكم العقل
وان كان له فاعل في نفس الامر باعتبار انه عرض لا بد له في الوجود من محل يقوم به
ويجوز اضافته وله اضافة اربعة اوجه اضافته الى الفاعل والى المفعول مذكورا ومتروكا
وهو اكثر من اضافته الى المفعول ومن رفع فاعله بغير اضافة لانه محل الذي يقوم به
فجعله معه لفظا واحدا باضافته اليه اولى من رفع فاعله ومن جعله مع مفعوله لفظا
واحدا والى المفعول اذا قام دليل على كونه مفعولا وحينئذ الفاعل يكون مذكورا وقد يكون
منصوبا كان المفعول في المعنى وذلك عند تاويل المصدر بفعل مبني للفاعل نحو اعجبني
الثوب القصار او مرفوعا في المعنى اذا اول المصدر بفعل مبني للمفعول عند القرينة
نحو اعجبني اكل الخبز التقي ويصح حمل المعطوف والصفة على المحل اي محل المجرور باضافة
المصدر اليه سواء كان محله مرفوعا او منصوبا وكذا يصح حمل سائر التوابع وانما خصهما
بالذكر لان الجرمي لم يجوز الحمل في الصفة على المحل وقال ابو الحسن الطاهر ظاهر كلام سيبويه
منع العطف على المحل نحو قوله قد كنت داينت بها حسانا مخافة الافلاس والليانا
نصب الليان معطوفا على محل الافلاس فلا يحسن التقدير لان خفت الافلاس والليان ونحو
قوله حتى تهجر في الرواح وهاجها طلب المعقب حقه المظلوم المعقب من عقب
في الامر اي تتبعه طلب والمظلوم صفة المعقب حملا على محل المعقب وانما كان المعقب
من عقبني حقي اي مطلني فلا يكون البيت استشهادا على المراد واعماله مع اللام قليل
ضعيف نحو ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل وذلك لتعذر دخول اللام
على ما يقدر المصدر به من ان والفعل وهو ان المصدرية ولا يصح تقدير شيء منهما حين اي
حين المصدر عليه لما ذكرنا ولان الموصول مع الفعل لا يتقدم معمول الفعل المقدر
بان الموصول عليه لان ما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول ولا يصح الفصل بينه
اي بين المصدر وبين صلته اي ما يتعلق به من معمولاته باجنبي من المصدر وهو ما لا
يعمل المصدر فيه فلا يجوز اعجبني ضرب زيد عمرا اليوم عندك تجعل اليوم متعلقا
باعجبني وعندك من صلة المصدر لانه يلزم الفصل بين المصدر وبين صلته وهو عندك
بالاجنبي وهو اليوم لانه حينئذ متعلق باعجبني ولكن يجوز ان يتعلق كل واحد من الظرفين
بالمصدر ويجوز ان يتعلق كل منهما باعجبني اذا تقدما على المصدر او تاخرا عن جميع الصلة
وان يتعلق احدهما بالمصدر ويؤخر عنه والاخر بالفعل ويقدم على المصدر او يؤخر

عن جميع صلته ولا يصح تقدم منصوبه اي منصوب المصدر على المرفوع تقديرا اي
لا يجوز تقديم صيغ المنصوب من الضمائر على صيغ المرفوع منها في التقدير وان كان مع
لفظ صيغ المجرور واما المرفوع لفظا وصورة فيتاخر المرفوع حينئذ نحو ضربك انا
وهو نحو عجبت من ضربك وعجبت من ضربي اياك فلا يقال فيه من ضرب اياك انا وهو
المختار يعني نحو ضربيك وضربي اياك لكن الكلام هو المختار بحاله فيما اذا كان الضمير الاول
منصوبا متصلا بالفعل والثاني انقص منه تعريفا نحو اعطيتكه فانه جاز فيه انفصال اعطيتك
اياه لكن الاتصال هنا اولى منه لا ينفصل لان الفعل الاصل فيه اتصال الضمير بالمصدر
فان كان المصدر مفعولا مطلقا فالعمل للفعل سواء كان الفعل ظاهرا ومقدرا
جائزا اظهاره كما عرفت وان كان المفعول المطلق نزل منزلة الفعل بان يكون الفعل
لازم الاضمار فهو جائز عند سيبويه العمل للمصدر لان عمله اذ ليس لكونه مقدرا
بان والفعل بل لكونه قائما مقام الفعل ولذا جوز تقدم معموله عليه في هذه الصورة وعند
السيرافي العمل للفعل المقدر لانه لولاه لم ينتصب المصدر ومنها اسم الفاعل وهو اسم
اشتق لمن قام به الفعل اي المصدر واحترز به عن اسم المفعول والالة والظرف
بمعنى الحدوث احترز عن الصفة المشبهة لانها وضعت على الاستمرار وصيغته من الثلاثي
المجرد على فاعل ومن غيره وهو ثلاثة اقسام الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد
والمزيد فيه على صيغة المضارع بميم مضمومة موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر
سواء كان ما قبل الآخر مكسورا في الفعل اولا نحو مكرم ومدحرج ومتدحرج ويعمل عمل فعله
المبني للفاعل من فعل لازم او متعد مفردا كان اسم الفاعل كضارب او مثنى كضاربان
او مجموعا جمع تصحيح كضاربون او جمع تكسير كضرب مظهرا كان اسم الفاعل كزيد ضارب
عمرا او مضمرا مقدرا نحو انا زيدا ضاربه مقدما نحو انا ضارب زيدا ومؤخرا نحو انا زيدا
ضارب بشرط معنى الحال او الاستقبال ليتم مشابهته للفعل لفظا ومعنى لانه ان كان بمعنى
الماضي شابهه معنى لا لفظا لانه لا يوازن الماضي مستمرا وبشرط الاعتماد وهو
ان يقع موقعا هو بالفعل اولى منه بالاسم على صاحبه وهو المبتدا اي او ذو الحال
نحو زيد ضارب عمرا او الموصول نحو كان زيد ضاربا عمرا والموصوف نحو جاءني رجل ضارب
عمرا او ذو الحال نحو جاءني زيد ضاربا عمرا فانه اذا اعتمد على احد هذه الاشياء صار مسندا
والاسناد من لوازم الفعل او الاعتماد على الهمزة او على ما النافية لان الاستفهام والنفي
بالفعل اولى ولا وما ان يقول حرف الاستفهام والنفي ليشمل هل وجميع حروف النفي

والنفي المقدر ومع النفي المستفاد من الاستفهام وانما لم يشترط له المصدر هذا الاعتماد ويشترط له اسم الفاعل ذلك مع ان مشابهته في الفعل اقوى من ما ثبت به المصدر مع ان طلبه للمعمول على خلاف وضعه لانه انما وضع للذات المتصفة بالمصدر وهي من حيث هي لا تقتضي فاعلا ولا مفعولا وانما اقتضاهما باعتبار تضمنه لمعنى المصدر بخلاف المصدر فان اقتضاءه للمعمول اقوى من اقتضائه له لانه بنفسه يطلب الفاعل والمفعول عقلا لكونهما من ضروريات المصدر لانه عرض لا بد له مما يقوم به او مما يقع عليه فان كان اسم الفاعل للماضي وجبت الاضافة فيه اي اضافته الى ما جاء بعده مما يكون معمولا في المعنى ولا يجوز ان ينصب على المفعولية بفقدان شرط عمله وان لم يجئ بعده ذلك ترك بغير اضافة الى شيء واعلم انه شرط كونه بمعنى الحال او الاستقبال انما يكون عند عمله في المفعول به الصريح في غير الظرف والمفعول المطلق المطلق اما عند عمله في الفاعل فلا يشترط فيه شرط سواء كان الفاعل ضميرا او ظاهرا سببيا او غير سببي نحو زيد ضارب او ضارب ابوه او ضارب عمرو امس لان ادنى مشابهته بالفعل يكفي للرفع لشدة اختصاص الرفع بالفعل ولذلك لا يشترط في عمله في الظرف والجار والمجرور والمفعول المطلق شرط نحو زيد ضارب امس بالسوط ضربا لانه يكفيها رائحة الفعل خلافا للكسائي فانه اجاز عمله وان كان بمعنى الماضي فان كان معمول آخر لاسم الفاعل فبفعل اي فيكون انتصابه بفعل مقدر دال عليه اسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو امس درهما كانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطى فقيل درهما اي اعطاه درهما وقال السيرافي لا حاجة ان يقال انه انما عمل اسم الفاعل في المفعول الثاني ضرورة حيث لم يمكن الاضافة اليه لانه اضيف الى المفعول الاول ونحو كلبهم باسط ذراعيه انما جاز اعماله من غير اضافة مع انه بمعنى الماضي على ارادة حكاية الحال الماضية ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل الذي بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن ونحو الضارب زيدا امس حكمه حكم الذي ضرب يعني انما جاز عمل اسم الفاعل المعرف باللام بمعنى الماضي لانه ليس له في الحقيقة اسم فاعل حتى يشترط فيه الحال او الاستقبال وانما هو فعل في صورة الاسم لما مر بيان ذلك في المبهمات ومن ثم امتنع التقديم اي تقديم معموله عليه لانه حينئذ الموصول لا يتقدم عليه فلا يقال عمرا زيد الضارب واللام فيه موصول وكانوا فيه من الزاهدين ليس بمعنى الذي عند بعضهم كما لا يخفى فان اللام عنده حرف تعريف فلا يلزم منه تقدم ما هو صلة الموصول عليه والصلة المتقدمة وهي فيه ليست لبيان الزاهدين

عند آخرين بل صلة المحذوف وهو هذا ومدلول عليه به اي بالزاهدين وهذا الوجه الثاني اولى من الاول لما يستفيد الاول من تقديم صلة المجرور وهو الزاهدين وصلته فيه على الجار وهو من وصلة المجرور لا يتقدم على الجار ومن ثم جاز حذف نون التثنية والجمع في اسم الفاعل المعرف باللام من غير اضافة في نحو قول الحافظ اعوذ بالله العشيرة لا ياتيهم من ورائهم نطف وانما حذف النون لان اللام موصول وقد طالت الصلة بنصب المفعول كما جاز حذف النون في الذي نحو كالذي خاضوا اي كالذين وقراءة من قرا والذائقوا العذاب بالنصب مما لا يعول عليه ولا مفعول عليه فانه حذف نون الجمع من غير اضافة ولا لام وحكم ما جاء منه اي من اسم الفاعل للمبالغة كفعال وفعول ومفعال وفعيل وفعل حكم اسم الفاعل في العمل عند البصريين وقالوا انما يعمل مع فوات التشبيه اللفظي لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان ولانها فرع على اسم الفاعل المشابه للفعل فلا تقتصر عن الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل وقال الكوفيون لا يعمل شيء من ابنية المبالغة لفوات الصيغة التي بها شابه اسم الفاعل الفعل ومنه اسم المفعول ولا اصل فيه هنا هو اسم المفعول به اي الذي فعل به الفعل اي اوقع عليه الفعل يقال فعلت به الضرب اي اوقعته عليه لكن حذف الجار فصار الضمير مرفوعا فاستتر وهو اسم لمن وقع عليه الفعل او ما جرى مجرى الواقع نحو احدث ضربا فانه موجود وعلمت عدم خروجك فهو معلوم وصيغته من الثلاثي المجرد على مفعول كمضروب ومن غيره على صيغة اسم الفاعل مفتوح ما قبل الآخر كمكرم ومدحرج ومتدحرج لا فرق بينهما الا في فتح ما قبل الآخر لانه كان في مضارعه الذي يعمل عمله وهو المضارع المبني للمفعول وحكمه حكم اسم الفاعل في اشتراط الحال والاستقبال وفي الاعتماد على صاحبه وعلى الاستفهام والنفي فلا حاجة الى اعادة ذلك الا انه يعمل عمل الفعل المبني للمفعول وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في عمله في مرفوعه كما ذكرنا في اسم الفاعل نحو زيد مضروب او معضروب غلامه او مضروب غلامه دار عمرو امس ومنه الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم المفعول فانه لا يشتق من فعل لازم وانما يشتق من فعل متعد بنفسه او بحرف الجر بمعنى الثبوت احتراز عن اسم الفاعل اللازم فانه بمعنى الحدوث وليس معنى الثبوت فيها انها موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة لانه لما لم يكن موضوعا للحدوث لم يكن موضوعا للاستمرار في جميع الازمنة بل هي موضوعة للقدر المشترك بينهما فمعنى نحو حسن في اصل الوضع ليس الا ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة او جميعها

لكنها لم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة كان الظاهر ثبوته
جميعا بدليل العقل الى ان يقوم دليل على تخصيصه ببعضها وصيغتها صواب وصيغتها اي الاول
ان الضمير عايد الى لفظ ما الموصول وهو مذكر مخالفة لصيغة اسم الفاعل نحو كريم وحزين
وحسن وليست بقياسية كاسم الفاعل والمفعول وقد جاء في الالوان والحلى منها قياسية
كاسود وابيض على وزن افعل واشبهت الصفة المشبهة به اي باسم الفاعل من حيث انها صفة تثنى
وتجمع وتونث وتعمل عمل فعلها وان لم توازن صيغتها الفعل ولم تدل على الحال والاستقبال
كالفعل وليس المراد ان تثنيتها وجمعها وتانيثها كتثنية اسم الفاعل وجمعه وتانيثه سواء
بل المراد مطلق ذلك وذلك لانه لا يطرد ذلك في بعض الصفات المشبهة كالالوان
والعيوب فانه لا يقال الابيض ابيضان ابيضون ابيضة ابيضتان ابيضات وكذلك تشبهه
اسم الفاعل من جهة المعنى ايضا لان كل واحد منهما قام به مجرد الحدث المشتق منه
وتجري في الاعراب على احد الاشياء المذكورة كاسم الفاعل ولا يشترط فيها الحال او
الاستقبال وان اشترط ذلك في اسم الفاعل لانها موضوعة على الاطلاق فكيف
يشترط الزمان فيها وفي ان الصفة المشبهة اما ان يكون باللام او مجردة عنها وهذه
قسمة حاصرة ومعمولها اما مضاف او باللام او مجردة عنهما اي عن اللام والاضافة
وهذه ايضا قسمة حاصرة مرفوعا كان معمولها بالفاعلية او منصوبا على التمييز
في النكرة وعلى التشبيه بالمفعول في المعرفة فيمن لا يرى تعريفه اي تعريف التمييز
كالبصريين وقال الكوفيون ان النصب في المعرفة والنكرة على التمييز وقيل على
التشبيه بالمفعول في الجميع او مجرورا بالاضافة فالصفة لها قسمان اثنان وهما
كونها باللام ومجردة عنها مضروبان في ثلثة من احوال المعمول من كونه مضافا او
باللام او مجردا عنهما فهي ستة اقسام مضروبة في ثلثة وهي كون المعمول مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا فتكون الاقسام ثمانية عشر نحو الوجه وجهه وجه بالحركات الثلث
في كل واحد من هذه المعمولات وامتنع من الثمانية عشر اضافة الصفة المشبهة ذات
اللام الواجدة الى المضاف نحو الحسن وجهه لعدم الخفة المطلوبة من الاضافة
اللفظية لان الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون من الصفة كحسن وجهه
او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل او باستتاره
في الصفة كالحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بوجودهما معا ولا خفة في واحد
منها وامتنع من الثمانية عشر ايضا اضافة ذات اللام الى المجرد عنهما اي عن اللام

والاضافة

ولا اضافة لا يستتبع إذ اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لا اضافة لفظية لان الاضافة
اللفظية فرع الاضافة المحضة فاذا لم يكن مثلها لجواز تعريف المضاف في المضاف اليه
معًا فيمتنع ان لا يكون على صورتها وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه واضافة الصفة
المشبهة المجردة عن اللام الى المضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه ما جوّزه
سيبويه نظرًا الى حصول شيء من التخفيف لا لانه لا يجوّزه بل لانه عنده في الشعر على قبح
ووجه قبحه هو الاقتصار على اقل التخفيف لان اضافة اللفظية المطلوب منها التخفيف
وهو حذف التنوين مع امكان التعرض لاعظمها وهو حذف الضمير والكوفيون
يجيزون ذلك لا في الشعر من غير قبح ويستشهد سيبويه بقوله اقامت على ربعيهما جارتا صفا
كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما على جواز اضافة الصفة المشبهة المضاف الى ضمير
الموصوف لان جونتا صفة لجارتا مضاف الى مصطلاهما بدليل حذف نونه وهما
في مصطلاهما ضمير جارتا وهو موصوف جونتا وهو في البيت عند غير ابي عبيد سيبويه
كالمتفق على نحو امرأة حسنة العينين نقية بينهما اي ما بين العينين وهو الحاجب فعلى
هذا يكون الضمير راجعًا الى غير موصوف جونتا وهو الاعالي وان كان جمعًا لان
الاعالي معناها التثنية اذ هو للجارتين وليس لهما الا اعليان فلا استشهاد لسيبويه
في البيت لان الضمير في معمول الصفة المضاف فليس براجع الى موصوفها كما انه نقية
بينهما ايضًا ليس براجع الى موصوف النقية وهو المرأة ثم ما كان فيه ضمير واحد من
المسائل احسن لاشتماله على قدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما فيه ضميران
حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه ولم يكن احسن لاشتماله على ازيد منه وما
لا ضمير فيه قبيح ولما كان معرفة الحسن او الاحسن والقبيح مبنية على الضمير مهّد
قاعدة تتبين بها ما كان فيه ضمير او ضميران او تجرّد عن الضمير بقوله ومتى ارفعت بها
الظاهر فلا ضمير فيها والا لزم ان يكون لشيء واحد فاعلان محققان ان كان فيما بعدها
ضمير كان هناك ضمير واحد والا لم يكن هناك ضمير والا ترفع بها الظاهر بل يكون
الظاهر بعدها منصوبًا او مجرورًا ففيها اي في الصفة المشبهة ضمير الموصوف فان كان
فيما بعدها ايضًا ضمير كان هناك ضميران والا فضمير واحد يشملها التأنيث والتثنية
والجمع للصفة المشبهة عند عدم ارتفاع الظاهر بها لا نحو امرأة حسنة الوجه والزيدان حسنا
الوجهين والزيدون حسنو الوجوه وانما استتر فيها الضمير ونصب ما كان فاعلا له

على التمييز وعلى التشبيه بالمفعول اما انه الصورة الاولى فلحصول التخفيف لفظا
بحذف الضمير واستتاره فيها وللمبالغة معنى لانك اذا قصدت المبالغة في وصف
الوجه بالحسن نصبت وجها على التمييز حتى يحصل له الحسن اجمالا وتفصيلا ويكون
انصبا اوقع في النفس للابهام اولا والتفسير ثانيا واما انه الصورة الثانية فلانه
لما اريد اضافتها الى مرفوعها للتخفيف جعل المرفوع في صورة المفعول ليكون اضافتها
اليه كاضافة الشيء الى الاجنبي لان المنصوب بالصفة فضلة بخلاف المرفوع بالصفة
فانه عينها فلو اضيف الصفة المشبهة الى مرفوعها قبل جعله في صورة المفعول لكان
اضافتها اليه كاضافة الشيء الى نفسه وهو قبيح واسم الفاعل واسم المفعول
غير المتعديين مثل الصفة فيما ذكرنا بمجيء الثمانية عشر قسما من كل واحد منهما والمراد
باسم المفعول غير المتعدي اسم المفعول من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فقط
نحو الحسن
الغلام وغلامه وغلام الغلام وغلامه وغلام بالحركات الثلاث في كل واحد منها
هذا المعمول في هذه المواضع واما اذا كانا متعديين نحو زيد ضارب غلامه عمرا
ومعطي غلامه درهما قائما لم يجز نصب الفاعل وجره فيهما بعد حذف المفعول لئلا
يشتبه الفاعل بالمفعول وكذا المنسوب مثل الصفة في ذلك تقول المصري
الحمار وحماره وحمار مصري الحمار وحماره وحمار بالحركات الثلاث في كل واحد منها
وانما عمل المنسوب لانه صار بسبب حصول معنى النسبة فيه كاسم الفاعل والصفة المشبهة
لانه يدل على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة وهي النسبة ومنها اسم
التفضيل وهو ما اشتق من فعل ليدل في جميع المشتقات لموصوف فخرج اسمي
المكان والزمان لانهما ليسا لموصوف بزيادة على غيره بعد اشتراكهما في اصل
الفعل فخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة قيل ينتقض التعريف باسم
الفاعل الذي من باب المغالبة نحو طاولني فطلته اي زاد عليه الطول على غيره وفيه نظر
واما نحو قولهم انت اكبر من الشعر وانت اعظم من ان تقول كذا فليس بتفضيلية
ولذا افعل ليس باقيا على معناه لانه بمعنى متجاوز وفيه مبالغة متعلق به كانه
قيل انت متجاوز لفظ الكبر عن الشعر وصيغته افعل نحو الاخير والاشر وهما
مصدران يقال فيهما خير منه وشر منه ولا يقال فيهما اخير واشر تخفيفا لكثرة استعمال

ولا يقال اخير اصلا ولا اشر الا في لغة ردية فانه يجيء فيهما اشر وعليها امراة على تلك
اللغة جاء قولها صغراها شراها وشرطه ان يبنى مما يبنى منه التعجب وهو الثلاثي المجرد
التام المثبت المتصرف القابل معناه للكثرة فلا يبنى من الثلاثي المزيد فيه والرباعي لانه
لو لم يحذف منهما شيء لا يمكن بناء افعل ولو حذف منهما شيء التبس ولا من ما لا فعل له نحو
لا يقال الكون ولا من ما له فعل غير المتصرف نحو نعم وبئس ولا من نحو غربت الشمس وطلعت
فانه لا يقبل معناه الكثرة ويتوصل الى بناء افعل التفضيل من غير هذا الثلاثي بمثل ما يتوصل به
في التعجب على حسب الغرض الذي تقصده ثم توتى بمصادر تلك الافعال التي امتنع بناء
افعل منها وتنصب على التمييز لتحقق معنى التمييز عن النسبة فيها نحو اشد استخراجا وبياضا
وعمى واكثر دحرجة وابدع انطلاقا وقد شذ هو اعطى للدينار واولى للمعروف
وكان القياس هو اكثر اعطاء وايلاء وعند سيبويه افعل قياس من باب افعل مع كونه
ثلاثيا مزيدا فيه لقلة التغيير فيه ونحو انه همزة التفضيل تخلف عن همزة الفعل وقد شذ قولهم
افلس من ابن المذلق يقال افلس الرجل فهو مفلس كانما صارت دراهمه فلوسا
واحمق من هبنقة هو ذو الودعات يبلغ من حمقه انه جعل في عنقه قلادة من
ودع وعظام وخزف وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف بها نفسي
واما ما انشده الكوفيون المجيزون بناء افعل التفضيل مما هو اصل في الالوان وهو السواد
والبياض من نحو فعل اذا الرجال شتوا واشتد اكلهم فانت ابيضهم سربال طباخ
وقول الآخر ابيض من اخت بني اباض فمع شذوذه فلا يجوز التمسك به لاحتمال الغير
التفضيل لجواز ان يكون ابيض في البيتين افعل صفة بمعنى مبيضة لا افعل تفضيل ولان الاكثر
والقياس ان يكون افعل التفضيل للفاعل اي لتفضيل الفاعل على غيره في الفعل نحو
اضرب بمعنى اكثر ضربا من ساير الضاربين ولا يقال الاضرب بمعنى الاكثر مضروبية
وانما كان القياس ذلك لانه لو جعل مشتركا بين الفاعل والمفعول لكثر الاشتباه
لاطراده فجعل للفاعل قياسا لكونه اكثر من المفعول لانه لا مفعول الا وله فاعل وقد
جاء افعل التفضيل للمفعول نحو اشغل اي اكثر مشغولية من ذات النحيين وهي المراة التي
شغلها خوات بن جبير الانصاري بالنحيين بالسمن وقضى منها ما اراد وازهى من ديك
فهو من زهي اذا تكبر بمعنى ازهى اشد مزهوية فهو تفضيل باعتبار لفظ المفعول واما باعتبار
المعنى فالتفضيل للفاعل واشام من المشئوم يقال شئم الرجل فهو مشئوم والمشئوم خلاف
الميمون واعذر والوم اي اكثر معذورية وملومية وقد جاء افعل التفضيل ولا فعل له نحو احنك
الشاتين

اي اكثرها من الحنك وهو شاذ لان الخلق لا يقال فيها ما افعله ولا افعل منه
وابل من حنيف الحناتم قال المصنف عليه الزمخشري من افعل الذي لا فعل له
وفي الصحاح يقول ابل يابل ابالة مثل شكس يشكس شكاسة فهو ابل وابل
اي حاذق بمصلحة الابل فعلى هذا ليس بشاذ وحنيف الحناتم رجل من بني تيم اللات
حذق في رعية الابل ومنه اي ومما جاء ولا فعل له اول فان جمهور البصريين على انه
من تركيب وول كددن ولا فعل له فحمله على ذلك غرض اشارة الى هذا المذهب وقال بعض
مذهب من قال منهم من وال اي نجا لان النجاة فيه اولية ومن قال منهم انه من وال
اي لجأ لان الاول يرجع الى الاول وكذلك نقل عن قول الكوفيين فانهم قالوا انه فوعل
من وال او اصله ووال نقلت الهمزة الى موضع الفاء وقيل من وول لكن تصريفه
لتصريف افعل التفضيل واستعماله كاستعماله يدل على انه افعل لا فوعل نقول في
تصريفه الاول الاولان الاولون الاوائل الاولى الاوليان الاول والاوليات واستعماله
زيد اول من عمرو وهو اولهم وهو الاول فاول كاسبق معنى وتصريفا واستعمالا
ويلزم التنكير مع من التفضيلية لانه اذا استعمل مع من لا يجوز استعماله مع اللام
والاضافة لانه لا يستعمل مع هذه الثلثة فلابد عن الجمع لان الغرض يتم من
وضعه تفضيل الشيء على غيره ولا يعرف ذلك المفضل عليه الا باحد هذه الثلثة لانه
مذكور مع من والاضافة واما مع اللام فانه وان لم يكن مذكورا معه لكنه في حكم المذكور
لان اللام فيه للعهد وكذلك لا يجتمع اثنان منها لان الغرض يحصل باحدها
فكان ذكر الاخر لغوا ونحو ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر ليست من فيه
بالتي نحن بصدده وهي من التفضيلية لانها للتبعيض اي لست من بينهم
بالاكثر حصى اي عددا او نحو قولهم وزنت فيها والخير منه ذهبا فيه خير الاخر
قليل نادر فان من فيه تفضيلية ويجوز ان يكون اللام في الخير زائدة ويجوز ان يقدر هنا
اسم تفضيل آخر عاريا عن اللام يتعلق به من اي والخير خير منه ويلزم التعريف باللام
او يلزم الاضافة سواء تعرف بالاضافة او لا عند مفارقته اي مفارقة من لمعموله
بالاضافة مرفوع لا مجرور ويستوي فيه اي في افعل الذكر والانثى والتثنية والجمع
حال كونه مضمرا بمن لان من كالجزء من افعل ولهذا لا يفصل بينهما الا بمعموله ولم يثن
ولم يجمع ولم يؤنث لكان كتثنية الاسم وجمعه وتانيثه قبل كماله بخلاف معرفة باللام فانه يجب
مطابقته لموصوفه لانه لا مانع فيه من المطابقة ولا تشابه بما فيه المانع وهو افعل

المصحوب بمن لعدم ذكر المفضول لعدم صريحا وساغ فيه الامران المطابقة للموصوف وعدم المطابقة لاجل كونه مضافا فمرادنا بالاضافة الزيادة على المضاف اليه وقد مر بيان ذلك في باب الاضافة وقد تحذف من من افعل لفظا وتراد تقديرا اذا كان افعل خبرا وكان المفضل عليه معلوما كما تقول لك انت اسن ام انا فتقول انا اسن اي اسن منك ومنه قول الله اكبر اي اكبر من كل شيء والتزم حذف من في اخر لزوال معنى التفضيل منه فلم يستعمل لا مع من ولا مع الاضافة بل استعمل اما مجردا عن اللام او معه فلم يستوفيه ما استوى في غيره بل طابق ما هو له تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا لانه لم يكن معنى من مقدرا فيه وقوله ونحو دنيا تانيث الادنى وهو افعل التفضيل وجلى تانيث الاجل وهو افعل التفضيل سؤال فانهما مجردان عن الاستعمالات الثلاث فاجاب عنه بقوله غلب نحوهما معنى الاسمية حتى صار دنيا بمعنى العاجلة والجلى بمعنى الداهية فاختلط بالاسماء وزال عنه معنى التفضيل فلذلك لم يستعمل استعمال افعل التفضيل ولا يعمل عمل الفعل وذلك لضعف مشابهته لفظا ومعنى فلا ينصب مفعولا به اصلا بالاتفاق سواء كان مضمرا او مظهرا وسواء كان مفعولا ثانيا لباب كسوت وعلمت اولا وانما تعدى افعل الى المفعول به الذي كان للفعل قبل بنائه باللام نحو اضرب من زيد لعمرو او بالباء لو كان الفعل تفهم منه معنى العلم او الجهل كانا اعلم به واجهل به لان العلم قد يتعدى اليه بحرف جر كان افعل يتعدى اليه به نحو انا امر منك بزيد ويتعدى الى اول مفعولي باب كسوت وعلمت باللام ويبقى الثاني منصوبا نحو انا اكسى منك لعمرو الثياب واعلم منك لزيد منطلقا ولا يتعدى الى الثاني باللام ولو كان القياس ذلك لئلا يلزم تعديته بحرف جر عما تليس لفظا ومعنى وانتصاب الثاني عند الكوفيين بافعل وعند البصريين بفعل مقدر دال عليه افعل ونحو قوله اكر واحمى للحقيقة منهم واضرب منا بالسيوف القوانسا فالقوانس منصوب بفعل مقدر مدلول عليه اي على ذلك الفعل به اي افعل وهو يضرب وكذا قوله تعالى ان ربك هو اعلم من يضل عن سبيله فمن يضل منصوب بفعل الدال عليه اعلم ولا يرفع افعل المظهر على الاعرف الا بشروط فلا تقول مررت برجل اكرم منه ابوه على ان يكون ابوه فاعل اكرم وصفة لرجل ويرفع الضمير الذي هو فاعل على الاصح مثل هذا العمل لا كان الى فوع العامل وكذا ينصب التميز لفظا والجار والمجرور محلا بل يرفع اي ابوه على الابتداء ويرفع اكرم على انه خبره الا ان يكون افعل المتعلق بما جرى افعل عليه فان احسن في المثال الاتي جار على رجلا لانه صفته وهو في الحقيقة لمتعلقه وهو الكحل لان الاحسن في الحقيقة هو الكحل حال

كون المتعلق مفضلا باعتبار تعلقه اي بالنظر الى تعلقه بما جرى عليه و مفضلا على نفسه
اي نفس المتعلق باعتبار غيره اي غير ما جرى عليه افعل وهو زيد في المثال فالكحل مفضل
لانه فاعل احسن ومفضل عليه لانه المجرور لكن باعتبارين تفضيلا منفيا فان السماع
في النفي فالكحل باعتبار زيد في المثال فاضل وباعتبار جميع الرجال مفضول وانما قلنا
جميع الرجال لان رجلا نكرة في سياق النفي فيفيد العموم فالمعنى مثلا ما رايت رجلا احسن
في عينه الكحل منه في عين زيد فتقول في عين زيد جاري من الكحل كما لزم في عينه كذا كل
منه وانما يعمل عند هذه الشروط الجزئية اي جري افعل مجرى الفعل مع انه لم افعل
لم يعمل لانه لم يكن له فعل من تركيبه بمعناه حتى يعمل عمله كاسم الفاعل والمفعول
وعند هذه الشروط كان بمعنى الفعل فيعمل عمله الا ترى لو قلت احسن في المثال بمعنى حسن
لصح المعنى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنا مثل حسنه في عين زيد ولما يلزم
في الرفع اي رفع احسن على تقدير عدم عمله على انه خبر والكحل مبتدأ من الفصل بين
افعل الضعيف في العمل وصلته وهو قوله منه باجنبي وهو الكحل لانه على هذا التقدير
ليس معمولا لافعل ولك في هذا المثال ان تقول احسن في عينه الكحل من عين زيد بحذف
المفضول المجرور بمن وحرف الجر الداخل على عين زيد فتقول بدل منه في عين زيد من عين
زيد وكان المتعلق فيه اي في هذا القول مضافا الى عين زيد محذوفا التقدير من
كحل عين زيد لانه يفضل الكحل على الكحل لا الكحل على العين ولك ايضا ان تقول اخصر من
الثانية وهي ان تقول ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل فتاتي بالمفضل عليه وهو عين
زيد داخلا عليه حرف التشبيه قبل ذكر افعل فتستغني عنه اي عن المفضل عليه والجار و
المجرور ايضا اعني في عين زيد لدلالة كعين زيد عليها لان معناه لم كل عين دونها في حسن
الكحل فيها وهذا هو المستفاد من قولك احسن فيها الكحل منه في عين زيد بعد اي بعد افعل
وانما يجوز ايضا له في هذه المسئلة ولم يلزم المجرور المذكور المفضل لانها فرع على الاول
واحسن في بعض العبارة بدل من كعين زيد بدل الكل اي ما رايت عينا كعين زيد ولا زايد
عليها عينا احسن فيها الكحل ولامثالها بحذف الموصوف والمعطوف في الموضعين
اعتمادا على وضوح المعنى ويجوز ان يكون احسن منصوبا بفعل مقدر اي ما رايت
كعين زيد ما رايت عينا احسن فيها الكحل وعليه اي على هذا الوجه بناء قول تحتم
مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تائية
واخوف الا ما وقى الله ساريا فان المفضل عليه هو كوادي السباع مقدم على افعل

اي لا ارى كوادي السباع واديا اقل به ركب منه لا ارى واديا موصوفا بهذين

وهو اقل وهو حال من واديا وهو مفعول ادري وقوله حين يظلم ظرف لحلت النسبة
الكائنة اى واديا بين وادي السباع وقت اظلامه واقل بدل من كونه السباع او منصوب
بفعل مقدر كاحسن في المثال المذكور ويجوز ان يكون واديا هو المنصوب بالفعل المقدر
واقل صفته ونحو اى ومن اسم العامل اسماء الافعال وتعمل عمل مسمياتها اى الافعال
ان كانت المسميات متعديا كان الامر او غيره اى غير المتعدي او غيرا لازما
نحو رويد فانه بمعنى الامر المتعدي تقول رويد زيدا اى امهله غيرما ويقع صفة لمصدر
بان يجعل رويد وهو مصدر بمعنى اسم الفاعل كو سر سيرا رويدا اى مرودا
او حالا كو سيروا رويدا اى مرودين او مصدرا مضافا الى المفعول نحو رويد
زيد كضرب الرقاب او غير مضاف نحو رويدا زيدا كضربا زيدا فان رويدا اى من الاسماء
ليس باسم فعل وقوله تعالى امهلهم رويدا يحتمل المصدر وصفة المصدر والحال
وفي معناه تيد زيدا اى امهله ملتزما فيهما اى في رويد وتيد لفظ الوحدة ولا تختلف
باختلاف الضمائر المستكنة فيهما تقول يا زيد او يا زيدان او يا زيدون رويد عمرا وتيد
عمرا ومنه بمعنى قرب واحضر متعديا هلم شهداءكم ولازما بمعنى اقبل يكون لازما
وهات التي بمعنى اعطنيه وتتصرف بحسب الاحوال افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا تقول هات هاتيا هاتوا هاتي هاتيا هاتين وها زيدا اى خذ
وفيه لغات ثمان ها بالف مقصورة للواحد والاثنين والجمع مذكرا كان او مؤنثا
والحاق كاف الخطاب الحرفية بالالف وتصريفها مع المخاطب نحو هاك هاكما هاكم الخ والحاق
الهمزة مكان الكاف وتصرفها تصرف الكاف نحو هاء هاؤما هاؤم والحاق الهمزة مفتوحة
قبل الكاف وتصرف الكاف نحو هاءك هاءكما هاءكم الخ وها بهمزة ساكنة بعد الها للكل
او تصرف تصريف خف او تصريف خ ولهذه الاستعمالات تصرفات كما يتفاوت حيهل البريد
بمعنى ايته وفيه لغات حيهل بفتح اللام وحيهل بسكونه وحيهلا بفتح الها وسكونها منونين
وبله زيدا بمعنى دعه بله اى اترك ما كان بمعنى المصدر نحو بله زيد فانه مصدر مضاف
الى المفعول كترك زيد وليس باسم فعل وفعال التي بمعنى الامر كنزال وهو لازم بمعنى انزل
وتراك وهو متعد بمعنى اترك وبناء فعال قياس في الافعال الثلاثية عند سيبويه تقول
ضراب وقتال وعند المبرد سماع وقلت فعلال في الافعال الرباعية حتى اتفقوا على انه لم يات
منها الا حرفان كقرقار اى صوت قال قالت له ريح الصبا قرقار وعرعار اى تلاعبوا بالعرعرة وهي
لعبة لصبيان العرب وعليك زيدا اى الزمه او عليك به اى بزيد بمعنى بزيادة الباء في مفعوله كثيرا

قوله لشتان ما بين اليزيدين في الندى يزيد سليم والاغر بن حاتم فار صدره الا فبار البيت لربيعة الرقي وهو ممن لا يستشهد بشعره لانه مولد

لضعفه في ... العمل فيعمل بحرف عاد ته ايصال اللازم الى مفهوم المفعول وعاز يدا
اى قربته ودونك عمروًا اى خذه وعندك خالدا اى الزمه والاصل فيه دونك عمرو فخذه وكذا
خالدا فالزمه فان ... تنقرض الجملة الاسمية والفعلية على الظرف فكثر استعماله حتى صار
بمعنى خذ والزم فعمل عملهما وحذرك بكرا وحذارك بكرا قال الشيخ الرضي الاولى ان يقول
انهما باقيان على المصدرية التقدير احذر بكرا حذرا وحذارا وكصه اى اسكت
ومه اى اكفف ويستعملان منونين وغير منونين وايه اى زد في الحديث زعم الاصمعي ان
العرب لا تستعمله الا منونا وامين اى استجب قيل انه سرياني كقابيل وهابيل وقد يحذف
الالف امين على وزن كريم وقيل انه في الاصل مصدر كالنذير ثم نقل ... جعل اسم
فعل وهلم بمعنى ايت وهو لازم ونحو هيهات الامر وهو بمعنى بعد مع تعجب اى ما ابعد
وفيه لغات في تائه الحركات الثلاث وقد تبدل هاؤه الاولى همزة مع تثليث التاء وقد تنون في
هذه اللغات الست وقد تكون التاء بين فيهما وايها وقد تقال ايهان بالهمزة ونون مفتوحتين
وشتان زيد وعمرو من غير زيادة ما بعد شتان او شتان ما زيد وعمرو بزيادة ما بعده اى
افترقا وما زائدة او موصولة كناية عن البون والمسافة نحو لشتان ما بين اليزيدين في
الندى يزيد سليم والاغر بن حاتم اباه وانكره الاصمعي وقال الشعر لمولد قال المص لان ما اما
ان تكون موصولة واسناد شتان اليه ولا يصح للزوم التعدد في فاعله وصلة واسناده
الى حين ولا يصح لانه لا يسند اليه وفيه نظر لانه يجوز ان يقال ان شتان بمعنى بعد لا بمعنى
افترق وفاعلها وهو ما كناية عن البون اى ما بعد ما بينهما من البون او فاعله بين
كما هو مذهب الاخفش وترك على نصبه لاستكمالهم المنزل في الاغلب انما انكر
الاصمعي لان مذهبه ان شتان منقول من شت بمعنى المتفرق وهو خبر لما بعده وفي البيت
لا يستقيم ذلك ... وذا فاعله وهو قرب مع تعجب
... الرغام واهالة منصوب على التمييز وقيل على الحال وشتان ذا وجاه
مثلث الفاء بمعنى قرب مع تعجب وفيها اى في اسماء الافعال المبالغة ما ليس في مسمياتها
وذلك لان بعضها في الاصل مصادر حذف فعلها لزيادة المبالغة في الدوام واما نحو امامك زيدا
وعليك زيدا فلانه في الاصل امامك زيد فخذه وجب عليك اخذ زيد فاختصر هذا الكلام الطويل
لغرض حصول الفراغ منه بسرعة ليبادر المامور الى الامتثال قبل ان يتباعد عنه زيد و
حكمها اى امتناع تقديم معمولها عليها حكم المصدر عند البصريين نظرا الى اصلها لانها في
الاصل اما مصادر او صوت ينقل الى المصدر ثم منها الى اسم الفعل ومعلوم امتناع تقدم

جذرك جذرك

اخراجه على النصب

معمول

معمول المصادر عليها اذ ظرفا وجار ومجرور ومما ضعيفا العمل قبيل النقل ايضا لان عملهما
لتضمنهما معنى الفعل خلافا للكوفي فانهم اجازوا تقدم معمولاتها عليها استدلالا بقوله
تعالى كتاب الله عليكم فان كتاب الله مفعول عليكم مع انه متقدم عليه واجاب عن ذلك
بقوله وانتصاب كتاب الله عليكم ليس بعليكم وانما هو من باب المصدر المؤكد لنفسه المضمر
فعله اضمارا واجبا قياسا فان قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم يدل على ان ذلك
مكتوب عليهم فكانه كتب الله ذلك عليكم كتابا وقوله يا ايها المائح دلوي دونكا اني رايت
الناس يحمدونكا ليس انتصاب دلوي بدونك المتاخر على قال المتاخرون فدلوي اما مرفوع
بانه خبر لمبتدا محذوف اي هذه دلوي او بانه مبتدا ودونك ظرف خبره اي دلوي
قدامك فخذها او منصوب بفعل مقدر ويستحسن لدلالة دونك عليه وهو اسم فعل
ومنه اي من الاسم العامل الاسم المضاف بالاضافة المعنوية نحو غلام زيد وخاتم فضة
لانه لنيابته عن حرف الجر حيث صار حذف الحرف معه نسيا منسيا اذ لو كان مقدرا
لكان غلام زيد نكرة يجر المضاف اليه فمن يرى العمل اي للمضاف وقال ان
العمل للحرف المقدر نظرا الى معناه في الاصل هو الموقع للاضافة بين الفعل
والمضاف اليه لان الاصل غلام زيد حصل لزيد واما المضاف بالاضافة اللفظية
فانما يعمل في المضاف اليه وان لم يكن نائبا عن حرف الجر لمشابهته المضاف بالاضافة
المعنوية بتحقق على التنوين والنون لاجل الاضافة ومنه الاسم التام باحد
الاشياء الاربعة لانه ينتصب على ما قد سبق بيان ذلك في باب التمييز ومنه الاسماء المتضمنة
معنى ان مرادا به التطويل وتحصيلا للتعميم لانها تجزم المضارع كما تجزم ان وهي اي هذه
الاسماء ما نحو ما تصنع اصنع اي ان تصنع خيرا اصنع خيرا وان تصنع شرا اصنع شرا
وتتصل بها اي بما ما المزيدة كما تتصل بسائر كلمات الشرط لزيادة معنى الابهام نحو مهما
فتقلب الفهما اي الفه ما الشرطية لاما المزيدة لئلا يتوهم لزوم الانقلاب للوقف منها لاستكراه
تتابع المثلين نحو مهما على الاصح من القولين وهو قول الخليل وقال الزجاج وهي مركبة
من مه بمعنى كف وما الشرطية كانه قيل لك لا تقدر على ما افعل فقلت مهما تفعل افعل
اي الكف عما انت فيه ما تفعل افعل وقيل هي غير مركبة على وزن فعلى فعلا منها
لو قال بدل قوله من القولين من الاقوال لكان اولى وقد تستعمل مهما للظرف اي ظرف
الزمان كما تستعمل ما نحو قوله قد اوتيت كلها فهي صادقة مهما تصب افقا من بارق تشم اي
ما تنصب من الازمنة ومن نحو من يغز يغنم واي نحو وتضاف الى غير الظرف نحو اي رجل ياتني اكرمه

والى الظرف نحو اى مكان تجلس فيه اجلس الآن اى لزايا لفا اضيف الى الظرف اى ظرف
المكان وظرف الزمان انتصب على الظرفية لاكتسابه الظرفية من المضاف اليه لانه جزء منه واذ
وحيث مكتوفين بما عن الاضافة نحو لو ما دمت عنده باقية على اسميتها وملكا فيها عن طلب الاضافة
جزئيته للشرط والجزاء وقال سيبويه لم الفا حرف جزم كان وامّا حيثما فاضيفة كافة وذلك
لان حيث متعقبة بسبب الاضافة اللازمة لها فكفت بما عن طلبها لتصريحها بكلمات الشرط و
الاول وسولفا ما للزمان والثاني وهو حيثما للمكان ويلزمهما النصب على الظرفية
ومتى واين مثلها اى مثل اذما وحيثما في عمل الجزم وفي لزم متى للزمان كاذما واين
للمكان كحيثما ولا يلزمهما ما لعدم لزومها للاضافة نحو متى تاتنا تلمم بنا في ديارنا وانّى الشرطية
نحو فاصبحت انّى تاتها تلتبس بها وهي بثلثة معان بمعنى كيف نحو قوله تعالى انّى يؤفكون
اى كيف يؤفكون وبمعنى اين نحو قوله تعالى انّى لك هذا اى من اين وبمعنى متى
وقد اول قوله تعالى انّى شئتم على الوجوه الثلثة ومحلها اى الشرطية النصب على الحال لان المعنى
لين تاتها مصبحا او مستقيما وغير ذلك من الاحوال وقيل على الظرف لان المعنى في اى زمان
تاتها وقد جاء كيف تصنع اصنع بالجزم بكيف وهو ضعيف لانه لم يثبت الجزم بها سماعا
في كلام الفصحاء ويراه الجزم بكيف الكوفي قياسا ولا يجوزه البصريون الا شذوذا
سماعا ولا يجوز الجزم باذا الا في ضرورة الشعر ولكان شبهه بان قلبت معنى الماضي الى المستقبل
كما فيه من التعيين المنافي للابهام اللازم للشرط فان كلماته انما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي
موضوعة على الابهام فلا يستعمل في الامر المقطوع به كجعل العموم الذي في اسماء الشرط
كاحتمالي الوجود والعدم في الشرط الواقع بعدان لانه نوع عموم ايضا ونحو قوله ترفع
لي خندف والله يرفع لي نارا اذا ما خبت نيرانهم تتقد قليل شاذ لانه جعل اذا ما جازمة
ولذلك ظهر الجزم في الجزاء وهو قوله تتقد واما العامل المعنوي فانه صنفان
احدهما معنى فعل ماخوذ من غيره اى من غير الفعل ومن غير الملحق به كاسم الفاعل والمفعول
وانه يرفع الاسم الظاهر لفظا كان الماخوذ منه هذا المعنى ظرفا مستقرا اسنادا اسند
الفعل بشرط الاعتماد اى اعتماد ذلك الظرف على ما يشترط اعتماد الصفة كاسمي الفاعل والمفعول
عليه من الاشياء الخمسة ويشترط الاعتماد على الموصول عند سيبويه لفا لم يكن الواقع بعد الى
بعد الظرف حدثا لفظا نحو اليوم الخروج او حدثا تقديرا نحو ومن اياته انك ترى الارض لانه في
تقدير رؤيتك اما لفا كان حدثا فانه لا يشترط الاعتماد عند سيبويه لان الحدث احق بالحصول و
الوقوع فتنصرف معناه الى نفسه لو لم يكن قويا بخلاف الجثة فانها تستدعي مزيد قوة وشرط
الاعتماد

مطلقا

مطلقا اى سواء كان الواقع بعده حدثا اولا عند الخليل ومن غير شرط الاعتماد على احد
الاشياء الستة مطلقا اى سواء كان الواقع بعده حدثا اولا عند الاخفش فانه قال انه يتنزل منزلة
الفعل لا يشترط فيه الاعتماد كما لا يشترط في الفعل وكذا يرفع الاسم اذا كان ضميرا مستترا عند
الجميع بلا شرط ولو لم يكن الماخوذ منه معنى ظرفا مستقرا نحو ما كان فيه معنى الفعل ولم يكن مشتقا
نحو هذا وليت لم يعمل الا في الحال نحو هذا بعلي شيخا او في الظرف نحو هذا في الدار زيد اى المشار اليه
في الدار زيد او في المفعول معه نحو حسبك وزيدا درهم فمن لم يجعل الواو عاملة في المفعول معه اما
من جعلها عاملة فيه فلا يكون العامل فيه معنويا وكذا المفعول المطلق يعمل فيه معنى الفعل
فيمن لا يرى الحذف اى حذف العامل في مثل له على الف درهم عرفا اى العامل فيه اعترف المقدر
وكذا في اذا الصوت صوت حمار العامل في صوت حمار معنى الفعل الماخوذ من قوله له صوت عند
الاكثرين يصوت المقدر والصنف الثاني من العامل المعنوي ما ليس بمعنى الفعل
وانه اثنان عند سيبويه وثلثة عند الاخفش احدها الابتداء وهو تجريد الاسم عن العوامل اللفظية
للاسناد الرافع للمبتدء والخبر لاقتضاء الابتداء اياهما على السوآء وقد مر ذكرهما في صدر
الكتاب والثاني من الصنف الثاني رافع الفعل المضارع وهو وقوعه بحيث يصح وقوع
الاسم عندهما اى عند سيبويه والاخفش وانما ارتفع به لانه لما وقع موقع الاسم صار كالاسم
فاعطى اسبق اعرابه واقوى حركاته وهو الرفع وارتفاعه عند اكثر الكوفيين بتعريه عن النواصب
والجوازم وعند الكسائي بالزوائد في اوله من حروف المضارعة لانها دخلت اول الكلمة فحدث الرفع
بحدوثها لان اصل المضارع اما الامر او المصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع والناصب والجازم عملا
لضعفهما وصيرورتها كجزء الكلمة والثالث عامل الصفة فانها ترتفع عند الاخفش بكونها
صفة لمرفوع وتنتصب الصفة وتنجر بمثل ذلك اى بكونها صفة لمنصوب او مجرور وكذلك العامل
في التاكيد وعطف البيان معنوي عنده ايضا وقيل العامل في هذه الثلثة مقدر من جنس
الاول والعامل فيها اى في الصفة وكذا في عطف البيان والتاكيد عند سيبويه هو العامل
في الموصوف وهو اولى لان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه فان المحكى في
جاءني زيد الظريف في قصده انما يكون منسوبا الى زيد المقيد بقيد الظرافة فلما كان بينهما
الامتزاج جعلا كجزء اسم مفرد ولحجة للاول وهو مذهب الاخفش صحة مذهبه لجواز حمل الصفة
على لفظ المبني من المنادى نحو يا زيد الظريف ومن المنفي نحو لا رجل ظريفا اذ لو كان المؤثر
فيهما واحدا لما اختلف حكمهما في الاعراب والبناء والثاني باطل لان الموصوف مبني وصفته
معربة غير محمولة على محله بل على اللفظ ولم يعارض لفظ الموصوف مبنيا فتعين انه عمل

في الصفة نعتا واما اذا كان الجمل على محله فلا يتوجه الاحتياج الى العامل حتى عمل في محل الموصوف

القسم الرابع في المقتضي للاعراب وهو توارد المعاني المختلفة الطارية احدها على الاخر اللازم للكلمة كالفاعلية والمفعولية والاضافة على الكلم بسبب التركيب مع العامل فان التركيب لحصول هذه التوارد ولذلك كان القسم قبله مبنيا فانها اي فان هذه المعاني تستدعي ما تنتصب لذلك وعلامة على ثبوتها والاليق بالحكم أن يطلب اما اخف علاماته لازمة وهي ابعاض حروف المد اللين التي هي اخف الحروف اعني الحركات او انفسها كما في الاسماء الستة والتثنية والجمع ولا ينصب اخف العلامات على ثبوت المعاني الطارية غير اللازمة بل قد تكون الحاق الزيادة باخرها كما في المثنى والجمع السالم وقد تكون كلمة مستقلة كالوصف والمضاف اليه وكذلك لا ينصب علامة اذا لم يكن احد المعاني طارية على الاخر كمعاني الالفاظ المشتركة نحو القرء في الحيض والطهر اذ لا رجاء لاحد المعنيين على نزاع المعنى الاخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لاحدهما والحروف تعزل عنها اي عن تلك المعاني لعدم طريان احدها على الاخر وكذا الافعال لدلالة صيغها على معانيها فان صيغة كل واحد من الامثلة الثلاثة للفعل يدل على معناه ولا يحتمل معانيها لئلا يطارى احدها على الاخر وانما تحمل المعاني المقتضية للاعراب على الاسم لوجوب طريان هذه المعاني عليه بعد وقوعه في التركيب مع العامل ومن ثم حكم له اي للاسم بأصالة الاعراب لان المقتضي له وهو هذه المعاني وهي انما تكون في الاسم واصول تلك المعاني المقتضية للاعراب بحكم تتبعه لا دليل عقلي على انحصارها هي الثلاثة الفاعلية اي كونه فاعلا وهي المقتضية للرفع والمفعولية وهي المقتضية للنصب والاضافة وهي المقتضية للجر وذلك الاقتضاء انما بحكم التناسب بين كل واحد من المعاني وبين هذه الحركات لقوة الاول وهو الفاعلية لانها اقوى في الاعتبار من المفعولية لان الفاعل لا يستغنى عنه بخلافه وضعف الثاني وهو المفعولية لان المفعول فضلة يتم الكلام بدونها وكون الثالث وهو الاضافة بين بين اي بين الفاعلية والمفعولية ولذلك قد يقع المضاف اليه مرة فاعلا واخرى مفعولا نحو ضرب زيد عمرو او ضرب عمرو زيد وهي على هذا المذكور من القوة والضعف والتوسط شان دلايل الاعراب من الحركات والحروف فان اقواها الرفع لانه من الشفتين لاحتياج في النطق به الى تحريك عضوين واضعفها النصب لكونه من اقصى الحلق واما الجر فهو بين بين لكونه من وسط الحنك وانما جاء في الاصل لانه قد يكون النصب بالكسر والجر بالفتحة كما في جمع السالم وغير المنصرف وقد يكون بالكسر والجر بالياء كما في جمع المؤنث وغيرها المنصرف وقد يكون الرفع بالالف والنصب بالياء كما في التثنية واما بطريق التعادل الاختصاص الاول وهو الفاعل لانه واحد من بالاقوى وهو الرفع لكون قلته خفيفا وهو لثقله والاختصاص الاكثر واحدا بالاضعف لكون كثرته

موارد

موازنة الخفة فالوجه الاول طريق التوافق والثاني طريق التعادل وهذا الذي ذكر من ان الفاعلية
مع المقتضية للرفع والمفعولية للنصب والاضافة للجر تبيين لان الاصل في المرفوع هو الفاعل
لتحقق المقتضي للرفع بالحقيقة فيه وما سواه اي ما سوى الفاعل من المرفوعات ملحق به ولان الاصل
في المنصوب المفعول وما عداه متفرع عليه والاصل في المجرور المضاف اليه اما بحرف الجر
نحو المال لزيد او معناه نحو مال زيد وعليه اي على هذا الاصل نص واضع الصنعة اي صنعة النحو
وهو امير المؤمنين علي رضي الله عنه على ما قيل لان ابا الاسود لما سمع القاري يقرا ان الله بريء
من المشركين ورسوله بجر رسوله جاء الى امير المؤمنين علي رضي الله عنه وقال اني اريد ان
اضع قانونا يقوم الناس به السنتهم فقال علي رضي الله عنه انح نحوه واشار الى الرفع والنصب
والجر فارتفاع المبتدأ بالمعنى الاول وهو كونه اسما مجردا عن ملابسة العوامل اللفظية معنى وحسن
وهو اسم للمسند اليه لانه لكونه مسندا اليه اشبه الفاعل وارتفاعه بالمعنى الثاني وهو كونه
معتمدا على احد حرفي الاستفهام والنفي رافعا لظاهر او ما يجري مجراه لكونه احد جزئي
الجملة مثله اي الفاعل في انه احد جزئيها وارتفاع الخبر لكونه جزءا ثانيا من الجملة كالفاعل
الفاعل جزء ثان منها وارتفاع خبر ان واخواتها لكون عاملها اي عامل خبر ان في لزوم الاسماء
فانه لا يدخل على الفعل وفي وروده ثلاثيا كان وان وليت فصاعدا نحو كان ولعل ولكن
وفي بنائه على الفتح ولتضمنه اي لتضمن عامل خبر ان معنى الفعل وفرعه فان هذه الحروف
الستة متضمنة لمعنى الفعل اشبه عامل خبر ان عامله اي عامل الفاعل وهو الفعل فالحق
خبرها به اي بالفاعل في الرفع والتزم تاخيره اي تاخير خبرها عن المنصوب فيما
التزم تاخيره اي في غير الظرف بخلاف عامل الفاعل فان الاولى في المرفوع فيه ان يكون متقدما
على المنصوب بقاعا لكي تفرقهما اي بين ان واخواتها وبين الفعل فرقا بينهما واجيز تقديم
الظرف المستقر على المنصوب نحو ان زيدا لاقيا اي في الظرف من التوسع الذي لم يكن
في غيره مع ان اللبس مع بين الفعل وبين عامل خبر ان معه اي مع الظرف واقع بدون التقديم
اي تقدم الظرف المستقر اذ الظرف المستقر لا يقع فاعلا اصلا بخلاف غير الظرف نحو ان
زيدا قائم فانه لو قدم المرفوع على المنصوب فيه شابه الفعل والفاعل وانما قيد الظرف بالمستقر
لان الظرف اللغوي فانه يقع مقام الفاعل نحو جيء بزيد ولم يجز تقديم المرفوع على المنصوب
مع الفعل اي حيث كان الخبر فعلا مع وقوع اللبس ايضا هنا حيث لم يدخل اي دخولها اي
ان واخواتها عليه اي على الفعل لو قيل ان يضرب زيدا وارتفاع خبر لا التي لنفي الجنس لكونه
عاملها وهو لا محذوا به حذو ان لما بينهما اي بين ان ولا من التقابل لاقتضائهما الى الاقسام

لا دالة النفي والاثبات على سبيل التوكيد والتحقيق فان ان للمبالغة في الاثبات ولا هي
للمبالغة في النفي لانها لنفي الجنس نحو لا شابهتها بالفاعل فيكون مشابها بالفاعل
ولا تقديم مسائل اي في خبر لا كما اي سواء كان الخبر ظرفا نحو لا رجل في الدار او لا نحو لا غلام
رجل ظريف حيطانه اي للاعتراض بينه لانه الذي هو اصل له وارتفاع اسم ما ولا المشبهتين بليس
اي بين ما ولا وبين ليس من التشارك في المعنى فان معنى ما وهو نفي الحال ومعنى ليس وهو نفي
كونه سواء في الحقيقة والتزموا التفرع اي تقدم اسمها المرفوع على المنصوب لعدم اقتضائها
اي اقتضاء ما ولا وقوع المخالفة التي هي لتر الفعل لضعف شبههما اي شبه ما ولا بالفعل
حيث اقتصر فيهما على الشبه المعنوي دون الشبه اللفظي بخلاف باب ان فان للمشابهة بينه وبين
الفعل من جهة اللفظ والمعنى وانتصاب الحال فلانها لكونها فضلة يتم الكلام بدونها ولما انها
مفعول فيها معنى اذ معنى ضربت زيدا راكبا ضربت في حال ركوبه اشبه مطلق المفعول من حيث انه
المفعول فضلة ايضا لا سيما الظرف فان الحال اشد شبها به لانها في معناه وانتصاب
التمييز كما وقع التمييز امثلته اي امثلة التمييز موقع المفعول نحو ضرب زيد عمروا فانه كطاب زيد
نفسا وزيد ضارب عمروا فانه نحو عندي رطل زيتا وهما ضاربان خالدا فانه نحو عندي
منوان سمنا وهم ضاربون بكرا فانه نحو عشرون درهما وعجبت من ضرب زيد عمروا فانه نحو ما في السماء
موضع راحة سحابا وانتصاب المستثنى المنصوب لكونه فضلة اشبه المفعول لكون العامل فيه
بتوسط حرف من حروف الاستثناء كالمفعول معه فان العامل فيه بتوسط الواو بمعنى مع فيكون
له شبه خاص بالمفعول معه وانتصاب الاسم والخبر في بابي كان وان اي الاسم في باب ان والخبر
في باب كان لما ان عاملها لاقتضائه شيئين اي المسند والمسند اليه معا اشبه عاملهما المتعدي
من الفعل فاشبه الاسم والخبر البابين بالمفعول لان العامل لما اشبه الفعل الحقيقي اشبه
ما نصبه بالمفعول به وانتصاب المنصوب بلا التي لنفي الجنس نحو لا غلام
رجل ظريف لما انها اي لا محمولة على ان فيكون المنصوب بها مشبها بالمشبه بالمفعول
ولا فروع للمضاف اليه يدل هذا صريحا على انه لا فروع له وقوله قبل لان الاصل في
المجرور المضاف اليه يوهم ان ليس له فروع عاملة الاسم لا يجر الا بالاضافة بخلاف المرفوع
والمنصوب فان لهما اصلا وفرعا واما التوابع فهي داخلة تحت احكام المتبوعات فليس لها اعراب
مستقل بل اعرابها داخل تحت اعراب متبوعاتها واعلم ان من الاسماء ما يبنى لان الاصل فيها
الاعراب لفقد المقتضي للاعراب الذي هو التركيب العامل كالاسماء المعدودة واما لوجود
المانع من الاعراب مع وجود المقتضي له وهو مناسبة غير المتمكن على ما اومى اليه من قبل في بيان

الملحق

المبني واما المقتضي لاعراب الفعل المضارع عندنا فهو مضارعته اي مشابهته الاسم الفاعل لفظا
ومعنى واستعمالا اما الاول وهو المضارعة لفظا فلموازنته اياه اي اسم الفاعل في
الحركة والسكون نحو ضارب ويضرب ومدحرج ويدحرج واما الثاني وهو المضارعة
معنى فلقبول كل واحد منهما الشياع والخصوص فان الاسم عند تجرده عن اللام يقبل الشياع
وعند دخول حرف التعريف عليه تخصص كذلك الفعل المضارع عند تجرده عن حروف الاستقبال
يحتمل الحال والاستقبال وعند دخولها عليه يختص بالاستقبال ومبادرة الوهم فيه اي في
كل واحد منهما عند التجرد عن القرائن الدالة على الحال او الاستقبال الى الحال واما الثالث
وهو المضارعة استعمالا فلوقوعه اي وقوع كل واحد منهما صفة نحو جاءني رجل يضرب
او ضارب ولدخول لام الابتداء عليه اي على كل واحد منهما صفة نحو جاءني رجل يضرب لو جاء
نحو ان زيدا ليضرب اي لضارب وانما قال قبل عندنا اي عند البصريين لان عند الكوفيين اعراب
المضارع بالاصالة لا بالمشابهة وذلك لتوارد المعاني المختلفة عليه لصنا فانك لو قلت لا تضرب
ما لو رفع علم انه نفي وبالجزم علم انه نهي وبالجواب لو اعراب لبس ككاشف عن معان متواردة
عليه وانما الاعراب عوض عن الحروف المقدر وهو ثم لن وقوعه اي وقوع المضارع في قوى
مراتب المضارعة وهو وقوعه بنفسه من غير حرف يرده الى تقدير الاسمية نحو زيد يضرب
اقتضى له اي للمضارع استحقاق اقوى وجوه الاعراب وهو الرفع ووقوعه موقعا لا
يصلح للاسم اصلا وذلك عند وجود ما يمنعه عن تقدير الاسم كان الشرطية اقتضى له اي
للمضارع اعرابا لا يكون في الاسم راسا بالكلية وهو الجزم فانه لما لم يكن واقعا
موقعا يصلح للاسمية لم يستحق نوعا من انواع اعراب الاسماء وتلك المضارعة اقتضت
ان يكون له اعراب فعوض من الجر الجزم ليكون له اعراب بدلا اي اصل تلك المضارعة وانما
لا يكون الجزم في الاسم لما انه اي الجزم لا يناسب الاسم حيث يقتضي وجوده سبيلا اي في
الاسم الى عدمه غالبا في الاسم لانه يكون فيه تنوين فلو دخله الجزم لاجتمع ساكنان فيجب
تحريك اللام فيؤدي ثبوت الجزم الى عدمه وما يؤدي ثبوته الى عدمه كان ممتنعا
ووقوعه موقعا لا يصلح للاسم الا بانضمام ما ينقله الى تقدير الاسم وهو ان الناصبة نحو
اريد ان يخرج او بانضمام ما ينصبه وهو اخوات ان نحو لن وكي واذن فان لن كل واحد منها
تخلص الفعل للاستقبال اقتضى له وجها من الاعراب بين الاول وهو الرفع والثاني وهو الجزم
هذا الوجه المتوسط اما النصب او الجر لكن الرفع ثقيل والجزم خفيف مطلق وكل واحد
من النصب والجر متوسط فاوثر النصب على الجر لخفته وثقل الفعل ولما لم عوامله اي عوامل

النصب اشبهت نواصب الاسم فان لن من عوامله اشبهت لكن المشددة الناصبة لفظا لانها قد
تخفف فتصير لفظها كلفظها ومعنى لان كل واحد منهما حرف مصدري تخص المضارع بالنصب
دون الجزم لوجود ما هو معمول له عامل النصب فيه دون عامل الجزم وبهذا البيان تبين وجه
اختصاص الجر بالاسم واختصاص الجزم بالفعل ولقد وفينا بما وعدنا من توجيه
الاقسام الاربعة حقها فلنختم الكتاب حامدين لله تعالى ومصلين على نبيه محمد واله الطاهرين
وهو حسبنا ونعم الوكيل والمعين ولنوثر نحن انما ختم الكلام في شرحه وانين
بما وعدنا واتين بما عهدنا والحمد لله على نعمائه العظام والصلوة على نبيه محمد واله
الكرام فارغين من تاليفه في رمضان سنة ثلث واربعين وسبعمائة في المشهد المقدس
بترمذ الجاري به المقدس له التحية والسلم والرضوان والاكرام تم كتابة الشرح